



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

تخصص تفسير وعلوم قرآن

# استدراكات الزركشي في البرهان

## ( عرضاً ودراسة )

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن

إعداد الطالب

حاكم بن قاسم بن يحيى الحاكم

الرقم الجامعي: ٤٣٨٧٠١٤٠

إشراف فضيلة الشيخ

أ.د / محمد بن عمر بن سالم بازمول

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى



١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م



## ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين، وبعد:

فهذا بحثٌ مقدم لنيل درجة الدكتوراه بقسم التفسير وعلوم القرآن بجامعة أم القرى، بعنوان:  
"استدراكات الزركشي في البرهان عرضاً ودراسة".

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وباين، وخاتمة، وفهارس.

**المقدمة:** وفيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وإجراءات الباحث، وخطة البحث ومحتواه.

**الباب الأول: ويعني بالدراسة النظرية:** ويشتمل على فصلين:

**الفصل الأول:** ويشمل التعريف بالإمام الزركشي، وكتابه "البرهان في علوم القرآن"، من حيث مكانته، وأهميته، ومنهجه فيه، وأهم ميزات، وأثره فيمن بعده.

**والفصل الثاني:** ويشمل تعريف الاستدراكات، وصيغها، ومنهجه فيها، مع بيان ذلك بالأمثلة التوضيحية، وذلك من خلال إيراد نماذج من المواضع التي استدرك فيها الإمام الزركشي على من سبقه من العلماء.

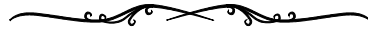
**والباب الثاني: ويعني بالدراسة التطبيقية:** ويشمل ذكر الاستدراكات التي أوردها الإمام الزركشي في كتابه البرهان: في علوم القرآن والتفسير ودراستها.

**الخاتمة:** وتشمل أهم نتائج البحث باختصار، والتوصيات، ثم الفهارس العامة للبحث.

وقد بلغت الاستدراكات التي تناولتها بالدراسة والبيان في هذه الرسالة (١٣٠) استدراكاً، مرتبةً حسب ترتيب البرهان للأشوا، كان الصواب مع الزركشي - فيما ظهر لي - (١١٣)، مسألةً، وعدد المسائل التي كان الصواب مع غيره (١٧) مسألةً.

وجاءت هذه الاستدراكات شاملة لعلوم القرآن، وتفسير القرآن الكريم.

الباحث





# Abstract

All praise is due to Allah, and Allah's Peace and Blessings be upon His Final Messenger, his pure family, his noble companions, and all those who follow them.

A dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Interpretation and Science of Holy Quran Department, Umm Al-Qura University

Dissertation title: "**Insights of Az-Zarkashī in al-burhan Presentation and Study.**"

This research included an introduction, two sections, a conclusion, and indexes.

**Introduction:** It includes the importance of the subject, the reason for choosing it, its objectives, previous studies, limits of research, its methodology, the researcher's procedures, the research proposal and its content.

**Section I: It is concerned with theoretical study and includes two chapters:**

**Chapter I:** It includes an introduction to Imam Az-Zarkashī, and his book, "Al-burhan on the Sciences of the Qur'an", in terms of its significance, importance, methodology in it, its most important characteristics, and its impact on those after it.

**Chapter II:** It includes the definition of insights, its formulas, and methodology in them, with illustrations of that by illustrative examples, by providing examples of the places in the manner Imam Az-Zarkashī apprehended his predecessors.

**Section II: It is concerned with the applied study:** It includes mentioning the insights mentioned by Imam Az-Zarkashī in his book Al-burhan on the Sciences of the Qur'an and Tafsir and its study.

**Conclusion:** It includes the most important conclusions briefly, recommendations, and then general indexes of the research.

The Insights that I dealt with whether by study or demonstration in this dissertation amounted to (130) insights, arranged according to the order of proof of the types, what was right with Az-Zarkashī - in what appeared to me - (113), a question, and the number of issues that were right with others (17) issues.

These insights were inclusive for the sciences of the Qur'an, grammar, morphology, rhetoric and other sciences related to the interpretation of the Holy Qur'an.

**Researcher**



## الإهداء

- إلى والدتي الغالية التي غرست في قلبي حب العلم الشرعي.
- إلى زوجتي الحبيبة التي شجعت، وهيأت، وصبرت، وتحملت.
- إلى أبنائي وقرة عيني ومهجة قلبي وثمره فؤادي...
- إلى جامعة أم القرى المباركة، وإلى مشايخي، وزملائي، وإخوتي، وقرابتي...
- إلى كل من أعانني بقول، أو فعل، أو رأي، أو مشورة، أو دعاء...
- إلى كل من ضحى بوقت أو جهد أو مال في سبيل الكتاب والسنة، والعلم الشرعي...

أهديكم هذه الرسالة

وأسأل الله الكريم الإخلاص والقبول والتوفيق والسداد.

الباحث

## الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمدده سبحانه وأشكره حمداً سرمدياً، وشكراً أبدياً، حتى يرضى وبعد الرضا على نعمه التي لا يحصيها سواه سبحانه، وعلى منته بتمام هذه الرسالة.

ثم أشكر والدتي الكريمة المتفضلة علي صغيراً وكبيراً.

ثم الشكر موصولاً لزوجتي وأبنائي وجميع أهلي، فقد أحاطوني بدعائهم، وعظيم اهتمامهم وسؤالهم، طيلة فترة دراستي.

ثم الشكر والعرفان لفضيلة شيعي ومعلمي الأستاذ الدكتور:

**محمد بن عمر بن سالم بازمول**

-أستاذ التفسير وعلوم القرآن الكريم-

الذي تفضل وتكرم بالإشراف على هذا البحث، فقد أعطاني من خلاصة فكره، وثمانين وقته، وقدمني على رأس مهامه، ففتح لي قلبه وبيته، رغم كثرة أشغاله، وارتباطاته، فكم أتعب نفسه معي، وهو يقرأ ويصوّب لي ما كتبت، رحمةً بي وشفقةً عليّ، فله مني موفور التقدير، وبالغ الشكر والثناء، اللهم منّ عليه بالصحة والعافية واكتب له بذلك عظيم الأجر والثواب، وبارك له في علمه وأهله وماله واجزه عني خير ما تجزي به عبادك الصالحين.

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير للشيخين الفاضلين الكريمين:

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: عبد الله بن سيف الأزدي أستاذ التفسير وعلوم القرآن الكريم بجامعة الملك عبد العزيز بمكة.

وفضيلة الأستاذ الدكتور: صديق أحمد مالك أستاذ التفسير وعلوم القرآن الكريم بجامعة أم القرى.

الذين تفضلاً مشكورين بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتقويمها رغم كثرة مشاغلها، فجزاهما الله خير الجزاء، وأسأل الله أن ينفعني بما يقدمان من نقد وتوجيه وإرشاد وتقوى، وكلّي أذن صاغية لما يتفضل به المشايخ الفضلاء من ملاحظاتٍ على هذه الرسالة ؛ لتسديد خللها، وتقويم عوجها.

كما أشكر جامعتي المباركة، جامعة أم القرى التي فتحت لي ولأمثالي أبواب العلم، وقدمت من التسهيلات الكثير لخدمة طلبة العلم.

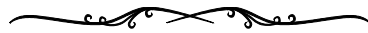
والشكر موصول لكلية الدعوة وأصول الدين، وعلى رأسها عميدها، وكذلك فضيلة رئيس وأساتذة ومشايخ قسم الكتاب والسنة الفضلاء، ومن تتلمذت على يديه في السنة المنهجية خاصة، وكل من تتلمذت على يديه في مراحل التعليم المختلفة، وفي كل زمان ومكان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من قدم لي أي مساعدة في هذا البحث، أو أسدى إلي نصحاً، أو نهني على خطأ، أو أرشدني إلى صواب، أو دعا لي بظهر الغيب، من قريب أو بعيد، فلهم مني الدعاء بأن يجزل لهم ربي عظيم الأجر والثواب، ويجزيهم خير الجزاء، وأن يجمعني وإياهم في الفردوس الأعلى بغير حساب ولا سابق عذاب.

والله أسأل أن ينفعنا ويرفعنا بالقرآن، وأن يجعلنا من خدام كتابه العظيم، وأن يرزقنا إخلاص النية وقبول العمل، وأن يهبنا ثواب المسعى إليه والقربى.

والله حسبي ونعم الوكيل، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث



# المقدمة

وتشمل:

- أهمية الموضوع.
- وأسباب اختياره.
- وأهداف البحث.
- والدراسات السابقة.
- وحدود البحث.
- ومنهج البحث.
- ومنهج الباحث.
- وهيكل البحث.

## المقدمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي حفظ كتابه من التحريف والتبديل، وأغنى المسلمين بشريعته عن الاحتياج إلى ما في التوراة والإنجيل، والصلاة والسلام على نبينا محمد الهادي إلى سواء السبيل، وعلى آله وأصحابه الكرام الذين كانوا أهل عناية وأمانة، وحفظٍ ودراية، ومن بعدهم العلماء العاملين الذين حفظوا لنا هذا الشرع العظيم، وضبطوا ما فيه بفهم عميم، وصانوا لنا هذا الدين، ونقلوه إلى من جاء من بعدهم رضوان الله عليهم أجمعين، ونفعنا بهم وبعلمهم آمين... أما بعد:

فإنَّ أولى ما أُفئيت فيه الأعمار، وغُذيت به العقول؛ هو الاشتغال بكتاب الله تعالى تعلُّماً وتعليماً، الذي هو عصمة لمن اعتصم به، وهدى لمن اهتدى به، وغنى لمن استغنى به، وحرز من النار لمن اتبعه، ونور لمن استنار به، وشفاء لما في الصدور، وهدى ورحمة للمؤمنين.

وقد فطن لذلك علماء الإسلام فأولوه عناية خاصة، وتعاهدوه بكل ألوان البيان والإيضاح على مر العصور وتعاقبها، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فكانت لهم جهود مباركة في خدمة القرآن الكريم وعلومه، ومن هؤلاء العلماء النجباء العلامة بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، الذي توسع في التأليف في علوم القرآن، ونقل عن العلماء واستفاد منهم، وحرر واستدرك وتعقب.

ولمَّا للقول المعترض عليه، والمعترض من قيمة علمية، فقد عزمت -بعد استخارة الله عز وجل، ثم مشورة المختصين في هذا المجال- على عرض استدراكاته من خلال كتابه (البرهان في علوم القرآن)، ودراستها دراسة موازنة بأقوال العلماء، لتكون موضوع بحثي

لرسالة الدكتوراه، في قسم الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وقد جعلت عنوانه: ((استدراكات الزركشي في البرهان عرضاً ودراسة)).

### أهمية الموضوع:

إن أهمية أي بحث تكمن في أهمية الموضوع الذي يتناوله بالدراسة، فبقدر شرف الموضوع يكون شرف الدراسة، وحسبك بعلوم القرآن شرفاً إذ الموضوع متعلق بكتاب الله.

### وأهمية هذا الموضوع تلخص فيما يلي:

(١) أن الإمام الزركشي نقل في البرهان عن أئمة كبار من علماء التفسير وغيرهم نقولات مهمة، أيدهم في كثير منها، واستدرك عليهم في بعضها، واعترض على بعضهم، مما يحتاج إلى بيان وتحجير.

(٢) أن المستدرك هو العلامة الزركشي، ويعد من العلماء المبرزين في علوم شتى، كالأصول، والحديث، وعلوم القرآن، واللغة، وغيرها، والمستدرك عليه علماء أجلاء؛ مما يستدعي دراسة الاستدراكات والنظر فيها، خاصة وأن للإمام الزركشي -رحمه الله- كتاب "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، مما يدل على أن له باعاً في هذا الفن.

(٣) يُعدُّ كتاب البرهان للإمام الزركشي من كتب علوم القرآن الجامع لأنواع علوم القرآن، مع اعتناء مصنفه فيه بجمع الفوائد العظيمة التي قلَّما تجتمع في كتاب واحد، وأصبح من بعده عالية عليه.

(٤) أن بيان هذه الاستدراكات، وغيرها كالتعقبات والردود والزيادات، وهي مفرقة في كتب علوم القرآن، لها قيمتها العلمية؛ فجمعتها وذكر أدلتها مفصلة تُبرز أن مؤلفات علوم القرآن ليست جامدة بحيث تذكر قول من سبقها دون مناقشة؛ بل ناقشت، ووافقت،



وخالفت، وأضاف، وأبدعت، وخرجت بجديد لا يخرج عن أصول السلف في الجملة، وما خرج منها نبه عليه من بعده، وكان هذا ديدنها في جميع أطوارها.  
(٥) إيجاد مثل هذه الدراسة العلمية يضيف إضافة جديدة للمكتبة التفسيرية.

### أسباب اختيار الموضوع:

- مع ما سبق في أهمية الموضوع، هناك أسباب دفعتني إلى اختياره، أجمعها فيما يلي:
- (١) توصية صاحب ترجيحات الزركشي في علوم القرآن عرضاً ودراسة / غانم بن عبد الله الغانم في الخاتمة، بأهمية دراسة استدراكات واعتراضات الزركشي على بعض العلماء، وبعد الاطلاع عليها وجدتُ حاجة ماسة لجمعها ودراستها، كما قال الباحث - أحسن الله إليه - ولما في دراستها من فائدة نفيسة<sup>(١)</sup>.
- (٢) جدة هذا الموضوع، حيث سيحقق بإذن الله إضافة جديدة للمكتبة التفسيرية؛ لأنه لم يسبق إلى دراسة استدراكات أو اعتراضات أو تعقبات الإمام الزركشي في علوم القرآن والتفسير، وأريد إخراج هذا العلم المبارك لهذا العلم الجليل.
- (٣) المكانة الكبيرة لهذه الاستدراكات المتعلقة بعلوم القرآن والتفسير، وقيمتها العلمية، وجمعها ودراستها مهم لطلاب العلم الشرعي وعلمي التفسير وعلوم القرآن على الخصوص.
- (٤) اعتماد هذا الموضوع على السبر، والجمع، والدراسة، والترجيح المقترن بالدليل والتعليل، وهذا مما يكسب الباحث قوة وملكة في تفسير كتاب الله تعالى.
- لهذه الأسباب وغيرها اخترت أن يكون هذا البحث بهذه الصورة مجال دراستي في هذه المرحلة، ومن الله وحده أستمد العون والتوفيق.

(١) يُنظر: ترجيحات الزركشي في علوم القرآن عرضاً ودراسة (رسالة ماجستير)؛ للباحث: غانم بن عبد الله الغانم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين (ص ٥٥٤).

## أهداف البحث:

- (١) جمع استدراكات الزركشي على من سبقه من العلماء من خلال كتابه (البرهان في علوم القرآن)، ودراستها دراسة موازنة.
- (٢) معرفة منهج الزركشي في الاستدراك والاستدلال.

## الدراسات السابقة:

قمت بالبحث عمن كتب في هذا الموضوع، وذلك بعدة طرق، منها: البحث في المكتبات، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وعن طريق الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، فلم أجد -حسب بحثي وإطلاعي- دراسة تناولت استدراكات الإمام الزركشي في علوم القرآن والتفسير على من سبقه، من خلال كتابه البرهان، والذي وجدته هو الآتي:

- (١) ترجيحات الزركشي في علوم القرآن عرضاً ودراسة (رسالة ماجستير) للباحث/ غانم بن عبد الله الغانم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، ومما يحسن التنبيه عليه ذكر بعض الفوارق بين رسالة (الترجيحات) ورسالة (الاستدراكات) وهي:  
أ- أشاد الباحث - وفقه الله - في توصياته إلى أهمية دراسة استدراكات واعتراضات الزركشي على بعض العلماء، وذكر أن في دراستها فائدة نفيسة<sup>(١)</sup>، مما يدل على وجود فرق بين الرسالتين.

- ب- لا يوجد تشابه بين الاستدراكات التي جمعتها وبين الترجيحات، فرسالة الترجيحات كانت في كل كتب الزركشي، أما رسالتي -الاستدراكات- فهي مقتصرة على البرهان فقط.
- ج- أن رسالة ترجيحات الغانم في علوم القرآن فقط، ورسالتي - الاستدراكات - في علوم القرآن والتفسير.

---

(١) يُنظر: ترجيحات الزركشي في علوم القرآن عرضاً ودراسة لغانم بن عبد الله الغانم (ص: ٥٥٤).

- د- أن عدد الاستدراكات في رسالتي (١٤٠) استدراكاً، ولم أتوافق معه في دراسة أي مسألة.
- (٢) الزركشي ومنهجه في علوم القرآن: للباحث: عبد العزيز إسماعيل صقر، "رسالة دكتوراه" جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، عام (١٤٠١هـ)، وتحتوي هذه الرسالة على دراسة مطوّلة عن حياة الزركشي، ثمّ عن منهجه وطريقته في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، وبيان الأنواع التي احتواها، ويختم بموازنة مع كتاب الإتقان، أما هذا البحث فيتعرض لاستدراكاته في علوم القرآن، والتفسير من خلال كتابه البرهان في علوم القرآن.
- (٣) ثقافة المفسر عند الزركشي من خلال كتابه البرهان في علوم القرآن، (رسالة ماجستير) للباحثة/ ليلي محمد مسعود عبد المنعم، من جامعة الإسكندرية، كلية الآداب.
- (٤) علوم القرآن بين البرهان والإتقان -دراسة مقارنة-، رسالة دكتوراه للباحث الدكتور: حازم سعيد حيدر، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم ١٤١٦هـ، وهذا البحث متخصص في الموازنة بين الكتابين وإظهار الفروق بينهما من جهة ذكر الأنواع والعرض، لا من جهة الاستدراك.
- (٥) البرهان في علوم القرآن للزركشي، "تحقيق ودراسة أهم القضايا النحوية والصرفية في الكتاب"، للباحث: عاطف محمد عبد المجيد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.
- (٦) مباحث علم المعاني في كتاب البرهان للإمام الزركشي: للباحث خليفة قرني محمد خليفة، من جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.
- (٧) الظواهر اللغوية في كتاب البرهان للزركشي، للباحث: علي بن سعد بن عبد الحميد الخولي، من جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.
- (٨) بديع القرآن من كتاب البرهان للعلامة الزركشي، للباحث عبد المجيد هنداوي جعفر، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.
- (٩) الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم في كتاب "البرهان في علوم القرآن"، لبدر الدين الزركشي، دراسة نقدية/ فضل يحيى محمد زيد، جامعة علي كره، ١٤٢٨هـ.

١٠) التفكير البلاغي عند الزركشي من خلال كتابه البرهان في علوم القرآن: "رسالة

دكتوراه" للباحث: عمر بن طرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جمهورية الجزائر.

١١) تعقبات الزركشي في البرهان للزمخشري في الكشف وأثرها في التفسير وعلوم

القرآن، للباحث: بلال محمود سالم لفاح، من جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية، الأردن<sup>(١)</sup>، وهذا البحث تتبع فيه الباحث تعقبات الإمام الزركشي على

الزمخشري، وهي رسالة مقتصرة على تعقبات الإمام الزركشي على الزمخشري.

١٢) تفسير الإمام الزركشي (مشروع بالجامعة الإسلامية) وهو مكون من أربع رسائل:

أ- من أول سورة الفاتحة إلى نهاية سورة المائدة: جمعاً ودراسة؛ للباحث: يحيى بن صالح الطويان.

ب- من أول سورة الأنعام إلى نهاية سورة الكهف: جمعاً ودراسة؛ للباحث: محمد منقذ عمر فاروق أصيل.

ج- من أول سورة مريم إلى نهاية سورة الزمر: جمعاً ودراسة، للباحث: حمد بن عبد الله مخلف علي.

د- من أول سورة غافر إلى نهاية سورة الناس: جمعاً ودراسة؛ للباحث: إبراهيم بن عبد العزيز بن أحمد الخضير، ويحتوي هذا المشروع على أقوال الزركشي التفسيرية<sup>(٢)</sup>.

### حدود البحث:

سيكون هذا البحث حول عرض استدراكات الزركشي في "البرهان في علوم القرآن"، والتي بلغت (مائة وأربعين) استدراكاً، ودراستها دراسة موازنة بأقوال العلماء من خلال كتب

(١) اطلعت على هذه الرسالة مؤخراً، وقد توافقت مع دراستي في عشر مسائل، وحيث إنها درست جعلت لها ملحفاً في آخر البحث، واكتفيت فيها بالعزو إلى رسالة الباحث.

(٢) وقد اطلعت على هذه الرسائل مؤخراً، ولم أتوافق مع الباحثين في دراسة أي مسألة.

أهل العلم، ومن ثمَّ الوصول إلى القول الصَّواب عنده أو عند غيره، حسب الأدلة بإذن الله تعالى.

### منهج البحث:

اتبعت في إعداد هذا البحث ثلاثة مناهج أساسية، وهي:

#### أ - المنهج التاريخي (الاستردادي):

ويتمثل في ذكر ترجمة عن الإمام الزركشي وحياته، بالإضافة إلى ترجمة من يرد اسمه من الأعلام غير المشهورين.

#### ب - المنهج الاستقرائي:

ويظهر في تتبع واستقراء استدراكات الإمام الزركشي من خلال البرهان في علوم القرآن.

#### ج - المنهج المقارن النقدي:

ويتمثل ذلك في عرض استدراكات الزركشي، ثم مقارنتها وموازنتها بأقوال العلماء على حسب ما تقتضيه المسألة، ثم الترجيح بينها حسب الأدلة.

### منهج الباحث:

أما الطريقة التي سلكتها في دراسة هذه الأقوال، فتتلخص في النقاط الآتية:

- (١) استعرضت البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي، ودونت استدراكاته على من سبقه من العلماء، وذلك مثل قوله: هذا الاحتمال ضعيف، وهذا مردود، والأصح عندي، والذي أراه، والأحسن خلافه، والصحيح خلافه، وهو بعيد، بل أعجب من ذلك، وهذا قول غريب، وأخطأ من زعم، وقد غلط، وفي ذلك نظر، ونحو ذلك، ومن الاستدراكات ما كان غير صريح، وسيأتي بيان ذلك وأمثله في المبحث الثاني عند الحديث عن صيغ الاستدراكات عند الزركشي ومنهجها فيها.

(٢) اعتمدت في ترتيب مسائل علوم القرآن والتفسير على ترتيب الزركشي للأنواع في كتابه "البرهان".

(٣) طريقتي في الدراسة تمثلت في الآتي:

- أ- وضعت ترقيم للاستدراك.
- ب- جعلت عنواناً لكل استدراك يبين محله قدر الإمكان.
- ج- ذكرت استدراك الزركشي بنصه بالقدر الذي يفيد بيانه، مع دليله أو تعليقه غالباً.
- د- درست الاستدراك من خلال معرفة الموافقين وأدلتهم، والمخالفين وأدلتهم إن وُجدت، ثم قارنت ووازنتم بين الأقوال، ومن ثم بينت موقفي من كل استدراك: هل كان الصواب حليف الزركشي أم لا؟ وذلك بالدليل والبرهان حسبما ترجح لي وفق قواعد الترجيح عند المفسرين، مدعماً ذلك بالأدلة وكلام المحققين من العلماء.

(٤) أما توثيق المادة العلمية، فتمثلت في الآتي:

- أ- كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني مع عزوها إلى سورها وأرقام آياتها في المتن نفسه تقليلاً للحواشي.
- ب- عزوت القراءات إلى كتب القراءات مع بيان نوعها متواترة أو شاذة.
- ج- خرّجت الأحاديث النبوية الواردة في ثنايا البحث من كتب السنة المعتمدة، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وإن كان في غيرهما نقلت أقوال العلماء في الحكم على الحديث.
- د- ترجمت للأعلام الذين يردون في البحث من غير الصحابة، والمشهورين من الأئمة، والتابعين مثل: الأئمة الأربعة وأصحاب الكتب الستة ونحوهم.
- هـ- وثّقت الآثار الواردة في البحث من الكتب المعتمدة على حسب الاستطاعة.
- و- وثّقت الأقوال المنقولة عن العلماء.

ز- عرّفت بالأماكن والبلدان غير المشهورة تعريفاً موجزاً.

ح- بيّنت معاني الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى بيان عند أول ورودها، بالرجوع إلى مصادرها.

ط- اكتفيت بذكر الطبعة والدار في الفهرسة دون ذكرها في الحاشية.

## هيكل البحث:

تتكون خطة هذا البحث من مقدمة، وبابين، وخاتمة، وفهارس، وفق الترتيب الآتي:

المقدمة: وتشمل: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهج البحث، ومنهج الباحث، وهيكل البحث.

الباب الأول: الدراسة النظرية، تعريف بالزركشي وكتابه البرهان، وتعريف الاستدراك وصيغته، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تعريف بالإمام الزركشي، وكتاب البرهان، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف بالإمام الزركشي، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب السادس: آثاره العلمية، ومؤلفاته، ووفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالبرهان في علوم القرآن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قيمته العلمية وأهميته.

المطلب الثاني: منهجه في البرهان.

المطلب الثالث: مزايا البرهان وأثره فيمن بعده.

الفصل الثاني: تعريف الاستدراكات وصيغها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الاستدراكات، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها عند أهل اللغة.

المطلب الثاني: تعريفها عند الأصوليين.

المطلب الثالث: تعريفها عند الفقهاء.

المطلب الرابع: تعريفها عند المحدثين.

المطلب الخامس: تعريفها عند المفسرين.

المبحث الثاني: صيغ الاستدراك عند الزركشي، ومنهجه فيها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج الزركشي في الاستدراك.

المطلب الثاني: الصيغ الصريحة في استدراكاته ونماذج منها.

المطلب الثالث: الصيغ غير الصريحة في استدراكاته ونماذج منها.

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية:

وهو صلب الرسالة ويشمل استدراكات الإمام الزركشي على من سبقه من العلماء في

كتابه "البرهان في علوم القرآن".

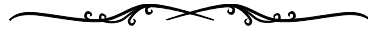
الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات التي خلصت إليها في هذا البحث.



الفهارس: وتشتمل على الآتي:

- (١) كشف الآيات القرآنية.
- (٢) كشف الأحاديث النبوية.
- (٣) كشف الآثار.
- (٤) كشف الأعلام المترجم لهم.
- (٥) كشف الفرق.
- (٦) كشف المصطلحات والمفردات المفسرة.
- (٧) فهرست المصادر والمراجع.
- (٨) دليل الموضوعات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



# الباب الأول

## الدراسة النظرية

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تعريف بالإمام الزركشي، وبكتاب البرهان وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تعريف بالإمام الزركشي.
  - المبحث الثاني: تعريف موجز بكتاب البرهان في علوم القرآن.
- الفصل الثاني: تعريف الاستدراكات وصيغها ومنهجها فيها، وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: تعريف الاستدراكات.
  - المبحث الثاني: صيغ الاستدراك عند الزركشي، ومنهجها فيها.

# الفصل الأول

## تعريف بالإمام الزركشي - رحمه الله - وبكتاب البرهان

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تعريف بالإمام الزركشي.
- المبحث الثاني: تعريف موجز بكتاب البرهان في علوم القرآن.

## المبحث الأول

### ترجمة للإمام الزركشي

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.
- المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.
- المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
- المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
- المطلب الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي.
- المطلب السادس: آثاره العلمية، ومؤلفاته، ووفاته.

## المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

اسمه:

محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المصري، الشافعي، وقال بعض المؤرخين: إنَّ اسمه: محمد بن بهادر بن عبد الله<sup>(١)</sup>، والصحيح هو الأول<sup>(٢)</sup>، وكان يُكنى بأبي عبد الله، ويُلقب بـ"بدر الدين"<sup>(٣)</sup>.

نسبه:

سُمي بالزركشي: نسبة لصناعة الزركش، وهو الحرير المنسوج بالذهب، وقد تعلمها في

(١) ذهب إلى ذلك ابن حجر في: الدرر الكامنة (١٣٣/٥)، وإنباء الغمر (٤٤٦/١)، وابن العماد في شذرات الذهب (٥٧٢/٨)، والزركلي في الأعلام (٦٠/٦)، وعادل نويهض في معجم المفسرين (٥٠٥/٢)، وكحالة في معجم المؤلفين (٢٠٥/١٠).

(٢) كما أثبتته الزركشي نفسه بخطه في آخر كتاب (الإجابة)، ويؤيد ذلك أن محمد بن الإمام الزركشي قيد سماعه من والده الزركشي بقوله: "بلغ السماع لجميع هذا الكتاب على مؤلفه شيخي ووالدي الفقير إلى الله تعالى بدر الدين أبي عبد الله محمد بن الفقير إلى ربه جمال الدين عبد الله الشهير بالزركشي الشافعي عامله الله بلطفه"، يُنظر: الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (ص: ١٧٥)، وسلاسل الذهب للزركشي (ص: ٢٦)، ولا شك أنه أعرف بنسب والده.

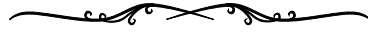
(٣) يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية؛ لابن قاضي شهبه (١٦٧/٣)، والدرر الكامنة (١٣٣/٥)، وإنباء الغمر لابن حجر (٤٤٦/١)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١١٧/١١)، وحسن المحاضرة لجلال الدين السيوطي (٤٣٧/١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١٦٢/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥٧٢/٨)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٣٠٢)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (٢٤٠/١)، والأعلام للزركلي (٦٠/٦)، ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة (٢٠٥/١٠)، ومعجم المفسرين لعادل نويهض (٥٠٥/٢).

صغره<sup>(١)</sup>، ولذلك إذا ذكر الزركشي فالمقصود به البدر.

ذكرت بعض المصادر أن الزركشي ينحدر من أصل تركي، فهو تركي الأصل، مصري الولادة والنشأة والوفاة<sup>(٢)</sup>، شافعي المذهب<sup>(٣)</sup>.

### مولده:

ولد الإمام بدر الدين الزركشي بمصر، سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة، باتفاق المترجمين له<sup>(٤)</sup>.



(١) الزركش: كلمة أعجمية، فارسية، مركبة من كلمتين: (زَر): أي: ذَهَبٌ، و (كشْ): أي: ذو، يُنظر: تاج العروس (٢٣٥/١٧)، ومعجم الألفاظ الفارسية المعربة (٧٨).

(٢) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٦٧/٣)، والأعلام للزركلي (٦٠/٦)، ومعجم المؤلفين (١٢١/١٠).

(٣) يُنظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٣٠٢)، والأعلام للزركلي (٦٠/٦).

(٤) يُنظر: طبقات الشافعية؛ لابن قاضي شعبة (١٦٧/٣)، وحسن المحاضرة (٤٣٧/١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١٦٢/٢)، وشذرات الذهب (٥٧٣/٨)، والأعلام (٦٠/٦)، ومعجم المؤلفين (٢٠٥/١٠)، وذكر ابن حجر في إنباء الغمر (٤٤٦/١) أنه رأى سنة ولادته بخط الزركشي.

## المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم

### أولاً: نشأته:

نشأ الإمام الزركشي في ظل أسرة لم تكن ذات شهرة في الأوساط الاجتماعية، ولم تذكر بعلم ولا وجاهة، فتعلّم في صغره صناعة الزركش، واشتغل مع أبيه، ثم بعد أن اشتد عوده تعلق قلبه بالعلوم الشرعية، وأخذ ينهل منها، فحفظ منهاج الإمام النووي، واستمر على التحصيل العلمي، والاشتغال به<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: طلبه للعلم:

أحب الزركشي العلم منذ نعومة أظفاره، وقد منحه الله حافظه قوية، وذكاءً حاداً، وذهناً صافياً، وقد قيض الله له الشيخين جمال الدين الإسنوي<sup>(٢)</sup>، وسراج الدين البلقيني<sup>(٣)</sup>، فقد لازمهما وأخذ عنهما<sup>(٤)</sup>، وحفظ منهاج الطالبين للإمام النووي وهو صغير حتى لقب

(١) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥)، وشذرات الذهب (٥٧٢/٨).

(٢) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الأموي جمال الدين أبو محمد الإسنوي المصري الشافعي، أخذ العربية عن أبي حيان، وأخذ عن القونوي، والتقي السبكي، انتهت إليه رئاسة الشافعية، من تصانيفه: "الهداية إلى أوهم الكفاية"، و"نهاية السؤل على المنهاج في الأصول"، أخذ عنه الزركشي علم الفقه، توفي سنة (٧٧٢هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية (١٦٨/٣)، والبدر الطالع (٢٤٦/١)، وشذرات الذهب (٣٨٣/٨).

(٣) هو: عمر بن رسلان بن نصير، سراج الدين البلقيني الكناي، سراج الدين، أبو حفص الشافعي، شيخ الإسلام، ومجتهد عصره، علامة المائة الثامنة، سمع الحديث من ابن عبد الهادي، وأجاز له المزي والذهبي، من تصانيفه: "محاسن الإصلاح"، و"تصحيح المنهاج"، وله شرح على البخاري والترمذي، توفي سنة (٨٠٥هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٨٥/٦)، وطبقات الحفاظ (٥٤٢)، والأعلام (٤٦/٥).

(٤) يُنظر: حسن المحاضرة (٤٣٧/١)، وشذرات الذهب (٥٧٣/٨).

بـ"المنهاجي"، ثم حفظ غيره من المختصرات والمتون<sup>(١)</sup>، ثم اشتاقت نفسه إلى سماع الحديث، فرحل إلى دمشق فسمع من الصلاح بن أبي عمر<sup>(٢)</sup>، وابن أميئة<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، وابن كثير<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، وكانت رحلته الأولى، ثم توجه إلى حلب فأخذ عن الأذرعي<sup>(٧)</sup>، وغيره<sup>(٨)</sup> فلازمهم وأفاد منهم، وكانت هذه رحلته الثانية، ولعل السبب في قلة رحلاته -والله أعلم- أن مصر والشام كانتا أكثر البلاد الإسلامية من حيث الشهرة العلمية، وكثرة العلماء في ذلك العصر، ثم انشغل بقراءة الكتب والتأليف، قال ابن حجر<sup>(٩)</sup>: "وكان منقطعاً في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب،

(١) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قدامة المقدسي الصالح الحنبلي، صلاح الدين ابن أبي عمر، مُسنِدُ عصره، كان صبوراً على السماع محباً للحديث وأهله، توفي سنة (٧٨٠هـ)، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٣١/٥)، والضوء اللامع (٩/٧).

(٣) هو: عمر بن حسن بن مزيد بن أميئة المراغي المزني، المشهور بابن أميئة، رحل الناس إليه، وكان صبوراً على السماع، حدث نحواً من خمسين سنة، مُسنِدُ العصر، توفي سنة (٧٧٨هـ)، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١٨٨-١٨٧/٤)، والنجوم الزاهرة (١٤٤/١١)، وشذرات الذهب (٤٤٤/٨).

(٤) يُنظر: طبقات المفسرين؛ للداوودي (١٦٢/٢).

(٥) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي، عماد الدين، أبو الفداء، الإمام، المفسر، المحدث، الحافظ، لازم المزي وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية، من تصانيفه: "تفسير القرآن العظيم" و"البداية والنهاية"، توفي سنة (٧٧٤هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (١٣٨/٧)، وشذرات الذهب (٦٧/١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١١١/١).

(٦) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٣/٥)، وحسن المحاضرة (٤٣٧/١).

(٧) هو: أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد القادر شهاب الدين الأذرعي الشافعي، سمع من المزي والذهبي، وتفقه على ابن النقيب، انتهت إليه رئاسة العلم بحلب، وأخذ عنه الزركشي الفقه والأصول، من تصانيفه: شرح المنهاج في "غنية المحتاج" وفي "قوت المحتاج"، توفي سنة (٧٨٣هـ)، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١٤٥/١)، والبدر الطالع (٢٧)، وشذرات الذهب (٤٨٠/٨).

(٨) يُنظر: طبقات الشافعية (١٦٧/٣)، وشذرات الذهب (٥٧٢/٨).

(٩) هو: شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر، الكنايني العسقلاني، الشافعي، من أئمة العلم والتاريخ، وأمير المؤمنين في الحديث، صاحب المصنفات القيمة، أشهرها "فتح الباري شرح البخاري"، و"تهذيب التهذيب"، و"لسان الميزان"، و"الإصابة في تمييز الصحابة"، و"الدرر الكامنة"، و"التلخيص الحبير" وغيرها، توفي سنة: (٨٥٢هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٣٦/٢)، وشذرات الذهب (٧٤/١)، والأعلام (١٧٨/١).



وإذا حضر إليها لا يشتري شيئاً، وإنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه"<sup>(١)</sup>، وكان على رغم فقره حريصاً على جمع الكتب، فقد قال في مقدمة كتابه البحر المحيط: "اجتمع عندي بحمد الله من مصنفات الأقدمين في هذا الفن -أي: أصول الفقه- ما يربو على المئتين"<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على أنه كان مُنكبّاً على العلم قراءة وتأليفاً وتدریساً، فلم يشتغل عنه بشيء.



(١) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥).

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٦/١).

## المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

### أولاً: شيوخه:

حظي الإمام الزركشي في مسيرته التعليمية بشيوخ أجلاء، وأساتذة أكفاء، فتتلمذ على أكابر علماء عصره ممن كان لهم صدى في الأوساط العلمية، فأخذ عنهم واقتدى بهم في العلم والعمل، ومن بين هؤلاء الذين تأثر بهم:

(١) ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)<sup>(١)</sup>.

(٢) الحافظ علاء الدين مغلطاي (ت: ٧٦٢هـ)<sup>(٢)</sup>.

(٣) جمال الدين الإسوي (ت: ٧٧٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

(٤) الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام جمال الدين الأنصاري المصري، إمام النحاة في عصره، تفقه على مذهب الشافعي ثم تحنل، فحفظ "مختصر الخرقى" من تصانيفه: "مغني اللبيب"، "وأوضح المسالك"، و"شذور الذهب"، أخذ عنه الزركشي علم النحو، توفي سنة: (٧٦١ هـ). يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٩٣/٣)، والنجوم الزاهرة (٣٣٦/١٠)، وشذرات الذهب (٣٢٩/٨).

(٢) هو: أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي، الحافظ، الإمام، المحدث، المشهور، علامة الأنساب، سمع من أحمد بن علي بن دقيق العيد، ولزم الجلال القزويني، من تصانيفه: شرح البخاري، وله شرح على سنن أبي داود، وكذا سنن ابن ماجه، لكن لم يكملهما، أخذ عنه الزركشي علم الحديث، توفي سنة (٧٦٢هـ)، يُنظر ترجمته في: حسن المحاضرة (٣٥٩/١)، والبدر الطالع (٣١٢/٢)، والأعلام (١١٤/٦).

(٣) سبق ترجمته (ص ٢٧)

(٤) سبق ترجمته (ص ٢٨)

(٥) أحمد بن محمد بن جمعة (ت: ٧٧٤هـ)<sup>(١)</sup>.

(٦) البهاء السبكي (ت: ٧٧٧هـ)<sup>(٢)</sup>.

(٧) عمر بن أميلة (ت: ٧٧٨هـ)<sup>(٣)</sup>.

(٨) الصلاح بن أبي عمر (ت: ٧٨٠هـ)<sup>(٤)</sup>.

(٩) شهاب الدين الأذري (ت: ٧٨٣هـ)<sup>(٥)</sup>.

(١٠) برهان الدين بن جماعة (ت: ٧٩٠هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١١) سراج الدين البلقيني (ت: ٨٠٥هـ)<sup>(٧)</sup>.

### ثانياً: تلاميذه:

كثر تلاميذ الزركشي الذين أخذوا عنه، ونهلوا من معينه؛ وذلك لإمامته، وشهرته الواسعة لتصدره في خانقاه<sup>(٨)</sup> كريم الدين وتوليه الإفتاء فيها، وكان من أشهر من أخذ عنه:

(١) هو: أحمد بن محمد بن جمعة بن أبي بكر بن محمد بن إسماعيل الأنصاري، شهاب الدين ابن الحنبلي، الشيخ، الإمام، برع في الحديث، توفي سنة (٧٧٤هـ)، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٢٣٧/٥)، وحسن المحاضرة (٤٣٧/١).

(٢) هو: بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى السبكي الأنصاري الشافعي، من علماء العربية والتفسير، كان إمام وقته وعالم زمانه. توفي سنة (٧٧٧هـ)، يُنظر ترجمته في: النجوم الزاهرة (١٣٦/١١)، وكشف الظنون (ص: ٦٢٦).

(٣) سبق ترجمته (ص ٢٨).

(٤) سبق ترجمته (ص ٢٨).

(٥) سبق ترجمته (ص ٢٨).

(٦) هو: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن سعد الله بن جماعة، الكنايني المقدسي الشافعي، فقيه، وقاض، ومفسر، توفي سنة (٧٩٠هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية؛ لابن قاضي شعبة (١٣٩/٣)، والدرر الكامنة (٤١/١)، وشذرات الذهب (٥٣٣/٨).

(٧) سبق ترجمته (ص ٢٧).

(٨) **الخانقاه:** مشيخة بالقرافة الصغرى بمصر لا تزال موجودة في شارع الجمالية بالقاهرة باسم جامع بيبرس، وأما كريم الدين فنسبة إلى كريم الدين وكيل السلطان، وإليه ينسب الجامع الكريمي بالقبيبات، ينظر: النجوم الزاهرة (١٣٠/١٢)، وحاشية تصحيح العمدة للإمام الزركشي (ص: ٢١)، وإنباء الغمر (١٤١/٣).

- (١) المراغي (ت: ٨١٩هـ)<sup>(١)</sup>.
- (٢) كمال الدين محمد الشُّمِّي (ت: ٨٢١هـ)<sup>(٢)</sup>.
- (٣) نجم الدين عمر بن حجي (ت: ٨٣٠هـ)<sup>(٣)</sup>.
- (٤) شمس الدين البرماوي (ت: ٨٣١هـ)<sup>(٤)</sup>.
- (٥) حسن بن أحمد العلقمي (ت: ٨٣٣هـ)<sup>(٥)</sup>.
- (٦) علي بن العلاء الحواري (ت: ٨٣٣هـ)<sup>(٦)</sup>.
- (٧) ولي الدين الطوخي (ت: ٨٣٨هـ)<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) هو: محمد بن أبي بكر بن الحسين المراغي، أبو اليُمن، أجازته البلقيني، وابن الملقن، وقرأ على الزركشي كتابه "شرح عمدة الأحكام"، وأجاز به ومروياته ومؤلفاته، قُتل سنة (٨١٩هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (١٦١/٧)، والبدر الطالع (١٤٦/٢)، والأعلام (٥٨/٦).
  - (٢) هو: محمد بن حسن بن محمد الشُّمِّي -نسبة إلى شحنة مزرعة بباب قسطنطينية- الإسكندري، المالكي، اشتغل بالعلم في بلده ومهر، ثم قدم القاهرة فسمع من شيوخها، والزين العراقي، توفي سنة (٨٢١هـ)، يُنظر ترجمته في: إنباء الغمر (٣٣٩/٧)، وشذرات الذهب (٢٢٠/٩)، ومعجم المؤلفين (٢١٩/٩).
  - (٣) هو: نجم الدين أبو الفتوح عمر بن حجي بن موسى السعدي، الحسباني الأصل الدمشقي الشافعي، قاضي قضاة دمشق، وكتب السر بالديار المصرية، قُتل سنة (٨٣٠هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية؛ لابن قاضي شعبة (٩٥/٤)، والضوء اللامع (٧٨/٦)، وشذرات الذهب (٢٨٠/٩).
  - (٤) هو: شمس الدين محمد بن عبد الدائم العسقلاني البرماوي الشافعي، أخذ عن سراج الدين البلقيني، ولازم البدر الزركشي، وكان الإمام الزركشي يعظمه ويقربه، وأذن له في إصلاح مصنفاته، وقد كان أقرأ الناس لخطه، من تصانيفه: "شرح العمدة"، و"منظومة في أصول الفقه"، توفي سنة (٨٣١هـ). يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية (٣٢٨/٢)، وحسن المحاضرة (٢٠٧/١)، والأعلام (١٨٨/٦).
  - (٥) هو: حسن بن أحمد بن حرمي بن مكّي بن فتوح العلقمي، الشافعي، أخذ الحديث عن ابن الملقن، والزركشي، توفي سنة (٨٣٣هـ): يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٩٢/٣).
  - (٦) هو: علي بن العلاء الحواري الخليلي، كان عالماً بالفرائض والحساب، أخذ عن ابن جماعة، والبلقيني، والزركشي، توفي سنة (٨٣٣هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢٦١/٥)، ومعجم المؤلفين (١٤٦/٧).
  - (٧) هو: محمد بن أحمد العسقلاني الطوخي، ولي الدين أبو الفتوح، حفظ العمدة وعرضها على البدر الزركشي وابن الملقن، وكان سريع الكتابة، توفي سنة (٨٣٨هـ) يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٨٨/٧).

٨) محمد بن عمر الطبناوي (ت: ٨٤٠هـ)<sup>(١)</sup>.

٩) ابن الزين (ت: ٨٤٥هـ)<sup>(٢)</sup>.

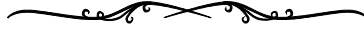
١٠) الكناني الطوخي (ت: ٨٥٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

١١) عبد الرحيم بن الأميوطي (ت: ٨٦٧هـ)<sup>(٤)</sup>.

١٢) فاطمة بنت محمد بن عبد الله الزركشي<sup>(٥)</sup>.

١٣) محمد بن محمد بن عبد الله الزركشي<sup>(٦)</sup>.

وغيرهم الكثير ممن ذكروا في بطون كتب التراجم.



(١) هو: محمد بن عمر بن محمد الطبناوي، كان مطاعاً عند الأمراء والأكابر، كان يُقَدَّم للقاهرة للاشتغال بالعلم، والأخذ عن الزركشي، وكان بينه وبين شيخه الزركشي محبة ومودة. توفي سنة (٨٤٠هـ)، يُنظر ترجمته في: إنباء الغمر (٢٨/٩)، والضوء اللامع (٢٦٨/٨).

(٢) هو: محمد بن زين بن محمد بن زين الشافعي، أبو عبد الله، المعروف بابن الزين، عالم بالقراءات، أخذ عن الزركشي، له نظم كثير في العلم والمديح، شرح ألفية ابن مالك نظماً، وله منظومات في القراءات، أفرد بها قراءة كل إمام من السبعة بمنظومة، توفي سنة (٨٤٥هـ): يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢٤٦/٧)، والأعلام للزركلي (١٣٣/٦)، ومعجم المؤلفين (١٤/١٠).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان بن موسى الكناني العسقلاني الطوخي، أبو العباس، المعروف بالطوخي، أخذ النحو عن البدر الزركشي، من شيوخه: ابن الملقن والبلقيني. توفي سنة (٨٥٢هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٨٧/٧).

(٤) هو: عبد الرحيم بن إبراهيم بن محمد اللخمي الأميوطي المكي الشافعي، ويعرف بابن الأميوطي، أخذ عن البلقيني، وابن الملقن، والزركشي، توفي سنة (٨٦٧هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (١٦٦/٤).

(٥) هي: فاطمة بنت محمد بن عبد الله الزركشي، سمعت كتابه الإجابة من والدها، وأجازها بجميع مؤلفاته، يُنظر: كتاب الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (ص: ١٧٥).

(٦) هو: محمد بن محمد بن بهادر الزركشي، سمع من أبيه كتاب الإجابة، وأجازها بجميع مؤلفاته، يُنظر: الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (ص: ١٧٥).

## المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

### أولاً: مكانته العلميّة:

بدأ الزركشي رحلته في طلب العلم وهو في سن الثامنة عشرة من عمره، وصنف الكتب وهو في سن الرابعة والعشرين، وهذا جدير بالمكانة العلمية العالية، فحياته إما مع شيخ يفيد منه علماً، أو معتكفاً في داره على كتاب يدرس فيه ويؤلف، أو في جولة علمية في أسواق الكتب ليمتع فكره بفنون العلم وفوائده، وقد صنف عشرات الكتب في فنون من العلم شهد بجودتها وحسنها العلماء، وقد كتب بخطه ما لا يُحصى لنفسه ولغيره، وخطه ضعيفٌ جداً قلَّ من يحسن استخراجَه<sup>(١)</sup>.

وقد كان رحمه الله فقيهاً، أصولياً، محدثاً بارعاً، أديباً ناقدًا، وإلى جانب تصانيفه الكثيرة فلقد وُليَّ مناصب علميّة عدّة، منها ولايته مشيخة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى<sup>(٢)</sup> بمصر، مع قيامه بالتدريس والفتيا<sup>(٣)</sup>، ومعلوم أن الإفتاء منصب علمي رفيع، ورتبة علمية لا ينالها إلا من تأهل لها.

وكان من صفاته كذلك الحذق وتذوق العلوم، فقد كان ناقدًا بصيرًا، ولم يكن جماعاً دون تمييز بين غث وسمين، ومؤلفاته خير دليل على هذا، ومنها "البرهان في علوم القرآن" الذي نحن بصدد دراسة استدراكاته، وله في كل علم جولة تشهد له بالحذق والإتقان.

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١٦٨/٣).

(٢) أحد أحياء القاهرة بمصر، ينظر: ترجمة ابن الهائم صاحب التبيان في تفسير غريب القرآن (ص ٨).

(٣) يُنظر: طبقات الشافعية؛ لابن قاضي شهبه (١٦٨/٣)، وإنباء الغمر (١٤١/٣).

## ثانياً: ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى العلماء على الإمام الزركشي وعلى مصنفاته، وإليك بعضها:

**قال عنه ابن حجر:** "كان مقبلاً على شأنه، مُنْجَمًا عن الناس، كان بيده مشيخة الخانقاه الكريمة، وكان يقول الشعر الوسط"<sup>(١)</sup>.

**وقال عنه الجوهري<sup>(٢)</sup>:** "الفقيه المفنّن،... صاحب التصانيف الفائقة المفيدة، والفنون الرائعة البديعة"<sup>(٣)</sup>.

**ووصفه المقرئ<sup>(٤)</sup> بـ**"الفقيه الشافعي، ذو الفنون والتصانيف المفيدة"<sup>(٥)</sup>.

**وكذا وصفه ابن العماد الحنبلي<sup>(٦)</sup> بقوله:** "كان منقطعاً إلى الاشتغال بالعلم، لا يشتغل عنه بشيء"<sup>(٧)</sup>.

(١) إنباء الغمر (٣/١٤١).

(٢) هو: إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي اللغوي، أحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة، قال ياقوت: "كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً وعلماً"، أول من حاول (الطيران)، ومات في سبيله، أشهر كتبه "الصحاح" في اللغة. توفي سنة (٣٩٣هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/٨٠)، وشذرات الذهب (٤/٤٩٧)، والأعلام (١/٣١٣).

(٣) نزهة النفوس والأبدان (٣٥٤).

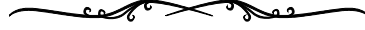
(٤) هو: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس، المقرئ البعلبي الأصل المصري المولد والدار، مؤرخ، محدث، مشارك في بعض العلوم، ولي حسبة القاهرة، من تصانيفه: "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، و"شذور العقود في ذكر النقود"، ورسالة في "الأوزان والأكيال"، و"السلوك في معرفة دول الملوك"، و"منتخب التذكرة"، توفي سنة: (٨٤٥هـ). يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٩/٣٧٠)، والبدر الطالع (١/٧٩)، والأعلام (١/١٧٧).

(٥) يُنظر: السلوك لمعرفة دول الملوك (٥/٣٣٠).

(٦) هو: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح، مؤرخ، فقيه، عالم بالأدب، ولد في صالحة دمشق، وأقام في القاهرة مدة طويلة، ومات بمكة حاجاً، من تصانيفه: "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، و"شرح متن المنتهى" في فقه الحنابلة، توفي سنة (١٠٨٩هـ)، يُنظر: شذرات الذهب (١/٨٦)، والأعلام للزركلي (٣/٢٩٠)، ومعجم المؤلفين (٥/١٠٧).

(٧) يُنظر: شذرات الذهب (٦/٣٣٥).

ووصفه بعض المؤرخين بقوله: "كان فقيهاً أصولياً مفسراً أدبياً فاضلاً في جميع ذلك"<sup>(١)</sup>.  
وقال عنه أبو الفضل إبراهيم<sup>(٢)</sup> في مقدمته لتحقيق البرهان: أحد العلماء الأثبات الذين  
نجموا بمصر في القرن الثامن، وجهذ من جهابذة أهل النظر وأرباب الاجتهاد، وهو أيضاً علم  
من أعلام الفقه، والحديث، والتفسير، وأصول الدين<sup>(٣)</sup>.



(١) يُنظر: طبقات الشافعية؛ لابن قاضي شهاب (٢/٢٣٣)، وطبقات المفسرين (٢/١٦٢).

(٢) هو: محمد أبو الفضل إبراهيم المصري، علامة، أديب، من شيوخ فنّ التحقيق والبحث العلمي بمصر في العصر الحديث، وقد كان له جهود مشكورة في تحقيق وإخراج العشرات من نفاثات كتب التراث، منها "تاريخ الرسل والملوك" للطبري، و"البرهان في علوم القرآن" للزركشي، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي، وغيرها كثير، وحلّف مؤلفات عدة، منها: "قصص القرآن" و"قصص العرب"، مات بالقاهرة سنة (١٤٠١هـ)، يُنظر ترجمته في: تكملة معجم المؤلفين (ص: ٥٣٥)، ورواد الفكر والفن (ص: ١٧٥-١٨٥).

(٣) مقدمة تحقيق كتاب البرهان للزركشي (١/٣).



## المطلب الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي

### أولاً: عقيدته:

- كان الزركشي — عفا الله عنه — أشعري المعتقد، ويتَّضح نسبته إلى الأشاعرة جلياً من خلال الاطلاع على كتبه، ومن ذلك:
- (١) تسمية بعض الأشاعرة<sup>(١)</sup> بمشايخه<sup>(٢)</sup>.
  - (٢) تصريحه أحياناً باختيار أقوال الأشاعرة<sup>(٣)</sup>.
  - (٣) اهتمامه بذكر آراء أبي الحسن الأشعري<sup>(٤)</sup> القديمة؛ بل وتقديمها بالذكر أحياناً<sup>(٥)</sup>.
  - (٤) تأويله لبعض الصفات، كصفة الضحك، والنزول، وأنه لم يُرد بهما ظاهرهما<sup>(٦)</sup>.

- (١) الأشاعرة: هم أتباع أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري؛ المنتسب إلى أبي موسى الأشعري، وهم ينتسبون إلى الأشعري في مذهبه الثاني بعد رجوعه عن الاعتزال، يثبتون لله سبع صفات فقط، وينفون عن الله علو الذات، وقد اتخذت الأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية على طريقة ابن كلاب، يُنظر: الملل والنحل (١/٩٤)، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/٨٣).
- (٢) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (١/١٤٥)، (١/١٧٨).
- (٣) يُنظر: المصدر السابق (١/١٦٨).
- (٤) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، الأشعري البصري، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان معتزلياً ثم رجع، من كتبه: "اللمع" و"مقالات الإسلاميين"، و"الرد على المجسمة"، و"الفصول في الرد على الملحدين" وغيرها، توفي سنة (٣٢٤هـ)، وقيل غير ذلك، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٢٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٨٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/٣٤٧).
- (٥) يُنظر: البحر المحيط للزركشي (١/٣٨٦)، (٢/١٥٥)، (٢/٢٣٩)، (٣/٣٥٣).
- (٦) يُنظر: التنقيح لألفاظ الصحيح (٩٨٣).

٥) إطلاقه على أبي بكر الباقلاني<sup>(١)</sup> الأشعري وصف: "قاضي السنة"<sup>(٢)</sup>.

٦) ترسم خطى الأشاعرة في بحثه ومناقشته لكتابي "لقطة العجلان"، و"معنى لا إله إلا الله"، وقال ما معناه: إنه لم يسلك في تقريراته أموراً في العقيدة مسلك أهل السنة، بل ترسم خطى الأشاعرة في بحثه ومناقشته لتلك الأمور<sup>(٣)</sup>.

والغريب أنه أخذ عن ابن كثير ولم يتأثر به، وكذلك من المعلوم أنه شافعي المذهب، فكيف غفل عن ما قال الأئمة في هذا الباب، أمثال ابن خزيمة<sup>(٤)</sup>، واللالكائي<sup>(٥)</sup>، ولعل سبب تأثره بالمذهب الأشعري انتشار هذا المذهب انتشاراً بالغاً في تلك الحقبة من الزمن.

### ثانياً: مذهبه الفقهي:

أما عن مذهبه الفقهي فقد كان شافعيّاً في الفروع -لكن من غير تعصّب له-، ويظهر ذلك في:

١) نص ابنه محمد في سماعه على والده أن والدّه شافعي المذهب<sup>(٦)</sup>.

١) هو: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن الباقلاني، البصري المالكي الأشعري، الأصولي المتكلم، انتصر لمذهب أبي الحسن الأشعري، وقد كان مؤيداً لاعتقاده وناصرًا لطريقته، كان موصوفاً بجودة الاستنباط وسرعة الجواب، وله مصنفات كثيرة، منها: "الانتصار للقرآن"، و"إعجاز القرآن"، وغيرهما، توفي سنة (٤٠٣هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٦٩/٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٩٠)، وشذرات الذهب (٢٠/٥-٢١).

٢) البحر المحيط في أصول الفقه؛ للزركشي (٣٨٢/١).

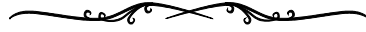
٣) يُنظر: المعتبر (١٨/١، ٥٢).

٤) هو: محمّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر أبو بكر السلمي النيسابوري، الشافعي، الحافظ الحجة، إمام الأئمة، كان صاحب سنة واتباع، وهو صاحب الصحيح، وكتاب التوحيد الذي قرر فيه منهج السلف توفي سنة: (٣١١هـ)، يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤٠١/٣٦٥)، وشذرات الذهب (٤/٥٧)، والأعلام (٦/٢٩).

٥) هو: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، الرازي، الشافعي، اللالكائي، الإمام، الحافظ، المجود، المفتي، محدث بغداد، من تصانيفه: "شرح السنة"، و"أسماء رجال الصحيحين"، و"كرامات أولياء الله"، توفي سنة (٤١٨هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/٤١٩)، وشذرات الذهب (٥/٩٢)، والأعلام (٨/٧١).

٦) يُنظر: الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (ص: ١٧٥).

- (٢) وصفه بـ "المنهاجي" لحفظه كتاب "منهاج الطالبين" للنووي، وتعلُّقه به دراسةً وشرحاً.
- (٣) ذكره لمذهب الشافعي في كتبه، وشرحه وتقريره له، وتأليفه لعدة شروح على كتب الشافعية، ككتابه "تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع"، و"الدِّياج بتوضيح المنهاج".
- (٤) اهتمامه بالمذهب الشافعي من خلال تحرير قول الشافعي، وبيان الصحيح عنه<sup>(١)</sup>، وكذا العزو لعلماء الشافعية بأسمائهم<sup>(٢)</sup>.
- (٥) كل من ترجم له عدة من فقهاء الشافعية<sup>(٣)</sup>.



---

(١) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (٧٥/١)، (٢٨٧/١)، (١٧٢/٢).

(٢) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (٨٩/٢)، (١٠٥/٢)، (١٠٦/٢).

(٣) يُنظر: النجوم الزاهرة (١٣٤/١٢)، وطبقات المفسرين للداوودي (١٦٢/٢)، وشذرات الذهب (٥٧٢/٨).

## المطلب السادس: آثاره العلمية ومؤلفاته ووفاته

أولاً: آثاره العلمية ومؤلفاته.

ورث الزركشي - رحمه الله - للمكتبة الإسلامية تركة علمية عظيمة ما يجاوز خمسين كتاباً في شتى العلوم، كَوْنُها في تسع وأربعين سنة، مما يدل على سعة اطلاعه، وطول باعه، وغزارة علمه، ورسوخ قدمه، فمن قرأ كتابه "البرهان في علوم القرآن" ظنَّ أنه لا يُحسن إلاَّ هذا الفنَّ لغزارته وبُرهانه تحريراته، ومن قرأ "البحر المحيط في أصول الفقه" يكاد يغرق في أمواجه من قوة تملكه له، ولا يقلِّ علمه بالحديث عن ذلك؛ بل تَبْهَرُكُ قوة حافظته، ودقيق تفصيلاته، كما ألف في الفقه، والأصول، والحديث، وعلوم القرآن، والتفسير، والبلاغة، والنحو، والأدب، وسارت بمؤلفاته الركبان، وإليك إشارات لبعض مؤلفاته المطبوعة التي شملها البحث عن تفسيره مرتبة على حسب الفنون:

أولاً: مؤلفاته في التفسير وعلوم القرآن:

(١) تفسير القرآن: ذكره السيوطي<sup>(١)</sup>، والداوودي، وقال: إنه وصل فيه إلى سورة مريم<sup>(٢)</sup>: وهو مفقود<sup>(٣)</sup>.

(١) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي، جلال الدين أبو الفضل، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، رزق التبحر في التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبدیع، له نحو ستمائة مصنف بين كتاب كبير ورسالة صغيرة، لم يترك فناً من الفنون إلاَّ وصَّفَ فيه، توفي سنة (٩١١هـ)، يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٧٤/١٠)، وطبقات المفسرين للداوودي (ق/٣)، والأعلام للزركلي (٣٠١/٣ - ٣٠٢).

(٢) يُنظر: حسن المحاضرة (٤٣٧/١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١٦٣/٢).

(٣) والناظر في كتابه "البرهان" يقطع باهتمام الزركشي في تفسير آيات القرآن من خلال تحريره للأقوال في تفسير الآيات، والإجابة عن المشكلات.

(٢) كشف المعاني في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ [يوسف: ٢٢]<sup>(١)</sup>.

(٣) البرهان في علوم القرآن<sup>(٢)</sup>: مطبوع بتحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٧م، طبعة عيسى الحلبي وشركاه، ثم أتى د: يوسف مرعشلي ومعه آخرون فحقّقوه مرة أخرى، مفيدين مما سبق ومستدركين ما فات على المحقّق الأول.

ثانياً: مؤلفاته في الفقه:

(٤) إعلام الساجد بأحكام المساجد<sup>(٣)</sup>: وقد طُبِعَ بهذا الاسم بتحقيق: أبي الوفاء مصطفى المراغي عام ١٤٠٣هـ، وطبع عام ١٤١٦هـ، بتحقيق أيمن صالح شعبان، ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت<sup>(٤)</sup>.

(٥) الديباج في توضيح المنهاج<sup>(٥)</sup>: وقد طبع الكتاب بتحقيق: د: يحيى مراد.

(٦) خبايا الزوايا في الفروع<sup>(٦)</sup>: وهو يشتمل على ذكر المسائل التي ذكرها الرافعي في فتح العزيز، والنووي في الروضة، وقد طُبِعَ الكتاب بتحقيق عبد القادر عبد الله العاني، نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م<sup>(٧)</sup>.

(٧) السراج الوهاج تكملة شرح المنهاج<sup>(٨)</sup>: وكان الشيخ العلامة الإسنوي بدأ في شرح المنهاج وسَمَّاه: "كافي المحتاج إلى شرح المنهاج"<sup>(٩)</sup> ووصل فيه إلى كتاب المساقاة، وتوفي ولم يكمله،

(١) يُنظر: كشف الظنون (١٤٩٥/٢)، وهدية العارفين؛ لإسماعيل باشا البغدادي (١٧٥/٦).

(٢) يُنظر: إنباء الغمر (١٤٠/٣)، وكشف الظنون (٢٤٠/١).

(٣) يُنظر: إنباء الغمر (١٤٠/٣)، وطبقات المفسرين (١٥٨/٢).

(٤) يُنظر: مقدمة إعلام الساجد (٢٥)، ومعجم مؤلفات العلامة الزركشي (١٠).

(٥) يُنظر: إنباء الغمر (١٤٠/٣)، وحسن المحاضرة (٤٣٧/١).

(٦) يُنظر: كشف الظنون (٦٩٩/١)، وهدية العارفين (١٧٥/٦).

(٧) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (٤٥).

(٨) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥)، وكشف الظنون (١٨٧٤/٢).

(٩) يُنظر: طبقات الشافعية (٢٣٤/٢)، وكشف الظنون (١٨٧٤/٢).

فأكمّله الزركشي<sup>(١)</sup>.

(٨) خادم الرافعي والروضة في الفروع<sup>(٢)</sup>: أو خادم الشرح والروضة: ويوجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة الملك فهد الوطنية<sup>(٣)</sup>.

(٩) الزركشية: وقد جمع فيها الزركشي حواشي الروضة للبلقيني<sup>(٤)</sup>.

(١٠) زهر العريش في تحريم الحشيش<sup>(٥)</sup>: وقد طُبِعَ الكتاب بتحقيق وتعليق ودراسة: الدكتور/ السيد أحمد فرج ١٩٨٧م.

(١١) شرح التنبيه للشيرازي<sup>(٦)</sup> في أربعة مجلدات.

(١٢) شرح الوجيز للغزالي<sup>(٧)</sup>.

(١٣) الغرر السوافر فيما يحتاج إليه المسافر<sup>(٨)</sup>: وقد طُبِعَ بتحقيق: أحمد مصطفى القضاة عام ١٤٠٩هـ<sup>(٩)</sup>.

(١٤) فتاوى الزركشي<sup>(١٠)</sup>.

(١) يوجد الجزء الثالث منه في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٣٤٥ فقه شافعي، ويوجد نسخة منه في مكتبة جامعة الإمام بالرياض، يُنظر: مقدمة سعيد الأفغاني في تحقيق الإجابة (ص: ١٠)، ومعجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٢٨).

(٢) يُنظر: طبقات الشافعية (٢/٢٣٤)، وكشف الظنون (١/٦٩٨).

(٣) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٤٤).

(٤) يُنظر: الدرر الكامنة (٥/١٣٤).

(٥) يُنظر: كشف الظنون (٢/٩٦٠).

(٦) يُنظر: حسن المحاضرة (١/٤٣٧)، وكشف الظنون (١/٤٩١).

(٧) يُنظر: هدية العارفين (٦/١٧٥).

(٨) يُنظر: كشف الظنون (٢/١٢٠١)، وهدية العارفين (٦/١٧٥).

(٩) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (٤٥).

(١٠) يُنظر: إنباء الغمر (٣/١٤٠)، وكشف الظنون (ص: ١٢٢٣).

١٥) في أحكام التمني<sup>(١)</sup>: وهو مخطوط، وفي برلين نسخة منه برقم (٥٤١٠)<sup>(٢)</sup>.

١٦) لب الخادم، أو تحرير الخادم: وهو مختصر لكتابه الخادم<sup>(٣)</sup>.

١٧) مفاتيح الكنوز وملاحم الرموز في شرح الحاوي: توجد منه نسخة في الجامعة الإسلامية برقم (٣٧٤٢)<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: مؤلفاته في أصول الفقه:

١٨) البحر المحيط في أصول الفقه<sup>(٥)</sup>: وقد جمع فيه جمعاً لم يسبق إليه<sup>(٦)</sup>، وقد طُبِع الكتاب بتحقيق: د. عمر الأشقر ومجموعة من الباحثين، نشرته وزارة الأوقاف بالكويت ١٤٠٩ هـ / ١٩٩٨ م.

١٩) تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع للسبكي<sup>(٧)</sup>: وقد طُبِع بتحقيق: الحسيني بن عمر عبد الرحيم، وعبد الله ربيع، في مؤسسة قرطبة، القاهرة سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

٢٠) تعليق على قواعد العلائي<sup>(٨)</sup>: وهو مخطوط<sup>(٩)</sup>.

(١) يُنظر: تاريخ الأدب العربي (٦/٣٦٦).

(٢) يُنظر: مقدمة تحقيق البرهان في علوم القرآن؛ لأبي الفضل إبراهيم (١/١١١).

(٣) يُنظر: إنباء الغمر (٣/١٤٠).

(٤) يُنظر: مقدمة المحقق: د/زين العابدين لكتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٩)، ومعجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص ٦٤).

(٥) يُنظر: الدرر الكامنة (٥/١٣٤)، وحسن المحاضرة (١/٤٣٧).

(٦) طبقات الشافعية؛ لابن قاضي شهبة (٣/١٦٨).

(٧) يُنظر: الدرر الكامنة (٥/١٣٤)، وحسن المحاضرة (١/٤٣٧).

(٨) يُنظر: تاريخ الأدب العربي (٦/٣٦٥).

(٩) يوجد منه نسخة مخطوطة في باريس برقم (٣/١٠١٣).

(٢١) سلاسل الذهب في الأصول<sup>(١)</sup>: وقد طُبِعَ الكتاب بتحقيق د: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي لنيل درجة الدكتوراه -نشرته مكتبة ابن تيمية - القاهرة ١٤١١هـ / ١٩٩٠م<sup>(٢)</sup>.

(٢٢) خادم الراعي والروضة في الفروع<sup>(٣)</sup> توجد منه نسخة خطية نفيسة بدار الكتب المصرية برقم (٢١٦٠٢ ب) تقع في خمسة عشر مجلداً.

(٢٣) لقطة العجلان وبلة الظمان<sup>(٤)</sup> في أصول الفقه والحكمة والمنطق، شرحه زكريا الأنصاري وسماه: فتح الرحمن، وقد نشره جمال الدين القاسمي الدمشقي في مطبعة والده عباس في القاهرة ١٩٠٨م<sup>(٥)</sup>.

(٢٤) الوصول إلى ثمار الأصول<sup>(٦)</sup>.

رابعاً: في قواعد الفقه:

(٢٥) المنشور في ترتيب القواعد الفقهية<sup>(٧)</sup>: وقد طُبِعَ الكتاب بتحقيق: د. تيسير فائق، وأحمد محمود، وزارة الأوقاف بالكويت، سنة: ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، وطبع كذلك بتحقيق: محمد حسن إسماعيل، وطبع بدار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٢١هـ.

خامساً: في العقيدة:

(٢٦) معنى لا إله إلا الله<sup>(٨)</sup>: وقد طُبِعَ الكتاب بتحقيق: علي محيي الدين علي القره داغي، دار البشائر الإسلامية - بيروت ١٩٨٦م.

(١) يُنظر: طبقات المفسرين للداوودي (١٦٣/٢)، وكشف الظنون (٩٩٥/١).

(٢) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٥٠).

(٣) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥)، وكشف الظنون (٦٩٨/١).

(٤) يُنظر: شذرات الذهب (٥٧٣/٨)، وكشف الظنون (١٥٥٩/٢).

(٥) مقدمة الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (ص: ١٤).

(٦) ذكره الزركشي في سلاسل الذهب (ص: ٩٨) وأحال عليه.

(٧) يُنظر: حسن المحاضرة (٤٣٧/١)، وكشف الظنون (١٣٥٩/٢).



(٢٧) ما لا يسع المكلف جهله: وفيه نسخة في مكتبة الاسكوريال بمدريد برقم (٧/٧٠٧)<sup>(٢)</sup>، ومصوّرتها بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم (٣٧٠٢)<sup>(٣)</sup>.

#### سادساً: في الحديث وعلومه:

(٢٨) الإجابة على إيراد ما استدركته عائشة على الصحابة<sup>(٤)</sup>، وقد طُبِعَ الكتاب - طبعة المكتب الإسلامي - بدمشق سنة ١٩٧١م، بتحقيق الأستاذ: سعيد الأفغاني.

(٢٩) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح<sup>(٥)</sup>: وهو شرح على صحيح البخاري، وقد طُبِعَ الكتاب بتحقيق د: يحيى الحكمي لنيل درجة الدكتوراه، ومطبوع كذلك على هامش (كشف المشكل لابن الجوزي)، بتحقيق محمد حسن إسماعيل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٣٠) الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز<sup>(٦)</sup>: وهو مشهور بـ: "تخريج أحاديث الرافي في الشرح الكبير"<sup>(٧)</sup>، يوجد جزء منه مخطوط في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة في نسخة مصورة عن مكتبة أحمد الثالث بتركيا<sup>(٨)</sup>.

(٣١) شرح الأربعين النووية: ذكره ابن حجر، ورآه بخطه<sup>(٩)</sup>.

= (١) يُنظر: تاريخ الأدب العربي (٣٦٧/٦).

(٢) يُنظر: مقدمة تحقيق البرهان في علوم القرآن لأبي الفضل إبراهيم (١٤/١).

(٣) يُنظر: مقدمة المحقق: د/زين العابدين لكتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠٩).

(٤) يُنظر: الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (٣٢)، وكشف الظنون (١٣٨٤/٢).

(٥) يُنظر: إنباء الغمر (١٣٩/٣)، وحسن المحاضرة (٤٣٧/١).

(٦) يُنظر: الإجابة (ص: ٨٧)، وإنباء الغمر (١٣٩/٣).

(٧) يُنظر: حسن المحاضرة (٤٣٧/١)، وكشف الظنون (ص: ٣٨٠).

(٨) يُنظر: الإجابة (ص: ٧١)، ومعجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٤٧)، ومنه نسخة في مكتب أحمد الثالث برقم (٢٩٧٣).

(٩) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥)، وطبقات المفسرين للدواودي (١٥٨/٢).

(٣٢) شرح صحيح البخاري<sup>(١)</sup>: وهو شرح كبير لخصه من شرح ابن الملقن، وزاد فيه كثيراً، قال ابن حجر: تركه مسودة، وقفت على بعضها، منها كتاب التنقيح في مجلد<sup>(٢)</sup>.

(٣٣) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة<sup>(٣)</sup>: وسمّاه ابن حجر: "الفوائد المنثورة في الأحاديث المشهورة"<sup>(٤)</sup>، وقد طُبع الكتاب بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

(٣٤) المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر<sup>(٥)</sup>: وقد طُبع الكتاب بتحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الأرقم للنشر والتوزيع.

(٣٥) النكت على عمدة الأحكام للمقدسي<sup>(٦)</sup>: وقد طُبع الكتاب بتحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية.

(٣٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح<sup>(٧)</sup>: وقد طبع الكتاب عام ١٤١٩هـ، بتحقيق د: زين العابدين بلافريج، ونشرته مكتبة أضواء السلف بالرياض<sup>(٨)</sup>.

### سابعاً: في التاريخ والرجال:

(٣٧) عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان<sup>(١)</sup>: وسمّاه ابن حجر بـ: "نظم الجمان في محاسن أبناء الزمان"<sup>(٢)</sup>، وهو ذيل على كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان<sup>(٣)</sup>، ويوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: إنباء الغمر (١٣٩/٣)، وحسن المحاضرة (٤٣٧/١).

(٢) يُنظر: إنباء الغمر (١٤٠/٣)، والدرر الكامنة (١٣٤/٥).

(٣) سمّاه الزركشي في مقدمة كتابه. يُنظر: اللآلئ المنثورة (٢٩)، وذكره حاجي خليفة بتذكرة الزركشي ويسمى التذكرة في الأحاديث المشتهرة، يُنظر: كشف الظنون (ص: ٣٦٨).

(٤) يُنظر: إنباء الغمر (١٤٠/٣).

(٥) يُنظر: المعتبر (ص: ٢٤).

(٦) يُنظر: إنباء الغمر (١٤٠/٣)، وطبقات المفسرين (١٥٨/٢).

(٧) يُنظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥)، وكشف الظنون (ص: ١١٦٢).

(٨) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٦٦).

ثامناً: مؤلفاته في اللغة والأدب:

- (٣٨) تجلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح<sup>(٥)</sup>، في علم البلاغة.
- (٣٩) التذكرة النحوية<sup>(٦)</sup>، جمع فيه مسائل من النحو وإعراب الأحاديث والأبيات الشعرية التي يستشهد بها النحويون، ويعرف بتذكرة الزركشي، يوجد نسخة منه مصوّرة في مكتبة الجامعة الإسلامية بخط المؤلف نفسه<sup>(٧)</sup>.
- (٤٠) ربيع الغزلان: في الأدب<sup>(٨)</sup>.
- (٤١) الكواكب الدرية = شرح بردة البوصيري<sup>(٩)</sup>، وتوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة<sup>(١٠)</sup>.
- (٤٢) تأصيل البناء في تعليل البناء<sup>(١١)</sup>: حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح – جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالقاهرة – قسم اللغويات.

تاسعاً: في السيرة:

- (٤٣) صفة قميص النبي ﷺ: توجد نسخة منه بمكتبة الحرم النبوي رقم (٣٨)<sup>(١٢)</sup>.

= (١) يُنظر: إنباء الغمر (١٤٠/٣)، وكشف الظنون (٢٠١٨/٢).

(٢) يُنظر: إنباء الغمر (١٤٠/٣).

(٣) يُنظر: كشف الظنون (٢٠١٨/٢).

(٤) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٥١).

(٥) يُنظر: هدية العارفين (١٧٤/٦).

(٦) يُنظر: كشف الظنون (٣٨٦/١).

(٧) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٢٤).

(٨) يُنظر: طبقات الشافعية (١٦٨/٣)، وكشف الظنون (٨٣٤/١).

(٩) يُنظر: كشف الظنون (١٣٣٤/٢).

(١٠) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٦٠).

(١١) كذا سمّاها الزركشي بخطّه في غلاف الكتاب، وفيه شرح أبيات علل بناء الأسماء من ألفية ابن مالك.

(١٢) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٥٠).

## عاشراً: في الأذكار:

(٤٤) الأزهية في أحكام الأدعية<sup>(١)</sup>: وقد طبع عام ١٤٠٨هـ، بتحقيق أم عبد الله بنت محروس العسلي - دار الفرقان عمان، الأردن<sup>(٢)</sup>.

## الحادي عشر: كتب متفرقة:

(٤٥) رسالة في الطاعون وجواز الفرار منه<sup>(٣)</sup>.

(٤٦) خلاصة الفنون الأربعة<sup>(٤)</sup>: يوجد منه نسخة خطية بمكتبة برلين برقم (٥٣٢٠)<sup>(٥)</sup>.

(٤٧) بلوغ الأماني: توجد منه نسخة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض رقم (٨٥٧٩)<sup>(٦)</sup>.

إلى غير ذلك من الكتب التي تزخر بها أماكن المخطوطات في العالم، هذا بالإضافة إلى ما ذكرته المصادر التي ترجمت للزركشي، ولم يظهر له وجود حتى الآن، وكم في الزوايا من خبايا.

## ثانياً: وفاته:

لقد عاش الإمام الزركشي - رحمه الله - حياة حافلة بالعلم والعطاء في التدريس إلى أن وافته المنية يوم الأحد، الثالث من شهر رجب، سنة أربع وتسعين وسبعمائة من الهجرة، ودفن بالقرافة الصغرى بالقاهرة بالقرب من تربة الأمير بكتيمر الساقي<sup>(٧)</sup>، بعد أن عاش تسعاً وأربعين

(١) يُنظر: هدية العارفين (١٧٥/٦).

(٢) يُنظر: معجم مؤلفات الزركشي المخطوطة (ص: ٧١).

(٣) يُنظر: كشف الظنون (٨٧٦/١).

(٤) يُنظر: كشف الظنون (١٠٨/٢)، ومقدمة تحقيق الإجابة لسعيد الأفغاني (ص: ١١).

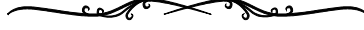
(٥) يُنظر: مقدمة تحقيق البرهان في علوم القرآن؛ لأبي الفضل إبراهيم (٨/١).

(٦) يُنظر: معجم مؤلفات العلامة الزركشي (ص: ٢٣).

(٧) يُنظر: طبقات الشافعية (١٦٨/٣)، والدرر الكامنة (١٣٥/٥)، وحسن المحاضرة (٤٣٧/١)، وشذرات الذهب

(٥٧٣/٨).

سنة قضاها في البحث والتدريس والتأليف، وأثرى التراث الإسلامي بالكتب النفيسة، فرحمه الله  
رحمة واسعة على ما قدمه لدينه وأمته، وأسكنه فسيح جناته.



## المبحث الثاني

### التعريف بكتاب البرهان في علوم القرآن

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: قيمته العلمية وأهميته.
- المطلب الثاني: منهج الزركشي في البرهان.
- المطلب الثالث: مزايا البرهان وأثره فيمن بعده.

## المطلب الأول: قيمة العلمية وأهميته

**اسم الكتاب:** البرهان في علوم القرآن، ويعد من أهم الكتب التي تضم صفوة الآراء وخلاصة الأقوال في علوم القرآن.

**موضوع الكتاب والباحث لتأليفه:** ضمن الزركشي كتابه البرهان سبعة وأربعين نوعاً من أنواع علوم القرآن، وكل نوع يدور حول موضوع خاص من علوم القرآن ومباحثه، يصلح كل نوع أن يكون موضوعاً خاصاً، وقد حاول في كل موضوع أن يؤرخ له، ويحصى الكتب التي ألفت فيه، ويشير إلى العلماء والمحدثين، وإلى مباحث الفقهاء والأصوليين، وإلى قضايا المتكلمين وأصحاب الجدل، وإلى مسائل العربية وآراء أرباب الفصاحة والبيان، فهو كتاب فريد في فنه، شريف في أغراضه، مع سداد المنهج، وعدوبة المورد، وغزارة المادة، بعيداً عن التعمية واللبس، والحشو والفضول<sup>(١)</sup>.

**أما عن الباحث للتأليف:** فقد قال الإمام الزركشي - رحمه الله -: "ولما كانت علوم القرآن لا تنحصر ومعانيه لا تستقصى وجبت العناية بالقدر الممكن ومما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه، وكما وضع الناس ذلك إلى علوم الحديث فاستخرت الله تعالى في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه، وخاضوا في نكته وعيونه، وضمنته من المعاني الأنيفة، والحكم الرشيقة، ما يهز القلوب طرباً، ويبهر العقول عجباً، ليكون مفتاحاً لأبوابه وعنواناً على كتابه، معيناً للمفسر على حقائقه، ومطلعاً على بعض أسرارهِ ودقائقهِ"<sup>(٢)</sup>، وفي هذه المقدمة يشير الزركشي بكلامه إلى بعض أسباب تأليفه للبرهان وهي:

(١) مقدمة كتاب البرهان في علوم القرآن (١٣/١) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بتصرف يسير.

(٢) البرهان في علوم القرآن (٩/١).

(١) إغفال المتقدمين للتصنيف في فن يشمل أنواع علوم القرآن، كما صنفوا في علوم الحديث.

(٢) أن هذا الكتاب مُعين ومفتاح لمن رغب في تفسير كتاب الله عز وجل.

(٣) طبيعة العصر (حيث كان عقب الحروب الصليبية) والتي دفعت العلماء ومنهم الزركشي إلى الكتابة الموسوعية.

### مصادر كتاب البرهان:

المصادر التي اعتمدها الزركشي في علوم القرآن لم تقتصر على كتب التفسير فحسب، بل تضمنت العلوم المساعدة على التفسير، ويمكن ذكر أهم هذه المصادر التي صرح بأسمائها وأسماء مؤلفيها:

- (١) "حقائق التفسير" لأبي عبد الرحمن السلمي (ت: ٤١٢هـ)<sup>(١)</sup>.
- (٢) "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ)<sup>(٢)</sup>.
- (٣) "فضائل القرآن" لأبي عبيد القاسم بن سلام المهدوي (ت: ٢٢٤هـ)<sup>(٣)</sup>.
- (٤) "فضائل القرآن" لابن أبي شيبه (ت: ٢٣٥هـ)<sup>(٤)</sup>.
- (٥) "معاني القرآن"، للفراء (ت: ٢٠٧هـ)<sup>(٥)</sup>.
- (٦) "معاني القرآن وإعرابه"، لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)<sup>(٦)</sup>.
- (٧) "معاني القرآن"، لأبي جعفر النحاس (ت: ٣١٨هـ)<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٣٧)، (٢/١٧١).

(٢) يُنظر: المصدر السابق (١/٢٩٥)، (٢/٢٦٧).

(٣) يُنظر: المصدر السابق (١/٢٥٧)، (١/٢٨٣).

(٤) يُنظر: المصدر السابق (١/١٨٩)، (١/٤٧٩).

(٥) يُنظر: المصدر السابق (١/٦٣)، (٢/٢٣٩).

(٦) يُنظر: المصدر السابق (١/٢٧٨)، (٣/٧٧).

(٧) يُنظر: المصدر السابق (١/٢٥٨)، (٢/٢٩).



٨) "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)<sup>(١)</sup>.

٩) "البرهان في متشابه القرآن"، للكرماني (ت: ٥٠٠ هـ)<sup>(٢)</sup>.

١٠) "التبيان في إعراب القرآن"، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)<sup>(٣)</sup>.

١١) "إعجاز القرآن"، للباقلاني (ت: ٤٠٣ هـ)<sup>(٤)</sup>.

١٢) "إعجاز القرآن"، للرماني (ت: ٣٨٤ هـ)<sup>(٥)</sup>.

١٣) "الوقف والابتداء"، للأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)<sup>(٦)</sup>، وغيرها من الكتب المعروفة، وغير المعروفة في شتى العلوم، وعليه أصبح كتاب البرهان جامعاً لفكر كل هؤلاء العلماء، توجه بعصارة فكره وعلمه، فجاء فريداً في نوعه، رائعاً في موضوعه، شيقاً في عرضه، بديعاً في صياغته وجمعه، متفنناً فيما حواه.

### قيمه العلمية:

لم يكن البرهان أول مصنف في علوم القرآن، فقد سبق الزركشي بالتصنيف فيه كثير، منهم:

١) ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ) في كتابه "فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن"<sup>(٧)</sup>، و"المجتبى في علوم القرآن".

(١) يُنظر: المصدر السابق (٢٦٤/١)، (٢٣٤/٢).

(٢) يُنظر: المصدر السابق (٢٥٩/١)، (١٩/٣).

(٣) يُنظر: المصدر السابق (٦٣/١)، (٣٦٥/٢).

(٤) يُنظر: المصدر السابق (٤٩/١)، (١١١/٢)، (٣٤٣/٣).

(٥) يُنظر: المصدر السابق (٥٤/١)، (١٣/٤).

(٦) يُنظر: المصدر السابق (٢٩٤/١)، (٣٥٥/١).

(٧) قال الدكتور فهد الرومي في دراسات في علوم القرآن (ص: ٤٢): ينسب كثير من الباحثين كتاب "عجائب علوم

القرآن" لأبي بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ). مستنديين في ذلك إلى ما ذكره الزرقاني في "مناهل العرفان" وقد ظهر لي

يقيناً أن الكتاب المذكور ليس لأبي بكر الأنباري، بل هو كتاب "فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن" لابن =

- (٢) علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ) في كتابه "جمال القراء وكمال الإقراء".
- (٣) أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥ هـ) في كتابه "المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز".

وقد تحدث ابن حجر عن مكانة "البرهان" بقوله: "ورأيت أنا بخطه من تصنيفه "البرهان في علوم القرآن" من أعجب الكتب وأبدعها مجلدة"<sup>(١)</sup>.

وهذا الكتاب من أجمع ما صنف في علوم القرآن، جمع فيه زبدة ما صنف قبله، وأضاف عليها، وحقق مسائل كثيرة ووضح ما أغلق، وبين ما أشكل في مختلف العلوم التي نشأت حول القرآن الكريم، وجعلها في سبعة وأربعين نوعاً، أعطى كل نوع حقه من البحث والدرس والبيان، فقد جاء كتابه من أجمع الكتب ومن أكثرها فائدة<sup>(٢)</sup>، وعليه فكل من ألف بعد الزركشي في هذا النوع من العلوم القرآنية عيال عليه.

وقال عنه صاحب كشف الظنون: "البرهان، في علوم القرآن للشيخ بدر الدين الزركشي، جمع فيه: ما تكلم الناس في فنونه ورتب على سبعة وأربعين نوعاً، ما من نوع منها إلا ولو أراد إنسان استقصاءه لاستفرغ عمره، ثم لم يحكم أمره، فاقترضنا من كل على أصوله، والرمز إلى بعض فصوله انتهى، والسيوطي أدرجه في "إتقانه"<sup>(٣)</sup>، وهذا الكلام صحيح ولا غبار عليه؛ إذ أن الأبواب التي تكلم عنها يحتاج كل باب منها إلى عدة مؤلفات، لغزارة علم هذا العالم اللغوي الأصولي المفسر.

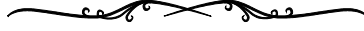
= الجوزي، وسبب وقوع هذا الوهم نسخة مخطوطة في مكتبة البلدية بالإسكندرية أخطأ فهرسو المكتبة في معرفة المؤلف، فنسبوا لأبي بكر الأنباري.

(١) إنباء الغمر (٣/١٤٠).

(٢) نحات من المكتبة والبحث والمصادر (ص: ١٥٧).

(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٢٤٠-٢٤١)، بتصرف يسير.

ويتميز البرهان عن غيره بأنه أول مصنف شامل في هذا الفن، وذلك لتطرقه لغالب أنواع علوم القرآن، فهو يُعد من الكتب العتيدة التي جمعت عصارة أقوال المتقدمين، وصفوة آراء العلماء المحققين حول القرآن الكريم، وهو من أحسن الكتب السابقة عنه، تنظيماً، وأسلوباً، ومنهجاً.



## المطلب الثاني: منهج الزركشي في البرهان

من خلال الاطلاع على مقدمة الزركشي في كتابه البرهان؛ نجد أنه لم يذكر منهجه الذي اتبعه في تأليفه للبرهان سوى ذكر فهرسة أنواعه، لكن يظهر لنا منهجه في علوم القرآن في أمور عدة:

### أولاً: التبويب:

لم يقسم الزركشي كتابه إلى أبواب كما هو معهود عند أغلب المؤلفين، ولعل السبب في ذلك قد يرجع إلى مادة البحث وهي علوم القرآن، وطبيعة هذه المادة تقتضي من الباحث تقسيم موضوعات بحثه إلى أنواع بدلاً من الأبواب، فقسم الزركشي كتابه إلى سبعٍ وأربعين نوعاً، وهذا المنهج الذي جرى عليه مصنفو علوم القرآن قبل الزركشي وبعده فمثلاً:

١) السخاوي<sup>(١)</sup> قسم كتابه "جمال القراء وكمال الإقراء" إلى عشرة أنواع.

٢) البلقيني قسم كتابه "مواقع العلوم من مواقع النجوم" إلى خمسين نوعاً.

٣) السيوطي قسم كتابه "الإتقان في علوم القرآن" إلى ثمانين نوعاً.

ولم يكتف الزركشي بتقسيم الكتاب إلى أنواع، بل قام بتقسيم الأنواع إلى فصول من غير ترتيب لها، ثم ذكر الفوائد، والتفريعات والتنبيهات والخواتيم وما إلى ذلك، فهو بهذا لم يترك شاردة ولا واردة إلا ذكرها<sup>(٢)</sup>.

(١) هو: علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن، السخاوي، الشافعي، علم الدين، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، أصله من سخا (مصر) سكن دمشق، وتوفي فيها، من تصانيفه: "جمال القراء وكمال الإقراء"، و"هداية المرتاب"، و"الجواهر المكللة" في الحديث، توفي سنة (٦٤٣ هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٣٤٠)، وشذرات الذهب (٧/٣٨٥)، والأعلام (٤/٣٣٢)،

(٢) يُنظر: الزركشي ومنهجه في كتاب البرهان في علوم القرآن لمحمد ثاني (ص: ١٩٨).

بل قام بذكر أنواع جديده من علوم القرآن لم يعتبرها العلماء من قبل داخله في علوم القرآن، وهو النوع الحادي والعشرون " معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح"<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الترتيب:

اتبع الزركشي في ترتيبه لأنواع علوم القرآن طريقة متميزة، حيث جعل أول نوع من أنواع علوم القرآن معرفة سبب النزول، ثم معرفة المناسبات بين الآيات، ثم معرفة الفواصل، وهكذا إلى النوع السابع والأربعين الذي خصصه للكلام على المفردات من الأدوات كمعاني حروف الجر، والذي ختم به كتابه.

وهذا الترتيب للموضوعات على حسب أهميتها في تفسير القرآن، ولعل هذه الطريقة هي طريقة المفسرين في تفاسيرهم.

ويؤخذ عليه أنه يباعد بين النوعين المتقاربين أحياناً، مثل: النوع الأول معرفة أسباب النزول، والنوع التاسع معرفة المكي والمدني<sup>(٢)</sup>.

وقد أحسن الزركشي في عرضه للعلوم؛ إذ جاء عرضاً كافياً، وكلها علوم خاصة بثقافات المفسر.

### ثالثاً: اختيار العناوين:

وهذا المجال تميز فيه الزركشي، سواء كان لأنواع علوم القرآن، أم للفصول، فيلاحظ فيها الإيجاز، مع أداء المعنى ووضوح العبارة، ما يدل على تمكنه من المادة العلمية وإتقانه للغة العربية.

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/٣١١).

(٢) يُنظر: الزركشي ومنهجه في كتاب البرهان في علوم القرآن لمحمد ثاني (ص: ٢٠٠).

#### رابعاً: معالجته للمادة العلمية:

لم يتبع الزركشي طريقة واحدة فيما ينقله، بل له أسلوبان:

**الأول: النقل بدون تعليق:** فهو ينقل آراء العلماء أحياناً من غير أن يعلق عليها، لا بتأييد وترجيح، ولا اعتراض ونقد أو استدراك، بل يعرض الأقوال عرضاً فقط<sup>(١)</sup>.

**الثاني: النقل مع التعليق والغزو:** يعزو الزركشي الأقوال لأصحابها في الأغلب، وإن كان في أحيان قليلة لا يعزو، أو يجعل الغزو مبهمًا، كأن يقول: قال بعض الأئمة<sup>(٢)</sup> أو قال المفسرون<sup>(٣)</sup> أو قال بعضهم<sup>(٤)</sup>، ثم يذكر الأدلة لكل قول من الأقوال<sup>(٥)</sup>، ويجمع بين الأقوال ما أمكنه ذلك<sup>(٦)</sup>، أو يختار قولاً وسطاً بين الأقوال<sup>(٧)</sup>، ويرجح بين الأقوال بذكر سبب ترجيحه للقول المختار ببيان أدلته<sup>(٨)</sup>.

#### خامساً: منهجه في الاستدراكات:

قد جعلت له مطلباً كاملاً في الفصل الثاني من المبحث الثاني<sup>(٩)</sup>.



- (١) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (٢١٣/١).
- (٢) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (٢٦٠/١)، (٣٢٧/٢).
- (٣) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (١٤٦/٢)، (٥٤/٣)، (١٢٩/٣)، (٤٤٣/٤).
- (٤) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (٢٧/١)، (١٧٠/١)، (١٦٠/٢)، (٣٤٩/٣)، (٢٨٤/٤).
- (٥) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (٣٤٩/١)، (١٥/٢)، (١٠٥/٢).
- (٦) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (٢٣٧/٢)، (٣١٢/٢).
- (٧) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (١٠٧/٢)، (١٩٩/٢)، (٢٧٢/٤).
- (٨) يُنظر: أمثلة على ذلك في البرهان (٣٥٨/١)، (٣٢١/١)، (٣٤٤/١)، (٣٦٢/١)، (١٠١/٢).
- (٩) يُنظر: (ص: ٨٣) من هذه الرسالة.

### المطلب الثالث: مزايا البرهان وأثره فيمن بعده

لم يكن كتاب البرهان في علوم القرآن معروفاً عند الباحثين، ولا متداولاً بين الطلاب والدارسين، عدا قلة من المشغوفين بمعرفة النوادر ورواد المكتبات، شأنه شأن الكثير من كتب الزركشي على عظيم شأنها، وجلالة موضوعاتها، ومقدار غنائها ونفعها، حتى جاء جلال الدين السيوطي ووضع كتابه الإتيقان، فدل الناس في مقدمته عليه، وأشاد به، وعده أصلاً من الأصول التي بنى عليها كتابه، وتأسى طريقته، وسار في الدرب الذي رسمه، ونقل كثيراً من فصوله، مرة معزوة إليه، ومرة بدون عزو، وإن كان فيما نقل عنه اقتضب الكلام اقتضاباً، واختصره اختصاراً، وبهذا ظفر كتاب الإتيقان بمنزلة مرموقة عند العلماء، وغدا مرجعاً للباحثين حقبة من الزمان، وظل كتاب البرهان متوارياً عن العيان، مطموراً في زوايا النسيان، وأعان على ذلك قلة نسخة المخطوطة، وتعذر الانتفاع بها<sup>(١)</sup>.

أولاً: بعض مزايا البرهان التي تميز بها عن غيره من كتب علوم القرآن:

- (١) حسن التبويب والترتيب واختيار العناوين.
- (٢) تعمقه في مواضيع علوم القرآن، حيث إنه لم يكتف بالجمع فقط، بل درس وقارن ونقد، منافعاً تارة وموهناً تارة أخرى.
- (٣) إطلالته النفس في القضايا اللغوية، وأساليب القرآن الكريم.
- (٤) يعد البرهان من أقدم الكتب الموسوعية المصنفة في فن علوم القرآن.
- (٥) من جاء بعده اعتمد عليه، وأخذ عنه، وسلك منهجه وطريقته، ويظهر ذلك في "الإتيقان" للسيوطي.

(١) يُنظر: مقدمة كتاب البرهان في علوم القرآن (١/١٤)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

- ٦) قدرته على الإحاطة بأقوال العلماء، على الرغم من اختلافها في بعض الأحيان وتناقضها في البعض الآخر.
- ٧) براعته البالغة في فهمه للعلوم الأخرى المساعدة، كالحديث، والفقه، واللغة، وتوظيفها في خدمة مواضيع علوم القرآن.
- ٨) اعتماده في منهج النقد والاستدراك على مقاييس علمية دقيقة، كالنص الشرعي، والعقل، والمنطق، والاجتهاد، والرأي، والقواعد اللغوية.
- ٩) سعة اطلاعه على المصادر الكثيرة في مختلف العلوم، وذكره لأسمائها أو أسماء مؤلفيها<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: أثره فيمن بعده:

نظراً لمكانة الزركشي العلمية التي تمتع بها انعكس على كتابه البرهان، فجاء الكتاب فريداً من نوعه في فن علوم القرآن، فتهافت عليه العلماء والباحثون، ينهلون من بحره الزاخر، ومن جاء بعده عالة عليه، وسنذكر أثر كتاب البرهان في مؤلفات علوم القرآن التي ظهرت بعده:

١) كتاب "الإتقان" لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ): حين تطالع كتاب الإتقان تجد أثر البرهان واضحاً جلياً فيه، فلا يكاد يمر نوع من أنواع علوم القرآن إلا وبصمة الزركشي موجودة فيه، وبهذا يتبين إفادة السيوطي من الزركشي كثيراً؛ بل بالغ حاجي خليفة في بيان إفادة السيوطي من البرهان، فقال: "والسيوطي أدرجه في إتقانه"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) يُنظر: الزركشي ومنهجه في كتاب البرهان في علوم القرآن لمحمد ثاني (ص: ٤٢١)، وإتقان البرهان للدكتور فضل عباس (ص: ١٠).

(٢) كشف الظنون (٢٤٠/١)، إلا أن الدكتور حازم حيدر وازن بين "البرهان" و"الإتقان"، فخلص إلى أن السيوطي أضاف ثلاثة عشر نوعاً من أنواع علوم القرآن على البرهان، لا توجد مادتها فيه، منها: عشرة أنواع مسبوق إليها في كتب علوم القرآن، وثلاثة هي من ابتكار السيوطي: يُنظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان (ص: ١٢٩)، وترجيحات الزركشي (ص: ٥٠).



(٢) كتاب "الزيادة والإحسان في علوم القرآن" لابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠هـ): وقد تأثر بالبرهان في كتابه واعتمد عليه وخاصة من حيث المنهج، أما المضمون فالأمر مختلف في معظمه، وقد استفاد منه سواء بالنص على أقوال الزركشي في كتابه الزيادة، أو بإفادته غير المباشرة من "الإتقان" التي استفادها السيوطي من "البرهان".

(٣) تفسير "روح المعاني" للألوسي (ت: ١٢٧٠هـ): وقد استفاد منه في مواضع عدة<sup>(١)</sup>.

(٤) كتاب "التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريقة الإتقان" لطاهر الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ): ترك كتاب البرهان أثراً واضحاً عليه، فقد استعان به مؤلفه في عدة مباحث، سواءً بالنص على ذكر أقوال الزركشي، أو الاستشهاد برأيه.

(٥) كتاب "مناهل العرفان في علوم القرآن" للزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ): وقد أفاد من كتاب "البرهان في علوم القرآن" في مواضع عدة، وقد نقل عنه في مواضع متعددة عن طريق الإتقان للسيوطي، ولعل السبب يعود إلى أن الكتاب لم يكن مطبوعاً، لذلك اكتفى عنه بكتاب الإتقان.

### أثره على المعاصرين:

كل من أتى من المعاصرين ممن ألف في علوم القرآن: أفاد فائدة كبيرة من الزركشي في "البرهان"، والسيوطي في "الإتقان" المستفيد من برهان الزركشي ومن الكتب المعاصرة - وعلى سبيل المثال -:

(١) المدخل لدراسة القرآن الكريم: لمحمد محمد أبو شهبه.

(٢) مباحث في علوم القرآن: للشيخ: مناع القطان.

(٣) مباحث في علوم القرآن: للدكتور: صبحي الصالح.

(٤) لمحات في علوم القرآن: للدكتور: محمد لطفي الصباغ.

(١) يُنظر: على سبيل المثال في "روح المعاني" (٢٦/١)، (١٧٣/٤)، (١٥/١٤)، (٧٧/١٩)، (٣٩/٢٤)، وغيرها.

٥) علوم القرآن: للدكتور: عدنان زرزور.

٦) التمهيد في علوم القرآن: لمحمد هادي معرفة.

٧) دراسات في علوم القرآن: للدكتور فهد الرومي، وغيرهم كثير<sup>(١)</sup>.



---

(١) يُنظر: الزركشي ومنهجه في كتاب البرهان في علوم القرآن لمحمد ثاني (ص: ٤٢٨-٤٣٠)، وترجيحات الزركشي في علوم القرآن لغانم الغانم (ص: ٥٠-٥٢).

# الفصل الثاني

## تعريف الاستدراكات، وصيغها، ومنهجها فيها

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تعريف الاستدراكات.
- المبحث الثاني: صيغ الاستدراك عند الزركشي، ومنهجها فيها.

## المبحث الأول: تعريف الاستدراكات

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: تعريفها عند أهل اللغة.
- المطلب الثاني: تعريفها عند الأصوليين.
- المطلب الثالث: تعريفها عند الفقهاء.
- المطلب الرابع: تعريفها عند المحدثين.
- المطلب الخامس: تعريفها عند المفسرين.

## المطلب الأول: تعريف الاستدراكات عند أهل اللغة

خضع مصطلح الاستدراك كغيره من المصطلحات لاختلاف العلماء في تحديد مفهومه مع تقارب المعنى الذي يوحي بالتتابع، وعند الرجوع إلى الجذر اللغوي يتضح من أقوال أهل اللغة: قال ابن فارس<sup>(١)</sup> في مادة (درك): الدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه، يقال: أدركت الشيء أدركه إدراكاً.. وتدارك القوم: لحق آخرهم أولهم، وتدارك الثريان، إذا أدرك الثرى الثاني المطر الأول<sup>(٢)</sup>. وقال الفيروزآبادي<sup>(٣)</sup>: استدرك الشيء بالشيء: حاول إدراكه به، وأدرك الشيء: بلغ وقته وانتهى وفي<sup>(٤)</sup>.

وقال صاحب تاج العروس: والدراك: إتباع الشيء بعضه على بعض في الأشياء كلها، وهو المداركة... واستدرك عليه قوله: أصلح خطأه، ومنه المستدرك للحاكم على البخاري<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، الإمام اللغوي المفسر، أشهر مصنفاته: "جامع التأويل في تفسير القرآن"، و"سيرة النبي ﷺ"، و"المحمل في اللغة"، و"مقاييس اللغة"، و"غريب إعراب القرآن"، و"متخير الألفاظ"، توفي سنة (٣٩٥هـ)، وقيل غير ذلك، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/١١٨)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/٦٠)، وشذرات الذهب (٤/٤٨٠).

(٢) مقاييس اللغة؛ لابن فارس (٢/٢٦٩).

(٣) هو: محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، إمام عصره في اللغة، له مصنفات كثيرة، منها "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز"، و"القاموس المحيط" توفي سنة: (٨١٧هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (١٠/٧٩)، وشذرات الذهب (٩/١٨٦)، والأعلام للزركلي (٧/١٤٦).

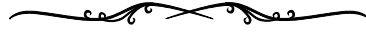
(٤) القاموس المحيط للفيروز آبادي (١/٩٣٨).

(٥) تاج العروس؛ للزبيدي (٢٧/١٤٤).

وفي المعجم الوسيط: استدرك ما عليه القول: أصلح خطأه، أو أكمل نقصه، أو أزال عنه لبساً<sup>(١)</sup>.

ومما سبق يتضح أن "درك" جاء مدلولاته في معنيين:

- أن يستدرك الشيء بالشيء، إذا حاول اللّحاق به، وأدرك منه حاجته.
  - استدرك عليه قوله: أصلح خطأه، أو أكمل نقصه، أو أزال عنه لبساً.
- وهذا المعنى الأخير هو المقصود بهذه اللفظة في هذه الرسالة.



(١) يُنظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١/٢٨١).

## المطلب الثاني: تعريف الاستدراكات عند الأصوليين

عرف الأصوليون الاستدراك: أن يستدرك المتكلم على نفسه بأحد أدوات الاستدراك، وهي: بل، ولكن، وعلى، وأدوات الاستثناء، ومنه ما يكون بلفظ الاستدراك، كقوله تعالى:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]<sup>(١)</sup>.

قال الجرجاني<sup>(٢)</sup>: رفع توهم تولّد من كلام سابق<sup>(٣)</sup>.

قال ابن أمير حاج<sup>(٤)</sup>: "لكن للاستدراك" حال كونها "خفيفة من الثقيلة" وعاطفة وثقيلة، وفسر الاستدراك بـ "مخالفة حكم ما بعدها لما قبلها"، أي: لحكمه "فقط" حال كونه "ضدًا"، نحو ما زيد أبيض لكن عمرو أسود، "أو نقيضًا"، نحو ما زيد ساكنًا لكن عمرو متحرك<sup>(٥)</sup>.

وبهذا يكون تعريف الأصوليين للاستدراك: بأنه رفع ما يتوهم ثبوته من كلام سابق، أو إثبات ما يتوهم نفيه بأحد أدوات الاستدراك، لكن، أو ما يقوم مقامها من أدوات الاستثناء<sup>(٦)</sup>.

(١) الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدني (٢٥٩/٣).

(٢) هو: علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف، أبو الحسن، الجرجاني، الحسيني الحنفي، عالم، حكيم، مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه: "التعريفات"، و"شرح مواقف الإيجي"، و"رسالة في فن أصول الحديث"، توفي سنة (٨١٦هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٣٢٨/٥)، والبدر الطالع (٤٨٨/١)، والأعلام (٧/٥).

(٣) التعريفات؛ للجرجاني (ص: ٢١).

(٤) هو: محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي المعروف بابن أمير حاج، فقيه من علماء الحنفية، من أهل حلب، من تصانيفه: "التقرير والتحبير" في شرح التحرير لابن الهمام، في أصول الفقه، و"حلية المجلي" في الفقه، و"ذخيرة القمر في تفسير سورة والعصر"، توفي سنة (٨٧٩هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢١٠/٩)، وشذرات الذهب (٤٩٠/٩)، والأعلام (٤٩/٧).

(٥) التقرير والتحبير؛ لابن أمير حاج الحلبي (٤٩/٢).

(٦) يُنظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٦٩/٣).

### المطلب الثالث: تعريف الاستدراكات عند الفقهاء

عرف الفقهاء الاستدراك بأنه: إصلاح ما حصل في القول أو العمل من خللٍ أو قصورٍ أو فوات.

ومثلوا له باستدراك نقص الصلاة بسجود السهو، واستدراك الصلاة إذا بطلت بإعادتها، واستدراك الصلاة المنسية بقضائها، والاستدراك بإبطال خطأ القول وإثبات صوابه<sup>(١)</sup>. وقيل: الاستدراك في الإقرار إما أن يكون في الصفة أو في القدر، والاستدراك في القدر إما أن يكون في نفس الجنس، أو في غير الجنس، فهذه ثلاثة أنواع للاستدراك.

ومن أمثلة ذلك: الاستدراك في الصفة: أن يقول: علي قفيز حنطة جيدة، لا بل وسط، فيلزمه الأجود عند الحنفية؛ لأنه غير متهم في زيادة الصفة، متهم في نقصان الصفة، فكان مستدرَكًا في الجيد، راجعًا في الوسط، فيصح استدراكه، ولا يصح الرجوع عن الإقرار<sup>(٢)</sup>.



(١) يُنظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج؛ للرملي (٤٨١/٢)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٢٦٩/٣-٢٧٠).

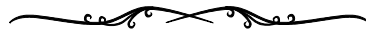
(٢) يُنظر: المبسوط (١٠٤/١٨)، والفقه الإسلامي وأدلته د. وهبه الزحيلي (٦١١٦/٨).



## المطلب الرابع: تعريف الاستدراكات عند المحدثين

يطلق الاستدراك عند المحدثين في الغالب على عدة أمور، منها ما يلي:

- (١) استدراك إمام على إمام أحاديث لم يخرجها، وهي موافقة لشرطه أو العكس<sup>(١)</sup>.
- (٢) استدراك محدث على آخر في الإسناد، مثل استدراكه عليه في روايته عن راو لا ينبغي الرواية عنه، أو الرواية عمن عنعن ولم يصرح<sup>(٢)</sup>.
- (٣) استدراك عالم على عالم سبقه إirاده لأحاديث تخالف شرطه الذي اشترطه في مصنفه.
- (٤) الاستدراك على رفع موقوف أو وقف مرفوع.
- (٥) الاستدراك على المحدث في أحكامه على الحديث<sup>(٣)</sup>.
- (٦) ومن الاستدراكات عند المحدثين ما يكون في الحكم على الأحاديث، من تضعيف راو ليس بضعيف، أو توثيق راوٍ ضعيف، ونحوها، وكتب الجرح والتعديل مليئة بأمثلة ذلك<sup>(٤)</sup>.



- (١) مثاله: استدراك الحاكم على الصحيحين، واستدراك ابن رجب على الترمذي.
- (٢) مثل قول الدارقطني في الإلزامات والتتبع (ص: ١٩٨): ولا نعلم إسماعيل روى عن عياض شيئاً، ثم قال النووي مستدرّكاً عليه: قال الدارقطني: والحديث محفوظ عن الحارث، قلت: وهذا الاستدراك ليس بلازم، فإن إسماعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض، يُنظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٦٢/٧)، بل ألف الدارقطني كتاباً في ذلك سماه "الاستدراك".
- (٣) مثل استدراكات الذهبي على الحاكم في مستدرّكه.
- (٤) للاستزادة من ذلك ينظر: كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وغيره من كتب الجرح والتعديل.

## المطلب الخامس: تعريف الاستدراكات عند المفسرين

يمكن القول بأن المراد بالاستدراك عند أهل التفسير أنه:

اتباع المفسر قولاً يذكره في بيان معنى في القرآن بقول آخر، يصلح خطأه، أو يكمل نقصه، أو يبين لبسه<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فالتعريف يعود للمعنى اللغوي الثاني، وهو تلافي ما فرط فيه من الخطأ، أو النقص.

ويتضح من التعريف السابق أن الاستدراك في التفسير يكون في الآتي:

الأول: إصلاح خطأ القول الأول.

الثاني: تكميل النقص في القول الأول.

الثالث: إزالة اللبس والغموض عنه.

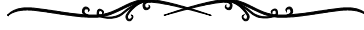
العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي:

من خلال ما سبق يتبين أن:

الاستدراك هو: إصلاح القول الثاني لخطأ القول الأول، أو إكمال نقصه، أو إزالة لبس وقع فيه.

(١) يُنظر: استدراكات السلف في التفسير لنايف الزهراني (ص: ١٦)، واستدراكات ابن عاشور على الطبري وابن عطية (ص: ٧٢).

وعلى هذا المعنى جرى استخدام العلماء لهذه الكلمة في مؤلفاتهم وتعقباتهم<sup>(١)</sup> في شتى العلوم، ومنه مؤلف الزركشي نفسه: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة". فتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي علاقة عموم وخصوص من وجه، لأنه متقيد في الاصطلاح بحسب العلم، والله الموفق.



(١) ولعل الفرق بين الاستدراك والتعقب: أن الاستدراك أعم من التعقب؛ لأنه قد يشمل المخالفة والموافقة، ويدخل فيها إيراد أقوال العلماء المخالفة لقول المتعقب. يُنظر: الاستدراك الفقهي (ص: ١٢٩)، والاستدراك الأصولي (ص: ٢٦٦).

## المبحث الثاني

### صيغ الاستدراك عند الزركشي، ومنهجها فيها

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الصيغ الصريحة في استدراكاته ونماذج منها.
- المطلب الثاني: الصيغ غير الصريحة في استدراكاته ونماذج منها.
- المطلب الثالث: منهج الزركشي في الاستدراك.

## المطلب الأول: الصيغ الصريحة ونماذج منها

من خلال استعراض صيغ الاستدراكات عند الإمام الزركشي على من سبقه، يتبين استخدامه لصيغ واضحة وصريحة، وصيغ غير صريحة، وسأبينها مع ذكر مثال لكل صيغة منها.

أولاً: الصيغ الصريحة ونماذج منها.

(١) التصريح بتضعيف القول:

مثاله: قال الزركشي رحمه الله: "قال مكي<sup>(١)</sup>، والمهدوي<sup>(٢)</sup>: الخطاب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، للنبي ﷺ والمراد أمته، وهذا ضعيف، ولا يقتضيه اللفظ"<sup>(٣)</sup>.

ومثاله أيضاً: قال الإمام الزركشي رحمه الله: ومما احتج به الأخفش<sup>(٤)</sup> أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَمْصَرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]، أي: أبصارهم، وقوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ﴾

(١) هو: مكي بن أبي طالب بن محمد القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي أبو محمد، من أهل البحر في علوم القرآن والعربية، من تصانيفه: "مشكل إعراب القرآن"، و"الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه"، توفي سنة (٤٣٧هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٧٤/٥)، وبغية الوعاة (٢٩٨/٢)، وشذرات الذهب (١٧٥/٥).

(٢) هو: أحمد بن عمّار بن أبي العباس المهدي التميمي، أبو العباس، نحوي، لغوي، مفسر، مقرئ، له مصنفات في التفسير والقراءات، منها: "التفصيل" وهو كتاب كبير في التفسير، و"التحصيل" مختصر للأول، و"شرح الهداية في توجيه القراءات"، توفي سنة (٤٤٠هـ)، يُنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٣٥١/١)، وطبقات المفسرين للداوودي (٥٦/١)، والأعلام للزركلي (١٨٤/١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢٤٤/٢).

(٤) هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، ثم البصري، أبو الحسن، الأخفش الأوسط، نحوي عالم باللغة والأدب، من تصانيفه: معاني القرآن، والاشتقاق، توفي سنة (٢١٥هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الاعيان (٣٨٠/٢)، وبغية الوعاة (٥٩٠/١)، وشذرات الذهب (٧٣/٣).

الثَمَرَتِ ﴿[محمد: ١٥]، أي: كل الثمرات، ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأُمْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وهذا ضعيف أيضاً<sup>(١)</sup>.

## ٢) وصف القول بالفساد:

مثاله: قال الزركشي رحمه الله: "وقد اختلف فيه على أقوال: أحدهما - وهو قول النظام<sup>(٢)</sup> - : إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم لكن عاقهم أمر خارجي، فصار كسائر المعجزات، وهو قول فاسد"<sup>(٣)</sup>.

ومثاله أيضاً: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "قوله: ﴿وَعَايَةَ لَهُمْ أَلِيلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾<sup>(٣٧)</sup>، فقد يتوهم أن الضمير في "هم" راجع إلى الليل والنهار، بناءً على أن أقل الجمع اثنان، وهو فاسد لوجهين أحدهما: أن النهار ليس مظلمًا، والثاني أن كون أقل الجمع اثنان مذهب مرجوح، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتاج عليهم بالآيات، و﴿مُظْلِمُونَ﴾ داخلو الظلام، كقولك: مصبحون وممسون إذا دخلوا في هذه الأشياء"<sup>(٤)</sup>.

## ٣) وصف القول بالغلط:

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "الرابع: دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبين الجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظراته، وانظر إلى

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٤٢٥).

(٢) هو: إبراهيم بن يسار بن هانئ، أبو إسحاق البصري، المعروف بالنظام، المعتزلي المشهور، كان أدبيًا متكلمًا، وهو أستاذ الجاحظ، وتنسب إليه أقوال شاذة، وهو رئيس فرقة من المعتزلة، وكان شديد الحفظ، فحفظ القرآن، والتوراة، والإنجيل وتفاسيرها، والأشعار، والأخبار، واختلاف الناس في الفتيا، وطالع كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة، له مؤلفات كثيرة اشتهرت بين الناس بمصر والعراق والشام والبصرة، منها: كتاب "النكت" في عدم حجية الإجماع، توفي سنة (٢٣١هـ)، يُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٦/٦٢٣)، والوافي بالوفيات (٦/١٢)، والأعلام للزركلي (١/٤٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/٩٥).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٤).

قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير<sup>(١)</sup>.

ومثاله أيضاً: قول الإمام الزركشي رحمه الله: ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]، وغلط بعضهم من عد هذه الآية من هذا النوع، من جهة أن "فاكهة" نكرة في سياق الإثبات، فلا عموم لها، وهو غلط لأمرين:

أحدهما: أنها في سياق الإثبات، وهو مقتضى العموم، كما ذكره القاضي أبو الطيب الطبري<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه في الأصول، بل كل ما كان الأول فيه شاملاً للثاني، وهذا الجواب أحسن من الأول؛ لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدد، ولما لمح أبو حنيفة معنى العطف وهو المغايرة لم يحث الخالف على أكل الفاكهة بأكل الرمان<sup>(٣)</sup>.

٤) وصف القول بأن فيه نظراً، وهذه العبارة أكثر منها الزركشي في استدراكاته.

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: قال الفارسي<sup>(٤)</sup>: وإنما قال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠]، ولم يقل: والرقاب؛ ليدل على أن العبد لا يملك، وفيه نظر، بل ما ذكرناه من

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٠١).

(٢) هو: القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، كان إماماً ورعاً حسن الخلق، بلغ مائة سنة وأكثر لم يفتر عقله ولم يتغير، يفتي ويقضي، توفي ببغداد سنة (٤٥٠هـ)، يُنظر: الوافي بالوفيات (٢٣٠/١٦)، وطبقات الشافعية للحسيني (ص: ١٥٠).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٦٩).

(٤) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي النحوي، إمام عصره في علوم العربية، ولد في فسا "من أعمال فارس"، أشهر مصنفاته "الإيضاح" في النحو، و"التذكرة"، و"المقصود والممدود"، و"الحجة في القراءات" توفي سنة (٣٧٧هـ)، يُنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢/٨١١)، ووفيات الأعيان (٢/٨٠)، والأعلام للزركلي (١٧٩/٢).

الحكمة فيه أقرب<sup>(١)</sup>.

## ٥) وصف القول المستدرك عليه بأنه مردود:

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "وزعم إمام الحرمين<sup>(٢)</sup> في البرهان أن من ذلك صرف ما كان جمعاً في القرآن ليناسب رءوس الآي، كقوله تعالى: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤]، وهذا مردود؛ لأن ﴿سَلَسِلًا﴾ ليس رأس آية، ولا ﴿قَوَارِيرًا﴾ الثاني، وإنما صرف للتناسب، واجتماعه مع غيره من المنصرفات، فيرد إلى الأصل ليتناسب معها"<sup>(٣)</sup>.

ومثاله أيضاً: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "وجميع ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره، وهذا الإطلاق مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، فإنه يجب الوقف هنا؛ لأن قوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] ليس من مقولهم"<sup>(٤)</sup>.

## ٦) التصريح ببعد القول:

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، على معنى (ألا) واختار قوم جعلها بمعنى حقاً، وهو بعيد؛ لأنه يلزم فتح "إن" بعدها ولم يقرأ به أحد"<sup>(٥)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/١٧٦).

(٢) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي الشافعي الملقب بضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين برع في جميع العلوم والفنون، وجمع طرق المذهب الشافعي، أشهر مصنفاته: "نهاية المطلب" في الفقه، و"البرهان" في أصول الفقه، و"الإرشاد"، و"الشامل" في أصول الدين، توفي سنة (٤٧٨هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/١٦٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/١٦٥)، وشذرات الذهب (٥/٣٣٨).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٦٦).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/٣٥٩).

(٥) البرهان في علوم القرآن (٤/٣١٦).



ومثاله أيضاً: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "المفسرون في معنى الأب على سبعة أقوال: فقل: ما ترعاه البهائم، وأما ما يأكله الآدمي فالحصيد، والثاني: التبن خاصة، والثالث: كل ما نبت على وجه الأرض، والرابع: ما سوى الفاكهة، والخامس: الثمار الرطبة وفيه بعد؛ لأن الفاكهة تدخل في الثمار الرطبة، ولا يقال: أفردت للتفصيل؛ إذ لو أريد ذلك لتأخر ذكرها، نحو ﴿فَلِكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]، والسادس: أن رطب الثمار هو الفاكهة ويابسها هو الأب والسابع أنه للأنعام كالفاكهة للناس" (١).

ومثاله كذلك: قال الإمام الزركشي رحمه الله: حققها (٢) أن تكون آخرًا وحشواً، وأما وقوعها أولاً فلا، لما فيه من التناقض؛ إذ قضية الزيادة إمكان اطراحها وقضية التصدير الاهتمام، ومن ثم ضعف قول بعضهم بزيادة "لا" في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، وأبعد منه قول آخر: إنها بمعنى (ألا)، والظاهر أنها رد لكلام تقدم في إنكار البعث، أي: ليس الأمر كما تقولون، ثم قال بعده: ﴿أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، وعليه فيجوز الوقف على (لا) وفيه بعد (٣).

#### ٧) وصف القائل بالزعم ونفي صحة ما ذهب إليه:

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: وزعم الشيخ أثير الدين (٤) في تفسيره: ﴿وَيَلِّكُلْ أَفَاكٍ أَثِيرٍ﴾ [الجاثية: ٧]، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [الجاثية: ٩]، أنه مما روعي فيه المعنى بهذا اللفظ، وليس كذلك؛ فإن الضمير لم يعد إلى كل، بل على الأفاكين الدالة عليه: ﴿لِكُلِّ أَفَاكٍ﴾ وأيضاً فهاتان جملتان، والكلام في الجملة الواحدة (٥).

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٢٩٦).

(٢) أي: الزيادة.

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/٧٤).

(٤) هو: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي النحوي، اللغوي، المفسر، المحدث، المقرئ، المؤرخ، الأديب، من تصانيفه: "البحر المحيط في التفسير"، و"التذيل والتكميل في شرح التسهيل". توفي سنة (٧٤٥هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/٢٧٦)، والدرر الكامنة (٦/٥٨)، وشذرات الذهب (٨/٢٥١).

(٥) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٢١).

ومثاله أيضاً: قال الإمام الزركشي رحمه الله: ومن جواب القسم قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وزعم الشيخ أثير الدين في تفسيره أنها لام التوكيد وليس كما قال، وقد قال الواحدي<sup>(١)</sup> في البسيط: إنها لام القسم، ولا يجوز أن تكون لام ابتداء لأن لام الابتداء لا تلحق إلا الأسماء وما يكون بمنزلتها كالمضارع<sup>(٢)</sup>.

(٨) وصف القول بالتكلف.

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "الترصيع: وهو أن يكون المتقدم من الفقرتين مؤلفاً من كلمات مختلفة، والثاني مؤلفاً من مثلها في ثلاثة أشياء: وهي الوزن والتقفية وتقابل القرائن. قيل: ولم يجيء هذا القسم في القرآن العظيم لما فيه من التكلف، وزعم بعضهم أن منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٤) [الانفطار: ١٣-١٤]، وليس كذلك؛ لورود لفظة "إن" و"لفي" كل واحد من الشطرين<sup>(٣)</sup>.

(٩) وصف القائل بالخطأ:

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَلْقَى أَحْصَنَتَ فَرْجِهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، فصرح بالفرج؟ قلنا: أخطأ من توهم هنا الفرغ الحقيقي، وإنما هو من لطيف الكنايات وأحسنها وهي كناية عن فرج القميص أي لم يعلق ثوبها رية فهي طاهرة الأثواب"<sup>(٤)</sup>.

(١) هو: أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري الشافعي، كان واحد عصره في التفسير، طويل الباع في العربية واللغة، له التفاسير الثلاثة: البسيط، والوسيط، والوجيز، وله كتاب أسباب النزول، توفي سنة (٤٦٨هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٣٩/١٨)، والبداية والنهاية (١٣٩/١٢)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ١٢٧).

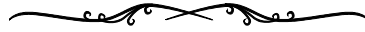
(٢) البرهان في علوم القرآن (٣٣٩/٤).

(٣) المصدر السابق (٧٧/١).

(٤) المصدر السابق (٣٠٥/٢-٣٠٦).

ومثاله أيضاً: قال الزركشي رحمه الله: قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: ولقد أخطأ الواحد

المفسر، ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم، قلت: وكذلك الثعلبي<sup>(٢)</sup> لكنهم  
ذكروه بإسناد، فاللوم عليهم يقل بخلاف من ذكره بلا إسناد وجزم به كالزخشري<sup>(٣)</sup> فإن خطأه  
أشد<sup>(٤)</sup>.



(١) هو: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، أبو عمرو بن الصلاح، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، تقي الدين، تفقه وبرع في المذهب الشافعي وأصوله، وفي الحديث وعلومه، وفي التفسير، وكان زاهدا جليلا، صنف كتباً كثيرة، منها: "علوم الحديث"، و"شرح مسلم"، و"إشكالات على كتاب الوسيط" في الفقه، توفي بدمشق سنة (٦٤٣هـ)، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٤٣/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٢٦/٨)، وشذرات الذهب (٣٨٣/٧).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو إسحاق الثعلبي، كان إماماً كبيراً في التفسير، حافظاً للغة، بارعاً في العربية، من تصانيفه: كتاب التفسير، و"العرائس في قصص الأنبياء"، مات في المحرم سنة (٤٢٧هـ)، يُنظر ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢٦٨/١)، وسير أعلام النبلاء (٤٣٥/١٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٠٣/١).

(٣) هو: محمود بن عمر بن محمد الزخشري الخوارزمي جار الله، أبو القاسم، علامة التفسير، والحديث، والنحو، واللغة، والبيان، كان معتزلي المذهب صاحب المصنفات الحسان في الفنون المختلفة. أشهر كتبه "الكشاف" في التفسير، و"أساس البلاغة" في اللغة، و"المفصل" في النحو، توفي سنة (٥٣٨هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٦٨/٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥٠/٢٠)، وطبقات المفسرين للداوودي (٣١٤/٢).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٤٣٢/١).

## المطلب الثاني: الصيغ غير الصريحة ونماذج منها

كما أن الإمام الزركشي استخدم صيغاً صريحة في استدراكه على العلماء، فإنه استخدم أيضاً صيغاً غير صريحة، ومنها:

### (١) وصف القول أنه لا إشكال فيه:

مثاله: قال الزركشي رحمه الله: "وكما ثبت في الصحيحين عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود رضي الله عنه: (أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي ﷺ، فأخبره فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النِّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتٍ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكْرِينَ﴾ [هود: ١١٤] فقال الرجل: ألي هذا؟ فقال: «بل لجميع أمتي»<sup>(١)</sup>، فهذا كان في المدينة والرجل قد ذكر الترمذي<sup>(٢)</sup> أو غيره أنه أبو اليسر، وسورة هود مكية بالاتفاق، ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث مع ما ذكرنا ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة<sup>(٣)</sup>.

### (٢) وصف القول بالتحقيق:

مثاله: قال الزركشي رحمه الله: "ووقع خلاف في أن إبليس من الملائكة أم لا؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرًا، ففي صحيح مسلم: "خلقت الملائكة من نور وخلقت الجان من النار

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة (٥٢٦)؛ برقم: (١١١/١)، ومسلم كتاب

التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتٍ﴾ [هود: ١١٤]، (٢٧٦٣)؛ برقم: (٢١١٥/٤).

(٢) يُنظر: سنن الترمذي (٢٩٢/٥)، برقم: (٣١١٥)، والسنن الكبرى للنسائي (٣١٨/٤)، رقم (٧٣٢٧)، (٣٦٦/٦)؛ رقم: (١١٢٤٨).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢٩/١).

وخلق آدم مما وصف لكم" <sup>(١)</sup> وهو منهم حكماً؛ لدخوله في الخطاب بالأمر بالسجود معهم ولو كان من غيرهم لم يدخل معهم <sup>(٢)</sup>.

(٣) ذكر صيغة التفضيل بين الأقوال:

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "خطاب التهيج كقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] ... وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وهذا أحسن من قول من قال: "إن" هاهنا بمعنى: "إذ" <sup>(٣)</sup>.

(٤) ذكر أن الأحسن خلافه:

مثاله: قال الزركشي رحمه الله وقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] على قول من فسر الصلاة بالرحمة، والأحسن خلافه <sup>(٤)</sup>.

(٥) ذكر أن الحق في القول الآخر:

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: [قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، فالمستعار له الريح والمستعار منه المرأة، وهما حسيان، والوجه المنع من ظهور النتيجة والأثر وهو عقلي، وهو أيضاً استعارة بالكناية، قال في الإيضاح: وفيه نظر؛ لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها؛ ولهذا جعل صفة للريح لا اسماً، والحق أن المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحبل، والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع من إنشاء مطر

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرفائق، باب في أحاديث متفرقة (٤/٢٢٩٤)؛ برقم: (٢٩٩٦).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٨٨).

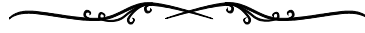
(٣) المصدر السابق (٢/٢٤٧).

(٤) المصدر السابق (٢/٤٧٤).

والقاح شجر والجامع لهما ما ذكر، وهو مندفع بالعناية؛ لأن المراد من قوله المستعار منه المرأة التي عبر عنها بالعقيم ذكرها السكاكي<sup>(١)</sup> بلفظ ما صدق عليه<sup>(٢)</sup>.

## ٦) وصف القول أنه لا مانع منه:

مثاله: قال الإمام الزركشي رحمه الله: "ونقل ابن فورك<sup>(٣)</sup> عن الأشعري: أن كل لام نسبها الله إلى نفسه فهي للعاقبة والصيرورة دون التعليل لاستحالة الغرض، واستشكله الشيخ عز الدين بقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾<sup>(٤)</sup> لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ [الفتح: ١-٢]، فقد صرح فيه بالتعليل، ولا مانع من ذلك إذ هو على وجه التفضل"<sup>(٥)</sup>.



(١) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين، كان حنفياً إماماً كبيراً عالماً بارعاً متبحراً في النحو والتصريف وعلم المعاني والبيان والعروض والشعر، من كتبه: "مفتاح العلوم"، و"رسالة في علم المناظرة"، ولد في خوارزم وتوفي فيها سنة (٦٢٦هـ)، يُنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢/٢٢٩)، وشذرات الذهب (٥/١٢١)، والأعلام للزركلي (٨/٢٢٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٤٤١).

(٣) هو: محمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر الأنصاري الأصبهاني الشافعي، الفقيه الأصولي النحوي المتكلم الأديب الواعظ، صاحب التصانيف النافعة، بلغت مصنفاته في أصول الفقه والدين ومعاني القرآن قريناً من مائة مصنف، توفي سنة (٤٠٦هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/٢٧٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/١٢٧)، وشذرات الذهب (٥/٤٢).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٤٥).

### المطلب الثالث: منهج الزركشي في الاستدراك

لقد تنوعت استدراكات الإمام الزركشي على من سبقه بحسب سبب التعقب:

ويمكن أن نجمل أهم أسباب الاستدراكات عند الزركشي إلى خمسة أسباب:

(١) عدم صحة القول المستدرك عليه، وعدم وجود الدليل عليه.

(٢) مخالفة القول المستدرك عليه للنصوص الصريحة.

(٣) مخالفة القول المستدرك عليه لأقوال أهل التفسير.

(٤) مخالفة القول المستدرك عليه للغة.

(٥) الوصول إلى الحق والانتصار له.

أولاً: منهجه في الاستدراكات فيما يتعلق بالقرآن الكريم:

استدراكه على القول بأنه لا طائل تحت أسباب النزول:

قال الزركشي -رحمه الله-: "وقد اعتنى بذلك المفسرون في كتبهم، وأفردوا فيه تصانيف

منهم علي بن المديني<sup>(١)</sup> شيخ البخاري<sup>(٢)</sup>، ومن أشهرها تصنيف الواحدي في ذلك وأخطأ من

(١) هو: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، أبو الحسن، ابن المديني، أصله من المدينة، محدث، حافظ، أصولي سمع ابن عيينة وطبقته، وأخذ عنه الذهلي والبخاري وأبو داود وغيرهم، من تصانيفه: "الأسامي والكنى"، و"الطبقات"، و"قبائل العرب"، و"اختلاف الحديث"، و"تفسير غريب الحديث"، توفي سنة (٢٣٤هـ)، يُنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١٣/٢)، و"طبقات الشافعية لابن السبكي (١٤٥/٢)، والأعلام (٣٠٣/٤).

(٢) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري أبو عبد الله، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، صاحب الصحيح والتصانيف الحسنة الأخرى، توفي سنة (٢٥٦هـ)، وأما مناقبه وفضائله فكثيرة ألفت فيها مؤلفات خاصة، يُنظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٦٨/٢)، وتذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٣٣/٢).

زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك بل له فوائد، منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب<sup>(١)</sup>.

استدراكه على المفسرين تفسيرهم للمتشابه:

قال الزركشي رحمه الله: "ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن، فقالوا: هو متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمره على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة"<sup>(٢)</sup>.

استدراكه على المفسرين قلة اعتناءهم بالمناسبات:

قال الزركشي -رحمه الله-: "وقد قل اعتناء المفسرين بهذا النوع لدقته، وممن أكثر منه الإمام فخر الدين الرازي<sup>(٣)</sup>، وقال في تفسيره: أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط، وقال بعض الأئمة: من محاسن الكلام أن يرتبط بعضه ببعض لئلا يكون منقطعاً. وهذا النوع يهمله بعض المفسرين أو كثير منهم، وفوائده غزيرة"<sup>(٤)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٢٢ - ٢٣).

(٢) المصدر السابق (٢/٧٢ - ٧٣).

(٣) هو: محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله، فخر الدين الرازي الشافعي، المعروف بابن الخطيب من كبار فقهاء الشافعية والمتكلمين، له تصانيف كثيرة مشهورة منها تفسيره الكبير "مفاتيح الغيب"، و"المحصل"، و"المعالم" في أصول الفقه، توفي سنة (٦٠٦هـ). يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢١/٥٠٠ - ٥٠١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/٨١)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢١٣).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/٣٦ - ٣٧).



## استدراكه على تفسير الصوفية<sup>(١)</sup> وأنه ليس تفسيراً:

قال الزركشي -رحمه الله-: فأما كلام الصوفية في تفسير القرآن، فقيل: ليس تفسيراً وإنما هي معان ومواجيد يجدونها عند التلاوة، كقول بعضهم في: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَنِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] إن المراد: النفس فأمرنا بقتال من يلينا؛ لأنها أقرب شيء إلينا وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه<sup>(٢)</sup>.

## استدراكه على من تجاوز أمثلة القرآن:

قال الزركشي -رحمه الله-: [لا يجوز تعدي أمثلة القرآن، ولذلك أنكر على الحريري<sup>(٣)(٤)</sup> في قوله في مقامته الخامسة عشرة: فأدخلني بيتاً أخرج من التابوت، وأوهى من بيت العنكبوت، فأبي معنى أبلغ من معنى أكده الله من ستة أوجه، حيث قال: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١]، فأدخل إن وبني أفعل التفضيل وبناءه من الوهن، وأضافه إلى الجمع وعرف الجمع باللام، وأتى في خبر إن باللام، وقد قال تعالى:

(١) الصوفية: طائفة يرجع ظهورها بهذا الاسم إلى القرن الثاني الهجري، تقوم على الزهد والتفاني في طاعة الله، وأول من سمي بالصوفي أبو هاشم الصوفي، توفي سنة (١٥٠هـ)، ويعرف هذا اللون بالتصوف العملي، ثم تولد في غضون هذا القرن وما بعده الفكر الصوفي، وقد تأثر الفكر الصوفي بالأفكار الفلسفية، وصاروا يدينون بمسائل فلسفية لا تتفق ومبادئ الشريعة، مما أثار عليهم جمهور أهل السنة، ويعرف هذا اللون بالتصوف النظري، يُنظر: لطائف الإشارات للقرشي (٧/١)، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢٥٢/١)، ودراسات حول القرآن الكريم؛ للطحان (ص: ٢٠٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١٧٠/٢-١٧١).

(٣) هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الكبير، صاحب "المقامات الحريرية" سماه "ومن كتبه "درة الغواص في أوهام الخواص - ط" و "ملحة الإعراب - ط"، وله شعر حسن في "ديوان" و "ديوان رسائل". ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه. توفي سنة (٥١٦هـ)، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٦٣/٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٦٦/٧)، والأعلام (١٧٧/٥).

(٤) يُنظر: مقامات الحريري (ص: ١١٧).

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأَنْعَام: ١٥٢]، وكان اللائق بالحريري ألا يتجاوز هذه المبالغة، وما بعد تمثيل الله تمثيل، وقول الله أقوم قيل وأوضح سبيل<sup>(١)</sup>].

استدراكه على القول بالقراءة للقرآن بغير رواية:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: "قلت: ذكر ابن جني<sup>(٢)</sup> في "المحتسب" أنها قراءة أبي السمال<sup>(٣)</sup>، وقال: قال أبو زيد<sup>(٤)</sup> أو غيره: قلت له: إنما هو ﴿فَجَاسُوا﴾ [الإسراء: ٥]، فقال: حاسوا وجاسوا واحد، وهذا يدل على أن بعض القراء يتخير بلا رواية، ولذلك نظائر انتهى. وهذا الذي قاله ابن جني غير مستقيم، ولا يحل لأحد أن يقرأ إلا بالرواية<sup>(٥)</sup>."

استدراكه على من يخطئ قراءة الأئمة:

"وقال الزجاج<sup>(٦)</sup>: إنه خطأ فاحش، ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت مر لي بكذا؛ لأن الراء حرف مكرر، ولا يدغم الزائد في الناقص للإحلال به، فأما اللام فيجوز إدغامه في الراء،

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٤٨٤).

(٢) هو: عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، ومن أشهر مصنفاته: "الخصائص" في النحو، و"سر الصناعة"، و"شرح تصريف المازني"، و"اللمع" وغيرها، توفي سنة (٣٩٢هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٢٤٦)، وبغية الوعاة (٢/١٣٢)، وشذرات الذهب (٤/٤٩٤).

(٣) أبو السَّمَال (بفتح السين، وتشديد الميم وباللام) قعن بن أبي قعن العدوي البصري، المقرئ مشهور بكنيته، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، لا يعتمد على نقله ولا يوثق به، ضعفه الساجي، وكذبه الأزدي، يُنظر ترجمته في: لسان الميزان لابن حجر (٦/٣٩٨)، وغاية النهاية (٢/٢٧).

(٤) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن ثابت الخزرجي، الأنصاري، البصري، أبو زيد، إمام في النحو واللغة، صاحب الشافعي، روى له أبو داود والترمذي، من تصانيفه: "لغات القرآن"، و"اللامات"، و"الجميع والثنية"، و"قراءة أبي عمرو"، "غريب القرآن"، توفي سنة (٢١٥هـ)، يُنظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٣٥)، وتهذيب الكمال (١٠/٣٣٠)، وبغية الوعاة (١/٥٨٢).

(٥) البرهان في علوم القرآن (٣/٣٨٨).

(٦) هو: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، أبو إسحاق، النحوي اللغوي كان فاضلاً ديناً حسن الاعتقاد، وله المصنفات الحسنة، منها: "معاني القرآن"، و"الاشتقاق"، و"شرح أبيات سيويه"، توفي سنة (٣١١هـ)، يُنظر ترجمته في: البلغة (ص: ٥٩)، وبغية الوعاة (١/٤١١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/٩).

ولو أدغمت اللام في الراء لزم التكرير من الراء، وهذا إجماع النحويين انتهى، وهذا تحامل وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة ولا مجال للاجتهاد فيها ولهذا قال سيبويه<sup>(١)</sup> في كتابه في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف<sup>(٢)</sup>.

ثانيًا: منهجه في الاستدراكات فيما يتعلق بالسنة النبوية:

استدراكه على القول لمخالفته للأحاديث الصحيحة:

قال الإمام الزركشي رحمه الله: سورة الأنعام نزلت مرة واحدة شيعها سبعون ألف ملك طبقوا ما بين السموات والأرض لهم زجل بالتسبيح، فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله وخر ساجدًا»<sup>(٣)</sup>، قلت: ذكر أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه<sup>(٤)</sup> أن الخبر المذكور جاء من حديث أبي ابن كعب عن النبي ﷺ وفي إسناده ضعف، ولم نر له إسنادًا صحيحًا، وقد روي ما يخالفه، فروي أنها لم تنزل جملة واحدة، بل نزل منها آيات بالمدينة اختلفوا في عددها فقليل: ثلاث هي قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا...﴾ [الأنعام: ١٥١]، الآيات، وقيل: ست. وقيل: غير ذلك وسائرها نزل بمكة<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الفارسي ثم البصري، إمام النحو، حجة العرب. قال الأزهري: "كان سيبويه علامة حسن التصنيف، جالس الخليل وأخذ عنه"، صنف "الكتاب" في النحو، وهو من أجل ما ألف في هذا الشأن. توفي سنة (١٨٠هـ)، يُنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢١٢٢/٥)، ووفيات الأعيان (٤٦٣/٣)، وبغية الوعاة (٢٢٩/٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣٢٢/١).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: رقم (١٢٩٣)، (١٦٦/١٢)، وفي سنده علي بن زيد، وفيه كلام، وبقيّة رجاله رجال الصحيح، والسيوطي في الدر المنثور (٢٤٣/٣-٢٤٤)، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن، (ص: ١٢٩)، وذكره ابن الضريس في فضائل القرآن (ص: ٩٤).

(٤) يُنظر: فتاوى ابن الصلاح (٢٤٩/١).

(٥) البرهان في علوم القرآن (١٩٩/١).

ثالثاً: منهجه في الاستدراكات فيما يتعلق بأقوال الصحابة:

استدراكه على القول بعدم صحة نسبته للصحابي:

قال الإمام الزركشي رحمه الله: "وكما ثبت في الصحيحين عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود: (أن رجلاً أصاب من امرأة قبله، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]، فقال الرجل: ألي هذا؟ فقال: «بل لجميع أمتي»<sup>(١)</sup>، فهذا كان في المدينة، والرجل قد ذكر الترمذي<sup>(٢)</sup> أو غيره أنه أبو اليسر، وسورة هود مكية بالاتفاق، ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث مع ما ذكرنا ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: منهجه في الاستدراكات فيما يتعلق بأقوال العلماء:

استدراكه على القول المخالف للثابت عن أهل العلم.

قال الإمام الزركشي رحمه الله: "جعل الفارسي منه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] قال: ﴿كُنْ﴾ لفظه أمر، والمراد الخبر، والتقدير: يكون فيكون، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو يكون. قال: ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿فَيَكُونُ﴾، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر<sup>(٤)</sup> وسوغ النصب لكونه بصيغة الأمر قال: ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿نَقُولُ﴾ فيجيء النصب على الفعل المنصوب؛ لأن ذلك لا يطرد بدليل قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ

(١) سبق تخريجه (ص: ٨٠).

(٢) سبق تخريجه (ص: ٨٠).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٢٩).

(٤) هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم، أبو عمران، اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، قال الذهبي: مقرر الشاميين، صدوق في رواية الحديث، توفي سنة (١١٨هـ)، يُنظر ترجمته في: ميزان الاعتدال (٢/٤٤٩)، وتهذيب التهذيب (٥/٢٧٤)، والأعلام (٤/٩٥).

قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ [آل عمران: ٥٩]، إذ لا يستقيم هنا العطف المذكور؛ لأن "قال" ماضٍ، و"يكون" مضارعاً فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما، قلت: وهذا الذي قاله الفارسي ضعيف؛ مخالف لقواعد أهل السنة<sup>(١)</sup>.

خامساً: منهجه في الاستدراكات فيما يتعلق باللغة، والنحو، والبلاغة:  
استدراكه على مسألة في التصريف:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: "وقد ذكر الأزهري<sup>(٢)</sup> أن مادة "ذكر" بالذال المهملة، مهملة غير مستعملة، فكتب التاج الكندي<sup>(٣)</sup> على الطرة ما ذكر أنه مهمل مستعمل، قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]، وهذا الذي قاله سهو أوجبه الغفلة عن قاعدة التصريف، فإن الدال في الموضعين بدل من الذال؛ لأن اذكر أصله اذتكر، افتعل من الذكر، وكذلك مذكر أصله مذتكر مفتعل من الذكر أيضاً، فأبدلت التاء ذالاً، والذال كذلك، وأدغمت إحداهما في الأخرى فصار اللفظ بهما كما ترى<sup>(٤)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٧٨).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور اللغوي النحوي الشافعي، نسبته إلى جده (الأزهر) عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحر في العربية، فرحل في طلبها، من تصانيفه: "تهديب اللغة"، و"تفسير للقرآن"، توفي سنة (٣٧٠هـ)، يُنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (١/١٠٨)، وطبقات الشافعية (٣/٦٣)، والأعلام (٥/٣١١).

(٣) هو: أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد الكندي الملقب تاج الدين البغدادي المولد والمنشأ الدمشقي الدار والوفاة المقرئ النحوي اللغوي. شيخ الحنفية والقراء والنحاة بالشام، ومسند العصر، توفي بدمشق، سنة (٦١٣هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/٣٣٩)، والوافي بالوفيات (٤/٢٨٠)، وشذرات الذهب (٧/١٠٠).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/٢٩٨).

## استدراكه على مسألة في النحو:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: "واللفظي<sup>(١)</sup> يكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو: ﴿قَوَارِيرًا ١٥ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]، وجعل ابن مالك<sup>(٢)</sup> وابن عصفور<sup>(٣)</sup> منه: ﴿دَكَا دَكَا﴾ [الفجر: ٢١]، و﴿صَفَا صَفَا﴾ [الفجر: ٢٢]، وهو مردود؛ لأنه جاء في التفسير أن معنى دَكَا دَكَا: دَكَا بعد دَكَا، وأن الدك كرر عليها حتى صار هباءً منثورًا، وأن معنى: ﴿صَفَا صَفَا﴾ أنه تنزل ملائكة كل سماء يصطفون صفًا بعد صف، محدقين بالإنس والجن، وعلى هذا فليس الثاني منهما تكررًا للأول، بل المراد به التكرير<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضًا: وحكى البغوي<sup>(٥)</sup> في تفسيره عن الواقدي<sup>(٦)</sup> أن جميع ما في القرآن من لعل فإنها للتعليل، إلا قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، فإنها للتشبيه، وكونها للتشبيه غريب

(١) أي: التوكيد.

(٢) هو: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، النحوي، صاحب التصانيف المشهورة المفيدة، منها: "الألفية في النحو"، و"تسهيل الفوائد"، و"الكافية الشافية"، توفي سنة (٦٧٢ هـ)، يُنظر ترجمته في: النجوم الزاهرة (٢٤٣/٧)، وشذرات الذهب (٥٩٠/٧)، والأعلام (٢٣٣/٦).

(٣) هو: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه "المقرب" في النحو، و"المتع" في التصريف، و"شرح المتنبي" و"سقات الشعراء" و"شرح الحماسة"، ولد بإشبيلية، وتوفي بتونس سنة (٦٦٩ هـ). يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٥٧٥/٧)، وكشف الظنون (١٦١٢/٢)، والأعلام (٢٧/٥).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٣١٥/٢).

(٥) هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي الفقيه الملقب بمحيي السنة، كان إمامًا في التفسير والحديث والفقه، له من التصانيف: "معالم التنزيل في التفسير"، و"شرح السنة"، توفي سنة (٥١٦ هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٣٩/١٩)، وطبقات المفسرين للداوودي (١٦٠/١)، وشذرات الذهب (٧٩/٦).

(٦) هو: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي أبو عبد الله المدني الواقدي المدني القاضي، صاحب التصانيف والمغازي، العلامة الإمام، أحد أوعية العلم على ضعفه، المتفق عليه، سمع من صغار التابعين، قال عنه الذهبي: جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، توفي سنة (٢٠٧ هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣٤٨/٤)، وسير أعلام النبلاء (٤٥٤/٩)، وشذرات الذهب (١٩/١).

لم يذكره النحاة، ووقع في صحيح البخاري في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أن "لعل" للتشبيه<sup>(١)</sup>.

### استدراكه على مسألة في البلاغة:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: ولا فرق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى، وشذ بعضهم فزعم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني، فلم يعد الأساليب البليغة والمحاسن اللفظية، والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ؛ إذ اللفظ مادة الكلام الذي منه يتألف، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعاً خرجت عن جملة الأقسام المعتبرة، إذ لا يمكن أن توجد إلا بها<sup>(٢)</sup>.

### سادساً: منهجه في الاستدراكات فيما يتعلق بأصول الفقه:

#### استدراكه على القول بالعموم:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: "وقوله: ﴿وَعَالٍ عَمْرَنَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، أي: عالمي زمانه ولا يصح العموم؛ لأنه إذا فضل أحدهم على العالمين فقد فضل على سائره؛ لأنه من العالمين فإذا فضل الآخرين على العالمين، فقد فضلهم أيضاً على الأول لأنه من العالمين فيصير الفاضل مفضولاً ولا يصح"<sup>(٣)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٩٤).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٨٢).

(٣) المصدر السابق (٢/٢٧١ - ٢٧٢).

## سابعاً: منهجه في الاستدراكات فيما يتعلق بالعلوم الأخرى: استدراكه على مسألة العقيدة:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: "ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة<sup>(١)</sup> في إثبات كلام الله لموسى في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فإنه لما أريد كلام الله نفسه، قال: ﴿تَكْلِيمًا﴾، ودل على وقوع الفعل حقيقة، أما تأكيد فاعله فلم يتعرض له، ولقد سخر عقل من تأوله على أنه كلمه بأظفار المحن من الكلم وهو الجرح؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي، ويحكي أنه استدل بعض علماء السنة على بعض المعتزلة في إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن المجاز لا يؤكد فسلم المعتزلي له هذه القاعدة، وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى، فادعى أن اللفظ إنما هو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ بنصب لفظ الجلالة وجعل موسى فاعلاً بـ "كلم"، وأنكر القراءة المشهورة، وكابر فقال السني: فماذا تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فانقطع المعتزلي عند ذلك"<sup>(٢)</sup>.



(١) المعتزلة: يُسمون أصحاب العدل، والتوحيد، ويُلقبون بالقدريّة. وقد جعلوا لفظ القدر مشتركاً بين القدر خيرهِ وشَرِّهِ من الله تعالى هرباً مما ألصق بهم مما قالوه من أن الله لا يخلق فعل العبد، وقد قالوا بخلق القرآن، ونفوا رؤية الله تعالى بالأبصار يوم القيامة، وأولوا آيات الصفات، وقد اختلفت المعتزلة فيما بينها على عشرين فرقة كل فرقة منها تخالف سائرهما. يُنظر: الفرق بين الفرق (٩٣)، والملل والنحل (٥٦/١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣٩٣/٢).



# الباب الثاني

## الدراسة التطبيقية

وتشتمل هذه الدراسة على دراسة استدراكات الإمام الزركشي  
في البرهان على من سبقه.

## النوع الأول: معرفة أسباب النزول:

### [١] مسألة: الحكمة من أسباب النزول.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقد اعتنى بذلك<sup>(١)</sup> المفسرون في كتبهم، وأفردوا فيه تصانيف، منهم: علي بن المديني شيخ البخاري، ومن أشهرها: تصنيف الواحدي في ذلك، وأخطأ من زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك، بل له فوائد، منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب. ومنها: الوقوف على المعنى. قال الشيخ أبو الفتح القشيري<sup>(٢)</sup>: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا، ومنها: أنه قد يكون اللفظ عامًا ويقوم الدليل على التخصيص، فإن محل السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد والإجماع<sup>(٣)</sup>، كما حكاها القاضي أبو بكر في مختصر التقريب... ومن الفوائد أيضًا دفع توهم الحصر<sup>(٤)</sup>].

(١) أي: بأسباب النزول.

(٢) هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابوري الشافعي، الملقب بـ "زين الإسلام". قال ابن السبكي: "كان فقيهاً بارعاً، أصولياً محققاً، متكلماً سنياً، محدثاً حافظاً، مفسراً متقناً، نحوياً لغوياً أديباً". أشهر كتبه: "التفسير الكبير"، و"الرسالة"، و"التحبير في التذكير"، و"لطائف الإشارات"، وغيرها، توفي سنة (٤٦٥هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (١٥٣/٥-١٥٤)، وطبقات المفسرين؛ للداوودي (٢٤٥/١)، وشذرات الذهب (٢٧٥/٥).

(٣) الذي يظهر أن صواب العبارة: (لا يجوز إخراجه بالاجتهاد، بالإجماع)، وقد نقلها على هذا الوجه ابن حجر في كتابه: العجائب في بيان الأسباب (١٧٦/١).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٢٢/١ - ٢٣).

وجه الاستدراك ومحلّه: استدرك الإمام الزركشي على من قال: إنه لا فائدة من ذكر أسباب النزول<sup>(١)</sup>، وقال في استدراكه: وأخطأ من زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك بل له فوائد.

### الدراسة:

اهتم علماء التفسير بأسباب النزول، بل وأفردوا له التصانيف، كعلي بن المديني شيخ البخاري، والواحدي، وابن حجر، والسيوطي، وبعض المعاصرين<sup>(٢)</sup>.

### وذكر الإمام الزركشي لأسباب النزول فوائد، منها:

(١) معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم<sup>(٣)</sup>، فتتجلى فيه حكمة التشريع وتوضحها، ويطلعنا كذلك على كيفية التدرج في الأحكام، ما يزيد النفوس طمأنينة والقلوب تثبيتاً، وتسوق الكافر إلى الإيمان والتصديق<sup>(٤)</sup>، مثل: آية تحريم الخمر، واللعان، والعضل، وغيرها من التشريعات.

وقد بين الزرقاني<sup>(٥)</sup> فائدة العلم بحكمة التشريع بقوله: "وفي ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن، أما المؤمن فيزداد إيماناً على إيمانه، ويحرص كل الحرص على تنفيذ أحكام الله، والعمل بكتابه،

(١) سبب النزول: كل قول أو فعل نزل بشأنه قرآن عند وقوعه، وقال السيوطي -رحمه الله-: "والذي يتحرر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه"، يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١١٦)، المحرر في أسباب نزول القرآن؛ لخالد المزيني (١/١٠٥).

(٢) كالشيخ مقبل بن هادي الوادعي في الصحيح المسند من أسباب النزول، وخالد بن سليمان المزيني في المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية (رسالة دكتوراه).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٢٢).

(٤) يُنظر: إتقان البرهان في علوم القرآن؛ لفضل حسن عباس (ص: ٢٥٨)، والإمام أبو إسحاق الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره لشايع الأسمرى (ص: ٤٤).

(٥) هو: محمد عبد العظيم الزرقاني من علماء الأزهر بمصر، تخرج بكلية أصول الدين، وعمل بما مدرّساً لعلوم القرآن والحديث، من كتبه: "مناهل العرفان في علوم القرآن"، وهو من أشهر كتب علوم القرآن، و"بحث في الدعوة والإرشاد"، توفي بالقاهرة سنة (١٣٦٧ هـ)، يُنظر ترجمته في: الأعلام (٦/٢١٠).

لما يتجلى له من المصالح والمزايا التي نيّطت بهذه الأحكام، ومن أجلها جاء هذا التنزيل، وأما الكافر فتسوقه تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً حين يعلم أن هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان، لا على الاستبداد، والتحكم، والطغيان؛ خصوصاً إذا لاحظ سير ذلك التشريع وتدرجه في موضوع واحد، وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه "ه"<sup>(١)</sup>.

(٢) تخصيص الحكم به - أي: بالسبب - عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب<sup>(٢)</sup>، وتخصيص الحكم بالسبب لا ينافي العموم، لكنّ القائلين به يقولون: أخذنا ذلك العموم من القياس، أي: قياس الحوادث المشابهة على الحوادث الواقعة في العهد النبوي، ولم نأخذ العموم من طريق اللفظ العام؛ لأن هذا اللفظ العام مختص بسببه، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣] لفظ عام، لكن الذي ورد من أجله هو خوله وزوجها<sup>(٣)</sup>.

(٣) الوقوف على معاني الكتاب العزيز<sup>(٤)</sup>، وفهم الآية وإزالة ما يبدو من إشكالات ظاهرة عند بعض الناس، قال الواحدي: "لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها"<sup>(٥)</sup>، وقال ابن دقيق العيد<sup>(٦)</sup>: "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٠٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٢٢).

(٣) يُنظر: المحرر في أسباب نزول القرآن لخالد المزيني (١/٣٤).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/٢٢).

(٥) يُنظر: أسباب النزول؛ للواحدي (ص: ٨).

(٦) هو: محمد بن علي بن وهب بن مطيع، القشيري، تقي الدين أبو الفتح، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد، الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الإسلام، له مصنفات حسنة، منها: "الإمام في الحديث"، و"شرح عمدة الأحكام"، و"الاقتراح في أصول الدين وعلوم الحديث"، توفي سنة: (٧٠٢هـ)، يُنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/١٤٨١)، وشذرات الذهب (٦/٤)، والأعلام للزركلي (٦/٢٨٣).

القرآن<sup>(١)</sup>، وقال ابن تيمية<sup>(٢)</sup>: "معرفة سبب النزول معين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك قول البراء بن عازب رضي الله عنه: «... لقد صليت مع النبي ﷺ قبل مكة، فداروا كما هم قبل البيت، وكان الذي مات على القبلة قبل أن تحول قبل البيت رجال قتلوا لم ندر ما نقول فيهم، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]»<sup>(٤)</sup>، فسبب النزول بين أن المراد بالإيمان هنا الصلاة، وليس الإقرار والاعتراف المتضمن للقبول والإذعان، ولولا سبب النزول ما كنا لنقف على المعنى الصحيح للآية.

وكذلك سبب النزول دفع الإشكال الذي وقع في نفس عروة بن الزبير حين ظن أن السعي بين الصفا والمروة ليس واجباً، فبينت له أم المؤمنين -رضي الله عنها- أن الآية إنما أنزلت لرفع الحرج عمن امتنع من السعي بينهما، بسبب ما كانوا يفعلونه في الجاهلية<sup>(٥)</sup>.

(٤) "ومنها أنه قد يكون اللفظ عامًا ويقوم الدليل على التخصيص، فإن محل السبب لا يجوز إخراجها بالاجتهاد، بالإجماع"<sup>(٦)</sup>، أي: إذا كانت العبرة بعموم اللفظ والعام يخص، يمكن

(١) يُنظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (٢/٢٥٩).

(٢) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، أبو العباس، شيخ الإسلام، الإمام العلامة، الحافظ، الفقيه، المجتهد، المفسر، البار، نادرة العصر، تولى فيه تبلغ (٣٠٠) مجلد. منها: "الجواب الصحيح"، و"الإيمان"، و"الفتاوى"، وغيرها، توفي في السجن بقلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ)، يُنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/١٩٢)، وفوات الوفيات (١/٧٤-٧٦)، والبداية والنهاية (١٤/١٥٦).

(٣) مقدمة في أصول التفسير؛ لابن تيمية (ص: ١٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن

قِبَلِهِمُ الْقَوْلُ...﴾ [البقرة: ١٤٢] (٦/٢١)؛ برقم (٤٤٨٦).

(٥) يُنظر: المحرر في أسباب نزول القرآن لخالد المزيني (١/٣٠).

(٦) البرهان في علوم القرآن (١/٢٢).

أن يكون التخصيص بأي حادثة ما، فإذا عرفنا سبب النزول امتنع أن نخرجه من هذا النص العام<sup>(١)</sup>، كآية الظهار.

(٥) دفع توهم الحصر عما يفيد بظاھر الحصر، نحو قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ...﴾ [الأنعام: ١٤٥]<sup>(٢)</sup>، ذهب الشافعي إلى أن الحصر في هذه الآية غير مقصود، واستعان على دفع توهمه بأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبوا إلا أن يجرموا ما أحل الله ويحلوا ما حرم الله، عناداً منهم ومحادة لله ورسوله، فنزلت الآية بهذا الحصر الصوري مشاد لهم ومحادة من الله ورسوله لا قصداً إلى حقيقة الحصر<sup>(٣)</sup>.

### وذكر العلماء فوائد أخرى لأسباب النزول، منها:

(١) أنها تفيد معرفة الزمان والمكان الذي نزلت فيه الآية، فتميز المكّي من المدني، وتفصل الدعوى في الناسخ والمنسوخ حين يعرف المتقدم من المتأخر، قال الطوفي<sup>(٤)</sup>: "معرفة تاريخ الحكم بمعرفة سببه، مثل أن يقال: قذف هلال بن أمية امرأته في سنة كذا، فنزلت آية اللعان فيعرف تاريخها بذلك، وفي معرفة التاريخ فائدة معرفة الناسخ من المنسوخ"<sup>(٥)</sup>.

(٢) التأسّي والاعتبار بما وقع للسلف من حوادث في الصبر على المكاره واحتمال الأقدار المؤلمة، قال الطوفي: "ومنها: التأسّي بوقائع السلف وما جرى لهم، فيخف حكم المكاره على

(١) يُنظر: إتيان البرهان في علوم القرآن؛ لفضل حسن عباس (ص: ٢٧٧).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٢٣).

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن؛ للزرقاني (١/١١٢).

(٤) هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، نجم الدين الطوفي الحنبلي، الفقيه الأصولي المتفنن، له مصنفات كثيرة في فنون شتى، منها: "مختصر روضة الناظر" في أصول الفقه، وقد "شرح هذا المختصر"، و"الاكسير في قواعد التفسير" وغيرها، توفي سنة (٧١٦هـ)، يُنظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة (٤/٤٠٤)، والدرر الكامنة (٢/٢٩٥)، وشذرات الذهب (٨/٧١).

(٥) شرح مختصر الروضة؛ للطوفي (٢/٥٠٦).

الناس، كمن زنت زوجته فلاعنها، فهو يتأسى بما جرى لهلال بن أمية، وعويمر العجلاني في ذلك، ويقول: هؤلاء خير مني، وقد جرى لهم هذا فلي أسوة بهم" (١).

٣) تعيين المبهم، قال السيوطي: "ومنها: معرفة اسم النازل فيه الآية، وتعيين المبهم فيها" (٢)، وقال الزرقاني: "معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين، حتى لا يشتبه بغيره فيتهم البريء ويبرأ المريب" (٣). مثاله ما قاله مروان بن الحكم في عبد الرحمن بن أبي بكر: إنه الذي أنزل فيه:

﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ [الأحقاف: ١٧] فردت عليه عائشة وبينت له سبب نزولها (٤).

٤) تيسير الحفظ، وتسهيل الفهم، وتثبيت الوحي في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها؛ وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات والأحكام بالحوادث والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة، كل أولئك من دواعي تقرر الأشياء، وانتقاشها في الذهن، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر، وذلك هو قانون تداعي المعاني المقرر في علم النفس" (٥).

٥) أن في نزول القرآن عند حدوث حوادث دلالة على إعجازه من ناحية الارتجال، وهي إحدى طريقتين لبلغاء العرب في أقوالهم، فنزوله على حوادث يقطع دعوى من ادعوا أنه أساطير الأولين (٦).

٦) الاستفادة منها في مجال التزكية والتربية والتعليم، فهي تعطي المربي فرصة كبيرة في التعامل مع الناس على ما هم عليه من الواقع الذي يعيشونه، ومن الأخلاق التي جبلهم الله عليها،

(١) شرح مختصر الروضة؛ للطوفي (٢/٥٠٧).

(٢) الإتيان في علوم القرآن (١/١١٠).

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن؛ للزرقاني (١/١١٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ [الأحقاف: ١٧]، (٦/١٣٣)؛ برقم: (٤٨٢٧).

(٥) مناهل العرفان في علوم القرآن؛ للزرقاني (١/١١٣).

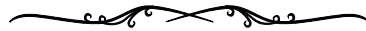
(٦) التحرير والتنوير؛ لابن عاشور (١/٥٠).

وترشده إلى كيفية إثارتهم إلى القضية التي يريد أن يتحدث عنها ببيان كيفية عناية الله بمن نزل فيهم قرآن من المؤمنين، وكيف عالج ما فيهم من الأدواء، وكيف فضح أعداءهم، وأبان لهم صنائعهم ومنكراتهم<sup>(١)</sup>.

(٧) بيان أخضية السبب بالحكم، قال الطوفي: "أي أن السبب أحص بالحكم من غيره من صورته؛ لأن اللفظ ورد بياناً لحكم السبب فكان مقطوعاً به فيه فيمتنع تخصيصه بالاجتهاد"<sup>(٢)</sup>.

(٨) أنها تعطي صورة واضحة عن مراحل الدعوة الإسلامية، في سيرها ومعالجتها للأحداث بوسائل مكافئة في كل حالة من الحالات، وهذه فائدة لا تعدلها فائدة لمن تأمل فيها في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة الإسلامية، عبر مراحلها الزمنية في عهد النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

**ومجمل القول:** إن فوائد معرفة أسباب النزول كثيرة، ولا غنى عنها، فهي تفيد في فهم النص القرآني، فتزيل المشكل، وتوضح المبهم، وتدفع الغموض، وتطرد الشبهة، وترفع الخلاف، وتوضح معاني الآيات التي ورد لها سبب بأقصر سبيل. وبهذا يتبين أن ما استدركه الزركشي على من أهمل أسباب النزول هو الصواب، والله أعلم.



(١) المحرر في علوم القرآن؛ د. مساعد الطيار (ص: ١٣٦).

(٢) شرح مختصر الروضة؛ للطوفي (٢/٥٠٦).

(٣) المنار في علوم القرآن؛ د. محمد علي الحسن (ص: ١٤١).



## النوع الأول: معرفة أسباب النزول.

### [٢] مسألة: تعيين من سحر النبي ﷺ.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [جاءت آيات في مواضع اتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها، كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر، وآية اللعان في شأن هلال بن أمية، ونزول حد القذف في رمة عائشة رضي الله عنها، ثم تعدى إلى غيرهم... ونظير هذا تخصيص الاستعادة بالإناث في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ (الفلق: ٤)] لخروجه على السبب، وهو أن بنات لبيد سحرن رسول الله ﷺ، كذا قال أبو عبيد<sup>(١)</sup>، وفيه نظر، فإن الذي سحر النبي ﷺ هو لبيد بن الأعصم، كما جاء في الصحيح<sup>(٢)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحله:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على أبي عبيد قوله: إن الذي سحر النبي ﷺ هن بنات لبيد بن الأعصم، وقال في استدراكه: وفيه نظر؛ فإن الذي سحر النبي ﷺ هو لبيد بن الأعصم، كما جاء في الصحيح.

### الدراسة:

اتفق المفسرون على أن الذي سحر النبي ﷺ هم اليهود، واختلفوا في تعيين الذي باشر سحره منهم على أقوال؛ حاصلها يرجع إلى أربعة أقوال:

- (١) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي اللغوي الإمام، الحافظ، المجتهد، ذو الفنون وصاحب التصانيف التي سارت بها الركبان، كـ "الناسخ والمنسوخ"، و"فضائل القرآن" توفي سنة (٢٢٤هـ)، يُنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢١٩٨/٥)، ووفيات الأعيان (٦٠/٤)، وشذرات الذهب (١١١/٣).
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب باب السحر، (١٣٧/٧)؛ برقم: (٥٧٦٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب السحر، (١٧١٩/٤)؛ برقم: (٢١٨٩).
- (٣) البرهان في علوم القرآن (٢٣/١-٢٤).

**القول الأول:** أن الذي سحر النبي ﷺ هو لبيد بن الأعصم، وبه قال جمهور المفسرين<sup>(١)</sup>، ورجحه ابن القيم<sup>(٢)</sup>، واختاره الألوسي<sup>(٣)</sup>، وحثهم:

حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين أنها قالت: «سحر النبي ﷺ حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي، دعا الله ودعاه، ثم قال: أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه، قلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق، قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذي

(١) يُنظر: جامع البيان للطبري (٣٥١/٢)، ومعالم التنزيل للبغوي (٣٣٣/٥)، وأسباب النزول للواحدي (٥١٥)، والوجيز للواحدي (ص: ١٢٤٢)، وأحكام القرآن لابن العربي (٤٦٩/٤)، وزاد المسير لابن الجوزي (٥٠٨/٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٥٤/٢٠)، والبحر المحيط في التفسير (٥٧٤/١٠)، وتفسير ابن كثير (٥٣٨/٨)، واللباب في علوم الكتاب؛ لابن عادل (٣٢٩/٢)، وغرائب القرآن للنيسابوري (٥٩٨/٦)، وروح المعاني للألوسي (٢٦/٥)، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور؛ للبقاعي (٤١٥/٢٢)، والسراج المنير للشريبي (٦١١/٤)، وفتح القدير للشوكاني (١٣٩/١)، وتفسير المراغي (٢٦٨/٣٠)، والتفسير المظهر (٩٣/١)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٦٢٤/٣٠)، وتفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين (٣٣١/١).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزراعي الدمشقي، شمس الدين، ابن قيم الجوزية الحنبلي، الفقيه الأصولي المفسر النحوي، له مصنفات نافعة كثيرة، منها: "مدارج السالكين"، و"زاد المعاد"، و"إعلام الموقعين"، و"روضة المحبين ونزهة المشتاقين"، توفي سنة (٧٥١هـ)، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (١٣٧/٥)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢٨٤)، وشذرات الذهب (٢٨٧/٨).

(٣) تفسير ابن القيم (ص: ٦٢٧).

(٤) هو: أبو الوفاء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، مفسر، محدث، فقيه، أديب، لغوي، نحوي، شارك في علوم كثيرة، من تصانيفه: "روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني"، توفي سنة (١٢٧٠هـ)، يُنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (١٧٦/٧)، وهدية العارفين (٤١٨/٢)، ومعجم المؤلفين (١٧٥/١٢).

(٥) روح المعاني؛ للألوسي (٢٦/٥).

أروان...»<sup>(١)</sup>، فهذا النص صريح في أن الذي سحر النبي ﷺ هو لبيد بن الأعصم، والأصل في أسباب النزول أنها متوقفة على ثبوت الرواية لا الاجتهاد.

**القول الثاني:** أن الذي سحر النبي ﷺ هن بنات لبيد بن الأعصم، وهو ما ذهب إليه أبو عبيد<sup>(٢)</sup>، وهو قول السيوطي<sup>(٣)</sup>، وابن خالويه<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

### الرد عليهم:

**قال ابن القيم:** "فإن قيل: فالسحر يكون من الذكور والإناث، فلم خص الاستعاذة من الإناث دون الذكور؟ قيل في جوابه: إن هذا خرج على السبب الواقع، وهو أن بنات لبيد بن الأعصم سحرن النبي ﷺ. هذا جواب أبي عبيدة<sup>(٦)</sup> وغيره، وليس هذا بسديد؛ فإن الذي سحر النبي ﷺ هو لبيد بن الأعصم، لا بناته، كما جاء في الصحيح"<sup>(٧)</sup>.

(١) سبق تخريجه (ص: ١٠١).

(٢) معالم التنزيل للبغوي (٣٣٥/٥).

(٣) يُنظر: الانتقان في علوم القرآن (١١٨/٤)، ومعتزك الأقران في إعجاز القرآن (٣٨٤/١)، ومفحمت الأقران في مبهمات القرآن (١٢٣/١).

(٤) هو: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله النحوي اللغوي صاحب المصنفات، أصله من همدان، وكانت له مع المتنبي مجالس ومباحث عند سيف الدولة، وله مصنفات كثيرة، منها: "إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز"، وكتاب "ليس في كلام العرب"، و"مختصر في شواذ القرآن"، وغير ذلك، وله شعر حسن، وكان به داء كانت به وفاته سنة (٣٧٠هـ)، يُنظر ترجمته في: البداية والنهاية (٣٣٨/١١)، وشذرات الذهب (٣٧٨/٤)، والأعلام (٢٣١/٢).

(٥) كتاب إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ٢٣٥).

(٦) هو: معمر بن المثنى التيمي البصري، أبو عبيدة، اللغوي النحوي العلامة، قال الزبيدي: "كان من أجمع الناس للعلم، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها، وأكثر الناس رواية"، من أشهر مصنفاته "مجاز القرآن"، و"غريب القرآن"، و"غريب الحديث"، و"نقائض جرير والفرزدق" توفي سنة (٢٠٩هـ)، وقيل غير ذلك. يُنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢٧٠٤/٦)، ووفيات الأعيان (٢٣٥/٥)، وتاريخ الإسلام (٢١٨/١٤).

(٧) تفسير ابن القيم (ص: ٦٢٧).

**القول الثالث:** أن الذي سحر النبي ﷺ هُنَّ ساحرات من اليهود ولسن بنات لبيد بن الأعصم؛ إنما هُنَّ جواري لبيد ابن الأعصم، أو أخوات لبيد، أو أخت لبيد، أو امرأة من اليهود، ذكره القرطبي<sup>(١)</sup> بصيغة التمريض بقوله: "وَرُوي أن نساء سحرن النبي ﷺ في إحدى عشرة عقدة، فأنزل الله المعوذتين إحدى عشرة آية، قال ابن زيد<sup>(٢)</sup>: كن من اليهود؛ يعني: السواحر المذكورات، وقيل: هن بنات لبيد بن الأعصم"<sup>(٣)</sup>.

**القول الرابع:** أن بنات لبيد بن الأعصم اليهودي، وكُنَّ ساحرات سحرن مع أبيهن النبي ﷺ، وهو جمع بين القول الأول والثاني، وبه قال السيوطي أيضاً<sup>(٤)</sup>، وبعض المفسرين<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي المالكي القرطبي، أبو عبد الله، صاحب التفسير المشهور الذي سارت به الركبان "تفسير القرطبي"، وله كتاب "التذكرة بأحوال الموتى والأخرة"، و"التذكار في أفضل الأذكار" توفي سنة (٦٧١هـ). يُنظر ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون (٣٠٨/٢)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢٤٦)، وشذرات الذهب (٥٨٤/٧).

(٢) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، روى عن أبيه وابن المنكدر وضعفه، له "التفسير" و"الناسخ والمنسوخ" توفي سنة: (١٨٢هـ). يُنظر ترجمته في: تقريب التهذيب (٣٤٠)، وطبقات الداوودي (٢٧١/١)، وشذرات الذهب (٣٦٥/٢).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢٥٩/٢٠)، ويُنظر: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ٢٢٢٨)، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤١٥/٨)، وفتح الباري لابن حجر (٢٢٧/١٠)، وأنيس الساري في تخريج أحاديث فتح الباري (٤٣٨٥/٦).

(٤) معترك الأقران في إعجاز القرآن (٥٥٦/١).

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٥٣٨/٥)، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٥٢٧/٢)، والجواهر الحسان للثعالبي (٦٤١/٥)، وفتح الرحمن في تفسير القرآن لمجيب الدين العليمي (٤٦٣/٧)، وتفسير حدائق الروح والريحان لمحمد الأمين الهري (٤٦١/٣٢)، ولباب التأويل للخانزاد (٥٠٢/٤)، وتفسير أبي السعود (٢١٥/٩)، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم؛ لمجموعة من العلماء بإشراف الأزهر (٢٠٥٦/١٠).

الترجيح:

الراجع -والله أعلم- أن الذي سحر النبي ﷺ هو لييد بن الأعصم، ويدل على ذلك ما يلي:

(١) الحديث الصحيح السابق عند البخاري ومسلم، وخاصة أن هذا الحديث ورد في سبب نزول، وسبب النزول يحتاج إلى رواية، وهذه الرواية صحيحة وغيرها فيه ضعف، ومن المقرر عند المفسرين أنه "إذا صح سبب النزول الصحيح فهو مرجح لما وافقه من أوجه التفسير"<sup>(١)</sup>.

(٢) أنه قول جمهور المفسرين، وفي الغالب قول الأكثر أقرب للصواب وأبعد عن الخطأ<sup>(٢)</sup>.  
(٣) تصحيح غير واحد من المفسرين لهذا القول، ومنهم الألوسي بقوله: "وفي رواية إن الذي تولى السحر لييد بن الأعصم وبناته..، والرواية الأولى أصح من هذه"<sup>(٣)</sup>.  
وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



(١) قواعد الترجيح عند المفسرين (١/٢٤١)

(٢) ومن القواعد المقررة: ما ذكره ابن جزى في مقدمة تفسيره عند كلامه على الترجيح، قال: "أن يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسرين؛ فإن كثرة القائلين بالقول يقتضي ترجيحه". وليس شرطاً أن يكون أكثر القائلين بالقول أنه الراجح، وإنما هذا في الغالب. يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/١٩).

(٣) روح المعاني؛ للألوسي (٥/٢٦).

النوع الأول: معرفة أسباب النزول، فصل: فيما نزل مكرراً.

### [٣] مسألة: تكرر النزول.

قال الزركشي - رحمه الله - : [وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه وتذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه، وهذا كما قيل في الفاتحة نزلت مرتين: مرة بمكة وأخرى بالمدينة، وكما ثبت في الصحيحين عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود: (أن رجلاً أصاب من امرأة قبله، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله تعالى: ﴿وَاقِرَ الصَّلَاةِ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤] فقال الرجل: ألي هذا؟ فقال: «بل لجميع أمتي»<sup>(١)</sup>، فهذا كان في المدينة، والرجل قد ذكر الترمذي<sup>(٢)</sup> أو غيره أنه أبو اليسر، وسورة هود مكية بالاتفاق، ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث مع ما ذكرنا، ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة<sup>(٣)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه: استدرك الإمام الزركشي على من أشكل عليهم نزول الفاتحة مرتين، وكذلك الحديث في آية هود، وقال في استدراكه: ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث مع ما ذكرنا ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة (١١١/١)؛ برقم: (٥٢٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] (٢١١٥/٤)؛ برقم: (٢٧٦٣).

(٢) يُنظر: سنن الترمذي (٢٩٢/٥)؛ برقم: (٣١١٥)، والسنن الكبرى للنسائي (٣١٨/٤)؛ برقم (٧٣٢٧)، (٣٦٦/٦)؛ برقم (١١٢٤٨).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢٩/١).

## الدراسة:

القول بتكرار نزول بعض آيات القرآن من المباحث القديمة المتجددة، يبعثه ويغذيه بعض الروايات المتعارضة في الظاهر، حيث أُلجأت بعض العلماء إلى القول بهذا؛ لما أشكل عليهم الجمع بينها أو ترجيح بعضها<sup>(١)</sup>، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين: القول الأول: أنه قد يتكرر النزول للسورة أو الآية مرة بعد مرة، وهو ما ذهب إليه الإمام الزركشي، وهو قول الحسين بن الفضل<sup>(٢)</sup>، والقشيري<sup>(٣)</sup>،

(١) وهناك مبحث آخر عكس هذا المبحث، وهو: تعدد النازل والسبب واحد، وقد ذكر العلماء أنه إذا تعددت الروايات في سبب النزول فإنها لا تخلو من أربع حالات: الأولى: أن يكون أحد الأسباب صحيحاً والآخر غير صحيح، فيكون الاعتماد حينها على الصحيح في معرفة سبب النزول. الثانية: أن تكون كلا الروايتين صحيحة، ولكن لأحدهما مرجح دُونَ الأخرى، فحكمها الأخذ بالراجحة وترك المرجوحة. الثالثة: أن تكون كلٌّ من الروايتين صحيحة، ولا مرجح لأحدهما، ولكن يمكن الأخذ بهما معاً، وحكمها أن يؤخذ بكلا الروايتين. الرابعة: أن تكون كلا الروايتين صحيحة، ولا مرجح لأحدهما، ولا يمكن الأخذ بهما معاً، فحكمها أن تحمل على تكرار النزول لتعدد السبب، يُنظر: أسباب النزول للفحل (٢٣/١)، ومباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان (ص: ٨٧ - ٨٨).

(٢) هو: الحسين بن الفضل بن عمير البجلي، الكوفي، ثم النيسابوري، أبو علي، الإمام المفسر، اللغوي، المحدث، إمام عصره في معاني القرآن، صاحب فنون وتعبّد، توفي سنة (٢٨٢ هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤١٤/١٣)، وطبقات المفسرين للداودي (١٥٩/١)، وشذرات الذهب (٣٣٥/٣).

(٣) يُنظر: التفسير البسيط للواحدي (٦٤٩/١٢)، وقال في الحاشية: والقول بنزولها مرتين انفرد به الحسين بن الفضل، ولم أقف عليه منسوباً إلى غيره، والذين ذكروه بلا نسبة أوردوه بصيغة التمرّض، كما في معالم التنزيل؛ للبخاري (٤٩/١)، وابن كثير (١٠/١)، وغيرهما، وقد نقل عنه ما يخالف ما انفرد به، ولعل الحسين رجح عن القول بأنها نزلت مرتين إلى ما ذهب إليه أكثر المفسرين أنها نزلت بمكة.

(٤) يُنظر: لطائف الإشارات؛ للقشيري (٢٧٩/٢).

والشوكاني<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>، واختاره علم الدين السخاوي<sup>(٣)</sup>، والنسفي<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، وحجتهم:

- (١) أن تكرر نزول الآية تذكيراً وموعظة<sup>(٦)</sup>.
- (٢) أنها قد تكون نزلت أول مرة على حرف واحد، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها<sup>(٧)</sup>، وقد نبه على ذلك السيوطي بقوله: "تنبيه: قد يجعل من ذلك الأحرف التي تقرأ على وجهين فأكثر، ويدل له ما أخرجه مسلم من حديث أبي: «إن ربي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي، فأرسل إليّ أن أقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هون على أمتي، فأرسل إليّ أن أقرأه على سبعة أحرف»<sup>(٨)</sup>، فهذا الحديث يدل على أن القرآن لم ينزل

- 
- (١) هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، مفسر ومحدث، وفقه مجتهد، من كبار علماء اليمن، له مصنفات عديدة، من أشهرها: "نيل الأوطار"، و"فتح القدير"، و"السييل الجرار"، و"إرشاد الفحول"، وقد ربت مؤلفاته على الخمسين مؤلفاً، توفي سنة (١٢٥٠هـ)، يُنظر ترجمته في: البدر الطالع للشوكاني (٢/٢١٤)، وأبجد العلوم للقنوجي (ص: ٦٨٣)، والأعلام للزركلي (١/٢٤٦).
  - (٢) يُنظر: فتح القدير للشوكاني (١/١٧)، وفتح البيان لمحمد صديق خان (١/١٣).
  - (٣) يُنظر: الأساس في التفسير لسعيد حوى (٢/٧٤٩) (٢/٧٨٣)، ودراسات في علوم القرآن لمحمد بكر إسماعيل (ص: ١٦٢)، ونفحات من علوم القرآن لمحمد معبد (ص: ٤٢).
  - (٤) جمال القراء وكمال الإقراء (١/١٨٤).
  - (٥) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي حافظ الدين أبو البركات، كان عالماً زاهداً، وله مصنفات كثيرة منها: "مدارك التنزيل" في التفسير، و"الكافي" في شرح الواقي، و"المنار" في أصول الفقه، توفي في بغداد سنة (٧١٠هـ)، يُنظر ترجمته في: الجواهر المضية (١/٢٧٠)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/١٧)، وطبقات المفسرين للدوادري (١/٢٦٣).
  - (٦) يُنظر: مدارك التنزيل للنسفي (١/٢٥).
  - (٧) الإتقان في علوم القرآن (١/١٣١).
  - (٨) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١٣٠).
  - (٩) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء (١/١٨٤).
  - (١٠) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/٥٦١)؛ برقم (٨٢٠).



من أول وهلة، بل مرةً بعد أخرى<sup>(١)</sup> قال البقاعي<sup>(٢)</sup> في حديثه عن الفاتحة: "وعندي أنها نزلت مرتين، من كل من البلدين مرة، فإن ذلك لائق بجلالها وعظمتها، ومناسب لتسميتها بالثاني، فهي مكة مدنية معاً، وبه قال بعض العلماء، حكاه الأصفهاني<sup>(٣)</sup>".

(٣) وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه، وتذكيراً به عند حدوث سببه، وخوف نسيانه، ولعل ما يذكره المفسرون من أسباب متعددة لنزول الآية، من هذا الباب، والحكمة في هذا كله أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فتؤدي تلك الآية بعينها إلى النبي ﷺ تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمن هذه، والعالم قد يحدث له حوادث فيتذكر أحاديث وآيات تتضمن الحكم في تلك الواقعة، وإن لم تكن خطرت له تلك الحادثة قبل مع حفظه لذلك النص<sup>(٣)</sup>.

### ويرد عليهم:

(١) قولهم: إن في تكرر النزول لبعض الآيات تذكيراً وموعظةً بها، فيقال: إن التذكير والموعظة يحصل بالتفكير والتدبر في آيات الله الشرعية والكونية، والذكرى تنال بالتدبر والتفكير لا بتكرار النزول.

(٢) وأما قولهم: إن النزول يتكرر لغرض إنزال بقية الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها. فيقال: إن الأحرف السبعة تخالف أسباب النزول في الموضوع والغاية، ولو كان للأحرف السبعة صلة بتكرار النزول لكانت الأدلة على تكرار النزول تربو عن المذكور بكثير، وهذا ليس بغريب، إذا علمنا أن الأحرف سبعة وعدد سور القرآن يبلغ مائة وأربع عشرة سورة، فلماذا اقتصرتم

(١) هو: إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط بن علي بن أبي بكر البقاعي، أبو الحسن، برهان الدين، مفسر مقرئ ومؤرخ أديب، من تصانيفه: "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"، و"مساعد النظر للإشراف على مقاصد السور"، توفي بدمشق سنة (٨٨٥هـ)، يُنظر: الضوء اللامع (١/١٠١)، وطبقات المفسرين للأذنه وي (٣٤٧)، وشذرات الذهب (٥٠٩/٩).

(٢) مَصَاعِدُ النظر للبقاعي (١/١٦٠)، ويُنظر: لطائف الإشارات؛ للقشيري (٢/٢٧٩)، وتفسير المنار (١/٢٩).

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٩)، والموسوعة القرآنية؛ للأبياري (٣/١٧١).

على بضعة أمثلة يرددها اللاحق عن السابق، وتركتهم الجمل الغفير منها، ولم تصدروا بها قولكم، مع أن الأدلة والأمثلة هي مادة حياة القول وسبب بقاءه<sup>(١)</sup>.

(٣) وأما قولهم: "قد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه وتذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه"، فرد الشيخ مناع القطان<sup>(٢)</sup> معقباً على هذا الرأي بقوله: "ولا أرى لهذا الرأي وجهاً مستساعاً، حيث لا تتضح الحكمة من تكرار النزول. وإنما أرى أن الروايات المتعددة في سبب النزول، ولا يمكن الجمع بينها يتأتى فيها الترجيح"<sup>(٣)</sup>.

(٤) وأما استدلال الزركشي بتكرر نزول الفاتحة؛ فقد ذهب بعض أهل العلم إلى نزولها مرتين، ظناً منهم أنها نزلت مرة في مكة، ومرة في المدينة، والأقرب -واللّه أعلم- أنه لا معارضة بين الحديثين، وأن السورة إنما أنزلت في مكة فقط، فلا يدل على أنها مدنية، بل غاية الأمر أن الحديث يدل على فضلها، ولهذا قال القرطبي: "إن جبريل -عليه السلام- نزل بها في مكة، ونزل هذا الملك بفضلها وثوابها في المدينة، فجبريل هو أمين الوحي، وقد قال الله تعالى:

﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وهذا يقتضي نزوله بجميع القرآن دون استثناء"<sup>(٤)</sup>، وقال

(١) يُنظر: المحرر في أسباب نزول القرآن؛ للدكتور خالد المزيني (١/١٤٤).

(٢) هو: مناع بن خليل القطان، من خريجي الأزهر، درّس في كليات جامعة الإمام، وعُيّن مشرفاً على الدراسات العليا فيها، من تصانيفه: "مباحث في علوم القرآن"، و"تاريخ التشريع الإسلامي"، و"نزول القرآن على سبعة أحرف" توفي سنة (١٤٢٠هـ).

(٣) يُنظر: مباحث في علوم القرآن؛ للقطان (ص: ٨٩).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١/١١٦)، ويُنظر: المحرر في أسباب نزول القرآن؛ للدكتور خالد المزيني (١/١٤٤).

رشيد رضا<sup>(١)</sup>: وقال بعضهم: إنها نزلت مرتين، مرة بمكة عند فرضية الصلاة، وأخرى بالمدينة حين حولت القبلة، وكأن صاحب هذا القول أراد الجمع بين القولين، وليس بشيء<sup>(٢)</sup>.

٥) وأما استدلال الزركشي أيضاً بحديث ابن مسعود «أن رجلاً أصاب من امرأة قبله...»<sup>(٣)</sup>، وقوله: "إن هذا كان في المدينة، وسورة هود مكية بالاتفاق، ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث مع ما ذكرنا، ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة"، فالحق أن هذا الإشكال لا يحتم القول بتكرر النزول، كما قال الزركشي، لأن كون السورة مكية لا يمنع أن تكون بعض آياتها مدنية، لأن الاعتبار في تصنيف السور إلى مكّي ومدني بالأعم الأغلب، والقرآن نزل منجماً في مكة والمدينة، والراجح أن هذه الآية مدنية، وهذا ما قرره السيوطي رحمه الله ونص عليه في بيان أن بعض السور التي نزلت بمكة فيها آيات نزلت بالمدينة، ذكر منها سورة هود<sup>(٤)</sup>.

وأما قول بعضهم: إن سورة هود مكية بالاتفاق، فليس بصحيح، فقد قال ابن عباس وقتادة: إنها مدنية، وحسبك بهما، ولا مانع أن تكون السورة مكية، وهذه الآية منها مدنية لوجود السبب الدال على ذلك، وحينئذ ينتفي القول بتكرر النزول<sup>(٥)</sup>.

٦) لا مانع من تعدد الأسباب، لأن الآية الواحدة قد تنزل لأسباب كثيرة، وقد يذكرها الرسول ﷺ لمناسبة حادثة تنطبق عليها، وهذا لا يعني أنها نزلت ثانياً، كما قاله بعض المفسرين، فإنه لا يوجد في القرآن سورة أو آية نزلت مرتين، وكان ﷺ - كما جرى على ذلك أصحابه وأتباعه - عند وقوع قضايا كهذه يتلو الآية المناسبة بالمقام المطابقة له، فيظنها من

(١) هو: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين القلموني، البغدادي الأصل، الحسيني النسب، صاحب مجلة "المنار"، وأحد رجال الإصلاح الإسلامي، من الكتاب، والعلماء بالحديث، والأدب، والتاريخ، والتفسير، من دعاة التجديد والإصلاح في القرن الماضي، من تصانيفه: "تفسير المنار"، توفي سنة (١٣٥٤هـ)، يُنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (١٢٦/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣١٠/٩).

(٢) تفسير المنار (٢٩/١).

(٣) سبق تخريجه (ص: ١٠٦).

(٤) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (٥٩/١)، والموسوعة القرآنية المتخصصة (ص: ٦٢).

(٥) المحرر في أسباب نزول القرآن؛ للدكتور خالد المزيني (١٥٠/١).

يسمعه منه أو يحضر الحادثة أنها نزلت في تلك، وليس كذلك، ولهذا ترى المفسرين يعددون أسباباً كثيرة للنزول، ولا يقطعون بواحد منها، والأجدر أن يكون سبب النزول للحادثة والواقعة فقط، ثم تكون جواباً لغيرها مما يماثلها<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أنه ليس في القرآن شيء تكرر نزوله، وهو قول السمعاني<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، والألوسي<sup>(٤)</sup>، وصاحب المنار<sup>(٥)</sup>، واختاره ابن عثيمين<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، ومناع القطان<sup>(٨)</sup>، وفضل عباس<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>،

(١) يُنظر: بيان المعاني؛ لملا حويش (٦٠٨/٥).

(٢) هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار، التميمي، الشافعي، الشهير بابن السمعاني، أبو المظفر، الفقيه الأصولي الثبت، كان إمام وقته في مذهب أبي حنيفة، له مصنفات كثيرة، منها: "تفسير القرآن"، و"القواطع في أصول الفقه"، و"البرهان في الخلاف"، توفي سنة (٤٨٩هـ). يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٩/١١٤)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/٢٥٨)، وشذرات الذهب (٥/٣٩٤).

(٣) يُنظر: تفسير السمعاني (١/٣١).

(٤) يُنظر: روح المعاني (٤/٧٢).

(٥) يُنظر: تفسير المنار (١/٢٩).

(٦) هو: محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن بن عثمان العثيمين الوهبي التميمي، أبو عبد الله، الفقيه المجتهد، والأصولي البار، والمفسر المحقق، واللغوي الحاذق، والورع الزاهد، له العشرات من الكتب والرسائل والمحاضرات والفتاوى، منها: "الشرح الممتع على زاد المستقنع"، و"القول المفيد على كتاب التوحيد"، كما صدر له آلاف الساعات الصوتية المسجلة. توفي سنة (١٤٢١هـ)، يُنظر ترجمته في: الدر الثمين في ترجمة ابن عثيمين؛ لعصام بن عبد المنعم المري (ص: ١٩)، وابن عثيمين الإمام الزاهد (ص: ٢٧-٢٩)، وحياة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ص: ٢٤) (ص: ٤٣)، وعلمائنا؛ لفهد البدري، وفهد البراك (ص: ٤٢-٤٨).

(٧) يُنظر: شرح (مقدمة التفسير) لابن تيمية؛ لابن عثيمين (ص: ٥٠).

(٨) يُنظر: مباحث في علوم القرآن؛ للقطان (ص: ٨٩).

(٩) هو: فضيلة العلامة الدكتور فضل حسن عباس أبو محمد، ولد بفلسطين، نبغ في علوم التفسير، وعلوم اللغة والبلاغة، أخذ عن عبد الله دراز، وغيرهم، من تصانيفه: "إعجاز القرآن الكريم"، و"إتقان البرهان في علوم القرآن"، و"القصص القرآني"، و"القضايا القرآنية في الموسوعة البريطانية"، و"البلاغة فنونها وأفنانها" وغيرها، توفي سنة (١٤٣٢هـ)، يُنظر ترجمته في: غلاف كتابه القضايا القرآنية في الموسوعة البريطانية، دراسات إسلامية وعربية د. جمال أبو حسان بعنوان العلامة الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس كيف عرفته؟ (ص: ١).

(١٠) يُنظر: دَرْجُ الدُّرِّ في تَفْسِيرِ الآيِ وَالسُّورِ؛ لعبد القاهر الجرجاني (٢/٥٢).

وصاحب المحرر في أسباب نزول القرآن<sup>(١)</sup>، وحجتهم:

- (١) أن هذا خلاف الأصل، قال ابن حجر: "والأصل عدم تكرار النزول"<sup>(٢)</sup>.
- (٢) عدم الدليل الصحيح على وقوع التكرار.
- (٣) عدم الفائدة في تكرار النزول؛ لأنه تحصيل حاصل.
- (٤) كون السورة مكية لا ينفي أن تكون آية منها أو أكثر مدنية، وكونها مدنية لا ينفي أن تكون آية منها أو أكثر مكية، والترجيح أولى من حمل الآية على تعدد النزول وتكرره<sup>(٣)</sup>.
- (٥) ذكر ابن القيم معني خاصاً لقولهم: نزلت مرتين وهو التذكير بالآية إما من النبي ﷺ وإما من جبريل، فأطلق على ذلك النزول<sup>(٤)</sup>.
- (٦) أنه لم ينقل عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم القول بتكرار نزول شيء من آيات القرآن.
- (٧) لو سلمنا بأن جبريل -عليه السلام- نزل بالآية مرة ثانية، فإنه لا يكون نزولاً منفصلاً، وإلا لقلنا عن العروض التي عرض فيها جبريل -عليه السلام- القرآن على رسول الله ﷺ أنها من باب تعدد النزول، ولا قائل بذلك، وقد كان يعرضه عليه كل عام مرة، وعرضه في العام الذي توفي فيه مرتين<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: المحرر في أسباب نزول القرآن؛ للدكتور خالد المزيني (١/١٥٤).

(٢) فتح الباري؛ لابن حجر (٨/٨٠٥).

(٣) يُنظر: مباحث في علوم القرآن للقطان (ص: ٨٩).

(٤) يُنظر: شفاء العليل لابن القيم (ص: ٤٠).

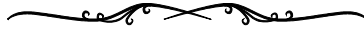
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاستئذان، باب من ناجى بين يدي الناس، ومن لم يخبر بسر صاحبه، فإذا مات أخبر به (٨/ ٦٤) رقم (٦٢٨٥)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام (٤/ ١٩٠٤) رقم (٢٤٥٠)، ولفظ الحديث ((أن جبريل كان يعارضه بالقرآن كل سنة مرة، وإنه قد عارضني به العام مرتين)).

الترجيح:

الراجع -والله أعلم- هو القول الثاني، والقائل بعدم تكرار النزول؛ وذلك لما يلي:

- (١) قوة أدلتهم وردودهم على الخصم.
- (٢) ضعف أدلة الرأي الآخر، قال صاحب بيان المعاني: وما قاله بعض المفسرين من أن هذه الآية نزلت مرتين ليجمع بين الحديثين فغير سديد، إذ لم يثبت أن شيئاً من القرآن نزل مرتين، وذكرنا في مطلع تفسير سورة الفاتحة وفي أول سورة المدثر عدم صحة نزول شيء من القرآن مرتين<sup>(١)</sup>.
- (٣) أن تعدد النزول خلاف الأصل، ولا داعٍ له. قال ابن عثيمين بعد أن ذكر تعدد السبب أو تعدد النزول: والأقرب الأول؛ لأن تكرار نزول الآية خلاف الأصل، فالأصل أن الآية إذا نزلت، نزلت مرة واحدة، فتكون الأسباب سابقة على نزول الآية، يعني: معناه وجد سبب وسبب وسبب، ثم أنزل الله الآية مبينة لحكم هذه الأمور. مع أنه نادر أن تنزل الآية مرتين، وهذا إن صح<sup>(٢)</sup>.
- وقال الأستاذ الدكتور فضل عباس: "وتعدد النزول على الرغم من أن بعض العلماء لا يرى به بأساً، إلا أن الذي يبدو لنا بعد نظر ثاقب، أن الأمر ليس كذلك، فليس هناك داعٍ لأن تنزل الآية أكثر من مرة واحدة"<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن استدراك الإمام الزركشي مرجوح في هذه المسألة، والله أعلم.



(١) بيان المعاني لملا حويش آل غازي عبد القادر (١٢/٥٦١)، بتصرف يسير.

(٢) شرح مقدمة التفسير لابن تيمية؛ لابن عثيمين (ص: ٥٠).

(٣) يُنظر: دَرْجُ الدُّرَر (٢/٥٢).

## النوع الثاني: معرفة المناسبات بين الآيات.

### [٤] مسألة: فوائد المناسبات.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله -: [وقد قل اعتناء المفسرين بهذا النوع<sup>(١)</sup> لدقته، ومن أكثر منه الإمام فخر الدين الرازي، وقال في تفسيره: أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط<sup>(٢)</sup>، وقال بعض الأئمة: من محاسن الكلام أن يرتبط بعضه ببعض لئلا يكون منقطعاً. وهذا النوع يهمله بعض المفسرين أو كثير منهم وفوائده غزيرة. قال القاضي أبو بكر ابن العربي<sup>(٣)</sup> في سراج المريدين: ارتباط أي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم لم يتعرض له إلا عالم واحد عمل فيه سورة البقرة ثم فتح الله عز وجل لنا فيه، فلما لم نجد له حملة ورأينا الخلق بأوصاف البطلنة ختمنا عليه وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه، وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسبة علم حسن ولكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر، قال: ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا برباط ركيك يصاب عنه حسن الحديث فضلاً عن أحسنه، فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة في أحكام مختلفة، ولأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض<sup>(٤)</sup>].

(١) أي: المناسبات بين الآيات.

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (١٠/١١٠).

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الأندلسي المالكي، المعروف بأبي بكر بن العربي القاضي، كان إماماً من أئمة المالكية، محدثاً، فقيهاً، أصولياً، مفسراً، أديباً، متكلماً، أشهر مصنفاته: "أحكام القرآن"، و"العواصم من القواصم"، و"عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي" وغيرها، توفي سنة (٥٤٣هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٩٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١١٣/٣٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦/٢٣٢).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/٣٦-٣٧).

وجه الاستدراك ومحلّه: استدرك الإمام الزركشي على المفسرين قلة اعتنائهم بالمناسبات<sup>(١)</sup> بين الآيات، وقال في استدراكه: وهذا النوع يهمله بعض المفسرين أو كثير منهم وفوائده غزيرة.

## الدراسة:

ترتيب الآيات توقيفي بالإجماع<sup>(٢)</sup>، وأما ترتيب السور فتوقيفي على الراجح<sup>(٣)</sup>، لذا يطلب مناسبة للآية والسور، وعليه استدرك الإمام الزركشي على كثير من المفسرين قلة عنايتهم بالمناسبات وإهمالهم لها، وفي البحث عن المناسبات بين الآيات، وإظهاره فوائد جمّة، لا يُغفل عنها، ومن هذه الفوائد التي ذكرها الزركشي وغيره من العلماء:

(١) جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء<sup>(٤)</sup>.

(٢) أنّه مصحّح لنظم الكلام، وفيه بيان ترابط بعضه ببعض، فهو كالكلمة الواحدة<sup>(٥)</sup>.

(٣) أنه يُعين على فهم الآية، ويوصل لأقرب الأقوال في تفسيرها؛ حيث إنّ المناسبة من المرجحات عند الاختلاف<sup>(٦)</sup>.

(١) المناسبات لغة: جمع مناسبة، وهي المقاربة والمشاكلة؛ قال في المقاييس: «النون والسين والباء، كلمة واحدة، قياسها: اتصال شيء بشيء؛ منه: النسب؛ لاتصاله وللاتصال به» يُنظر: المقاييس في اللغة (مادة نسب) (٤٢٣/٥). واصطلاحاً: هي الرابطة بين شيئين بأي وجه من الوجوه، وفي كتاب الله تعني: ارتباط السورة بما قبلها وما بعدها، وفي الآيات تعني وجه الارتباط في كل آية بما قبلها وما بعدها، وقيل: علم منه تُعرف علل الترتيب في القرآن الكريم، يُنظر: البرهان للزركشي (٣٥/١)، ونظم الدرر (٦/١)، والإتقان في علوم القرآن (٣٧١/٣)، والكيليات (٨٦٦)، ومباحث في التفسير الموضوعي لمصطفى مسلم (ص: ٥٨).

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٣٨/١)، والإتقان في علوم القرآن (٢٠٨/١).

(٣) دُرست هذه المسألة في رسالة ترجيحات الزركشي للغانم بعنوان مسألة المصدر في ترتيب السور (ص: ٩٢).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٣٦/١).

(٥) يُنظر: البرهان للزركشي (١٢٩/١)، والإتقان (٤٦١/٢)، والزيادة والإحسان (٤٦٠/٧).

(٦) يُنظر: علم المناسبات بين المانعين والمجيزين، لـ د/إبراهيم الهويل، (ص: ١١٨)، مجلة جامعة الإمام عدد (٢٥).



٤) أنه علم تعرف منه علل ترتيب أجزاء القرآن، وهو سر البلاغة لأدائه إلى تحقيق مطابقة المقال لما اقتضاه من الحال<sup>(١)</sup>، وهذه الفائدة تكشف لنا عن أثر هذا العلم فيمن أحاط به أو أدركه، فبادرك أصوله نقف على ما كان مقتضياً أن توضع أجزاء القرآن الكريم: الكلمة وما فوقها في رتبها التي وضعت فيها.

٥) أن في إثبات المناسبة بين الآيات بياناً لوجه من وجوه إعجاز القرآن الكريم في نظمه، ومن أبرز وجوه إعجاز القرآن الكريم: إعجازه بحسب تناسب آياته وتناسق وتعانق سورته، فالقرآن الكريم وحدة موضوعية واحدة وآياته وسوره بناء واحد.

٦) أن القرآن الكريم كله كالكلمة الواحدة، فهو بيّن الإعجاز في نظمه الباهر وترتيب آياته، فلم توضع آية قبل أو بعد الأخرى إلا للمناسبة وحكمة.

٧) أن هذا العلم يرسخ الإيمان في القلب ويتمكن من اللب<sup>(٢)</sup>.

٨) عدم مراعاة علم المناسبات بين السور، أو الآيات يوقع في بُعد عن المعنى حتى في الآية الواحدة، وهو ما حدث لبعض أهل التفسير عند تعرضهم لتفسير بعض الآيات.

٩) من خلاله يتجلى لنا وجه من وجوه الإعجاز القرآني وسمة من سماته والحكمة من ترتيبه، كما نستعين به في تدبر كلام الله عز وجل ودراسته، وفهم معانيه ومقاصده، وغير ذلك من الفوائد التي نتحدث عنها في موضعها إن شاء الله، وهو من تدبر كلام الله عز وجل، وبه نستخلص العبر والعظات، ونتعرف على مقاصد السور والآيات.

(١) يُنظر: مصاعد النظر للبقاعي (١/١٢٤).

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، (١/١١)، (١/١٩٦).

وقد اعتنى العلماء بعلم المناسبات قديماً وحديثاً وصنفوا فيه المصنفات، وذكروا أوجه الربط بين كل سورة وسورة، وكذلك الربط بين الآيات.

ومن أقوال العلماء في اهتمامهم وحثهم على الانشغال بهذا الفن:

(١) قال القاضي أبو بكر بن العربي: "ارتباط أي القرآن بعضها ببعض، حتى تكون كالكلمة الواحدة، متسقة المعاني، منتظمة المباني، علم عظيم" (١).

(٢) قال العز بن عبد السلام (٢): "المناسبة علمٌ حسنٌ، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمرٍ متحد مرتبطٌ أوله بآخره" (٣).

(٣) قال الفخر الرازي: "أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط" (٤).

(٤) وقال الزركشي: "والذي ينبغي في كل آية، أن يُبحث أول كل شيء عن كونها مكملّة لما قبلها أو مُستقلّة، ثم المستقلّة، ما وجه مناسبتها لما قبلها؟"، وقد بين بين الزركشي أن الارتباط يكون لسبيين: الأول: لتعلق الكلام ببعضه ببعضٍ وعدم تمامه بالأولى، الثاني: أن تكون الآية الثانية للأولى على جهة التأكيد والتفسير، أو الاعتراض والتشديد (٥).

(١) لم أجد - حسب بحثي - في كتب ابن العربي، وقد ذكره الإمام الزركشي في البرهان في علوم القرآن (٣٧/١).

(٢) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الدمشقي الشافعي عزّ الدين، أبو محمد، الملقّب بسلطان العلماء لقوّته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، له مصنفات منها: "تفسير مختصر من النكت والعيون للماوردي"، و"القواعد الصغرى والكبرى"، انتقل إلى مصر وتوفي فيها سنة (٦٦٠هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات المفسرين للداوودي (٣١٥/١)، وشذرات الذهب (٥٢٢/٧).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣٦/١)، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، للسلمي (ص: ٢٢١)، ويُنظر: التفسير بالبيان المتصل في القرآن؛ لبسمة بنت عبد الله الكنهل رسالة ماجستير: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ص: ٤٧).

(٤) مفاتيح الغيب؛ للرازي (١١٠/١٠).

(٥) البرهان في علوم القرآن (٣٧/١)، ويُنظر: الإتقان في علوم القرآن (٣٧٠/٣).

٥) وقال برهان الدين البقاعي: "علم مناسبات القرآن علم تعرف منه علل ترتيب أجزائه، وهو سر البلاغة لأدائه إلى تحقيق مطابقة المعاني لما اقتضاه من الحال، وتتوقف الإجازة فيه على معرفة مقصود السورة المطلوب ذلك فيها، ويفيد ذلك معرفة المقصود من جميع جملها؛ فلذلك كان هذا العلم في غاية النفاسة، وكانت نسبته من علم التفسير نسبة علم البيان من النحو<sup>(١)</sup>."

٦) قال السيوطي: "وثمره المناسبة: الاطلاع على الرتبة التي يستحقها الجزء بسبب ما له بما وراءه، وما أمامه من الارتباط والتعلق الذي هو كلحمة النسب، وهو سر البلاغة؛ لأدائه إلى تحقيق مطابقة المعاني لما اقتضاه من الحال؛ ولذا كان هذا العلم في غاية النفاسة، وكانت نسبته من علم التفسير، نسبة علم البيان من النحو<sup>(٢)</sup>."

٧) قال ابن عاشور: "على المفسر أن يتطلب مناسبات لمواقع الآيات ما وجد إلى ذلك سبيلاً موصلاً، وإلاّ فليعرض عنه، ولا يكن من المتكلفين"<sup>(٣)</sup>، وقد رأينا إجماع أهل العلم بالقرآن على حسن البحث في تلك المناسبات، بل وضرورته وأهميته، باستثناء من خالف فيه، وهم قليل!."

٨) وقال الشيخ مناع القطان: "ومعرفة المناسبات والربط بين الآيات ليست أمراً توقيفياً، ولكنها تعتمد على اجتهاد المفسر ومبلغ تذوقه لإعجاز القرآن وأسراره البلاغية، وأوجه بيانه الفريد، فإذا كانت المناسبة دقيقة المعنى، منسجمة مع السياق، متفقة مع الأصول اللغوية في علوم العربية، كانت مقبولة لطيفة، وقد يدرك المفسر ارتباط آياته، وقد لا يدركها، فلا ينبغي أن يعتسف المناسبة اعتسافاً، وإلا كانت تكلفاً ممقوتاً"<sup>(٤)</sup>.

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٥/١).

(٢) يُنظر: أسرار ترتيب القرآن (ص:٥).

(٣) التحرير والتنوير (٨١/١).

(٤) مباحث في علوم القرآن؛ للقطان (ص:٩٧).

ومن هذا يتبين صواب ما استدركه الزركشي، وأنه لا غنى للمفسر عن دراسة هذا العلم والتعمق فيه، فمن خلاله يستعين على فهم المعنى أو الترجيح بين الآراء في ضوء السياق، أو إزالة لبس أو إشكال، أو دفع إيهام، أو معرفة الحكمة من إيراد القصص القرآني، أو غير ذلك من الفوائد.



النوع الثاني: معرفة المناسبات بين الآيات.

## [٥] مسألة: هل يطلب للآية مناسبة بموضعها؟

قال الإمام الزركشي - رحمه الله - : [قال بعض مشايخنا المحققين<sup>(١)</sup>: قد وهم من قال: لا يطلب للآي الكريمة مناسبة؛ لأنها على حسب الوقائع المتفرقة، وفصل الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً، فالمصحف كالصحف الكريمة على وفق ما في الكتاب المكنون مرتبة سوره كلها وآياته بالتوقيف، وحافظ القرآن العظيم لو استفتي في أحكام متعددة أو ناظر فيها أو أملاها لذكر آية كل حكم على ما سئل، وإذا رجع إلى التلاوة لم يتل كما أفتى، ولا كما نزل مفرقاً، بل كما أنزل جملة إلى بيت العزة، ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر فإنه: ﴿كَتَبَ أَحْكَمَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١] قال: والذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جم، وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيق له<sup>(٢)</sup>].

## وجه الاستدراك ومحله:

ذكر الإمام الزركشي - رحمه الله - أن بعض مشايخه المحققين استدرك على من ذكر أنه لا يُطلب للآي مناسبة، وقال في استدراكه: قد وهم من قال ذلك، وقد ساق الزركشي هذا الاستدراك مقررًا له.

(١) هو ولي الدين الملوّي، كما صرّح به السيوطي في الإتقان (٣/٣٧٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٣٧).

## الدراسة:

اختلف العلماء في طلب المناسبة للآي؛ على قولين:

القول الأول: يُطلب للآية مناسبة، وهو ما ذهب إليه الزركشي، وجمهور العلماء<sup>(١)</sup>.

وحجتهم:

(١) أن ترتيب الآيات توقيفي من عند الله، فالحكمة ناصعة في هذا الترتيب، لأنها من عند الحكيم العليم، ينزه عن كل عبث جل وعلا<sup>(٢)</sup>.

(٢) إذا ثبتت المناسبة بالنسبة للسور؛ فالآيات من باب أولى؛ لترابط آيات السورة الواحدة ترابطاً واضحاً أقوى من صلة السورة بالأخرى<sup>(٣)</sup>.

(٣) أن معرفة المناسبة يعين على فهم الآية، ويوصل لأقرب الأقوال في تفسيرها؛ حيث إنّ المناسبة من المرجحات عند الاختلاف<sup>(٤)</sup>.

(٤) أن في إثبات المناسبة بين الآيات بياناً لوجه من وجوه إعجاز القرآن الكريم في نظمها، قال الإمام الرازي في سورة البقرة: "ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه فهو أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته ولعل الذين قالوا إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك إلا أني رأيت جمهور المفسرين معرضين عن هذه اللطائف غير متبهرين لهذه الأسرار وليس الأمر في هذا الباب"<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: التحرير والتنوير (١/٨١)، وتفسير سورة البقرة؛ لابن عثيمين (٣/١٧٧)، وتتمة أضواء البيان، لعطية سالم (٩/٣٠٤)، ودراسات في علوم القرآن، الرومي (ص: ٤٤٩).

(٢) يُنظر: الإتيقان للسيوطي (١/٢١١)، وتفسير حقائق الروح والريحان (ق/٩٤).

(٣) يُنظر: البرهان؛ للزركشي (١/١٣٣)، وتفسير سورة البقرة؛ لابن عثيمين (٣/١٧٧).

(٤) يُنظر: علم المناسبات بين المانعين والمجيزين د. إبراهيم الهويل (ص: ١١٨)، ومجلة جامعة الإمام عدد (٢٥).

(٥) مفاتيح الغيب (٧/١٠٦)، والإتيقان في علوم القرآن (٣/٣٧٠).

٥) أن القرآن كله كالكلمة الواحدة، فهو بيّن الإعجاز في نظمه الباهر وترتيب آياته، فلم توضع هذه الآية قبل تلك وبعد الأخرى إلا لمناسبة وحكمة.

**القول الثاني:** لا يُطلب للآية الكريمة مناسبة، وقد مال إلى هذا القول عز الدين بن عبد السلام<sup>(١)</sup>، والشوكاني<sup>(٢)</sup>، وحثهم:

(١) أن الآيات نزلت على حسب الوقائع المتفرقة، فأية نزلت في مكة وأخرى في المدينة، وكذا آية نزلت في غزوة ويليه آية قد نزلت في حكم ما، لذا لا يُطلب لهما مناسبة فيما بينهما.

(٢) أن في طلب المناسبة فتحاً لأبواب الشك على من في قلبه مرض، أو كان جاهلاً، فإنه إذا وجد أهل العلم يتكلمون في التناسب بين جميع آي القرآن ويفردون ذلك بالتصنيف، تقرر عنده أنه لا يكون القرآن بليغاً معجزاً إلا إذا ظهر الوجه المقتضي للمناسبة، فإن وجد الاختلاف بين الآيات، ورجع إلى ما قاله المتكلمون في ذلك؛ فوجده تكلُّفاً محضاً، وتعسفاً بيّناً، انقذح في قلبه ما كان عنه في عافية وسلامة<sup>(٣)</sup>؛ لذا لا يُطلب للآية مناسبة سداً لتلك الأبواب.

**قال الشوكاني:** "إنَّ مَنْ بحث في المناسبات فقد أوقع نفسه في الكلام بمحض الرأي المنهي عنه في تفسير القرآن"<sup>(٤)</sup>، وقد تراجع الشوكاني - رحمه الله - عن ذلك وأثنى على البقاعي في ترجمته وأنه استفاد منه في تفسيره بقوله: وكثيراً ما يشكل على شئ في الكتاب العزيز فأرجع إلى مطولات التفاسير ومختصراتها فلا أجد ما يشفي وأرجع إلى هذا الكتاب فأجد ما يفيد في الغالب<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/١٣٢-١٣٣)، والإتقان للسيوطي (٢/٢٨٩).

(٢) يُنظر: فتح القدير (١/٨٥-٨٧)، وإن كان أحياناً يذكر بعض المناسبات؛ لكنّه شاع على من اهتم بذلك.

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/١٣٣)، وفتح القدير؛ للشوكاني (١/٨٦).

(٤) يُنظر: فتح القدير؛ للشوكاني (١/٨٥).

(٥) يُنظر: البدر الطالع؛ للشوكاني (١/٢٠).

## الرد على أصحاب القول الثاني:

- (١) أمّا ردُّ المناسبة بسبب تفرق النزول حسب الوقائع، فيجواب عنه: بأن الآيات على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأصيلاً، كما في اللوح المحفوظ<sup>(١)</sup>.
- (٢) وأمّا القول بأن طلب المناسبة فيه فتح لأبواب الشك لما فيه من التكلف، فيقال: بأن القرآن لا ريب فيه، وما كان في طلب المناسبة من تكلف، فالقدح راجع إلى التكلف في هذا العلم، لا إلى العلم نفسه، فلا يردّ العلم بخطأ المجتهد فيه، بل يردّ هذا التكلف فحسب. قال ابن عاشور: "على المفسر أن يتطلب مناسبات لمواقع الآيات ما وجد إلى ذلك سبيلاً موصلاً، وإلاّ فلْيُعرض عنه، ولا يكن من المتكلفين"<sup>(٢)</sup>.
- (٣) وأمّا القول بأن طلب المناسبة من الرأي المحض المنهي عنه فغير مسلّم، بل بالإمكان لمتدبر كتاب الله الاجتهاد في طلب المناسبة وفق النصوص الشرعية<sup>(٣)</sup>، وما كان مخالفاً للنص فيردّ، ولا يردّ العلم بكامله.

## الترجيح:

الراجح -والله أعلم- هو القول الأول، وهو أنّه يُطلب للآية مناسبة إن وجدت دون تكلف، وذلك للآتي:

- (١) قوة أدلتهم وضعف أدلة المخالفين.
- (٢) أنه إذا ثبت علم المناسبات بالنسبة إلى السور، فما ظنك بالآيات وتعلق بعضها ببعض! بل عند التأمل يظهر أن القرآن كله كالكلمة الواحدة<sup>(٤)</sup>.
- (٣) أن علم المناسبات علم شريف عظيم، وعليه فيُطلب للآية مناسبة؛ لكن يُتعد عن التكلف والالتزام الدائم في الربط بين الآيات والسور.

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/١٣٣)، وعلم المناسبات، د/إبراهيم الهويل (ص: ١٢٢).

(٢) التحرير والتنوير (١/٨١).

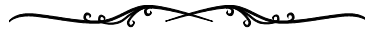
(٣) يُنظر: علم المناسبات، د/إبراهيم الهويل (ص: ١٢٣).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/١٣٦).



(٤) اهتمام المفسرين بهذا العلم وتناولهم له من خلال تفاسيرهم<sup>(١)</sup>، وإفرادهم له بالتصنيف دلالة على أهميته.

يتضح مما سبق أن الإمام الزركشي قد أشاد بهذا العلم وحض على معرفته، واستدرك على من لم يطلب المناسبة بين الآيات، وقوله هذا هو الراجح، والله أعلم.



---

(١) ومن المفسرين الذين تناولوه من خلال تفاسيرهم: الطبري من غير تصريح به، والرازي في مفاتيح الغيب، والألوسي في روح المعاني، واهتم به الأستاذ محمد عبده، ومحمد رشيد رضا في تفسير المنار، والشيخ عبد الرحمن السعدي، والطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير، ولكل منهم أقوال دقيقة وآراء صائبة. كما ساهم علماء علوم القرآن في إثراء هذا العلم بإفراده بالتصنيف، كما فعل أبو جعفر بن الزبير الغرناطي (ت: ٨٠٧هـ) في كتابه "البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن"، وألف البقاعي كتاب "نظم الدرر في تناسب الآي والسور"، وهو أول من كتب تفسيراً خصه بالتناسب بين السور والآيات، وأشاد به السيوطي، وألف فيه كتابه "تناسق الدرر في تناسب السور". وتنوعت الدراسات القرآنية في العصر الحديث عن تناسب القرآن، ومن ذلك كتاب: "جواهر البيان في تناسب سور القرآن"، لعبد الله بن محمد الصديق الغماري، وكتاب: "الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره" د. أحمد محمد القاسم، وهي دراسة متميزة، جمع فيها صاحبها كثيراً من آراء الباحثين في علم المناسبات، ودُوّن في جوانب من هذا العلم عدد من الرسائل العلمية، يُنظر: علوم القرآن عند الشوكاني رسالة علمية (ص: ١٩٧-١٩٨).

النوع الثاني: معرفة المناسبات بين الآيات.

[٦] مسألة: اشتمال القرآن على التخلص.

قال الإمام الزركشي - رحمه الله - : [وبهذا يظهر لك اشتمال القرآن العظيم على النوع المسمى بالتخلص، وقد أنكره أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي<sup>(١)</sup> وقال: "ليس في القرآن الكريم منه شيء لما فيه من التكلف" وليس كما قال .. واعلم أنه حيث قصد التخلص فلا بد من التوطئة له، ومن بديعه قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ١٨] يشير إلى قصة يوسف عليه السلام، فوطأ بهذه الجملة إلى ذكر القصة، يشير إليها بهذه النكتة من باب الوحي والرمز، وكقوله سبحانه موطئاً للتخلص إلى ذكر مبتدأ خلق المسيح عليه السلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فإنه قد يقال: ما وجه اتصاله بما قبله، وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤] قال الشيخ أبو محمد الجويني في تفسيره: سمعت أبا الحسين الدهان يقول: وجه اتصالها هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق أي فلا يجرمكم ذلك واستقبلوها فإن لله المشرق والمغرب<sup>(٢)</sup>].

(١) هو: محمد بن غانم الغانمي المقدسي، أبو العلاء، ولد سنة (٧١٢هـ)، وهو ممن أجاز لعبد الرحيم ابن الطرابلسي في

سنة ثمانين، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٣٩٣/٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٤٣/١-٤٥).

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي - رحمه الله - على الغامّي إنكاره اشتغال القرآن على التخلّص<sup>(١)</sup>، وبَيَّن في استدراكه: أن الأمر ليس كما قال، وذكر أمثلة للتخلّصات في القرآن للدلالة على ذلك.

## الدراسة:

اختلف العلماء في اشتغال القرآن على التخلّص؛ على قولين:

القول الأول: أن في القرآن مواضع عدّة من التخلّصات، وبه قال ابن الأثير الجزري<sup>(٢)</sup>، وبعض المفسرين<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) قال ابن الأثير: حقيقة التخلّص: هو الخروج من كلام إلى آخر غيره بلطفة تلائم بين الكلام الذي خرج منه والكلام الذي خرج إليه، كالخروج من الوعظ والتذكير بالإنذار والبشارة بالجنة إلى أمر ونهي ووعد ووعد، بلطائف دقيقة، ومعانٍ أخذ بعضها برقاب بعض، يُنظر: المثل السائر لابن الأثير (٢/٢٤٤).

وقال السيوطي التخلّص: هو أن ينتقل مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه احتلاصاً دقيق المعنى، بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع عليه الثاني لشدة الالتئام بينهما، يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (٣/٣٧٣).

وقد فرّق العلماء بين التخلّص والاستطراد بقولهم: أن التخلّص تركُّ ما كان فيه من الكلام بالكلية والإقبال على ما تخلّص إليه، وأن الاستطراد: المرور بذكر الأمر الذي استطرّد إليه مروراً كالبرق ثم تركه والعود إلى ما كان فيه كأنّه لم يقصده وإنما عرض عروضاً، يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (٣/٣٧٤).

(٢) هو: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير، الكاتب البليغ، صاحب كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر)، مات ببغداد سنة (٦٣٧هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٣/٧٣)، وشذرات الذهب (٧/٣٢٨)، والأعلام (٨/٣١).

(٣) يُنظر: المثل السائر؛ لابن الأثير (٢/٢٤٤).

(٤) يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٦/٥٥٩)، والإتيان في علوم القرآن (٢/٢٢٠)، وروح المعاني (١٢/٤٩)، ومناهل العرفان للزرقاني (٢/٣١٨)، والنبأ العظيم لدرّاز (ص: ١٧٧)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٣٠/١٦٣)، وشرح مقدمة التسهيل لابن جزي؛ للدكتور مساعد الطيار (ص: ٢٧٣).

أنك إذا تأملت كتاب الله عز وجل وجدت أنواعاً كثيرة واضحة من التخلّصات؛ كالخروج من وعظٍ وتذكيرٍ وبشارةٍ، إلى أمرٍ ونهيٍ، ومن مُحْكَمٍ إلى متشابهٍ، ومن صفةٍ لنبّيٍّ مرسلٍ إلى ذمّ شيطانٍ مريدٍ، بلطائف دقيقة ومعانٍ آخذ بعضها برقاب بعض<sup>(١)</sup>.

### ومن أمثلة هذه التخلّصات:

(١) سورة يوسف عليه السلام، فإنها قصة برأسها، وهي مُضمّنة شرح حاله مع إخوته من أول أمره إلى آخره، وفيها عدة تخلّصات في الخروج من معنى إلى معنى، إلى آخرها<sup>(٢)</sup>.

(٢) ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فإنه قد يقال ما وجه اتصاله بما قبله وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، ووجه اتصالها هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق أي فلا يجرمكم ذلك واستقبلوها فإن لله المشرق والمغرب<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أنه لم يقع في القرآن شيء من التخلّص؛ إنما ورد القرآن على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم، وهو ما ذهب إليه أبو العلاء الغامبي<sup>(٤)</sup>، واستدلوا على ذلك: بعدم وجوده في كتاب الله، وأنّ في التخلّص تكلفاً يُنزّه القرآن عنه<sup>(٥)</sup>.

### الرد عليهم:

(١) قال ابن الأثير: "ويا لله العجب!! كيف يزعم الغامبي أن القرآن خالٍ من التخلّص؟ ألم يكفه سورة يوسف عليه السلام، فإنها قصة برأسها، وهي مُضمّنة شرح حاله مع إخوته من

(١) يُنظر: المثل السائر؛ لابن الأثير (٢/٢٥١).

(٢) يُنظر: المصدر السابق (٢/٢٥٤).

(٣) البرهان في علوم القرآن؛ للزركشي (١/٤٥).

(٤) يُنظر: المثل السائر؛ لابن الأثير (٢/٢٥١)، والبرهان للزركشي (١/٤٣)، والإتقان (٢/٢٢٠).

(٥) يُنظر: البرهان للزركشي (١/١٣٩)، والإتقان (٢/٢٢٠).

أول أمره إلى آخره، وفيها عدة تخلصات في الخروج من معنى إلى معنى، وكذلك إلى آخرها! ولو أخذت في ذكر ما في القرآن الكريم من هذا النوع لأطلت، ومن أنعم نظره فيه وجد من ذلك أشياء كثيرة<sup>(١)</sup>.

(٢) أن ما ذكر من اعتراض على بعض الأمثلة لا يعمم الحكم بالنفي على كل الأمثلة.  
(٣) أن التخلص ليس عيباً في الكلام، فهو انتقال مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل، بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع عليه الثاني لشدة الالتئام بينهما، وهذا أسلوب تلتذ به الأسماع، وترتاح له النفوس<sup>(٢)</sup>.

الترجيح:

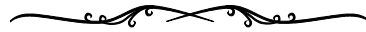
الراجع -والله أعلم- هو القول الأول، القائل باشمال القرآن على التخلص، ويدل عليه:

(١) قوة أدلتهم، وردهم على الخصم.

(٢) أن عليه جمعاً من المفسرين.

(٣) الأمثلة الكثيرة الدالة على اشمال القرآن على التخلص.

وبناءً على ما سبق يتضح أن ما استدركه الإمام الزركشي على من نفى اشمال القرآن على التخلص، هو الصواب، والله أعلم.



(١) يُنظر: المثل السائر؛ لابن الأثير (٢/٢٥٣-٢٥٤).

(٢) يُنظر: الموسوعة القرآنية (٢/٢٨٥)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (١/٦٧٩).

## النوع الثاني: معرفة المناسبات بين الآيات

### [٧] مسألة: الاستطراد في القرآن.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وجعل القاضي أبو بكر في كتاب إعجاز القرآن<sup>(١)</sup> من الاستطراد<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفِيوْهُ ظُلُلُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ (٤٨) ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٤٩) [النحل: ٤٨-٤٩]، وقال: كأن المراد أن يجري بالقول الأول إلى الإخبار عن أن كل شيء يسجد لله عز وجل وإن كان ابتداء الكلام في أمر خاص انتهى. وفيه نظر<sup>(٣)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على القاضي أبي بكر جعله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفِيوْهُ ظُلُلُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ (٤٨) [النحل: ٤٨-٤٩]، من الاستطراد، وقال في استدراكه: وفيه نظر.

### الدراسة:

الكلام العربي يدخله الاستطراد والاعتراض وهو تخلل الجمل الأجنبية بين الكلام المنتظم المناسب، كقوله -عز وجل-: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٣٤) [النمل: ٣٤]، فقوله: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٣٤) [النمل: ٣٤] جملة معترضة من جهة الله -عز وجل- بين كلام بلقيس.

(١) إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ١٠٦).

(٢) الاستطراد هو: سوق الكلام على وجه يلزم فيه كلام آخر، وهو غير مقصود بالذات بل بالعرض، فيؤتى على وجه الاستتباع، يُنظر: الكليات للكفوي (ص: ١١٠)، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للفاروقي (١٥٦/١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٥٠).

وقوله عز وجل: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۖ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (النجم: ٧٥)، أي: فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم، وما بينهما اعتراض على اعتراض، وهو كثير في القرآن وغيره من الكلام العربي<sup>(١)</sup>.  
والاستطراد أسلوب لطيف جداً في القرآن الكريم، ويأتي على نوعين:

أحدهما: أن يستطرده من الشيء إلى لازمه، مثل قوله تعالى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ (النجم: ١٤)، فقد استطرده القرآن الكريم إلى شيء من التفصيل عن سدرة المنتهى، وهذا من الاستطراد الذي يكون أحسن وأفخم وأبدع ما يكون، فحينما ذكر سدرة المنتهى استطرده في وصفها وأحوالها: ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ۖ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ (النجم: ١٥-١٦).

النوع الثاني: أن يحصل استطراد من الشخص إلى النوع، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۖ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ (المؤمنون: ١٢-١٣)، وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ﴾ المقصود هنا من بعد آدم عليه السلام، وهذا استطراد من الشخص الذي هو آدم إلى النوع الإنساني بعد آدم وهم سائر البشر<sup>(٢)</sup>.

وقد استدرك الإمام الزركشي على كلام القاضي بقوله: "وفيه نظر"، لكنه لم يبين وجه النظر المخالف، ولعله أراد أن بين الآيتين ارتباطاً ظاهراً، وليستا من قبيل الاستطراد، وعبارته في حاجة إلى إيضاح<sup>(٣)</sup>، ومما يؤيد أن هذا ليس استطراداً:

(١) ما ذكر في الآية السابقة السجود القسري ذكر بعده سجود آخر في بعضه اختيار وفي بعضه شبه اختيار<sup>(٤)</sup>.

(١) التحرير والتنوير (١٤/١٦٩).

(٢) تفسير القرآن الكريم لمحمد أحمد إسماعيل المقدم (١٤٦/٢١).

(٣) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية؛ للدكتور عبد العظيم المطعني (١/٤٠٧) رسالة دكتوراه.

(٤) الإشارات الإلهية؛ للطوفي (ص: ٥٠٨).

(٢) أن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ

لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: ٤٩] شمل السجودين: التسخيري والاختياري<sup>(١)</sup>.

(٣) أن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ...﴾ [النحل: ٤٩]،

شروع في بيان سجود المخلوقات المتحركة بالإرادة بعد بيان سجود الظلال وأصحابها بصفة عامة؛ تأكيداً لبيان قدرة الله جل شأنه، وأنه سبحانه يخص لسلطانه وحده كل شيء، وينقاد له جميع من في السماوات، من الملائكة والشمس والقمر والنجوم والكواكب والرياح والسحاب، ومن في الأرض من كل شيء يدب ويتحرك عليها<sup>(٢)</sup>.

(٤) قال الفخر الرازي: "ما الوجه في تخصيص الدواب والملائكة بالذكر؟ فنقول: إنه تعالى بين في آية الظلال أن الجمادات بأسرها منقادة لله تعالى، ويّين بهذه الآية أن الحيوانات بأسرها منقادة لله تعالى، لأن أحسها الدواب وأشرفها الملائكة، فلما بين في أحسها وفي أشرفها كونها منقادة لله تعالى؛ كان ذلك دليلاً على أنها بأسرها منقادة خاضعة لله تعالى"<sup>(٣)</sup>.

(٥) قال القشيري: "ذلك سجود شهادة لا سجود عبادة، فإذا امتنعت عن إقامة الشهادة لقوم قالة، فقد شهد كل جزء منهم من حيث إلهان والدلالة"<sup>(٤)</sup>.

(٦) أن قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ عطف على المبين به، عطف خاص على عام، أو عطف المجردات على الجسمانيات<sup>(٥)</sup>.

(٧) أن ما ذكر استكمال لما قرره الآية السابقة من سجود ظلال الأشياء لله، وأنها ليست وحدها هي التي تسجد لله سبحانه، بل كل ما في السموات وما في الأرض.. من كل دابة تدبّ

(١) عمدة الحفاظ؛ للسمين الحلبي (١٧٣/٢).

(٢) التفسير الوسيط لمجمع البحوث (٦٢٧/٥).

(٣) مفاتيح الغيب (٢١٧/٢٠).

(٤) تفسير القشيري (٣٠٠/٢).

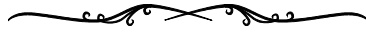
(٥) البحر المديد (١٣٥/٣).



على الأرض.. ومن الملائكة في السموات يسجدون لله، وهم لا يستكبرون.. يقول الله تعالى في آية أخرى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝

الرعد: ١٥﴾.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



## النوع الثالث: معرفة الفواصل ورؤوس الآي.

### [٨] مسألة: وجود السجع في القرآن.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما تجنب السجع يعني: (في القرآن) فلا أن أصله من سجع الطير، فشرف القرآن الكريم أن يستعار لشيء فيه لفظ هو أصل في صوت الطائر، ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في اسم السجع الواقع في كلام آحاد الناس، ولأن القرآن من صفات الله عز وجل، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها، وإن صح المعنى، ثم فرقوا بينهما، فقالوا: السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحيل المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في نفسها، قاله الرماني<sup>(١)</sup> في كتاب إعجاز القرآن<sup>(٢)</sup> وبني عليه أن الفواصل بلاغة والسجع عيب، وتبعه القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن<sup>(٣)</sup>، ونقل عن الأشعرية امتناع كون في القرآن سجعا، قال: ونص عليه الشيخ أبو الحسن الأشعري في غير موضع من كتبه، قال: وذهب كثير من مخالفيهم إلى إثبات السجع في القرآن، وزعموا أن ذلك مما تبين فيه فضل الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة، كالتجنيس والالتفاف ونحوها، قال: وأقوى ما استدلوا به الاتفاق على أن موسى أفضل من هارون، ولما كان السجع قيل في موضع: ﴿هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧]، ولما كانت

(١) هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني، أبو الحسن، باحث معتزلي مفسر، من كبار النحاة، له مؤلفات كثيرة، منها: "النكت في إعجاز القرآن"، و"شرح أصول ابن السراج"، و"منازل الحروف" وغيرها. توفي سنة (٣٨٤هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٩٩/٣)، وشذرات الذهب (٤٤٢/٤)، والأعلام للزركلي (٣١٧/٤).

(٢) النكت في إعجاز القرآن (ص: ٩٨).

(٣) إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٧٢).

الفواصل في موضع آخر بالواو والنون، قيل: ﴿مُوسَىٰ وَهَارُونُ﴾ [الاعراف: ١٢٢].. ورد عليهما الخفاجي<sup>(١)</sup> في كتاب سر الفصاحة<sup>(٢)</sup>، فقال:

وأما قول الرماني: إن السجع عيب والفواصل على الإطلاق بلاغة فغلط، فإنه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى وكأنه غير مقصود فذلك بلاغة والفواصل مثله، وإن أراد به ما تقع المعاني تابعة له وهو مقصود متكلف فذلك عيب والفواصل مثله<sup>(٣)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

ساق الإمام الزركشي - رحمه الله - استدراك الخفاجي<sup>(٤)</sup> على الرماني والباقلاني في زعمهم أنه لا يوجد سجع في القرآن الكريم، ورده عليهم، وذكر في الاستدراك: "وأما قول الرماني إن السجع عيب والفواصل على الإطلاق بلاغة فغلط".

### الدراسة:

اختلف العلماء في تسمية ما ورد في القرآن بالسجع؛ وذلك لاعتبارات تتعلق بمعناه؛ على قولين:

القول الأول: نفي التسمية ما ورد في القرآن سجعاً، وهو قول الباقلاني<sup>(٥)</sup>، والبقاعي<sup>(٦)</sup>،

(١) هو: أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، من أشهر كتبه: "الحاشية على تفسير البيضاوي"، و"شرح درة الغواص للحريري"، و"ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب". توفي سنة (١٠٦٩هـ). يُنظر ترجمته في: طبقات المفسرين للأدنه وي (٤١٥/١)، والأعلام للزركلي (٢٣٨/١)، ومعجم المؤلفين (١٣٨/٢).

(٢) سر الفصاحة (ص: ١٧٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/ ٥٤-٥٥).

(٤) عناية القاضي وكفاية الراضي (٣/ ١٨٦).

(٥) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٥٧).

(٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٩/ ٥٧).

وكثير من الأشاعرة<sup>(١)</sup>، وذكر السيوطي أنه قول الجمهور<sup>(٢)</sup>، وجاءت أدلتهم باعتباريات مختلفة، كالتالي:

(١) المنع من ذلك بسبب الاشتقاق، قال السيوطي: "الجمهور على المنع؛ لأن أصله من سجع الطير، فشرف القرآن أن يستعار لشيء منه لفظ أصله مهمل، ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك، ولأن القرآن من صفاته تعالى، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها"<sup>(٣)</sup>.

(٢) ذم النبي ﷺ للسجع بقوله: «أسجع كسجع الأعراب؟»<sup>(٤)</sup>.

(٣) أن السجع في لغة العرب لا يقع إلا عن تكلف، وكلام الله تبارك وتعالى منزّه عن ذلك، ويستدلون لذلك بحديث سعيد بن المسيب: «أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد، أو وليدة، فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم من لا أكل، ولا شرب، ولا نطق، ولا استهل، ومثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان»<sup>(٥)</sup>، من أجل سجعه الذي سجع، فهذا الذم للسجع بمعناه المراد في السياق مذموم، فنفيه عن القرآن من باب أولى.

وكذلك أن النبي ﷺ عاب السجع، لأن الساجع يكون محط نظره الألفاظ، فيدير المعاني عليها، ويتبعها إياها، وربما عجز اللفظ عن توفية المعنى حقه.

(٤) أن ما جاء من تقديم أو تأخير أو حذف أو تقدير إنما أريد به معانٍ رفيعة، لا ما يذهب إليه من ذهب إلى القول بمراعاة السجع والفواصل لمقصد لفظي.

(١) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٥٧).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٣٣٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب دية الجنين، (٢/ ١٣١٠)؛ برقم: (١٦٨٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الكهانة (٧/ ١٣٥)؛ برقم: (٥٧٥٩)، ومسلم، كتاب الوصية،

باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ، وشبه العمد على عاقلة الجاني (٣/ ١٣٠٩)؛ برقم: (١٦٨١).

٥) أن السجع صار فناً معروفاً، فهو المحكم على ما يعرض منه، وليس فيما استدلوا به من تقديم موسى على هارون في موضع وتأخيرته في آخر - فقد نقل السيوطي عن القاضي الباقلاني، قال: "وما توهموا أنه سجع باطل؛ لأن مجيئه على صورته لا يقتضي كونه هو؛ لأن السجع يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع، وليس كذلك ما اتفق مما هو في معنى السجع من القرآن؛ لأن اللفظ وقع فيه تابعاً للمعنى، وفرق بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصود منه، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ، ومتى ارتبط المعنى بالسجع كان إفادة السجع كإفادة غيره، ومتى انتظم المعنى بنفسه دون السجع كان مستجلباً لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى"<sup>(١)</sup>.

### الرد عليهم:

- أما القول بمنعه نظراً لاشتقاقه من صوت الطير وتشريفه أن لا يرجع فيه إلى هذا الأصل، فهذا ليس قوياً في المنع؛ لأن من نظر في اشتقاقات الألفاظ المعبرة عن خطاب القرآن، وجد ما يمنع ذلك، فليس بالقوي.
- وأما قول النبي ﷺ: «أسجع كسجع الأعراب؟»<sup>(٢)</sup>، ذاماً للساجع؛ فإنما أراد بقوله هذا إنكار تشادق هذا الساجع في دفعه حقاً وجب عليه وعلى عاقلته، وقعتته بالسجع على طريقة الكهان في الجاهلية، ولو كان النبي ﷺ أراد ذم السجع مطلقاً، لقال: "أسجعاً" فقط، إذ كيف يذم النبي ﷺ السجع وكثير من كلامه مسجوع؟ كما في قوله ﷺ: «أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام»<sup>(٣)</sup>، فالاستدلال على المنع بهذا الحديث يمنعه أمران:

(١) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٦١).

(٢) سبق تخريجه (ص: ١٣٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٠١/٣٩)؛ برقم: (٢٣٧٨٤)، وقال الأرنؤوط في تحقيقه للمسند: إسناده صحيح،

رجاله ثقات رجال الشيخين، وأخرجه الترمذي في السنن، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب منه، وقال: هذا

حديث صحيح، (٦٥٢/٤)؛ برقم: (٢٤٨٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء =

الأول: جمع الطرق؛ حيث يظهر منها التفصيل والمذموم منه كما سبق.

الثاني: أن السياق وقرائنه تظهر أن المراد سوء الاستخدام له، وتشبيهه بسجع الكهان كناية عن ذلك، ومثله مثل البيان، ففي موضع جاء عن النبي ﷺ قوله: «إن من البيان لسحراً»<sup>(١)</sup>، فالنهي عنه إنما هو لما يستعمل فيه والمقصد منه.

● وأما تسمية ما ورد من ذلك بالفواصل فلا يستقيم؛ فالمفهوم أن كل منهما له ما يقع عليه مطابقة، فالفواصل غير الأسجاع، فالسجع يتخلل الفواصل، قال السيوطي: "وأظن أن الذي دعاهم إلى تسمية جلّ ما في القرآن فواصل، ولم يسمّوا ما تماثلت حروفه سجعا رغبتهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة، وهذا غرض في التسمية قريب"<sup>(٢)</sup>.

والتمييز بين السجع في القرآن من جهة قصد اللفظ وقصد المعنى يرجح كفة من قال به في القرآن، حيث إن سجع القرآن غير متكلف؛ لأن بلاغة القرآن هي المحكم لا المحكوم عليه. "والفائدة من السجع: إعادة القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدي معنى واحداً، وذلك من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة وتقوى البلاغة، ولهذا أعيدت كثير من القصص في مواضع كثيرة مختلفة على ترتيبات متفاوتة، تنبيهاً بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثله مبتدأ به ومكرراً"<sup>(٣)</sup>.

= في قيام الليل، (١٠٨٣/٢)؛ برقم: (٣٢٥١)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٤/٣)؛ برقم: (٤٢٨٣)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والدارمي في سننه، كتاب الاستئذان، باب في إفشاء السلام، (١٧٢٠/٣)؛ برقم: (٢٦٧٤)، وإسناده صحيح، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٠٣/٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب إن من البيان سحراً، (١٣٨/٧)؛ برقم (٥٧٦٧)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الإتيان في علوم القرآن (٣٣٧/٣).

(٣) المصدر السابق (٣٣٦/٣).

القول الثاني: إثبات السجع في القرآن، ومن قال به الشهاب الخفاجي<sup>(١)</sup>، ونقل السيوطي أنه ذهب إليه كثير من غير الأشاعرة<sup>(٢)</sup>.

### وحجتهم:

أن في السجع بياناً لفضل الكلام وإعجازه، قال السيوطي: "وأقوى ما استدلوا به الاتفاق على أن موسى أفضل من هارون، ولما كان السجع قيل: في موضع هارون وموسى ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون. قيل: موسى وهارون. قالوا: وهذا يفارق أمر الشعر؛ لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصوداً إليه، وإذا وقع غير مقصود إليه كان دون القدر الذي تسميه شعراً، وذلك القدر مما يتفق وجوده من المفحم، كما يتفق وجوده من الشاعر، وأما ما جاء في القرآن من السجع، فهو كثير لا يصح أن يتفق غير مقصود إليه"<sup>(٣)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أن الراجح هو القول الثاني، وهو قول المثبتين للسجع في القرآن، ويدل على ذلك:

(١) أن السجع بمعناه المشهور عند أهل البلاغة موجود في القرآن، لكن مع الفارق الذي نبه عليه الخفاجي.

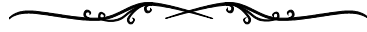
(٢) أن مجيئه في القرآن جاء في أعلى رتبة في مراعاة معهود خطاب العرب، وكذا اللفظ والمعنى، دونما يقع من تكلف الشعراء أو لقلقة الكهان، أو غيرها من صور التأليف الذي إن استحسنته البعض صار عبارة سائرة.

(١) يُنظر: فتح البيان في مقاصد القرآن (١/٨٢).

(٢) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (٣/٣٣٥).

(٣) المصدر السابق.

٣) أن القرآن في فواصله ورؤوس آياته وسجعه جاء غاية في الطلاوة والحلاوة، غير المتكلف لها رص أو تقديم أو تأخير أو إضمار أو حذف، إلا ما يقتضيه الفهم وبلاغة الأسلوب. والخلاف لفظي، ومآله إلى الاتفاق، فالسجع الباطل المنهي عنه هو سجع الكهان، ولا يوجد في كلام الله، ويخالف السجع الصحيح الوارد في كلام الله، وفي كلام رسوله ﷺ، وفي كلام بلغاء العرب، والله أعلم.





النوع الثالث: معرفة الفواصل ورؤوس الآي.

[٩] مسألة: صرف ما كان جمعاً ليناسب رؤوس الآي.

قال الإمام الزركشي - رحمه الله -: [وزعم إمام الحرمين في البرهان<sup>(١)</sup> أن من ذلك<sup>(٢)</sup> صرف ما كان جمعاً في القرآن ليناسب رؤوس الآي، كقوله تعالى: ﴿سَلَسِلًا وَأَعْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤]، وهذا مردود؛ لأن ﴿سَلَسِلًا﴾ ليس رأس آية، ولا ﴿قَوَارِيرًا﴾ الثاني، وإنما صرف للتناسب، واجتماعه مع غيره من المنصرفات، فيرد إلى الأصل ليتناسب معها<sup>(٣)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي - رحمه الله - على إمام الحرمين قوله: إن من إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل صرف ما كان جمعاً ليناسب رؤوس الآي، واستدل على ذلك بـ: ﴿سَلَسِلًا﴾، و﴿قَوَارِيرًا﴾ في سورة الإنسان، وقال في استدراكه: وهذا مردود؛ لأن ﴿سَلَسِلًا﴾ ليس رأس آية، ولا ﴿قَوَارِيرًا﴾ الثانية، وإنما صرف للتناسب.

الدراسة:

ما كان على صيغة منتهى الجموع فالأصل فيه أنه لا ينصرف، لكنه وقع مصروفاً في بعض مواضع القرآن الكريم ويؤجّه ذلك الصرف بعلة:

أحدها: أن الجموع أشبهت الآحاد، فجمعت جمع الآحاد، فجعلت في حكم الآحاد فصرفت.

(١) البرهان في أصول الفقه؛ للجويني (٢٠٨/١).

(٢) أي: إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل.

(٣) البرهان في علوم القرآن (٦٦/١).

الثانية: أن الأخفش حكى عن العرب صرف جميع ما لا ينصرف إلا أفعل منك<sup>(١)</sup>، وكذا قال الكسائي<sup>(٢)</sup> والفراء<sup>(٣)</sup>، وهو على لغة من يَجُرُّ الأسماء كلها، إلا قولهم: هو أظرف منك؛ فإنهم لا يَجُرُّونه، وأنشد ابن الأنباري<sup>(٤)</sup> في ذلك قول عمرو بن كلثوم<sup>(٥)</sup>:

كَأَن سَيُوفِنَا فِينَا وَفِيهِمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِينَا<sup>(٦)</sup>

(١) هذه لغة حكاها ثعلب على ما في الأشموني، وحكاها الأخفش في المعاني (٣٧/١)، وقال: "وكان هذه لغة الشعراء؛ لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام". ويُنظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢٩٤/٨).

(٢) هو: علي بن حمزة الكسائي أبو الحسن الأسدي، مولاهم، مقرئ نحوي، أخذ القراءة عن حمزة الزيات، والعربية عن الخليل بن أحمد، توفي سنة (١٨٩هـ)، يُنظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (ص: ٧٢)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٢٠٨)، وبغية الوعاة (١٦٢/٢).

(٣) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا، المعروف بالفراء، قال ابن خلكان: "كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب"، وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال، من تصانيفه: "معاني القرآن"، و"المقصود والممدود"، توفي وهو ذاهب إلى مكة سنة (٢٠٧هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٧٦/٦)، وسير أعلام النبلاء (١١٨/١٠)، وبغية الوعاة (٣٣٣/٢).

(٤) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن، أبو بكر الأنباري، أديب نحوي، مفسر، محدث، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، من تصانيفه: "عجائب علوم القرآن"، و"الوقف والابتداء"، و"غريب الحديث". توفي سنة (٣٢٨هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٦٩/٢)، والبداية والنهاية (٢٢٢/١١)، والبلغة (ص: ٢٨٢).

(٥) هو: عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، أبو الأسود: شاعر جاهلي، أحد أصحاب المعلقة، ولد في بلاد ربيعة. وتحوّل فيها وفي الشام والعراق ونجد. ساد قومه (تغلب) وهو فتى، وعمر طويلاً. وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند، توفي في الجزيرة الفراتية سنة (٤٠ ق هـ)، يُنظر ترجمته في: معجم الشعراء (ص: ٢٠٢)، والأعلام (٨٤/٥)، معجم المؤلفين (١١/٨).

(٦) يُنظر: الدر الفريد وبيت القصيد (١٥٥/٢)، وديوان المعاني (٥٠/٢)، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص: ٧٩١)، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص: ٣٩٧).

وقال لبید<sup>(١)</sup>:

وجزور أيسار دعوت لحتفها  
بمَعَالِقٍ متشابه أجسامها<sup>(٢)</sup>  
وقال أيضاً:

فضلاً وذو كرم يعين على الندى  
سمح كسوب رغائب غنامها<sup>(٣)</sup>  
فصرف مخاريق ومغالق ورغائب، وسيلها أن لا تصرف.

الثالثة: أن ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأولى نونت لأنها رأس آية، ورؤوس الآي جاءت بالنون، كقوله تعالى: ﴿مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، فنون الأول ليقف بين رءوس الآي، ونون الثاني على الجوار للأول.

الرابعة: اتباع المصاحف؛ وذلك أنها جميعاً في مصاحف مكة والمدينة والكوفة بالألف<sup>(٤)</sup>.  
وقد احتج من لم يصرفهن بأن قال: إن كل جمع بعد الألف منه ثلاثة أحرف أو حرفان أو حرف مشدد لم يصرف في معرفة ولا نكرة، فالذي بعد الألف منه ثلاثة أحرف، قولك: قناديل ودنانير ومناديل، والذي بعد الألف منه حرفان، قول الله تعالى: ﴿هَلَدِمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠]؛

(١) هو: لبید بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ ويُعد من الصحابة، ومن المؤلفات قلوبهم، وترك الشعر، وسكن الكوفة، وعاش عمراً طويلاً، وهو أحد أصحاب المعلقات، جُمع بعض شعره في "ديوان" صغير، توفي سنة (٤١هـ)، يُنظر ترجمته في: البداية والنهاية (٢٤٧/٧)، وشذرات الذهب (٢٣٠/١)، والأعلام (٢٤٠/٥).

(٢) ديوان لبید بن ربيعة العامري (ص: ١١٥)، ويُنظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني (٣/١١٥٤).

(٣) ديوان لبید بن ربيعة العامري (ص: ١١٦)، ويُنظر: شرح المعلقات السبع للزوزني (ص: ٢٠٠).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٩/١٢٤).

لأن بعد الألف منه حرفان، وكذلك قوله: ﴿وَمَسْجِدٌ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠]، والذي بعد الألف منه حرف مشدد شوابٌ ودوابٌ<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

من نظر إلى علل الصرف والتغيير في الألفاظ تبعاً للمعنى في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع؛ وجد أن للتناسب والمزاوجة بين المعاني ومقاصد المتحدث أثرًا في تغيير اللفظ، والتعليل به يجري على ما اطرده من نظائر، وهو قوي يرد في مظان، وهنا تظهر المناسبة لتعلل الصرف للألفاظ، فالنظائر واطراد عادة الخطاب في رعاية التناسب والمزاوجة تقرر ما ذهب إليه الإمام الزركشي - رحمه الله - من استدراك، والله أعلم.



(١) الجامع لأحكام القرآن (١٢٤/١٩)، ويُنظر: مفاتيح الغيب للرازي (٧٤٣/٣٠).

النوع الثالث: معرفة الفواصل ورؤوس الآي.

[١٠] مسألة: الترصيع في القرآن العظيم.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [الترصيع: وهو أن يكون المتقدم من الفقرتين مؤلفاً من كلمات مختلفة، والثاني مؤلفاً من مثلها في ثلاثة أشياء: وهي الوزن والتقنية وتقابل القرائن. قيل: ولم يجيء هذا القسم في القرآن العظيم لما فيه من التكلف، وزعم بعضهم أن منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الأنفطار: ١٣-١٤]، وليس كذلك؛ لورود لفظة: "إن" و"لفي" في كل واحد من الشطرين، وهو مخالف لشرط الترصيع؛ إذ شرطه اختلاف الكلمات في الشطرين جميعاً<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على من قال بمجيء الترصيع في القرآن العظيم، زاعماً أن منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الأنفطار: ١٣-١٤]، وقال في استدراكه: وليس كذلك؛ لمخالفته لشرط الترصيع.

الدراسة:

يذكر أهل البلاغة أن للبلاغة أنواعاً، ويمثلون لها بأبيات الشعر والنثر، ويظهر بعضها في النثر دون الشعر والعكس، ويظهر في بعضها ما يتنزه عنه عظمة خطاب القرآن الكريم من جهة القائل به تعالى<sup>(٢)</sup>، أو من جهة عظمتة التي تظهرها المقارنة بغيره، والتي تظهر وجوه الإعجاز البياني والجزالة والوضوح الذي ينافي التكلف أو التعسف الذي يقع في النثر فضلاً عن ما يقع في الشعر.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٧٧).

(٢) يُنظر: منع جواز المجاز للشنقيطي (ص: ١٨).

وقد اختلف في معنى الترصيع<sup>(١)</sup> وصوره التي تأتي تحت السجع، وقد أفرد بعضهم بقسم مستقل، كأبي هلال العسكري<sup>(٢)</sup> في كتابه الصناعتين<sup>(٣)</sup>، وأدرجه بعضهم تحت أنواع السجع<sup>(٤)</sup>.

وقد عرفه ابن الأثير بقوله: "وهو مأخوذ من ترصيع العقد، وذلك أن يكون في أحد جانبي العقد من الآلي مثل ما في الجانب الآخر، وكذلك نجعل هذا في الألفاظ المنتشرة من الأسجاع، وهو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية"<sup>(٥)</sup>.

وفي التعريف الفني نوع مطابقة لمعناه اللغوي، وقد نفاه ابن الأثير في القرآن، بعبارة تشعر أن عبارة الإمام الزركشي -رحمه الله- هي تنقيح لعبارته، حيث قال: "وهذا لا يوجد في كتاب الله تعالى لما هو عليه من زيادة التكلف، فأما قول من ذهب إلى أن في كتاب الله منه شيئاً، ومثله بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الأنفطار: ١٣-١٤]، فليس الأمر كما وقع له<sup>(٦)</sup>؛ فإن لفظة "لفي" قد وردت في الفقرتين معاً، وهذا يخالف شرط

(١) وهو أن يكون حشو البيت مسجوعاً، وأصله من قولهم: رصّعت العقد، إذا فصلته. يُنظر: الصناعتين: الكتابة والشعر (ص: ٣٧٥)، والكليّات (ص: ٣١٢)، والزيادة والإحسان في علوم القرآن (٢٣٦/٦)، ومفاتيح العلوم (ص: ٩٦)، والمعجم الوسيط (٣٤٩/١).

(٢) هو: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعد، أبو هلال، العسكري، لغوي أديب، شاعر، مفسر، نسبته إلى "عسكر مكرم" من كور الأهواز، له تصانيف مفيدة، منها: "المحاسن" في تفسير القرآن، و "الحث على طلب العلم"، و "تلخيص"، و "جمهرة الأمثال". توفي سنة (٣٩٥هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات المفسرين؛ للسيوطي (ص: ٤٣-٤٤)، وشذرات الذهب (٤٣٠/٤)، والأعلام (١٩٦/٢).

(٣) الصناعتين: الكتابة والشعر (ص: ٣٧٥).

(٤) تفسير ابن بدران (ص: ٤٣٨).

(٥) المثل السائر؛ لابن الأثير (٢٥٨/١).

(٦) يُنظر: فتوح الغيب (١١٩/٢)، وتفسير حدائق الروح والريحان (٩١/٣)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢١٨/٢)، واللباب في علوم الكتاب (١٤٦/٣)، وإرشاد العقل السليم (٤/١)، وإعراب القرآن وبيانه (٢٣٣/١).

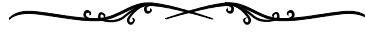
الترصيع الذي شرطناه، لكنه قريب منه<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر من أمثلة الترصيع أنه يغلب عليها رعاية الصنعة اللفظية أكثر من رعاية المعنى أو رعايتهما جميعاً، وهو ما جاء به أسلوب خطاب القرآن الكريم، حيث يظهر في الترصيع التكلف في التأليف والسبك اللفظي والمعنوي، وهذا ما يتنزه عنه خطاب القرآن في وضوحه وإعجازه وتفهمه الذي يستدعي تقريب المعنى، مع قالب لفظي سلس وسهل يتنزه عن تكلف السجع، وإن كان مجيئه في القرآن قد ثبت وجوده؛ إلا أنه جاء غير مُتكلف، بل بصورة مغرية على الاستماع والفهم والحفظ، وهذا لا يوجد في الترصيع.

ولذلك كما قال الإمام الزركشي -رحمه الله- متابعاً للضياء أن في الترصيع تكلفاً يتنزه خطاب القرآن عنه، ولا يصح ما ذكر مثاله؛ لتخلف شروطه.

وبهذا يتبين صحة ما استدركه الزركشي على من زعم وجود الترصيع في القرآن العظيم. والله أعلم.



(١) المثل السائر؛ لابن الأثير (١/٢٥٨-٢٥٩).

## النوع الثالث: معرفة الفواصل ورؤوس الآي.

### [١١] مسألة: تسمية الوقف بوقف السنة.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [فصل: في ضابط الفواصل ذكره الجعبري<sup>(١)</sup>، ولمعرفتها طريقان توقيفي وقياسي:

**الأول: التوقيفي:** روى أبو داود عن أم سلمة لما سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ، قالت: كان يقطع قراءته آية آية، وقرأت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إلى ﴿الَّذِينَ﴾ تقف على كل آية<sup>(٢)</sup>، فمعنى يقطع قراءته آية آية، أي: يقف على كل آية، وإنما كانت قراءته ﷺ كذلك ليعلم رؤوس الآي، قال: **ووهم فيه من سماه وقف السنة؛ لأن فعله ﷺ إن كان تعبدًا فهو مشروع لنا، وإن كان لغيره فلا، فما وقف ﷺ عليه دائمًا تحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائمًا تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرى احتمل الوقف أن يكون لتعريفهما، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة والوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها.**

**الثاني: القياسي:** وهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب ولا محذور في ذلك؛ لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايته أنه محل فصل أو وصل والوقف على كل كلمة جائز، ووصل القرآن كله جائز، فاحتاج القياسي إلى طريق تعرفه، فأقول: فاصلة الآية كقرينة السجعة في النثر وقافية البيت في النظم، وما يذكر من عيوب القافية من اختلاف الحذو

(١) قاله الجعبري في كتابه العدد مخطوط (ورقة: ٩)، ويُنظر: شرح المحللاتي لأبي العبد (ص: ٤٤)، والبيان في عد أي القرآن (ص: ١٢٦).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٦٨٣/٤٤)؛ برقم: (٢٦٥٨٣)، والترمذي في السنن، كتاب التفسير، تفسير فاتحة الكتاب (١٨٥/٥)؛ برقم (٢٩٢٧)، وقال: ليس إسناده بمتصل، وأبو داود في السنن كتاب القراءات حديث رقم (١٢٤/٢)، (٤٠٠١)، والحاكم في المستدرك (٢/٢٥٢)؛ برقم (٢٩١٠)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وصحح الدارقطني إسناده في سننه (٣١٢/١)، وصححه الألباني في الإرواء (٦٠/٢).



والإشباع والتوجيه، فليس بعيب في الفاصلة وجاز الانتقال في الفاصلة والقريضة وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر بخلاف قافية القصيد<sup>(١)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

أورد الزركشي استدراك الجعبري<sup>(٢)</sup>، على من سمى الوقف بوقف السنة، مستدلاً بوقف النبي ﷺ؛ وخَرَّجَه، وعلى التفصيل المعروف عند الأصوليين في فعله ﷺ، هل فعله لبيان السنة أم لا، وهل داوم عليه أم لا؟ وهو ما ذكره من أسلوب التحقق، وما يعرض من صور الوقف وأسبابه، وما يمكن الجزم بأنه فاصل أو رأس آية، وقال في استدراكه: ووهم فيه من سماه وقف السنة.

### الدراسة:

تكلم علماء القراءات في ما يحقق مناط مسألة الفواصل ورؤوس الآي، وتنوعت عباراتهم في ذلك، حيث جاء في ذلك ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله-، وتابعه السيوطي وغيره، وما سنذكره في ذلك كبساط إلى تحقيق المسألة وتحرير ما يناسبها من ضبط صناعي في ضوء تقسيم الجعبري، ونورد ما ذكره من استدراك، حيث جاء في بيان مفهوم الفاصلة.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: وهي كلمة آخر الآية، كقافية الشعر وقريضة السجع، وقال الداني: كلمة آخر الجملة.

وقال القاضي أبو بكر: الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إلهام المعاني<sup>(٣)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٩٨-٩٩).

(٢) هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، أبو إسحاق، واشتهر بالجعبري. عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، له نحو مائة كتاب أكثرها مختصر، منها: "خلاصة الأبحاث"، و "نزهة البررة في القراءات العشرة"، و "عقود الجمان في تجويد القرآن"، و "شرح الشاطبية"، توفي بدمشق سنة (٧٣٢هـ)، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١/٥٥)، وشذرات الذهب (٨/١٧١)، والأعلام (١/٥٦).

(٣) النكت في إعجاز القرآن (ص: ٩٧)، وإعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٢٧٠). بتصرف يسير.

وفرق الإمام أبو عمرو الداني<sup>(١)</sup> بين الفواصل ورؤوس الآي قال: أما الفاصلة فهي الكلام المنفصل مما بعده والكلام التام قد يكون رأس آية وغير رأس وكذلك الفواصل يكون رؤوس آية وغيرها<sup>(٢)</sup>.

### والحاصل أن لمعرفة الفاصلة ثلاث طرق:

الأولى: المشكلة لما قبلها وما بعدها في الحرف الأخير أو ما قبله.

الثانية: المساواة بين الآيات في الطول.

الثالثة: التوقيف<sup>(٣)</sup>.

وقد فصل الإمام الزركشي - رحمه الله - فيما يتعلق بمقام الوقف ويظهر فيه علاقة معرفة الفواصل، حيث قال: "واعلم أن أكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى، وإن لم يكن رأس آية، ونازعهم بعض المتأخرين في ذلك، وقال: هذا خلاف السنة؛ فإن النبي ﷺ كان يقف عند كل آية، فيقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ويقف، ثم يقول: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وهكذا روت أم سلمة، أن النبي ﷺ كان يقطع قراءته آية آية<sup>(٤)</sup>، ومعنى هذا الوقف على رؤوس الآي، وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف، وأكثر ذلك في السور القصار الآي نحو الواقعة، قال: وهذا هو الأفضل، أعني: الوقف على رؤوس الآي وإن تعلق بما بعدها<sup>(٥)</sup>.

وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد والوقف عند رؤوس انتهائها.

(١) هو: عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني الأموي المقرئ، مولاهم الأندلسي القرطبي، الإمام العلم، أحد حفاظ الحديث، ويعرف قديماً بابن الصيرفي، مصنف "التيسير"، و"جامع البيان" وغير ذلك توفي بدانية سنة (٤٤٤هـ)، يُنظر: معرفة القراء الكبار (ص: ٢٢٦)، وسير اعلام النبلاء (٧٧/١٨)، والأعلام (١٠٢/٣).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٥٣/١)، ويُنظر: البيان في عد آي القرآن (ص: ١٢٦).

(٣) يُنظر: شرح المحللاتي (ص: ٤٨).

(٤) سبق تخريجه (ص: ١٤٨).

(٥) البرهان في علوم القرآن (١/٣٥٠).

واتباع السنة أولى، وممن ذكر ذلك الحافظ أبو بكر البيهقي<sup>(١)</sup> في كتاب شعب الإيمان<sup>(٢)</sup>، ورجح الوقف على رؤوس الآي وإن تعلق بما بعدها.

وحكى النحاس<sup>(٣)</sup> عن الأخفش علي بن سليمان<sup>(٤)</sup> أنه يستحب الوقوف على قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] لأنه رأس آية، وإن كان متعلقاً بما بعده<sup>(٥)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر أن ما ذكره الجعبري من تفصيل هو عين التحقيق؛ وذلك أن تتبع ما أثر عن النبي ﷺ في باب الوقف منه ما هو من جنس الفاصل، ومنه ما هو من جنس الوقف لعارض، وهذا الكلام كما يظهر، وإن كان غاية في التحقيق، إلا أنه عند تتبع ما أثر عنه ﷺ في باب الوقف قليل في مظان معدودة، لا تفني بالاستقراء، ولا ما يقاس عليه - الطريقة الثانية -، إلا أن

(١) هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي الفقيه الشافعي الحافظ الكبير، شيخ خراسان، من مصنفاته "السنن الكبير"، و"السنن الصغير"، و"السنن والآثار"، و"دلائل النبوة"، و"شعب الإيمان"، توفي سنة (٤٥٨هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/٧٥)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٢١٩)، وطبقات الشافعية الكبرى؛ للسبكي (٤/٨).

(٢) قال البيهقي: متابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض القراء من تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائه، ينظر: شعب الإيمان (٤/١٧٥).

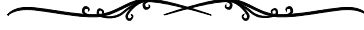
(٣) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر المرادي، المصري، النحوي، ابن النحاس، العلامة، إمام العربية، صنف كتباً كثيرة، منها: "إعراب القرآن"، و"معاني القرآن"، و"ناسخ القرآن ومنسوخه"، و"الكافي" في العربية، توفي سنة (٣٣٨هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/٩٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/٤٠١)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٧٢).

(٤) هو: علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن البغدادي النحوي المعروف بالأخفش الأصغر، نحوي، من العلماء. روى عن ثعلب والمبرد وغيرهما، من أهل بغداد، له تصانيف منها: "شرح سيويه"، و"الأنواء" و"المهذب"، توفي سنة (٣١٥هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٣٠١)، وشذرات الذهب (٤/٧٣-٧٤)، والأعلام (٤/٢٩١).

(٥) البرهان في علوم القرآن (١/٣٥٠).

نعتمد ما استقر من فواصل ورؤوس آي مما جاء مشافهة، فهذا يردنا الى قول من قال بالوقوف على الفواصل، وإن لم يراع المعنى أو أغراض القراء، كما سبق.

والتحقيق ما ذكر من فصل بالنسبة للوقف، ألا يقف حيث يكون المعنى فيه وقف ممنوع لتغير المعنى، والله أعلم.



النوع الرابع: في جمع الوجوه والنظائر.

[١٢] مسألة: معنى الوجوه والنظائر.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [الوجه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معانٍ، كلفظ الأمة، والنظائر: كالألفاظ المتواطئة، وقيل: النظائر في اللفظ والوجوه في المعاني، وضَعُف؛ لأنه لو أُريد هذا لكان الجمع في الألفاظ المشتركة، وهم يذكرون في تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد في مواضع كثيرة، فيجعلون الوجوه نوعاً لأقسام، والنظائر نوعاً آخر كالأمثال، وقد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً أو أكثر أو أقل ولا يوجد ذلك في كلام البشر<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من ذهب إلى أن النظائر في اللفظ والوجوه في المعاني، حيث قال في استدراكه: "وضَعُف لأنه لو أُريد هذا لكان الجمع في الألفاظ المشتركة، وهم يذكرون في تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد في مواضع كثيرة، فيجعلون الوجوه نوعاً لأقسام والنظائر نوعاً آخر كالأمثال".

الدراسة:

تنوعت عبارة من صنف في هذا الفن في معنى الوجوه والنظائر، وظهر في التعبير عن مرادهم نوع اشتراك وتشابه، ظهر أثره في كلام من حرر الفرق بين الوجوه والنظائر ممن جاء بعدهم.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/١٠٢).

وسنذكر أقوال من حرر مرادهم، وما ذكره بعض من صنف فيه من المتقدمين، وحرر مراده، إما بصريح عبارته، أو بتحليلها، والنظر في ما يمكن التماس الفرق بينهما، ونذكر عبارة تنبه على تحرير الخلاف، وتبين وجوه إمكان الجمع أو الفرق بينها باعتبار المقارنة.

ويحضر في تحرير هذا المصطلح الفرق بينه وبين غيره من العلاقات بين اللفظ والمعنى<sup>(١)</sup>، ومن ذلك تعريف المشترك والمتواطئ من الألفاظ<sup>(٢)</sup>، والتفريق بين (وجه) الوارد في هذا السياق،

(١) قال المبرد: "فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، نحو: ذهب وجاء، وقام وقعد، ويد ورجل، وفرس وحمار. وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد، فكقولك: ظننت وحسبت، وقعدت وجلست، وذراع وساعد، وأنف ومرسن. وأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فنحو قولك: وجدت شيئاً إذا أردت وجدان الضالة، ووجدت على الرجل من الموحدة، ووجدت زيداً كريماً، أي: علمت. ثم قال بعد ذلك: فمما اتفق لفظه واختلف معناه قول الله عز وجل: ﴿لَا آمَنَ بِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، هذا لمن يشك. ثم قال: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] فهذا يقين". يُنظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني (ص: ٨٥)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها (١/٣٠٥)، تاج العروس (١/٢٦)، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة (ص: ٢٢٣).

(٢) يعرف ابن تيمية الأسماء المتواطئة بأنها: "جمهور الأسماء الموجودة في اللغات، وهي جمهور الأسماء الموجودة في الغالب، وهي أسماء الأجناس اللغوية، وهو الاسم المطلق على الشيء، وعلى كل ما أشبهه، سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامداً أو مشتقاً، وسواء كان جنساً منطقياً أو فقهيّاً أو لم يكن. بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع، ونحو ذلك، وكلها أسماء متواطئة، وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة" يُنظر: مجموع الفتاوى (١٩١/٣).

ويعرف المشترك: "أن يكون اللفظ دالاً على معنيين من غير أن يدل على معنى مشترك بينهما ألبتة، فمن الناس من ينازع في وجود معنى هذا في اللغة الواحدة التي تستند إلى وضع واحد" يُنظر: مجموع الفتاوى (٤١٦/٢٠). ويميز ابن تيمية بين نوعي المشترك، وأن المراد ما دل عليه اللفظ من اشتراك حسب قصد قائله: "ما من لفظ يدل على معنيين في اللغة الواحدة إلا وبينهما قدر مشترك، بل ويلتزم ذلك في الحروف فيجعل بينها وبين المعاني مناسبة تكون باعثة المتكلم على تخصيص ذلك المعنى بذلك اللفظ، ولم يقل أحد من العقلاء أن اللفظ يدل على المعنى بنفسه من غير قصد أحد"، يُنظر: مجموع الفتاوى (٤١٧/٢٠)، فالمشترك في هذا السياق هو ما ضرب له مثلاً بلفظ (الامة) وتنوع معانيها.

وما ورد عن علي رضي الله عنه في وصيته ابن عباس في جداله مع الخوارج<sup>(١)</sup>: (القرآن حمال وجوه)<sup>(٢)</sup>، وفهم معنى الوجه في اللغة والنظير كذلك، فهذه المصطلحات تتقارب وتتداخل باعتبار التركيب، وتشبه أحياناً باعتبار تنوع عبارة اللغويين والأصوليين والمناطق.

### ويمكن ترتيب الأقوال بهذا الاعتبار كالتالي:

**القول الأول: أن الوجوه: المعاني المختلفة للفظ القرآنية في مواضعها من القرآن.**

**والنظائر:** المواضع القرآنية المتعددة للوجه الواحد التي اتفق فيها معنى اللفظ، فيكون معنى اللفظ في هذه الآية نظير (أي: شبه ومثيل) معنى اللفظ في الآية الأخرى. وبهذا التعريف قال مقاتل بن سليمان<sup>(٣)(٤)</sup>.

(١) الخوارج: فرقة ضالة، كان أول نشأتهم خروجهم على الإمام علي رضي الله عنه في أعقاب معركة صفين سنة ٣٧هـ. وهم فِرَقٌ شَتَّى، تُجْمَعُ أصولهم. على اختلافهم على تكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار، ووجوب الخروج على الحاكم الجائر، ويُسمَّون أيضاً بالحرورية والنواصب. وَرَدَ في ذمهم أحاديث صحيحة. ينظر: الملل والنحل (١٣١/١).

(٢) أخرجه السيوطي في الإتقان (١١٣/١)، وفي الدر المنثور (٣٢٣/٢)، ويُنظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٨٠/٢) فقد نسبها إلى علي رضي الله عنه.

(٣) هو مقاتل بن سليمان بن بشير، الأزدي بالولاء الخراساني المروزي، البلخي، أبو الحسن، كان مشهوراً بتفسير كتاب الله العزيز، وله التفسير المشهور، ومن تصانيفه: "نظائر القرآن"، و"متشابه القرآن"، و"نوادير التفسير"، توفي سنة (١٥٠هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٥٥/٥)، وتاريخ الإسلام (٤١٦/٩)، وطبقات المفسرين (٣٣٠/٢).

(٤) قال مقاتل: تفسير الحسن على ثلاثة أوجه: فوجه منها: الحسن؛ يعني: الجنة، فذلك قوله في يونس: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [يونس: ٢٦]؛ يعني: الذين وَحَدُوا لهم الحسن؛ يعني: الجنة، ﴿وَزِيَادَةٌ﴾، يعني: النَّظَرُ إلى وجه الله. وَنَظِيرُهَا في النَّحْم، حيث يقول: ﴿وَيَجْزَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١]؛ يعني: بالجنة، وكقوله في الرحمن: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] يقول: هل جزاء أهل التَّوْحِيدِ إِلَّا الجنة. الوجه الثاني: الحسن؛ أي: البنون، فذلك قول الله تعالى في النَّحْل: ﴿لَهُمُ الْحُسْنَى﴾ [النحل: ٦٢]؛ أي: البنون. والوجه الثالث: الحسن؛ يعني: الخير، فذلك قوله في براءة: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ [التوبة: ١٠٧]، يقول: ما أردنا ببناء المسجد إِلَّا الخير. ونظيرها في النساء: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢]، يعني: الخير.

القول الثاني: أن الوجوه أسماء للمعاني المختلفة، والنظائر أسماء لألفاظ تلك المعاني، وهذا قول ابن الجوزي<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجوزي: "واعلم أن الوجوه والنظائر: أن تكون الكلمة واحدة، ذكرت في مواضع من القرآن على لفظ واحد، وحركة واحدة، وأريد بكل مكان معنى غير الآخر. فلفظ كل كلمة ذكرت في موضع نظير للفظ الكلمة المذكورة في الموضع الآخر. وتفسير كل كلمة بمعنى غير معنى الآخر هو الوجوه. فإذا النظائر: اسم للألفاظ، والوجوه: اسم للمعاني. فهذا الأصل في وضع كتب الوجوه والنظائر"<sup>(٢)</sup>، فالوجوه لدى ابن الجوزي اسم للمعاني المختلفة للكلمة الواحدة والنظائر اسم للألفاظ.

القول الثالث: أن الوجوه: تكون في الألفاظ المشتركة، والنظائر: تكون في الألفاظ المتواطئة، وهذا قول الإمام الزركشي في قوله: الوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معانٍ، كلفظ

تحليل هذا المثال: =

١. إن مقاتل بن سليمان جعل لفظ الحسن في القرآن على ثلاثة وجوه: (الجنة، والبنون، والخير)، وهذه الوجوه معانٍ مختلفة لهذه اللفظة.

٢. وأنه يكفي في الوجوه اتفاقها في المادة، وإن لم تتفق في صورة اللفظ؛ كالحسن والإحسان.

٣. وأنه في الوجه الأول فسّر الحسن في آية يونس بأنها الجنة، ثم جعل الحسن في آية سورة التّجيم نظيراً لآية سورة يونس،

وفسّر الحسن في آية سورة براءة بأنها الخير، ثم جعل الحسن في آية سورة النساء نظيراً لها، فهما موضعان مختلفان من القرآن، لكنهما اتفقا في مدلول اللفظة، وهذا يعني أن تماثل المدلول في الآيتين هو النظائر.

٤- وأنه لم يذكر في الوجه الثاني نظيراً للآية، وهذا يعني أنه لا يلزم أن يكون في كل وجه من الوجوه نظائر من الآيات. يُنظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم (ص: ٩٢).

(١) هو: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي جمال الدين القرشي، التميمي، البغدادي، الحنبلي، الإمام، الحافظ، المفسر، الواعظ، المؤرخ، صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم، ومنها: "زاد المسير في التفسير"، و"ناسخ القرآن ومنسوخه"، و"الوجوه والنظائر" توفي سنة ٥٩٧ هـ. يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٥٢)، والبداية والنهاية (١٣/٣٤)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٦١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/٢٧٦).

(٢) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر (ص: ٨٣).



الأمة، والنظائر: كالألفاظ المتواطئة، وهو قول الإمام السيوطي<sup>(١)</sup>، في قوله: "فالوجه للفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان كلفظ الأمة، وقد أفردت في هذا الفن كتاباً سمّيته معترك الأقران في مشترك القرآن، والنظائر كالألفاظ المتواطئة"<sup>(٢)</sup>.

**القول الرابع:** كل من الوجه والنظائر في الألفاظ، **فالوجه:** الألفاظ التي اختلفت معانيها، **والنظائر:** فيما اتفق لفظه ومعناه، يتمثل هذا القول ابن تيمية<sup>(٣)</sup>، وتلميذه ابن القيم<sup>(٤)</sup>.

### مناقشة الأقوال:

الذي يلاحظ من تتبع معنى الوجه الاصطلاحي عند الجميع يجد أنه هو المعاني المختلفة للفظ القرآنية في مواضعها من القرآن واسم جنسها الاصطلاحي هو المشترك الذي فهم معناه المراد بالتركيب وتتفق الأقوال السابقة على ذلك ويذكر الدكتور مساعد الطيار أنه قد تختلف صيغة الكلمة مع اتفاق في جذرها ومادتها عند مقاتل ابن سليمان لكن تتفق عند ابن الجوزي: (على لفظ واحد، وحركة واحدة)<sup>(٥)</sup>.

وتختلف عبارتهم في معنى (النظائر) فالنظير عند بعضهم يرجع إلى اتفاق المعنى "المواضع القرآنية المتعددة للوجه الواحد التي اتفق فيها معنى اللفظ، فيكون معنى اللفظ في هذه الآية نظير (أي: شبيه ومثيل) معنى اللفظ في الآية الأخرى"، وإنه يكفي في الوجه اتفاقها في المادة، وإن لم تتفق في صورة اللفظ كالحسن والإحسان"<sup>(٦)</sup>.

(١) الإتيان في علوم القرآن (٤٠٩/١).

(٢) الإتيان في علوم القرآن (٤٠٩/١).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٧٦/١٣ - ٢٧٧)، رسالة الوجه والنظائر القرآنية وأثرها في التفسير (رسالة دكتوراه) لحده سابق (ص: ٢٤).

(٤) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (ص ٥٣٤)، والإتيان في علوم القرآن (٤٠٩/١).

(٥) نزهة الأعين النواظر في علم الوجه والنظائر (ص: ٨٣).

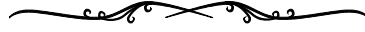
(٦) التفسير اللغوي للقرآن الكريم (ص: ٩٣).

وحضور الفرق بين المشترك والمتواطئ يظهر ما يقابله من فرق بين الوجوه والنظائر باعتبار الاتفاق في اللفظ والمعنى بين أفراد المشترك واختلافه بين أفراد المتواطئ، فلفظ (الأمة)-مشترك- يقع على المعاني المذكورة، ولا تلتقي أفردته في المعنى، ولفظ: (الولي) -المتواطئ- تلتقي أفرادها في المعنى مثل: (الولد - الصاحب - القريب - الرب - المولى الذي يعتق...إلخ).

وهذا الفرق هو ما يظهر احتمال من قال بأن ما تشابه في المعنى من أفراد الوجوه في مواضع فهو النظير، كما ذكره الطيار<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر - والله أعلم - أن ما تتابع عليه المتأخرون كابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والإمام الزركشي، والسيوطي من بيان لاصطلاح (الوجوه والنظائر) هو أقرب عبارة، والله أعلم.



(١) يُنظر: المثال السابق لمقاتل ابن سليمان .

النوع التاسع: معرفة المكي والمدني وما نزل بمكة والمدينة وترتيب ذلك.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله - : [وذكر الماوردي<sup>(١)</sup> أن البقرة مدنية في قول الجميع إلا آية، وهي: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] فإنها نزلت يوم النحر في حجة الوداع بمنى انتهى، ونزلها هناك لا يخرجها عن المدني بالاصطلاح الثاني، أن ما نزل بعد الهجرة مدني، سواء كان بالمدينة أو بغيرها<sup>(٢)</sup>].

الدراسة:

فيها مسألتان:

### [١٣] المسألة الأولى: المراد بالمكي والمدني.

اختلف العلماء في المراد بالمكي والمدني، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المكي ما نزل قبل الهجرة؛ والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان بمكة، وهذا باعتبار زمن النزول، وهو ما ذهب إليه الزركشي<sup>(٣)</sup>، وبه قال ابن عطية<sup>(٤)</sup>، والقرطبي<sup>(٥)</sup>،

(١) هو: علي بن محمد بن حبيب، القاضي أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، كان إماماً في الفقه والأصول والتفسير، بصيراً بالعربية، صاحب المصنفات القيمة في مختلف الفنون، أهم مصنفاته: "الحاوي" في الفقه، و"النكت" في التفسير، و"أدب الدنيا والدين"، و"أعلام النبوة"، توفي سنة (٤٥٠هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٨٢/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٦٧/٥)، وشذرات الذهب (٢١٨/٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١٨٧/١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن عطية الغرناطي القاضي، المفسر، كان عالماً بالفقه، والتفسير، وعلوم العربية، أخذ العلم على أبيه، له مؤلفات عدّة، أشهرها كتابه في التفسير "المحرر الوجيز" أحسن فيه وأبدع. توفي سنة: (٥٤١هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٥٨٦/١٩)، وطبقات المفسرين للسيوطي (٦٠/١)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢٦٦/١).

(٥) المحرر الوجيز؛ لابن عطية (١٤٣/٢).

(٦) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٠/٦).

وابن جزى<sup>(١)</sup>، وابن كثير<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup>، وابن عاشور<sup>(٤)</sup>، وابن عثيمين<sup>(٥)</sup>، وجمع من العلماء<sup>(٦)</sup>، وهو ما رجحه الشريبي<sup>(٧)</sup>، وابن حجر<sup>(٨)</sup>، والسيوطي<sup>(٩)</sup>، وصاحب المنار<sup>(١٠)</sup>،

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن جزى الكلبي الغرناطي المالكي، أبو القاسم، كان إماماً في التفسير وأصول الفقه، والفقه، من تصانيفه: "التسهيل لعلوم التنزيل"، و"أصول القراء الستة غير نافع"، و"تقريب الوصول إلى علم الأصول"، و"القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية"، توفي سنة (٧٤١هـ)، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٨٨/٥)، وطبقات المفسرين للداوودي (٨٥/٢)، وشذرات الذهب (٨٩٤/٨).

(٢) يُنظر: التسهيل في علوم التنزيل (١٣/١).

(٣) يُنظر: تفسير ابن كثير (١٨/١).

(٤) يُنظر: روح المعاني (٢٨٣/١٣).

(٥) يُنظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١٤١/٢٦).

(٦) يُنظر: ابن عثيمين في أصول في التفسير (ص: ١٤)، تفسير سورة الكهف لابن عثيمين (ص: ٧).

(٧) يُنظر: مناهل العرفان في علوم القرآن؛ للزرقاني (١٩٤/١)، وعلوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات؛ لمحمد سالم أبو عاصي (ص: ١٠٢)، وعلوم القرآن الكريم لنور الدين الحلبي (ص: ٥٥)، والموسوعة القرآنية للأبياري (٥/٢)، ودراسات في علوم القرآن لمحمد بكر إسماعيل (ص: ٤٦)، ودراسات في علوم القرآن الكريم أ. د. فهد الرومي (ص: ١٢٨)، والمقدمات الأساسية؛ للجديع (ص: ٥٧)، ومحاضرات في علوم القرآن لقدوري (ص: ٧٧)، والمداخل لدراسة القرآن الكريم؛ لمحمد أبو شُهبة (ص: ٢٢٠)، ومعجم علوم القرآن؛ لإبراهيم محمد الجرمي (ص: ٢١٦)، وعلوم القرآن الكريم؛ لنور الدين محمد عتر الحلبي (ص: ٥٦).

(٨) هو: محمد بن محمد الشريبي القاهري الشافعي، المعروف بالخطيب الشريبي، فقيه مفسر متكلم، من تصانيفه: "السراج المنير" في تفسير القرآن، و"الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع"، و"شرح شواهد القطر"، و"مغني المحتاج" في الفقه، توفي سنة (٩٧٧هـ)، يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٥٦١/١٠)، والأعلام (٦/٦)، وهديّة العارفين (٢٥٠/٢).

(٩) يُنظر: السراج المنير؛ للشريبي (١٧٨/٤).

(١٠) يُنظر: فتح الباري (٣٦٤/١٢).

(١١) يُنظر: السيوطي في الإتقان (٣٧/١).

(١٢) يُنظر: تفسير المنار (٢٨/١).

والقاسمي<sup>(١)(٢)</sup>، وقالوا: إن هذا هو المشهور.

وحجتهم:

(١) ما روي عن يحيى بن سلام<sup>(٣)(٤)</sup> قال: "ما نزل بمكة وما نزل في طريق المدينة قبل أن يبلغ النبي ﷺ المدينة فهو من المكي، وما نزل على النبي ﷺ في أسفاره بعدما قدم المدينة فهو من المدني"<sup>(٥)</sup>، وهذا أثر هام ومفيد، يؤخذ منه أن ما نزل في سفر الهجرة مكي اصطلاحاً، وهو أول من نصَّ على هذا الضابط الزماني، وهو ما اعتمده العلماء المتأخرون، وسارت به الكتب بعدهم.

(٢) أن هذا القول قال به كثير من المفسرين، كالقرطبي<sup>(٦)</sup>، وابن جزى<sup>(٧)</sup> وابن كثير<sup>(٨)</sup>:  
 • قال القرطبي: "كل ما نزل من القرآن بعد هجرة النبي ﷺ فهو مدني، سواء نزل بالمدينة، أو في سفر من الأسفار"<sup>(٩)</sup>.

(١) هو: جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم الحلاق، أبو محمد، إمام الشام في عصره، عالم مشارك بأنواع العلوم، من تصانيفه: "محاسن التأويل"، و"قواعد التحديث"، و"إصلاح المساجد من البدع والعيوادر"، توفي بالشام سنة (١٣٣٢هـ)، يُنظر: الأعلام (١٣٥/٢)، ومعجم المؤلفين (١٥٧/٣).

(٢) محاسن التأويل (٣/٤).

(٣) هو: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، البصري ثم الإفريقي: مفسر، فقيه، عالم بالحديث واللغة، أدرك نحو عشرين من "التابعين"، وروى عنهم، وأخذ القراءات عن أصحاب الحسن البصري، له مصنفات كثيرة في فنون العلم منها: "تفسير القرآن"، توفي في عودته من الحج بمصر سنة (٢٠٠هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٩٦/٩)، وطبقات المفسرين للداوودي (٣٧١/٢)، والأعلام (١٤٨/٨).

(٤) التصارييف لتفسير القرآن؛ ليحيى بن سلام (ص: ١٦٦).

(٥) يُنظر: مختصر تفسير يحيى؛ لابن أبي زمنين (١١٣/١)، والسيوطي في الإتقان (٣٧/١)، والمحرر في علوم القرآن (ص: ١٠٤).

(٦) الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (٣٠/٦).

(٧) يُنظر: التسهيل في علوم التنزيل (١٣/١).

(٨) يُنظر: تفسير ابن كثير (١٨/١).

(٩) الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (٣٠/٦).

● قال ابن جزي: "اعلم أنّ السور المكية هي التي نزلت بمكة، ويُعدّ منها كل ما نزل قبل الهجرة، وإن نزل بغير مكة، كما أنّ المدنية هي السورة التي نزلت بالمدينة، ويعدّ منها كل ما نزل بعد الهجرة وإن نزل بغير المدينة"<sup>(١)</sup>.

● قال ابن كثير: "المكي: ما نزل قبل الهجرة، والمدني: ما نزل بعد الهجرة، سواء كان بالمدينة أو بغيرها من أي البلاد كان، حتى ولو كان بمكة أو عرفة. وقد أجمعوا على سور أنّها من المكي وأخر أنّها من المدني، واختلفوا في آخر، وأراد بعضهم ضبط ذلك بضوابط في تقييدها عسر ونظر"<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أن المكي ما نزل بمكة، والمدني ما نزل بالمدينة، وهذا باعتبار مكان النزول، وهو اصطلاح لبعض السلف<sup>(٣)</sup>.

الرد عليهم: أن هذا القول غير ضابط ولا حاصر؛ إذ إنه لا يشمل ما نزل من الآيات في غير مكة والمدينة وما حولهما، فقد نزلت آيات قرآنية في تبوك وفي بيت المقدس وفي الطائف، فالتعريف غير ضابط، وفيه تجوز<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، وهذا باعتبار المخاطب. نقل هذا السيوطي عن أبي عبيد في الفضائل عن ميمون بن مهران<sup>(٥)</sup> قال: ما كان في القرآن: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ أو ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ﴾ فإنه مكي، وما كان: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فإنه مدني<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: التسهيل في علوم التنزيل (١/١٣).

(٢) يُنظر: تفسير ابن كثير (١/١٨).

(٣) يُنظر: محاسن التأويل؛ للقاسمي (٤/٣).

(٤) يُنظر: دراسات في علوم القرآن الكريم أ. د. فهد الرومي (ص: ١٢٨)، والمحرر في علوم القرآن للطيار (ص: ١٠٤).

(٥) هو: ميمون بن مهران، أبو أيوب، الجزري، الرقي تابعي، الإمام، الحجة، عالم الجزيرة، ومفتيها، كان مولى لامرأة بالكوفة، وأعتقته، روى عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، وغيرهم. واستعمله عمر بن عبد العزيز على خراج (الركة) وقضاها، توفي سنة (١١٧هـ)، يُنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٠/٣٩٠)، وتذكرة الحفاظ (١/٧٦)، والأعلام (٧/٣٤٢).

(٦) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٦٨).

## الرد عليهم:

(١) أن الأثر لم يقصد وضع ضابط وتعريف للمكي والمدني، إنما أراد بيان علامة من علامات القرآن المكي والمدني، أو تفسيراً لبيان المراد بهذا الخطاب، وهو أمر أغلبي ليس مطرداً دائماً<sup>(١)</sup>.

(٢) أن هذا القول أيضاً غير ضابط من وجهين:

الأول: ضعف هذا القول ابن الحصار<sup>(٢)</sup> فقال: "اتفق الناس على أن "النساء" مدنية وأولها ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، وعلى أن "الحج" مكية وفيها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، وقال غيره: هذا القول إن أخذ على إطلاقه فيه نظر، وبهذا يكون هذا القول غير ضابط وغير مطرد.

(٣) الثاني: أن هناك آيات كثيرة وسوراً عديدة ليس فيها نداء بـ ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ ولا ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وهذا القول لا يشملها، فلا يكون ضابطاً ولا حاصراً<sup>(٣)</sup>.

(٤) أن في القرآن ما نزل خطاباً لغير الفريقين؛ مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]<sup>(٤)</sup>.

(٥) أن هذا التقسيم لن يفيدنا شيئاً في دراسة تاريخ القرآن الكريم؛ لما فيه من استبعاد الجانب الزمني.

## الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول، القائل بأن المكي ما نزل قبل الهجرة؛ والمدني ما نزل بعدها، وإن كان بمكة، ويدل على ذلك ما يلي:

(١) يُنظر: علوم القرآن الكريم لنور الدين محمد عتر الحلبي (ص: ٥٦).

(٢) هو: علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي الإشبيلي له مؤلفات منها "أصول الفقه"، و"الناسخ والمنسوخ"، و"البيان في تنقيح البرهان"، توفي سنة (٦١١ هـ)، يُنظر ترجمته في: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (٧٠/٥)، وتاريخ الإسلام (٣١٩/١٣).

(٣) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (٦٨/١)، ودراسات في علوم القرآن الكريم أ. د. فهد الرومي (ص: ١٢٨).

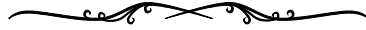
(٤) يُنظر: مناهل العرفان في علوم القرآن؛ للزرقاني (١/١٩٤).

(١) أن هذا الاصطلاح هو أصوب الآراء وأولاها بالقبول، لأن هذا الرأي يأخذ في اعتباره تاريخ النزول<sup>(١)</sup>.

(٢) أن هذا هو المشهور عند أئمة التفسير، بل المجمع عليه، لأنه تقسيم ضابط وحاصر ومطرد، وعليه اعتمد العلماء بخلاف سابقه.

(٣) أن هذا هو أشهر الاصطلاحات في المكي والمدني، ويمتاز بشمول تقسيمه جميع القرآن، ولا يخرج عنه شيء حتى كان عموم قولهم في المدني: «ما نزل بعد الهجرة» يشمل ما نزل بعد الهجرة في مكة نفسها في عام الفتح أو عام حجة الوداع، مثل آية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَالْمُرَدَّةُ...﴾ [المائدة: ٣].

وبناءً على ما سبق يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي هو الراجح، والمشهور عند أئمة التفسير، والله أعلم.



(١) يُنظر: في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، محمد عبد السلام كفاي وعبد الله الشريف (ص: ٤٩)، والواضح في علوم القرآن؛ لمصطفى ديب البغا ومحبي الدين ديب مستو (ص: ٦٤).



## [١٤] المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾

[البقرة: ٢٨١]، أهى مدينة أم مكية؟

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الماوردي قوله: إن قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ ليست مدينة، لأنها نزلت يوم النحر في حجة الوداع بمنى، وقال في استدراكه: ونزلها هناك لا يخرجها عن المدني بالاصطلاح الثاني.

الدراسة:

اختلف أهل العلم في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ هل هي مدينة أم مكية؛ على قولين:

القول الأول: أن قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ مدينة، وهو ما ذهب إليه الزركشي<sup>(١)</sup>، وذكر ابن كثير احتمال أن تكون منها<sup>(٢)</sup>، واختاره الألوسي<sup>(٣)</sup>، وصاحب المنار<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

● أن سورة البقرة جميعها مدينة، قال ابن كثير: "والبقرة جميعها مدينة بلا خلاف وهي من أوائل ما نزل بها، لكن قوله تعالى فيه: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ الآية يقال: إنها آخر ما نزل من القرآن، ويحتمل أن تكون منها"<sup>(٥)</sup>.

● بل قال الألوسي: "لا تخرج الآية بذلك عن كونها مدينة كما لا يخفى"<sup>(٦)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/١٨٧).

(٢) تفسير ابن كثير (١/٦٦).

(٣) روح المعاني؛ للألوسي (١/١٠١).

(٤) تفسير المنار (١/٨٨).

(٥) تفسير ابن كثير (١/٦٦).

(٦) يُنظر: روح المعاني للألوسي (١/١٠١).

• ونقل صاحب المنار الإجماع بقوله: "جميعها مدنية بالإجماع، ومنها آية نزلت على ما قيل في حجة الوداع، وروي أنها آخر آي القرآن نزولاً، وهي: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن سورة البقرة مدنية سوى آية، وهي قوله عز وجل: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، فإنها نزلت يوم التَّحَرُّمِ في حجة الوداع، وقد ذكره القرطبي<sup>(٢)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، والخازن<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، وابن عادل<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، والشوكاني<sup>(٨)</sup>، وكلامهم هذا بناءً على أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، وهو تعريف باعتبار مكان النزول.

الرد عليهم:

(١) أن هذا اصطلاح لبعض السلف، ولكن الأشهر كما رجحنا في المسألة السابقة أن المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بالمدينة أم بمكة، عام الفتح أو عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار.

(٢) لو التزم هذا الاصطلاح في آيات آخر، لكان معتبراً.

(١) تفسير المنار (١/٨٨).

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١/١٥٢).

(٣) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزي (١/٢٤).

(٤) هو: علي بن محمد بن إبراهيم أبو الحسن البغدادي الشافعي المعروف بالخازن مفسر، محدث، مؤرخ، وولي خزانة الكتب بالسميساطية، من تصانيفه: "الباب التأويل في معاني التنزيل"، و"شرح عمدة الأحكام"، في فروع الشافعية، توفي سنة: (٦٤١هـ). ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٤/١١٥)، وطبقات المفسرين الداوودي (١/٤٢٦)، وشذرات الذهب (٨/٢٢٩).

(٥) يُنظر: تفسير الخازن (١/٢٢).

(٦) هو: عمر بن علي سراج الدين الدمشقي الحنبلي النعماني أبو حفص، الشهير بابن عادل، من تصانيفه: اللباب في علوم الكتاب في التفسير، وقيل غير ذلك، توفي سنة (٧٧٥هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٤١٨)، والأعلام للزركلي (٥/٥٨)، ومعجم المؤلفين (٧/٣٠٠).

(٧) يُنظر: اللباب لابن عادل (١/٢٥٠).

(٨) يُنظر: فتح القدير (١/٣٢).

الترجيح:

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول، القائل بأن الآية مدنية، ويدل عليه:

(١) أن هذا على المصطلح المشهور والمطرد أنّ المكي ما نزل قبل الهجرة؛ والمدني ما نزل بعد الهجرة، وإن كان بمكة، وهو ما رجحناه في المسألة السابقة.

(٢) المصطلح السابق أنّ المكي ما نزل قبل الهجرة؛ والمدني ما نزل بعد الهجرة، وإن كان بمكة،

ضابط وحاصر لا تخرج عنه آية من آيات القرآن الكريم، وعليه فإن قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ مدنية، مع أنها نزلت في منى، إلا أنها مدنية لأنها نزلت بعد الهجرة.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي من استدراك هو الراجع، والله أعلم.



## النوع التاسع: معرفة المكي والمدني.

### [١٥] مسألة: ضوابط مكية السورة ومدنيتها.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وذكر ابن أبي شيبه في مصنفه في كتاب فضائل القرآن، حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة، قال: كل شيء نزل فيه ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فهو بمكة، وكل شيء نزل فيه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهو بالمدينة<sup>(١)</sup>، وهذا مرسل، قد أسند عن عبد الله بن مسعود، ورواه الحاكم<sup>(٢)</sup> في مستدركه في آخر كتاب الهجرة، عن يحيى بن معين قال: حدثنا وكيع عن أبيه عن الأعمش، وعن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود به، ورواه البيهقي في أواخر دلائل النبوة، وكذا رواه البزار في مسنده، ثم قال: وهذا يرويه غير قيس عن علقمة مرسلًا، ولا نعلم أحدًا أسنده إلا قيس، انتهى.

ورواه ابن مردويه<sup>(٣)</sup> في تفسيره في سورة الحج، عن علقمة عن أبيه، وذكر في آخر الكتاب عن عروة بن الزبير نحوه، وقد نص على هذا القول جماعة من الأئمة، منهم: أحمد بن حنبل وغيره، وبه قال كثير من المفسرين، ونقله عن ابن عباس، وهذا القول إن أخذ على إطلاقه، ففيه نظر؛ فإن سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، وفيها:

(١) أخرجه ابن أبي شيبه (١٤٠/٦)؛ برقم (٣٠١٤٢)، ورواه ابن الضريس في فضائل القرآن (ص: ٢٦)، وزاد السيوطي في الدر المنثور (٨٤/١)، نسبته إلى أبي عبيد، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وأبي الشيخ. وصحح الحافظ ابن حجر سند هذا الأثر. العجائب (ص: ١٦٧)، وَقَدْ روي موصولاً من طرق عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود. أخرجه الحاكم في المستدرک (١٨/٣)، والبيهقي في دلائل النبوة (١٤٤/٧)، وزاد السيوطي في الدر المنثور (٨٤/١) نسبته إلى البزار، وابن مردويه.

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، من أكابر حفاظ الحديث، والمصنفين فيه، صاحب "المستدرک على الصحيحين" توفي سنة (٤٠٥ هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٧)، وتاريخ بغداد (٢٨٠/٤)، وشذرات الذهب (٣٣/٥-٣٤).

(٣) هو: أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك بن موسى، أبو بكر، الأصبهاني محدث، حافظ، مفسر، مؤرخ، من تصانيفه: "التفسير الكبير"، و "المستخرج على صحيح البخاري"، و "التاريخ"، توفي سنة (٤١٠ هـ)، ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١٦٩/٣)، وشذرات الذهب (٥٧/٥)، والأعلام (١/ ٢٦١-٢٦٢).

﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨] وسورة النساء مدنية، وفيها: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾، وفيها: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [النساء: ١٣٣]، وسورة الحج مكية، وفيها: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] فإن أراد المفسرون أن الغالب ذلك فهو صحيح، ولذا قال مكي: هذا إنما هو في الأكثر وليس بعام، وفي كثير من السور المكية: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ انتهى. والأقرب تنزيل قول من قال: مكي ومدني على أنه خطاب المقصود به، أو جل المقصود به أهل مكة: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ كذلك بالنسبة إلى أهل المدينة. وفي تفسير الرازي<sup>(١)</sup> عن علقمة والحسن أن ما في القرآن: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ فمكي، وما كان ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فبالمدينة، وأن القاضي قال: إن كان الرجوع في هذا إلى النقل فمسلم، وإن كان السبب فيه حصول المؤمنين بالمدينة على الكثرة دون مكة فضعيف؛ إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفاتهم واسمهم وجنسهم، ويؤمر غير المؤمنين بالعبادة كما يؤمر المؤمنون بالاستمرار عليها والازدياد منها. انتهى<sup>(٢)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن ما كان في القرآن: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ فمكي، وما فيه ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهو مدني، وقال في استدراكه: وهذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر.

### الدراسة:

سبق الكلام في المسألة السابقة عن الاعتبارات الثلاثة لمعرفة المكي والمدني، وهذه المسألة لوحظ فيها الاعتبار الثالث، وهو المخاطب، فما كان الخطاب فيه بـ ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ فمكي، وما

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٢/٣٢٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/١٩٠-١٩١).

كان ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهو مدني، وهذا القول منقول عن ابن مسعود<sup>(١)</sup>، وعلقمة<sup>(٢)</sup>، والحسن<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

الأثر عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كل شيء نزل فيه: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ فهو بمكة، وكل شيء نزل فيه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهو بالمدينة.

الرد عليهم:

(١) أثر عبد الله بن مسعود مرسل<sup>(٥)</sup>، وإن صح فليس صالحاً للاستدلال به لهذا المذهب؛ لأن ابن مسعود لم يقصد وضع ضابط وتعريف للمكي والمدني، إنما أراد بيان علامة من علامات القرآن المكي والمدني.

(٢) أن هذا القول يرد عليه أمران:

أحدهما: أنه غير ضابط ولا حاصر؛ فإن في القرآن ما نزل غير مصدر بأحدهما، نحو قوله سبحانه في فاتحة سورة الأحزاب: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٠/٣)؛ برقم (٤٢٩٥)، والبخاري في المسند (٣٣٦/٤)؛ برقم (١٥٣١) من طريق قيس، والبيهقي في دلائل النبوة (١٧٧/٧)، من طريق الجراح بن مليح، قال صاحب غاية البيان أ. د أحمد بازمول: إسناده ضعيف، فيه الجراح بن مليح الرؤاسي، صدوق يهيم، وفيه قيس بن الربيع الأسدي، صدوق تغير لما كبير، وقد خالفهما أصحاب الأعمش فجعلوه عن علقمة مرسلًا، يُنظر: تهذيب وترتيب الإتيان أ. د. محمد بازمول (١٦٠/١).

(٢) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو شبل، فقيه الكوفة، وعالمها، ومقرئها، الإمام، الحافظ، المجود، المجتهد الكبير، تابعي، ورد المدائن في صحبة علي، وسكن الكوفة، روى عن عمر، وعثمان، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وتفقه به، صاحب خير وورع، توفي سنة (٦٢هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٥٣/٤)، وشذرات الذهب (٢٨١/١)، والأعلام (٢٤٨/٤).

(٣) هو: الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، إمام أهل البصرة المجمع على جلالته في كل فن، وهو من سادات التابعين وفضلائهم، جمع العلم، والزهد، والورع، والعبادة، توفي سنة (١١٠هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٦٩/٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٥٧/١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١٥٠/١).

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب (٣٢٠/٢)، وفضائل القرآن لابن كثير (ص: ٣٨)، والبرهان في علوم القرآن (١٩١/١).

(٥) سبق تخريجه في نفس الصفحة.

[الأحزاب: ١]، ونحو قوله سبحانه في فاتحة سورة المنافقون: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ﴾ [المنافقون: ١].

ثانيهما: أن هذا التقسيم غير مطرد في جميع موارد الصيغتين المذكورتين، بل إن هناك آيات مدنية صدرت بصيغة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، وهناك آيات مكية صدرت بصيغة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، مثال الأولى سورة النساء فإنها مدنية، وأولها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾، وكذلك سورة البقرة مدنية وفيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ ومثال الثانية سورة الحج فإنها مكية، مع أن في أواخرها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]<sup>(١)</sup>.

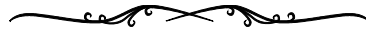
٣) أن فيه استبعاداً للجانب الزمني، فهو لن يفيدنا في دراسة تاريخ القرآن الكريم.

٤) أن هذا تجوُّز؛ لأن القرآن ليس كله خطاباً بهاتين الصيغتين أو ما يشبههما، وليس كل سورة فيها أحد هذين الخطابين.

٥) أن هذا القول ضعفه كثير من العلماء، منهم ابن الحصار<sup>(٢)</sup>، واستدرك عليه الزركشي بقوله: إن أخذ هذا القول على إطلاقه ففيه نظر، وإن أراد المفسرون أن الغالب ذلك فهو صحيح<sup>(٣)</sup>.

٦) قال الزرقاني: ولكن صحة الكلام في ذاته لا تسوغ صحة التقسيم؛ فإن من شأن التقسيم السليم أن يكون ضابطاً حاصراً، وأن يكون مطرداً، وقيد الغالبية المراد لا يحقق الضبط والحصر، وإن حقق الاطراد فيبقى التقسيم معيَّناً. على أنهم قالوا: المراد لا يدفع الإيراد<sup>(٤)</sup>.

فيظهر مما سبق أن ما استدركه الزركشي هو الراجح، والله أعلم.



(١) يُنظر: مناهل العرفان (١/١٩٤).

(٢) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١/٦٨)، ودراسات في علوم القرآن الكريم أ. د. فهد الرومي (ص: ١٢٨).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/١٩٠-١٩١).

(٤) مناهل العرفان (١/١٩٤)، ويُنظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لأبي شهبه (ص: ٢٢٢).

## النوع التاسع: معرفة المكي والمدني.

### [١٦] مسألة: نزول سورة الأنعام نزلت مرة واحدة شيعها سبعون ألف ملك.

قال الإمام الزركشي - رحمه الله -: [سورة الأنعام نزلت مرة واحدة شيعها سبعون ألف ملك طبقوا ما بين السموات والأرض، لهم زجل<sup>(١)</sup> بالتسبيح، فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله وخر ساجداً»<sup>(٢)</sup>، قلت: ذكر أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه<sup>(٣)</sup> أن الخبر المذكور جاء من حديث أبي بن كعب عن النبي ﷺ وفي إسناده ضعف، ولم نر له إسناداً صحيحاً، وقد روي ما يخالفه، فروي أنها لم تنزل جملة واحدة، بل نزل منها آيات بالمدينة اختلفوا في عددها. فقيل: ثلاث هي قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١] الآيات، وقيل: ست. وقيل: غير ذلك: وسائرها نزل بمكة<sup>(٤)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من زعم أن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة، مستدلاً بالخبر الوارد في ذلك، ونقل في استدراكه قول ابن الصلاح في هذا الحديث: أن في إسناده ضعفاً ولم نر له إسناداً صحيحاً.

(١) الزجل: اللَّعب والجلبة ورفع الصّوت وخصّ به التّطريب، ولهم زجل بالتّسبيح، أي: صوت رفيع عال، يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢/٢٩٧)، ولسان العرب مادة (زجل)، (١١/٣٠٢).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/٢١٥) رقم (١٢٩٣٠)، وفي سنده علي بن زيد، وفيه كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن، (ص: ١٢٩)، وذكره ابن الضريس في فضائل القرآن (ص: ٩٤)، والسيوطي في الدر المنثور (٣/٢٤٣-٢٤٤)، والإتقان (١/٥٠).

(٣) يُنظر: فتاوى ابن الصلاح (١/٢٤٩).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/١٩٩).



## الدراسة:

اختلف العلماء في نزول سورة الأنعام جملة واحدة بمكة، أم أن بعض آياتها نزلت بالمدينة، على قولين:

القول الأول: أنها نزلت كلها في مكة جملة واحدة شيوعاً سبعون ألف ملك، وهو قول ابن عباس<sup>(١)</sup>، وابن مسعود وابن عمر وأبي بن كعب<sup>(٢)</sup>، وعطاء<sup>(٣)</sup>، وعكرمة<sup>(٤)</sup>، ومجاهد<sup>(٥)</sup>، ومكي ابن أبي طالب<sup>(٦)</sup>، والبغوي<sup>(٧)</sup>، والرازي<sup>(٨)</sup>، والقرطبي<sup>(٩)</sup>، وابن كثير<sup>(١٠)</sup>، والمراغي<sup>(١١)(١٢)</sup>،

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٧١/١٢)، والدر المنثور (٢٤٣/٣)، والإتقان في علوم القرآن (١٣٦/١)، والتحرير والتنوير (١٢١/٧).

(٢) يُنظر: تفسير ابن كثير (٢٣٧/٣-٢٣٨)، والدر المنثور (٢٤٣/٣).

(٣) هو: عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان مولى بني فهر أو جمع المكي، أبو محمد، كان عالماً بالقرآن ومعانيه، من أجراء الفقهاء وتابعي مكة وزهادها، روى عن عائشة، وأم سلمة، وأبي هريرة، وابن عباس، وعدة من الصحابة، وغيرهم، توفي سنة: (١١٥هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٦١/٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٧٥/١)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (١٤/١).

(٤) هو: عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس، تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، روى عن مولاة وعائشة وأبي هريرة وعقبة بن عامر وأبي سعيد وغيرهم، توفي سنة (١٠٦هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٢/٥)، وتهذيب التهذيب (٢٦٣/٧)، والأعلام (٢٤٤/٤).

(٥) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١٣٧/١)، والتحرير والتنوير (١٢١/٧).

(٦) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (١٩٥٦/٣).

(٧) يُنظر: معالم التنزيل (١٢٥/٣).

(٨) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٧١/١٢).

(٩) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٨٣/٦).

(١٠) يُنظر: تفسير ابن كثير (٢٣٧/٣-٢٣٨).

(١١) هو: أحمد بن مصطفى المراغي، مفسر مصري، من مؤلفاته "تفسير المراغي"، و"الحسبة في الإسلام"، و"الوجيز في أصول الفقه"، و"علوم البلاغة". توفي بالقاهرة سنة (١٣٧١هـ). يُنظر ترجمته في: الأعلام (٢٥٨/١).

(١٢) يُنظر: تفسير المراغي (٦٩/٧).

ورجحه رشيد رضا<sup>(١)</sup>، وابن عاشور<sup>(٢)</sup>. قال الألوسي: وحكى الإمام اتفاق الناس على القول بنزولها جملة<sup>(٣)</sup>، وقال الزرقاني: إنه قول الجمهور<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) كثرة الآثار التي صرحت بنزولها بمكة دفعة واحدة، ومن هذه الآثار ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (لقد نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة واحدة وحولها سبعون ألف ملك يجأرون بالتسبيح)<sup>(٥)</sup>، قال السيوطي: فهذه شواهد يقوي بعضها بعضاً<sup>(٦)</sup>.

(٢) أن من حكمة إنزالها جملة واحدة قطع تعلل المشركين في قولهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، توهمًا منهم أن تنجيم نزوله يناقض كونه كتابًا، فأنزل الله سورة الأنعام، وهي في مقدار كتاب من الكتب التي يعرفونها، كالإنجيل والزيور، ليعلموا أن الله قادر على ذلك<sup>(٧)</sup>.

(٣) أن إنزالها جملة واحدة دال على فضيلتها، قال الرازي: "إن هذه السورة اختصت بنوعين من الفضيلة: أحدهما: أنها نزلت دفعة واحدة، والثاني: أنه شيعها سبعون ألفاً من

(١) يُنظر: تفسير المنار (٢٣٨/٧).

(٢) يُنظر: التحرير والتنوير (١٢٢/٧).

(٣) روح المعاني (٧٢/٤).

(٤) مناهل العرفان (٣٤٠/٢).

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢١٥/١٢)، ورواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ١٢٩)، وابن الضريس في فضائل القرآن (ص: ١٥٧)، من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد به، وفي إسناده علي بن زيد، وهو ضعيف، ورواه ابن المنذر في تفسيره، كما في الدر المنثور (٣/٣).

(٦) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٣٧/١).

(٧) يُنظر: التحرير والتنوير (١٢٢/٧).

الملائكة، والسبب في ذلك أنها مشتملة على دلائل التوحيد والعدل والنبوة والمعاد، وإبطال مذاهب المبطلين والملحدين"<sup>(١)</sup>.

**قال القرطبي:** قال العلماء: "هذه السورة أصل في محاجة المشركين وغيرهم من المبتدعين ومن كذب بالبعث والنشور، وهذا يقتضي إنزالها جملة واحدة؛ لأنها في معنى واحد من الحجة، وإن تصرف ذلك بوجوه كثيرة"<sup>(٢)</sup>.

### الرد عليهم:

- (١) أن الآثار التي ذكرها لم تثبت، كما ذكر ذلك ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>.
- (٢) أن الذي ذكره غير مُسلم، فإن سورة الأنعام وإن كانت مكية إلا أن منها آيات مدنية قطعاً، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، إلى ثلاث آيات، فقد نزلت بسبب مالك بن الصيف أحد أحبار اليهود، كما يدل على ذلك سبب النزول<sup>(٥)</sup>.

### الرد على الاعتراض:

**رد عليهم صاحب المنار بقوله:** إنما مراد ابن الصلاح بذلك ما روي من استثناء بعض الآيات، وقد علمت أنه ليس فيه نص صحيح صريح يدل على ذلك، فرواية نزولها جملة واحدة أرجح بموافقتها للأصل، وبكونها مثبتة، وروايات الاستثناء نافية، والمثبت مقدم على النافي، وقد جمع بينهما من قال: إنها نزلت جملة واحدة، واستثنى كابن عباس، والاستثناء معيار العموم،

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٧١/١٢).

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٨٣/٦)، والموسوعة القرآنية، خصائص السور، جعفر شرف الدين (٣/٣).

(٣) يُنظر: فتاوى ابن الصلاح (٢٤٩/١)، والبرهان في علوم القرآن (١٩٩/١)، ومُنْ ضَعْفُهُ أَيْضًا: شيخ الإسلام ابن تيمية في الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير (٥/٣).

(٤) يُنظر: محاسن التأويل (٣٠٧/٤)، وتفسير المنار (٢٣٨/٧).

(٥) المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٢٥٩).

وإذا كان ما صححه السيوطي من استثناء ثلاث آيات على ابن عباس هو ما رواه ابن النحاس<sup>(١)</sup> عنه في ناسخه فقد انحل الإشكال، فإن نص عبارته: "سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة، فهي مكية إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ إلى تمام الآيات الثلاث اه". فقد صح بهذه الرواية أن هذه السورة الطويلة نزلت جملة واحدة، وهذا نص توقيفي عرف أصله المرفوع، فهو لا يحتمل التأويل، على أن استثناء الآيات الثلاث فيه يحتمل التأويل كما تقدم.. وإذا كان هذا الاستثناء صحيحاً، فقصاراه أن السورة بعد أن أنزلت جملة واحدة ألحق بها ثلاث آيات مما نزل بالمدينة، فبطل بذلك ما قد يتوهم من كلام ابن الصلاح، وما يظنه كثير من الناس أنه لم ينزل شيء من السور الطوال ولا سور المتين جملة واحدة؛ لأن ما اشتهر نزوله جملة واحدة غير هذه السورة كله من المفصل<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** أنها نزلت بمكة، إلا بعض آياتها نزل بالمدينة، واختلفوا في عدد الآيات المستثناة:

**الأول:** أنها نزلت بمكة إلا آيتان، روي عن ابن عباس وقتادة<sup>(٣)</sup>، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤٠-١٤١].

(١) هو: أحمد بن إبراهيم بن محمد، محيي الدين، الدمشقي ثم الدمياطي، ويعرف بابن النحاس. فرضي فاضل، مجاهد، من فقهاء الشافعية، من تصانيفه: "مشارع الأسواق إلى مصارع العشاق"، و"تنبيه الغافلين من أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أفعال الهالكين توفي رحمه الله بشعر دمياط مجاهدا لما دهمها الفرنج سنة (٨١٤ هـ)، ينظر ترجمته في: الضوء اللامع (١ / ٢٠٣)، وشذرات الذهب (٩ / ١٥٧)، والأعلام (١ / ٨٧).

(٢) يُنظر: تفسير المنار (٧/٢٣٨).

(٣) يُنظر: التفسير الميسر (٧/٢).

الثاني: أنها نزلت بمكة إلا ثلاث آيات، روي عن ابن عباس<sup>(١)</sup>، وهو قول أبي عمرو الداني<sup>(٢)</sup>، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنُؤْمِنُ بِمَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ وَعَلَيْكُمْ...﴾ إلى آخر الثلاث آيات [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

الثالث: أنها نزلت بمكة إلا ست آيات، وهو المروي عن ابن عباس أيضاً<sup>(٣)</sup>، وهو قول الثعلبي<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنُؤْمِنُ بِمَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾ إلى آخر الثلاث آيات [الأنعام: ١٥١-١٥٣]، وقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] الآية، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٩٢-٩٣] إلى آخر الآيتين.

### وحجتهم:

(١) أنها آيات نزلت في بيان أحكام تتعلق بالحلال والحرام من التكاليف العملية، وهي لهذا كانت أنسب بالمدينة.

(٢) قال البيهقي في الدلائل: في بعض السور التي نزلت بمكة آيات نزلت بالمدينة، فألحقت بها، وكذا قال ابن الحصار: كل نوع من المكّي والمدنيّ، منه آيات مستثناة. قالوا: إلا أن من الناس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل. ثم ناقش هذه الآيات<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (٣٩/١).

(٢) يُنظر: البيان في عدّ آي القرآن (١٣٥/١).

(٣) يُنظر: بحر العلوم (٤٣٣/١)، والتفسير الميسر (٧/٢)، ومفاتيح الغيب (٤٧١/١٢)، والسراج المنير (٤٠٩/١).

(٤) يُنظر: الكشف والبيان للثعلبي (١٣١/٤)، وفتح القدير (١١١/٢).

(٥) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٢/٢٦٥).

(٦) يُنظر: محاسن التأويل (٣٠٦/٤).

## الرد عليهم:

(١) أن كثرة الروايات في مسألة - لا مجال فيها للرأي فتكون اجتهادية، ولا للهوى فتكون موضوعية، ولا لغلط الرواة فتكون معلولة - لا بد أن يكون لها أصل صحيح<sup>(١)</sup>.

(٢) أنه لا يصح شيء فيما قيل أنه نزل في المدينة قال ابن عاشور: "ولكن قال ابن الحصار: لا يصح نقل في شيء نزل من الأنعام في المدينة، وهذا هو الأظهر، وهو الذي رواه أبو عبيد، والبيهقي، وابن مردويه، والطبراني، عن ابن عباس، وأبو الشيخ عن أبي بن كعب. وعن ابن عباس أنها نزلت بمكة جملة واحدة، ودعا رسول الله ﷺ الكتاب فكتبوها من ليلتهم<sup>(٢)</sup>".

(٣) أن هذه الأحاديث لم ترد في كتب الصحاح، بل ولم يرو الطبري<sup>(٣)</sup> الذي يعد أكثر المفسرين استيعاباً للمأثور منها شيئاً<sup>(٤)</sup>.

## الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول، القائل بأن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة، ويدل عليه ما يلي:

(١) أن المحققين من المفسرين عندما بدؤوا في تفسير سورة الأنعام صرحوا بأن جميعها مكية، وأنها قد نزلت جملة واحدة، وتجاهلوا قول القائل: إن فيها آيات مدنية، فهذا - مثلاً - الإمام ابن

(١) يُنظر: تفسير المنار (٢٣٨/٧).

(٢) يُنظر: التحرير والتنوير (١٢٢/٧).

(٣) هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر شيخ المفسرين أحد الأئمة الأعلام الذين يُرجع إلى قولهم، صاحب التصانيف العظيمة، منها: كتاب التفسير "جامع البيان في تأويل آي القرآن" لم يصنف مثله، و"أخبار الأمم وتاريخهم"، و"تهذيب الآثار" وغيرها. توفي سنة (٣١٠هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٩١/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٤٨).

(٤) يُنظر: التفسير الحديث مرتب حسب ترتيب النزول؛ دروزة محمد عزت (٦٣/٤).

كثير ساق في مطلع تفسيره لهذه السورة الروايات التي تثبت أنها مكية<sup>(١)</sup>، ولم يذكر رواية واحدة تثبت أن فيها آية أو آيات قد نزلت بالمدينة، وابن كثير - كما نعرف - من الحفاظ النقاد الذين يعرفون كيف يتخيرون الروايات، وكيف يميزون بين صحيحها وضعيفها.

(٢) أن الروايات التي اعتمد عليها القائلون بأن تلك الآيات التسع مدنية هي روايات فيها مقال، ولم يعتمدوها المحققون من العلماء، فقد نقل السيوطي عن ابن الحصار قوله: استثنى من سورة الأنعام تسع آيات - مدنية - ولا يصح به نقل، خصوصاً وأنه قد ورد أنها نزلت جملة<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن المحققين من أهل التفسير، كابن كثير<sup>(٣)</sup>، والسيوطي<sup>(٤)</sup>، والشوكاني<sup>(٥)</sup> قد ساقوا - في بداية تفسيرهم لهذه السورة - الآثار الدالة على نزولها جملة يشيعها سبعون ألف ملك، ولم يذكروا في تلك الآثار مطعناً، وابن كثير - كما نعلم - فارس هذا الميدان، وهو حافظ ناقد بصير بالروايات، وإضافة إلى هذا فقد ذكر أنها نزلت جملة واحدة.

(٤) أن الذي يقرأ سورة الأنعام بتدبر يجد فيها سمات القرآن المكي واضحة جلية، فهي تتحدث باستفاضة عن وحدانية الله، وعن مظاهر قدرته، وعن صدق النبي ﷺ في دعوته، وهذه من علامات السور المكية.

(٥) أن سورة الأنعام بين السور المكية ذات شأن كبير في تركيز الدعوة الإسلامية، تقرر حقائقها، وتفنن شبه المعارضين لها، واقتضت لذلك الحكمة الإلهية أن تنزل - مع طولها وتنوع آياتها - جملة واحدة، وأن تكون ذات امتياز خاص لا يعرف لسواها، كما قرره جمهور العلماء<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: تفسير ابن كثير (٢٣٧/٣-٢٣٨).

(٢) يُنظر: التفسير الوسيط لمحمد سيد طنطاوي (٧/٥)، والإتقان في علوم القرآن (١٣٧/١).

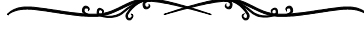
(٣) يُنظر: تفسير ابن كثير (٢٣٧/٣-٢٣٨).

(٤) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١٣٧/١).

(٥) يُنظر: فتح القدير (١١١/٢).

(٦) يُنظر: التفسير الوسيط؛ لمحمد سيد طنطاوي (٨/٥)، وتفسير القرآن الكريم؛ لمحمود شلتوت (ص: ٤٠١).

ومن ذلك يتبين أنه لا مجال للقول بأن بعضها من قبيل المدني، ولا بأن آية كذا نزلت في حادثة كذا، فكلها جملة واحدة نزلت بمكة لغاية واحدة، هو تركيز الدعوة بتقرير أصولها والدفاع عنها، والله أعلم.





النوع العاشر: معرفة أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل.

[١٧] مسألة: معرفة أول ما نزل من القرآن.

قال الزركشي -رحمه الله-: [وقيل: أول ما نزل سورة الفاتحة، روي ذلك من طريق أبي إسحاق، عن أبي ميسرة قال: «كان رسول الله ﷺ إذا سمع الصوت انطلق هارباً، وذكر نزول الملك عليه، وقوله: قل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ١) إلى آخرها»<sup>(١)</sup>، وقال القاضي أبو بكر في الانتصار<sup>(٢)</sup>: وهذا الخبر منقطع، وأثبت الأقاويل: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، ويليه في القوة: ﴿يَتَأْتِيَهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ (المدثر: ١)، وطريق الجمع بين الأقاويل أن أول ما نزل من الآيات: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وأول ما نزل من أوامر التبليغ: ﴿يَتَأْتِيَهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ (١)، وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة<sup>(٣)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الزركشي استدراك القاضي أبي بكر على من قال: إن أول ما نزل من القرآن هو سورة الفاتحة، -واستدل بالأثر الوارد في ذلك-، ونقل قول القاضي في استدراكه: وهذا الخبر منقطع، وأثبت الأقاويل أنها: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾.

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١٥٨/٢)، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٢٤/٤): وهذا لفظ البيهقي، وهو مرسل، وفيه غرابة، وقال ابن حجر في فتح الباري (٧١٩/٨): حديث مرسل، وإن كان رجاله ثقات.

(٢) الانتصار للباقلاني (٢٤٢/١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢٠٨/١).

## الدراسة:

اختلف المفسرون في أول ما نزل من القرآن؛ على أقوال:

القول الأول: أن أول ما نزل من القرآن: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وهو قول أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -، وابن عباس - رضي الله عنهما - ومجاهد<sup>(١)</sup>، والزهري<sup>(٢)</sup>، والسمرقندي<sup>(٤)</sup>، والسمعاني<sup>(٦)</sup>، وابن العربي<sup>(٧)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٨)</sup>، وصححه القرطبي ونسبه لمعظم المفسرين<sup>(٩)</sup>، وصححه كذلك ابن كثير<sup>(١٠)</sup>، والشوكاني<sup>(١١)</sup>، ورجحه السيوطي<sup>(١٢)</sup>، وحجتهم:

- (١) هو: مجاهد بن جبر المكي المخزومي أبو الحجاج مولاهم، الإمام التابعي الشهير، شيخ القراء والمفسرين، وهو إمام في الفقه والتفسير والحديث، توفي سنة (١٠٣هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٤٤٩)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/٣٠٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/١٩).
- (٢) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر القرشي الزهري المدني، أحد الأعلام من أئمة الإسلام، وهو تابعي جليل، من الطبقة الرابعة، كان حافظ زمانه، روى عن جماعة من الصحابة، وروى عنه جماعة من الأئمة، منهم: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري. توفي سنة (١٢٤هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/١٧٧)، والبداية والنهاية (٩/٣٧٢)، وشذرات الذهب (٢/٩٩).
- (٣) يُنظر: جامع البيان للطبري (٢٤/٥٣٠-٥٣١)، الدر المنثور؛ للسيوطي (٨/٥٦٢).
- (٤) هو: نصر بن محمد بن إبراهيم الخطاب السمرقندي البلخي، أبو الليث، المعروف بإمام الهدى الحنفي، فقيه، مفسر، محدث، حافظ، صوفي، له مصنفات عديدة، منها: "تفسير السمرقندي في التفسير"، و"خزانة الفقه"، و"تنبيه الغافلين"، توفي سنة (٣٧٣هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦/٣٢٢)، والجواهر المضئية لعبد القادر الحنفي (٢/١٩٦)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/٣٤٦).
- (٥) يُنظر: تفسير السمرقندي (٣/٥٩٧).
- (٦) يُنظر: تفسير السمعاني (٦/٨٧)، (٦/٢٥٥).
- (٧) يُنظر: أحكام القرآن؛ لابن العربي (٤/٤١٧).
- (٨) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزي (١/١٢).
- (٩) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (٢٠/١١٧).
- (١٠) يُنظر: تفسير ابن كثير (١/١٠٣).
- (١١) يُنظر: فتح القدير للشوكاني (١/٧٣)، (٥/٤٦٧).
- (١٢) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١/٩١)، ومعتزك الأقران في إعجاز القرآن (٢/٥١٤).

(١) حديث عائشة - رضي الله عنها - عند البخاري في أن أول ما نزل من القرآن على النبي

ﷺ: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣﴾ [العلق: ١-٣]

(١)، والحديث صريح في أن أول ما نزل من القرآن صدر هذه السورة.

(٢) ما رواه الحاكم والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها قالت: أول سورة نزلت من القرآن

﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(٣) وقد صحح هذا القول السيوطي بقوله: "أُخْتُلِفَ في أول ما نزل من القرآن على أقوال:

أحدها، وهو الصحيح: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾"<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أن سورة المدثر هي أول ما نزل، وهو قول جابر بن عبد الله - رضي الله

عنهما -<sup>(٤)</sup>، وتابعه في ذلك أبو سلمة بن عبد الرحمن راوي ذلك القول عنه<sup>(٥)</sup>، وحثهم:

(١) عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حجب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه - وهو التعبّد - الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ، قال: ((ما أنا بقارئ))، قال: "فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني، فقال: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣﴾ [العلق: ١-٣] ... ((أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، (٧/١)، برقم (٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٥٧٦/٢)؛ برقم: (٣٩٥٣-٣٩٥٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والبيهقي في دلائل النبوة (١٥٥/٢) وقال: هذا إسناد صحيح.

(٣) الإتيان (٩١/١)، ويُنظر: البرهان في علوم القرن (٢٠٦/١).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة المدثر، (١٨٧٤/٤)؛ برقم: (٤٦٣٨).

(٥) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشيّ الزهريّ أبو سلمة، قيل: اسمه عبد الله. وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، أحد الأعلام بالمدينة، كان ثقة، فقيهاً، كثير الحديث، حدّث عن أسامة بن زيد، وعائشة، وأبي هريرة - رضي الله عنهم -، وحدّث عنه: الشعبي، والزهري، توفي سنة (٥٩٤هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٨٧/٤)، وتهذيب التهذيب (١١٥/١٢)، وطبقات الحفاظ؛ للسيوطي (٥٠/٣٠).

ما جاء في صحيح البخاري، عن يحيى بن أبي كثير قال: سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أول ما نزل من القرآن؟ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ﴾ قلت: يقولون: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، فقال أبو سلمة: سألت جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- عن ذلك، وقلت له مثل الذي قلت، فقال جابر: لا أحدثك إلا ما حدثنا رسول الله ﷺ قال: جاورت بحراء، فلما قضيت جوالي هبطت، فنوديت، فنظرت عن يميني فلم أر شيئاً، ونظرت عن شمالي فلم أر شيئاً، ونظرت أمامي فلم أر شيئاً، ونظرت خلفي فلم أر شيئاً، فرفعت رأسي فرأيت شيئاً، فأتيت خديجة، فقلت: دثروني صبوا علي ماءً بارداً، قال: فدثروني صبوا علي ماءً بارداً، قال: فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ ۝١ قُمْ فَأَنْذِرْ ۝٢ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ١-٣]<sup>(١)</sup>، والحديث صريح في نزول سورة المدثر في بداية الوحي.

### الرد عليهم:

المراد بالأولية في هذا الحديث محمول على أولية مخصوصة وليست أولية مطلقة، فيحتمل:

(١) أن سورة المدثر نزلت على النبي ﷺ عند نزوله من الجبل بعد أن نزلت عليه سورة العلق، وبين أن هذا الملك هو الذي جاءه بغار حراء<sup>(٢)</sup>.

(٢) أن سورة اقرأ أول ما نزل من القرآن حين بُدئ بالوحي، وسورة المدثر أول ما نزل بعد فتور الوحي<sup>(٣)</sup>، فالمراد هنا أولية مخصوصة لا أولية مطلقة.

(٣) يحتمل أن تكون الأولية في نزول ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ﴾ بقيد السبب، أي: هي أول ما نزل من القرآن بسبب متقدم، وهو ما وقع من التدثر الناشئ عن الرعب، وأما ﴿اقْرَأْ﴾، فنزلت ابتداءً بغير سبب متقدم<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب تفسير سورة المدثر (١٦١/٦)؛ برقم: (٤٩٢٢).

(٢) يُنظر: فتاوى ابن تيمية (٢٥٩/١٦).

(٣) تفسير السمعاني (٨٧/٦)، ويُنظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢٠٨/٢).

(٤) أن أول ما نزل للنبوة سورة اقرأ وللرسالة سورة المدثر.  
 (٥) أن جابرًا رضي الله عنه استنبط هذا الرأي باجتهاده وفهمه، وليس بنص ما رواه عن الرسول ﷺ، فتقدم عليه رواية عائشة -رضي الله عنها- قال الكرمانى<sup>(٢)</sup>: استخرج جابر "أول ما نزل: يأيها المدثر" باجتهاد، وليس هو من روايته، والصحيح ما وقع في حديث عائشة<sup>(٣)</sup>.  
 القول الثالث: أن أول ما نزل سورة الفاتحة، وذهب إلى هذا القول أبو ميسرة الهمداني<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، وذكر الزمخشري أن أكثر المفسرين على أن الفاتحة أول ما نزل، ولم يرجح هذا القول<sup>(٦)</sup>، ونسبه النسفي للجمهور<sup>(٧)</sup>.

ورجحه من المعاصرين محمد عبده<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>. وحجتهم:

- = (١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦٧٨/٨).  
 (٢) هو: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء، كان عجباً في الفهم وحسن الاستنباط، له تصانيف كثيرة؛ منها: لباب التفسير، والبرهان في متشابه القرآن، توفي نحو سنة (٥٠٥هـ)، يُنظر: معجم الأدباء (١٢٥/١٩)، وغاية النهاية (٢٩١/٢)، وطبقات المفسرين للداوودي (٣١٢/٢).  
 (٣) فتح الباري لابن حجر (٥٤٦/٨)، ويُنظر: دراسات في علوم القرآن؛ للرومي (ص: ٢٣٠).  
 (٤) هو: عمرو بن شرحبيل، أبو ميسرة، الهمداني، الكوفي. تابعي، حدث عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وغيرهم. وعنه أبو وائل، والشعبي، والقاسم بن مخيمرة، وأبو إسحاق، ومحمد بن المنتشر، وغيرهم. قال أبو وائل: كان أبو ميسرة من أفاضل أصحاب عبد الله بن مسعود. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من العباد، وكانت ركبته كركبة البعير من كثرة الصلاة، توفي سنة: (٦٣هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٣٥/٤)، والإصابة (١١٦/٥)، وتذهيب التهذيب (٤٧/٨).  
 (٥) وقد استعرضت الكثير من التفاسير فلم أجد من يقول بأنها أول ما نزل غير أبي ميسرة، يُنظر: الكشف والبيان للثعلبي (٨٩/١)، وأحكام القرآن؛ لابن العربي (٤١٧/٤).  
 (٦) يُنظر: الكشف للزمخشري (٧٧٥/٤).  
 (٧) يُنظر: مدارك التنزيل للنسفي (٣٤٨/٤).  
 (٨) هو: محمد عبده بن حسن خير الله، من آل التركمانى، فقيه، مفسر، متكلم، حكيم، أديب، لغوي، كاتب، صحافي سياسي، تولى منصب القضاء، ثم جعل مستشاراً في محكمة الاستئناف، فمفتياً للديار المصرية، من كبار رجال الإصلاح والتجديد، من تصانيفه: "تفسير القرآن الكريم" لم يتمه، و"شرح مقامات البديع الهمداني". توفي سنة (١٣٢٣هـ). يُنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٢٥٢/٦)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢٧٢/١٠).  
 (٩) يُنظر: تفسير المنار (٢٩/١).

ما رواه البيهقي في دلائل النبوة عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل، وفيه: «أن جبريل عليه السلام نادى رسول الله ﷺ، فقال: يا محمد، قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ❶ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿﴾ حتى بلغ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾»<sup>(١)</sup>، وهو صريح في أن أول ما نزل على الرسول ﷺ سورة الفاتحة، ولكن يبقى الحكم على الحديث هو الفیصل في هذه المسألة.

### الرد عليهم:

- (١) ما زعمه الزمخشري أنه قول أكثر المفسرين؛ فقد قال ابن حجر: إن هذا القول لم يقل به إلا عدد أقل من القليل<sup>(٢)</sup>.
- (٢) وأما الحديث فمرسل لا يقوى على مناهضة حديث عائشة المرفوع، وقد عقب البيهقي على هذا الحديث بقوله: "فهذا منقطع، فإن كان محفوظاً فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعدما نزلت عليه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ و﴿يَتَأْتِيهَا الْمَدِيرُ﴾»<sup>(٣)</sup>، وأورد ابن كثير حديث البيهقي، ثم عقب عليه بقوله: "هذا لفظ البيهقي وهو مرسل، وفيه غرابة! وهو كون الفاتحة أول ما نزل"<sup>(٤)</sup>، نزل"<sup>(٤)</sup>، وقال القاضي أبو بكر: وهذا الخبر منقطع<sup>(٥)</sup>.
- (٣) كذلك هذا الحديث لا يدل على أن الفاتحة كانت أول ما نزل؛ بل فيه دلالة على أن جبريل عليه السلام خاطب الرسول ﷺ غير مرة، وليس فيه نفي بنزول شيء من القرآن في بعضها، فلا يصح الاستدلال بهذا على الأولوية<sup>(٦)</sup>.

(١) سبق تخريجه (ص: ١٨١).

(٢) فتح الباري (٨/٥٥٠-٥٥١).

(٣) دلائل النبوة للبيهقي (٢/١٥٨).

(٤) البداية والنهاية (٤/٢٤).

(٥) البرهان في علوم القرآن (١/٢٠٨).

(٦) دراسات في علوم القرآن؛ للرومي (ص: ٢٣١).

(٤) قال النووي<sup>(١)</sup>: "وأما قول من قال من المفسرين: أول ما نزل الفاتحة، فبطلانه أظهر من أن يذكر"<sup>(٢)</sup>.

وذكر الزركشي رحمه الله كلام الباقلاني، وفيه جمع لهذه الأقوال بقوله: إن طريق الجمع بين الأقاويل أن أول ما نزل من الآيات: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وأول ما نزل من أوامر التبليغ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة<sup>(٣)</sup>.

وعليه فإذا كان مقصد القائلين: إن سورة الفاتحة أول سورة كاملة نزلت، فقد يكون له وجه، وهو جمع وجهه لو ثبت الحديث في نزول الفاتحة أولاً.

### الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول، وهو ما ذكره الزركشي ومن وافقه في أن أول ما نزل من القرآن أوائل سورة العلق، ويدل على ذلك ما يلي:

(١) قوله ﷺ: «ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾»<sup>(٤)</sup> هذا دليل صريح في أن أول ما نزل من القرآن (اقرأ)، وهذا هو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف<sup>(٥)</sup>، وتفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم<sup>(٦)</sup>.

(١) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي، أو النواوي، أبو زكريا، محيي الدين، من أهل نوى من قرى حوران جنوبي دمشق، أحد أعلام الفقه الشافعي، جمع إليه الحديث واللغة، تعلّم في دمشق، وأقام بها زمناً، من تصانيفه: "المجموع شرح المذهب"، ولم يكمله، و"روضة الطالبين"، و"المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، توفي سنة (٦٧٦هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٨/٣٩٥-٤٠٠)، والنجوم الزاهرة (٧/٢٧٨)، وشذرات الذهب (١/٥٥).

(٢) يُنظر: شرح صحيح مسلم؛ للنووي (٢/٢٠٨).

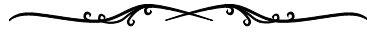
(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٢٠٧).

(٤) سبق تخريجه (ص: ١٨٣).

(٥) شرح صحيح مسلم (٢/١٧٢-١٧٣)؛ برقم: (٢٥٢).

(٢) قوة الدليل وصراحته في أن أول ما نزل من القرآن هو صدر سورة العلق -أي: أول خمس آيات من السورة-؛ حيث إن الحديث في صحيح البخاري، والقاعدة الترجيحية تقول: "إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على من خالفه"<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ما سبق، فما ذكره الزركشي هو الصحيح، وقد وافق فيه جمهور المفسرين. والله أعلم.



= (١) قواعد الترجيح عند المفسرين؛ لحسين الحري (٢٤٣/١).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين (١٨٣/١).



النوع العاشر: معرفة أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل.

[١٨] مسألة: آخر ما نزل من القرآن.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وذكر ابن الأنباري عن أبي إسحاق عن البراء قال: آخر آية نزلت من القرآن ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] ثم قال: وأخطأ أبو إسحاق، ثم ساق سنده من طرق إلى ابن عباس: آخر آية أنزلت: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٨١]، وكان بين نزولها ووفاة النبي ﷺ أحد وثمانون يوماً، وقيل: تسع ليال انتهى.. وقال بعضهم: روى البخاري آخر ما نزل آية الربا. وروى مسلم آخر سورة نزلت جميعاً: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾. قال القاضي أبو بكر في الانتصار<sup>(١)</sup>: وهذه الأقوال ليس في شيء منها ما رفع إلى النبي ﷺ، ويجوز أن يكون قاله فائله بضرب من الاجتهاد وتغليب الظن، وليس العلم بذلك من فرائض الدين حتى يلزم ما طعن به الطاعنون من عدم الضبط. ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من رسول الله ﷺ في اليوم الذي مات فيه، أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو لمفارقته له ونزول الوحي عليه بقرآن بعده. ويحتمل أيضاً أن تنزل الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسم ما نزل معها وتلاوتها عليهم بعد رسم ما نزل آخرًا وتلاوته، فيظن سامع ذلك أنه آخر ما نزل في الترتيب<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

ذكر الزركشي استدراك ابن الأنباري على أبي إسحاق قوله: إن آخر آية نزلت من القرآن: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقال في استدراكه: وهذا

(١) الانتصار للباقلاني (٢٤٥/١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢٠٩/١).

خطأ، ثم ساق استدراك القاضي أبي بكر عليهما جميعاً، وقال أيضاً: وهذه الأقوال ليس في شيء منها ما رفع إلى النبي ﷺ، ويجوز أن يكون قاله قائله بضرب من الاجتهاد وتغليب الظن، وليس العلم بذلك من فرائض الدين حتى يلزم ما طعن به الطاعنون من عدم الضبط.

### الدراسة:

اختلف العلماء في آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق اختلافاً كثيراً، لعدم وجود أثر صحيح مسند إلى رسول الله ﷺ، يُعتمد عليه في تحقيق ذلك على وجه يقطع الخلاف، ويزيل الالتباس، وقد انتهت أقوال العلماء في هذا الأمر إلى عشرة أقوال، ومن أشهرها خمسة:

القول الأول: أن آخر ما نزل من القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] وهو قول ابن عباس<sup>(١)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٢)</sup>، وهو قول جمع من المفسرين<sup>(٣)</sup>، ورجحه ابن حجر<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، والزرقاني<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

(١) ما رواه النسائي والبيهقي من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: آخر شيء نزل من القرآن: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>، الآية، ورواه الطبري بلفظ: آخر

(١) جامع البيان؛ للطبري (٤٠/٦).

(٢) يُنظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ٣٧٠).

(٣) كالنعلبي في الكشف والبيان (٢/٢٩٠)، وابن عادل في اللباب (٤/٤٧٣)، والألوسي في روح المعاني (٢/٥٣)، وصفوة التفسير للصابوني (١/١٥٩).

(٤) فتح الباري؛ لابن حجر (٨/٥٣).

(٥) الإتيان في علوم القرآن (١/١٠٣).

(٦) مناهل العرفان؛ للزرقاني (١/١٠٠).

(٧) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير، تفسير باب قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ رقم (١١٠٥٧)، ورجاله ثقات، والبيهقي في دلائل النبوة (٧/١٣٧)، والطبراني في الكبير (١١/٣٧١)، من طريق حسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس، وإسناده صحيح.

آية نزلت على النبي ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

(٢) ما أخرجه ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup> عن سعيد بن جبير رحمه الله تعالى، قال: آخر ما أنزل من

القرآن كله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ الآية. وعاش النبي ﷺ بعد نزول الآية تسع

ليال، ثم مات يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أن آخر ما نزل من القرآن آية الربا، والمراد بها قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهذا مروي عن عمر بن

الخطاب وابن عباس رضي الله عنهما في رواية أخرى<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) ما رواه البخاري عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: (آخر آية نزلت على النبي ﷺ

آية الربا)<sup>(٥)</sup>.

(٢) ما رواه الإمام أحمد في مسنده وابن ماجه والبيهقي عن سعيد بن المسيب<sup>(٦)</sup> قال: قال

عمر رضي الله عنه: (إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا، وأن رسول الله ﷺ قبض ولم يفسرها،

فدعوا الربا والريبة)<sup>(١)</sup>.

(١) جامع البيان للطبري (٤٠/٦)، قال عنه الأستاذ محمود شاكر: وهذا إسناد صحيح.

(٢) هو: عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن إدريس، شيخ الإسلام، أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي، من كبار

حفاظ الحديث. وإماماً في معرفة الرجال، أدرك الأسانيد العالية، وروى عنه كثيرون، من تصانيفه: "تفسير القرآن

العظيم"، و"الجرح والتعديل"، توفي سنة (٣٢٧هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٥٥/٢)، وفوات الوفيات

(٢٨٧/٢)، وشذرات الذهب (٣١/١).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير (٥٥٤/٢)؛ برقم: (٢٩٤٤).

(٤) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٥٥٤/٢)، وجامع البيان للطبري (٣٧/٦)، والدر المنثور (١١٦/٢).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] (٣٣/٦)؛ رقم:

(٤٥٤٤).

(٦) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، الإمام العلم، أبو محمد القرشي، المخزومي، سيّد التابعين في زمانه،

وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وكان قد سمع من كثير من الصحابة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان =

## الرد عليهم:

- (١) يقال لهم: إما أنها آخر آية نزلت في شأن الربا، وإما أن المراد أنها من أواخر الآيات نزولاً.
  - (٢) وأما حديث ابن عباس فيرى بعض العلماء أن المراد بقول ابن عباس: «آية الربا» أي: الآية التي ختمت بها آيات الربا، وهي: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾... وعلى هذا تكون رواية البخاري مؤيدة لما ذكرناه عن ابن عباس في القول الأول<sup>(١)</sup>.
  - (٣) وأما حديث سعيد بن المسيب؛ فهو ضعيف الإسناد لانقطاعه؛ فإن سعيد بن المسيب لم يسمعه من عمر.
  - (٤) أنها ليست آخر آية على الإطلاق، ويدل لذلك الرواية الأخرى التي رواها الإمام أحمد، وابن ماجه، عن عمر نفسه قال: (إن من آخر ما نزل آية الربا)<sup>(٢)</sup>.
- القول الثالث: إن آخر ما نزل من القرآن آية الدين: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ كَاتِبٌ...﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وحجتهم:
- ما أخرجه ابن جرير الطبري عن ابن شهاب قال: حدثني سعيد بن المسيب: (أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدين)<sup>(٣)</sup>.
- ## الرد عليهم:

- = من أعبد الناس، توفي بالمدينة سنة: (٩٤هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣٧٥/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢١٧/٤)، والأعلام للزركلي (١٠٢/٣).
- (١) أخرجه أحمد في المسند (٣٦/١)، وابن ماجه في السنن (٣٩/٢)، والبيهقي في دلائل النبوة (١٣٨/٧)، وقال الأستاذ محمود شاكراً: وهذا الحديث على جلالته رواه وثقتهم، ضعيف الإسناد لانقطاعه؛ فإن سعيد بن المسيب لم يسمعه من عمر، يُنظر: حاشية جامع البيان لطبري (٣٨/٦).
  - (٢) يُنظر: شرح المختار من تيسير الوصول (ص: ٥٢)، المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبه (ص: ١١٩).
  - (٣) أخرجه أحمد في المسند (٤٩/١) (٥٠).
  - (٤) جامع البيان (٤١/٦)، وقال الأستاذ محمود شاكراً: "هذا إسناد صحيح إلى ابن المسيب، ولكنه حديث ضعيف لإرساله إذ لم يذكر ابن المسيب من حدثه به".

أن هذه الآية آخر ما نزل في باب «المعاملات» فهي أخرية مقيدة، لا مطلقة كآية الأولى.

### الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة:

جمع السيوطي بين هذه الأقوال الثلاثة، فقال: "ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربا، وآية ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا..﴾ وآية الدين؛ لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، ولأنها قصة واحدة، فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح"<sup>(١)</sup>. وعليه فإنها بمثابة قول واحد؛ لأن هذه الآيات متتابعة في سورة البقرة، والجمع بين الأقوال الثلاثة أولى من إبطال أحدها.

وهذا الجمع في النفس منه شيء؛ فقد ذهب إليه الحافظ ابن حجر في «الفتح»، ورجح أن آية ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا﴾ هي الأليق بالختم، فقال: طريق الجمع بين القولين: أن هذه الآية يعني: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا﴾ هي ختام الآيات المنزلة في الربا؛ إذ هي معطوفة عليهن"<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: إن آخر ما نزل من القرآن قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي

الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وحجتهم:

ما رواه البخاري عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: (آخر سورة نزلت براءة، وآخر آية نزلت يستفتونك)<sup>(٣)</sup>.

(١) الإتيان في علوم القرآن (١/٢٧).

(٢) فتح الباري؛ لابن حجر (٨/٥٣)، ويُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١/١٠٢).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]،

(٥٠/٦)، برقم (٤٦٠٥)، ومسلم، كتاب الفرائض، باب آخر آية أنزلت آية الكلالة (٣/١٢٣٦)؛ برقم:

(١٦١٨).

ولمسلم عن البراء رضي الله عنه: (آخر آية أنزلت آية الكلاله وآخر سورة أنزلت براءة)، وفي لفظ: (آخر سورة أنزلت كاملة)<sup>(١)</sup>.

### الرد عليهم:

هذا يحمل على أن المراد آخر ما نزل في المواريث، وليس آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق، فهي آخريه مقيدة لا مطلقة.

**القول الخامس:** آخر سورة نزلت سورة النصر، ورجح هذا القول صاحب المنار<sup>(٢)</sup>، ويدل عليه: حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: قال لي ابن عباس: (تعلم آخر سورة نزلت من القرآن نزلت جميعاً؟ قلت: نعم، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، قال: صدقت)<sup>(٣)</sup>.

### الرد عليهم:

(١) أنها آخر سورة نزلت بتمامها في حجة الوداع، فلا ينافي نزول آية أو آيات بعدها.  
(٢) أن يُحمل الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مشعرًا بوفاة النبي ﷺ، كما فهم بعض الصحابة رضي الله عنهم، ويحتمل أيضًا أنها آخر ما نزل من السور فقط، وقد جاءت في رواية ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>: (تعلم أي سورة، ولم يقل: آخر)<sup>(٥)</sup>.  
وهناك أقوال أخرى ضربنا عنها صفحًا.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفرائض، باب آخر آية أنزلت آية الكلاله (١٢٣٦/٣)؛ برقم: (١٦١٨).

(٢) تفسير المنار (١٣٢/١٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب التفسير (٢٣١٨/٤)؛ برقم: (٣٠٢٤).

(٤) هو: عثمان بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العسبي، أبو الحسن، من حفاظ الحديث، رحل من الكوفة إلى مكة والري وبغداد، وصنف: "المسند"، و"التفسير". توفي سنة (٢٣٩هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٢٢/١١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٦٥/٣).

(٥) يُنظر: صحيح مسلم كتاب التفسير رقم (٣٠٢٤) (٢٣١٨/٤).

سبب الاختلاف: هذه الاختلافات مردها إلى:

- (١) اختلاف الرواة بحسب اجتهاداتهم الشخصية.
  - (٢) يحتمل أن كل راو منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه، أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو.
  - (٣) ويحتمل أيضاً أن تنزل هذه الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظن أنه آخر ما نزل في الترتيب<sup>(١)</sup>.
- ولذلك نقل الزركشي في البرهان عن القاضي أبي بكر في الانتصار، قال: "وهذه الأقوال ليس في شيء منها ما رفع إلى النبي ﷺ، ويجوز أن يكون قاله قائله بضرب من الاجتهاد، وتغليب الظن، وليس العلم بذلك من فرائض الدين، حتى يلزم ما طعن به الطاعنون من عدم الضبط"<sup>(٢)</sup>.

وعليه فكلام القاضي أبي بكر يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المتشعبة بأنها أواخر مقيدة بما سمع كل منهم من النبي ﷺ، وهي طريقة مريحة غير أنها لا تلقي ضوءاً على ما عسى أن يكون قد اختتم الله به كتابه الكريم.

### الترجيح:

الذي يظهر - والله اعلم - أن أصح الأقوال هو القول الأول؛ والقائل بأن آخر ما نزل

من القرآن هو قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾. ويدل على ذلك:

- (١) ما حفَّ بهذا القول من دلائل وقرائن.
- (٢) أنه لم يحظ قول من الأقوال السابقة بما حظي به هذا القول من الآثار وأقوال الأئمة.

(١) يُنظر: البرهان؛ للزركشي (١/٢١٠)، ومدخل إلى التفسير وعلوم القرآن؛ لعبد الجواد خلف عبد الجواد (ص: ١٨٢).

(٢) يُنظر: البرهان؛ للزركشي (١/٢١٠).

(٣) ما تحمله هذه الآية في طياتها من الإشارة إلى ختام الوحي والدين، ولما في الآية من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول<sup>(١)</sup>.

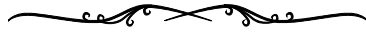
(٤) التنصيص في رواية ابن أبي حاتم على أن النبي ﷺ عاش بعد نزولها تسع ليال فقط<sup>(٢)</sup>، ولم تظفر الآيات الأخرى بنص مثله<sup>(٣)</sup>.

(٥) أن المراد بالأقوال الأخرى هي أواخر مقيدة لا مطلقة.

(٦) قال الزرقاني في مناهل العرفان بعد سرده للأقوال: "ولكن النفس تستريح إلى أن آخر

هذه الثلاثة نزولاً هو قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ...﴾<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يتبين أن الإمام الزركشي وافق القول الراجح، والله أعلم.



(١) يُنظر: فتح الباري ابن حجر (٥٣/٨)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبه (ص: ١١٨).

(٢) سبق تخريجه (ص: ١٩١).

(٣) يُنظر: مناهل العرفان للزرقاني (٩٧/١).

(٤) يُنظر: المصدر السابق.



## النوع الحادي عشر: معرفة على كم لغة نزل.

قال الزركشي -رحمه الله-: [والقائلون بأنها كانت سبعاً اختلفوا على أقوال، والثاني وهو أضعفها أن المراد سبع قراءات، وحكي عن الخليل بن أحمد<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> والحرف هاهنا القراءة، وقد بين الطبري في كتاب البيان وغيره أن اختلاف القراءة إنما هو كله حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وهو الحرف الذي كتب عثمان عليه المصحف<sup>(٣)</sup>].

## الدراسة:

### فيها مسألتان:

### [ ١٩ ] المسألة الأولى: المراد بالأحرف السبعة:

قبل ذكر استدراك الزركشي -رحمه الله- نذكر مسألة المراد بالأحرف السبعة:

اختلف العلماء في معنى الأحرف السبعة، وتعددت الأقوال فيها، وقد ذكر الإمام السيوطي أنه اختلف في معنى الحديث على نحو أربعين قولاً، ذكر منها خمسة وثلاثين قولاً<sup>(٤)</sup>، وهي في الجمل لا تزيد عن عشرة أقوال<sup>(٥)</sup>، والذي يعن النظر في تلك الأقوال والآراء التي وردت يجد أكثرها متداخلة، ولا يُدرى مستندها ولا عمن نقلت، وبعضها الآخر استنباطاً بعيد المأخذ، ولذلك فحاصل هذه الأقوال يرجع إلى ستة أقوال هي:

(١) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي، النحوي اللغوي الزاهد، له المصنفات المشهورة، منها: كتاب "العين"، و"العروض"، و"الشواهد"، وهو أول من اخترع علم العروض والقوافي، توفي سنة (١٧٠هـ)، وقيل: (١٧٥هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/٢٤٤)، وبغية الوعاة (١/٥٥٧)، وشذرات الذهب (٢/٣٢١).

(٢) قال الخليل: "كل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يقال: يقرأ هذا الحرف في حرف ابن مسعود، أي في قراءته"، ينظر: العين للخليل (٣/٢١١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٢١٣).

(٤) هو ابن حبان؛ كما ذكر الزركشي في البرهان (١/٢١١)، والسيوطي في الإتقان (١/١٧٦).

(٥) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١٦٤)، واللائل الحسان في علوم القرآن (ص: ١٠٩).

**القول الأول:** المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات للمعنى الواحد، متفقة المعاني، مختلفة الألفاظ، كقولك: "هلم، وتعال، وأقبل، وإليّ، ونحوي، وقصدي، وقربي"، وهو اختيار ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup>، وأبي جعفر الطحاوي<sup>(٢)(٣)</sup>، والشوكاني<sup>(٤)</sup>، قال ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>: "وعليه أكثر أهل العلم"<sup>(٦)</sup>، وقال به القرطبي<sup>(٧)</sup>، ورجحه من المعاصرين مناع القطان<sup>(٨)</sup>، ويوسف الجديع<sup>(٩)</sup>.

**القول الثاني:** المراد بالأحرف السبعة: سبع قراءات، والحرف هنا القراءة، وهو قول الخليل بن أحمد<sup>(١٠)</sup>، وسنفصل هذا القول بالدراسة والرد عليه في مسألة كاملة رقم [٢٠] <sup>(١١)</sup>.

**القول الثالث:** المراد بالأحرف السبعة: سبعة وجوه من المعاني، هي: الأمر، والنهي، والحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال، وسنفصل هذا القول بدراسة لها في مسألة كاملة.

(١) يُنظر: جامع البيان (١١/٢٩).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي أبو جعفر، الحنفي، محدث الديار المصرية وفقهها، صاحب التصانيف المعروفة، ومنها: "شرح معاني الآثار"، و"أحكام القرآن"، و"العقيدة الطحاوية"، وغيرها. توفي سنة (٣٢١هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء؛ للذهبي (١٥/٢٧)، وطبقات المفسرين للدواودي (١/٧٤)، وشذرات الذهب (٤/١٠٥).

(٣) يُنظر: مشكل الآثار؛ للطحاوي (٤/١٩٠).

(٤) يُنظر: إرشاد الفحول (ص: ١٣٨).

(٥) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، الأندلسي، القرطبي، المالكي، أبو عمر الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، له كتب كثيرة نافعة ومفيدة، منها: "التمهيد"، و"الاستدكار"، و"الاستيعاب" في معرفة الصحابة، و"الدرر في اختصار المغازي والسير" توفي سنة (٤٦٣هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٧/٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٥٣)، وشذرات الذهب (٥/٢٦٦).

(٦) التمهيد لابن عبد البر (٨/٢٨١-٢٨٤).

(٧) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٤٢).

(٨) يُنظر: مباحث في علوم القرآن (ص: ١٦٢).

(٩) يُنظر: المقدمات الأساسية للجديع (ص: ٧٨).

(١٠) ينظر: العين للخليل (٣/٢١١).

(١١) يُنظر: (ص: ٢٠٠) من هذه الرسالة.

**القول الرابع:** المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات من لغات العرب الفصحى، وأنها متناثرة في القرآن، وبعضها أسعد حظاً فيه من بعض<sup>(١)</sup>، وذهب إليه القاسم بن سلام<sup>(٢)</sup>، واختاره ابن عطية، وصححه البيهقي<sup>(٣)</sup>.

**القول الخامس:** المراد بالأحرف السبعة: وجوه التباير السبعة التي وقع فيها الاختلاف، وهي: اختلاف الأسماء بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، واختلاف وجوه الإعراب، واختلاف التصريف، والتقدم والتأخير، والاختلاف بالإبدال، والزيادة والنقص، واختلاف اللهجات بالتفخيم والترقيق<sup>(٤)</sup>، وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء والقراء على اختلاف بينهم في تحديدها، ومن أبرزهم: ابن قتيبة<sup>(٥)</sup>، وابن الجزري<sup>(٦)(٧)</sup> وغيرهم.

**القول السادس:** ذهب بعض العلماء إلى أن "السبعة" ليست على حقيقتها؛ وإنما المراد بها الكثرة في الآحاد، كما يدل "السبعين" على الكثرة في العشرات، و"السبعمئة" على الكثرة في المئات، ونُسب هذا القول إلى القاضي عياض<sup>(٨)(١)</sup>، وذهب إليه أبو شامة المقدسي<sup>(٢)(٣)</sup>.

(١) يُنظر: المحرر الوجيز؛ لابن عطية (٢٥/١).

(٢) يُنظر: فضائل القرآن؛ للقاسم بن سلام (ص: ٣٣٩).

(٣) يُنظر: روح المعاني للألوسي (٢٢/١).

(٤) يُنظر: مناهل العرفان (١٥٦/١)، والأحرف السبعة د. حسن عتر (١٦٠، ١٥٩).

(٥) يُنظر: تأويل مشكل القرآن (ص: ٣٦).

(٦) هو: محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، العمري الدمشقي، ثم الشيرازي، الشافعي، المقرئ، ويعرف بابن الجزري، الحافظ، شيخ القراء في زمانه، تولى القضاء بشيراز، وجمع القراءات، وجلس للإقراء في المسجد الأموي، له تصانيف كثيرة، منها: "النشر في القراءات العشر"، و"التقريب"، و"التمهيد في التجويد"، و"منجد المقرئين"، و"طبقات القراء"، توفي سنة (٨٣٣هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢٥٥/٩)، وطبقات الحفاظ (٥٤٩)، وشذرات الذهب (٢٩٨/٩).

(٧) يُنظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٦).

(٨) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو، أبو الفضل اليحصبي السبتي، القاضي، عالم المغرب، الحافظ، كان إمام أهل الحديث في وقته، وأعلم الناس بعلوم الحديث والنحو والأصول واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، ولي قضاء سبتة ثم غرناطة، ومن مصنفاته: "الشفاء"، و"طبقات المالكية"، و"شرح صحيح مسلم"، و"التاريخ"، و"المشارك"، و"الإعلام بحدود قواعد الإسلام"، و"الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع". توفي سنة (٥٤٤هـ)، =

والقاسمي<sup>(٤)</sup>.

وهناك أقوال أخرى تراجع في مظانها<sup>(٥)</sup>.

### الترجيح:

لعل الأرجح - والله أعلم - هو أن نقارب بين بعض الأقوال، ولا نتمسك بقول واحد فقط ما دامت الأقوال متعددة، وأغلبها غير مراد، وأن المراد بالأحرف السبعة هي: وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها، فتكون قد قرأت قرآنًا منزلاً، والعدد هنا مراد، بمعنى أن أقصى حدّ يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هي سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن، وهذا القول ذهب إليه الدكتور عبد العزيز قارئ،

رائد هذا القول في العصر الحديث<sup>(٦)</sup>، وسار على خطى الدكتور قارئ بعض العلماء مثل: حازم حيدر<sup>(٧)</sup>، وفهد الرومي<sup>(٨)</sup>، ومساعد الطيار<sup>(٩)</sup>.

= ينظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (٤٣/٢)، ووفيات الأعيان (٤٨٣/٣)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (٢١/٢).

(١) يُنظر: مناهل العرفان (١٧٣/١).

(٢) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، شهاب الدين أبو القاسم المقدسي، المعروف بأبي شامة المقدسي، قرأ القرآن صغيراً، وأكمل القراءات على شيخه السخاوي، مات في تاسع عشر رمضان سنة (٦٦٥هـ)، يُنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار (٣٦١)، وغاية النهاية (٣٦٥/١).

(٣) يُنظر: المرشد الوجيز (ص: ٩٧).

(٤) يُنظر: محاسن التأويل (١٨٠/١).

(٥) يُنظر: البرهان (٢٦٩-٢٨٧)، وحديث الأحرف السبعة (ص: ٤٢-٨٠)، ونزول القرآن على سبعة أحرف لمنايع القبطان (ص: ٤١)، ومباحث في علوم القرآن للقطان (ص: ١٥٨-١٦١)، والأحرف السبعة د. حسن عتر (ص: ١٤٨).

(٦) يُنظر: حديث الأحرف السبعة لعبد العزيز قارئ (ص: ٦٥).

(٧) يُنظر: علوم القرآن بين البرهان والاتقان (ص: ٣٧٢-٣٧٣).

(٨) يُنظر: دراسات في علوم القرآن (ص: ٣٩١-٣٩٢).

## [ ٢٠ ] المسألة الثانية: القول بأن الأحرف السبعة هي القراءات السبع.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الخليل بن أحمد قوله: إن المراد بالأحرف السبعة السبع القراءات، ورجح أن اختلاف القراء إنما هو كله في حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وقال في استدراكه: والثاني وهو أضعفها أن المراد سبع قراءات.

الدراسة:

اختلف العلماء في معنى الأحرف السبعة، كما ذكرنا في المسألة السابقة، وحديثنا في هذه المسألة عن القول الثاني، وهو من قال بأن الأحرف السبعة هي القراءات السبع، وقد قال به الخليل بن أحمد<sup>(٢)</sup>، وابن عرفة المالكي<sup>(٣)(٤)</sup>، كما قال الإمام السنوسي<sup>(٥)</sup>: "ظاهر كلام الباقلاني أن أحرف السبع التي يقرأ الناس بها اليوم هي الأحرف المذكورة في الحديث،

= (١) يُنظر: المحرر في علوم القرآن (ص: ٩٣).

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢١٣).

(٣) هو: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله، الإمام العلامة المقرئ، الفروعي، الأصولي، البياني، المنطقي، شيخ الإسلام بالمغرب، من كتبه: "المختصر الكبير في فقه المالكية"، و"المبسوط"، و"الهداية الكافية"، توفي سنة: (٨٠٣هـ)، يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٩/ ٦١)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٢٣٦)، والأعلام للزركلي (٧/ ٤٣).

(٤) يُنظر: الموسوعة القرآنية (١/ ١٢٦)، ونكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد؛ لأبي العباس البسيلي التونسي (١/ ١٤٢).

(٥) هو: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب، أبو عبد الله، السنوسي، التلمساني، الحسني، محدث، متكلم، مقرئ، مشارك في بعض العلوم. من تصانيفه: "شرح صحيح البخاري"، و"مكمل إكمال الإكمال" في شرح صحيح مسلم، و"عقيدة أهل التوحيد"، و"العقيدة الوسطى"، توفي سنة (٨٩٥ هـ)، يُنظر ترجمته في: كشف الظنون (٢/ ١١٥٧)، والأعلام (٧/ ١٥٤)، ومعجم المفسرين (٢/ ٦٥٦).

قال الأبي<sup>(١)</sup>: وهو الأظهر، وهو الذي كان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يختار، وقراءة يعقوب داخلة في ذلك؛ لأنه أخذها عن أبي عمرو<sup>(٢)</sup>، لأن بذلك يظهر التسهيل والتيسير الذي هو سبب نزوله عليها، وبه أيضاً تظهر معجزة قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، لأنها محفوظة مع مرور مئتين من السنين<sup>(٣)</sup>.

ولم يرتض ذلك الإمام ابن غازي<sup>(٤)</sup>، فإنه قال ما نصه: "من العجيب ما ذكره أبو العباس البسيلي<sup>(٥)</sup> في مقدمة ما قيد عن ابن عرفة من تفسير القرآن العزيز، أن ابن عرفة كان يفسر الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن بهذه القراءات السبع المشهورة، فإن صح هذا عنه فهو من

(١) هو: محمد بن حَلَفَة بن عمر الأبي أبو عبد الله الوشتاني المالكي، عالم بالحديث، من أهل تونس، نسبته إلى (آبة) من قراها، ووصفه ابن حجر بأنه عالم المغرب بالمعقول، وله: "إكمال إكمال المعلم، لفوائد كتاب مسلم" جمع فيه بين المازري وعياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة، و "شرح المدونة" وغير ذلك، توفي سنة (٨٢٧ هـ)، ينظر ترجمته في: كشف الظنون (١/ ٥٥٥)، والبدر الطالع للشوكاني (٢/ ١٦٩)، والأعلام (١١٥/٦).

(٢) هو: زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث، أبو عمرو المازني البصري، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد، توفي سنة (١٥٤ هـ)، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٧)، وغاية النهاية (١/ ٢٨٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٤٩).

(٣) مكمل إكمال الإكمال للسنوسي (٤/ ٤٢٧)، يُنظر: الفجر الساطع على الصحيح الجامع ل محمد الفضيل الشبيهي (١١/٧).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن غازي، العثماني، المكناسي، أبو عبد الله، مقرئ، محدث، مؤرخ، فقيه، فرضي، مفسر، من تصانيفه: "شفاء الغليل في حل مقفل مختصر خليل"، و "إنشاد الشريد في ضوال القصيد في القراءات"، و "بغية الطلاب في شرح منية الحساب". توفي سنة (٩١٩ هـ)، يُنظر ترجمته في: الأعلام (٥/ ٣٣٦)، ومعجم المفسرين (٢/ ٧٩٤)، ومعجم المؤلفين (٩/ ١٦).

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن محمد البسيلي، المفسر، أخذ عن ابن عرفة، له: "تفسير القرآن الكريم"، توفي سنة (٨٣٠ هـ)، يُنظر ترجمته في: كشف الظنون (٤٣٨-٤٣٩).

الجم الغفير المذكورين في قول الجعبري: وأعضل ذو التسبيح مبهم قصده فزل به الجم الغفير مجهلاً<sup>(١)</sup>.

## الرد عليهم:

(١) أن هذا القول ضعفه كثير من أهل العلم: كالقرطبي<sup>(٢)</sup>، وأبي شامة<sup>(٣)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>، وابن عمار المهدوي<sup>(٥)</sup>، وابن تيمية<sup>(٦)</sup>، وابن حجر<sup>(٧)</sup>، والجزري<sup>(٨)</sup>، والزرقاني<sup>(٩)</sup>، وغيرهم<sup>(١٠)</sup>.

(٢) أن كثيراً من العلماء قد لام "ابن مجاهد"<sup>(١١)</sup> على اقتصاره على السبعة؛ لأنه أوقع من لا يعلم في هذا الوهم، قال ابن عمار المهدوي: "لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص على السبعة، أو زاد ليزيل الشبهة"<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) الفجر الساطع على الصحيح الجامع؛ لحمد الفضيل الشبيهي (١٢/٧).
  - (٢) الجامع لأحكام القرآن (٤٦/١)، يُنظر: تفسير ابن كثير (٤٦/١)، وتفسير حدائق الروح والريحان (٧٨/١).
  - (٣) فتح الباري لابن حجر (٣٠/٩)، الإيتقان في علوم القرآن (١٣٨/١).
  - (٤) اللآلئ الحسان (ص: ١٢٧)، ويُنظر: دراسات في علوم القرآن لحمد بكر إسماعيل (ص: ٨٤).
  - (٥) فتح الباري لابن حجر (٣٠/٩)، والإيتقان في علوم القرآن (١٣٨/١).
  - (٦) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/ ٤١٥)، والنشر في القراءات العشر (٣٣/ ١).
  - (٧) فتح الباري لابن حجر (٣٠/٩).
  - (٨) يُنظر: النشر في القراءات العشر (٣٣/١-٣٥).
  - (٩) مناهل العرفان؛ للزرقاني (١٨٤/١).
  - (١٠) يُنظر: الحجة للقراء السبعة؛ لأبي علي الفارسي (١٠/١)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لحمد أبي شهبه (٤٧/١)، والموسوعة القرآنية (١٢٦/١).
  - (١١) هو: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد، الإمام، المقرئ، المحدث، النحوي، شيخ المقرئين، من أهل بغداد، ومصنف كتاب "السبعة"، توفي سنة (٣٢٤هـ) يُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٣٥٢/٥)، وسير أعلام النبلاء (٢٧٢/٢٥)، والاعلام (٢٦١/١).
  - (١٢) فتح الباري؛ لابن حجر (٣٠/٩)، والإيتقان في علوم القرآن (١٣٨/١).

(٣) أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين، وإن كان يظنُّه بعض العوام؛ لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا<sup>(١)</sup>.

(٤) أن هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم، وصحت رواياتها عن الأئمة، هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، قال مكي بن أبي طالب: وأما من ظن أن قراءة القراء كنافع<sup>(٢)</sup> وعاصم<sup>(٣)</sup>، هي الأحرف السبعة التي في الحديث، فقد غلط غلطاً عظيماً، ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة، مما ثبت عن الأئمة وغيرهم، ووافق خطأ المصحف، أن لا يكون قرآناً، وهذا غلط عظيم<sup>(٤)</sup>، وقال بعضهم: إنه جهل قبيح<sup>(٥)</sup>.

(٥) وقد عقد القرطبي فصلاً في مقدمة تفسيره في ذلك، فقال: "قال كثير من علمائنا هذه القراءات التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة، ليست هي الأحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها؛ وإنما هي راجعة إلى حرف واحد من تلك السبعة، وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف. ذكره ابن النحاس، وغيره<sup>(٦)</sup>، فهي تعتمد على غير الأصل الذي يتعلق بالأحرف السبعة، وتتفرع من حرف واحد من الأحرف السبعة.

(١) يُنظر: النشر في القراءات (٢٤/١)، ويُنظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤١٥/٤).

(٢) هو: نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي، مولاهم أبو رويم المقرئ المدني، أقرأ الناس دهرًا طويلاً نيفاً عن سبعين سنة وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة وصار الناس إليها، توفي سنة (١٦٩هـ) وقيل: سبعين وقيل: سبع وستين وقيل: خمسين وقيل: سبع وخمسين، رحمه الله. ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٦٤)، وغاية النهاية (٢/٣٣٠).

(٣) هو: عاصم بن بهدلة أبي النجدود بفتح النون وضم الجيم أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي الحنات بالمهملة والنون شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القراء السبعة، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش الأسدي، توفي عاصم في آخر سنة سبع وعشرين ومائة. ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٥٤)، وغاية النهاية (١/٣٤٦).

(٤) اللآلئ الحسان (ص: ١٢٧) بتصرف يسير، ويُنظر: دراسات في علوم القرآن لمحمد بكر إسماعيل (ص: ٨٤).

(٥) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٧٦/١)، ومناهل العرفان في علوم القرآن (١٨٤/١).

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٤٦/١)، وتفسير ابن كثير (٤٦/١)، وتفسير حدائق الروح والريحان (٧٨/١).



(٦) أن الأحرف التي نزل بها القرآن أعم من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عموماً مطلقاً، وأن هذه القراءات أخص من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصاً مطلقاً؛ لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه تنتظم به كل وجه قرأ به النبي ﷺ وأقرأه أصحابه، وذلك ينتظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الصحيح أن الأحرف السبعة ليست القراءات السبع، وإنما هي جزء من الأحرف السبعة، والقول بأنها القراءات السبع قول ضعيف مردود، وبدل على ذلك:

(١) قوة الردود وضعف أدلة هذا القول، بل لا أدلة لهم أصلاً.  
(٢) أن الإجماع قد دل على خلافه كما نقله أبو شامة بقوله: "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل"<sup>(٢)</sup>، وقال ابن تيمية: "لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد؛ ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم"<sup>(٣)</sup>.

(٧) أن الأحرف السبعة وجدت قبل وجود القراء السبعة، وقد احتج عليهم بها الإمام ابن الجزري ونسب هذا القول للعوام<sup>(٤)</sup>، وقال بعد أن تكلم عن الأحرف السبعة: "وإنما أطلعنا في هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء

(١) مناهل العرفان للزرقاني (١/١٩١).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٩/٣٠)، والإتقان في علوم القرآن (١/١٣٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/٣٩٠)، ويُنظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٣).

(٤) يُنظر: النشر في القراءات العشر (١/٤٧).

السبعة، وأن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتهذيب<sup>(١)</sup>. وهكذا يتبين لنا من هذه النقول والردود ضعف القول بأن الأحرف السبعة هي القراءات السبع، وأنه لا يجوز بحال من الأحوال أن تكون هي المرادة من الحديث، وإنما عرف كونها سبعاً من قبل أن رواها المشهورين سبعة، وهذا شيء علم بعد زمن النبي ﷺ بثلاثة قرون تقريباً، على يد "ابن مجاهد"، فغير معقول أن يخبر النبي ﷺ بنزول القرآن على حروف لم تعرف، ولم تشتهر إلا بعده بقرون، وعليه فالمقطوع به أن القراءات السبع ليست عين الأحرف السبعة؛ إنما هي بعض منها وأثر من آثارها.

ومما سبق يتبين أن ما ضعفه الإمام الزركشي هو الصواب، والله أعلم.



(١) يُنظر: النشر في القراءات العشر (٣٦/١)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (١٠/١).

النوع الحادي عشر: معرفة على كم لغة نزل.

[٢١] مسألة: الأحرف السبعة هي أمر ونهي ووعد ووعيد وقصص وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [والثالث: سبعة أنواع كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن بخلاف غيره من أنحائه، فبعضها أمر ونهي ووعد ووعيد وقصص وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال وغيره، قال ابن عبد البر: وفي ذلك حديث رواه ابن مسعود مرفوعاً، قال: «كان الكتاب الأول نزل من باب واحد على وجه واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف، زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، فأحلوا حلاله وحرّموا حرامه واعتبروا بأمثاله وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: ﴿أَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]<sup>(١)</sup>»، قال: وهو حديث عند أهل العلم لا يثبت، وهو مجمع على ضعفه، وذكره القاضي أبو بكر بن الطيب<sup>(٢)</sup>، وقال: هذا التفسير منه ﷺ للأحرف السبعة، ولكن ليست هذه التي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها، وإنما الحرف في هذه بمعنى الجهة والطريقة، كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، وقال ابن عبد البر: قد رده من أهل النظر منهم أحمد بن أبي عمران<sup>(٣)</sup> قال: من أوله بهذا فهو فاسد؛ لأنه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو يكون

(١) أخرجه ابن حبان (٢٠/٣) (٧٤٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٦/٩)، والحاكم في المستدرک (٧٣٩/١) (٢٠٣١)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٩/٩) بأن في تصحيحه نظراً، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني، وفيه عمار بن مطر وهو ضعيف جداً، وقد وثقه بعضهم، يُنظر: مجمع الزوائد (١٥٣/٧)، والمعجم الكبير للطبراني (٢٦/٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٣/٢)؛ برقم: (٥٨٧).

(٢) ينظر: الانتصار لأبي بكر الباقلاني (١/٣٧٥).

(٣) هو: أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى البغدادي الإمام أبو جعفر الفقيه قاضي الديار المصرية. من أكابر الحنفية، وهو شيخ الطحاوي، وروى الكثير من حفظه لأنه عمي بمصر، توفي سنة (٢٨٠هـ)، يُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٦/٣٤٨)، وحسن المحاضرة (١/٤٦٣)، وشذرات الذهب (٣/٣٢٩).

حلالاً لا ما سواه؛ لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله أو حرام كله أو أمثال كله حكاية الطحاوي عنه أنه سمعه منه، وقال هو كما قاله.

وقال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأن هذه لا تسمى أحرفاً، وأيضاً فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة، وقال الماوردي: هذا القول خطأ؛ لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام.

وقال البيهقي في المدخل: وقد روي هذا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، ثم قال: هذا مرسل جيد، وأبو سلمة لم يدرك ابن مسعود، ثم ساقه بإسقاط ابن مسعود، ثم قال: فإن صح هذا فمعنى قوله: سبعة أحرف أي سبعة أوجه، وليس المراد به ما ورد في الحديث الآخر من نزول القرآن على سبعة أحرف، ولكن المراد به اللغات التي أبيحت القراءة عليها، وهذا المراد به الأنواع التي نزل القرآن عليها<sup>(١)</sup>.

### وجه الاستدراك:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن الأحرف السبعة هي أمر ونهي ووعد ووعيد وقصص وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال وغيره، وأورد أقوال العلماء ممن قالوا بضعف الخبر الوارد في ذلك، كابن عبد البر، وابن عطية، والماوردي، والبيهقي.

### الدراسة:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن الأحرف السبعة هي أمر ونهي، ووعد ووعيد، وقصص، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال وغيره، والرد عليهم بعدة أمور:

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٢١٧).

## أولاً: الرد من ناحية الرواية:

أن هذا الحديث غير ثابت، فلا يصح الاحتجاج به:

قال ابن عبد البر: "وهو حديث عند أهل العلم لا يثبت، وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود، وابنه سلمة ليس ممن يحتج به، وهذا الحديث مجتمع على ضعفه من جهة إسناده، وقد رده قوم من أهل النظر، منهم: أحمد بن أبي عمران فيما سمعه الطحاوي منه"<sup>(١)</sup>.

وقال الهيثمي<sup>(٢)</sup> في مجمع الزوائد: "رواه الطبراني وفيه عمار بن مطر وهو ضعيف جداً، وقد وثقه بعضهم"<sup>(٣)</sup>، وصححه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"<sup>(٤)</sup>.

وقال الحافظ في الفتح: "وقد صححه ابن حبان"<sup>(٥)</sup> والحاكم، وفي تصحيحه نظر، لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا، وقال: هذا مرسل جيد"<sup>(٦)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٦/٨)، ويُنظر: المرشد الوجيز لأبي شامة (١٠٧/١-١٠٨).

(٢) هو: علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري الشافعي الحافظ، له كتب وتخرّج في الحديث، منها "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، و"ترتيب الثقات لابن حبان"، و"مجمع البحرين في زوائد المعجمين"، و"موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان" توفي سنة (٨٠٧ هـ)، ينظر ترجمته في: حسن المحاضرة (٣٦٢/١)، وشذرات الذهب (١٠٥/٩)، والأعلام (٢٦٦/٤).

(٣) يُنظر: مجمع الزوائد (١٥٣/٧)، والمعجم الكبير للطبراني (٢٦/٩).

(٤) يُنظر: المستدرك للحاكم (٧٣٩/١)؛ برقم: (٢٠٣١).

(٥) هو: محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي التميمي الشافعي. صاحب الصحيح، قال الحاكم: "كان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال". ألف التصانيف النافعة كـ "المسند الصحيح" والمشهور بصحيح ابن حبان، و"الجرح والتعديل"، و"الثقات" وغيرها، توفي سنة (٣٥٤ هـ). يُنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٨٩/٣)، وطبقات الشافعية؛ لابن السبكي (١٣١/٣)، وشذرات الذهب (٣٤/١).

(٦) يُنظر: فتح الباري؛ لابن حجر (٢٩/٩)، التمهيد لابن عبد البر (٢٧٦/٨)، وصحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (٢٠/٣).

وقال أبو شهبه<sup>(١)</sup> بعد أن ذكر أن الحديث منقطع: "ومعروف أن المنقطع من قبيل الضعيف، فلا يحتج به في مثل هذا مما يتعلق بالقرآن الكريم الذي هو أصل الدين، ومنبع الصراط المستقيم"<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الرد من ناحية الدراية:

على فرض صحة الحديث وثبوته، فليس تأويله كما قال هؤلاء، وإنما له تأويلات أخرى:

(١) إما أن يكون قوله في الحديث: زاجر، وأمر... إلخ استئناف كلام آخر، أي: هو زاجر - أي: القرآن - ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة، وإنما توهم ذلك من جهة الاتفاق في العدد، ويؤيده أن في بعض طرقه زجرًا وأمرًا - بالنصب -، أي: نزل على هذه الصفة في الأبواب السبعة<sup>(٣)</sup>.

(٢) وإما أن تكون بياناً للأبواب السبعة لا للأحرف السبعة، قال أبو شامة: "يحتمل أن كون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف، أي: هو سبعة أبواب من أبواب الكلام، لم يقتصر فيها على صنف واحد كغيره من الكتب"<sup>(٤)</sup>.

(٣) أن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة تقرأ على وجهين وثلاثة إلى سبعة؛ تيسيراً وتهويناً والشيء الواحد لا يكون حالاً وحراماً في آية واحدة<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: محمد بن محمد بن أبي شهبه، من علماء الأزهر الأجلاء، من تصانيفه: "السيرة النبوية على ضوء الكتاب والسنة"، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم"، و"دفاع عن السنة"، توفي سنة (١٤٠٣هـ)، يُنظر: ذيل الأعلام (ص: ١٩٨-١٩٩).

(٢) يُنظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لأبي شهبه (ص: ١٩٧).

(٣) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١٧١)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لأبي شهبه (ص: ١٩٧).

(٤) المرشد الوجيز لأبي شامة (١/١٠٨)، ويُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١٧٢)، والزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة (١/٤٩٥).

(٥) الإتقان في علوم القرآن (١/١٧١).

(٤) أن المراد بالسبعة الأحرف هنا الأنواع التي نزل عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث: اللغات التي يقرأ بها، قاله البيهقي، وكذلك القاضي أبو بكر الباقلاني، فكأن البيهقي يسلم أنها بيان للأحرف السبعة في هذا الحديث، لكن على معنى آخر مغاير للمعنى الذي أريد من حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي المعاني أي المقاصد<sup>(١)</sup>.

وعلى هذه التأويلات لا يكون الحديث صالحاً للاحتجاج به على ما ذهب إليه هؤلاء.

ثالثاً: هذه الأنواع لا تصلح أن تكون تفسيراً للأحرف السبعة؛ لأن الغرض منها كان التوسعة على الأمة والتيسير بالتعبير في القراءة بأي حرف منها، وما ذكره من الأنواع لا يتأتى فيه ألبتة التوسعة والتيسير؛ لأن التوسعة لم تقع في تحليل حرام ولا في تحريم حلال، ولا في إبدال أمر بنهي ولا نهي بأمر، ولا محكم بمتشابه ولا عكسه.. وهكذا<sup>(٢)</sup>.

فكل هذا مما أجمع العلماء قاطبة على أنه لا يجوز:

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد: "قد رده من أهل النظر منهم أحمد بن أبي عمران قال: من أوله بهذا فهو فاسد؛ لأنه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه أو يكون حلالاً لا ما سواه؛ لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله أو حرام كله أو أمثال كله، حكاها الطحاوي عنه أنه سمعه منه، وقال هو كما قاله"<sup>(٣)</sup>.

(٢) قال الماوردي: هذا القول خطأ؛ لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام<sup>(٤)</sup>.

(٣) وقال ابن عطية: "هذا القول ضعيف؛ لأن هذه لا تسمى أحرفاً، وأيضاً فالإجماع على أن

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢١٧/١)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شعبة (ص: ١٩٧).

(٢) يُنظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لأبي شعبة (ص: ١٩٧).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ لابن عبد البر (٢٧٦/٨)، ويُنظر: المرشد الوجيز؛ لأبي شامة (١٠٨/١).

(٤) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢١٧/١)، والإتقان في علوم القرآن (١٧١/١).

التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة<sup>(١)</sup>.  
(٤) وقد أطنب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به، وحاصله أنه يستحيل أن  
يجتمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: هذا القول يلزم منه رد كل الأحاديث الصحيحة التي تدل على اختلاف الصحابة، ورفع  
الأمر إلى الرسول ﷺ، وإقرار كل واحد على قراءته وحرفه، إذ مستحيل أن يقر النبي ﷺ من قرأ  
الأمر نهيًا، أو النهي أمرًا، أو قرأ بدل الأمثال أحكامًا، ومن قرأ بدل الأحكام أمثالًا، وهكذا،  
وهو أمر نزه عنه أي عاقل، فضلاً عن أعقل العقلاء<sup>(٣)</sup>.

خامساً: رد كل هذه الروايات الصحيحة الموثوق بها لأجل رواية ضعيفة ليس من قواعد البحث  
العلمي الصحيح في شيء، ولعل في حمل هذا الحديث على ما ذهب إليه البيهقي، والقاضي  
الباقلاني ما يربأ بالقائلين بهذا القول عن هذه السقطة<sup>(٤)</sup>.

وبهذا نعلم أن هذا القول مردود من جهة الرواية والدراية والعقل.

مما سبق يتبين أن ما نقله الإمام الزركشي من استدراك وتضعيف لهذا القول هو  
الصواب، والله أعلم.



(١) المحرر الوجيز لابن عطية (٤٣/١)، يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢١٦/١).

(٢) يُنظر: جامع البيان للطبري (٤٨/١)، وفتح الباري؛ لابن حجر (٢٩/٩).

(٣) يُنظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لأبي شهبه (ص: ١٩٨).

(٤) يُنظر: المصدر السابق.



النوع الثالث عشر: في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنه.

[٢٢] مسألة: عدد مصاحف عثمان.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قال أبو عمرو الداني في المقنع<sup>(١)</sup>: أكثر العلماء على أن عثمان لما كتب المصاحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية واحداً الكوفة والبصرة والشام وترك واحداً عنده، وقد قيل: إنه جعله سبع نسخ، وزاد إلى مكة وإلى اليمن وإلى البحرين، قال: والأول أصح وعليه الأئمة<sup>(٢)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

ساق الإمام الزركشي استدراك أبي عمرو الداني على من قال: إن عدد المصاحف سبعة، ونقل في استدراكه: والأول أصح -أي: كونها أربعة- وعليه الأئمة.

الدراسة:

اختلف العلماء في عدد المصاحف التي كتبها عثمان وأرسلها إلى الأمصار، على خمسة أقوال:

القول الأول: أن عدد المصاحف أربعة: رواه ابن أبي داود<sup>(٣)</sup> عن حمزة الزيات<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>،

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ١٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٢٤٠).

(٣) هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو بكر بن أبي داود السجستاني، من كبار رجال الحديث، مفسر، فقيه، مقرئ، كان إمام أهل العراق في زمنه، ودرس على والده، ورافقه في رحلات علمية طويلة، من تصانيفه: "المصاحف"، و"المسند"، و"السنن"، و"القراءات"، و"الناسخ والمنسوخ". توفي سنة (٣١٦هـ)، يُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٩/٤٧١)، وميزان الاعتدال (٢/٤٣٣)، ومعجم المفسرين (١/٣٠٩).

(٤) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، أبو عمارة، الكوفي، التيمي، الزيات، أحد القراء السبعة، كان من موالى التميم فنسب إليهم، وانعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. توفي بجلوان سنة (١٥٦هـ)، يُنظر ترجمته في: ميزان الاعتدال (١/٦٠٥)، ووفيات الأعيان (٢/٢١٦)، والأعلام (٢/٢٧٧).

(٥) كتاب المصاحف (١/٢٤١)، ويُنظر: فتح الباري (٩/٢٠)، ومناهل العرفان للزرقاني (١/٤٠٣).

وهو اختيار أبي عمرو الداني، وقال: "هو الأصح وعليه الأئمة"<sup>(١)</sup>، واختاره القرطبي وقال: "وهو الأكثر"<sup>(٢)</sup>، والسملالي<sup>(٣)</sup>، وقال: "المشهور الذي عليه الجمهور"<sup>(٤)</sup>، وحثهم:

أن عثمان رضي الله عنه بعث بها إلى: الكوفة، والبصرة، والشام، وترك واحداً عنده، وقيل: حبس بالمدينة واحداً<sup>(٥)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف من طريق حمزة الزيات، قال: أرسل عثمان أربعة مصاحف، وبعث منها إلى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد، فبقي حتى كتبت مصحفي عليه<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني: أنها كانت خمس نسخ:** وهو ما اختاره ابن حجر<sup>(٧)</sup>، والسيوطي وقالوا: إن هذا هو المشهور<sup>(٨)</sup>، وهو اختيار القسطلاني<sup>(٩)</sup>، وحثهم:

أن عثمان رضي الله عنه أرسل أربعة منها إلى مكة، والمدينة، والكوفة، والشام، وأمسك عنده واحداً

(١) يُنظر: المقنع (ص: ١٩)، وكتاب المصاحف (ص: ١٣٣)، والبرهان في علوم القرآن (١/٢٤٠)، والإتقان في علوم القرآن (١/١٨٩).

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (١/٥٤).

(٣) هو: الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي ثم الشوشاوي، أبو عبد الله الكراكي السملالي، مفسر مغربي، مقرر فقيه من بلاد (سوس)، له تصانيف، منها: "مباحث في نزول القرآن وكتابته"، و"نوازل" في فقه المالكية، و"شرح مورد الظمان". توفي سنة (٨٩٩ هـ)، يُنظر ترجمته في: الأعلام (٢/٢٤٧)، ومعجم المفسرين (٢/٧٧٠)، ومعجم المؤلفين (٣/٢٥٤).

(٤) يُنظر: تنبيه العطشان على مورد الظمان في الرسم القرآني للشوشاوي (٩/١).

(٥) يُنظر: المقنع: (ص: ١٩)، المرشد الوجيز؛ لأبي شامة (ص: ١٥٩)، والبرهان في علوم القرآن (١/٢٤٠)، والإتقان في علوم القرآن (١/١٨٩).

(٦) كتاب المصاحف (ص: ١٣٣)، ويُنظر: فتح الباري (٩/٢٠)، ومناهل العرفان للزرقاني (١/٤٠٣).

(٧) يُنظر: فتح الباري (٩/٢٠)، ومناهل العرفان للزرقاني (١/٤٠٣).

(٨) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٢١١)، ومناهل العرفان للزرقاني (١/٤٠٣).

(٩) يُنظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/١٦٢).

منها، وهو المعروف بالمصحف الإمام<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث: أنها كانت ست نسخ:** وهو قول علم الدين السخاوي<sup>(٢)</sup>، واختاره الزرقاني<sup>(٣)</sup>، ورجحه كثير من المعاصرين، كالدكتور مساعد الطيار، وغيره<sup>(٤)</sup>، و**حجتهم:**

أن هذه النسخ الست: أرسل أربعة منها إلى مكة، والشام، والكوفة، والبصرة، وأبقى واحد منها بالمدينة، جعلها بين يدي زيد يقرئ بها أهل المدينة، ويسمى: المدني العام، وأمسك عثمان واحداً منها لنفسه، ويسمى المدني الخاص، أو المصحف الإمام، وهي التي قُتل، وهي بين يديه يقرأ منها<sup>(٥)</sup>.

**القول الرابع: أنها كانت سبع نسخ:** رواه ابن أبي داود عن أبي حاتم السجستاني<sup>(٦)</sup>، واختاره مكي ابن أبي طالب، وقال: "رواته أكثر"<sup>(٧)</sup>، واختاره ابن كثير<sup>(٨)</sup>، ومال إليه من المعاصرين الدكتور صبحي الصالح<sup>(٩)</sup>، في مباحث في علوم القرآن<sup>(١٠)</sup>، وصاحب رسالة جمع القرآن<sup>(١١)</sup>،

(١) الإتيان في علوم القرآن (١/١٨٩).

(٢) يُنظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل؛ لسليمان بن نجاح بن أبي القاسم (١/١٤١).

(٣) مناهل العرفان؛ للزرقاني (١/٤٠٣).

(٤) يُنظر: شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل؛ لمساعد الطيار (ص: ٤٤)، ورجحه كذلك الدكتور/محمود سيويو المنشور في العدد الأول من مجلة كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٣ هـ (ص: ٣٢٣ - ٣٥٣)، والدكتور عبد القيوم عبد الغفور السندي في جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين (ص: ٤٣).

(٥) شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل؛ لمساعد الطيار (ص: ٤٤).

(٦) يُنظر: كتاب المصاحف (ص: ١٣٣).

(٧) يُنظر: الإبانة عن معاني القراءات؛ لمكي ابن أبي طالب (ص: ٩٠).

(٨) يُنظر: فضائل القرآن لابن كثير (ص: ٧٧)، جمع القرآن (دراسة تحليلية لمروياته) لأكرم الدليمي (ص: ١٩٠).

(٩) هو: صبحي بن إبراهيم الصالح، عالم ومفكر لبناني من عائلة تركية الأصل، أستاذ الإسلاميات وفقه اللغة في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية، من تصانيفه: "دراسات في فقه اللغة"، و"شرح الشروط العمرية"، و"مباحث في علوم القرآن"، أُغتيل سنة (١٤٠٧ هـ)، يُنظر ترجمته في: ذيل الأعلام (ص: ١٠٣).

(١٠) يُنظر: مباحث في علوم القرآن (ص: ٨٤).

(١١) يُنظر: جمع القرآن (دراسة تحليلية لمروياته)؛ لأكرم الدليمي (ص: ١٩٠).

وحجتهم:

قال ابن أبي داود: سمعت أبا حاتم السجستاني يقول: لما كتب عثمان المصاحف حين جمع القرآن، كتب سبعة مصاحف، فبعث واحداً إلى مكة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً<sup>(١)</sup>.

قال ابن عقيلة<sup>(٢)</sup>: وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف، واستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين كمل بهما العدد، فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر به<sup>(٣)</sup>.

القول الخامس: أنها كانت ثمان نسخ، وهو قول ابن الجزري، وصرح به في كتابه النشر<sup>(٤)</sup>.

وحجتهم:

أنه أرسل سبعة مصاحف إلى البلدان وأبقى واحداً عنده، وهن: مصحفٌ أُرسِلَ به إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، ومصحف تركه في المدينة، ومصحف خصَّ به نفسه، وهو الذي يُسمَّى بالمصحف الإمام، ومصحف إلى مكة، ومصحف إلى اليمن، ومصحف إلى البحرين<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: كتاب المصاحف (ص: ١٣٣).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، شمس الدين، المعروف كوالده بعقيلة، مؤرخ، من المشتغلين بالحديث. من أهل مكة، مولده ووفاته فيها، من كتبه: "الزيادة والإحسان في علوم القرآن"، و"لسان الزمان" في التاريخ، و"الفوائد الجلية في مسلمات ابن عقيلة" في الحديث، توفي سنة (١١٥٠هـ)، يُنظر ترجمته في: معجم المفسرين (٤٨٧/٢)، والأعلام (١٣/٦)، ومعجم المؤلفين (٢٦٤/٨).

(٣) الزيادة والإحسان لابن عقيلة (١٩٠/٣)، والإتقان في علوم القرآن (٢٧٥/١).

(٤) يُنظر: النشر في القراءات العشر (٧/١).

(٥) النشر في القراءات العشر (٧/١)، ويُنظر: مناهل العرفان للزرقاني (٤٠٣/١).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الثالث، القائل بأنها كانت ست نسخ، ويدل على ذلك:

- (١) أن هذا العدد هو المتعارف عليه عند علماء الرسم؛ لأمرين:  
أولهما: أن النقل ورد عن هذه المصاحف في المقنع والتنزيل وغيرهما.  
الثاني: عرف من أرسله سيدنا عثمان مع هذه المصاحف، كما تقدم<sup>(١)</sup>.
- (٢) أن هذا ما يشهد له الاستقراء، كما ذكره الشيخ رضوان المخللاتي<sup>(٢)</sup> ورجحه بقوله: "وعدة المصاحف على معتمد الأقوال فيها ستة، كما يشهد له الاستقراء"<sup>(٣)</sup>.
- (٣) أن هذا هو المتعارف عليه عند علماء القراءات، حيث كثر نقلهم عن هذه المصاحف الستة<sup>(٤)</sup>.

وقد رجح هذا القول صاحب المحرر في علوم القرآن بقوله: "وقع خلاف بين العلماء في عدد المصاحف، والصحيح أنها ستة: المصحف الذي استكتبه عثمان لنفسه، والمصحف المدني الذي كان عند زيد بن ثابت، والمصحف المكي، والمصحف الكوفي، والمصحف البصري، والمصحف الشامي، وهذه المصاحف هي التي نقل العلماء عنها، وحكوا ما فيها من

---

(١) يُنظر: شرح المخللاتي لرضوان بن محمد المكنى بأبي عبيد (ص: ١٧)، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل؛ لسليمان بن نجاح بن أبي القاسم (١٤١/١).

(٢) هو: رضوان بن محمد بن سليمان، أبو عبيد المصري المعروف بالمخللاتي، عالم بالقراءات، من كتبه: "فتح المقفلات" في القراءات العشر، و "شفاء الصدور" في القراءات السبع، و "القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز"، توفي سنة (١٣١١هـ)، يُنظر ترجمته في: الأعلام (٢٧/٣)، ومعجم المؤلفين (١٦٥/٤).

(٣) مختصر التبيين لهجاء التنزيل؛ لسليمان بن نجاح بن أبي القاسم (١٤١/١).

(٤) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر (ص: ١٩٧)، ومناهل العرفان (٤٠٣/١).

الرسم، أما ما عدا ذلك كالمصحف المنسوب للبحرين أو لليمن، فلم يُنقل عنه أبداً، مما يشير إلى عدم وجودهما أصلاً<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: قالت اللجنة: "وأخذَ هجاؤه مما رواه علماء الرسم عن المصاحف التي بعث بها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى البصرة والكوفة والشام ومكة، والمصحف الذي جعله لأهل المدينة، والمصحف الذي اختصَّ به نفسه، وعن المصاحف المنتسخة منها. وقد رُوعي في ذلك ما نقله الشيخان: أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح، مع ترجيح الثاني عند الاختلاف"، وفيه أشار النصُّ إلى القول الصحيح في عدد المصاحف التي كتبها عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهي ستة مصاحف<sup>(٢)</sup>.

أما الأقوال السابقة المخالفة لهذا القول، فيرد عليها بما يلي:

- (أ) أما قول القرطبي أنها أربعة فقد تعقبه ابن كثير في فضائل القرآن بقوله: "وصحح القرطبي أنه إنما نفذ إلى الآفاق أربعة مصاحف، وهذا غريب"<sup>(٣)</sup>.
- (ب) وأما ما ذكر عن نسخة أهل البحرين ونسخة أهل اليمن، فلا يوجد أي ذكرٍ لما في هذه النسخ من رسم في الكتب، والخبر بها منقطع، ولعله ليس بصحيح، فقال أبو علي الأهوازي<sup>(٤)</sup>

(١) المحرر في علوم القرآن؛ د. مساعد الطيار (ص: ٢٢٨).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٧٢).

(٣) يُنظر: فضائل القرآن؛ لابن كثير (ص: ٧٧)، وجمع القرآن (دراسة تحليلية لمروياته) لأكرم الدليمي (ص: ١٩٠).

(٤) هو: الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي أبو علي، مقرئ الشام في عصره، أصله من الأهواز واستوطن دمشق، من تصانيفه: "شرح البيان في عقود الإيمان"، أتى فيه بأحاديث استنكرها علماء الحديث، و"موجز في القراءات"، توفي في ذي الحجة سنة (٤٤٦ هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/٦٦٧)، وشذرات الذهب (١٩٩/٥)، والأعلام (٢/٢٤٥).

عن مصحف اليمن ومصحف البحرين: "فلم نسمع لهما خبراً، ولا رأينا لهما أثراً"<sup>(١)</sup>، وقال السيوطي: "ولكن لم يسمع لهذين المصنفين خبر"<sup>(٢)</sup>.  
ت) أما قول: إنها ثمان نسخ، فقد تفرد به ابن الجزري.  
وبهذا يتبين أن ما نقله الزركشي من استدراك لأبي عمرو الداني مرجوح في هذه المسألة، والله أعلم.



(١) المرشد الوجيز؛ لابي شامة (ص: ١٥٩).

(٢) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٢١١)، والزيادة والإحسان؛ لابن عقيلة (٣/١٩٠).

النوع الخامس عشر: معرفة أسماء القرآن واشتقاقاتها.

[٢٣] مسألة: همز القرآن.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقال القرطبي: القرآن بغير همز مأخوذ من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضاً ويشابه بعضها بعضاً، فهي حينئذ قرائن، قال الزجاج: وهذا القول سهو، والصحيح أن ترك الهمز فيه من باب التخفيف، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهذا ما أشار إليه الفارسي في الحلييات<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الإمام الزركشي -رحمه الله- استدراك الزجاج على القرطبي في زعمه: إن القرآن أصل اشتقاقه من القرائن، ونقل تضعيف الزجاج لهذا القول، ووصفه بالسهو، وعضد هذا القول بكون أبي علي الفارسي أشار إليه وهو إمام في بابه.

الدراسة:

ذكر الإمام الزركشي -رحمه الله- بين يدي الاستدراك السابق بسطاً يحسن إيراده لاستيعاب وجه النقض أو المعارضة التي أوردتها الزجاج، حيث قال: "وأما القرآن فقد اختلفوا فيه، فقليل: هو اسم غير مشتق من شيء، بل هو اسم خاص بكلام الله. وفي تاريخ بغداد<sup>(٢)</sup> للخطيب في ترجمة الشافعي قال وقرأت القرآن على إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول: القرآن اسم وليس مهموزاً، ولم يؤخذ من قرأت، ولو أخذ من قرأت لكان كل ما قرئ قرأناً، ولكنه اسم للقرآن، مثل التوراة والإنجيل، يهمز قرأت ولا يهمز القرآن.

(١) المسائل الحلييات (ص: ٢٩٧).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٧٨).

(٣) تاريخ بغداد وذيوله (٢/ ٦٠).



**قال البيهقي:** كان الشافعي يهمل قرأت ولا يهمل القرآن، ويقول: هو اسم لكتاب الله غير مهموز<sup>(١)</sup>، وهذا راجع إلى التسهيل في لغة العرب في لفظ القرآن دون لفظ قرأت، مثل تسهيل يومنون. قال الواحدي قول الشافعي: هو اسم لكتاب الله يعني أنه اسم علم غير مشتق كما قاله جماعة من الأئمة<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب العلماء في لفظ "القرآن" مذاهب، فهو عند بعضهم مهموز، وعند بعضهم الآخر غير مهموز، فمن رأى أنه بغير همز: الشافعي<sup>(٣)</sup>، وبه قرأ ابن كثير المكي<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

**واختلفوا في لفظ القرآن غير المهموز من ماذا هو مشتق، على قولين:**

**القول الأول:** أن لفظ القرآن مشتق من قرن، وهو ضم الشيء إلى مثله، من قرنت الشيء بالشيء، وسمى بذلك لقران السورة والآيات والحروف فيه بعضها ببعض، ومنه قيل للجمع بين الحج والعمرة: قرآن، وهذا القول منقول عن أبي الحسن الأشعري<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** أنه مشتق من القرائن؛ لأن الآيات منه من القرآن يصدق بعضها بعضاً ويشابه بعضها بعضاً، وهي قرائن، وهذا هو رأي الفراء<sup>(٧)</sup>، وقول القرطبي<sup>(٨)</sup>.

(١) معرفة السنن والآثار (٤٧٢/١٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢٧٨/١).

(٣) تاريخ بغداد وذيوله (٦٠/٢).

(٤) هو: عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز، أبو معبد، المكي الداري، إمام أهل مكة في القراءة، وهو أحد القراء السبعة، حجة في القراءة، ثقة في الحديث، توفي سنة (١٢٠هـ). يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٤٤٣/١)، وشذرات الذهب (٨٩/٢)، والأعلام (١١٥/٤).

(٥) يُنظر: حرز الأماني للشاطبي (ص: ٧٤)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي (٢١٧/١).

(٦) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢٧٨/١)، والإتقان في علوم القرآن (١٨٢/١)، والمدخل إلى علوم القرآن الكريم؛ محمد فاروق النبهان (١٦/١)، ودراسات أصولية في القرآن الكريم؛ محمد إبراهيم الحفناوي (ص: ١٤).

(٧) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١٨٢/١).

(٨) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٦٧٤/١).

واستدرك عليهم الزجاج قولهم: إنه مشتق من القرائن، وقال بأنه سهو، وفي بعض النسخ غلط، وأن ترك الهمز فيه إنما هو من باب التخفيف، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها<sup>(١)</sup>، ويدل عليه:

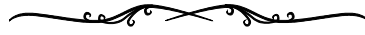
(١) قراءة ابن كثير على جهة التخفيف، حيث ينقل حركة الهمز في "قرآن"، و"القرآن" إلى ما قبلها، ويحذف الهمز<sup>(٢)</sup>.

(٢) أن الأصل عدم الزيادة، وهذا ما جعل الزجاج ينسب هذا القول للسهو، وهو ما أشار إليه الفارسي في الحليبات<sup>(٣)</sup>.

فالقول للفراء، وهو من قال به أولاً لا القرطبي كما يتوهم من ظاهر قول الإمام الزركشي<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

تقاربت عبارة أصحاب القولين في بيان وجه اشتقاقه بالاعتبارين، وكل له وجه ومأخذ، وعلى القولين هو بلا همز، ونونه أصلية.



(١) البرهان في علوم القرآن (١/٢٧٨).

(٢) يُنظر: حرز الأمانى للشاطبي (ص: ٧٤)، والبدور الزاهرة للقاضي (ص: ٥٦).

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٧٨)، والموسوعة القرآنية المتخصصة (١/٩٨).

(٤) يُنظر: روح المعاني للألوسي مفاتيح الغيب للرازي (١/٩)، ومناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٤)، ومباحث في علوم القرآن؛ لصبحي الصالح (ص: ١٨)، وإعراب القرآن وبيانه (٤/٢١٦)، ومدخل إلى تفسير القرآن وعلومه (ص: ٤٥)، وجمع القرآن - دراسة تحليلية لمروياته (ص: ١٨)، ومعتك الأقران في إعجاز القرآن (٢/٣٢٩).

النوع السابع عشر: معرفة ما فيه من غير لغة العرب.

## [٢٤] مسألة: هل في القرآن الكريم ألفاظ غير عربية؟

قال الزركشي -رحمه الله-: [قال أبو عبيدة فيما حكاه ابن فارس: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول، قال: ومعناه أتى بأمر عظيم، وذلك أن القرآن لو كان فيه من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفونها، وفي ذلك ما فيه، وإن كان كذلك فلا وجه لقول من يجيز القراءة في الصلاة بالفارسية؛ لأنها ترجمة غير معجزة، وإذا جاز ذلك لجازت الصلاة بكتب التفسير، وهذا لا يقول به أحد انتهى<sup>(١)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحله:

ساق الإمام الزركشي استدراك أبي عبيدة على من قال: إن في القرآن ألفاظاً غير عربية، ونقل في استدراكه: من زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول.

### الدراسة:

اختلف العلماء في وقوع ألفاظ غير عربية في القرآن؛ على قولين:

القول الأول: أن القرآن ليس فيه من غير لسان العرب، وهذا قول الشافعي<sup>(٢)</sup>، وأبي عبيدة<sup>(٣)</sup>، والسمعاني<sup>(٤)</sup>، وهو قول جمهور العلماء<sup>(٥)</sup>، وحجتهم:

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٢٨٧).

(٢) يُنظر: الرسالة؛ للشافعي (ص: ٣٤).

(٣) يُنظر: مجاز القرآن؛ لأبي عبيدة (١/١٧).

(٤) يُنظر: قواطع الأدلة (١/٢٨٠).

(٥) كما نسب الزركشي للأكثرين في البحر المحيط في أصول الفقه (١/٥٢٨).

(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] ووجه الدلالة: أن الآية صريحة في عربية القرآن.

(٢) قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وظاهر الآيتين يناهض أن يكون فيه ما ليس بعربي.

(٣) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] فنفي أن يكون أعجمياً، وقطع اعتراضهم بتنوعه بين أعجمي وعربي، ولا ينتفي الاعتراض وفيه أعجمي<sup>(١)</sup>.

(٤) أنه لو كان فيه من غير لسان العرب لاختل أمر التحدي ولم يثبت الإعجاز، لأنه يكون طريقاً لهم في أن يقولوا: إن القرآن الذي جاء به يشتمل على لسان العرب وغير لسان العرب، ونحن لا نعرف إلا لسان العرب في بلدنا من قبل هذا، فيؤدي هذا القول إلى نفي أمر الإعجاز<sup>(٢)</sup>.

(٥) قال ابن عطية: "والذي أقوله: إن القاعدة والعقيدة هي أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فليس فيه لفظة تخرج عن كلام العرب فلا تفهمها إلا من لسان آخر، فأما هذه الألفاظ وما جرى مجراها، فإنه قد كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلسانها بعض مخالطة لسائر الألسنة بتجارات وبرحلي قريش... واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها حتى جرت مجرى العربي الصريح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن، فإن جهلها عربي ما فكجهله الصريح بما في لغة غيره، كما لم يعرف ابن عباس معنى «فاطر» إلى غير ذلك، فحقيقة العبارة عن هذه الألفاظ أنها في الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب وعربتها، فهي عربية بهذا الوجه"<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي (٥٠/١).

(٢) يُنظر: قواطع الأدلة (٢٨٠/١).

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية (٥١/١).

## الرد عليهم:

- (١) أما قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، فإن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً، والقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية<sup>(١)</sup>.
- (٢) وقوله تعالى: ﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، بأن المعنى من السياق: "أكلام أعجمي ومخاطب عربي!"<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أن القرآن فيه من غير لسان العرب، وهذا القول مروي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة<sup>(٣)</sup>، واختاره السيوطي<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

- (١) أنه جاء في القرآن ألفاظ غير عربية، مثل: ﴿سَجِيلٍ﴾ [هود: ٨٢] ﴿كَمَشْكُورٍ﴾ [النور: ٣٥] ﴿أَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٣٦] و﴿الطُّورَ﴾ [البقرة: ٦٣] و﴿وَأَبَارِقُ﴾ [الواقعة: ١٨] و﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١] وغير ذلك<sup>(٥)</sup>.
- (٢) قال السيوطي: "وأقوى ما رأيته للوقوع وهو اختياري، ما أخرجه ابن جرير، بسند صحيح عن أبي ميسرة - التابعي الجليل - قال: في القرآن من كل لسان"<sup>(٦)</sup>.

(١) الإتيان في علوم القرآن (١٢٦/٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزي (٤١٢/٢)، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٣٠/٣).

(٤) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٢٦/٢).

(٥) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزي (٤١٢/٢).

(٦) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن؛ للسيوطي (٣٩٤/١)، ويُنظر: المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب للسيوطي

(ص: ٦٠)، ومعتزك الأقران في إعجاز القرآن؛ للسيوطي (١٤٨/١)، والمزهر في علوم اللغة والأدب للسيوطي

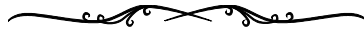
(٢٠٩/١)، وإتمام الدراية لقراء النقاية؛ للسيوطي (٣٧/١).

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة ومناقشتها يتبين أن الأظهر -والله أعلم- هو الجمع بين القولين، وهو ما قاله بعض المفسرين<sup>(١)</sup>، وذلك لعدة أمور؛ منها:

(١) ما اختاره أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية، بقوله: والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب، فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: عجمية فصادق، ومال إلى هذا القول ابن الجوزي، وآخرون<sup>(٢)</sup>، وقال الشرييني بعد ذكره للجمع بين القولين: وهو جمع حسن<sup>(٣)</sup>.

**وخلاصة القول في المسألة:** أن ما ذكر في القرآن من ألفاظ غير عربية إنما هو بالرجوع إلى أصلها، وهي في حقيقتها عربية تكلمت بها العرب، ودرجت على ألسنتهم، وأصبحت من لغتهم، والله أعلم.



---

(١) يُنظر: جامع البيان (١/١٤-١٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/١٨٩٦)، وأحكام القرآن للشافعي؛ جمع البيهقي (٢٢/١)، وزاد المسير (٢/٤١٢)، والسراج المنير (٢/٨٨).

(٢) الإتيان في علوم القرآن (٢/١٢٩).

(٣) تفسير السراج المنير (٢/٨٨).

## النوع الثامن عشر: معرفة غريبه.

[٢٥] مسألة: معنى الأب في قوله: ﴿وَفَكِهَةٌ وَأَبًا﴾ [عبس: ٣١].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [اختلف المفسرون في معنى الأب على سبعة أقوال: ف قيل ما ترعاه البهائم وأما ما يأكله الآدمي فالحصيد، والثاني: التبن خاصة، والثالث: كل ما نبت على وجه الأرض، والرابع: ما سوى الفاكهة، والخامس: الثمار الرطبة وفيه بعد، لأن الفاكهة تدخل في الثمار الرطبة ولا يقال أفردت للتفصيل إذ لو أريد ذلك لتأخر ذكرها نحو ﴿فَكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨] والسادس: أن رطب الثمار هو الفاكهة ويابسها هو الأب، والسابع: أنه للأنعام كالفاكهة للناس<sup>(١)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن معنى الأب هو الثمار الرطبة، وقال في استدراكه: وفيه بعد لأن الفاكهة تدخل في الثمار الرطبة.

### الدراسة:

اختلف السلف والخلف في معنى الأب؛ على عدة أقوال:

القول الأول: أن الأب هو ما ترعاه البهائم، وأما ما يأكله الآدمي فالحصيد<sup>(٢)</sup>، وقد روي هذا القول عن ابن عباس -في أحد الأقوال عنه-، ومجاهد، والحسن، وقتادة، وابن زيد، وأبي

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٢٩٦).

(٢) ما يأكله الآدميون الحصيدة، قال الشاعر في مدح النبي ﷺ:

له دعوة ميمونة ربحها الصبا بها يُنْبِثُ الله الحصيدة والأبأ، يُنظر: تفسير الماوردي (٦/٢٠٨).

عبدة<sup>(١)</sup>، وهو قول الجمهور<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup>، والواحدي<sup>(٤)</sup>، والقشيري<sup>(٥)</sup>، والبغوي<sup>(٦)</sup>،  
والزخشري<sup>(٧)</sup>، وابن عطية<sup>(٨)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٩)</sup>، والنسفي<sup>(١٠)</sup>، وابن جزي<sup>(١١)</sup>، وأبي  
السعود<sup>(١٢)(١٣)</sup>، والقاسمي<sup>(١٤)</sup>، وابن السعدي<sup>(١٥)(١٦)</sup>، وابن عاشور<sup>(١٧)</sup>، وابن عثيمين<sup>(١٨)</sup>.

- (١) يُنظر: جامع البيان (٢٢٩/٢٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٤٠١/١٠)، وتفسير ابن كثير (٣٢٥/٨)، والكشف والبيان (١٣٣/١٠)، وتفسير السمعاني (١٦١/٦)، والدر المنثور (٤٢١/٨).
- (٢) يُنظر: تفسير ابن جزي (٤٥٤/٢)، وتفسير جزء عم للدكتور؛ مساعد الطيار (ص: ٥٨).
- (٣) يُنظر: معاني القرآن؛ للزجاج (٢٨٦/٥)، وزاد المسير؛ لابن الجوزي (٤٣٠/٤).
- (٤) الوسيط؛ للواحدي (٤٢٤/٤).
- (٥) تفسير القشيري (٦٩٠/٣).
- (٦) معالم التنزيل (٣٣٩/٨).
- (٧) الكشف؛ للزخشري (٧٠٤/٤).
- (٨) المحرر الوجيز (٤٣٩/٥).
- (٩) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٦٠/٣١).
- (١٠) مدارك التنزيل للنسفي (٦٠٣/٣).
- (١١) يُنظر: تفسير ابن جزي (٤٥٤/٢).
- (١٢) هو: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي أبو السعود، فقيه حنفي، وأصولي، ومفسر، وشاعر، من تصانيفه: "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم"، و"حاشية على تفسير الكشاف"، و"تحفه الطلاب" و"رسالة في المسح على الخفين". توفي سنة (٩٨٢هـ). يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٥٨٤/١٠)، والأعلام (٥٩/٧)، ومعجم المؤلفين (٣٠١/١١).
- (١٣) تفسير أبي السعود (١١٢/٩).
- (١٤) محاسن التأويل (٤١٠/٩).
- (١٥) هو: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، التميمي، النجدي، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، متكلم واعظ. من تصانيفه: "تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن"، و"تيسير اللطيف المنان في خلاصة مقاصد القرآن" في مجلد، و"القواعد الحسان في تفسير القرآن" توفي سنة (١٣٧٦هـ). يُنظر ترجمته في: الأعلام (٣٤٠/٣)، ومعجم المؤلفين (٣٩٦/١٣).
- (١٦) تفسير السعدي (ص: ٩١١).
- (١٧) التحرير والتنوير (١٣٣/٣٠).
- (١٨) تفسير جزء عم لابن عثيمين (ص: ٦٧).



**القول الثاني:** أنه التبن خاصة، روي عن الضحاك<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يعودَ إلى معنى النبات أو العشب على أنه يَبْسُطُهُما، فيكون فُسْر بمال الأب لا عينه<sup>(٢)</sup>.

**الرد عليهم:**

هذا القول انفرد به الضحاك، ورده ابن عطية، وقال: "إن في اللفظ غرابة"<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث:** أن الأب كل ما نبت على وجه الأرض، وهو أحد قولي ابن عباس<sup>(٤)</sup>، وهو قول عطاء<sup>(٥)</sup>.

**القول الرابع:** أنه ما سوى الفاكهة؛ روي عن الضحاك<sup>(٦)</sup>.

**القول الخامس:** أنه الثمار الرطبة، ووردَ هذا عن ابن عباس من طريق علي بن أبي طلحة<sup>(٧)</sup>.

وقد استُدرِك عليه بأنه غريب<sup>(٨)</sup>، وقال الزركشي: "وفيه بعد؛ لأن الفاكهة تدخل في الثمار الرطبة، ولا يقال: أفردت للتفصيل، إذ لو أريد ذلك لتأخر ذكرها، نحو ﴿فَكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾

(١) هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، صاحب التفسير، كان من أوعية العلم، وليس بالجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه، حدث عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وابن عمر وأنس بن مالك، توفي سنة (١٠٥هـ)، وقيل: (١٠٢هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٥٩٨)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/٢٢٢)، وشذرات الذهب (٢/١٨).

(٢) يُنظر: الكشف والبيان (١٠/١٣٣)، والمحرم الوجيز (٥/٤٣٩)، والدر المنثور (٨/٤٢٢)، وتفسير السمعاني (٦/١٦١).

(٣) تفسير جزء عم؛ للدكتور مساعد الطيار (ص: ٥٨).

(٤) المحرم الوجيز (٥/٤٣٩).

(٥) الكشف والبيان (١٠/١٣٣).

(٦) تفسير ابن كثير (٨/٣٢٥).

(٧) تفسير ابن كثير (٨/٣٢٥).

(٨) يُنظر: جامع البيان (٢٤/٢٣١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣٤٠)، والكشف والبيان (١٠/١٣٣)، وزاد المسير؛ لابن الجوزي (٤/٤٣٠)، والدر المنثور (٨/٤٢١)، وتفسير الماوردي (٦/٢٠٨).

(٩) تفسير جزء عم؛ للدكتور: مساعد الطيار (ص: ٥٨).

[الرحمن: ٦٨] <sup>(١)</sup>.

**القول السادس:** أن رطب الثمار هو الفاكهة ويابسها هو الأب، ذكره الرازي <sup>(٢)</sup>، والشوكاني <sup>(٣)</sup>.

**قال الرازي:** وقيل الأب الفاكهة اليابسة؛ لأنها تؤدب للشتاء، أي: تعد <sup>(٤)</sup>.

**القول السابع:** أنه للأنعام كالفاكهة للناس، ذكره السمعاني <sup>(٥)</sup>.

ويحمل توقف عمر رضي الله عنه في تفسير الأب حين قرأ الآية، فقال: "قد عرفنا الفاكهة، فما الأب؟! فقال: لعمر ك يا ابن الخطاب إن هذا هو التكلف <sup>(٦)</sup>، على أنه أراد أن يعرف شكله وجنسه وعينه، وكل من قرأ هذه الآية يعلم أنه من نبات الأرض؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۖ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ۖ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ۖ وَحَدَائِقَ غُلَبًا ۖ وَفِكْهَةً وَأَبًا ۖ﴾ [عبس: ٢٧-٣١].

**الترجيح:**

**الراجح - والله أعلم -** هو القول الأول، القائل بأن الأب هو ما ترعاه البهائم، وذلك للآتي:

(١) أنه يدل عليه قوله تعالى بعد ذلك: ﴿مَتَعَا لَكُمْ وَلِأَنْعَمَ لَكُمْ﴾ [عبس: ٣٢] <sup>(٧)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٢٩٦).

(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٣١/٦٠).

(٣) يُنظر: فتح القدير؛ للشوكاني (٥/٤٨٦).

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٣١/٦٠)، وتفسير البيضاوي (٥/٢٨٨).

(٥) يُنظر: تفسير السمعاني (٦/١٦١).

(٦) أخرجه الحاكم وقال: «صحيح على شرط الشيخين». رقم: (٣٨٩٧) وعنه: البيهقي في «شعب الإيمان» رقم:

(٢٢٨١)، وأخرجه ابن أبي شيبة، رقم: (٣٠٠٩٦)، كذلك أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/٣٢٧)،

والبخاري في «صحيحه» (٩/٩٥)، برقم: (٦٨٦٣) من طريق ثابت البناني، عن أنس، واقتصر البخاري منه على

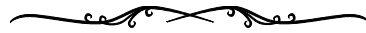
النهي عن التكلف، وقال ابن كثير - رحمه الله -: "هو إسناد صحيح، وقد رواه غير واحد عن أنس به". يُنظر: تفسير

ابن كثير (٤/٤٢٨)، وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: "فهو صحيح عنه أخرجه عبد بن حميد من طرق

صحيحة عن أنس عن عمر". يُنظر: فتح الباري؛ لابن حجر (٦/٢٩٦).

(٧) مناهل العرفان للزرقاني (٢/٢٧٨).

- (٢) أنه المعنى الذي تدور عليه أقوال السلف -رضوان الله عليهم- فالمرعى هو الكلاء، وهو أيضاً ما أنبت الأرض، وهو حشيش البهائم، ولا فائدة من معرفته بعينه، ومن القواعد الترجيحية: "تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم"<sup>(١)</sup>.
- (٣) أنه القول الذي عليه أغلب المفسرين، وفي الغالب قول الأكثر أقرب للصواب، وأبعد عن الخطأ.
- (٤) أنه المعنى المعروف عند العرب، قال الزجاج: "الأب جميع الكلاء الذي تعتلفه الماشية"<sup>(٢)</sup>، وقال ابن منظور<sup>(٣)</sup>: "الأب الكلاء، وعبر بعضهم عنه بأنه المرعى"<sup>(٤)</sup>.
- (٥) أن أصل الأب في اللغة دال على العود؛ أي: أنه الشيء الذي يذهب ثم يعود؛ كقولهم: «آب إلى وطنه»؛ أي: عاد إليه، وهذا المعنى متحقق فيما قاله المفسرون في معنى الأب من أنه: النبات، أو العشب، أو الثمار الرطبة، أو التبن؛ لأنها تجيء بعد ذهاب، غير أن القول الأول أولى؛ لأنه قول الجمهور، وللإشارة إليه بقوله: ﴿وَلَا تَنَعَمَكُمُ﴾ [عبس: ٣٢] على ما فسره أصحاب هذا القول، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.
- وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



- (١) قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين الحري (٢٤٣/١).
- (٢) يُنظر: معاني القرآن؛ للزجاج (٢٨٦/٥)، ولسان العرب (٢٠٤/١).
- (٣) هو: محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري المصري الإفريقي، من أئمة اللغة والتاريخ، عمل قاضياً فترة من الزمن، كان عالماً بالفقه والتفسير، من أهم مصنفاته: "لسان العرب"، و"مختصر تاريخ دمشق"، و"المنتخب المختار في النوادر الأشعار"، و"مختار الأغاني"، توفي سنة (٧١١هـ)، يُنظر ترجمته في: فوات الوفيات (٣٩/٤)، والدرر الكامنة (١٥/٦)، والأعلام للزركلي (١٠٨/٧).
- (٤) لسان العرب (٢٠٤/١).
- (٥) تفسير جزء عم؛ للدكتور مساعد الطيار (ص: ٥٨).

## النوع التاسع عشر: معرفة التصريف.

[٢٦] مسألة: مادة "ذكر" بالبدال المهملة، مهملة غير مستعملة.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقد ذكر الأزهري<sup>(١)</sup> أن مادة "ذكر" بالبدال المهملة، مهملة غير مستعملة، فكتب التاج الكندي على الطرة ما ذكر أنه مهمل مستعمل، قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]، وهذا الذي قاله سهو أوجبه الغفلة عن قاعدة التصريف، فإن الدال في الموضعين بدل من الذال؛ لأن اذكر أصله اذتكر، افتعل من الذكر، وكذلك مذكر أصله مذتكر مفتعل من الذكر أيضاً، فأبدلت التاء ذالاً، والذال كذلك، وأدغمت إحداهما في الأخرى فصار اللفظ بهما كما ترى<sup>(٢)</sup>.

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على التاج الكندي استدراكه على الأزهري في كون (ذكر) مهمل، وزعم التاج الكندي أنه مستعمل غير مهمل، وقال في استدراكه: وهذا الذي قاله سهو أوجبه الغفلة عن قاعدة التصريف.

## الدراسة:

الاستعمال والإهمال في اللغة مما يعنى به من اهتم بالدلالات المعجمية، وما تدل عليه صيغها وأبنية اللفظ من دلالة، ويرجع استعمال اللفظ إلى طلب الخفة والفرار من الثقل في كثير من تحليل فشو لغة معينة أو إهمالها، والحكم بذلك إضافي باعتبار قائله وإطلاعه على لغات العرب وكثرة سماعه، وفيه تقع المراجعة بين من صنف في ذلك من مشاهير أئمة اللغة.

(١) تهذيب اللغة (١٠/٦٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٢٩٨).

وهذه واحدة من المسائل؛ حيث يظهر في إبدال الدال من تاء الافتعال ونظائرها ما يقرر القول في مسألة الدراسة، حيث: "يجب إبدال الدال من "تاء الافتعال" ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها الدال، أو الذال، أو الزاي، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة، فإذا أريد بناء صيغة على وزن: "افتعل" -مثلاً- من: دغم، أو: ذخر، أو زجر... قيل: ادتغم، اذتخر، ازتجر، ثم تقلب التاء في كل ذلك "دالا" فيقال: ادغم، بإدغام الدال في الدال وجوبا. واذدخر، ويصح قلب الذال دالاً وإدغامها في الدال الأصلية، فيقال: اذخر، كما يصح -مع القلة- قلب الدال الأصلية ذالاً وإدغامها في الذال؛ فيقال: اذخر، فهذه ثلاث لغات أقواها الأولى فالثانية"<sup>(١)</sup>.

وجاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا

تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٩٩].

وذكر هذا ابن مالك في ألفيته حيث قال:

"طا" "تا" افتعال رد إثر مطبق في اذان، وازدد، وادكر دالا بقي<sup>(٢)</sup>  
وقد ذكر الإمام الزركشي -رحمه الله- نوعي الصرف الذي يعرض للمفسر في بيان المراد، وتأتي هذه المسألة في النوع الثاني، وهو (الإدغام)، حيث ذكر أن النوع الثاني وهو: "تغيير الكلمة لمعنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام"<sup>(٣)</sup>.

(١) النحو الوافي (٤/٧٩٣).

(٢) ألفية ابن مالك (ص: ٧٩).

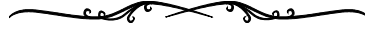
(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٢٩٧).

### الترجيح:

إن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من بيان وجه تصريف أبنية لفظ (ذكر) كشف ما سها عنه التاج الكندي في قوله: إن المستعمل هو بالدال المعجمة، إلا أن معرفة تصريف الكلمة ينفي ذلك، ويجعل ما ذكره التاج الكندي من استعمال الكلمة مرجوحاً.

وعليه فما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك، وهو أن لفظ (ذكر) من

المهمل غير المستعمل؛ هو عين الصواب. والله أعلم.



النوع الثاني والعشرون: معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر.

## [٢٧] مسألة: إدغام الراء في اللام.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [أنكروا على أبي عمرو إدغامه الراء عند اللام في: (يَغْفَلُكُمْ)، وقال الزجاج: إنه خطأ فاحش، ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت: مر لي بكذا؛ لأن الراء حرف مكرر، ولا يدغم الزائد في الناقص للإخلال به، فأما اللام فيجوز إدغامه في الراء، ولو أدغمت اللام في الراء لزم التكرير من الراء، وهذا إجماع النحويين. انتهى. وهذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها؛ ولهذا قال سيويه في كتابه<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]: وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف]<sup>(٢)</sup>.

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الزجاج انتقاده لأبي عمرو إدغامه الراء في اللام في: (يَغْفَلُكُمْ)، وقال في استدراكه: وهذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها.

(١) الكتاب؛ لسيويه (٥٩/١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣٢٢/١).

## الدراسة:

اختلف النحاة في حكم إدغام الراء في اللام؛ على قولين:

القول الأول: لا يجوز إدغام الراء في اللام، وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وأكثر النحويين<sup>(١)</sup>، وحجتهم:

(١) أن في الراء تكريراً، فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير<sup>(٢)</sup>.

(٢) أن في هذه الحروف زيادة على مُقَارِبِهَا في الصوت، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها، وإبطال ما لها من الفضل على مُقَارِبِهَا؛ ففي الراء تكرير ليس في اللام<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: "والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تفسى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها"<sup>(٤)</sup>.

وقال الأنباري: "لا يجوز أن تدغم الراء في اللام، كما يجوز أن تدغم اللام في الراء؛ لأن في الراء زيادة صوت وهو التكرير، فلو أدغمت في اللام لذهب التكرير الذي فيها بالإدغام، بخلاف اللام، فإنه ليس فيها تكرير يذهب بالإدغام"<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: جواز إدغام الراء في اللام؛ وإليه ذهب جماعة من القراء<sup>(٦)</sup>، وتبعهم ابن مالك

(١) يُنظر: الكتاب؛ لسيبويه (٤/٤٤٨)، والكناش في فني النحو والصرف (٢/٣٣٠)، وإعراب القرآن للنحاس (١/١٥٢)، والأصول في النحو (٣/٤٢٨)، والبديع في علم العربية (٢/٦٣٠).

(٢) اللامات (ص: ١٥٣).

(٣) شرح المفصل؛ لابن يعيش (٥/٥٢٩).

(٤) الكتاب؛ لسيبويه (٤/٤٤٨).

(٥) أسرار العربية (ص: ٣٦٣).

(٦) وهم: أبو عمرو ويعقوب الحضرمي والبيزدي من البصريين، والكسائي والفراء وأبو جعفر الرؤاسي، يُنظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ٨٠).



وأبو حيان<sup>(١)</sup>، وحجتهم:

أنَّ الراء إذا أُدغمَت في اللام صارت لامًا، ولفظُ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تُدغم الراء كان في ذلك ثقل؛ لأنَّ الراء فيها تكرار فكأنها راءآن، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مالك: "وإدغام الراء في اللام جائز؛ خلافاً لأكثرهم"<sup>(٣)</sup>.

الجواب عن قراءة أبي عمرو بإدغام الراء في اللام:

جرت قراءة أبي عمرو على إدغام الراء في اللام، وهذا خلاف ما عليه جمهور النحويين - كما تقدم -؛ فلذلك اختلفت وجهات نظر أهل العربية في هذه القراءة بين ملحن لأبي عمرو ومعتذر له ومصوّب طريقته.

وقبل ذكر هذه الأقوال لا بد أن يُعلم أن قراءة أبي عمرو قراءة سبعية متواترة، وأن القراءة المتواترة إذا خالفت المشهور من اللغة فإنها تقدم على ذلك المشهور؛ لأن القراءة سنة متبعة.

قال البيهقي: "عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت قال: "القراءة سنة". وإنما أراد - والله أعلم - أن اتباع من قبلنا في الحروف وفي القراءات سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهر منها، وبالله التوفيق"<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٤٩٦/٣)، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٤٥٨)، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٣٢٢)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥٢٧٤/١٠)، وشرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (٢٧٤/٣).

(٢) المتع الكبير في التصريف (ص: ٤٥٨).

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٣٢٢).

(٤) السنن الكبرى (٣٨٥/٢).

وقال ابن الجزري: "قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه "جامع البيان"<sup>(١)</sup> بعد ذكر إسكان ﴿بَارِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ لأبي عمرو وحكاية إنكار سيويه له فقال -أعني: الداني:- "والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره وأخذ به"، ثم لما ذكر نصوص رواته، قال: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"<sup>(٢)</sup>.

وأما ما قيل في قراءة أبي عمرو: فذهب قوم إلى صحتها وإثباتها، والاحتجاج لأبي عمرو فيها، والإنكار على من أنكرها وشكك في نقل رواتها.

قال السخاوي: "وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعاً في القرآن الكريم، وأبو عمرو حجة فيما ينقل، وفيما يقرأ، فيجب الرجوع إليه في ذلك"<sup>(٣)</sup>.

"وروى أبو بكر ابن مجاهد عن أحمد بن يحيى عن أصحابه عن الفراء أنه قال: كان أبو عمرو يروي عن العرب إدغام الراء في اللام، وقد أجازته الكسائي أيضاً، وله وجيه من القياس، وهو: أنَّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أسهل من الراء؛ لعدم التكرار فيها، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل؛ لأنَّ الراء فيها تكرار، فكأنها راءان، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن خالويه: "وأدغم (أبو عمرو) وحده الراء في اللام من ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١] وما شاكلة في القرآن، وهو ضعيف عند البصريين. وقد روي عنه الإظهار. والحجة له في ذلك: أنه

(١) جامع البيان في القراءات السبع (٨٥٩/٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (١٠/١).

(٣) الكناش في في النحو والصرف (٣٣٠/٢).

(٤) الممتع الكبير في التصريف (ص: ٤٥٨).

لما كانت تدغم في الراء، كقوله: ﴿قُلْ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] كانت الراء بهذه المثابة تدغم في اللام<sup>(١)</sup>.

### وهناك قوم حكموا على هذه القراءة بالغلط واللحن:

فقد قال الزجاج - كما نقل الإمام الزركشي وقبله الكرمانى -: "وهو خطأ فاحش، وأحسب الذين رووا ذلك عن أبي عمرو غالطين، ولا يدغم الراء في اللام؛ لأن الراء حرف مكرر، ولا يدغم الزائد في الناقص، ولو أدغمت الراء في اللام لذهب التكرير من الراء، وهذا إجماع النحويين"<sup>(٢)</sup>.

وقد كفانا الإمام الزركشي الرد عليه برده السابق.

### وقال الزمخشري في مفصله: "وإدغام الراء لحن"<sup>(٣)</sup>.

وقال في كشفه: "ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسبب في نحو هذه الروايات: قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط: قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو"<sup>(٤)</sup>.

ورُد على الزمخشري: بأن "قراءة أبي عمرو متواترة، مع أن القول بامتناع إدغام الراء في اللام إنما هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون - بل وبعض البصريين كأبي عمرو فقائلون بالجواز - كما نقله عنهم أبو حيان - ونقل أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر صحة إدغام: «صار لي» و«صار لك» عن العرب - ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. ووجه الجعبري إدغام الراء في

(١) الحجة في القراءات السبع (ص: ٨٠).

(٢) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني (ص: ١٠٣).

(٣) المفصل في صناعة الإعراب (ص: ٥٥٣).

(٤) الكشف للزمخشري (١/٣٥٨).

اللام بتقارب مخرجيهما على رأي سيوييه، وتشاركهما على رأي الفراء، وتجانسهما في الجهر والانفتاح والاستقلال<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الراجح الذي لاشك فيه هو القول الثاني، وهو صوابية قراءة أبي عمرو في هذا الحرف، وإن خالف جمهور النحويين، وحجة ذلك:

- (١) أن قراءة أبي عمرو مقدمة على رأيهم في هذه القاعدة النحوية.
- (٢) أن القرآن هو الحكم على علماء النحو، ومنه تستمد القواعد، قال الزرقاني: "فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب، فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يراجعوهم بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة لنحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الجزري: "فالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها"<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو زهرة: "وليس معنى ذلك أن تكون أقوال النحويين حاكمة على القرآن بالصحة؛ فإنه هو الحاكم عليهم، وهو أقوى من حجج النحويين في إثبات ما يثبتون، ونفي ما ينفون"<sup>(٤)</sup>.

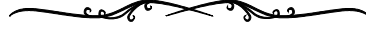
(١) مناهج المفسرين (ص: ٢٦٢).

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٤٢٢).

(٣) النشر في القراءات العشر: (١/١٠).

(٤) المعجزة الكبرى القرآن (ص: ٤٠).

(٣) لا يحق لأحد مهما بلغ علمه أن يرد قراءة متواترة، فالقراءة سنة متبعة، ولا مجال فيها للرأي والاجتهاد، وعليه فلا يُسَلَّم بتعقب الزجاج على قراءة أبي عمرو<sup>(١)</sup>.  
وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- على الزجاج هو الصواب، والله أعلم.



---

(١) قال أبو عمرو الداني: "وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشوا لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها". يُنظر: النشر في القراءات العشر: (١٠/١).

النوع الثاني والعشرون: معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر.

## [٢٨] مسألة: اختلاف القراءات في الآية الواحدة.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءات في: (لمستم)، و (لامستم)، وكذلك جواز وطء الحائض عند الانقطاع وعدمه إلى الغسل على اختلافهم في ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾، وكذلك آية السجدة في سورة النمل مبنية على القراءتين، قال الفراء: من خفف "ألا" كان الأمر بالسجود، ومن شدد لم يكن فيها أمر به، وقد نوزع في ذلك. إذا علمت ذلك فاختلفوا في الآية إذا قرئت بقراءتين على قولين؟ أحدهما: أن الله تعالى قال بهما جميعاً. والثاني: أن الله تعالى قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين، وهذا الخلاف غريب، رأيته في كتاب البستان لأبي الليث السمرقندي، ثم اختاروا في المسألة توسطاً، وهو أنه إن كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر، فقد قال بهما جميعاً، وتصير القراءات بمنزلة آيتين، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وإن كان تفسيرهما واحداً، كالبُيُوتِ وَالْبُيُوتِ، وَالْمُحْصَنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ بِالنَّصْبِ، فإنما قال بأحدهما وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة على ما تعود لسانهم. فإن قيل: إذا صح أنه قال بأحدهما فبأي القراءتين قال؟ قيل: بلغة قريش<sup>(١)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٢٦-٣٢٧).

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال بالاختلاف في الآية إذا قرئت بقراءتين على قولين: أحدهما: أن الله تعالى قال بهما جميعاً. والثاني: أن الله تعالى قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين، وقال في استدراكه: وهذا الخلاف غريب.

## الدراسة:

هذه المسألة يمكن مناقشتها في قولين:

القول الأول: أن الله تعالى قال بالقراءتين جميعاً، وهو ما ذهب إليه الزركشي، واختاره الباقلاني<sup>(١)</sup>، والشنقيطي<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر أن هذا القول قد بنى النظر المتعلق بالناظرين في القراءة لا النظر على نص التنزيل، فقد نزل بلغة قريش، ولغة قريش تحتها أصول، وهم من نزل القرآن بلغتهم. قال ابن الجوزي: "كان بعض مشايخنا يقول: كله بلغة قريش، وهي تشتمل على أصول من القبائل هم أرباب الفصاحة، وما يخرج عن لغة قريش في الأصل لم يخرج عن لغتها في الاختيار"<sup>(٣)</sup>.

إلا أنه يجوز أنه نزل بقراءتين، وفعل النبي ﷺ دال على ذلك، والشأن في المشافهة والثبوت لا النظر في المعنى وما يترتب عليه من لواحق تتعلق باللغة والرسم.

ويُجوز الباقلاني ذلك، فيقول: "وكذلك يسوغ أن يُنزل الله الكلمة بقراءتين إحداهما أظهر وأشهر، ولا ننكر مع ذلك أن يكون الرسول قد أقرأ في أكثر أيامه في آخر عمره، وآخر عَرْضِ عَرْضِ القرآن فيها بالوجه الذي يخالف خط المصحف. ليبين لهم أنه منزل على ذلك الوجه، وليستفيع ويظهر عنه، وأن يكون أكثر الناس قد قرؤوا على عصره وبعده بموافقة خط

(١) يُنظر: الانتصار للقرآن؛ للباقلاني (٢/٥٥٤).

(٢) يُنظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/٣٣٠).

(٣) فنون الألفان في عيون علوم القرآن (ص: ٢١٧-٢١٨).

المصحف للذي هو الأقل في الاستعمال، ولم يلتفتوا إلى أن ذلك ليس بمعروف في لغة قريش، لأن العرض في ذلك القراءة بالجائز، وما كثر استعماله وأن يؤثروا القراءة على آخر ما وقع عليه العرض، وإن كان غيره شائعاً جائزاً، وإذا كان ذلك كذلك ثبت بما وصفناه جواز القراءتين جميعاً، وأن الكلمة منزلة على الوجهين جميعاً<sup>(١)</sup>.

وهذه العبارة هي أقعد عبارة في التحقيق بعد التبع، ففيها بيان الجائز والمتعين في آخر عرضه، ويشهد لها ظاهر الحديث، حيث جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقول: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته؛ فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت، -وفي رواية: فانتظرت- حتى سلم، فلبسته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت له: كذبت، فو الله إن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئها...»<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على هذا القول تكون القراءتان آيتين، كما قال الزركشي: "إن كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر، فقد قال بهما جميعاً وتصير القراءات بمنزلة آيتين، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهْنَ حَتَّىٰ يَظْهَرَ ط﴾ [البقرة: ٢٢٢]"<sup>(٣)</sup>.

وهذا هو لازم القول، قال الشنقيطي: "اعلم أولاً أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية

(١) الانتصار للقرآن؛ للباقلاني (٥٥٤/٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (١٨٥/٦)؛ برقم (٤٩٩٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣٢٧/١).



واحدةٍ لهما حكم الآيتين، كما هو معروف عند العلماء<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن الله تعالى قال بقراءة واحدة إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين، وبه قال أبو شامة<sup>(٢)</sup>.

وهذا القول له وجه محتمل كبيان الإمكان لرفع الخلاف الذي يتصوره الباحث، ويقول أبو شامة في الإمكان وبيانه: "وقد قال بعض الشيوخ: الواضح من ذلك أن يكون الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب، ثم أباح للعرب المخاطبين به المنزل عليهم أن يقرءوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها لمشقة ذلك عليهم، ولأن العربي إذا فارق لغته التي طبع عليها يدخل عليه الحمية من ذلك، فتأخذه العزة، فجعلهم يقرءونه على عادتهم وطباعهم ولغاتهم منا منه عز وجل لئلا يكلفهم ما يشق عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان، وكان الأصل على ما عهد رسول الله ﷺ من الألفاظ والإعراب جميعاً مع اتفاق المعنى، فمن أجل ذلك جاء في القرآن ألفاظ مخالفة ألفاظ المصحف المجمع عليه، كالصوف وهو "العهن"، وزقية وهي "صيحة"، وحططنا وهي "وضعنا"، وحطب جهنم وهي "حصب" ونحو ذلك، فقبض رسول الله ﷺ وكل رجل منهم متمسك بما أجاز له ﷺ، وإن كان مخالفاً لقراءة صاحبه في اللفظ، وعول المهاجرون والأنصار ومن تبعهم على العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله ﷺ على جبريل عليه السلام في العام الذي قبض فيه، وذلك «أن النبي ﷺ كان يعرض عليه في كل سنة مرة جميع ما أنزل عليه فيها، إلا في السنة التي قبض فيها، فإنه عرض عليه مرتين<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/٣٣٠).

(٢) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/٩٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ (٦/١٨٦)؛ برقم (٤٩٩٨).

(٤) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/٩٥).

ويعبر البغوي عن وجه الإقراء بأكثر من قراءة بأنه بتجويز الله تعالى لنبيه ﷺ، لا أنه جائز أن يقرأ كل حسب لغته، وبما يخرج عما ثبت مشافهة، حيث قال: "إذ ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء فيما يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منصوبة، وكلها كلام الله نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ، يدل عليه قوله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»<sup>(١)</sup>، فجعل الأحرف كلها منزلة، وكان رسول الله ﷺ يعارض جبريل عليه السلام في كل شهر رمضان بما يجتمع عنده من القرآن، فيحدث الله فيه ما يشاء، وينسخ ما يشاء، وكان يعرض عليه في كل عرضة وجهًا من الوجوه التي أباح الله له أن يقرأ القرآن به، وكان يجوز لرسول الله ﷺ بأمر الله ﷻ أن يقرأ ويقرى بجميع ذلك، وهي كلها متفقة المعاني، وإن اختلف بعض حروفها، كما روي عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، أن جبريل قال لرسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن على حرف، فقال له ميكائيل: استزده، فقال: على حرفين، حتى بلغ سبعة أحرف، كلها شاف كاف، كقولك: هلم وتعال»<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا القول؛ فالراجح هو ما وافق لغة قريش لما سبق من بيان، ولما جاء عن عثمان رضي الله عنه في الأمر به، ولما جاء عن عمر رضي الله عنه بالأمر بالإقراء بلغة قريش لما رأى ما وقع من غرابة نطق قراءة هذيل.

"وقد وردت نصوص تؤكد أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش خاصة، وهم قوم النبي ﷺ، وسكان مكة وما حولها. منها ما رواه البخاري: «أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال لكتاب المصاحف: إذا

(١) سبق تخريجه (ص ٢٤٤).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٦٩/٣٥)؛ برقم (٢١١٣٢)، قال محقق المسند "الأرناؤوط": "وإسناده صحيح على شرط الشيخين".

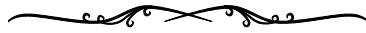
(٣) شرح السنة؛ للبغوي (٥٠٩/٤).

اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن، فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

ومنها رسالة عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما حين بلغه أنه يعلم الناس القرآن في الكوفة بلغة هذيل، وهي: (أما بعد، فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرأهم بلغة هذيل)<sup>(٣)</sup>، وقد قال مجاهد بن جبر المكي المفسر المشهور، وأشهر تلامذة ابن عباس رضي الله عنه، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤] (نزل القرآن بلسان قريش)<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر أن الخلاف بين القولين يرجع إلى اختلاف عبارة، وهو سبب تعجب الإمام الزركشي رحمه الله، حيث إنه إن قلنا بأن القراءتين أنزلهما الله تعالى فبإذنه لرسوله ﷺ كان ذلك، وإن قلنا: إنهما قراءة واحدة بإذنه لنبيه قرأ بالقراءة الأخرى، فيرجع إلى القول الأول. إلا أن التفصيل يظهر في الترجيح، وقد تعين أن لغة قريش هي الراجحة؛ لما سبق من مقررات، والله أعلم.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلسان قريش، (٤/١٨٠)؛ برقم (٣٥٠٦).

(٢) محاضرات في علوم القرآن؛ لغاتم قدوري (ص: ٤٣).

(٣) أخرجه السيوطي في الدر المنثور (٤/٥٣٥)، وينظر: المرشد الوجيز لأبي شامة (١/١٠١)، وفتح الباري لابن حجر (٩/٩).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٧/٢٠٩٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٤٦٩)، والسيوطي في الدر المنثور (٥/٥).

النوع الثالث والعشرون: معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ.

## [٢٩] مسألة: رد القراءات الثابتة.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقال صاحب التحرير<sup>(١)</sup> وقد ذكر التوجيه في قراءة: ﴿وَعَدْنَا﴾ [الأعراف: ٤٤]، و(واعدنا) لا وجه للترجيح بين بعض القراءات السبع وبعض؛ في مشهور كتب الأئمة من المفسرين والقراء والنحويين، وليس ذلك راجعاً إلى الطريق حتى يأتي هذا القول، بل مرجعه بكثرة الاستعمال في اللغة والقرآن، أو ظهور المعنى بالنسبة إلى ذلك المقام، وحاصله أن القارئ يختار رواية هذه القراءة على رواية غيرها، أو نحو ذلك، وقد تجرأ بعضهم على قراءة الجمهور في: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فقال: أكره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية في زعمها أن الملائكة إناث، وكذلك كره بعضهم قراءة من قرأ بغير تاء؛ لأن الملائكة جمع، وهذا كله ليس بجيد، والقراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن ترد إحداها ألبتة، وفي قراءة عبد الله: (فناداه جبريل) ما يؤيد أن الملائكة مراد به الواحد]<sup>(٢)</sup>.

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من يرد قراءة ثابتة بالرأي والترجيحات اللغوية أو النحوية أو غيرها، والتي لا تستقل برد الرواية الصحيحة إذا ثبتت، وقال في استدراكه: وهذا كله ليس بجيد.

(١) أي ابن النقيب، وهو: محمد بن سليمان بن الحسن البلخي، المقدسي، أبو عبد الله، جمال الدين المعروف بابن النقيب، مفسر، من فقهاء الحنفية أصله من بلخ، له (تفسير) كبير حافل، سماه (التحرير والتحرير لأقوال أئمة التفسير)، توفي بالقدس سنة (٦٩٨هـ). ينظر ترجمته في: طبقات المفسرين للأذنه وي (ص ٢٥٨)، وشذرات الذهب (٧/٧٧٣)، والأعلام (٦/١٥٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٣٤١).

## الدراسة:

توجيه القراءات والنظر في الاحتمالات اللغوية للقراءة أخذ في التوسع بما آنس به أهل اللغة من سعة اطلاع حتى استدلوا للقراءات الشاذة، وبلغ ببعضهم أن أثبت القراءة بحرف شاذ لما يجد عنده من تجوز لغوي، مع أنها ليست في درجة المشهور من القراءات، ولا يقرأ به القراء، وهذا لا يرضاه القراء في طريقتهم، حيث إن التلقي والمشافهة شرط متقدم على غيره من الشروط أو الآراء التي تصدر من أهل الصناعات العلمية الأخرى كالمفسرين أو اللغويين أو الفقهاء، والتي لا حد لها.

**والمسألة هنا هي: هل يجوز ترجيح قراءة على أخرى، وسنسوق ما نبه عليه الإمام الزركشي -رحمه الله-، وما ذكر في هذا السياق من تقرير يبين الاستدراك المذكور، ويفسر صوري الترجيح، حيث يمكن تحصيل المسألة بعد الاطلاع على الأقوال في نوعين من التخيّر، وهما:**

### النوع الأول: تخيّر تنوع لتكافؤ القراءات المرجحة من حيث الرواية.

● التخيّر<sup>(١)</sup> يكثر في كتب المفسرين والقراء، وقد يكون في بعض صوره بمعنى الترجيح، والذي يسقط معه القراءة بالقراءة المرجوحة، وهذا حسب ما يفهم من السياق، والذي يهمنا في هذا المقام هو التخيّر الذي لا يتعلق بالسند، كما ذكره صاحب التحرير لا غيره، حيث قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: "وليس ذلك راجعاً إلى الطريق حتى يأتي هذا القول، بل مرجعه بكثرة الاستعمال في اللغة والقرآن، أو ظهور المعنى بالنسبة إلى ذلك المقام"<sup>(٢)</sup>.

(١) الاختيار عندهم يراد به: "ملازمة إمام معتبر وجهًا أو أكثر من القراءات؛ فينسب إليه على وجه الشهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد، ومعلوم أن اختلاف القراء يفترق عن اختلاف غيرهم من أهل العلوم الأخرى؛ فإن اختلاف القراء يكون بين قراءات كلها حق وصواب". يُنظر: النشر في القراءات العشر؛ لابن الجزري (٥٢/١)، ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات؛ لإبراهيم الدوسري (ص: ٢٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٣٤٠).

فهذا قد ينجذب إليه المفسر بما غلب عليه من رعاية للتأويل، أو النحوي بما غلب عليه من رعاية الإعراب، أو البلاغي بما يراه من دقيق معنى، ولكن مع عدم الترجيح والتغليب الذي تسقط معه القراءة الأخرى، أو يظهر من كلامه الطعن في الرواية التي لم يرها أظهر عنده، فيجوز عنده القراءة بالأخرى، فهذا عند الجمهور هو المعتمد، إلا أن يكون الاختيار يخرج مخرج الترجيح بين قراءه شاذة لا يقرأ بها أو يستأنس بها في التفسير دون تصحيحها، فهذا من الجنس الثاني.

- وهذا هو ما نبه عليه أبو شامة، حيث قال: "قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير في الترجيح بين قراءة (ملك) و(مالك)، حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، واتصاف الرب تعالى بهما، ثم قال: حتى إني أصلي بهذه في ركعة، وبهذه في ركعة"<sup>(١)</sup>، وعبارته هذه تنبه على جواز التخير والنهي عن المبالغة التي تدفع نحو إسقاط الأخرى، وهو صريح عبارة صاحب التحرير محل البحث، يقول النحاس في مثل هذا: "فهما قراءتان حسنتان"<sup>(٢)</sup>، ويقول الفخر الرازي في النهي عن ترجيح قراءة على أخرى: "إن القراءة المتواترة حجة بالإجماع، فإذا حصلت قراءتان متواترتان، وأمكن الجمع بينهما وجب الجمع بينهما"<sup>(٣)</sup>.
- وقد روي عن ثعلب<sup>(٤)</sup> أنه قال: "إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة (ص: ٧٠)، ويُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/٤٩)، واللباب في علوم الكتاب (١/١٨٦).

(٢) إعراب القرآن؛ للنحاس (٥/١٤٣).

(٣) مفاتيح الغيب للرازي (٦/٤١٩).

(٤) هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان رواية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. من كتبه: "الفصيح"، و"شرح ديوان زهير"، و"محالس ثعلب"، مات في بغداد سنة (٢٩١هـ)، يُنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٢/٦٦٦)، وبغية الوعاة (١/٢٩٨)، والأعلام للزركلي (١/٢٦٧).

إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى، وهو حسن<sup>(١)</sup>.

### النوع الثاني: تخيير ترجيح وتضعيف وإسقاط غير ما اختاره القارئ.

والترجيح في هذا النوع يعنى به عند الفقهاء والمفسرين وغيرهم، وهو ترجيح الأقوى بقرائن معتبرة، واطراح غيره، ويسمى المطرح بالمرجوح فلا يعمل به، ويعمل بالراجح، وهذا لا يظهر عند أهل النقل من القراء؛ لأنهم يهتمون بالمشافهة، ولكن عند من يوظف ذلك في التفسير أو الترجيح الفقهي أو التخير البلاغي أو التجويز النحوي أو غيره، حيث اللغة والفقهاء، وإن كان الفقهاء ألصق بالرواية؛ إلا أنهم يرجحون بأدلة خارجة أحياناً تسوق إلى ترجيح لا يتعلق بالسند والصحة، فهذا مما نهي عنه أكثر القراء، بل جمهورهم.

• قال أبو جعفر النحاس: "وقد حكى اختلافهم في ترجيح ﴿فَكَرَبَةٍ﴾ [البند: ١٣] بالمصدرية والفعلية، فقال: والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ، وقد قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف، فهما قراءتان حسنتان، لا يجوز أن تقدم إحداها على الأخرى"<sup>(٢)</sup>.

• وقال أيضاً في سورة المزمل: "السلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة، أن لا يقال: إحداها أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا"<sup>(٣)</sup>.

• وقال أيضاً: "وهذه القراءات إذا اختلفت معانيها لم يجوز أن يقال: إحداها أجود من

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/٣٣٩)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/٤٨)، وأثر القراءات القرآنية

في الصناعة المعجمية.. تاج العروس نموذجاً (ص: ٢٠٩).

(٢) إعراب القرآن؛ للنحاس (١٤٣/٥).

(٣) إعراب القرآن؛ للنحاس (٤٣/٥).

الأخرى، لا يقال ذلك في الأخبار إذا اختلفت معانيها<sup>(١)</sup>.

• **وذهب الدكتور خالد السبت إلى اعتماد ذلك كقاعدة، فقال:** "إذا ثبتت القراءتان لم ترجح إحداها - في التوجيه - ترجيحاً يكاد يسقط الأخرى، وإذا اختلف الإعرابان لم يفضل إعراب على إعراب، كما لا يقال: إن إحدى القراءتين أجود من الأخرى"<sup>(٢)</sup>.

**وقال في شرحها:** "إذا كانت القراءة مستوفية للشروط، فإنه يقطع بأنها من كلام الله عزوجل، وبالتالي فإن من الواجب التأدب مع كلام الله عز وجل، والتحفظ عند الكلام عليه في العبارة واللفظ، فلا يصح أن يقلل في شيء منه، أو يقدر في فصاحته، أو نحو ذلك مما فيه تنقص له، بل الواجب توقيره وتعظيمه، ولزوم مقتضى الأدب معه"<sup>(٣)</sup>.

وهذا الإجماع لا يخرقه ما يقع من بعض المفسرين وأهل اللغة، وإن كانوا أئمة في فقههم. وقد رد أبو حيان على هؤلاء وغيرهم ممن ليسوا من علماء القراءات، ومما قال: "وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك"<sup>(٤)</sup>.

ولئن كان المرجح قراءة على قراءة آثماً، فكيف بالذي يطعن ويرد قراءة متواترة.

وهذا الإجماع لا يخرقه ما يقع من بعض المفسرين، وإن كانوا في ما يحسنونه أئمة فيما يتميزون به، كابن جرير الطبري، ورده لبعض ما تواتر من قراءات مشهورة على جهة الترجيح لا التخير<sup>(٥)</sup>، وما أثر فيه من منحي في التفسير وتأويل الآيات، وكذا الزمخشري وما غلب عليه من

(١) إعراب القرآن؛ للنحاس (٢٣٤/٣)، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٩١/١٤)، وفتح القدير؛ للشوكاني (٣٧٠/٤)، وتفسير حدائق الروح والريحان في روائع علوم القرآن (٢٤٣/٢٣).

(٢) قواعد التفسير؛ لخالد السبت (٩٧/١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) البحر المحيط في التفسير (١٥/٥).

(٥) يقول السخاوي: قال لي أبو القاسم الشاطبي: "إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر"، أما ابن الجزري فقال عن طعن ابن جرير: "وهو أول من نعلمه أنكر هذه القراءة المتواترة، وغيرها من القراءات الصحيحة"، ثم قال: "وركب هذا المخطور ابن جرير، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير"، يُنظر: النشر في القراءات العشر (٢٦٤/٢).



رد للقراءات المتواترة تبعاً لما يراه من دقائق بلاغية لا يرد بمثلها ما ثبت بالمشافهة والتواتر<sup>(١)</sup>، ومثله ما وقع في مواضع للقرطبي<sup>(٢)</sup>.

ومن أحسن من رد على هؤلاء من المتأخرين أبو حيان حيث رد في مواضع كثيرة التعدي على الروايات المتواترة الصحيحة.

ويذكر من أسباب ذلك في بعض ما رده على النحاة وأهل البلاغة كالزخشري، قال أبو حيان: "وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك"<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر أن غلبة الصنعة العلمية على فريق من أهلها كان سبباً في الترجيح بين ما تواتر، وصحت القراءة به دون احتراز، ورعاية أصحاب الصنعة من القراء، وهو ظاهر في الموارد التي وقعت عند كل أصحاب صنعة، كما سبق ذكره.

والمبالغة في رد ما تواتر قد يدخل في الطعن دون علم واحتراز من يرده، وإن كان ذا منصب علمي كبير، ولئن كان المرجح قراءة على قراءة آثماً، فما بالك بالذي يطعن ويرد قراءة متواترة.

### الترجيح:

الذي يظهر من كلام المحققين القدماء ومن المحصلين من المتأخرين القراء أنهم لا يرون الترجيح بين القراءات المتواترة؛ بل يتخيرون، ولا يذهب هذا التخير إلى إسقاط القراءة الأخرى.

وعليه فكلام صاحب التحرير وعبرة الإمام الزركشي وتقريره يُصَوَّب هذا القول ويمنع غيره، والله أعلم.



(١) يراجع مجلة البحوث الإسلامية (ملتقى المحدثين). حيث ذكر أمثلة لذلك (٢٢٣/٣٥).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢٩١/١٤).

(٣) البحر المحيط في التفسير (١٥/٥).

النوع الرابع والعشرون: معرفة الوقف والابتداء.

[٣٠] مسألة: الوقف على ما آخره هاء من رؤوس الآيات.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وهكذا الوقف على ما في آخره هاء، فإنك في غير القرآن تثبت الهاء إذا وقفت، وتحذفها إذا وصلت، فتقول: قه وعه، وتقول: ق زيذاً، وع كلامي، فأما في القرآن من قوله تعالى: ﴿كُنْبِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩]، و﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٠]، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩]، و﴿مَاهِيَّةٌ﴾ [الفارقة: ١٠]، و﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿أَقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وغير ذلك، فالواجب أن يوقف عليه بالهاء؛ لأنه مكتوب في المصحف بالهاء، ولا يوصل؛ لأنه يلزم في حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل، فإن أثبتتها خالف العربية، وإن حذفها خالف مراد المصحف ووافق كلام العرب، وإذا هو وقف عليه خرج من الخلافين واتبع المصحف وكلام العرب. فإن قيل: فقد جوزوا الوصل في ذلك -أي: الوقف على ما في آخره هاء؟ قلنا: أتوا به على نية الوقف، غير أنهم قصرُوا زمن الفصل بين النطقين، فظن من لا خبرة له أنهم وصلوا وصلًا محضًا، وليس كذلك<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من زعم أن القراء جوزوا الوصل في ما في آخره هاء، وقال في استدراكه: "وليس كذلك".

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٤٤).

## الدراسة:

اختلف العلماء في الوقف والوصل في قراءة ما آخره هاء؛ على قولين:

القول الأول: من قالوا بجواز الوقف وإثبات الهاء في الوصل، وإليه ذهب جماعة من القراء، وبه قال الزجاج<sup>(١)</sup>، والرازي<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان، وقال: إنها قراءة الجمهور<sup>(٣)</sup>، واختاره أبو عبيد<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) أن في الوصل مراعاة لخط المصحف، قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور: ﴿كُنْبِيَّةٌ﴾، و﴿حَسَابِيَّةٌ﴾، في موضعيهما، و﴿مَالِيَّةٌ﴾، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾، وفي القارة: ﴿مَا هِيَّةٌ﴾ بإثبات هاء السكت، وقفًا ووصلًا لمراعاة خط المصحف"<sup>(٥)</sup>.

(٢) أن الوقف على رؤوس آيات، فالوجه أن يوقف عندها.

(٣) أن الهاء للوقف والاستراحة والسكت تثبت بالوقف وتسقط في الوصل.

(٤) أن هذه الهاء لا تكون إلا ساكنة، وتحريكها لحن، أي: خطأ؛ لأنه لا يجوز الوقف على المتحرك.

(٥) قال القرطبي: "واختار أبو عبيد أن يتعمد الوقف عليها ليوافق اللغة في إلحاق الهاء في السكت ويوافق الخط"<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (٢١٧/٥).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (٣١/٧).

(٣) البحر المحيط (٢٦٠/١٠).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢٦٩/١٨).

(٥) البحر المحيط في التفسير (٢٦٠/١٠).

(٦) الجامع لأحكام القرآن (٢٦٩/١٨).

(٦) قال الزجاج: "وقوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠] معناه: إني أيقنتُ بأني أحاسب وأبعث. فأما ﴿كُنْبِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ١٩]، و﴿حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠]، فالوجه أن يوقف على هذه الهاءات ولا تُوصل؛ لأنها أدخلت للوقف، وقد حذفها قوم في الوصل، ولا أحب مخالفة المصحف، ولا أن أقرأ بإثبات الهاء في الوصل، وهذه رؤوس آيات، فالوجه أن يوقف عندها، وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾، وقوله: ﴿هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩]، معناه: ذهب عني حجتِيَّة، والسلطان الحجة، وكذلك قيل للأمراء: سلاطين؛ لأنهم الذين تقام بهم الحجة والحقوق" (١).

(٧) قال الرازي: "اختلف القراء في إثبات الهاء في الوصل من قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهُ﴾، و﴿أَقْتَدَهُ﴾ و﴿مَالِيَّةٍ﴾ و﴿سُلْطَانِيَّةٍ﴾ و﴿مَاهِيَّةٍ﴾ بعد أن اتفقوا على إثباتها في الوقف، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل، وكان حمزة يحذفهن في الوصل، وكان الكسائي يحذف الهاء في الوصل من قوله: ﴿وَشَرَايِكَ لَمْ يَتَسَنَّهُ﴾ و﴿أَقْتَدَهُ﴾، ويشبها في الوصل في الباقي، ولم يختلفوا في قوله: ﴿لَمْ أُوتَ كُنْبِيَّةٍ﴾ (٢٥) و﴿لَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَّةٍ﴾ (٢٦) [الحاقة: ٢٥، ٢٦] أنها بالهاء في الوصل والوقف" (٢).

القول الثاني: من قالوا بالوصل وإسقاط الهاء في بعض الحروف، وإليه ذهب جماعة من القراء، وبه قال الزمخشري (٣)، وحجتهم:

(١) أن من وصل وقف وقفة خفيفة، كما ذكره الزركشي في جوابه، لكنه في صورة الواصل.

(١) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (٢١٧/٥).

(٢) تفسير الرازي (٣١/٧).

(٣) الكشف للزمخشري (٦٠٣/٤).

(٢) أن من حذف الهاء في وصله حمزة، فحجته أنه جمع بين اللغتين<sup>(١)</sup>.

(٣) أن من وصل فبنية الوقف لا الوصل الذي يسقط الهاء، خاصة فيما تثبت فيه الهاء.

• قال الزركشي في موضع آخر: "وتكون لبيان السكت، وتلحق وقفًا لبيان الحركة، وإنما

تلحق بحركة بناء لا تشبه حركة الإعراب، نحو: ﴿مَاهِيَّةٌ﴾، وكالهاء في ﴿كَنِيَّةٌ﴾،

و﴿حَسَابِيَّةٌ﴾، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾، و﴿مَالِيَّةٌ﴾، وكان حقها أن تحذف وصلًا وتثبت وقفًا، وإنما

أجرى الوصل مجرى الوقف أو وصل بنية الوقف في ﴿كَنِيَّةٌ﴾، و﴿حَسَابِيَّةٌ﴾ اتفاقًا، فأثبتت

الهاء كذا عند جميع القراء، إلا حمزة فإنه حذف الهاء من هذه الكلم الثلاث وأثبتها وقفًا —

أعني: في ﴿مَالِيَّةٌ﴾ و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾، ﴿مَاهِيَّةٌ﴾، في القارة—؛ لأنها في الوقف يحتاج إليها

لتحصين حركة الموقوف عليه، وفي الوصل يستغني عنه"<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: "وقرأ ابن محيصن<sup>(٣)</sup>: بحذفها وصلًا ووقفًا وإسكان الياء، وذلك كتابي

وحسابي ومالي وسلطاني، ولم ينقل ذلك فيما وقفت عليه في (ماهيه) في القارة، وابن أبي

إسحاق والأعمش: بطرح الهاء فيهما في الوصل لا في الوقف، وطرحها حمزة في مالي وسلطاني

وما هي في الوصل لا في الوقف، وفتح الياء فيهن"<sup>(٤)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٤٣١).

(٢) المصدر السابق (٤/٤٣١).

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محيصن، السهمي بالولاء، أبو حفص المكي، مقرر أهل مكة بعد ابن كثير، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة. وكان لا بأس به في الحديث، توفي سنة (١٢٣ هـ)، ينظر ترجمته في: غاية النهاية (٢/١٦٧)، وشذرات الذهب (٢/٩٨)، والأعلام (٦/١٨٩).

(٤) البحر المحيط (١٠/٢٦٠).

وقال مناع القطان: "وجواز الوصل بـ "الهاء" إنما يكون على نية الوقف"<sup>(١)</sup>، وقال: "وأما مَنْ أثبتتها ساكنةً فتحتمل عنده وجهين: أحدهما: هي هاء سكت، ولكنها ثبتت وصلاً إجراءً للوصل مجرى الوقف، كقوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظَرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] في أحد الأقوال كما تقدم. والثاني: أنها ضمير المصدر سَكَّنَتْ وصلاً إجراءً للوصل أيضاً مجرى الوقف، نحو: ﴿نُؤْتِيهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿فَالْقَلْعَ﴾ [النمل: ٢٨]، و﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١] ﴿نُؤْلِيهِ﴾ [النساء: ١١٥]، و﴿وَنُصْلِيهِ﴾ [النساء: ١١٥]<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشري: "ثبت في الوقف وتسقط في الوصل، وقد استحب إثبات الوقف إيثارة لثباتها في المصحف، وقيل: لا بأس بالوصل والإسقاط. وقرأ ابن محيصن بإسكان الياء بغير هاء، وقرأ جماعة بإثبات الهاء في الوصل والوقف جميعاً لاتباع المصحف"<sup>(٣)</sup>.

وكما ظهر أن الوصل جوزه البعض وبصورتين، فالنفي المطلق يمنعه ما ثبت من وصل بعضهم، قال أبو حيان: "وما قاله الزهراوي"<sup>(٤)</sup> من أن إثبات الهاء في الوصل لحن لا يجوز عند أحد علمته؛ ليس كما قال، بل ذلك منقول نقل التواتر، فوجب قبوله"<sup>(٥)</sup>.

(١) مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ١٨٧).

(٢) الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: ١٦٧٨).

(٣) الكشف للزمخشري (٤/٦٠٣).

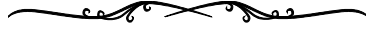
(٤) هو: عمر بن عبيد الله الذهلي القرطبي الزهراوي، أبو حفص، الحافظ الإمام محدث الأندلس، وكان ثقة متقناً، ويقال: إنه اختلط في آخر عمره، توفي سنة (٤٥٤هـ)، ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٣/٢١٦)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤٣١)، وشذرات الذهب (٥/٢٣٠).

(٥) البحر المحيط في التفسير (١٠/٢٦٠)، يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب؛ لركن الدين الاسترأبادي (١/٥١٨)، والكناش في في النحو والصرف (٢/١٩٨).

## الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أنه بعد تتبع القراءات أن هناك قراء جوزوا الوصل، وإن كان الجمهور على خلافهم، فالوقف هو المتعين عند الكثير منهم؛ لمراعاة ما ذكر من حجج، وأن من وصل قد يكون وصله كما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله-: "قصروا زمن الفصل بين النطقين، فظن من لا خبرة له أنهم وصلوا وصلًا محضًا، وليس كذلك"<sup>(١)</sup>.

ومع خلاف في بعض المواضع؛ إلا أن ما ذكر من مواضع الهاء المشهور فيها الوقف، وأن من وقف جمع بين مراعاة المصحف والرسم وأجراها على لغة العرب، والله أعلم.



(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٤٤).

النوع الرابع والعشرون: معرفة الوقف والابتداء.

[٣١] مسألة: عدم الوقف على حكاية القول.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وجميع ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه؛ لأن

ما بعده حكاية القول، قاله الجويني في تفسيره، وهذا الإطلاق مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَا

يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، فإنه يجب الوقف هنا؛ لأن قوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾

[يونس: ٦٥] ليس من مقولهم<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الجويني قوله: إن جميع ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف

عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول، وقال في استدراكه: "وهذا الإطلاق مردود".

الدراسة:

ذهب الجويني إلى أن جميع ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده

حكاية القول، وبهذا قال بعض المفسرين<sup>(٢)</sup>، وذكره السيوطي<sup>(٣)</sup>، وقد خالفهم كثير من أهل

العلم، منهم: الزركشي، وأبو شامة<sup>(٤)</sup>.

الرد عليهم:

(١) أن هذا الإطلاق مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥] فإنه يجب

الوقف هنا؛ لأن قوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] ليس من مقولهم.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٥٩).

(٢) يُنظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (٢/٨٤٧).

(٣) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١/٣٠٢).

(٤) البرهان في توجيه متشابه القرآن؛ للكرماني (ص: ٢١٢).



(٢) من المستحيل أن يتوهم أحد أن هذا من مقول المشركين، إذ لو قالوا ذلك لم يكونوا كفاراً، ولما حزن النبي ﷺ، بل هو مستأنف ليس من مقولهم، بل هو جواب سؤال مقدر، كأن قائلًا قال: لم لا يحزنه قولهم وهو مما يحزن؟ أجيب بقوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، ليس لهم منها شيء، ولو وصل لتوهم عود الضمير إلى الأولياء، وقول الأولياء لا يحزن الرسول، بل هو مستأنف تسلية عن قول المشركين، وليس بوقف لمن قرأ: "أن العزة" بفتح الهمزة<sup>(١)</sup>، وبها قرأ أبو حيوة على حذف لام العلة، أي: لا يحزنك قولهم لأجل أن العزة لله، وبالغ ابن قتيبة، وقال فتح "إن" كفر وغلّو على أن "إن" تصير معمولة لقولهم، إذ لو قالوا ذلك لم يكونوا كفاراً كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

(٣) قال أبو شامة: "قلت: أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليها: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، فينبغي الوقف على قولهم؛ لئلا يتوهم أن ما بعده هو المفعول"<sup>(٣)</sup>.

(٤) وكذلك في سورة يس: ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] تشابه في الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في السورتين؛ لأن الوقف عليه لازم و﴿إِنْ﴾ فيهما مكسورة بالابتداء بالكتابة، ومحكي القول محذوف، ولا يجوز الوصل؛ لأن النبي ﷺ منزه من أن يخاطب بذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (٨٤٧/٢).

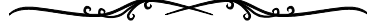
(٢) وهي قراءة شاذة، تنظر هذه القراءة في: الكشف (٢٤٤/٢)، ومفاتيح الغيب للرازي (١٣٠/١٧)، والبحر المحيط (١٧٦/٥)، والكمال في القراءات لليشكري (ص: ٣٨٧).

(٣) إبراز المعاني من حزر الأماني (ص: ٥٦٦)، ويُنظر: النشر في القراءات العشر؛ لابن الجزري (٢٣٢/١).

(٤) البرهان في توجيه متشابه القرآن؛ للكرماني (ص: ٢١٢).

الترجيح:

يتبين مما سبق - والله أعلم - أن ما استدركه الزركشي على الجويني هو الصواب،  
وأنه واقع في القرآن في أكثر من موضع، كما في سورة (يونس) وسورة (يس)، والله  
أعلم.



النوع السادس والعشرون: معرفة فضائله.

[٣٢] مسألة: الإكثار من فضائل السور.

قال الزركشي -رحمه الله-: [وقد صنف فيه<sup>(١)</sup> أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والنسائي، وغيرهم، وقد صح فيه أحاديث باعتبار الجملة، وفي بعض السور بالتعيين، وأما حديث أبي كعب رضي الله عنه في فضيلة سوره سورة فحديث موضوع. قال ابن الصلاح: ولقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم، قلت: وكذلك الثعلبي، لكنهم ذكروه بإسناد، فاللوم عليهم يقل، بخلاف من ذكره بلا إسناد، وجزم به كالزحشري فإن خطأه أشد<sup>(٢)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على بعض المفسرين، كالواحدي والثعلبي والزحشري مبالغتهم في إيراد أحاديث في فضائل السور في تفاسيرهم، وقال في استدراكه: ولقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم، وكذلك الثعلبي.

الدراسة:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على من أورد حديث أبي بن كعب في فضائل السور؛ لأن الحديث موضوع، وبين الزركشي أن من أورد هذا الحديث ينقسمون إلى قسمين: قسم أوردته بالإسناد، وقسم أوردته بلا إسناد، وبين أن كلا الفريقين مخطئ بإيراد هذا الحديث، ولكن من أوردته بلا إسناد أشد خطأً واللوم عليه أعظم.

(١) أي: في فضائل القرآن.

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٤٣٢).

وإثبات فضل معين للسور والآيات يحتاج إلى النقل المحض، والسور التي ورد فيها فضائل أقل من السور التي لم يرد فيها فضائل، وبما أن الأصل في التفضيل النقل عن النبي ﷺ؛ فإنه يحرم الكذب فيها، كما حصل من بعض الزهاد الذين أرادوا الترغيب بالقرآن فاعتمدوا الكذب في هذا الباب.

وهذه بعض أقوال العلماء في الرد على من يذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضائل السور:

(١) قال السيوطي: "أما الحديث الطويل في فضائل القرآن سورة سورة، فإنه موضوع، كما أخرج الحاكم في المدخل بسنده إلى أبي عمار المروزي أنه قيل لأبي عصمة الجامع: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة"<sup>(١)</sup>.

(٢) ومن الأحاديث الموضوعة أحاديث وضعها بعض الزنادقة أو جهلة المتصوفة في فضائل السور إلا ما استثني، ولا يغتر بذكر الواحدي، والثعلبي، والزخشري، والبيضاوي<sup>(٢)</sup> لها في تفاسيرهم<sup>(٣)</sup>.

(٣) أن الحديث عن "فضائل القرآن"، يشمل الحديث عن فضله على وجه العموم، وعن فضل

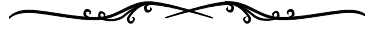
(١) الإتيان في علوم القرآن (٤/١٣٤).

(٢) هو: عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشافعي القاضي ناصر الدين أبو الخير، مفسر أصولي، من تصانيفه: "تفسير البيضاوي"، و"منهاج الوصول في علم الأصول"، و"شرح الكافية" لابن الحاجب، توفي سنة (٦٨٥هـ). يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى؛ للسبكي (٨/١٥٧)، وشذرات الذهب (٧/٦٨٥)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢٥٤).

(٣) كشف الخفاء ومزيل الإلباس؛ للعجلوني (٢/٥١٠).

بعض سوره، وعن فضل بعض آياته، وقد أفرد فيه العلماء المصنفات<sup>(١)</sup>.

يتضح مما سبق أن ما استدركه الإمام الزركشي على بعض المفسرين من إيرادهم أحاديث ضعيفة وموضوعة في فضائل القرآن كان هو الصحيح، والله أعلم.



---

(١) ومنها: فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، وهو من أنفس كتب فضائل القرآن، ومنها: "فضائل القرآن"؛ لابن الضريس (ت: ٢٩٤هـ)، وهو كتاب رواية، وكذلك "فضائل القرآن"، للفريابي (ت: ٣٠١هـ)، وهو كتاب رواية، ومنها أيضاً: "فضائل القرآن" للنسائي (ت: ٣٠٣هـ) صاحب السنن، وهو كتاب رواية، وأيضاً: "فضائل القرآن" لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، وهو شرح لكتاب الفضائل من صحيح البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، وأيضاً: "فضائل القرآن الكريم وحملته في السنة المطهرة"، لمحمد موسى نصر، و"موسوعة فضائل سور وآيات القرآن"، للشيخ محمد بن رزق الطرهوري، وهي من أوسع الموسوعات فيما يتعلق بفضائل السور والآيات، وكذلك: "فضل القرآن الكريم"، رسالة ماجستير قَدَّمَهَا الباحث عبد السلام بن صالح الجار الله.

## النوع التاسع والعشرون: في آداب تلاوتها وكيفيةها.

### [٣٣] مسألة: في قراءة القرآن في المصحف أفضل أم عن ظهر قلب.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وهل القراءة في المصحف أفضل أم على ظهر القلب أم يختلف الحال؟ ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها من المصحف أفضل؛ لأن النظر فيه عبادة فتجتمع القراءة والنظر، وهذا قاله القاضي الحسين<sup>(١)</sup> والغزالي<sup>(٢)</sup>، قال: وعلة ذلك أنه لا يزيد على<sup>(٣)</sup>.. وتأمل المصحف وحمله ويزيد في الأجر بسبب ذلك، وقد قيل: الختمة في المصحف بسبع، وذكر أن الأكثرين من الصحابة كانوا يقرءون في المصحف، ويكرهون أن يخرج يوم ولم ينظروا في المصحف... وعن الأوزاعي: كان يعجبهم النظر في المصحف بعد القراءة هنيهة، قال بعضهم: وينبغي لمن كان عنده مصحف أن يقرأ فيه كل يوم آيات يسيرة ولا يتركه مهجوراً.

والقول الثاني: أن القراءة على ظهر القلب أفضل، واختاره أبو محمد بن عبد السلام، فقال في أماليه قيل: القراءة في المصحف أفضل؛ لأنه يجمع فعل الجارحتين، وهما اللسان والعين، والأجر على قدر المشقة، وهذا باطل؛ لأن المقصود من القراءة التدبر؛ لقوله تعالى: ﴿لِيَذَبَّ رُءُوسُ الْكَافِرِينَ﴾ [ص: ٢٩]، والعادة تشهد أن النظر في المصحف يخل بهذا المقصود، فكان مرجوحاً.

(١) هو: محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي، أبو حامد، الملقب بحجة الإسلام، صاحب التصانيف المفيدة في الفنون العديدة، كـ"المستصفى"، و"المنحول" في أصول الفقه، و"الوسيط"، و"البسيط"، و"الوجيز"، و"الخلاصة" في الفقه، و"إحياء علوم الدين"، و"تهافت الفلاسفة"، و"معيان العلم"، و"المنقذ من الضلال". توفي سنة (٥٠٥هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢١٦/٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٩١/٦)، وشذرات الذهب (١٨/٦).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن أحمد، أبو علي المروزي الفقيه الشافعي المعروف بالقاضي صاحب التعليقة في الفقه؛ كان إماماً كبيراً صاحب وجوه غريبة في المذهب، وكلما قال الجويني والغزالي: قال القاضي "فهو المراد بالذكر لا سواه". توفي سنة (٤٦٢هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٣٤/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٥٥/٣)، ومعجم المؤلفين (٤٥ / ٤).

(٣) بياض في الأصل بمقدار كلمتين.

والثالث: واختاره النووي في الأذكار<sup>(١)</sup>: إن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر والتفكير وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف، فالقراءة من الحفظ أفضل، وإن استويا فمن المصحف أفضل، قال: وهو مراد السلف<sup>(٢)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الإمام الزركشي استدراك العز بن عبد السلام على من قال: إن القراءة في المصحف أفضل من القراءة على ظهر قلب؛ لأنه يجمع فعل الجارحتين، وهما اللسان والعين، والأجر على قدر المشقة، وقول ابن عبد السلام هذا باطل؛ لأن المقصود من القراءة التدبر، والعادة تشهد أن النظر في المصحف يخل بهذا المقصود، فكان مرجوحاً.

### الدراسة:

اختلف العلماء: هل قراءة القرآن من المصحف أفضل أم على ظهر قلب؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن القراءة من المصحف أفضل، وهو قول أبي حامد الغزالي<sup>(٣)</sup>، والآجري<sup>(٤)(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

(١) الأذكار للنووي؛ ت مستو (ص: ١٩٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٤٦١-٤٦٣).

(٣) إحياء علوم الدين (١/٢٧٩)، ويُنظر: التبيان في آداب حملة القرآن (ص: ١٠٠)، والإتقان في علوم القرآن (١/٣٧٤).

(٤) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري، نسبته إلى آجر (من قرى بغداد) فقيه شافعي محدث، من تصانيفه: "آداب العلماء"، و "أخلاق حملة القرآن"، و "أخبار عمر بن عبد العزيز"، و "كتاب الشريعة"، و "كتاب الأربعين حديثاً"، و "تحريم النرد والشطرنج والملاهي" و "كتاب الرؤية"، توفي سنة (٣٦٠ هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/٢٩٢)، وشذرات الذهب (٤/٣١٧)، والأعلام (٦/٩٧).

(٥) يُنظر: أخلاق أهل القرآن؛ للآجري (ص: ١٤٥).

(٦) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٣٧٤).

(١) الأحاديث الواردة في ذلك: روى أبو عبيد في فضائل القرآن، عن النبي ﷺ قال: «فضل القرآن نظراً على من قرأ ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة»<sup>(١)</sup>، وغيرها من الأحاديث الدالة على فضل النظر في المصحف.

(٢) ورود بعض الآثار في ذلك، منها: ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (أدبوا النظر في المصحف)<sup>(٢)</sup>.

(٣) كان كثير من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- يقرؤون من المصحف، ويكرهون أن يخرج يوم ولم ينظروا في المصحف<sup>(٣)</sup>.

(٤) أن قراءة القرآن في المصحف أفضل؛ إذ يزيد عمل البصر، وتأمل المصحف وحمله، فيزيد الأجر بسببه، وقد خرق عثمان -رضي الله تعالى عنه- مصحفين، لكثرة قراءته فيهما<sup>(٤)</sup>.

(٥) قال الآجري في أخلاق حملة القرآن: أحب أن يكثّر القراءة في المصحف؛ لفضل من قرأ في المصحف<sup>(٥)</sup>.

(٦) أن النظر في المصحف عبادة مطلوبة، فتجتمع القراءة والنظر.

(٧) أنه يجمع فعل الجارحتين وهما اللسان والعين، والأجر على قدر المشقة.

القول الثاني: أن القراءة عن ظهر القلب أفضل، وهو ما حكاه الزركشي<sup>(٦)</sup>،

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٤٦)، وذكره ابن كثير في فضائل القرآن (٧/٤٨٩)، وضعفه الحافظ في الفتح (٧٨/٩) بقوله: "وإسناده ضعيف"، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (ص: ٥٨٠) رقم (٣٩٨٠)، وقال: "ضعيف جداً".

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٣/٣٦١)، رقم (٥٩٧٩)، وابن أبي شيبه (١٠/٥٣١)، والطبراني في الكبير (٩/١٥٠)، رقم (٨٦٩٦)، من طرق عن الثوري به، وسنده حسن، وقال الحافظ في الفتح: إسناده صحيح (٩/٧٨).

(٣) الإتيان في علوم القرآن (١/٣٧٤).

(٤) يُنظر: إحياء علوم الدين (١/٢٧٩).

(٥) أخلاق حملة القرآن؛ للآجري (ص: ١٤٥).

(٦) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/٤٦٣).



واختاره ابن عبد السلام<sup>(١)</sup>، وأبو شهبه<sup>(٢)</sup>، وحجتهم:

- (١) أنها أدعى إلى حسن التدبر، وهو المقصود من القراءة؛ لقوله تعالى: ﴿لِيَذَّبُرُوا عَايَتِهِ﴾، وقالوا: العادة تشهد أن النظر في المصحف يخل بهذا المقصود<sup>(٣)</sup>.
- (٢) أن فيه زيادة على حسن التدبر، تثبيت المحفوظ والتأكيد منه، وليس كذلك لو قرأ من المصحف<sup>(٤)</sup>.

**القول الثالث:** الجمع بين القولين، وهو مراعاة الأصلح للقارئ، وهذا اختيار النووي في الأذكار<sup>(٥)</sup>، وابن حجر في الفتح<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

ما روى ابن أبي داود في القراءة في المصحف عن كثيرين من السلف ولم أر فيه خلافاً، ولو قيل: إنه يختلف باختلاف الأشخاص فيختار القراءة في المصحف لمن استوى خشوعه وتدبره في حالتي القراءة في المصحف، وعن ظهر القلب، ويختار القراءة عن ظهر القلب لمن لم يكمل بذلك خشوعه ويزيد على خشوعه وتدبره لو قرأ من المصحف لكان هذا قولاً حسناً، والظاهر أن كلام السلف وفعلهم محمول على هذا التفصيل<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: المصدر السابق.

(٢) يُنظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لأبي شهبه (ص: ٤٣٩).

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/٤٦٣).

(٤) المدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لأبي شهبه (ص: ٤٣٩).

(٥) يُنظر: التبيان في آداب حملة القرآن (ص: ١٠٠)، والبرهان في علوم القرآن (١/٤٦٣)، والإتقان في علوم القرآن (١/٣٧٤).

(٦) يُنظر: فتح الباري (٩/٧٨).

(٧) التبيان في آداب حملة القرآن (ص: ١٠٠)، ويُنظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/٢٨٦).

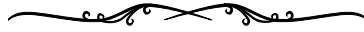
الترجيح:

الراجح -والله أعلم- هو القول الثالث، وهو الجمع بين القولين، ويدل على ذلك ما يلي:

(١) أن التدبر من أعظم مقاصد القراءة؛ فإن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر والتفكير وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف؛ فالقراءة من الحفظ أفضل، وإن استويا فمن المصحف أفضل<sup>(١)</sup>.

(٢) أن لكل من النوعين فوائد، فتنوع العبد في قراءته؛ فالقراءة في المصحف أسلم من الغلط، لكن القراءة عن ظهر قلب أبعد من الرياء وأمكن للخشوع، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن بعض الصالحين كان يقرأ حزبه من المصحف نهاراً، ثم يقوم به ليلاً، فيكون جمعاً بين القولين، والله أعلم.



(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٦٣).

(٢) فتح الباري (٩/٧٨).

النوع الثلاثون: في أنه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن.

[٣٤] مسألة: عدم جواز تعدي أمثلة القرآن.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [لا يجوز تعدي أمثلة القرآن؛ ولذلك أنكر على الحريري<sup>(١)</sup> في قوله في مقامته الخامسة عشرة: فأدخلني بيتاً أخرج من التابوت وأوهى من بيت العنكبوت، فأني معنى أبلغ من معنى أكده الله من ستة أوجه، حيث قال: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١]، فأدخل إنَّ وبنى أفعل التفضيل وبناه من الوهن، وأضافه إلى الجمع، وعرف الجمع باللام، وأتى في خبر إن باللام، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وكان اللائق بالحريري ألا يتجاوز هذه المبالغة، وما بعد تمثيل الله تمثيل، وقول الله أقوم قيل وأوضح سبيل، ولكن قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقد ضرب النبي ﷺ مثلاً لما دون ذلك، فقال: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة»<sup>(٢)(٣)</sup>].

(١) يُنظر: مقامات الحريري (ص: ١١٧).

(٢) أخرجه الترمذي في الزهد، باب: ما جاء في هوان الدنيا على الله (٦/٦١١)، وقال: "هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه"، وابن ماجه في الزهد، باب: مثل الدنيا (٢/١٣٧٧) برقم: (٤١١٠)، وأبو نعيم في الحلية (٣/٢٥٣) من رواية أبي هريرة، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٨٨): "وفيه صالح مولى التوأمة، وهو ثقة لكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات". وصححه المناوي في فيض القدير (٥/٣٢٨)، وذكره الألباني في الصحيحة رقم: (٦٨٦) وقال: "روي من حديث سهل بن سعد، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجماعة من الصحابة، والحسن وعمرو بن مرة مرسلاً، ثم ساق الروايات وقال: وبالجملية فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح بلا ريب، والله أعلم".

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٤٨٤).

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الحريري تعديده أمثلة القرآن<sup>(١)</sup> بقوله: فأدخلني بيتاً أخرج من الثابت وأوهى من بيت العنكبوت، وقال في استدراكه: "وكان اللائق بالحريري ألا يتجاوز هذه المبالغة وما بعد تمثيل الله تمثيل وقول الله أقوم قيل وأوضح سبيل".

## الدراسة:

أشار الإمام الزركشي -رحمه الله- إلى أن هذا المعنى أكدّه الله من ستة أوجه، أدخل إنَّ، وبني أفعل التفضيل، وبناء من الوهن، وأضافه إلى الجمع، وعرف الجمع باللام، وأتى في خبر إنَّ باللام.

قال هذا في معرض بيانه حرمة أمثال القرآن وعدم تعديدها، منكرًا على الحريري إذ قال في مقامته الخامسة عشرة: فأدخلني بيتاً أخرج من الثابت، وأوهى من بيت العنكبوت، وقال: "وكان اللائق بالحريري ألا يتجاوز هذه المبالغة"<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء في فتاوى الشبكة الإسلامية: "يحسن التنبيه على خطأ من يبالغ في وصف شيء بقوله: أوهن من بيت العنكبوت، والواقع أن أوهن البيوت هو بيت العنكبوت كما قال الله، وقد بان من هذا أن بيت العنكبوت هو الموصوف بالوهن، والضعف، وهذا مشاهد معلوم لا

(١) المثل لغة: المثل، والمثل، يستعمل حقيقة في ثلاثة معان:

الأول: الشبيه والنظير، يقال: هذا مثل هذا، أي نظيره.

والثاني: المثل المضروب، وهو القول السائر الممثل مضربه بمورده غالب.

والثالث: الصفة، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: صفة الجنة التي وعد

المتقون. يُنظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/٢٩٦، ٢٩٧)، ومختار الصحاح (ص: ٦١٤)، والقاموس المحيط

للغيز وآبادي (٤/٩٤، ٥٠)، حقيقة المثل الأعلى وآثاره؛ لعيسى الغامدي (ص: ١١).

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١/٤٨٤).

يكابر فيه أحد، فإنه يزول بنفخة هواء، ولا علاقة لهذا بكون خيوطه المفردة قوية أو ضعيفة، وإنما المراد أن هيئته المجتمعة ضعيفة واهنه لا أوهن منها<sup>(١)</sup>.

لكن الإمام الزركشي بعد ذكر المثال استشكل الآية والحديث، وقد أجاب السيوطي عن هذا الإشكال بقوله: لكن استشكل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقد ضرب النبي ﷺ المثل بما دون البعوضة فقال: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة...»<sup>(٢)</sup>. "قلت: قد قال قوم في الآية: إن معنى قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ في الخسة، وعبر بعضهم عن هذا بقوله: معناه: "فما دونها"، فزال الإشكال"<sup>(٣)</sup>.

قال الدكتور محمد أبو شهبه: "والإنكار على الحريري غير متجه؛ فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] والآية تحمل معنيين أحدهما: فما فوقها في الحجم والمقدار، وثانيهما: فما فوقها -أي: في الخسة والقدر-، يعني: فما دونها في الحجم، ويؤيد ذلك أن النبي ﷺ ضرب المثل بما دون البعوضة، فقال: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة؛ ما سقى الكافر منها جرعة ماء»<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية (٢/٢٨٥٣).

(٢) سبق تخريجه (ص: ٢٧١).

(٣) الإتيان في علوم القرآن (١/٣٩٠).

(٤) سبق تخريجه (ص: ٢٧١).

(٥) المدخل لدراسة القرآن الكريم؛ لمحمد أبو شهبه (ص: ٤٥٨).

الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أنه لا يجوز تعدي أمثلة القرآن تأدياً مع القرآن، وأنه لا أبلغ من الأمثلة التي ضربها الله ﷻ، وعليه: فما ذكره الإمام الزركشي في استدراكه هو الصواب، والله أعلم.



النوع الثاني والثلاثون: معرفة أحكامه.

[٣٥] مسألة: العموم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ٦ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ٧ ﴿٥﴾ [المؤمنون: ٥-٧].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ٥] [المؤمنون: ٥] الآية، القصد منها مدح قوم صانوا فروجهم عما لا يحل، ولم يواقعوا بها إلا من كان بملك النكاح أو اليمين، وليس في الآية بيان ما يحل منها وما لا يحل، ثم إذا احتيج إلى تفصيل ما يحل بالنكاح وملك اليمين صير فيه إلى ما قصد، وتفصيله بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] الآية، كذا قاله القفال الشاشي<sup>(١)</sup>، وفيه نظر لما سبق<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على القفال الشاشي قوله: أنه لا يؤخذ بعموم ما سيق للمدح والذم، وقال في استدراكه: "وفيه نظر".

(١) هو: محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر القفال الشاشي، الفقيه الشافعي، إمام عصره، كان فقيهاً محدثاً مفسراً أصولياً لغوياً شاعراً، وهو أول من صنف في الجدل الحسن من الفقهاء، له كتاب في "أصول الفقه"، وله "شرح الرسالة"، و"التفسير"، و"أدب القضاء"، و"دلائل النبوة"، و"محاسن الشريعة". توفي سنة (٣٦٥هـ)، وقيل (٣٦٦هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٠٠/٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٠٠/٣)، وطبقات المفسرين للداوودي (١٩٨/٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١٩/٢).

## الدراسة:

هذه المسألة ترجع إلى العمل بالعموم، والنظر في ما يتعين العمل به بالقرائن، حيث إنه متعين في ما ورد به، ويّين بما في السياق من قرائن، ولكنه محتمل في غيره، ومثل هذا يمنع الاستدلال لتطرق الاحتمال، ويضرب لهذا مثلاً تتضح به الحالين للاستدلال بالعموم، حيث قال ابن دقيق العيد في حديث: «الخالة بمنزلة الأم»<sup>(١)</sup>: "سياق الحديث يدل على أنها بمنزلتها في الحضانة، وقد يستدل بإطلاقه أصحاب التنزيل على تنزيلها منزلة الأم في الميراث، إلا أن الأول أقوى، فإن السياق طريق إلى بيان الجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه"<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الآية المذكورة يناقشها أهل الأصول في ما جاء على جهة المدح أو الذم: هل يعمم المعنى أو يتنافى مع ما سيق له الكلام من قصد المدح أو الذم؟ وهذا الاعتبار ناقشه الإمام الزركشي في كتابه البحر المحيط، وفي كلام طويل نقل فيه عن الشافعي قولين عن أصحابه، وأن الجمهور على أن كونه مدحاً لا ينفي العمل بما جاء فيه من عموم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب: كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان، وفلان بن فلان، وإن

لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه (١٨٤/٣)؛ برقم (٢٦٩٩).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢١/٢).



والزركشي والقفال متفقان في الحكم المتعلق بهذه الآية ولكنهم اختلفوا في مأخذ هذا الحكم فالقفال لا يرى بعموم ما سيق للمدح والذم، وأما الإمام الزركشي فإنه يرى عدم العموم لوجود ما يعارض هذا العموم من نص.

### الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم - أن ما ذكره الإمام الزركشي من استدراك هو الأقرب لأن الأصل الاخذ بالعموم فيما ورد مورد المدح أو الذم، لا يخرج عن هذا الأصل إلا إذا ورد نص يعارض هذا العموم فيخرجه عن عمومته، لا سيما وهذا هو قول الجمهور، والله أعلم.



## النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه من منسوخه.

قال الزركشي -رحمه الله-: [واختلف في نسخ الكتاب بالسنة. قال ابن عطية: حذاق الأمة على الجواز، وذلك موجود في قوله ﷺ: «لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup>، وأبي الشافعي ذلك والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حد الزنا عن الثيب الذي رجم، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي ﷺ].

قلنا: أما آية الوصية فقد ذكرنا أن ناسخها القرآن، وأما ما نقله عن الشافعي فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره في الرسالة، وإنما مراد الشافعي أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له، وهذا تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما، وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم مراده، وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته وهو «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما»<sup>(٢)</sup> [٣].

## الدراسة:

### فيها مسألتان:

(١) جزء من حديث رواه عدد من الصحابة، منهم: ابن عباس، وأبو أمامة الباهلي، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعمر بن خارجة وغيرهم. ونصه: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث (٤/٤٩٢)؛ رقم (٢٨٧٠)، والترمذي في سننه، كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث (٤/٤٣٤)، رقم (٢١٢١)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث (٢/٩٠٦)؛ رقم (٢٧١٤)، قال ابن حجر: "في إسناده إسماعيل بن عياش، وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة، منهم: أحمد والبخاري، وهذا من روايته عن شرجيل بن مسلم، وهو شامي ثقة، وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي، وقال الترمذي: حديث حسن". يُنظر: فتح الباري لابن حجر - تعليق ابن باز (٥/٣٧٢)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٦/٨٧)؛ برقم (١٦٥٥).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الرجم، باب تثبيت الرجم، (٤/٢٧٣)؛ برقم (٤١٥٦)، وابن ماجه، كتاب الحدود، باب الرجم، (٢/٨٥٣)؛ برقم (٢٥٥٣)، قال النسائي: "لا أعلم أن أحداً ذكر في هذا الحديث (الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة) غير سفيان، وينبغي أنه وهم والله أعلم". (وأخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٥١٠)؛ برقم (٨١٥٠)، وقال عنه: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٨/٤)؛ برقم: (٢٣٣٨).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٢).

## [٣٦] المسألة الأولى: نسخ الكتاب بالسنة:

قبل ذكر استدراك الزركشي -رحمه الله- نذكر مسألة اختلاف العلماء في نسخ<sup>(١)</sup> الكتاب بالسنة واختلافهم على قولين:

القول الأول: جواز نسخ القرآن بالسنة، وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>، وأصحاب أبي حنيفة، وكثير من محققي الشافعية، وجمهور الفقهاء والمتكلمين<sup>(٣)</sup>، وهو قول البيضاوي<sup>(٤)</sup>، وابن عرفة<sup>(٥)</sup>، وابن عثيمين<sup>(٦)</sup>، واختاره ابن حزم<sup>(٧)(٨)</sup>، وابن عطية<sup>(٩)</sup>،

والفخر الرازي<sup>(١٠)</sup>، والقرطبي<sup>(١١)</sup>، والألوسي<sup>(١٢)</sup>، واختاره ابن عثيمين<sup>(١٣)</sup>، والشنقيطي<sup>(١٤)</sup>.

(١) النسخ في اللغة: هو الرفع والإزالة، قال ابن فارس: "النون والسين والحاء أصل واحد، إلا أنه مختلف في قياسه، قال قوم: قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه، ونسخت الشمس الظل أزالته، ونسخت الريح آثار الدار: غيرتها، " يُنظر: معجم مقاييس اللغة، مادة نسخ (٥/٤٢٤)، وغريب القرآن للسجستاني (ص: ٤٥٩)، وتهذيب اللغة مادة نسخ (٧/٨٤)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة نسخ (١/٤٣٣). وفي الاصطلاح: رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه، " يُنظر: روضة الناظر (١/٢١٩)، والبحر المحيط للزركشي (٤/٦٤).

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٦٥).

(٣) يُنظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٤/١٠٧)، والبرهان في أصول الفقه للجويني (٢/٢٥٣)، والمستصفى للغزالي (٩٩)، وإرشاد الفحول (٢/٦٨)، وتفسير المنار (٢/١١٢).

(٤) يُنظر: تفسير البيضاوي (١/١٢٦).

(٥) يُنظر: تفسير ابن عرفة (١/٣٩١).

(٦) يُنظر: شرح الأصول من علم الأصول لابن عثيمين (ص: ٤٤٤).

(٧) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد الأموي الظاهري، ويعرف بابن حزم، عالم الأندلس في عصره، الفقيه، الحافظ، الإمام الأوحد، البحر، ذو الفنون والمعارف، له مصنفات كثيرة، منها: "المحلى"، و"الإحكام لأصول الأحكام"، و"الفصل في الملل والنحل"، و"طوق الحمامة" وغيرها. توفي سنة (٤٥٦هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٣٢٥)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٨٤)، وشذرات الذهب (١/٣٧).

(٨) يُنظر: الإحكام لابن حزم (٤/١٠٧).

(٩) يُنظر: المحرر الوجيز (١/١٩١).

(١٠) يُنظر: مفاتيح الغيب (٣/٦٤٢).

(١١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٦٥-٦٦).

القول الثاني: عدم جواز نسخ القرآن بالسنة، وهو قول الشافعي<sup>(٥)</sup>، وابن تيمية<sup>(٦)</sup>، واختاره أبو يعلى<sup>(٧)</sup>، وذكر أنه رواية لأحمد<sup>(٨)</sup>، وأك الظاهرية<sup>(٩)</sup>، ورشيد رضا<sup>(١٠)</sup>، واختاره الشيرازي<sup>(١١)(١٢)</sup>.

- = (١) يُنظر: روح المعاني (١/٣٥٢-٣٥٣).
- (٢) يُنظر: شرح الأصول من علم الأصول لابن عثيمين (ص: ٤٤٤).
- (٣) هو: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي الموريتاني المالكي الأفريقي كان عالماً بالتفسير، والفقه، والأصول، والتاريخ، والأدب، والأنساب، والشعر، من علماء شنقيط (موريتانيا)، درّس في المعاهد العلمية، وفي الجامعة الإسلامية، من تصانيفه: "تفسير أضواء البيان"، و"دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب"، و"مذكرة في أصول الفقه"، توفي في مكة سنة: ١٣٩٣هـ. يُنظر ترجمته في: أضواء البيان (٩/٤٧٩)، والأعلام للزركلي (٤٥/٦)، وطبقات النسابين (١٩٨).
- (٤) يُنظر: أضواء البيان (٢/٤٥١).
- (٥) يُنظر: الرسالة للشافعي (ص: ١٠٦)، وأحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي (١/٣٤).
- (٦) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/٣٩٧).
- (٧) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، أبو يعلى، القاضي، شيخ الحنابلة، كان عالماً زمانه وفريد عصره، إماماً في الأصول والفروع. له تصانيف كثيرة، منها: "الإيمان"، "الأحكام السلطانية"، و"العدة"، و"الكفاية"، و"عيون المسائل" وغيرها. توفي سنة (٤٥٨هـ). يُنظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/١٩٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٨٩)، وشذرات الذهب (٥/٢٥٢).
- (٨) يُنظر: العدة في أصول الفقه (٣/٧٨٨)، وروضة الناظر لابن قدامة (١/٢٥٨).
- (٩) يُنظر: الأحكام للآمدي (٢/١٨٥-١٨٦).
- (١٠) يُنظر: تفسير المنار (٢/١١٢).
- (١١) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي، الشيخ، الإمام، القدوة، المجتهد، شيخ الإسلام، أحد الأعلام، فقيه شافعي، ولد بفيروز آباد (بلدية بفارس) نشأ ببغداد وتوفي بها.. كان مناظراً فصيحاً ورعاً متواضعاً، من تصانيفه: "المهذب" في الفقه، و"النكت" في الخلاف، و"التبصرة" في أصول الفقه، توفي سنة (٤٧٦هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٥٢-٤٥٣)، وشذرات الذهب (٥/٣٢٣)، والأعلام (٥١/١).
- (١٢) يُنظر: اللمع (١٢٩)، والتبصرة (٢٦٤).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بجواز نسخ القرآن بالسنة، ويدل على ذلك ما يلي:

- أنه قول جمهور الفقهاء والمتكلمين وكثير من المفسرين.
- قال ابن عطية: وحذاق الأئمة على أن القرآن ينسخ بالسنة، وذلك موجود في قوله ﷺ: «لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر مسائل مالك، وأبى ذلك الشافعي، والحجة عليه من قوله إسقاطه الجلد في حد الزنى عن الثيب الذي يرحم، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة. فعل النبي ﷺ، وكذلك حذاق الأئمة على أن السنة تنسخ بالقرآن، وذلك موجود في القبلة، فإن الصلاة إلى الشام لم تكن قط في كتاب الله<sup>(٢)</sup>.
- قال الشنقيطي مرجحاً - القول بجواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة -: القول الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - هو أن الكتاب والسنة كلاهما ينسخ بالآخر؛ لأن الجميع وحي من الله تعالى<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.



(١) سبق تحريجه (ص: ٢٧٨).

(٢) المحرر الوجيز (١/١٩١)، والجامع لأحكام القرآن (٢/٦٥).

(٣) أضواء البيان (٢/٤٥١).

## [٣٧] المسألة الثانية: الاستدراك على أمثلة نسخ الكتاب بالسنة:

وجه الاستدراك:

استدرك الإمام الزركشي - رحمه الله - على ابن عطية الأمثلة التي أوردها في نسخ الكتاب بالسنة فقال:

(١) أما آية الوصية فإنها غير منسوخة، بل عامة دخلها التخصيص، وقد وافقه في هذا القول: الطبري<sup>(١)</sup>، والبيضاوي<sup>(٢)</sup>، والخصاص<sup>(٣)(٤)</sup>، والقاسمي<sup>(٥)</sup>، ورشيد رضا<sup>(٦)</sup>، وابن عثيمين<sup>(٧)</sup>، وعليه تكون الآية كما قال بعض المفسرين: إن ظاهرها العموم ومعناها الخصوص<sup>(٨)</sup>، والمخصص لها حديث: «لا وصية لوارث»<sup>(٩)</sup>.

(٢) وأما وجهة نظر الإمام الشافعي في المسألة؛ فقد وضحها الزركشي - رحمه الله - بقوله: "وإنما مراد الشافعي أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له، وهذا تعظيم لقدر الوجهين، وإبانة تعاضدهما وتوافقهما، وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم

(١) يُنظر: جامع البيان (٣/٣٨٥).

(٢) يُنظر: تفسير البيضاوي (١/١٢٣).

(٣) هو: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي الخصاص، العلامة، المفتي، المجتهد، عالم العراق، كان مشهوراً بالزهد والورع، وله من التصانيف: "أحكام القرآن"، و"شرح مختصر الطحاوي"، و"شرح مختصر الكرخي" وغيرها، توفي سنة (٣٧٠هـ). يُنظر ترجمته في: الجواهر المضية (١/٨٤)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/٥٦).

(٤) يُنظر: أحكام القرآن؛ للخصاص (١/٢٠٣).

(٥) يُنظر: محاسن التأويل (٢/١٥).

(٦) يُنظر: تفسير المنار (٢/٢٤٦).

(٧) يُنظر: تفسير سورة الفاتحة والبقرة (٢/٣٠٦-٣٠٧)، وشرح الأصول من علم الأصول (ص: ٤٤٣).

(٨) يُنظر: جامع البيان (٣/٣٨٥ - ٣٨٧)، وأحكام القرآن؛ للخصاص (١/٢٠٣)، والمحرر الوجيز (١/٢٤٨)، ومفاتيح الغيب (٩/٥٢٤)، وفتح القدير (١/٢٠٥)، وتفسير المنار (٢/١١١).

(٩) سبق تخريجه (ص: ٢٧٨).

مراده<sup>(١)</sup>، وهذا التوضيح من الزركشي - رحمه الله - له وجهته ودلالته على ما ذهب إليه الشافعي، فالرجل كبير، ومقداره يشفع له في التماس العذر لما ذهب إليه.

٣) وأما النسخ لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعُنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾<sup>(١٥)</sup>، فليس بنسخ بل تخصيص، وهو ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته وهو: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما<sup>(٢)</sup>»، وقد وافقه في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "وبالجملة فلم يثبت أن شيئاً من القرآن نسخ بسنة بلا قرآن، وقد ذكروا من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعُنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾<sup>(١٥)</sup> [النساء: ١٥]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»<sup>(٣)</sup>، وهذه الحجة ضعيفة؛ لوجهين:

أحدهما: أن هذا ليس من النسخ المتنازع فيه؛ فإن الله مد الحكم إلى غاية، والنبي ﷺ بين تلك الغاية، لكن الغاية هنا مجهولة، وهذا لا يسمى نسخاً بلا ريب.

الوجه الثاني: أن جلد الزاني ثابت بنص القرآن، وكذلك الرجم كان قد أنزل فيه قرآن يتلى ثم نسخ لفظه وبقي حكمه، وهو قوله: «والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة، نكالا من الله والله عزيز حكيم<sup>(٤)</sup>»، وقد ثبت الرجم بالسنة المتواترة وإجماع الصحابة. وبهذا يحصل الجواب عما يدعى من نسخ قوله: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَحْشَاءُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] الآية؛

(١) البرهان في علوم القرآن (٣٢/٢).

(٢) سبق تخريجه (ص: ٢٧٨).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب حد الزنى (٣/١٣١٦)؛ رقم (١٦٩٠)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

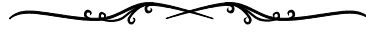
(٤) سبق تخريجه (ص: ٢٧٨).

فإن هذا إن قدر أنه منسوخ فقد نسخه قرآن جاء بعده؛ ثم نسخ لفظه وبقي حكمه منقولاً بالتواتر، وليس هذا من موارد النزاع"<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الراجح -والله أعلم- هو القول بجواز نسخ القرآن بالسنة، لكنه لم يثبت مثال واحد سليم على ذلك:

- قال الشوكاني -رحمه الله -: "نقل ابن السمعاني في التقريب الإجماع على عدم وقوعه، وهكذا حكى الإجماع القاضي أبو الطيب في شرح الكفاية"<sup>(٢)</sup>.
  - وذكر ابن عثيمين أن من أقسام النسخ: نسخ القرآن بالسنة، وقال: "إنه لم يجد له مثلاً سليماً، والأمثلة التي مثّل بها من مثّل كلها ليست مسلّمة"<sup>(٣)</sup>.
- وبهذا يتبين أن ما استدركه الزركشي -رحمه الله- على ابن عطية في الأمثلة التي ساقها للدلالة على وقوع النسخ هو الصواب، والله أعلم.



(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٩٩/٢٠).

(٢) إرشاد الفحول؛ للشوكاني (٦٧/٢).

(٣) شرح الأصول من علم الأصول (٤٤٣).



النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه من منسوخه.

مسألة: ضروب النسخ في القرآن.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:..الضرب الثاني: ما

نسخ حكمه وبقي تلاوته، وهو في ثلاث وستين سورة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ

وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]<sup>(١)</sup>، فكانت المرأة إذا مات زوجها لزمّت التبرص بعد

انقضاء العدة حولاً كاملاً ونفقتها في مال الزوج، ولا ميراث لها، وهذا معنى قوله: ﴿مَتَّعًا إِلَى

الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] الآية، فنسخ الله ذلك بقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ

أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وهذا الناسخ مقدم في النظم على المنسوخ، قال القاضي أبو

المعالی: وليس في القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ، إلا في موضعين: هذا أحدهما، والثاني قوله:

﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] الآية، فإنها ناسخة لقوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ

النِّسَاءَ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ [الأحزاب: ٥٢]<sup>(٢)</sup>، قلت: وذكر بعضهم موضعاً

آخر، وهو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾

[البقرة: ١٤٢] هي متقدمة في التلاوة، ولكنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبُ وَجْهِكَ فِي

السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقيل: في تقديم الناسخة فائدة، وهي أن تعتقد حكم المنسوخة قبل

(١) أجمع الفقهاء على أن هذه الآية ناسخة لما بعدها من الاعتداد بالحول، وإن كانت متقدمة في التلاوة، غير أبي مسلم الأصفهاني، فإنه أبى نسخها، يُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل؛ للكرماني (٢١٩/١)، ولباب التأويل؛ للبحران (١٧٥/١) ومن قال بنسخ الآية لما قبلها: ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب (١٩٤/٤)، والقنوجي في نيل المرام من تفسير آيات الأحكام (ص: ٤٧١)، والقاسمي في محاسن التأويل (١٥٧/٢).

(٢) وبهذا قال الكرماني في غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢١٩/١).

العلم بنسخها، ويجيء موضع رابع، وهو آية الحشر في قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية [الحشر: ٧] فإنه لم يذكر فيها شيء للغانمين، ورأى الشافعي أنها منسوخة بآية الأنفال، وهي قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]<sup>(١)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على القاضي أبي المعالي وأضاف موضعين لآيتين متقدمتي التلاوة، وهما ناسختان لما قبلهما.

### الدراسة:

### فيها مسألتان:

### [٣٨] المسألة الأولى: آية القبلّة:

اختلف العلماء في تقديم أو تأخير آية القبلّة؛ على قولين:

القول الأول: أن قوله تعالى: ﴿قَدْ زَرَى تَقَلُّبُ وَجْهِكَ...﴾، متقدمة في التلاوة على قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾، وهذا ما ذكره الإمام الزركشي ونص عليه ابن عباس<sup>(٢)</sup>، وبه قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>، والخازن<sup>(٤)</sup>، واختاره أبو حيان<sup>(٥)</sup>، والشربيني<sup>(٦)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٣٨/٢).

(٢) يُنظر: البحر المحيط في التفسير؛ لأبي حيان (٩/٢).

(٣) يُنظر: الكشف؛ للزمخشري (٢٨٩/١).

(٤) يُنظر: لباب التأويل؛ للخازن (١٧٥/١).

(٥) يُنظر: البحر المحيط في التفسير؛ لأبي حيان (٩/٢)، (٥٥٤/٢).

(٦) يُنظر: السراج المنير؛ للشربيني (١٥٧/١).

والصابوني<sup>(١)(٢)</sup>، وقال الطنطاوي: وعلى هذا الاتجاه سار جمهور المفسرين<sup>(٣)</sup>.

وحجتهم:

(١) أن هذا دل عليه وصححه حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «لما قدم رسول الله ( المدينة، فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً، أو سبعة عشر شهراً، وكان رسول الله صلّى الله عليه وآله يحب أن يتوجه نحو الكعبة، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فتوجه نحو الكعبة»<sup>(٤)</sup>.

(٢) أن هذا نص عليه ابن عباس رضي الله عنه وغيره<sup>(٥)</sup>.

وقال الزركشي: "في تقديم النسخة فائدة، وهي أن تعتقد حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها"<sup>(٦)</sup>.

الرد عليهم:

قال السخاوي: "وقال الزمخشري: فإن قلت: كيف نسخت الآية المتقدمة المتأخرة؟ قلت: قد تكون الآية متقدمة في التلاوة وهي متأخرة في التنزيل، كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ مع

(١) هو: محمد علي الصابوني ولد بسورية بمدينة حلب، وحصل على شهادة كلية الشريعة من جامعة الأزهر بتفوق عام (١٩٥٢م)، أستاذ التفسير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة - وجامعة الملك عبد العزيز، عيّن باحثاً علمياً في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ثم انتقل للعمل في رابطة العالم الإسلامي كمستشار في هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، من تصانيفه: "صفوة التفاسير"، و"الموارث في الشريعة الإسلامية"، و"من كنوز السنة"، و"روائع البيان في تفسير آيات الأحكام"، توفي سنة (١٤٣٦هـ). يُنظر ترجمته في: مختصر تفسير ابن كثير للصابوني (٧/١)، وملتقى أهل الحديث على الشبكة العالمية.

(٢) يُنظر: روائع البيان؛ للصابوني (٣٦٣/١).

(٣) التفسير الوسيط؛ للطنطاوي (٥٥٢/١).

(٤) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، (٨٨/١)؛ برقم (٣٩٩).

(٥) البحر المحيط في التفسير؛ لأبي حيان (٩/٢).

(٦) البرهان في علوم القرآن (٣٨/٢).

قوله: ﴿قَدْ زَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾، والذي قال غير صحيح، بل التلاوة على ترتيب التنزيل، وقد تقدم أن قوله عز وجل: ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَلَّهِمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾، أي: دُم على ذلك ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وما احتج به القائل بالنسخ على ظن أن هذه الآية متقدمة في التلاوة متأخرة في النزول عن الآية الأولى يحتاج إلى دليل قطعي، ولا شيء من ذلك، وغاية ما قاله المفسرون أنها متقدمة في المعنى، وهذا لا يضر ولا ينطبق عليه ما نحن فيه<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: ليس في الآية تقديم أو تأخير، وهو ما رجحه السخاوي<sup>(٣)</sup>، وصاحب بيان المعاني<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، وحتجهم:

(١) الرواية الأخرى: لأبي حاتم بزيادة: (فأنزل الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ إلخ الآيات)، وهذا أليق بالمقام، وفيه ردّ لقول القائل: إن قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ متقدمة في التلاوة متأخرة في النزول عن قوله تعالى: ﴿قَدْ زَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ﴾ إلخ، على أنه لا مانع من القول

(١) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي (٣٥٧/١)، والكشاف للزحشي (٢٨٩/١).

(٢) بيان المعاني مرتب حسب ترتيب النزول لعبد القادر آل غازي (٢٠٦/٥).

(٣) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي (٣٥٧/١).

(٤) هو: عبد القادر ملا حويش المحمود العاني ولد عام (١٨٨٨م)، في مدينة عنّة (عانة) العراقية، وترعرع في دار والده القاضي «ملا حويش المحمود» في مدينة تدمر السورية، توفي سنة (١٩٦٢م)، يُنظر: تنمة الأعلام - محمد خير رمضان (١٩٦/٣).

(٥) يُنظر: بيان المعاني مرتب حسب ترتيب النزول، لعبد القادر آل غازي (٩٥/٥).

بنزولها قبلها؛ لأنها جاءت بلفظ الاستقبال، فهي من قبيل الإخبار بالشيء قبل وقوعه، كسائر المغيبات التي أخبر الله تعالى بها رسوله قبل نزولها<sup>(١)</sup>.

وقال السخاوي: "ولم يقل أحد من المفسرين: إن قوله عز وجل: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ نزل بعد قوله عز وجل: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ وإنما وهم الزمخشري، فظن الأخبار بما يكون بعد الشيء قبل وقوعه هو الواقع بعده، وهذا غلط بين، وإنما مثال هذا أن يقول الملك لمن يريد أن يوليه ناحية: سيطعن السفهاء في ولايتك، ثم يقول له بعد ذلك: تولّ ناحية كذا، كذلك قال الله عز وجل: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ﴾ الآية، إخباراً بما سيكون بعد التولية، ثم قال سبحانه بعد ذلك: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ الآية، وهذا واضح جداً، وقد خفي عليه هذا، فصار إلى ما صار إليه من تقدم الآية في التلاوة، وتأخرها في الإنزال، وليس بهين أن يجعل كلام الله عز وجل بهذه المثابة<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

الراجع -والله أعلم- هو القول الثاني والقائل بعدم التقديم، وذلك:

- (١) لقوة الأدلة التي ذهبوا إليها، وردودهم على الخصم.
- (٢) ومن القواعد الترجيحية، قاعدة: "القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم والتأخير"<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن إضافة الزركشي -رحمه الله- مرجوحة، والله أعلم.



(١) بيان المعاني (٩٥/٥).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء؛ للسخاوي (٦٣١/٢).

(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين (٢٩٩/١).

### [٣٩] المسألة الثانية: آية الحشر هل هي منسوخة بآية الأنفال أم محكمة.

الموضع الثاني: آية الحشر ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...﴾ [الحشر: ٧]،

فإنه لم يُذكر فيها شيء للغانمين، وهي منسوخة بآية الأنفال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ

فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]<sup>(١)</sup>.

اختلف العلماء في آية الحشر هل هي منسوخة بآية الأنفال أم محكمة؟ على قولين:

القول الأول: أنها منسوخة، وهو ما ذهب إليه الإمام الزركشي، وهو قول قتادة<sup>(٢)</sup>، ورأي

الشافعي<sup>(٣)</sup>.

الرد عليهم:

قال السخاوي: زعم قتادة أنها - أي آية الحشر: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ

وَلِلرَّسُولِ...﴾ -، منسوخة بقوله عز وجل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾

[الأنفال: ٤١] الآية. وقال: كان في أول الإسلام يقسم الغنيمة على الأصناف المذكورة في سورة

الحشر، ولا يعطي لمن قاتل شيئاً إلا أن يكون من هذه الأصناف، قال: ثم نسخ ذلك في سورة

الأنفال، فجعل الخمس للأصناف المذكورين في سورة الأنفال، وجعل لمن قاتل الأربعة

الأخماس، والذي قاله لا يصح من قبل أن سورة الأنفال نزلت قبل سورة الحشر على ما ذكره

عطاء الخراساني ورواه، فكيف ينزل الناسخ قبل المنسوخ؟ وأيضاً فإن آية الحشر في الخراج<sup>(٤)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٨).

(٢) يُنظر: الناسخ والمنسوخ؛ للنحاس (ص: ٧٠٣)، وقلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن؛ لمربي بن

يوسف الكرمي (ص: ٢٠٤).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٨).

(٤) جمال القراء وكمال الإقراء؛ للسخاوي (ص: ٤٧٨).

وقال ابن جزى: فقال بعضهم: إن هذه الآية منسوخة بآية الأنفال، وهذا خطأ؛ لأن آية الأنفال نزلت قبل هذه بمدة. وقال بعضهم: إن آية الأنفال في الأموال التي تغنم ما عدا الأرض، وأن هذه الآية في أرض الكفار. قالوا: ولذلك لم يقسم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرض مصر والعراق بل تركها لمصالح المسلمين، وهذا التخصيص لا دليل عليه. وقيل: غير ذلك، والصحيح أنه لا تعارض بين هذه الآية وبين آية الأنفال، فإن آية الأنفال في حكم الغنيمة التي تؤخذ بالقتال وإيجاف الخيل والركاب، فهذا يخرج منه الخمس، ويقسم باقيه على الغانمين، وأما هذه الآية ففي حكم الفبيء، وهو ما يؤخذ من أموال الكفار من غير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب، وإذا كان كذلك فكل واحدة من الآيتين في معنى غير معنى الأخرى. ولها حكم غير حكم الأخرى، فلا تعارض بينهما ولا نسخ، وانظر كيف ذكر هنا لفظ الفبيء وفي الأنفال لفظ الغنيمة، وقد تقرر في الفقه الفرق بين الفبيء والغنيمة، وأن حكمهما مختلف، قاله أبو محمد بن الفرس<sup>(١)</sup>: وهو قول الجمهور، وبه قال مالك وجميع أصحابه، وهو أظهر الأقوال<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني: أنها ليست منسوخة بآية الأنفال**، وهو ما اختاره: النحاس<sup>(٣)</sup>، والخصاص<sup>(٤)</sup>، وابن العربي<sup>(٥)</sup>، وعلم الدين السخاوي<sup>(٦)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٧)</sup>، وهو ما رجحه ابن جزى. وقال بأنه

(١) هو: عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي، أبو عبد الله، المعروف بابن الفرس، قاضي أندلسي، من علماء غرناطة. ولي القضاء بجزيرة شقر، ثم في وادي آش، ثم في جيان، وأخيراً بغرناطة، له تأليف، منها: "كتاب أحكام القرآن"، و"أدب القضاء"، و"مسائل الخلاف"، في النحو، توفي في إلبيرة سنة (٥٩٧هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢١)، والأعلام للزركلي (١٦٨/٤)، وكشف الظنون (١٦٦٩/٢).

(٢) التسهيل في علوم التنزيل؛ لابن جزى (٣٥٩/٢).

(٣) يُنظر: الناسخ والمنسوخ؛ للنحاس (ص: ٧٠٣).

(٤) يُنظر: أحكام القرآن؛ للخصاص (٩٦/٣)، (٥٧٥/٣).

(٥) يُنظر: أحكام القرآن؛ لابن العربي (٢١٤/٤ - ٢١٥).

(٦) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء؛ للسخاوي (ص: ٤٧٨).

(٧) يُنظر: المصنفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ؛ لابن الجوزي (ص: ٥٦).

قول الجمهور، وبه قال مالك وجميع أصحابه، وقاله ابن الفرس<sup>(١)</sup>، وهو قول ابن عادل<sup>(٢)</sup>، ويدل عليه:

• **قال الجصاص:** "وجائز عندنا أن لا تكون منسوخة، وأن تكون آية الغنيمة فيما أوجف عليه المسلمون بخيل أو ركاب، وظهر عليهم بالقتال، وآية الفياء التي في الحشر فيما لم يوجف عليه المسلمون، وأخذ منهم على وجه المودعة والهدنة، كما فعل النبي ﷺ بأهل نجران وفدك وسائر ما أخذه منهم بغير قتال"<sup>(٣)</sup>.

• **وقال ابن العربي:** "اختلفوا: هل هي منسوخة كما تقدم أو محكمة؟ وإلحاقها بشهادة الله بالأولى أولى؛ لأن فيه تحديد فائدة ومعنى شتات الرأي، ويحكم المعنى من كل وجه؛ ومعلوم أن حمل الحرف على فائدة مجددة أولى من حمله على فائدة معادة. وهذا القول ينظم لك، وإذا انتهى الكلام إلى هذا القدر، فيقول مالك: إن الآية الثانية في بني قريظة إشارة إلى أن معناها يعود إلى آية الأنفال، ويلحقها النسخ، وهو أقوى من القول بالإحكام، ونحن لا نختار إلا ما قسمنا، وبيننا أن الآية الثانية لها معنى مجدد حسبما دللنا عليه"<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني، والقائل بأن الآية غير منسوخة، ويدل على ذلك:

- (١) قوة أدلتهم وردودهم على الخصم.
- (٢) ضعف أدلة القول الآخر؛ قال أبو جعفر النحاس: "أما القول الأول: إنها منسوخة فلا معنى له؛ لأنه ليست إحداها تنافي الأخرى فيكون النسخ"<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: التسهيل في علوم التنزيل؛ لابن جزى (٣٥٩/٢).

(٢) يُنظر: الباب في علوم الكتاب (٥٧٧/١٨).

(٣) أحكام القرآن؛ للجصاص (٩٦/٣).

(٤) أحكام القرآن؛ لابن العربي (٢١٤/٤ - ٢١٥).

(٥) الناسخ والمنسوخ؛ للنحاس (ص: ٧٠٣).



(٣) تؤيده القاعدة الترجيحية في النسخ : الأصل أن المتأخر ينسخ المتقدم لا العكس<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن إضافة الزركشي - رحمه الله - مرجوحة، والله أعلم.



(١) أحكام القرآن بن العربي (١/٦٠١).

النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه من منسوخه.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [مسألة: أقسام النسخ في القرآن: النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:

الأول: ما نسخ في تلاوته وبقي حكمه، فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول، كما روي أنه كان يقال في سورة النور: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبة نكالا من الله»<sup>(١)</sup> ولهذا قال عمر: (لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبها بيدي) رواه البخاري في صحيحه معلقاً<sup>(٢)</sup>.

الضرب الثاني: ما نسخ حكمه وبقي تلاوته، وهو في ثلاث وستين سورة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] الآية، فكانت المرأة إذا مات زوجها لزم التبرص بعد انقضاء العدة حولاً كاملاً، ونفقتها في مال الزوج، ولا ميراث لها، وهذا معنى قوله: ﴿مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] الآية، فنسخ الله ذلك بقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وهذا النسخ مقدم في النظم على المنسوخ.. الثالث: نسخهما جميعاً فلا تجوز قراءته ولا العمل به... وجعل الواحدي<sup>(٣)</sup> من هذا ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه قال: كنا نقرأ: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر»<sup>(٤)</sup>، وفيه نظر<sup>(٥)</sup>.

الدراسة:

فيها مسألتان:

(١) سبق تخريجه (ص: ٢٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم، في ولايته القضاء أو قبل ذلك، للخصم (٦٩/٩).

(٣) وعبارته هي: ثم النسخ في القرآن على ضروب.. ومنها: أن ترفع تلاوتها وحكمها، كنحو ما يُروى عن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قال: كنا نقرأ: (لا ترغبوا عن آبائكم إنه كفر)، يُنظر: تفسير البسيط؛ للواحدي (٣٩/٢).

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٣٢٤)، وهو عند البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت (١٦٨/٨)؛ برقم (٦٨٣٠).

(٥) البرهان في علوم القرآن (٣٩/٢).

## [٤٠] المسألة الأولى: حكم نسخ التلاوة مع بقاء الحكم.

اختلف في وقوع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، على قولين:

القول الأول: أن نسخ التلاوة مع بقاء الحكم جائز وواقع في القرآن، وهو مذهب جمهور العلماء<sup>(١)</sup>، وحجتهم:

(١) وقوع هذا النوع من النسخ في القرآن، ومن أمثلة ذلك:

أ- نسخ آية الرجم لفظاً لا حكماً؛ كما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «إن الله بعث محمداً صلّى الله عليه وآله بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم؛ فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله صلّى الله عليه وآله ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية أصرح - في بعض السنن - قال عمر رضي الله عنه: «وقد قرأناها "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"<sup>(٣)</sup>» وقد رجم رسول الله صلّى الله عليه وآله ورجمنا بعده»<sup>(٤)</sup>. فهذا مما يدل على وقوع نسخ التلاوة وبقاء الحكم<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: الناسخ والمنسوخ؛ لأبي عبد الله بن حزم (٩)، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (٦٥)، وناسخ القرآن ومنسوخه، لابن البارزي (١٧٤)، والبحر المحيط للزركشي (١٠٤/٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت، (٢٥٠٣/٦)؛ برقم: (٦٤٤٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب رجم الثيب في الزنا، (١٣١٧/٣)؛ برقم (١٦٩١).

(٣) سبق تخريجه (ص: ٢٧٨).

(٤) سبق تخريجه نفس الصفحة.

(٥) يُنظر: الناسخ والمنسوخ؛ لأبي عبد الله بن حزم (٩)، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (٦٥)، وروضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر (١٦٧/١)، وناسخ القرآن ومنسوخه، لابن البارزي (١٧٤)، وشرح الكوكب المنير (٥٥٤/٣).

ب- نسخ آية الخمس رضعات لفظاً لا حكماً<sup>(١)</sup>؛ كما ثبت عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم نُسخن بخمس معلومات؛ فتوفي رسول الله ﷺ وهُنَّ فيما يُقرأ من القرآن»<sup>(٢)</sup>.

ففي الحديث إثبات نوعين من أنواع النسخ: نسخ التلاوة والحكم معاً كما في نسخ العشر رضعات، ونسخ التلاوة مع بقاء الحكم كما في نسخ الخمس رضعات.

(٢) أنَّ اللفظ والحكم عبادتان منفصلتان، حيث إن اللفظ متعبّد بتلاوته، والحكم متعبّد بامتناله؛ لذا جاز نسخ إحدى العبادتين دون الأخرى كسائر العبادات المنفصلة بعضها عن بعض<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أنه يمتنع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، قال به بعض المعتزلة<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) أنَّ اللفظ أنزل ليُتلى، ويثاب عليه، فكيف يُرفع؟ فلو رُفع اللفظ مع بقاء الحكم لانتفت حكمة إنزاله<sup>(٥)</sup>.

(٢) أن الحكم تابع للتلاوة، فلا يجوز أن يرتفع الأصل ويبقى التابع<sup>(٦)</sup>.

الرد عليهم:

(١) أما قولهم: "بأن رفع اللفظ مع بقاء الحكم يقتضي نفي حكمة إنزاله"؛ فغير مُسلّم؛ لجواز أن تكون المصلحة في تلاوته وقتاً دون وقت، كغيره من الأحكام المنسوخة<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: الإشارة في معرفة الأصول (٢٦٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات (١٠٧٥/٢)؛ برقم (١٤٥٢).

(٣) يُنظر: شرح مختصر الروضة (٢٧٣/٢)، والبحر المحيط للزركشي (١٠٤/٤).

(٤) يُنظر: الإحكام للآمدي (١٥٤/٣)، ونسبه الفتوحي -في شرح الكوكب المنير (٥٥٣/٣)- للمعتزلة جميعاً؛ إلا أن أبا الحسين البصري المعتزلي أجاز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وكذا العكس كما في كتابه المعتمد (٣٨٦/١).

(٥) يُنظر: روضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر (١٦٦/١)، وشرح مختصر الروضة (٢٧٤/٢).

(٦) يُنظر: اللع في أصول الفقه (١٧١)، والبحر المحيط للزركشي (١٠٤/٤).

(٧) يُنظر: شرح مختصر الروضة (٢٧٤/٢)، وشرح نزهة الخاطر (١٦٧/١).

(٢) وأما استدلالهم على المنع بأنَّ الحكم تابع للتلاوة، فغير مُسلَّم؛ لأنهما عبادتان منفصلتان.

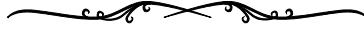
الترجيح:

من خلال الأدلة ومناقشتها؛ يظهر أنَّ القول الراجح -والله أعلم- هو القول الأول،  
والقائل بأن نسخ التلاوة مع بقاء الحكم جائز وواقع في القرآن؛ وذلك لما يلي:

(١) لقوة أدلتهم وصحتها.

(٢) وجود أمثلة على هذا النسخ.

(٣) قال ابن قدامة<sup>(١)</sup>: "وقد تظاهرت الأخبار بنسخ آية الرجم وحكمها باق"<sup>(٢)</sup>.



---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، موفق الدين، أبو محمد، الإمام، القدوة، العلامة، المجتهد، شيخ الإسلام، وقد ألف التصانيف النافعة، وأشهرها: "المغني"، و"الكافي"، و"المقنع"، و"العمدة" في الفقه، و"روضة الناظر" في أصول الفقه، و"التواوين"، توفي سنة (٦٢٠هـ)، يُنظر ترجمته في: فوات الوفيات (١٥٨/٢)، وشذرات الذهب (١٥٥/٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦٥/٢٢).

(٢) روضة الناظر (١٦٧/١).

[٤١] المسألة الثانية: رواية أبي بكر رضي الله عنه هل هي من قبيل المنسوخ تلاوة وحكمًا، أم المنسوخ تلاوة؟

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الواحدي جعله رواية أبي بكر رضي الله عنه من قبيل المنسوخ تلاوة وحكمًا، وقال في استدراكه: "وفيه نظر".

الدراسة:

ما ذكره الإمام الزركشي في المثل الذي أورده الواحدي في نسخ الحكم والتلاوة، وقال: "وفيه نظر"، وذلك من حيث إيراد المثل نفسه:

❖ لأن رواية أبي بكر رضي الله عنه يؤيدها:

(١) ما جاء في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم، فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو إن كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائكم»<sup>(١)</sup>، والمعنى للحديث: لا تعرضوا عن آبائكم الحقيقيين وتنتسبوا إلى غيرهم، و(كفر) أي: خروج عن الإسلام إن استحل ذلك، أو المراد فقد كفر بالنعمة إذ أنكر حق أبيه عليه<sup>(٢)</sup>.

(٢) وكذلك ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ترغبوا عن آبائكم، فمن رغب عن أبيه فهو كفر»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب رجم الحبلي من الزنا إذا أحصنت (١٦٨/٨)؛ برقم: (٦٨٣٠).

(٢) ينظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري (٦٣٩/٩)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٣١٩/١)، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٢١/١٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب نسبة اليمن إلى إسماعيل (١٨٠/٤)؛ برقم: (٣٥٠٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم (٧٩/١)؛ برقم: (٦١).

❖ وأما من حيث إيراد المثال لنسخ التلاوة والحكم معاً، ففيها قولان:

القول الأول: أنها منسوخة التلاوة باقية الحكم، وبه قال ابن الجوزي في نواسخ القرآن<sup>(١)</sup>، والرازي<sup>(٢)</sup>، وغيرهم<sup>(٣)</sup>، وحجتهم:

(١) رواية أبي ذر رضي الله عنه، أنه سمع النبي ﷺ، يقول: «ليس من رجل ادعى لغير أبيه -وهو يعلمه- إلا كفر»<sup>(٤)</sup>، ووجه الدلالة: أن هذا الحديث يدل على بقاء الحكم، وأن من انتسب لغير أبيه فقد كفر.

(٢) ما جاء سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام»<sup>(٥)</sup>.

فيه الوعيد الشديد لمن انتسب إلى غير أبيه، أو قومًا غير قومه، وتحريم الانتفاء من النسب المعروف والادعاء إلى غيره، وقيد ذلك بالعلم<sup>(٦)</sup>.

(٣) ما قالته اللجنة الدائمة تعقيباً على الأحاديث: "فتوعد رسول الله ﷺ من انتسب إلى غير أبيه، وشدد في ذلك حتى حكم عليه بالكفر، وحرم عليه الجنة، فعلى من حصل منه ذلك أن يقلع عنه ويتوب منه إلى الله ويستغفره مما فرط منه"<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: نواسخ القرآن؛ لابن الجوزي (ص: ١٦٢).

(٢) يُنظر: المحصول للرازي (٣/٣٢٤)، والنسخ عند الفخر الرازي؛ لمحمود الحنطور (ص: ٦٣).

(٣) يُنظر: قلائد المرجان في بيان النسخ والمنسوخ لمربي بن يوسف الكرمي (ص: ٢٥)، والموسوعة القرآنية للأبياري (٣٨٣/١)، والمقدمات الأساسية للجديع (ص: ٢٦٢)، والموسوعة القرآنية المتخصصة لمجموعة من الأساتذة والعلماء بمصر (٦٣٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب نسبة اليمن إلى إسماعيل (٤/١٨٠)؛ برقم: (٣٥٠٨)، ومسلم كتاب الإيمان باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم (١/٧٩)؛ برقم: (٦١).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه (٨/١٥٦)؛ برقم: (٦٧٦٦)، ومسلم كتاب الإيمان باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم (١/٨٠)؛ برقم: (٦٣).

(٦) يُنظر: شرح صحيح مسلم؛ للنووي (٢/٤٠٩-٤١٠)، وفتح الباري؛ لابن حجر (٩/٥٤١).

(٧) مجلة البحوث الإسلامية (٦٤/٢٢).

وهذا النوع قليل الوجود في النصوص المنقولة إلينا، وثبوت حكمه مع نسخ تلاوته إنما عرف عن طريق النقل الثابت، ومن أمثلته حديث عمر بن الخطاب أيضاً<sup>(١)</sup>.

وقال الزركشي: "وهذا النوع من النسخ يعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول"<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أن رواية: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر»<sup>(٣)</sup> منسوخة التلاوة والحكم معاً، وهو قول الواحدي<sup>(٤)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(٥)</sup>، والكرماني<sup>(٦)</sup>، وابن عطية<sup>(٧)</sup>، والقرطبي<sup>(٨)</sup>، وابن جزي<sup>(٩)</sup>، وابن عاشور<sup>(١٠)</sup>، وغيرهم<sup>(١١)</sup>.

الترجيح:

لعل الأقرب -والله أعلم- هو القول الأول، القائل بأن الآية مما نسخ تلاوة لا حكماً وذلك لما يلي:

(١) قوة أدلتهم.

(٢) ورود الأحاديث المؤيدة لحكم الآية.

قال ابن تيمية: "وكان من القرآن الذي نسخ لفظه: «لا ترغبوا عن آبائكم فإن كفرًا بكم أن

(١) المقدمات الأساسية؛ للجديع (ص: ٢٦٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٥).

(٣) سبق تخريجه (ص: ٢٩٨).

(٤) يُنظر: تفسير البسيط؛ للواحدى (٢/٣٩).

(٥) يُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/١٦٨).

(٦) يُنظر: الحجة للقراء السبعة (٢/١٨٠، ١٨٧).

(٧) يُنظر: المحرر الوجيز (١/١٩١).

(٨) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٦٦).

(٩) يُنظر: مدارك التنزيل للنسفي (١/٢١).

(١٠) يُنظر: التحرير والتنوير (١/٦٦٣).

(١١) يُنظر: الناسخ والمنسوخ للمقري (ص: ٢٢)، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد؛ لابن عجيبة (١/١٤٩)،

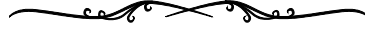
والأساس في التفسير سعيد حوى (١١/٢٥١).



ترغبوا عن آبائكم»<sup>(١)(٢)</sup>.

أنه ليس المقصود بالكفر المخرج عن الملة كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: "والكفر الوارد هنا ليس هو الكفر الذي يخرج عن ملة الإسلام، وإنما ورد على سبيل التغليظ والزجر لفاعل ذلك لعظم حق الوالد، فهو أصل الولد الذي منه خلق، والولد من كسبه، فالجحد له شعبة من شعب الكفر؛ لأنه جحد لما منه خلقه ربه، فكان فيه كفر بالله من هذا الوجه، ولكن ليس هذا كمن جحد الخالق بالكلية"<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي - رحمه الله - هو الصواب، والله أعلم.



(١) سبق تخريجه (ص ٢٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٦).

(٣) مجموع الفتاوى؛ لابن تيمية (٧/ ٥٤٠).

النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه من منسوخه.

[٤٢] مسألة: ما أمر به لسبب ثم زال السبب هل هو منسوخ أم محكم ؟

قال الإمام الزركشي رحمه الله: [قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب:..الثالث: ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر وبالمغفرة للذين يرجون لقاء الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحوها ثم نسخه إيجاب لذلك وهذا ليس بنسخ في الحقيقة وإنما هو نساء كما قال تعالى: ﴿أَوْ نُنَاسِهَا﴾ البقرة: ١٠٦]، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى، وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف وليست كذلك بل هي من المنسأ بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلة توجب ذلك الحكم ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر وليس بنسخ إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبداً وإلى هذا أشار الشافعي في الرسالة إلى النهي عن ادخار لحوم الأضاحي من أجل الرأفة ثم ورد الإذن فيه فلم يجعله منسوخاً بل من باب زوال الحكم لزوال علته حتى لو فاجأ أهل ناحية جماعة مضررون تعلق بأهلها النهي<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلله: استدرك الإمام الزركشي على ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف، وقال في استدراكه: وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف وليست كذلك.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٢).

## الدراسة:

اختلف العلماء فيما أمر به لسبب ثم زال السبب هل يُعدُّ من المنسوخ ، أو من المنسأ على قولين:

القول الأول: أن هذا النوع لا يعدُّ من أنواع النسخ ؛ بل من المنسأ، وهو ما ذهب إليه الزركشي، والسيوطي<sup>(١)</sup>، وحجتهم :

(١) أن ما أمر به لسبب ثم يزول السبب، كالأمر - حين القلة والضعف - بالصبر والصلح، ثم نسخ بإيجاب القتال، وهذا في الحقيقة ليس نسخاً، بل من قسم المنسأ، كما قال تعالى: ﴿أَوْتُنِّسْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون. وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى، وبه يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآيات في ذلك منسوخة بآية السيف، وليس كذلك، بل هي من المنسأ، بمعنى أن كل أمر وردَّ يجب امتثاله في وقت ما لعله تقتضي ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله<sup>(٢)</sup>.

(٢) أن الأحوال تختلف فإذا قوي المسلمون وصارت لهم السلطة والقوة والهيبة استعملوا آية السيف وما جاء في معناها وعملوا بها وقاتلوا جميع الكفار حتى يدخلوا في دين الله أو يؤدوا الجزية، وإذا ضعف المسلمون ولم يقووا على قتال الجميع فلا بأس أن يقاتلوا بحسب قدرتهم ويكفوا عمن كف عنهم إذا لم يستطيعوا ذلك<sup>(٣)</sup>.

(٣) أنه في حال ضعف المسلمين تستعمل الآيات المكية، لما في الآيات المكية من الدعوة والبيان والإرشاد والكف عن القتال عند الضعف، وإذا قوي المسلمون قاتلوا حسب القدرة

(١) ينظر: الإتقان (١/٦٤٩).

(٢) الحاوي في تفسير القرآن الكريم (٨/٤٠٩)، ينظر: تفسير المنار (١٠/١٥٠).

(٣) يُنظر: المفصل في شرح آية لا إكراه في الدين (٣/٩٧).

فيقاتلون من بدأهم بالقتال وقصدهم في بلادهم ويكفون عمن كف عنهم فينظرون في المصلحة التي تقتضيها قواعد الإسلام وتقتضيها الرحمة للمسلمين والنظر في العواقب<sup>(١)</sup>.

(٤) أن هذا القول ذكره أبو العباس شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله واختاره وقال: إنه ليس هناك نسخ ولكنه اختلاف في الأحوال؛ لأن أمر المسلمين في أول الأمر ليس بالقوي وليس عندهم قدرة كاملة أذن لهم بالقتال فقط، ولما كان عندهم من القدرة بعد الهجرة ما يستطيعون به الدفاع أمروا بقتال من قاتلهم وبالكف عمن كف عنهم، فلما قوي الإسلام وقوي أهله وانتشر المسلمون ودخل الناس في دين الله أفواجا أمروا بقتال جميع الكفار ونبد العهود وألا يكفوا إلا عن أهل الجزية من اليهود والنصارى والمجوس إذا بذلوها عن يد وهم صاغرون. وهذا القول اختاره جمع من أهل العلم واختاره الحافظ ابن كثير رحمه الله عند قوله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

﴿٦١﴾ [الأنفال: ٦١]<sup>(٢)</sup>.

(٥) أن يفعل كما فعل النبي ﷺ في مكة وفي المدينة أول ما هاجر، وإذا صار عندهم من القوة والسلطان والقدرة والسلاح ما يستطيعون به قتال جميع الكفار أعلنوا الجهاد للجميع كما أعلن الصحابة ذلك في زمن الصديق وعمر وعثمان رضي الله عنهم وكما أعلن ذلك الرسول ﷺ في حياته بعد نزول آية السيف، وتوجه إلى تبوك لقتال الروم، وأرسل قبل ذلك جيش مؤتة لقتال الروم في العام الثامن من الهجرة وجهز جيش أسامة في آخر حياته ﷺ<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: المفصل في شرح آية لا إكراه في الدين (٣/ ٩٧).

(٢) يُنظر: المصدر السابق.

(٣) يُنظر: المصدر السابق.

القول الثاني: أنه يُعدُّ من المنسوخ ، والناسخ له آية السيف<sup>(١)</sup>، وبه قال بعض المفسرين<sup>(٢)</sup>.

الترجيح :

وبهذا يظهر أنَّ القول الراجح - والله أعلم - هو القول الأول وهو ما ذهب إليه الزركشي والقائل بأن ما أمر به لسبب ثم زال السبب لا يعدُّ من أنواع النسخ ؛ بل من المُنسأ، ويدل عليه :

(١) قوة أدلتهم، والأمثلة التي ذكروها.

(٢) أن هذا القول أظهر وأبين في الدليل؛ لأن القاعدة الأصولية تقول: "أنه لا يصار إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع بين الأدلة، والجمع هنا غير متعذر"<sup>(٣)</sup>.

(٣) ولأن النسخ إنما يكون لشيء قاطع، فإذا أمكن العمل بالآيتين كليهما فلا معنى للقول بالنسخ<sup>(٤)</sup>.

(٤) أنَّ هذا القول هو الذي تُرجّحه القاعدة التفسيرية وتقضي به، وهي أنَّه إذا تنازع المفسرون في آية من كتاب الله تعالى، فمدَّع عليها النسخ ومانع منه، فأصح الأقوال المنع منه، إلا بثبوت التصريح بنسخها، أو انتفاء حكمها من كل وجه، وامتناع الجمع بينها وبين ناسخها، أو كان انتفاء الحكم في بعض الأوجه دون بعض كالتخصيص ونحوه<sup>(٥)</sup>.

(١) آيَةُ السَّيْفِ فِي بَرَاءَةِ ﴿فَأَقْضُوا الْإِبْرَاقَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] ينظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس

(ص ١٢٢)، الناسخ والمنسوخ لابن حزم (ص ٢١)، جمال القراء وكمال الإقراء (١/ ٨٩).

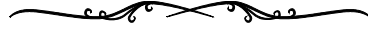
(٢) مكي بن أبي طالب في الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (ص ٦٧) و (ص ١١٨).

(٣) يُنظر: المفصل في شرح آية لا إكراه في الدين (٣/ ٩٧).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ١٩٥).

(٥) ينظر: قواعد الترجيح للحري (١/ ٧٢).

ومن هنا يتبين قوة ما قاله الإمام الزركشي وضعف قول بعض المفسرين عن آية السيف أنها ناسخة لمائة وأربع وعشرين آية ، وإن حكموا بأن آخرها ناسخٌ لأولها<sup>(١)</sup>.



---

(١) ينظر: الناسخ والمنسوخ لهبة الله المقري (٩٨) ، والناسخ والمنسوخ لابن العربي (٢/٢٤٠) ، والبرهان للزركشي (٢/١٧١) ، وقواعد التفسير (٢/٧٤٠).

النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه من منسوخه.

[٤٣] مسألة: تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله.

قال الإمام الزركشي رحمه الله: [قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> المائدة: ١٠٥] الآية كان ذلك في ابتداء الأمر، فلما قوي الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمقاتلة عليه، ثم لو فرض وقوع الضعف، كما أخبر النبي ﷺ في قوله: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ»<sup>(٢)</sup> عاد الحكم، وقال ﷺ: «فإذا رأيت هوى متبعاً، وشحاً مطاعاً، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بخاصة نفسك»<sup>(٣)</sup>، وهو ﷺ حكيم أنزل على نبيه ﷺ حين ضعفه ما يليق بتلك الحال رافة بمن تبعه ورحمة؛ إذ لو وجب لأورث حرباً ومشقة، فلما أعز الله الإسلام وأظهره ونصره أنزل عليه من الخطاب ما يكافئ تلك الحالة من مطالبة الكفار بالإسلام، أو بأداء الجزية إن كانوا أهل كتاب أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا أهل كتاب، ويعود هذان الحكمان، أعني: المسألة عند الضعف والمسايفة عند القوة بعود سببهما، وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسالمة، بل كل منهما يجب امتثاله في وقته<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، وأنه يأرز بين المسجدين (١٣١/١)؛ برقم (١٤٦).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي (١٢٣/٤)؛ برقم (٤٣٤١)، وابن ماجه في السنن،

كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾ (١٣٣٠/٢)؛ برقم (٤٠١٤)، والحاكم في

المستدرک علی الصحيحین (٣٥٨ / ٤)؛ برقم (٧٩١٢)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) البرهان في علوم القرآن (٤٢/٢-٤٣).

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن المسألة عند الضعف والمسايفة عند القوة، وقال في استدراكه: "وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسألة؛ بل كل منهما يجب امتثاله في وقته".

## الدراسة:

بحثت في كتب التفسير وعلوم القرآن والسيرة وغيرها فلم أجد -حسب بحثي- من ذكر ما ذكره الزركشي من كون هذه الآية تكون في المسألة وحال الضعف، ومضمون آية المسايفة في حال القوة.

أما قول الإمام الزركشي -رحمه الله-: أن "قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] الآية كان ذلك في ابتداء الأمر، فلما قوي الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمقاتلة عليه<sup>(١)</sup>"، فإن كان قصده أن الآية نزلت في حال ضعف المسلمين؛ فليس بصحيح؛ لأن الآية مدنية باتفاق، وليست مكية، بل إن سورة المائدة التي فيها هذه الآية نزلت بعد صلح الحديبية، وبعض آياتها نزل بعد ذلك كما صرح بذلك بعض المفسرين، والمسلمون في تلك الحال أقوياء وليسوا ضعفاء. والله أعلم.



(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٢).



النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه من منسوخه.

[٤٤] مسألة: دلالة النسخ في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قيل في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ولم يقل: من القرآن؛ لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب، وليس يأتي بعده ناسخ له، وما فيه من ناسخ ومنسوخ فمعلوم، وهو قليل بيّن الله ناسخه عند منسوخه كنسخ الصدقة عند مناجاة الرسول والعدة والفرار في الجهاد ونحوه، وأما غير ذلك فمن تحقق علماً بالنسخ علم أن غالب ذلك من المنسأ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل كالسبيل في حق الآتية بالفاحشة، فبينته السنة، وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم القرآن، وقال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ، وإنما هو نسأ وتأخير، أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة، أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره، أو مخصوص من عموم، أو حكم عام لخاص، أو لمداخلة معنى في معنى، وأنواع الخطاب كثيرة، فظنوا ذلك نسخاً وليس به، وأنه الكتاب المهيمن على غيره، وهو في نفسه متعاضد، وقد تولى الله حفظه، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]"<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحله:

استدرك الإمام الزركشي على المفسرين إكثارهم من القول بالنسخ للقرآن، وقال في استدراكه: "وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ".

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٤).

## الدراسة:

استدرك الإمام الزركشي على من يدعي النسخ ويكثر منه، وهو في مظان البيان والتخصيص أو التقييد، أو غيرها من صور تألف الخطاب الذي يرجع إلى نوع بيان لا إلى النسخ في مظان كثيرة، حيث نبه على هذا من كتب فيه، ومنهم ابن الجوزي، فقد شنع في مسائل كثيرة على دعاوى النسخ، حيث يستفتح ذلك بقوله: "وزعم بعض المفسرين"<sup>(١)</sup>، حيث يغلظ في عبارته على من يدعي ذلك، وكثيراً ما نفى مسائل تتعلق بآية السيف بين وجه ورود الآية على آية السيف، يقول مشنعاً على تلك الدعاوى ومن أصدرها دون بصيرة: "زعم بعض المغفلين من ناقلي التفسير أن الإنذار منسوخ بآية السيف". ثم يأتي في النهاية ويقول: "وهذا تلاعب من هؤلاء بالقرآن"، ويقول في الآية الأخرى: "زعم ذلك الجاهل"، ثم يقنعهم بالأدلة لعدم صلاحية أمثال هذه الآية للنسخ، ويقول: "فسبحان من قدر وجود قوم جهال يتلاعبون بالكلام في القرآن، ويدعون نسخ ما ليس بمنسوخ؛ كل ذلك سوء فهم، نعوذ بالله منه"<sup>(٢)</sup>.

## ومن أمثلة الناسخ والمنسوخ الذي اختلف فيه العلماء:

ما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي على راحلته حيثما توجهت به»<sup>(٣)</sup>، قال أبو جعفر وهو يتكلم عن قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ﴾ فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴿[البقرة: ١١٥]: "والصواب أن يقال: ليست الآية ناسخة ولا منسوخة؛ لأن العلماء قد تنازعوا القول فيها، وهي محتملة لغير النسخ، وما كان محتملاً لغير النسخ لم يقل فيه: ناسخ ولا

(١) ينظر مثلاً: زاد المسير في علم التفسير (٤٢٨/٣).

(٢) نواسخ القرآن؛ لابن الجوزي (٨٩/١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، (٤٨٧/١)؛ برقم: (٧٠٠).

منسوخ إلا بحجة يجب التسليم لها، فأما ما كان يحتمل المحمل والمفسر والعموم والخصوص، فعن النسخ بمعزل، ولا سيما مع هذا الاختلاف<sup>(١)</sup>.

وينبغي أبو جعفر النحاس سوء المئنة في دعوى النسخ، حيث قال: "وقد غلط جماعة في الفرق بين النسخ والبداء، كما غلطوا في تأويل أحاديث حملوها على النسخ أو على غير معناها"<sup>(٢)</sup>.

ومن صور ذلك الاستثناء؛ حيث يذهب البعض إلى أنه نوع من النسخ، قال أبو جعفر

النحاس: "قد روى عكرمة، عن ابن عباس: ﴿يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، قال: "الرواية"

والأول - أي الكفار - أولى لعموم الظاهر، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾

[الشعراء: ٢٢٥] كما قال، وهو تمثيل، أي: في كل وجه من الباطل يفتنون فيمدحون بالباطل

والتزيد، وكذا يهجون بالكذب والزور، وقوله: أكثر قولهم يكذبون تصحيحه في النحو أكثر

قولهم الكذب، ودل يكذبون على الكذب وقوله ثم استثنى المؤمنين منهم قول صحيح في

العربية هذا الذي تسميه العرب استثناءً لا نسخاً، تقول: جاء القوم إلا عمراً، لا يقال هذا

نسخ، والاستثناء عند سيبويه بمنزلة التوكيد؛ لأنك تبين به كما تبين بالتوكيد، وقوله: ﴿وَذَكِّرُوا

اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الشعراء: ٢٢٧] في كلامهم قول حسن لعموم اللفظ وغيره، يقول: ﴿وَذَكِّرُوا اللَّهَ

[الشعراء: ٢٢٧] في شعرهم والأول أولى لعمومه: ﴿وَأَنْصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمْتُمْ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الجوزي فيما يرجع إلى البدء وليس النسخ - بعد أن ذكر القول بنسخها -

أي: قوله تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] - عن ابن عباس وقتادة -: "وهذا يجوز في

(١) الناسخ والمنسوخ؛ للنحاس (ص: ٧٩).

(٢) المصدر السابق (ص: ٦٣).

(٣) المصدر السابق (ص: ٦٠٩).

الكلام، يريدون به تغيير تلك الحال، وإلا فالتحقيق أن هذا لا يقال: فيه ناسخ ولا منسوخ، وإنما هو ابتداء شرع وإبطال لحكم العادة" (١).

وقال ابن الجوزي فيما يصح مثلاً للبيان لا النسخ: "زعم قوم أن هذه الآية -أي: قوله تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]- لما اقتضت إباحة الطلاق على الإطلاق من غير تعيين زمان، نزل قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أي: من قبل عدتهن، وذلك قول من لا يفهم الناسخ والمنسوخ، وإنما أطلق الطلاق في هذه الآية وبين في الأخرى كيف ينبغي أن يوقع، ثم إن الطلاق واقع، وإن طلقها في زمان الحيض، فعلم أنه تعليم أدب، والصحيح أن الآية محكمة" (٢).

ويقول فيما يرجع إلى التخصيص: "وقد زعم بعضهم أنه -أي: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ [المتحنة: ١٠]- منسوخ بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]، وليس هذا بشيء، لأن المراد بالكوافر الوثنيات، ثم لو قلنا: إنها عامة، كانت إباحة الكتابيات تخصيصاً لها لا نسخاً.." (٣).

وممن أكثر من ادعاء النسخ من الفقهاء الطحاوي -رحمه الله- (٤).

### الترجيح:

ما ذكره الإمام الزركشي واقع عند المفسرين وبعض الفقهاء، حيث إنهم يقعون في الوهم بسبب ظاهر النسخ الذي إذا تمهل الباحث ظهر عنده وجه البيان الذي يناسب الجمع بين الدليلين، وقد ضربنا أمثلة توضح ما نبه عليه الشيخ من دعاوى النسخ في غير موضعها، والله أعلم.

(١) نواسخ القرآن؛ لابن الجوزي (٢٨٥/١).

(٢) المصدر السابق (٢٨٦/١).

(٣) المصدر السابق (٦٠٦/٢).

(٤) يُنظر: فتح الباري؛ لابن حجر (٤٨٧/٩).

النوع الخامس والثلاثون: معرفة موهم المختلف.

[٤٥] مسألة: نسخ قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] بقوله:

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

قال الإمام الزركشي - رحمه الله -: [قال ابن المنير<sup>(١)</sup>: الظاهر أن قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ

حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] إنما نسخ حكمه لا فضله وأجره، وقد فسر النبي ﷺ: ﴿حَقَّ

تَقَاتِهِ﴾ بأن قال: «هو أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر». فقالوا: أينا

يطبق ذلك؟ فنزلت: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]<sup>(٢)</sup>، وكان التكليف أولاً باستيعاب

العمر بالعبادة بلا فترة ولا نعاس، كما كانت الصلاة خمسين ثم صارت بحسب الاستطاعة

خمساً، والاعتدال منزل على هذا الاعتبار، ولم ينحط من درجاته، وقال الشيخ كمال الدين

الزملكاني<sup>(٣)</sup>: وفي كون ذلك منسوخاً نظر، وقوله: ﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ هو ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ إذ به

(١) هو: أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندري المالكي، ناصر الدين المعروف بابن المنير، ولي قضاء الإسكندرية وخطابتها. له تصانيف منها: "تفسير حديث الإسراء"، على طريقة المتكلمين، و"الانتصاف من الكشّاف"، علّق على اعتزاليات الزمخشري، وكشف ما فيه من شبه المعتزلة، توفي سنة (٦٨٣هـ). يُنظر ترجمته في: الديباج المذهب (ص: ١٣٢)، وشذرات الذهب (٣٨١/٥)، وطبقات المفسرين للأذنه وي (ص: ٢٥٢)، والأعلام (٢٢٠/١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٢٣/٣)؛ برقم (٣١٥٩)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢٣٨/٧ - ٢٣٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٢/٩)؛ برقم: (٨٥٠١)، وابن جرير في تفسيره (٨٧/٧)، ولم يثبت مرفوعاً، بل هو من كلام ابن مسعود، قال ابن كثير في تفسيره (٨٧/٢): "هذا إسناد صحيح موقوف"، وقال الألباني: "منكر مرفوعاً"، يُنظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٩٥٥/١٤)؛ برقم (٦٩٠٩)، وأما زيادة: "أبنا يطبق ذلك"، فليست من قول ابن مسعود، يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٥٨/٢).

(٣) هو: عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري، الزملكاني (بفتح الزاء واللام والميم الساكنة)، نسبته إلى زملكان، قرية بغوطة دمشق - السماكي الشافعي، أبو محمد كمال الدين أبو المكارم، عالم أديب، من تصانيفه: =

أمر، فإن ﴿حَقُّ تَقَاتِهِ﴾ الوقوف على أمره ودينه، وقد قال بذلك كثير من العلماء انتهى.  
والحديث الذي ذكره ابن المنير في تفسيره: ﴿حَقُّ تَقَاتِهِ﴾ لم يثبت مرفوعاً، بل هو من كلام  
ابن مسعود، رواه النسائي، وليس فيه قول الصحابة: "أينا يطيق ذلك"، ونزول قوله تعالى:  
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]<sup>(١)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الزركشي -رحمه الله- استدراك الشيخ كمال الدين الزملاكي على ابن المنير دعواه نسخ  
قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، وأن الحديث المذكور ليس مرفوعاً، بل هو موقوف على  
ابن مسعود رضي الله عنه، وقال في استدراكه: "وفي كون ذلك منسوخاً نظر".

### الدراسة:

اختلف المفسرون في نسخ قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، على قولين:

القول الأول: أن الآية محكمة، وهو ما ذهب إليه الزركشي، وقال به ابن عباس،  
وطاوس<sup>(٢)(٣)</sup>،

= "البيان في علم البيان"، و "المنهج المفيد في أحكام التوكيد"، و "نهاية التأمل في أسرار التنزيل" في التفسير، توفي  
سنة (٦٥١هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٣١٦/٨)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢٣٧)،  
والأعلام (١٧٦/٤).

(١) البرهان في علوم القرآن (٥٨/٢).

(٢) هو: طائوس بن كيسان الخولانيّ الهمدانيّ، بالولاء، أبو عبد الرحمن، من أكابر التابعين، فقيه حافظ أدرك خمسين  
صحابياً، وكان كاملاً في الفقه والتفسير، وكان محاب الدعوة، توفي سنة (١٠٦هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان  
(٥٠٩/٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦٥/٧)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (١٢/١).

(٣) يُنظر: الناسخ والمنسوخ؛ لأبي عبيد (٢٦٠)، وجامع البيان للطبري (٦٨/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧٢٢/٣)،  
والناسخ والمنسوخ؛ للنحاس (ص: ٦٦)، وناسخ القرآن ومنسوخه؛ لابن الجوزي (ص: ٣٢٨)، والدر المنثور  
(٢٨٣/٢).

واختاره النحاس<sup>(١)</sup>، والسمعاني<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٤)</sup>، والكيما الهراسي<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٧)</sup>، والقرطبي<sup>(٨)</sup>، وابن تيمية<sup>(٩)</sup>، والثعالبي<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، والشوكاني<sup>(١٢)</sup>، والقاسمي<sup>(١٣)</sup>، وابن عاشور<sup>(١٤)</sup>، وحجتهم:

(١) أن إطلاق المتقدمين للنسخ أعم مما عند الأصوليين والمتأخرين كما حققه أهل العلم<sup>(١٥)</sup>، قال أبو جعفر النحاس: "معنى قول الأولين: نسخت هذه الآية؛ أي: أنزلت الأخرى بنسختها، وهما واحد، وإلا فهذا لا يجوز أن ينسخ؛ لأن الناسخ هو المخالف للمنسوخ من جميع جهاته، الراجع له، المزيل حكمه"<sup>(١٦)</sup>.

- 
- (١) يُنظر: معاني القرآن (٤٥٢/١).
- (٢) يُنظر: تفسير السمعاني (٤٥١/١).
- (٣) يُنظر: المحرر الوجيز (٣٢١/٥).
- (٤) يُنظر: زاد المسير في علم التفسير (٣١١/١)، وناسخ القرآن ومنسوخه؛ لابن الجوزي (ص: ٣٣١).
- (٥) هو: علي بن محمد بن علي، أبو الحسن، عماد الدين الطبري المعروف بالكيما الهراسي، أحد فحول العلماء فقهاء وأصولاً وجدلاً وحفظاً للحديث. من مصنفاته: "أحكام القرآن"، و"شفاء المسترشدين". توفي سنة (٥٠٤هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٨٦/٣)، وسير أعلام النبلاء؛ للذهبي (٣٥٠/١٩)، وشذرات الذهب (١٤/٦).
- (٦) يُنظر: أحكام القرآن (٢٩٨/٢).
- (٧) يُنظر: مفاتيح الغيب للرازي (٣١٠/٨).
- (٨) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥٧/٤).
- (٩) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥٧/٤).
- (١٠) هو: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المالكي، كان إماماً علامة مصنفًا، اختصر تفسير ابن عطية في جزأين، وصنف التفسير المسمى بـ"الجواهر الحسان في تفسير القرآن"، و"الأنوار في المعجزات النبوية"، توفي سنة (٨٧٦هـ). يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (١٥٢/٤)، والأعلام (٣٣١/٣).
- (١١) يُنظر: الجواهر الحسان (٨٤/٣).
- (١٢) يُنظر: فتح القدير؛ للشوكاني (٤٢٠/١).
- (١٣) يُنظر: محاسن التأويل؛ للقاسمي (٣٦٩/٢).
- (١٤) يُنظر: التحرير والتنوير (٣٠/٤).
- (١٥) يُنظر: الموافقات؛ للشاطبي (١٠٨/٣).
- (١٦) ناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي (ص: ٣٣٢).

(٢) أن النسخ لا يكون إلا مع عدم إمكان الجمع، والجمع هنا ممكن، فهو أولى<sup>(١)</sup>، قال القرطبي: "وقيل: إن قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ بيان لهذه الآية، والمعنى: فاتقوا الله حق تقاته ما استطعتم، وهذا أصوب؛ لأن النسخ إنما يكون عند عدم الجمع، والجمع ممكن؛ فهو أولى"<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن تفاسير السلف لقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ كلها دائرة حول الاستطاعة<sup>(٣)</sup>، ومنها قول ابن مسعود رضي الله عنها فيها: (أن يطاع فلا يعصى، وأن يُذكر فلا يُنسى، وأن يُشكر فلا يُكفر)<sup>(٤)</sup>.

(٤) قال ابن عطية: "قالت جماعة من أهل العلم: لا نسخ في شيء من هذا، وهذه الآيات متفقات، فمعنى هذه: اتقوا الله حق تقاته فيما استطعتم، وذلك أن: ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ هو بحسب أوامره ونواهيه، وقد جعل تعالى الدين يُسرّاً، وهذا هو القول الصحيح، وألا يعصي ابن آدم جملة، لا في صغيرة ولا في كبيرة، وأن لا يفتر في العبادة؛ أمر متعذر في جملة البشر، ولو كلف الله هذا لكان تكليف ما لا يطاق، ولا يلتزم ذلك أحد في تأويله هذه الآية"<sup>(٥)</sup>.  
والقول الثاني: أنها منسوخة، وهو ما ذهب إليه ابن المنير<sup>(٦)</sup>، وهو قول قتادة<sup>(٧)</sup>،

(١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥٧/٤)، وفتح القدير للشوكاني (٤٢٠/١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٥٧/٤).

(٣) يُنظر: جامع البيان (٣٧٥/٣، ٣٧٦)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص: ٨٥)، والمحزر الوجيز (٤٨٣/١).

(٤) سبق تحريجه (ص: ٣١٣).

(٥) المحزر الوجيز (٣٢١/٥).

(٦) البرهان في علوم القرآن (٥٨/٢).

(٧) يُنظر: الناسخ والمنسوخ؛ لقتادة (ص: ٣٨)، وجامع البيان للطبري (٦٨/٧)، وناسخ القرآن ومنسوخه؛ لابن الجوزي (ص: ٣٢٨).



والربيع بن أنس<sup>(١)</sup>، والسدي<sup>(٣)</sup>، وابن زيد<sup>(٥)</sup>، ومقاتل<sup>(٦)</sup>، واقتصر على هذا القول الواحد<sup>(٧)</sup>، والبغوي<sup>(٨)</sup>، ومن قال بنسخها من الذين كتبوا في النسخ: ابن حزم في "الناسخ والمنسوخ"<sup>(٩)</sup>، وغيره<sup>(١٠)</sup>، وحجتهم:

(١) حديث: (هو أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر)<sup>(١١)</sup>.

(٢) قول قتادة في قوله: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾: إنه منسوخ بقوله: ﴿فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(١٢)</sup>.

(١) هو: الربيع بن أنس بن زياد البكري، الخراساني، المروزي، عالم مرو في زمانه، سمع أنس بن مالك، وأبا العالية الراحي. والحسن البصري، روى عنه: سليمان التيمي، والأعمش. توفي سنة (١٣٩هـ)، وقيل: (١٤٠هـ). يُنظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار (٢٠٣/١)، وسير أعلام النبلاء (١٦٩/٦)، وتهذيب التهذيب (٢٣٨/٣).

(٢) يُنظر: جامع البيان للطبري (٦٩/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧٢٢/٣)، وناسخ القرآن ومنسوخه؛ لابن الجوزي (ص: ٣٢٨).

(٣) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، أبو محمد الحجازي ثم الكوفي الأعور مولى زينب بنت قيس بن مخزومة، صاحب التفسير، حدث عن أنس وابن عباس، وحدث عنه شعبة والثوري، توفي سنة (١٢٧هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء؛ للذهبي (٢٦٤/٥)، وشذرات الذهب (١١٩/٢)، والأعلام (٣١٧/١).

(٤) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٦٩/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧٢٢/٣)، وناسخ القرآن ومنسوخه؛ لابن الجوزي (ص: ٣٢٨).

(٥) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٦٩/٧)، وزاد المسير (٤٣٢/١).

(٦) يُنظر: تفسير مقاتل (٢٩٢/١).

(٧) يُنظر: الوسيط (٤٧٢/١).

(٨) يُنظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (١٤٠/١).

(٩) يُنظر: الناسخ والمنسوخ؛ لابن حزم (ص: ٣١).

(١٠) كالكرمي في فلائد المرجان (٨١)، والبايزي في ناسخ القرآن ومنسوخه (ص: ٢٨)، وعبد القاهر البغدادي في الناسخ والمنسوخ (ص: ٩٢).

(١١) سبق تحريجه (ص: ٣١٣).

(١٢) أخرجه عن قتادة: ابن جرير في تفسيره (٣٧٧/٣)، وحسن إسنادهما حكمت بشير ياسين في التفسير الصحيح (٤٤٣/١).

## الرد عليهم:

- (١) أما الحديث فهو لم يصح مرفوعاً؛ بل هو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه.
- (٢) وأما قول قتادة: فيراد به النسخ عند الطراز الأول، وليس من النسخ بلسان المتأخرين والأصوليين<sup>(١)</sup> وهو ما ذهب إليه جماعة من المفسرين؛ كالنحاس<sup>(٢)</sup>، وابن تيمية<sup>(٣)</sup>، كما ذكر ذلك ابن النحاس بقوله: "وأما قول قتادة -مع محله من العلم- أنها نسخت؛ فيجوز أن يكون معناه: نزلت: ﴿فَأَنقُضْ اللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾، بنسخة: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، وأنها مثلها؛ لأنه لا يكلف أحداً إلا طاقته"<sup>(٤)</sup>.
- (٣) أن الآيتين مدنيتان، ولم تنزلا إلا بعد تقرير أن الدين لا حرج فيه، وأن التكليف بما لا يستطاع مرفوع، فصار معنى قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾؛ فيما استطعتم، وهو معنى قوله: ﴿فَأَنقُضْ اللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾، وإنما أرادوا بالنسخ أن إطلاق سورة آل عمران مقيد بسورة التغابن.

## الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- هو القول الأول، والقائل بأن الآية محكمة غير منسوخة؛  
لأمر:

- (١) أن كلا الآيتين سيق في معنى خاص به، أمكن الجمع بينهما، ولا يصار إلى النسخ إلا مع عدم إمكان الجمع، أو انتفى حكم المنسوخ من كل وجه، وهذا مضمون القاعدة الترجيحية:

(١) يُنظر: الموافقات (٣/٣٤٤-٣٤٥).

(٢) يُنظر: الناسخ والمنسوخ (ص: ٦٦).

(٣) يُنظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (١/٧١).

(٤) الناسخ والمنسوخ (ص: ٨٥).

"لا تصح دعوى النسخ في آية من كتاب الله إلا إذا صح التصريح بنسخها أو انتفى حكمها من كل وجه"<sup>(١)</sup>.

(٢) أن القول بالنسخ لا دليل عليه ولا تعارض بين الآيتين؛ حيث إن آية سورة التغابن من قبيل المفسر والمبين لما أُبهم في آية سورة آل عمران؛ وذلك أنَّ ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ إنما هو بقدر الاستطاعة؛ لأنه ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، فمعنى الآية: أن نتقي الله حق تقاته، ما استطعنا.

(٣) وقال مكي بن أبي طالب -مؤكدًا القول بإحكام الآية وعدم نسخها-: "وهذا القول حسن؛ لأن معنى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾: اتَّقوه بغاية الطاقة، فهو قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾، إذ لا جائز أن يكلف الله أحدًا ما لا يطيق، وتقوى الله بغاية الطاقة واجب فرض لا يجوز نسخه؛ لأن في نسخه إجازة التقصير من الطاقة في التقوى، وهذا لا يجوز"<sup>(٢)</sup>.

(٤) أن ما جاء عن قتادة وغيره من التابعين من القول بالنسخ يعارضه ما صحَّ عن ابن عباس بأن الآية محكمة<sup>(٣)</sup>، وهو من الصحابة، وهم أعلم بتنزيله.

(٥) وقال ابن تيمية: "وفصل الخطاب أن لفظ النسخ مجمل، فالسلف كانوا يستعملونه فيما يظن دلالة الآية عليه من عموم أو إطلاق أو غير ذلك، كما قال من قال: إن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨] نسخ بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا

(١) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (ص: ١٧١).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٧١).

(٣) يُنظر: جامع البيان للطبري (٦/٦٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٧٢٢).

أَسْتَطَعْتُ، وليس بين الآيتين تناقض، لكن قد يفهم بعض الناس من قوله: ﴿حَقُّ تَقَاتِهِ﴾

و﴿حَقُّ جِهَادِهِ﴾ الأمر بما لا يستطيعه العبد، فينسخ ما فهمه هذا<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الزركشي في أن الآية محكمة وليست منسوخة هو

الصواب. والله أعلم.



(١) مجموع الفتاوى (١٠١/١٤)، ويُنظر: زاد المسير (١/٣٤٩-٣٥٠).

## النوع السادس والثلاثون: معرفة المحكم من المتشابه.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [إن هذه الآية من المتشابه، أعني قوله: ﴿وَأُخِرُ مُتَشَبِّهَةٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية، من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وبين أن يكون على: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧]، وتردد الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ بين الاستئناف والعطف، ومن ثمّ ثار الخلاف في ذلك، فمنهم من رجع أنّها للاستئناف، وأن الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وأن الله تعبد من كتابه بما لا يعلمون وهو المتشابه كما تعبدهم من دينه بما لا يعقلون وهو التعبدات، ولأن قوله: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ متردد بين كونه حالاً فضلة وخبراً عمدة، والثاني أولى، ومنهم من رجع أنّها للعطف؛ لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون، وضعف الأول؛ لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده، ويدل به على معنى أراده، فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله للزمنا، ولا يسوغ لأحد أن يقول: إن رسول الله ﷺ لم يعلم المتشابه، فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته والمفسرون من أمته، ألا ترى أن ابن عباس كان يقول: (أنا من الراسخين في العلم). ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف: ﴿وَمَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢]: (أنا من أولئك القليل)، وقال مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يعلمونه ويقولون: آمنا به، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من المتشابه إلا أن يقولوا: آمنا لم يكن لهم فضل على الجاهل؛ لأن الكل قائلون ذلك، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن، فقالوا: هو متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمروه على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة<sup>(١)</sup>.

## الدراسة:

## فيها مسألتان:

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٧٢-٧٣).

## [٤٦] المسألة الأولى: هل يعلم الراسخون المتشابه أم أنه لا يعلمه إلا الله؟

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن الواو للاستئناف، وقال في استدراكه: ضعف الأول.

اختلف العلماء في التشابه: هل يعلمه الراسخون أم لا يعلمه إلا الله؟ على قولين:

القول الأول: أن الراسخين في العلم يدركون علم التشابه ويعلمون تأويله، وعليه فيكون الوقف

على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وهذا قول: ابن عباس، وجمع من التابعين<sup>(١)</sup>، ونسبه ابن كثير

لكثير من المفسرين وأهل الأصول<sup>(٢)</sup>، ورجحه ابن فورك<sup>(٣)</sup>، والزخشري<sup>(٤)</sup>، والنووي<sup>(٥)</sup>، وعلى

هذا تكون الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ معطوفة على لفظ الجلالة، أي: لا يعلم تأويله إلا الله

والراسخون في العلم، بخلاف الذين في قلوبهم زيغ فهؤلاء لا يعلمون<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

(١) أن الواو لما كانت حقيقتها الجمع، فالواجب حملها على حقيقتها ومقتضاها، ولا يجوز

حملها على الابتداء إلا بدلالة، ولا دلالة معنا توجب صرفها عن الحقيقة، فوجب استعمالها

على الجمع<sup>(٧)</sup>.

(١) وهم: مجاهد، والربيع، ومحمد بن جعفر بن الزبير، والضحاك، والقاسم بن محمد وغيرهم. يُنظر: جامع البيان (٢٠٣/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦٠٠/٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/٤).

(٢) يُنظر: تفسير ابن كثير (١١/٢).

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز (٤٠٣/١).

(٤) يُنظر: الكشف (٣٣٨/١).

(٥) يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ للنووي (٢١٨/١٦).

(٦) يُنظر: أحكام القرآن؛ للخصاص (٦/٢)، والمحرر الوجيز (٤٠٣/١).

(٧) أحكام القرآن؛ للخصاص (٧/٢).

(٢) أن الله ﷻ مدحهم بالرسوخ في العلم، فكيف يمدحهم وهم جهال! (١).

(٣) ما جاء في الأثر عن ابن عباس أنه قال: (أنا ممن يعلم تأويله)، وهو كذلك قول تلميذه مجاهد (٢).

(٤) أن الراسخين لو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه، ولم يعلموا حلاله من حرامه، ولا محكمه من متشابهه (٣).

**القول الثاني:** لا يمكن إدراك علم المتشابه، ولا يعلم تأويله إلا الله، وعليه فإن الوقف لازم على لفظ الجلالة من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وهذا قول ابن عباس في رواية، وعائشة، وأبي بن كعب، وعروة بن الزبير، والحسن، ومالك، وأكثر التابعين (٤)، وبه قال: الكسائي، والأخفش، وأبو عبيد، والسمعاني (٥)، والبغوي (٦)، والرازي (٧)، والقرطبي (٨)، ورجحه الفراء (٩)،

والطبري (١٠)، والثعالبي (١١)، وابن جزى (١٢)، وابن قدامة (١)، وابن تيمية (٢)، والسيوطي (٣)، وهو قول: جمهور أهل العلم (٤)، وعلى هذا تكون الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ للاستئناف،

(١) يُنظر الجامع لأحكام القرآن (١٨/٤).

(٢) ينظر: جامع البيان (٢٠٣/٦)، والدر المنثور (١٥٢/٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٨/٤).

(٣) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٦٠٠/٢).

(٤) يُنظر: جامع البيان (٢٠٢/٦ - ٢٠٣)، وتفسير السمرقندي (١٩٥/١)، ومحاسن التأويل (٢٥٧/٢).

(٥) يُنظر: تفسير السمعاني (٢٩٦/١).

(٦) يُنظر: معالم التنزيل (١٠/٢).

(٧) يُنظر: مفاتيح الغيب (١٤٥/٧ - ١٤٧).

(٨) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/٤).

(٩) يُنظر: معاني القرآن؛ للفراء (١٩١/١).

(١٠) يُنظر: جامع البيان (٢٠٤/٦)، وأحكام القرآن؛ للجصاص (٦/٢).

(١١) يُنظر: الكشف والبيان (١٥/٣).

(١٢) يُنظر: التسهيل (١٠٠/١).

﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ مبتدأ، وجملة ﴿يَقُولُونَ﴾ خبر المبتدأ، ويصبح المعنى أن هذا المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله وَعَلَيْكَ <sup>(٥)</sup>.

وحجتهم:

(١) أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ هو قول الصحابة، وجماهير التابعين، والأمة <sup>(٦)</sup>.

(٢) قراءة ابن عباس: (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم) <sup>(٧)</sup>، وهذه القراءة وإن لم تكن من القراءات السبع المتواترة فإنها مفسرة للقراءة السبعية.

(٣) قول النحاة: إنما يستقيم أن تقول: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم قائلين: ﴿وَمَا مَنَّا بِهِ﴾" <sup>(٨)</sup>.

(٤) أن هذا هو معنى التأويل في اللغة، فهو مصدر أوله يؤوله تأويلاً، يقال: آل يؤول، أي: عاد إلى كذا ورجع إليه <sup>(٩)</sup>.

(٥) أن القول بأن الراسخين في العلم يعلمون تأويله؛ فيه إضمار للفعل والمفعول، وعامة أهل

= (١) يُنظر: روضة الناظر (٢١٦/١).

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى (٢٧٥/١٣).

(٣) يُنظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي (١٠٤/١-١٠٨).

(٤) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١٨٧/٥)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/٤)، ومجموع الفتاوى (٢٧٥/١٣).

(٥) يُنظر: أحكام القرآن؛ للحصص (٤/٢)، والدر المصون للسمين الحلبي (٢٩/٣).

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى (٢٧٥/١٣).

(٧) ينظر: تفسير عبد الرزاق (٣٨٤/١)، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن؛ للسيوطي (١٠٥/١).

(٨) يُنظر: تفسير السمعاني (٢٩٦/١)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/٤).

(٩) يُنظر: القاموس المحيط، مادة (آل) (ص: ٩٦٣).



اللغة ينكرونه ويستبعدونه<sup>(١)</sup>.

(٦) أن الله ﷻ أثنى على الراسخين في العلم بأنهم يقولون: آمنا به. ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه<sup>(٢)</sup>.

(٧) أنه لو كان ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ معطوف على لفظ الجلالة (الله) للزم أن يكون (يقولون) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هم) أو (هؤلاء)، فيلزم الإضمار، وفيه ترك للظاهر<sup>(٣)</sup>.

(٨) أنه لا يجوز أن ينفي الله ﷻ شيئاً عن الخلق ويثبت لنفسه، ثم يكون له في ذلك شريك. ألا ترى قوله ﷻ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقَيْنَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فكان هذا كله مما استأثر الله ﷻ بعلمه لا يشركه فيه غيره، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر أن الجمع بين القولين ممكن؛ فكل منهما صحيح باعتبار، وأن الاختلاف هو في أولوية الوقف والمعنى - في الجملة -<sup>(٥)</sup> وذلك لاختلاف معنى التأويل في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ فإن كان المراد بالتأويل التفسير والبيان والإيضاح للشيء، فقراءة الوصل أولى، لأن الراسخين في العلم يعلمون تفسير القرآن المتشابه، ولا يخفى عليهم؛ لرسوخهم في

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٤).

(٢) المصدر السابق (١٦/٤).

(٣) البحر المحيط؛ لأبي حيان (٢٨/٣).

(٤) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٧/٤).

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز (٤٠٣/١)، ومجموع الفتاوى (٤٠٢/١٧ - ٤٠٦)، وتفسير السعدي (ص: ١٢٢)، وأضواء

البيان (٣٢٨/١ - ٣٣٧).

العلم، وبلوغهم عمقه؛ لأن الراسخ في الشيء هو الثابت فيه المتمكن منه، فهم لتمكنهم وثبوت أقدامهم في العلم وتعمقهم فيه يعلمون ما يخفى على غيرهم.

أما إذا جعلنا التأويل بمعنى العاقبة والغاية المجهولة، فالوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ أولى؛ لأن عاقبة هذا المتشابه وما يتول إليه أمره مجهول لكل الخلق.

والتأويل يطلق في القرآن على معنيين: بمعنى التفسير، وبمعنى العاقبة المجهولة التي لا يعلمها إلا الله، فمن الأول: قول أحد صاحبي السجن ليوسف: ﴿إِنِّي أَرْنِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ إِنَّا نَرْنِكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٦﴾ [يوسف: ٣٦]، أي: بتفسير هذه الرؤية ما معناها؟ ففسرها.

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ يعني: عاقبته وهو ما يتول إليه، ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ بمعنى: تأتي عاقبته التي وعدوا بها. ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. يعني: أحسن عاقبة ومآلاً<sup>(١)</sup>.

وكذلك المتشابه في القرآن يطلق على نوعين:

**الأول: المتشابه المطلق:** وهو متشابه في نفسه انفرد الله بعلمه، كالعلم بأمر الروح، وسائر المغيبات.

**الثاني: متشابه نسبي أو إضافي:** وهذا يمكن وصول الخلق إلى معرفته، مثاله: قوله تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]. ولا يسمى أحد راسخاً إلا بأن يعلم من هذا النوع

(١) تفسير سورة آل عمران لابن عثيمين (١/٣٥-٣٦)، بتصرف يسير، ويُنظر: تفسير ابن كثير (٢/١٢).

كثيراً بحسب ما قدر له<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية في سياق توجيهه لأقوال السلف في المتشابه: "وعليه يكون في الآية قراءتان: قراءة من يقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وقراءة من يقف عند قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وكلتا القراءتين حق، ويراد بالأولى: المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانية: المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله، ومثل هذا يقع في القرآن؛ كقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجَبَالِ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، و﴿لِنَزُولِ﴾ فيه قراءتان مشهورتان: بالنفي، والإثبات، وكل قراءة لها معنى صحيح"<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



(١) يُنظر: المحرر الوجيز (٤٠٣/١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٨١/١٧ - ٣٨٢).

## [٤٧] المسألة الثانية: تفسير الحروف المقطعة في فواتح السور.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على المفسرين الذين يقولون بأن المتشابه<sup>(١)</sup> لا يعلمه إلا الله، ثم لم يتوقفوا عن شيء من القرآن، حتى فسروا الحروف المقطعة.

اختلف أهل العلم في الحروف المقطعة؛ على مذهبين:

**المذهب الأول:** أن الحروف المقطعة معروفة المعاني، وهو قول جمهور العلماء، نسبه إليهم ابن عطية، وقال: "إن هذه الحروف يجب أن يتكلم فيها، وتلتبس الفوائد التي تحتها والمعاني التي تتخرج عليها"<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف أصحاب هذا المذهب بعد ذلك في المراد بتلك الحروف، على أقوال:

**القول الأول:** أن الحروف المقطعة هي أسماء للسور، وهو قول بعض التابعين<sup>(٣)</sup>، ونسبه الزمخشري للأكثرين<sup>(٤)</sup>، وهو اختيار الخليل، وسيبويه، والرازي<sup>(٥)</sup>، وذهب إليه من المتأخرين محمد عبده<sup>(٦)</sup>. وحثهم:

ما ورد في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة: ﴿الْمَ﴾ السجدة، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾»<sup>(٧)</sup>.

(١) ذكر الزركشي والسيوطي وغيرهم أن هذا التقسيم هو الصحيح، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن (٦٨/٢)، والإتقان في علوم القرآن (٣/٣).

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٨٢/١)، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥٥/١).

(٣) وهم: مجاهد، والحسن، وقتادة، وابن جريج، وزيد بن أسلم. يُنظر: جامع البيان (٢٠٦/١)، والتفسير الوسيط للواحدي (٧٦/١)، ومعالم التنزيل (١٠٢/٦)، وزاد المسير (٢٦/١)، وتفسير ابن كثير (١٥٧/١)، وأضواء البيان (١٦٦/٢).

(٤) يُنظر: الكشف (٢١/١)، والبرهان في علوم القرآن؛ للزركشي (١٧٤/١)، والدر المنثور (٥٧/١).

(٥) يُنظر: مفاتيح الغيب (٢٥٥/٢).

(٦) تفسير المنار (١٠٣/١).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب سجدة تنزيل السجدة، (٤٠/٢)؛ برقم (١٠٦٨)، ومسلم، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة (٥٩٩/٢) رقم (٨٨٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

## الرد عليهم:

### إن القول بأنها أسماء للسور مردود لاعتبارات:

(١) أن السور التي افتتحها الله بهذه الحروف لها أسماء أخرى قد اشتهرت بها، وتميّزت بها عن غيرها، ولم تتميز بهذه الحروف.

(٢) أنه يؤدي إلى الخلط بين المسميات ف ﴿آلَم﴾ مثلاً وردت فواتح لست سور، فأيهما ألف لام ميم؟ أم هي أسماء للست في آن واحد؟! وهذه السور قد أطلق عليها العلماء أسماءها لاعتبارات مناسبة كالبقرة، وآل عمران.. الخ<sup>(١)</sup>.

(٣) رد عليهم الزمخشري بقوله: "والقول بأنها أسماء السور حقيقة: يخرج إلى ما ليس في لغة العرب، ويؤدى أيضاً إلى صيرورة الاسم والمسمى واحداً"<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أنها من أسماء القرآن، وذهب إليه مجاهد، وقتادة، وابن جريج<sup>(٣)(٤)</sup>.

## وحجتهم:

أن القرآن يذكر بعدها.

قال قتادة في قوله: ﴿آلَم﴾ اسم من أسماء القرآن<sup>(٥)</sup>.

(١) خصائص التعبير القرآني؛ لعبد العظيم المطعني (٢٠٢/١)، (رسالة دكتوراه)، ودراسات في علوم القرآن؛ محمد بكر إسماعيل (٢٠٦/١).

(٢) الكشف؛ للزمخشري (٢٨/١).

(٣) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي، الأموي مولا هم، المكي، أبو الوليد، ويقال: أبو خالد، من تابعي التابعين، أحد العلماء المشهورين، من فقهاء مكة وقراءهم. قال أحمد: أول من صنف الكتب ابن جريج وابن أبي عروبة. وقال عطاء: سيد أهل الحجاز ابن جريج. توفي سنة (١٥٠هـ). يُنظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٣٠)، ووفيات الأعيان (١٦٣/٣)، وتذكرة الحفاظ (١٢٧/١).

(٤) يُنظر: جامع البيان (٢٠٥/١)، وزاد المسير؛ لابن الجوزي (٢٦/١)، والجامع لأحكام القرآن (١٥٦/١)، وتفسير ابن كثير (١٥٧/١).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١٥٦/١).

## الرد عليهم:

إن هذا القول ضعيف؛ لأن هناك سوراً لم يرد للقرآن فيها ذكر بعد هذه الحروف، مثل: مريم، والعنكبوت، والروم.

**القول الثالث:** إن الحروف المقطعة في أوائل السور كل حرف منها مأخوذ من اسم من أسماء الله تعالى، وهو قول لابن عباس، وابن مسعود، والشعبي<sup>(١)(٢)</sup>، وأبي العالية<sup>(٣)</sup>، والربيع بن أنس<sup>(٤)</sup>.

قال سعيد بن جبير<sup>(٥)</sup>: "قوله (الر، حم، ن) مجموعها هو اسم الرحمن"<sup>(٦)</sup>.

وقريب من هذا القول من قال: إن الحروف المقطعة في القرآن اسم الله الأعظم، إلا أننا لا نعرف تأليفه منها. وبعض أهل العلم يجعلهما قولاً واحداً، كما صنع ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم، وابن كثير<sup>(٧)</sup>.

(١) هو: عامر بن شراحيل الشعبي الهمداني، أبو عمرو، علامة التابعين، أدرك خلقاً كثيراً من الصحابة، كان إماماً في الفقه والحديث، اشتهر بحفظه، كان نحيفاً ضئيلاً الجسم، أخذ عنه أبو حنيفة وغيره، وهو ثقة عند أهل الحديث، توفي سنة (١٠٣هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٢/٣)، وتذكرة الحفاظ (٦٣/١)، وشذرات الذهب (٢٤/٢).

(٢) يُنظر: جامع البيان (٢٠٦/١)، والجامع لأحكام القرآن (١٥٥/١)، والدر المنثور (٥٦/١-٥٧).

(٣) هو: رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي البصري، الإمام المقرئ الحافظ المفسر، مولى امرأة من بني رياح، تابعي مشهور، أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، ولزم ابن عباس رضي الله عنه، وأخذ عنه العلم، ثقة كثير الإرسال، توفي سنة (٩٠هـ). يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠٧/٤)، والإصابة (٤٢٨/٢)، وشذرات الذهب (٣٦٧/١).

(٤) يُنظر: زاد المسير (٢٥/١).

(٥) هو: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الوالي مولاهم الكوفي، المقرئ، المفسر، الفقيه، الحدّث، أحد أعلام التابعين، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣٧١/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨٧/٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٨٢/١).

(٦) يُنظر: مفاتيح الغيب (٢٥٣/٢).

(٧) يُنظر: جامع البيان (٢٠٦/١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٢/١)، وتفسير ابن كثير (١٥٧/١).

## الرد عليهم:

### إن القول بأنها أسماء لله مردود لاعتبارات:

**الأول:** أن أسماء الله معلومة من السُّنَّة، كما في الحديث الشريف: «إن لله تسعة وتسعين اسماً»<sup>(١)</sup>، وكانت السُّنَّة مقررة لما جاء في القرآن الكريم، وليست هذه منها.

**الثاني:** أن أسماء الله توقيفية، لا يجوز إطلاقها إلا بإذن من الشرع، وهذه اجتهادات مفسرين<sup>(٢)</sup>.

**القول الرابع:** أن القرآن مؤلف من هذه الحروف المقطعة التي منها بناء كلامهم؛ ليكون عجزهم عنه أبلغ في الحجة عليهم، وقد حكى هذا القول الرازي في تفسيره عن المبرد<sup>(٣)</sup>، وجمع من المحققين<sup>(٤)</sup>، وحكى القرطبي عن الفراء، وقطرب، نحو هذا<sup>(٥)</sup>، وإليه ذهب ابن تيمية<sup>(٦)</sup>، وابن كثير<sup>(٧)</sup>، ورجحه الزمخشري<sup>(٨)</sup>، والشنقيطي<sup>(٩)</sup>، وابن عثيمين، وذكر أنه اختاره جمع من أهل العلم<sup>(١٠)</sup>.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار (١٩٨/٣)؛ برقم (٢٧٣٦) ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٠٦٣/٤)؛ برقم (٢٦٧٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) خصائص التعبير القرآني (٢٠٢/١).

(٣) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرّد -بفتح الراء أو بكسرهما- إمام العربية ببغداد في زمانه، أشهر مصنفاته: "الكامل"، و"الروضة"، و"المقتضب"، و"معاني القرآن"، و"إعراب القرآن". توفي ببغداد سنة (٢٨٦هـ) وقيل غير ذلك. يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣١٣/٣)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢٦٩/٢)، وشذرات الذهب (٣٥٦/٣).

(٤) يُنظر: أضواء البيان (١٦٦/٢).

(٥) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥٥/١).

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى (١٧/٤٢٠).

(٧) يُنظر: تفسير ابن كثير (١٦٠/١)، وأضواء البيان (١٦٧/٢).

(٨) يُنظر: الكشف (٢٨/١)، وتفسير ابن كثير (١٦٠/١)، وأضواء البيان (١٦٧/٢).

(٩) يُنظر: أضواء البيان (١٦٦/٢).

(١٠) يُنظر: تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين (٢٤/١).

قال ابن كثير: "ولهذا كل سورة افتتحت بالحروف فلا بد أن يذكر فيها الانتصار للقرآن وبيان إعجازه وعظمته، وهذا معلوم بالاستقراء، وهو الواقع في تسع وعشرين سورة، ولهذا يقول تعالى: ﴿الْم ۝ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١-٢].... وغير ذلك من الآيات الدالة على صحة ما ذهب إليه هؤلاء لمن أمعن النظر، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

**القول الخامس:** إنه شامل لجميع المعاني المذكورة، وهو قول الربيع بن أنس، وهو ما ذهب إليه الطبري<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الثاني:** أن هذه الحروف مما استأثر الله بعلمه، فلم يفسروها، وردوا علمها إلى الله تعالى<sup>(٣)</sup>، وهو ما ذهب إليه الزركشي، وهو قول جمع من الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٤)</sup>، وهو قول الشعبي، والثوري<sup>(٥)</sup>، والقرطبي<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، وإليه ذهب الشوكاني<sup>(٨)</sup>، والألوسي<sup>(٩)</sup>، والسعدي<sup>(١٠)</sup>، والشنقيطي في أحد قوليه، ولعله الأول منهما<sup>(١١)</sup>، وحثهم:

(١) يُنظر: تفسير ابن كثير (١/١٦٠).

(٢) يُنظر: جامع البيان (١/٢١٧).

(٣) يُنظر: جامع البيان (١/٨٧)، والجامع لأحكام القرآن (١/١٥٥).

(٤) وهم: "أبو بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم" نقله عنهم السمرقندي، والقرطبي وصححه يُنظر: تفسير السمرقندي (١/٢١)، والجامع لأحكام القرآن (١/١٥٤)، وفتح القدير (١/٣٤).

(٥) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، له من الكتب: "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير"، كلاهما في الحديث، سيّد العلماء في زمانه، فاق عدد شيوخه السّمائة، حدّث عنه خلق، منهم: الأعمش، وجعفر الصادق. توفي سنة: (١٦١هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/٣٨٦)، وسير أعلام النبلاء (٧/٢٢٩)، والأعلام للزركلي (٣/١٠٤).

(٦) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (١١/١٣)، وتفسير السمرقندي (١/٢١)، والتفسير الوسيط للواحدي (١/٧٥)، والجامع لأحكام القرآن (١/١٥٤)، وتفسير ابن كثير (١/١٥٧)، وفتح القدير (١/٣٤).

(٧) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١/١٥٥).

(٨) يُنظر: البحر المحيط؛ لأبي حيان (١/٦٠).

(٩) يُنظر: فتح القدير (١/٣٨).

(١٠) روح المعاني (١/١٠٣).

(١١) تيسر الكريم الرحمن (ص: ٤٠).

(١٢) يُنظر: أضواء البيان (١/١٩٤)، ودفع إيهام الاضطراب للشنقيطي (١/٣٨).



(١) قول أبي بكر الصديق: (في كل كتاب سر، وسره في القرآن أوائل السور)، وقال الشعبي: "إنها من المتشابهة تؤمن بظاهرها، ونكل العلم فيها إلى الله وَعَجَّلَ"<sup>(١)</sup>.

(٢) قول علي بن أبي طالب: (إن لكل كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب حروف التهجي)<sup>(٢)</sup>.

### الرد عليهم:

واعترضَ على هذا القول بأنه لا يجوز أن يخاطب الله عباده بما لا يعلمون، وأجيب عنه بأنه يجوز أن يكلف الله عباده بما لا يُعقل معناه، كرمي الجمار، فإنه مما لا يُعقل معناه، والحكمة فيه هو كمال الانقياد والطاعة، فكذا هذه الحروف، ويجب الإيمان بها ولا يلزم البحث عنها<sup>(٣)</sup>.

(٣) ذكر أبو الليث السمرقندي عن عمر وعثمان وابن مسعود أنهم قالوا: (الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر)<sup>(٤)</sup>.

(٤) قول أبي بكر الأنباري: هذا يوضح أن حروفاً من القرآن سترت معانيها عن جميع العالم، اختباراً من الله وَعَجَّلَ وامتحاناً، فمن آمن بها أثيب وسعد، ومن كفر وشك أثم وبعد، قال القرطبي بعد ذكره لهذا القول: قلت: هذا القول في المتشابهة وحكمه، وهو الصحيح<sup>(٥)</sup>.

(٥) قال السعدي: "وأما الحروف المقطعة في أوائل السور، فالأسلم فيها، السكوت عن التعرض لمعناها من غير مستند شرعي، مع الجزم بأن الله تعالى لم ينزلها عبثاً بل لحكمة لا نعلمها"<sup>(٦)</sup>.

وهناك أقوال كثيرة أخرى، لكنها لا تخرج عن هذه الأقوال غالباً.

(١) البرهان في علوم القرآن؛ للزركشي (١/١٧٣).

(٢) ينظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (١/٥٩)، وتفسير الثعلبي (١/١٣٦).

(٣) لباب التأويل في معاني التنزيل؛ للحازن (١/٢٢).

(٤) تفسير السمرقندي (١/٢١).

(٥) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١/١٥٤-١٥٥).

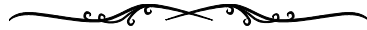
(٦) تفسير السعدي (ص: ٤٠).

## مع الترجيح:

الراجح - والله أعلم- المذهب الثاني القائل بأن الحروف المقطعة في أوائل السور مما استأثر الله بعلمه، ويؤيد ذلك ما يلي:

- (١) أنه قول الخلفاء الأربعة وكفى بهديهم وسنتهم دليلاً.
- (٢) أن إخفاءها اختبار من الله ﷻ وامتحان للإيمان.
- (٣) أن فيه براءة للدين بعدم الخوض فيها بدون دليل، قال الشوكاني: "والذي أراه لنفسه ولكل من أحب السلامة واقتدى بسلف الأمة أن لا يتكلم بشيء من ذلك، مع الاعتراف بأن في إنزالها حكمة لله ﷻ لا تبلغها عقولنا ولا تهتدي إليها أفهامنا، وإذا انتهيت إلى السلامة في مداك فلا تجاوزه"<sup>(١)</sup>.
- (٤) عدم وجود أدلة يعتمد عليها لأصحاب الأقوال الأخرى، قال الشنقيطي: "الحروف المقطعة في أوائل السور لا يعلم المراد بها إلا الله؛ إذ لم يقم دليل على شيء معين أنه هو المراد بها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا من لغة العرب. فالجزم بأن معناها كذا على التعيين تحكم بلا دليل"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي هو الصواب، وأن الحروف المقطعة مما استأثر الله بعلمها، والله أعلم.



(١) يُنظر: فتح القدير (٣٨/١).

(٢) أضواء البيان؛ للشنقيطي (١٩٤/١).

النوع السابع والثلاثون: في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:

أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجري على ظاهرها، ولا تؤول شيئاً منها وهم المشبهة.

والثاني: أن لها تأويلاً، ولكننا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل، ونقول: لا يعلمه إلا الله، وهو قول السلف.

والثالث: أنها مؤولة، وأولوها على ما يليق به، والأول باطل، والأخيران منقولان عن الصحابة، فنقل الإمساك عن أم سلمة أنها سئلت عن الاستواء، فقالت: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة<sup>(١)</sup>، وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أم سلمة<sup>(٢)</sup>، إلا أنه زاد فيها أن من عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على من أجرى النصوص على ظاهرها ولم يؤولها وسمّاهم المشبهة، وقال في استدراكه: "والأول باطل والأخيران منقولان عن الصحابة".

الدراسة:

فيها مسألتان:

(١) أخرجه عن أم سلمة اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٩٧/٢)؛ برقم: (٦٦٣)، وأشار إلى قولها ابن حجر في الفتح (٤٠٦/١٣)، وقال ابن تيمية: "رؤي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه". يُنظر: الفتاوى (٣٦٥/٥).

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٣٠٤-٣٠٥)، رقم (٨٦٦)، وأورده الذهبي في العلو (ص: ١٠٣) وقال: "هذا ثابت عن مالك"، الأربعين في صفات رب العالمين (ص: ٨٠)، رقم (٧)، وأبو نعيم في الحلية (٣٢٥/٦-٣٢٦)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص: ٢٨٠)، وابن عبد البر في التمهيد (١٥١/٧)، وابن عبد الهادي في إرشاد السالك (ص: ٥٦)، والحافظ ابن حجر في الفتح (٤٠٦/١٣-٤٠٧)، ويُنظر: مختصر العلو للألباني (ص: ١٤١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٧٨/٢).

## [٤٨] المسألة الأولى: الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

الدراسة:

ذكر الإمام الزركشي أن الناس في آيات الصفات على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من يجريها على ظاهرها ولا يؤول شيئاً منها، وينجم عن هذا فرعان:

• الفرع الأول: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما وصف بها نفسه بلا كيف،

وأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.. وهذا مذهب أهل السنة والجماعة وسلف الأمة في إثبات الصفات لله ﷻ على الوجه الذي يليق بجلاله<sup>(١)</sup>، وهو المروي عن سفيان الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد<sup>(٢)</sup>، وسفيان بن عيينة<sup>(٣)</sup>، وعبد الله بن المبارك<sup>(٤)</sup>، وغيرهم من علماء السنة في الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهات: أمروها كما جاءت بلا كيف<sup>(٥)</sup>.

• الفرع الثاني: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، وهؤلاء هم المشبهة.

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (١١٣/٥ - ١١٤)، ودقائق التفسير (٢٣٩/٣)، والتسعينية (٥٦١/٢)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة؛ لعبد الرحمن المحمود (٩/١).

(٢) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاها، المصري، التابعي، الحافظ، الفقيه المجتهد، شيخ الديار المصرية في الفقه والحديث، كان ورعاً فاضلاً، عالماً كريماً إماماً. واستقل بالفتوى في زمانه بمصر، وكان عربي اللسان، يحسن القرآن والنحو، ويحفظ الحديث والشعر. توفي سنة (١٧٥هـ)، وقيل غير ذلك. يُنظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار (ص: ٣٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣٦/٨)، وشذرات الذهب (٣٣٩/٢).

(٣) هو: سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي، أبو محمد، العلامة الحافظ شيخ الإسلام محدث الحرم، فقيه إمام حجة، وتوفي سنة (١٩٨هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٥٤/٨)، تذكرة الحفاظ (٢٦٢/١).

(٤) هو: عبد الله بن المبارك بن وضاح الحنظلي، المروزي، التميمي، مولاها، أبو عبد الرحمن، الفقيه الحافظ الزاهد، كان من الربانيين في العلم، وكان رأساً في العلم، والجهاد، والذكاء، والشجاعة، والكرم، توفي سنة ١٨١هـ. يُنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ؛ للذهبي (٢٠٢/١)، وطبقات الحفاظ؛ للسيوطي (١٢٣/١)، وشذرات الذهب (٣٦١/٢).

(٥) ينظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (٢٣٦/٣).

## الرد عليهم:

أن هذا باطل قطعاً بالقرآن؛ وذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فهو نصّ قاطع في أنّ الله وَعَلَى لا يشبهه شيء من المخلوقات، وهو باطل كذلك بالعقل<sup>(١)</sup>.

**القسم الثاني:** أن لها تأويلاً ولكن نمسك عنه مع تنزيه ربنا عن التشبيه والتعطيل، ونقول: لا يعلمه إلا الله، وهؤلاء هم المفوضة<sup>(٢)</sup>، واشتهرت بهذا الأشاعرة والماتريدية، ويعدونه مذهب السلف، فما أشكل عليهم من الصفات الخبرية التي لا يستطيع العقل إثباتها إلا عن طريق النص، مثل: الوجه، واليدين، والاستواء على العرش، يقولون: إن إثبات هذه الصفات يقتضي التشبيه والتجسيم، فيلزمنا حيال هذه النصوص الواردة أحد أمرين:

إما تأويلها عن ظاهرها، وإما تفويض معناها إلى الله تعالى مع الاعتقاد أن ظاهرها غير مراد، ولهذا يقول صاحب الجوهرة:

وكل نص أوهم التشبيهها      أوله أو فوض ورم تنزيها

أي: احمله على خلاف ظاهره، أو فوض المراد من النص الموهوم إليه تعالى على طريقة السلف<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: التسعينية (٥٦١/٢).

(٢) **التفويض:** هو تفويض علم معاني آيات الصفات إلى الله، ويدعون أن هذا هو مذهب السلف، وإنما هو مذهب الخلف، بمعنى أنهم يقولون: إن معنى اليد والوجه لا نعلمه ونفوض معناه إلى الله، ولكن مذهب السلف الحق وأهل السنة والجماعة هو تفويض كيفية هذه الصفات لا تفويض المعنى. يُنظر: مجموع الفتاوى (٣٥٥/٦)، ومعجم ألفاظ العقيدة لأبي عبد الله الفالح حرف التاء (ص: ٩٨)، تهذيب الإتيان أ. د محمد بازمول (٣٢/٢).

(٣) يُنظر: تحفة المرید بشرح جوهره التوحيد؛ لإبراهيم الباجوري (ص: ٩١).

## الرد عليهم:

ظنّ بعض المتأخّرين أنّ القول بالتفويض هو قول السلف، وبناءً على ذلك رجّحوا قول الخلف، وقد وهوا في ذلك، بل لم يفهموا قول السلف، وقد بيّن ابن تيمية بطلان ما ظنّوه، فقال: "فإنّ هؤلاء المبتدعين الذين يفضّلون طريق الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم، على طريق السلف، إنّما أتوا من حيث ظنّوا أنّ طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث، من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميّين، الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا

يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨]، وأنّ طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظنّ الفاسد أوجب تلك المقالة، وهي قولهم: (طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم) التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر. وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلّوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف<sup>(١)</sup>.

ويلزم من قولهم: "أن يكون الرسول الذي جاء بذلك لم يدر ما يقول، ولا ما عني بكلامه.. فهل يجوز لعاقل أن يظنّ هذا بأحد من عقلاء بني آدم، فضلاً عن الأنبياء، فضلاً عن أفضل الأولين والآخرين، وأعلم الخلق، وأفصح الخلق، وأنصح الخلق للخلق<sup>(٢)</sup>".

**القسم الثالث:** أن هذه الصفات مؤولة، وهو قول المعتزلة والجهمية، وهو قول للأشاعرة في كثير من الصفات<sup>(٣)</sup>.

ومرادهم بالتأويل الصرف عن المعنى الظاهر إلى معنى آخر، وهذا القول وقع فيه جمع من المفسرين، كالزخشري<sup>(١)</sup>، والرازي<sup>(٢)</sup>، والنسفي<sup>(٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(٤)</sup>، وأبي السعود<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (٩/٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٧٧/٥).

(٣) الإبانة عن أصول الديانة (١٠٨/١)، ومحاسن التأويل (٧٥/٥)، وأضواء البيان للشنقيطي (٢٨٣/٧).

فإنهم أولوا نصوص صفات الله - عز وجل - أو بعضها، وصرفوها عن معناها الظاهر، وزعموا استحالة حملها على ظاهرها، لأنها تستلزم التشبيه، فعدوها من المتشابه، وقالوا بأن لها تأويلاً يخالف ظاهرها يعلمه العلماء، فأصبح التأويل عندهم بمعنى الصرف، مع جزمهم بأن ظاهر تلك النصوص غير مراد، ومن ثمّ يصرفونها إلى المجاز.

### الرد عليهم:

أن قولهم بتأويل الصفات وصرفها عن ظاهرها قد رده أئمة العلم، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: "هؤلاء كلهم لا يحتج عليهم بنص يخالف قولهم، لا في مسألة أصلية، ولا فرعية، إلا تأولوا ذلك النص بتأويلات متكلفة مستخرجة من جنس تحريف الكلم عن مواضعه، ومن جنس تأويلات الجهمية والقدرية للنصوص التي تخالفهم، فأين هذا من قولهم: لا يعلم معاني النصوص المتشابهة إلا الله تعالى؟! واعتبر هذا بما تجده في كتبهم من مناظرهم للمعتزلة في مسائل الصفات والقرآن والقدر إذا احتجت المعتزلة على قولهم بالآيات التي تناقض قول هؤلاء، مثل أن يحتجوا بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] ونحو ذلك كيف تجدهم يتأولون هذه النصوص بتأويلات غالبها فاسد<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الكشف (١٧٦/١).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب (١٩٠/٧).

(٣) ينظر: مدارك التنزيل للنسفي (٣٣٩/١).

(٤) ينظر: تفسير البضاوي مع حاشية زادة (٦٠٤/١).

(٥) إرشاد العقل السليم (٣٣٩/١).

(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤١٢/١٧) بتصرف يسير.

## الترجيح:

من خلال عرض الأقوال السابقة ومناقشتها يتبين أن قول أهل السنّة والجماعة وسلف الأمة في إثبات الصفات لله ﷻ وإجرائها على ظاهرها اللائق بجلاله كما وصف بها نفسه بلا كيف هو الصحيح، فهم يفوضون في كيف لا المعنى.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي على من يجري الصفات على ظاهرها وقوله فيها أن هذا باطل، قد جانب فيه الصواب.





## [٤٩] المسألة الثانية: المقصود بالاستواء بلا كيف كما رُوي عن أم سلمة

ومالك بن أنس رضي الله عنهما:

اختلف العلماء في مسألة الاستواء، على أقوال:

القول الأول: أن استوى في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] معناه: استوى بلا كيف، وهو مذهب السلف الصالح<sup>(١)</sup>، وحثهم:

(١) عن سفيان بن عيينة قال: "سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا التصديق"<sup>(٣)</sup>. وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس صاحب ربيعة من وجوه متعددة، يقول في بعضها: الاستواء معلوم. وفي بعضها: غير مجهول، وفي بعضها: استواؤه غير مجهول، فثبت العلم بالاستواء وينفي العلم بالكيفية<sup>(٤)</sup>.

(٢) قال أبو الحسن الأشعري: "قال أهل السنة وأصحاب الحديث: إنه على العرش، كما قال عز وجل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ولا نقدم بين يدي الله في القول، بل نقول: استوى بلا كيف"، ثم قال الأشعري بعد ذكره لمحمل عقائد أهل السنة: "وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب"<sup>(٥)</sup>.

(١) نقله ابن تيمية في كتابه: "درء تعارض العقل والنقل" (٢٥٨/٦).

(٢) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، التيمي - تيم قريش - بالولاء؛ أبو عثمان. إمام حافظ فقيه مجتهد، من أهل المدينة، من أهل الرأي؛ قيل له (ربيعة الرأي) لقوله بالرأي فيما لا يجد فيه حديثاً أو أثراً. كان صاحب الفتيا بالمدينة، وعليه تفقه الإمام مالك. توفي سنة (١٣٦هـ)، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٨٨/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٥٨ / ٣)، وشذرات الذهب (١٥٩ / ٢).

(٣) سبق تخريجه (ص: ٣٣٥).

(٤) درء تعارض العقل والنقل؛ لابن تيمية (٢٦٤/٦-٢٦٥).

(٥) مقالات الإسلاميين (٢٩٧/١)، (٢١١/١).

٣) وقال ابن قدامة المقدسي: "إن الله وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك رسوله خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة والأتقياء، والأئمة من الفقهاء، فتواترت الأخبار بذلك، على وجه حصل به اليقين، وجمع الله عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروراً في طباع الخلق أجمعين"<sup>(١)</sup>.

٤) وقال أبو عبد الله القرطبي المالكي لما ذكر اختلاف الناس في تفسير (الاستواء): "وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي والأخبار، والفضلاء الأخيار: أن الله على عرشه، كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه، بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات"<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** أن معنى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ هو استولى وملك وقهر، وأن الله عز وجل في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه، كما قال أهل الحق، وهو قول المعتزلة والجهمية والحرورية<sup>(٣)(٤)</sup>.

ومنشأ اختلافهم مع السلف: اختلافهم في الاستواء، هل هو من صفات الفعل، أو من صفات الذات، فمن قال: إنه صفة ذات؛ تأوله بالاستيلاء، والقدرة على العرش، ونحو ذلك.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٦/٢٥٨).

(٢) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/١٣٢)، ونقله مرعي الكرمي في أقاويل الثقات (ص: ١٣٢)، والسفاري في لوائح الأنوار السنية (١/٣٦٤).

(٣) الحرورية: نسبة إلى حروراء بلد في العراق، وهم الخوارج، نسبوا إليها لتجمعهم فيها في بداية أمرهم، حيث خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في أعقاب معركة صفين سنة (٣٧هـ). يُنظر: الملل والنحل (١/١٣١)، والتنبيه والرد للملطي (ص: ٦٢-٨٤).

(٤) يُنظر: الإبانة عن أصول الديانة (١/١٠٨)، ومحاسن التأويل (٥/٧٥)، وأضواء البيان للشنقيطي (٧/٢٨٣).

وقد بين ابن تيمية ضعف هذا القول من اثني عشر وجهًا:

أحدها: أنَّ هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين، من الصحابة والتابعين.

الثاني: أنَّ معنى هذه الكلمة مشهور، كما فسره مالك لما سئل عن الاستواء، فقال: "الاستواء معلوم"، ولم يرد أنَّ الاستواء معلوم في اللغة دون الآية، لأنَّ السؤال عن الاستواء في الآية.

الثالث: أنَّه إذا كان معلومًا في اللغة التي نزل بها القرآن، كان معلومًا في القرآن.

الرابع: أنَّه لو لم يكن معنى الاستواء في الآية معلومًا؛ لم يحتج أن يقول: "الكيف مجهول"، لأنَّ نفي العلم بالكيف، لا ينفي إلا ما قد علم أصله.

الخامس: أنَّ الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة أو القهر أو نحو ذلك هو عامٌّ في المخلوقات، كالربوبية.. فلو كان استوى بمعنى استولى. كما هو عامٌّ في الموجودات كلّها،، لجاز مع إضافته إلى العرش أن يقال: استوى على السماء، وعلى الهواء، والبحار، والأرض.. فلمَّا اتَّفَق المسلمون على أنَّه يقال: استوى على العرش، ولا يقال: استوى على هذه الأشياء؛ علم أنَّ معنى استوى خاصٌّ بالعرش.

السادس: أنَّه أخبر بخلق السموات والأرض في ستة أيّام، ثمَّ استوى على العرش. وأخبر أنَّ عرشه كان على الماء قبل خلقها.. فمعلوم أنَّه ما زال مستوليًّا عليه قبل وبعد، فامتنع أن يكون الاستيلاء العامّ: هذا الاستيلاء الخاصّ بزمان، كما كان مختصًّا بالعرش.

السابع: أنَّه لم يثبت أنَّ لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى. وأمّا ما احتجّوا به من قول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهورق<sup>(١)</sup>.

فلم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي. وقد أنكره غير واحد من أئمة اللغة، وقالوا: إنه بيت مصنوع، لا يعرف في اللغة.

الثامن: أنه روي عن جماعة من أهل اللغة أنهم قالوا: لا يجوز استوى بمعنى استولى، إلا في حق من كان عاجزاً، ثم ظهر والله ﷻ لا يعجزه شيء.

التاسع: أنه لو ثبت أنه من اللغة العربية؛ لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء. ولو كان من لفظ بعض العرب العرباء؛ لم يجب أن يكون من لغة رسول الله ﷺ وقوله. ولو كان من لغته، لكان بالمعنى المعروف في الكتاب والسنة، وهو الذي يراد به، ولا يجوز أن يراد معنى آخر.

العاشر: أنه لو حمل على هذا المعنى، لأدى إلى محذور يجب تنزيه بعض الأئمة عنه، فضلاً عن الصحابة، فضلاً عن الله ورسوله. فلو كان الكلام في الكتاب والسنة كلاماً نفهم منه معنى، ويريدون به آخر، لكان في ذلك تدليس وتلبيس، ومعاذ الله أن يكون ذلك.

الحادي عشر: أن هذا اللفظ إن جعل الطريق إلى فهمه بيت شعر أحدث، فيؤدي إلى محذور، وهو تخطئة الأئمة الذين لهم مصنفات في الرد على من تأول ذلك. ولكان يؤدي إلى الكذب على الله ورسوله والصحابة والأئمة، ولزم أن الله امتحن عباده بفهم هذا دون هذا.. وهذا مستحيل على الله ورسوله والصحابة والأئمة.

الثاني عشر: أن معنى الاستواء معلوم علماً ظاهراً بين الصحابة والتابعين وتابعيهم، فيكون التفسير المحدث بعده باطلاً قطعاً<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا البيت للأخطل من نصارى العرب المنتصرة، وقد أنشد بشر بن مروان قصيدته التي فيها هذا البيت، يُنظر: البداية والنهاية (٢٦١/٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤٤/٥-١٤٩)، بتصرف يسير، يُنظر: اختيارات ابن تيمية (ص: ١٤٤).

القول الثالث: تفويض معنى الاستواء وهو مذهب الأشاعرة<sup>(١)</sup>، وهذا مذهب الخلف لا مذهب السلف، فالسلف يقولون: (الاستواء معلوم والكيف مجهول)<sup>(٢)</sup> لكنهم يفوضون المعنى لا الكيف، وقد سبق بسط الرد عليهم في المسألة السابقة رقم [٤٨]<sup>(٣)</sup>، ويرد عليهم كذلك بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على القول الثاني.

### الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة ومناقشتها يتبين قوة أدلة القول الأول، وهم القائلون: إن الاستواء على العرش صفة الله تعالى بلا كيف؛ وذلك لعدة أمور، منها:

(١) قال ابن جزي: "والقول الحق: الإيمان به من غير تكييف، فإنّ السلامة في التسليم، والله در مالك بن أنس في قوله للذي سأله عن ذلك: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عن هذا بدعة، وقد روي مثل قول مالك عن أبي حنيفة، وجعفر الصادق والحسن البصري، ولم يتكلم الصحابة ولا التابعون في معنى الاستواء، بل أمسكوا عنه، ولذلك قال مالك: السؤال عنه بدعة"<sup>(٤)</sup>.

(٢) وقال السفاريني<sup>(٥)</sup>: "وقد أكثر العلماء من التصنيف، وأجلبوا بخيلهم ورجلهم من التأليف، في ثبوت العلوّ والاستواء، ونّبّهوا على ذلك بالآيات والحديث وما حوى، فمنهم الراوي الأخبار بالأسانيد، ومنهم الحاذف لها وأتى بكلّ لفظ مفيد، ومنهم المطوّل المسهب،

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (٣٥٥/٦)، وتحذيب الإتيان؛ للدكتور محمد بازمول في الحاشية (٣٢-٣٣).

(٢) سبق تخريج هذا القول (ص: ٣٣٥).

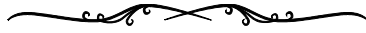
(٣) (ص: ٣٣٠) من هذه الرسالة.

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل؛ لابن جزي (٢٩٠/١).

(٥) هو: محمد بن أحمد بن سالم أبو سليمان، أبو العون، السفاريني، النابلسي، الحنبلي، المعروف بالسفاريني. محدث، فقيه، أصولي، مؤرخ، مشارك في العلوم، من تصانيفه: "اللمعة في فضائل الجمعة"، و "الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات"، و "البحور الزاهرة في علوم الآخرة" و "كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام" توفي سنة (١١٨٨هـ)، ينظر ترجمته في: الأعلام (١٤/٦)، ومعجم المؤلفين (٨/٢٦٢).

ومنهم المختصر والمتوسط والمهذب، فمن ذلك: (مسألة العلوّ) لشيخ الإسلام ابن تيمية، و(العلوّ) للإمام الموفق صاحب التصانيف السنية، و(الجیوش الإسلامية) للإمام المحقق ابن قيم الجوزية، و(كتاب العرش) للحافظ شمس الدين الذهبي صاحب الأنفاس العلية، وما لا أُحصي عدّهم إلّا بكلفة، والله تعالى الموفق<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فمذهب أهل السنة والجماعة في قول أم سلمة ومالك بن أنس: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)<sup>(٢)</sup> هو التفويض في الكيف لا المعنى، والله أعلم.



(١) لوامع الأنوار البهية (١/١٩٥-١٩٦).

(٢) سبق تخريجه (ص: ٣٣٥).

النوع السابع والثلاثون: في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

[٥٠] مسألة: معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾

[الأنعام: ٣] اختار البيهقي معناه أنه المعبود في السماوات والأرض، مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي

السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وهذا القول هو أصح الأقوال، وقال الأشعري في

الموجز: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾، أي: عالم بما فيهما. وقيل: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي

السَّمَوَاتِ﴾ جملة تامة ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٣] كلام آخر، وهذا قول المجسمة،

واستدلّت الجهمية<sup>(١)</sup> بهذه الآية على أنه تعالى في كل مكان، وظاهر ما فهموه من الآية من

أسخف الأقوال<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على الجهمية استدلالهم بالآية على أن الله تعالى في كل

مكان، وقال في استدراكه: "وظاهر ما فهموه من الآية من أسخف الأقوال".

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى قول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾

على أربعة أقوال:

(١) الجهمية: هم أتباع الجهم بن صفوان، القائل بالجبر، وإنكار الأسماء والصفات، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، وأن

الجنة والنار تغنيان، يُنظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٣٣٨/١)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ٢١١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٨٣/٢).

القول الأول: أن معنى الآية: وهو الإله المعبود في السماوات والأرض، وهذا قول كثير من المفسرين<sup>(١)</sup>، ورجحه القرطبي<sup>(٢)</sup>، وابن كثير<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup>، وقال الشنقيطي: إن هذا أظهر الأقوال<sup>(٥)</sup>، وحجتهم:

(١) أن هذا المعنى بيّنه ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: وهو المعبود في السماء والأرض بحق.

قال الزجاج: إن "في" في قول الله ﷻ: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ متعلقة بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني، والمعنى على هذا: هو المتفرد بالتدبير في السماوات والأرض<sup>(٦)</sup>. وقال ابن عطية في إيضاح هذا القول: "وإيضاحه: أنه أراد أن يدل على خلقه وآثار قدرته وإحاطته، ونحو هذه الصفات، فجمع هذه كلها في قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾، أي: الذي له هذه كلها في السماوات وفي الأرض، كأنه قال: وهو الخالق الرازق المحيي المحيط في السماوات وفي الأرض، كما تقول: زيد السلطان في الشام والعراق، فلو قصدت ذات زيد لقلت محالاً، وإذا كان مقصد قولك: زيد الأمر الناهي المبرم الذي يعزل ويولي في الشام والعراق - فأقامت السلطان مقام هذه - كان فصيحاً صحيحاً؛ فكذلك في الآية أقام لفظة "الله" مقام تلك الصفات المذكورة"<sup>(٧)</sup>

(١) يُنظر: تفسير القشيري (٤٦١/١)، ومفاتيح الغيب للرازي (٤٨١/١٢-٤٨٢)، وتفسير البيضاوي (١٥٤/٢)، وممدارك التنزيل للنسفي (٤٩٠/١)، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم (١١٩٩/٣).

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (٣٩٠/٦).

(٣) يُنظر: تفسير ابن كثير (٢٤٠/٣).

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز؛ لابن عطية (٢٦٧/٢).

(٥) يُنظر: أضواء البيان؛ للشنقيطي (٤٧٠/١).

(٦) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (٢٢٨/٢).

(٧) المحرر الوجيز؛ لابن عطية (١٢٦/٥-١٢٧) بتصرف يسير.



(٢) أن قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ خبراً أو حالاً<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن فيه تقديمًا وتأخيرًا، وتقديره: وهو الله يعلم سركم في السماوات وفي الأرض. قال النحاس: "وهذا القول من أحسن ما قيل في الآية"<sup>(٢)</sup>، وبه قال الزجاج<sup>(٣)</sup>، والثعلبي<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

أن هذا القول يبينه ويشهد له قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦].

الرد عليهم:

يُرَدُّ على هذا القول بأنه يَرُدُّ عليه ما يَضَعُفه أو يَرُدُّه؛ وذلك أنه مبني على التقديم والتأخير، وهذا خلاف الأصل، كما أنه مبني على وجه ضعيف من حيث الصناعة النحوية<sup>(٥)</sup>. قال السمين الحلبي<sup>(٦)</sup> معلقاً على تقدير الكلام على هذا القول: "وهذا ضعيف جداً؛ لما فيه من تقديم معمول المصدر"<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: تفسير ابن كثير (٢١٥/٣).

(٢) قاله في كتابه "إعراب القرآن" (٥٦/٢).

(٣) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٢٨/٢).

(٤) يُنظر: الكشف والبيان للثعلبي (١٣٥/٤).

(٥) يُنظر: البحر المحيط لأبي حيان (٤٣٥/٤)، والدر المصون للحلبي (٥٣٢/٤).

(٦) هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي المصري الشافعي أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين، مفسر، عالم بالعربية والقراءات، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، استقر واشتهر في القاهرة، من تصانيفه: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، وشرح الشاطبية في القراءات، توفي سنة (٧٥٦هـ). يُنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٤٠٢/١)، وطبقات المفسرين (١٠١/١)، والأعلام (٢٧٤/١).

(٧) يُنظر: الدر المصون؛ للحلبي (٥٣٢/٤).

وقال أيضاً: "ولا يجوز تعليق ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ بالفعل في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾؛ لأنَّ سرَّ النَّاسِ وجهرهم وكسبهم حاصل في الأرض خاصة دون السماوات، فمن قدر ذلك فقد أخطأ خطأ خفياً"<sup>(١)</sup>.

وقد سبقه ابن عطية إلى استغراب هذا القول لأجل هذه العلة، ولكنه قال: "ويلزم قائله هذه المقالة أن تكون المخاطبة في الكاف في قوله: ﴿سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ لجميع المخلوقين الإنس والملائكة؛ لأنَّ الإنس لا سر ولا جهر لهم في السماء، فترتيب الكلام على هذا القول: وهو الله يعلم يا جميع المخلوقين سرهم وجهرهم في السماوات وفي الأرض"<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: أن قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ وقف تام، ثم استأنف الخبر، فقال: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ وهذا اختيار ابن جرير<sup>(٣)</sup>، ومعنى هذا القول: أنه جل وعلا مستو على عرشه فوق جميع خلقه، مع أنه يعلم سر أهل الأرض وجهرهم، لا يخفى عليه شيء من ذلك، وحببتهم:

قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾<sup>(١٦)</sup> أَمْ أَمِنْتُمْ مَّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦-١٧]، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى

(١) التحرير والتنوير؛ للطاهر ابن عاشور (١٣٣/٧).

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز (١٢٧/٥)، ولا يخفى بعد هذا التقدير، ولأبي السعود توجيه آخر، يُنظر: إرشاد العقل السليم (١٠٨/٣-١٠٩).

(٣) نسبه إليه ابن كثير في تفسيره (٢١٥/٣)، ومعالم التنزيل للبغوي (١٠٩/٢)، وزاد المسير لابن الجوزي (٩/٢)، وأضواء البيان للشنقيطي (٤٧١/١)، ويُنظر: جامع البيان (٦٥٢/٢١).

﴿طه:٥﴾ مع قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقوله: ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ

وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾ [الأعراف:٧]<sup>(١)</sup>.

## الرد عليهم:

(١) أن القول بالوقف على "السموات"، والابتداء بما بعدها، لا يخلو كذلك من ضعف، وفيه نظر من جهة الإعراب والنظم؛ فالأولى أن يكون قوله **وَعَلَيْكَ**: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ كلاماً مستأنفاً؛ لخلوه من التكلف، ولأنه أعم من جهة المعنى، وأكثر فائدة؛ ولذلك ضعف أبو البقاء العكبري<sup>(٢)</sup> هذا القول بقوله: "وهو ضعيف؛ لأن الله تعالى معبود في السموات وفي الأرض، ويعلم ما في السماء وما في الأرض؛ فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الطرفين"<sup>(٣)</sup>.

(٢) ثم إنه إذا أريد بيان علو الله **وَعَلَيْكَ** لا يؤتى بصيغة الجمع، وإنما يؤتى بلفظ السماء مفرداً؛ لأن المراد بيان الجهة، كما في الآيات التي أوردها الشنقيطي في القول الثالث<sup>(٤)</sup>، وكذلك حديث الجارية التي سألتها النبي **ﷺ**: «أين الله؟! فقالت: في السماء»<sup>(٥)</sup>.

(٣) قال ابن القيم: "ولما عزب هذا المعنى عن فهم بعض المتسنة فسر الآية بما لا يليق بها، فقال: الوقف التام على ﴿السَّمَوَاتِ﴾، ثم يتبدى بقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾"<sup>(٦)</sup>.

(١) أضواء البيان؛ للشنقيطي (٤٧١/١)، ويُنظر: تفسير ابن كثير (٢١٥/٣).

(٢) هو: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ثم البغدادي، الأزجي، الحنبلي، محب الدين، كان فقيهاً، مفسراً، فرضياً، نحوياً، لغوياً، وكان ضريراً، من تصانيفه: "تفسير القرآن"، و"البيان في إعراب القرآن"، و"متشابه القرآن"، توفي سنة (٦١٦هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٠٠/٣)، وسير أعلام النبلاء (٩١/٢٢)، وبغية الوعاة (٣٨/٢).

(٣) التبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري (٤٨٠/١)، وقد نقله السمين الحلبي في الدر المصون (٥٣٢/٤).

(٤) يُنظر: أضواء البيان (٤٧١/١).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته (٣٨١/١)؛ برقم: (٥٣٧).

(٦) يروى هذا عن الكسائي، كما في البيان في إعراب غريب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري (٣١٣/١).

وغلط في فهم الآية<sup>(١)</sup>.

(٤) أما ما ذكر أنه اختيار ابن جرير؛ فإنه لم يذكر أقوالاً في معنى الآية، وإنما اقتصر على قوله: "يقول تعالى ذكره: إن الذي له الألوهية التي لا تنبغي لغيره، المستحق عليكم إخلاص الحمد له بآلائه عندكم أيها الناس، الذي يعدل به كفاركم من سواه، هو الله الذي هو في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم، فلا يخفى عليه شيء"<sup>(٢)</sup>، وواضح من كلامه أنه لم يشير إلى مسألة الوقف على السماوات، وإنما فهمها المفسرون من كلامه، ونسبوا إليه القول بالوقف؛ كما أن قوله هذا ليس صريحاً في الدلالة على ما نسب إليه، بل دلالته على القول الأول أقرب<sup>(٣)</sup>.

القول الرابع: أن معنى هذه الآية أنه تعالى في كل مكان، وهو قول الجهمية<sup>(٤)</sup>.

### الرد عليهم:

قد ردّ عليهم الشيخ الأمين - رحمه الله - مبيناً لهم أنّ هذا الفهم لهذه الآية غير صحيح؛ فالله ﷻ هو الذي أحاط بمخلوقاته، ولا تحيط به جل وعلا، فهو أكبر من كلّ شيء؛ فقال - رحمه الله - : واعلم أن ما يزعمه الجهمية من أن الله تعالى في كل مكان، مستدلين بهذه الآية على أنه في الأرض، ضلال مبين، وجهل بالله تعالى؛ لأن جميع الأمكنة الموجودة أحقر وأصغر من أن يحل في شيء منها رب السماوات والأرض، الذي هو أعظم من كلّ شيء، وأعلى من كلّ شيء، محيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء، فالسماوات والأرض في يده - جل وعلا - أصغر من حبة خردل في يد أحدنا، وله المثل الأعلى، فلو كانت حبة خردل في يد رجل فهل يمكن أن يقال: إنه حال فيها، أو في كل جزء من أجزائها، لا وكلا، هي أصغر وأحقر من ذلك،

(١) بدائع الفوائد؛ لابن القيم (٢٠٢/١-٢٠٣)، وبدائع التفسير (١٤٠/٢).

(٢) جامع البيان؛ لابن جرير (٢٦١/١١).

(٣) ويبدو أن نسبة هذا القول إليه أخذت عن البغوي، أو الواحدي. يُنظر: معالم التنزيل (١٢٧/٣).

(٤) الرد على الجهمية والزندقة؛ للإمام أحمد (ص: ١٤٣)، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص: ٤٧)، الرد على الجهمية؛ للدارمي (ص: ٤٧)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة (٢٣٤/١).

وبهذا يتضح لنا بطلان هذا القول القبيح الذي هو حلول صرف؛ إذ يلزم منه أن الله تعالى حالّ في كلّ مكان، ليس في مكان دون آخر، ويلزم منه أن تكون الأماكن القدرة وأجواف الخنازير محلاً لله، سبحانه وتعالى عما يقول المبطلون علواً كبيراً<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

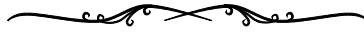
الراجح - والله أعلم - هو القول الأول، والذي قاله محققو أهل التفسير، وأن معنى الآية وهو الإله المعبود في السماوات والأرض، ويدل عليه:

(١) أن هذا هو الذي يدل عليه ظاهر الآية من غير حاجة إلى شيء من التكلف في التقديرات الإعرابية.

(٢) أن الأقوال الأخرى - مع كون بعضها يدل على معنى صحيح - لا تخلو من ضعف، وبعضها أشد ضعفاً من بعض؛ فلا ينبغي حمل الآية عليها.

(٣) الأصل في الآية أنها على الترتيب، والقاعدة الترجيحية تقول: "القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم والتأخير"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي - رحمه الله - على الجهمية هو الصواب، والله أعلم.



(١) أضواء البيان (٤٧١/١)، ويُنظر: جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف، لعبد العزيز الطويان

(٣٠١/١)، مجموع الفتاوى؛ لابن تيمية (٢٣٠/٥).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين: (٢٩٩/١).

النوع السابع والثلاثون: في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

[٥١] مسألة: معنى اليد بين الإمرار والتأويل.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [فإن قيل: وكيف خوطبوا بما لا يعلمون؛ إذ اليد بمعنى الصفة لا يعرفونه، ولذلك لم يسأل أحد منهم عن معناها، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه، وكذلك الكفار لو كان لا يعقل عندهم إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض، واحتجوا بها على الرسول، ولقالوا: زعمت أن الله ليس كمثله شيء، ثم تخبر أن له يداً، ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر؛ علم أن الأمر عندهم كان جلياً لا خفاء به؛ لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً، ثم استمر المجاز فيها حتى نسيت الحقيقة، ورب مجاز كثير استعمل حتى نسي أصله، وتركت صفته، والذي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة، إلا أنها أخص والقدرة أعم، كالحبة مع الإرادة والمشية، فاليد أخص من معنى القدرة، ولذا كان فيها تشريف لازم. وقال البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]: في تحقيق الله التثنية في اليد دليل على أنه ليس بمعنى النعمة والقوة والقدرة، وإنما هما صفتان من صفات ذاته. قال مجاهد: اليد هاهنا بمعنى التأكيد والصلة، مجازه ﴿لَمَّا خَلَقْتُ﴾، كقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] قال البغوي: وهذا تأويل غير قوي؛ لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول: إن كنت خلقتك فقد خلقتني، وكذلك في القدرة والنعمة، لا يكون لآدم في الخلق مزية على إبليس<sup>(١)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٨٦).

## وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الإمام الزركشي استدراك البغوي على من قال: إن اليد بمعنى التأكيد والصلة، وقال في استدراكه: "وهذا تأويل غير قوي؛ لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول: إن كنت خلقتك فقد خلقتني، وكذلك في القدرة والنعمة، لا يكون لآدم في الخلق مزية على إبليس".

## الدراسة:

هذه المسألة من مسائل الصفات، وهي مشهورة، والأصل فيها عند المحققين من مشاهير أئمة أهل السنة والجماعة أنها تقرر وتمر<sup>(١)</sup>، فلا تأول ولا تُعطّل ولا تُشبه ولا تُحرف.

وقد اختلفت الفرق في هذه المسألة، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن اليد قد تستعمل بمعنى القوة والقدرة، نحو: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وتستعمل لابتداء النعمة، نحو: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهذا قول الجهمية، والمعتزلة، وأكثر الأشاعرة<sup>(٢)</sup>، وقال به بعض المفسرين: كالزمخشري<sup>(٣)</sup>، والواحدي<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وأبي حيان<sup>(٦)</sup>، وابن عاشور<sup>(٧)</sup>، وحجتهم:

(١) "سئل الأديب أبو المظفر الأبيوردي عن أحاديث الصفات؟ فقال: "تقرر وتمر"، يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٤/١٩).

(٢) يُنظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار؛ لابن أبي الخير (٢٢٦/٢)، وجهود الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف؛ للطويان (٢٩٤/١)، والتفسير والمفسرون؛ للذهبي (٢٧١/١).

(٣) يُنظر: الكشف (١٠٦/٤ - ١٠٧).

(٤) يُنظر: الوسيط للواحدي (٢٠٧/٢)، (٥٩٣/٣).

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز (٥١٤/٤).

(٦) يُنظر: البحر المحيط لأبي حيان (٣١٥/٤)، (١٧٤/٩).

(٧) يُنظر: التحرير والتنوير (٦٢/٢٤ - ٦٣).

(١) أن صفة اليدين مجاز في القوة والقدرة والنعمة<sup>(١)</sup>.

(٢) أن اليدين في قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] بمعنى القوة، كقولهم: ما لي على هذا الأمر يد، أي: قوة<sup>(٢)</sup>.

(٣) قال ابن عطية -وهو يتكلم عن آيات الجمع والإفراد والتثنية لليد-: "وهذه كلها عبارة عن القدرة والقوة، وعبر عن هذا المعنى بذكر اليد تقريباً على السامعين، إذ المعتاد عند البشر أن القوة والبطش والاقتدار إنما هو باليد<sup>(٣)</sup>".

الرد على استدلالهم:

أما قولهم: إن صفة اليدين مجاز في القوة:

فيقال لهم: إن الأصل في الكلام الحقيقة، فدعوى المجاز مخالف للأصل، وهو خلاف الظاهر، فقد اتفق الأصل والظاهر على بطلان هذه الدعوى<sup>(٤)</sup>.

قال أبو الحسن الأشعري في كتابه الإبانة: "لو كان أراد القوة في قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] لكان معنى ذلك بقدرتي، وهذا ناقض لقول مخالفنا وكاسر لمذهبهم؛ لأنهم لا يثبتون قدرة واحدة فكيف يثبتون قدرتين"<sup>(٥)</sup>.

والجواب عن قولهم: إن اليد بمعنى القدرة والنعمة:

يقال لهم: إن فسرتم اليد في حق الله تعالى بالقدرة فهذا مشكل؛ لأن قدرة الله تعالى واحدة، ونص القرآن ناطق بإثبات اليدين تارة، وإثبات الأيدي أخرى، وإن فسرتموها بالنعمة فنص القرآن ناطق بإثبات اليدين، ونعم الله غير محدودة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:٣٤]، فإن فسرتم اليدين أنهما نعمتان، فأى نعمتين: أنعمة الدين ونعمة

(١) يُنظر: مباحث العقيدة في سورة الزمر؛ لناصر الشيخ (١/١٦٩-١٧٢).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص:٢٢٨).

(٣) المحرر الوجيز (٤/٥١٤).

(٤) يُنظر: مباحث العقيدة في سورة الزمر؛ لناصر الشيخ (١/١٦٩-١٧٢).

(٥) يُنظر: الإبانة؛ لأبي الحسن الأشعري (١/١٣٠).



الدنيا، أو نعمة الظاهر ونعمة الباطن، أو نعمة النفع ونعمة الدفع، أو نعمة الشدة ونعمة الرخاء<sup>(١)</sup>.

وأيضاً: فلو كان الله تعالى عنى بقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] القدرة؛ لم يكن لآدم عليه السلام على إبليس مزية في ذلك، والله تعالى أراد أن يُري إبليس فضل آدم عليه السلام إذ خلقه بيديه دونه، ولو كان خالقاً لإبليس بيده كما خلق آدم عليه السلام بيده، لم يكن لتفضيله عليه بذلك وجه، وكان إبليس يقول محتجاً على ربه: فقد خلقتني بيديك كما خلقت آدم عليه السلام بهما، فلما أراد الله تعالى تفضيله عليه بذلك، وقال الله تعالى موجهاً له على استكباره على آدم عليه السلام أن يسجد له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ أَتَكْبَرُ﴾ [ص: ٧٥] دل على أنه ليس معنى الآية القدرة؛ إذ كان الله تعالى خلق الأشياء جميعاً بقدرته، وإنما أراد إثبات يدين، ولم يشارك إبليس آدم عليه السلام في أن خلق بهما<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: زعموا أن يدي الله تعالى جارحتان وعضوان كما في حق كل أحد<sup>(٣)</sup>، وهو قول المشبهة أتباع محمد بن كرام السجستاني<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>. وحجتهم:

(١) قوله تعالى: ﴿أَلْهَمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] ووجه الاستدلال: أنه تعالى قدح في إلهية الأصنام لأجل أنها ليس لها شيء من هذه الأعضاء، فلو لم تحصل لله هذه الأعضاء لزم القدح في كونه إلهاً، ولما بطل ذلك وجب إثبات هذه الأعضاء له.

(١) مفاتيح الغيب (٣٩٦/١٢).

(٢) يُنظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعري (١٣٠/١ - ١٣٢)، وبحر العلوم السمرقندي (١٧٤/٣)، والكشف والبيان (٢١٦/٨).

(٣) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٩٢/٥)، ومفاتيح الغيب (٣٩٥/١٢)، واللباب في علوم الكتاب (٤٢٨/٧).

(٤) هو: محمد بن كرام بن عراق بن حزاية أبو عبد الله السجستاني النيسابوري، إمام الكرامية، كان زاهداً، عابداً، كثير الأصحاب، ولكنه يروي الواهيات، سمع الحديث والتفسير وانتقل إلى بيت المقدس وسكنها، وتوفي بها في صفر. من آثاره: "عذاب القبر". توفي سنة (٢٤٤هـ)، وقيل غير ذلك، يُنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٢٢٤/١٩)، والأعلام (١٤/٧).

(٥) الفرق بين الفرق (ص: ٢١٥ - ٢١٦)، والملل والنحل (١٠٥/١)، (١٠٨ - ١٠٩)، ولوامع الأنوار البهية (٩١/١).

(٢) وقالوا أيضاً: اسم اليد موضوع لهذا العضو، فحمله على شيء آخر ترك للغة، وأنه لا يجوز<sup>(١)</sup>.

### الرد على استدلالهم:

هذا الزعم باطل شرعاً وعقلاً لما يفضى إليه من التجسيم والتشبيه، ودليل بطلانه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فالله تعالى لا يشبه شيئاً من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه، فصفات الباري - سبحانه - كلها خلاف صفات المخلوقين، فهو سبحانه مباين لخلقه، له يدان لا كأيدي المخلوقين، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] يعني: هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً. وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وهذه الآية أثبتت الكمال المطلق لله تعالى من جميع الوجوه، والمشبهة ساووه بالناقصات، تعالى وتقدس عن قولهم علواً كبيراً<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** أن المقصود باليد هنا يد تليق بجلال الله ﷻ، وهذا قول أهل السنة والجماعة<sup>(٣)</sup>، وجمهور المفسرين<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) حديث النبي ﷺ أن آدم قال لموسى عليهما الصلاة والسلام: «أنت يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده»<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب (٣٩٥/١٢)، واللباب في علوم الكتاب (٤٢٨/٧).

(٢) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٩٢/٥)، ومباحث العقيدة في سورة الزمر؛ لناصر الشيخ (١٦٩/١).

(٣) يُنظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعري (١٢٥/١ - ١٢٧)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٩/٥)، (٣٦٣/٦)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص: ٤٠١ - ٤٠٢).

(٤) يُنظر: جامع البيان (٢٣٩/٢١)، ومعاني القرآن؛ للنحاس (٣٣٥/٢)، والنكت للقصاب (٣١٦/١ - ٣١٧) ط. دار ابن عفا، وتفسير السمرقندي (٨٩/٤)، والكشف والبيان (٢١٦/٨)، وتفسير السمعي (٥١/٢)، ومعالم التنزيل؛ للبغوي (٧٦/٣ - ٧٧)، ومفاتيح الغيب (٣٩٥/١٢ - ٣٩٦)، وحجج القرآن لابن النجار (٥١/١) والإكليل في المتشابه والتأويل؛ لابن تيمية (٣٦/١)، واللباب في علوم الكتاب (٤٢٩/٧)، وروح المعاني؛ للألوسي (٢١٦/١٢)، وفتح القدير (٤٣٨/٤)، وفتح البيان لمحمد صديق خان (١٢/٤)، والتفسير والمفسرون لحسين الذهبي (٢٧١/١).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله (١٢٦/٣)؛ برقم (٦٦١٤)، وكتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢٠٤٢/٤)؛ برقم (٢٦٥٢)، عن أبي هريرة ﷺ، بلفظ: «وخط لك بيده».

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «يد الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار. وقال: أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض، فإنه لم يغيض ما في يده. وقال: عرشه على الماء ويده الأخرى الميزان يخفض ويرفع»<sup>(١)</sup> فهذه بعض الأحاديث التي بلغت درجة التواتر المعنوي في إثبات صفة اليدين.

(٣) قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ فثبت بالدليل القاطع أن الجمع في هذه الآية يرجع لليدين، جمعاً بين كل هذه الأدلة الثابتة، فقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله ﷺ: «كلتا يديه يمين»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حنيفة: "وله يد ووجه ونفس، كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن، من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال"<sup>(٣)</sup>.

(٤) الإجماع: فمما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة، أن يديه مبسوطتان ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]<sup>(٤)</sup>، وحكى الإجماع كذلك صاحب الإقناع في مسائل الإجماع<sup>(٥)</sup>.

(٥) أن القرآن نزل بلغة العرب، واليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم المراد بها صفة ذاتية للموصوف، لها خصائص فيما يقصد به، وهي حقيقة في ذلك. ولا يثبت في معنى اليد معنى خلاف هذا إلا بقرينة.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ (١٢٢/٩)، برقم (٧٤١١) - (٧٤١٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر (١٤٥٨/٣)؛ برقم (١٨٢٧).

(٣) الفقه الأكبر (ص: ٢٧).

(٤) يُنظر: الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص: ١٠٧).

(٥) الإقناع في مسائل الإجماع؛ لعلّي بن محمد بن عبد الملك الفاسي (ص: ٨٩).

## مع الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة ومناقشتها يتبين قوة أدلة القول الثالث، وهو قول أهل السنة والجماعة، وأن التأويلات المتقدمة للمعتزلة والأشعرية لصفة اليمين بالنعمة والقدرة والقوة تأويلات باطلة بعيدة عن الصواب، ويدل على ذلك ما يلي:

(١) أن تأويلهم لليد بمعانٍ من تلقاء أنفسهم لا مستند له من كتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا قول أحد من السلف. ومن القواعد الترجيحية:

أ) "كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد" (١).

ب) "تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم" (٢)،

ت) "تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ" (٣).

قال أبو الحسن الأشعري: "كلام الله تعالى يكون على ظاهره وحقيقته ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة، فقله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليمين، ولا يجوز أن يعدل به عن ظاهر اليمين إلى ما ادعاه خصومنا إلا بحجة" (٤).

وقال الشنقيطي: "ولا يصح هنا تأويل اليد بالقدرة ألبتة؛ لإجماع أهل الحق والباطل كلهم على أنه لا يجوز تشيئة القدرة. ولا يخطر في ذهن المسلم المراجع عقله دخول الجارحة التي هي عظم ولحم ودم في معنى هذا اللفظ الدال على هذه الصفة العظيمة من صفات خالق السموات والأرض" (٥).

(٢) أن قوله ﷺ في الحديث: «المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين (١/١٩١).

(٢) المصدر السابق (١/٢٧١).

(٣) المصدر السابق (١/٢٥٨).

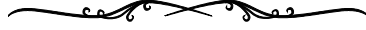
(٤) يُنظر: الإبانة عن أصول الديانة؛ لأبي الحسن الأشعري (١/١٤٠).

(٥) يُنظر: أضواء البيان (٧/٤٤٥)، وجهود الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف لعبد العزيز الطويان (١/٢٩٤).

يمين»<sup>(١)</sup> لو كان مجازاً في القدرة أو النعمة لم يستعمل منه لفظ يمين<sup>(٢)</sup>.

(٣) ويقال للمخالفين: ما الذي يضركم من إثبات اليد حقيقة، وليس معكم ما ينفي ذلك من أنواع الأدلة، لا نقلها ولا عقليها ولا ضروريها ولا نظريها، فإن فرتم من الحقيقة خشية التشبيه والتمثيل، ففروا من إثبات السمع والبصر والحياة والعلم والإرادة والكلام خشية هذا المحذور<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن الإمام الزركشي خالف مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة. والله أعلم.



(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر رقم (١٨٢٧)، (٣/١٤٥٨).

(٢) مباحث العقيدة في سورة الزمر لناصر الشيخ (١/١٧٢).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٣٩٩).

النوع السابع والثلاثون: في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما قوله: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، ﴿وَأَصْنَعَ

أَفْئُكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، فإنه إنما يريد في رعاية منا وحفظ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره

بعد كتم، فلم يحتج الكلام إلا معنى على، ولم يتكلم السهيلي على حكمة الأفراد في قصة

موسى، والجمع في الباقي، وهو سر لطيف، وهو إظهار الاختصاص الذي خص به موسى في

قوله: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]، فاقضى الاختصاص الاختصاص الآخر في قوله:

﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، بخلاف قوله: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾، ﴿وَأَصْنَعَ أَفْئُكَ بِأَعْيُنِنَا﴾

فليس فيه من الاختصاص ما في صنع موسى على عينه سبحانه<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على السهيلي عدم ذكره حكمة الأفراد والجمع في الآيات، وقال

في استدراكه: "ولم يتكلم السهيلي على حكمة الأفراد في قصة موسى، والجمع في الباقي".

الدراسة:

هذا الاستدراك فيه مسألتان يتعلق بهما تفسير الجمع والأفراد في الصفات المذكورة في

الآيات:

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٨٧).

## [٥٢] المسألة الأولى: الجمع بين الآيتين باعتبار النظر العقدي وما يتعلق به من اشتباه.

مذهب أهل السنة والجماعة في باب الصفات هو إثبات ما تقضي به النصوص من معنى، دون تحريف أو تعطيل أو تأويل يحيل المعنى، وآيات الصفات يؤمنون بها ويثبتون معناها على ما يليق بجلال الله جل جلاله، ومنها هذه الآيات.

ومن هذه الصفات العين، وإثباتها لله ﷻ هو ظاهر القرآن، وكذا اليد، وغيرها من صفات الذات، خلاف ما يذهب إليه أهل التأويل من معتزلة وأشاعرة، حيث يُذكر عن أبي الحسن الأشعري في الإبانة ما يظهر رجوعه عما ذهب إليه من تأويل في ذلك، حيث قال في سياق الرد على من تأول تلك الآيات: "دفعوا أن يكون لله وجه مع قوله ﷻ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنكروا أن له يدين، مع قوله ﷻ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأنكروا أن يكون له عينان، مع قوله ﷻ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وقوله: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾" (١).

### مقارنة بين تفسير الآيات باعتبار المذهبين:

سبق بيان ما عليه السلف من إثبات الصفات، وعلى هذا تفسير السلف؛ فقد جاء عن مقاتل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ﴾ (١٣) ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٣-١٤]. قال: "تجري السفينة في الماء بعين الله تعالى" (٢).

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص: ١٨).

(٢) تفسير مقاتل بن سليمان (٤/١٧٩).

وقال تعالى خطاباً لموسى عليه السلام في سورة طه: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]. قال مقاتل: "﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ حين قذف في التابوت في البحر، وحين التقط، وحين غذي، فكل ذلك بعين الله" (١).

وقال تعالى خطاباً للنبي ﷺ: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، قال مقاتل: "يقول: إنك بعين الله تعالى" (٢).

وقال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾: يقول: "بعين الله ووحيه كما يأمرك" (٣).

وقال ابن قتيبة: "﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾، أي: لترى بمراى مني، على محبتي فيك" (٤).  
فيظهر مما سبق رعاية عدم التأويل سيما في حق من يرى عدمه، كابن قتيبة والطبري وغيرهما، فعبارتهم وإن ظهر منها ظاهر التأويل، فإنما رأوا بيان مراد النص مع اعتقاد ظاهره في باب الصفات، ويظهر هذا بالمقارنة بمن يفسر الآية ممن يرى التأويل، كالرازي والزحشري وغيرهما، قال الرازي: "أما قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، فهذا لا يمكن إجراؤه على ظاهره... فوجب المصير فيه إلى التأويل، وهو من وجوه:

**الأول:** أن معنى بأعيننا أي بعين الملك الذي كان يعرفه كيف يتخذ السفينة، يقال: فلان عين على فلان نصب عليه ليكون متفحصاً عن أحواله ولا تحول عنه عينه.

(١) تفسير مقاتل بن سليمان (٢٧/٣).

(٢) المصدر السابق (١٥٠/٤).

(٣) جامع البيان للطبري (٣٠٨/١٥).

(٤) غريب القرآن؛ لابن قتيبة (ص: ٢٧٨).



الثاني: أن من كان عظيم العناية بالشيء فإنه يضع عينه عليه، فلما كان وضع العين على الشيء سبباً لمبالغة الاحتياط والعناية جعل العين كناية عن الاحتياط، فلهذا قال المفسرون معناه بحفظنا إياك حفظ من يراك، ويملك دفع السوء عنك، وحاصل الكلام أن إقدامه على عمل السفينة مشروط بأمرين:

أحدهما: أن لا يمنعه أعداؤه عن ذلك العمل.

والثاني: أن يكون عالماً بأنه كيف ينبغي تأليف السفينة وتركيبها ودفع الشر عنه<sup>(١)</sup>.

وسبب هذا التأويل والتحريف الذي صاروا إليه هو تقديمهم لأصول أهل الكلام العقلية الباطلة، فهم يتأولون القرآن ويردون السنة بحجة أنها آحاد؛ وصفة العين ثابتة لله سبحانه بنص الآية، وكذا اليدان، والآيات المذكورة يمكن الجمع بينها من جهة النظر بما جاء من أدلة خارجة، حيث جاء عند البخاري، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور -وأشار بيده إلى عينه- وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية»<sup>(٢)</sup>، ففي تأويل قول رسول الله ﷺ: (إن الله ليس بأعور) بيان أنه ذو عينين، خلاف الأعور<sup>(٣)</sup>.

يقول ابن القيم: "إن دعوى الجهمي أن ظاهر القرآن يدل على أن الله سبحانه أيدي كثيرة على جنب واحد، وأعين كثيرة على وجه واحد عضمة للقرآن، وتنقص له وذم، ولا يدل ظاهر القرآن ولا باطنه على ذلك بوجه ما، ولا فهمه من له عقل، ولو كان ذلك ظاهر القرآن، لكان المخبر به منفراً للمدعويين عن الإيمان بالله ورسوله، ومطرقاً لهم إلى الطعن عليه، والله ﷻ قال:

(١) مفاتيح الغيب (١٧/٣٤٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنَيَّ﴾، (٩/١٢١)؛ برقم (٧٤٠٧).

(٣) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتري على الله عز وجل من التوحيد (١/٣٢٧).

﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقال: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، وقال: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ

رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾

[يس: ٧١]، وقال في قصة موسى: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، فذكر العين المفردة مضافة إلى

الضمير المفرد، والأعين مجموعة مضافة إلى ضمير الجمع، وذكر العين مفردة لا يدل على أنها

عين واحدة، ليس إلا كما يقول القائل: أفعل هذا على عيني، وأجيئك على عيني، وأحمله على

عيني، ولا يريد به أن له عيناً واحدة، فلو فهم أحد هذا من ظاهر كلام المخلوق لعد أخرق،

وأما إذا أضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهراً أو مضمراً فالأحسن جمعها مشاكلة للفظ، كقوله:

﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، وهذا نظير المشاكلة

في لفظ اليد المضافة إلى المفرد كقوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، و﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وإن أضيفت إلى ضمير جمع جمعت، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا

أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١]، وكذلك إضافة اليد والعين إلى اسم الجمع الظاهر، كقوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ

أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]، وقوله: ﴿قَالُوا فَاتُوبْ بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ﴾ [الأنبياء: ٦١]<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: "وقد نطق القرآن والسنة بذكر اليد مضافة إليه سبحانه، مفردة ومثناة ومجموعة.

وبلفظ العين مضافة إليه مفردة ومجموعة، ونطقت السنة بإضافتها إليه مثناة، كما قال عطاء

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إن العبد إذا قام في الصلاة قام بين عيني الرحمن، فإذا التفت قال

له ربه: إلى من تلتفت إلى خير لك مني»<sup>(٢)</sup>،

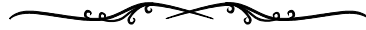
(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة (١/٢٥٤-٢٥٥).

(٢) رواه العقيلي في الضعفاء الكبير، من طريق إبراهيم الخوزي عن عطاء بن أبي رباح (١/٧٠)، والبخاري في مسنده

(٩٣٣٢) (١٦/٢٠٠)، وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٣٢)؛ برقم (٢٤٢٧)، وعزاه للبخاري من حديث جابر =

وقول النبي ﷺ (إن ربكم ليس بأعور)<sup>(١)</sup> صريح في أنه ليس المراد إثبات عين واحدة ليس إلا، فإن ذلك عور ظاهر، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهل يفهم من قول الداعي: "اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام" أنها عين واحدة، ليس إلا ذهن أqlف وقلب أغلف<sup>(٢)</sup>.

وهذا ظاهر في دفع التشابه بين الآيات من جهة ما يقع من توارد لمسائل الصفات على بيان ما في الآيات من اشتباه محتمل.



= يرفعه، وقال: وفيه الفضل بن عيسى الرقاشي، وقد أجمعوا على ضعفه، ورواه من حديث أبي هريرة، وقال الهيثمي: وفيه إبراهيم بن يزيد وهو ضعيف. أه، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٩٣/٢)؛ برقم: (١٠٢٤): "ضعيف جداً".

(١) سبق تخريجه (ص ٣٦٥).

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢٥٦/١).

## [٥٣] المسألة الثانية: الحكمة التي تتعلق بفخامة الخطاب وبلاغة القرآن

وسبب التباير باعتبار السياق، وما تقضي به النظر في القرائن.

الدراسة:

يظهر هذا الوجه في النظر إلى الحكمة التي تأتي بعد استقرار المعنى الصحيح لفهم الآيات، وأنها على ظاهرها دون جفاء أهل الكلام وتشقيقهم لنفي الظاهر المتبادر الذي تقرره الآيات وتبينه السنة الصحيحة الصريحة، حيث إن علم الكلام دخل على معهود الخطاب وبلاغة العرب في باب التعبير عن صفات الربوبية، وما يتعلق بها من نعوت الكمال، فأفسدت المعهود من ذلك، وعليه فمن الحكم التي تظهر الفرق بين حال الأفراد والجمع لما سبق ما ذكره السهيلي وتعقبه الزركشي، حيث قال السهيلي: "ومن فوائد هذه المسألة: أن يسأل عن المعنى الذي لأجله قال: ﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] بحرف على، وقال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾

[القمر: ١٤]، ﴿وَأَصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، وما الفرق؟ الفرق أن الآية الأولى وردت في إظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكنوناً، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يغذون ويصنعون شراً، فلما أراد أن يصنع موسى ويغذى ويربى على جلي آمن وظهور أمر، لا تحت خوف واستسرار، دخلت "على" في اللفظ تنبيهاً على المعنى؛ لأنها تعطي معنى الاستعلاء، والاستعلاء ظهور وإبداء، فكأنه ﷺ يقول: ولتصنع على آمن لا تحت خوف، وذكر العين لتضمنها معنى الرعاية

والكلاء، وأما قوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، ﴿وَأَصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، فإنه إنما يريد في رعاية منا وحفظ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم، فلم يحتج الكلام إلا معنى على<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى لطيف، وهو على جهة الإشارة البعيدة واللزوم العقلي الذي يدل عليه حال موسى، وحال نوح عليهما السلام، حيث إن الظهور والخفاء الذي ذكره بعيد عن ظاهر

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٨٧).

المعنى، ولكنه يلتقط بالنظر إلى السياق والقارئ، كما سبق، لكن تكثير لفظ العين فيه أيضاً مزيد رعاية لما لمعنى التفخيم من تضمين معنى الركون إلى قوة الله.

قال زين الدين الرازي<sup>(١)</sup>: "إن قيل: ما معنى الجمع في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] قلنا: معناه التفخيم والتعظيم، والمراد بحيث نراك ونحفظك، ونظيره في معنى العين، قوله تعالى: ﴿وَلِئُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، ونظيره في الجمع للتفخيم والتعظيم، قوله تعالى: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧٠]"<sup>(٢)</sup>.

والزركشي استدرك على السهيلي، حيث قال: "ولم يتكلم السهيلي على حكمة الأفراد في قصة موسى والجمع في الباقي، وهو سر لطيف، وهو إظهار الاختصاص الذي خص به موسى في قوله: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١] فاقتضى الاختصاص الاختصاص الآخر في قوله: ﴿وَلِئُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] بخلاف قوله: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] و ﴿وَأَصْنَعَ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، فليس فيه من الاختصاص ما في صنع موسى على عينه سبحانه"<sup>(٣)</sup>.

وهذا المعنى الذي ذكره وجيه باعتبار النظر إلى السياق، وما سبق من خفي لطفه تعالى بموسى عليه السلام، حيث رعاه في طباق عمره بما يثور العجب في العادة، وما تجري به من أحوال.

(١) هو: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، زين الدين، لغوي، فقيه، صوفي، مفسر، أديب، من مصنفاته: "مختار الصحاح" في اللغة، و"شرح المقامات الحريية"، و"أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل"، و"الذهب الإبريز" توفي سنة (٦٦٦هـ) ينظر ترجمته في: كشف الظنون (٨١/١)، والأعلام (٥٥/٦)، ومعجم المؤلفين (١١٢/٩).

(٢) أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل (ص ٤٩٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٨٧/٢).

وقد ذكر إسماعيل المقدم في بيان المناسبة بين الحالين: "ويوجد معنى آخر ونكتة أخرى لهذا الجمع هنا، يقول الشهاب: ونكتة جمع العين هنا وإفرادها في قصة الكليم عدا أنه جُمع هنا لما أضيف لضمير الجمع، ووحد ثمة عند إضافته لضمير الواحد؛ هو المبالغة في الحفظ، حتى كأن معه جماعة حفظة له بأعينهم. إذًا: النكتة هي بيان المبالغة في حفظ الرسول ﷺ، حتى كأن معه جماعة حفظة له بأعينهم، لأن المقصود: تصبير حبيبه على المكاييد ومشاق التكاليف والطاعة، فناسب الجمع؛ لأن أفعال الطاعة التي يمثلها الرسول ﷺ كثيرة، ويحتاج كل منها إلى حارس بل حراس، بخلاف ما ذكر هناك من حفظه لموسى عليه السلام في قوله: ﴿وَلِئُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عاشور في هذا السياق: "وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ الْوَجِّ وَدُسِّرَ (١٣) تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا" [القمر: ١٣، ١٤]؛ لأن عناية الله بأهل السفينة تتعلق بإجرائها وتجنيب الغرق عنها وسلامة ركابها واختيار الوقت لإرسائها وسلامة الركاب في هبوطهم، وذلك خلاف قوله في قصة موسى: ﴿وَلِئُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، فإنه تعلق واحد بمشي أخته إلى آل فرعون، وقولها: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَن يَكْفُلُهُ﴾ [طه: ٤٠]"<sup>(٢)</sup>.

### مجمع الترجيح:

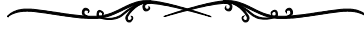
الذي يظهر أن المناسبة لغوية وبلاغية وكل تعبير مناسب في مظهره، حيث يظهر لطف الله تعالى بموسى غايته بما ذكره الإمام الزركشي، وكذلك يظهر في حال نوح وأهل السفينة وما أحاط بهم من خطر، كذلك مناسبة الجمع والرعاية من جميع الجهات التي يشير إليها الجمع، وهي كذلك في حق النبي ﷺ، وما بلغ به من كيد أعدائه.

(١) تفسير القرآن الكريم؛ للمقدم (٩/١٤٤).

(٢) التحرير والتنوير (٨٤/٢٧).

فالمقارنة من جهة المعنى ليست على إطلاقها، فنقول: إن معنى الأفراد دون الجمع في الرعاية والكفاية وما تضمنه معنى العين من دلالة على الذات وعلى الرعاية، بل كل حال فيه من القرائن ما يدل على مناسبة خاصة تتميز بها عن المواطن الأخرى، سواء على جهة الأفراد أو الجمع، فيظهر المعنى اللغوي والمناسبة اللغوية أكثر من ظهور المناسبة البلاغية في المقارنة. والله أعلم.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- وذكره من معانٍ بلاغية هو الصواب، والله أعلم.



النوع الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه.

#### [٥٤] مسألة: الصِّرفَة.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [بيان الأقوال المختلفة في وجوه الإعجاز، وقد اختلف فيه على أقوال: أحدهما -وهو قول النظام-: إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أمر خارجي فصار كسائر المعجزات، وهو قول فاسد، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨] فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره، هذا مع أن الإجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجزاً غيره، وليس فيه صفة إعجاز، بل المعجز هو الله تعالى، حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله، وأيضاً يلزم من القول بالصرفَة فساد آخر، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وخلو القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى، ولا معجزة له باقية سوى القرآن، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة. قال القاضي أبو بكر: ومما يبطل القول بالصرفَة أنه لو كانت المعارضة ممكنة، وإنما منع منها الصرفَة<sup>(١)</sup> لم يكن الكلام معجزاً، وإنما يكون المنع معجزاً فلا يتضمن الكلام فضلاً على غيره في نفسه، وليس هذا بأعجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكل قادرون على الإتيان بمثله، وإنما تأخروا عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلموه لوصلوا إليه<sup>(٢)</sup>.

(١) الصِّرفَة في اللغة: اسم مشتق من صرف، وهو اسم يدل على وقوع الفعل مرة واحدة، والصِّرف: أن تصرف إنسان على وجه يريده إلى مصرف غير ذلك. وفي الاصطلاح: أن يمنع الله الناس من معارضة نظم القرآن مع قدرتهم على ذلك. يُنظر: تهذيب اللغة (١١٤/١٢)، ومناهل العرفان (٤١٤/٢)، وإعجاز القرآن للرافعي (ص: ١٠١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٩٣/٢-٩٤).



## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على النظام قوله: "إن الله صرف العرب عن معارضة القرآن وسلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم لكن عاقهم أمر خارجي فصار كسائر المعجزات، وقال في استدراكه: وهو قول فاسد".

## الدراسة:

اختلف العلماء في القرآن الكريم هل هو معجز بذاته، وأن العرب لم يستطيعوا معارضته مع توفر الداعي لذلك، أو أن الله ﷻ صرفهم عن معارضته، ولو لم يصرفهم عن ذلك لأمكنهم معارضته، على قولين:

**القول الأول:** أن الله -عز وجل- قد صرف العرب عن معارضته، وكان في إمكانهم لولا ذلك أن يأتوا بمثله، وإلى هذا ذهب إبراهيم بن سيّار النظام<sup>(١)</sup>، وأبو إسحاق الإسفراييني<sup>(٢)(٣)</sup>، والشريف المرتضى<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) أن بعض كلام العرب يُضاهي فصاحة القرآن فمتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب هي ما يضاهي القرآن في تأليفه<sup>(٥)</sup>.

(١) فضل الاعتزال (ص: ٧٠).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الإسفراييني، الفقيه الشافعي، الأستاذ، العلامة، شيخ الإسلام، كان يفتي وهو ابن سبع عشرة سنة، شرح مختصر المزي في "تعليقه"، وله كتاب في "أصول الفقه". توفي سنة (٤٠٦هـ). يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/١٩٣)، وطبقات الشافعية الكبرى؛ للسبكي (٤/٦١)، وشذرات الذهب (٣٧/٥).

(٣) يُنظر: المواقف؛ للإيجي (٣/٣٩٢).

(٤) الموضح عن جهة إعجاز القرآن (ص: ٣٩).

(٥) ينظر: سر الفصاحة (ص: ٩٩).

(٢) أنه حتى ولو قيل بأن القرآن في أعلى درجات البلاغة؛ فإنّ ذلك لا يقتضي الإعجاز، قال ابن حزم: "لو كان إعجازه لكونه في أعلى دَرَج البلاغة؛ لكان لا حِجّة فيه؛ لأن هذا يكون في كلّ من كان في أعلى طبقة، وأما آيات الأنبياء فخارجة عن المعهود"<sup>(١)</sup>.

(٣) أنه لو كان خارجاً عن المعهود لكانت الآية الواحدة منه كافية. قال ابن حزم: "لو كان إعجازه من أنه في أعلى دَرَج البلاغة المعهودة لوجب أن يكون ذلك للآية ولما هو أقل من آية، وهذا ينقض قولهم: إنّ المُعجز منه ثلاث آيات لا أقل"<sup>(٢)</sup>.

### الرد عليهم:

أولاً: الاعتراض على أنّ كلام فصحاء العرب يُضاهي القرآن باطل؛ قال الرازي بأنّه لو كان الأمر كذلك؛ لما استعظموا فصاحة القرآن<sup>(٣)</sup>، وقال الجرجاني<sup>(٤)</sup>: "لو كان كذلك لكان ينبغي أن لا يتعاضمهم، ولا يكون منهم ما يدلُّ على إكبارهم أمره، وتعجبهم منه، وعلى أنه قد بهرهم، وعظم كل العظم عندهم"<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: أما اعتراضهم على أنّ بلاغته العالية لا تصل إلى حدّ الإعجاز:

فقد ردّ على ذلك الجاحظ<sup>(٦)</sup>، ويبيّن مدى التفاوت بين القرآن وغيره؛ فقال: "ليس يعرف فروق النّظر واختلاف البحث إلا من عرف القصيد من الرّجز، والمخمّس من الأسجاع،

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١١/٣).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٢/٣).

(٣) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز (ص: ٢٦).

(٤) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر الجرجاني، الشافعي النحوي، إمام العربية واللغة والبيان، أول من دون علم المعاني، توفي سنة (٤٧١هـ)، صنف في النحو والأدب والتفسير كتباً مفيدة، منها: "المقتصد في شرح الإيضاح"، و"دلائل الإعجاز" في المعاني، و"أسرار البلاغة"، وغير ذلك. يُنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (٢١٢/٦)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ١٣٣).

(٥) دلائل الإعجاز (٣٩٠/١).

(٦) هو: عمرو بن بحر بن محبوب البصري أبو عثمان، المعتزلي، المعروف بالجاحظ، كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، مولده ووفاته في البصرة، كان بحرًا من بحور العلم، رأسًا في الكلام والاعتزال، أخذ عن النّظام، =

والمزاج من المنشور، والخطب من الرسائل، وحتى يعرف العجز العارض الذي يجوز ارتفاعه من العجز الذي هو صفة في الذات. فإذا عرف صنوف التأليف عرف مباينة نظم القرآن لسائر الكلام، ثم لم يكتف بذلك حتى يعرف عجزه وعجز أمثاله عن مثله، وأن حكم البشر حكم واحد في العجز الطبيعي، وإن تفاوتوا في العجز العارض<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: وأما اعتراضهم بأنه لو كان خارجاً عن المعهد لكانت الآية الواحدة منه كافية. فيحسن الرد عليهم بما ذكره الجاحظ من أن في السورة الواحدة، ولو كانت قصيرة ما ليس في الكلمة والكلمتين، حيث قال: "لو أن رجلاً من العرب لو قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة واحدة، طويلة أو قصيرة، لتبين له في نظامها ومخرجها، وفي لفظها وطبعها، أنه عاجز عن مثلها، ولو تحدى بها أبلغ العرب لظهر عجزه عنها، وليس ذلك في الحرف والحرفين، والكلمة والكلمتين. ألا ترى أن الناس قد كان يتهياً في طبائعهم، ويجري على ألسنتهم أن يقول رجل منهم: الحمد لله، وإنا لله، وعلى الله توكلنا، وربنا الله، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وهذا كله في القرآن، غير أنه متفرق غير مجتمع؛ ولو أراد أنطق الناس أن يؤلف من هذا الضرب سورة واحدة، طويلة أو قصيرة، على نظم القرآن وطبعه، وتأليفه ومخرجه لما قدر عليه، ولو استعان بجميع قحطان ومعد بن عدنان"<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: أن المعارضات المزعومة دليل واضح على تخافت القول بالصرفة، فلو كانت الصرفة حقاً لصرف كل من حاول المعارضة<sup>(٣)</sup>.

له تصانيف كثيرة، منها: "الحيوان"، و"البيان والتبيين"، و"التاج" ويسمى أخلاق الملوك، و"البخلاء"، توفي سنة (٢٥٥هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٤٧٠)، وشذرات الذهب (٣/٢٣١)، والأعلام (٥/٧٤).

(١) العثمانية (ص: ١٦).

(٢) الرسائل؛ للجاحظ (٣/٢٢٩).

(٣) يُنظر: معارضات القرآن الكريم مزاعم وشبهات (ص: ٤٥).

## القول الثاني: أن القرآن معجز في نفسه، ووجوه إعجازه كثيرة.

قال الخطابي<sup>(١)</sup>: "واعلم أن القرآن إنما صار معجزاً؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظم التأليف مضمناً أصح المعاني، من توحيد له عزت قدرته، وتنزيه له في صفاته، ودعاء إلى طاعته، وبيان بمنهاج عبادته؛ من تحليل وتحريم، وحضر وإباحة، ومن وعظ وتقويم، وأمر بمعروف ونهي عن منكر، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق، وزجر عن مساوئها، واضعاً كل شيء منها موضعه الذي لا يرى شيء أولى منه، ولا يرى في صورة العقل أمر أليق منه، مودعاً أخبار القرون الماضية وما نزل من مثالات الله بمن عصى وعاند منهم، منبئاً عن الكوائن المستقبلية في الأعصار الباقية من الزمان، جامعاً في ذلك بين الحجة والمحتج له، والدليل والمدلول عليه، ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا إليه، وإنباء عن وجوب ما أمر به، ونهى عنه. ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور، والجمع بين شتاها حتى تنتظم وتتسق أمر تعجز عنه قوى البشر، ولا تبلغه قدرهم، فانقطع الخلق دونه، وعجزوا عن معارضته بمثله أو مناقضته في شكله"<sup>(٢)</sup>.

## الترجيح:

من خلال عرض القولين؛ يتبين ضعف قول القائلين بالصرفة، وأن الحق مع القول الثاني والقائلين بأن القرآن معجز بذاته، وذلك لعدة أمور، منها:

- (١) أن القول بالصرفة قول فاسد، يرد عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾

(١) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، أبو سليمان، من أهل كابل، من نسل زيد بن الخطاب فقيه محدث، إمام من أئمة السنة، من مصنفاته: "معالم السنن" في شرح سنن أبي داود؛ و"غريب الحديث"، و"شرح البخاري"، و"بيان إعجاز القرآن"، توفي سنة (٣٨٨هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٨٢)، وشنور الذهب (٤/٤٧١-٤٧٢)، والأعلام للزركلي (٢/٢٧٣).

(٢) بيان إعجاز القرآن للخطابي (ص: ٢٧-٢٨).

[الإسراء: ٨٨]، فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم، فإنه بمنزلة اجتماع الموتى<sup>(١)</sup>.

(٢) أنه يلزم من القول بالصَّرْفَة فسادٌ آخر وهو: زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وخلوّ القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة على أنّ معجزة الرسول العظمى باقية، ولا معجزة له باقية سوى القرآن، والقول بخلو القرآن من الإعجاز يبطل كونه معجزة، ومن هنا يتضح جلياً بطلان القول بالصَّرْفَة وفساده<sup>(٢)</sup>.

(٣) أنه يلزم من القول بالصَّرْفَة أن يكون الإعجاز في المنع الذي أحدثه الله في قلوبهم وليس في القرآن نفسه. قال الباقلاني: "ومما يُبطل ما ذكره من القول بالصرفة: أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها الصرفة - لم يكن الكلام مُعْجِزاً، وإنما يكون المنع هو المُعْجِز، فلا يتضمن الكلام فضيلةً على غيره في نفسه"<sup>(٣)</sup>.

(٤) أنّ الصرف عن الكلام السَّهْل أقوى وأظهر في الحجة من أن يصرفهم الله عن الكلام الفصيح الذي يشهد على فصاحته البلغاء؛ قال الباقلاني: "على أن ذلك لو لم يكن معجزاً على ما وصفناه من جهة نظمه الممتنع، لكان مهما حُطَّ من رتبة البلاغة فيه، ومُنِع من مقدار الفصاحة في نظمه، كان أبلغ في الأعجوبة، إذا صرفوا عن الإتيان بمثله، ومُنِعوا من معارضته، وعُدلت دواعيهم عنه، فكان يستغني عن إنزاله على النظم البديع، وإخراجه في المعرض الفصيح العجيب"<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: الجواب الصحيح (٤٣١/٥)، والبرهان للزركشي (٢٢٧/٢)، والإِتقان (٢٤١/٢)، والزيادة والإحسان (٣٨٧/٦).

(٢) يُنظر: إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٣٥)، والإِتقان (٢٤٢/٢)، والزيادة والإحسان (٣٨٧/٦).

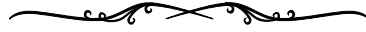
(٣) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٣٠).

(٤) إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٢٩).

٥) أن قول النظام ومن وافقه يكذِّبه الواقع التاريخي، فكيف يُقال: إنهم لم يهتموا بأمر القرآن والتوجَّه لمعارضته، وهم الذين لم يدَّخروا وسعاً في سبيل القضاء على القرآن والتخلُّص من أنزله عليه!<sup>(١)</sup>

٦) أنَّ دواوين العرب محفوظ شعرها ونثرها، وليس فيها قبل أن يُسلبوا الاهتمام بالإتيان بمثله، كما يزعم النظام ما يماثل القرآن أو يدانيه<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



(١) يُنظر: مباحث في إعجاز القرآن؛ لمصطفى مسلم (ص: ٦٥).

(٢) يُنظر: دراسات في علوم القرآن؛ للرومي (ص: ٢٧٤).

النوع الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه.

[٥٥] مسألة: عود الضمير في قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾

[البقرة: ٢٣].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قال تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، والمراد بمثل نظمه، بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقول من قال: إن الضمير في ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾ عائد على الله، ضعيف بقوله: ﴿بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، والسياق واحد<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على من قال: إن الضمير في ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾ عائد على الله، وقال في استدراكه: إن هذا ضعيف بقوله: ﴿بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، والسياق واحد.

الدراسة:

اختلف العلماء في عود الضمير في قوله: ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾، على أربعة أقوال:

القول الأول: أن الضمير يعود على القرآن، وهو مروى عن عمر، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم، والحسن، وأكثر المحققين<sup>(٢)</sup>، وهو قول مجاهد وقتادة<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن جرير<sup>(٤)</sup>،

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٩٨).

(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب (٢/٣٤٩).

(٣) يُنظر: جامع البيان للطبري (١/٣٧٤)، وتفسير ابن كثير (١/١٩٩).

(٤) يُنظر: جامع البيان (١/٣٧٤).

والرازي<sup>(١)</sup>، والزمخشري<sup>(٢)</sup>، والنسفي<sup>(٣)</sup>، وابن جزى<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان، وقال: "هو قول أكثر المفسرين"<sup>(٥)</sup>، وابن كثير<sup>(٦)</sup>، والخازن<sup>(٧)</sup>، والشربيني<sup>(٨)</sup>، وغيرهم<sup>(٩)</sup>، وحجتهم:

(١) جعل الضمير راجعاً إلى القرآن أولى، لتطابق هذه الآية مثيلاتها في القرآن، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ولأن الكلام في المنزل، لا فيمن نزل عليه<sup>(١٠)</sup>.

(٢) قال الزمخشري: "وردّ الضمير إلى المنزل أوجه، لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، ﴿عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ولأن القرآن جدير بسلامة الترتيب والوقوع على أصح الأساليب، والكلام مع ردّ الضمير إلى المنزل أحسن ترتيباً، وذلك أن الحديث في المنزل لا في المنزل عليه، وهو مسوق إليه ومربوط به، فحقه أن لا يفك عنه برد الضمير إلى غيره"<sup>(١١)</sup>.

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب (٣٤٩/٢).

(٢) يُنظر: الكشف؛ للزمخشري (٩٩/١).

(٣) يُنظر: مدارك التنزيل؛ للنسفي (٦٥/١).

(٤) يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل (٧٦/١).

(٥) يُنظر: البحر المحيط في التفسير (١٦٩/١).

(٦) يُنظر: تفسير ابن كثير (١٩٩/١).

(٧) يُنظر: لباب التأويل (٣١/١).

(٨) يُنظر: السراج المنير (٣٥/١).

(٩) يُنظر: الجواهر الحسان للثعالبي وعزاه للجمهور (١٩٧/١)، وفتح البيان في مقاصد القرآن؛ لمحمد صديق خان (١٠٦/١). وتفسير المنار (١٦٠/١)، والتفسير الوسيط لمجموعة من العلماء (٥٤/١)، والتفسير الوسيط لطنطاوي (٧٦/١).

(١٠) يُنظر: التفسير الوسيط لمجموعة من العلماء (٥٤/١).

(١١) الكشف؛ للزمخشري (٩٩/١).



## القول الثاني: أن الضمير يعود على النبي ﷺ.

وهو قول الشهاب الخفاجي<sup>(١)</sup>، وأبي الحسن الأصفهاني<sup>(٢)(٣)</sup>، واختاره تقي الدين السبكي<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، والألوسي<sup>(٦)</sup>.

والمعنى: أي فأتوا ممن هو على حاله من كونه بشراً عربياً أو أمياً لم يقرأ الكتب ولم يأخذ من العلماء، ولا قصد إلى مثل ونظير هنالك<sup>(٧)</sup>.

قال أبو الحسن الأصفهاني: وقرب اللفظ يقتضي عوده إلى "عبدنا"<sup>(٨)</sup>.

وقال السيوطي نقلاً عن تقي الدين السبكي: والضمير لما نزلنا أو لعبدنا - والأحسن عندي أن يتعلق بعبدنا، وإن علق بما نزلنا فيكون بالنظر إلى خصوصيته فيشمل صفة المنزل في نفسه والمنزل عليه. وإنما قلت ذلك: لأن الله تعالى تحدى بالقرآن في أربع سور، في ثلاث منها بصفته في نفسه، وفي سورة البقرة، لما قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾، قال: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، فتكون من لا ابتداء الغاية، والضمير في مثله للنبي ﷺ،

(١) يُنظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤/١).

(٢) هو: علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي أبو الحسن الأصفهاني الباقولي المعروف بالجامع، عالم بالأدب، من مصنفاته: "شرح الجمل"، و"الجواهر"، و"الاستدراك على أبي علي"، و"البيان في شواهد القرآن"، و"علل القراءات". توفي سنة (٥٤٣هـ) يُنظر: بغية الوعاة (١٦٠/٢)، ومعجم الأدباء (١٧٣٦/٤)، والأعلام للزركلي (٢٧٩/٤).

(٣) يُنظر: إعراب القرآن؛ المنسوب للزجاج لأبي الحسن الباقولي (٥٥٢/٢).

(٤) يُنظر: فتاوى السبكي (١٧/١).

(٥) يُنظر: نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (١٠٤/٢) بتصرف يسير.

(٦) يُنظر: روح المعاني (١٩٤/١).

(٧) الكشف؛ للزمخشري (٩٨/١).

(٨) إعراب القرآن؛ المنسوب للزجاج لأبي الحسن الأصفهاني (٥٥٢/٢).

ويكون قد تحداهم فيها بنوع آخر من التحدي غير المذكور في السور الثلاث، وذلك أن الإعجاز من وجهين:

**إحداهما:** من فصاحة القرآن وبلاغته وبلوغه مبلغاً تقصر قوى الخلق عنه، وهو المقصود في السور الثلاث المتقدمة المتحدى به فيها.

**والثاني:** من إتيانه من النبي الأمي الذي لم يقرأ ولم يكتب، وهو المتحدى به في هذه السورة، وعود الضمير على الأقرب أوجب، ويعضده أيضاً أنهم قد تحدوا قبل ذلك، فظهر عجزهم عن الإتيان بسورة من مثل القرآن؛ لأن سورة يونس مكية، فإن عجزوا عنه من كل أحد فهم عن الإتيان بمثله ممن لم يقرأ ولم يكتب أشد عجزاً، فالأحسن أن يجعل الضمير لقوله: ﴿عَبْدَنَا﴾، فقط<sup>(١)</sup>.

#### الرد عليهم:

- (١) إن أرجعنا ضمير ﴿مَثَلِهِ﴾ على النبي ﷺ فالمعنى فأتوا بسورة صادرة ممن هو على حاله ﷺ في اللغة، وكونه أمياً لم يخالط أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>.
- (٢) لو كان الضمير مردوداً إلى رسول الله ﷺ لكان الأصل أن يقال: وإن ارتبتم في أن محمداً منزل عليه فهاتوا قرآناً من مثله، ولأن هذا التفسير يلائم قوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، أي: واستعينوا بأهتكم على ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (١٠٤/٢) بتصرف، ويُنظر: فتاوى السبكي (١٧/١).

(٢) التفسير الوسيط لمجموعة من العلماء (٥٤/١).

(٣) يُنظر: مدارك التنزيل للنسفي (٦٥-٦٦).

وهناك من قال بصحة احتمال عود الضمير للقولين السابقين، كابن عاشور<sup>(١)</sup>، وابن عثيمين<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عاشور: "وعندي أن الاحتمالات التي احتملها قوله: ﴿مَنْ مِّثْلِهِ﴾، كلها مرادة لرد دعاوي المكذبين في اختلاف دعاويهم، فإن منهم من قال: القرآن كلام بشر، ومنهم من قال: هو مكتتب من أساطير الأولين، ومنهم من قال: إنما يعلمه بشر. وهاته الوجوه في معنى الآية تفند جميع الدعاوي؛ فإن كان كلام بشر فأتوا بمثاله أو بمثله، وإن كان من أساطير الأولين فأتوا أنتم بجزء من هذه الأساطير، وإن كان يعلمه بشر فأتوا أنتم من عنده بسورة، فما هو ببخيل عنكم إن سألتموه. وكل هذا إرخاء لعنان المعارضة وتسجيل للإعجاز عند عدمها"<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عثيمين: ﴿مَنْ مِّثْلِهِ﴾: "يحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى الرسول ﷺ؛ والمعنى: من مثل محمد ﷺ، ويحتمل أن يكون عائداً إلى القرآن المنزل؛ والمعنى: من مثل ما نزلنا على عبدنا. أي: من جنسه؛ وكلاهما صحيح"<sup>(٤)</sup>.

### القول الثالث: أن الهاء تعود إلى الأنداد.

قال به أبو الحسن الأصفهاني أيضاً<sup>(٥)</sup>، والعكبري في التبيان<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

أن هذا القول كما قال سيويه في قوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، وفي الأخرى: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١]؛ لأن «أفعلاً» و «أفعلاً» و «أفعلة» و

(١) التحرير والتنوير (٣٣٨/١).

(٢) تفسير الفاتحة والبقرة (٨٢/١).

(٣) التحرير والتنوير (٣٣٨/١).

(٤) تفسير الفاتحة والبقرة (٨٢/١).

(٥) يُنظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج لأبي الحسن الأصفهاني (٥٥٢/٢).

(٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (٤٠/١).

«فعلة» جرت عندهم مجرى الآحاد، فجاز عودها إلى الأنداد في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ

أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، والمعنى يقتضي الأوجه الثلاثة<sup>(١)</sup>.

القول الرابع: أن الضمير يعود على الله.

وقد قال بجوازه الشهاب الخفاجي<sup>(٢)</sup>، قال: "فإن كان الضمير لله فهو ظاهر، والتحدّي كما

ينسب للنبي ﷺ لقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾

[البقرة: ٢٣]، وهذا مما لا مرية فيه، وإنما الكلام في أنه إن أريد بالقرآن المجموع لم يصح دخول

الفاء؛ لأنّ التحدي لم يكن بعد نزول المجموع، وإن لم يرد لم يصح رجوع الضمير في من سورة

إليه؛ إذ هي بعض من الأوّل دون الثاني<sup>(٣)</sup>.

الرد عليهم:

قول الزركشي أن هذا ضعيف بقوله تعالى: ﴿بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، والسياق واحد.

الترجيح:

الراجع -والله أعلم- هو القول الأول، والقائل بأن الضمير عائد على القرآن، ويدل

على ذلك ما يلي:

(١) قوة أدلتهم في مقابل ضعف أدلة الأقوال الأخرى.

(٢) أن هذا قول جمهور أهل العلم<sup>(٤)</sup>.

(٣) ما رجحه شيخ المفسرين بعد أن ذكر عود الضمير يرجع إلى قولين: إما فأتوا بسورة من مثل هذا القرآن، أو من مثل محمد من البشر، ثم قال: "والتأويل الأول، الذي قاله مجاهد

(١) إعراب القرآن؛ المنسوب للزجاج لأبي الحسن الأصفهاني (٥٥٢/٢)، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن (٤٠/١).

(٢) حاشية الشَّهابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ (٤/١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب (٣٤٩/٢)، والبحر المحييط في التفسير (١٦٩/١)، والتفسير الوسيط لطنطاوي (٧٦/١).

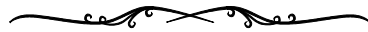
وقتادة، هو التأويل الصحيح؛ لأن الله جل ثناؤه قال في سورة أخرى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، ومعلوم أن السورة ليست لمحمد بنظير ولا شبيهه، فيجوز أن يقال: فأتوا بسورة مثل محمد<sup>(١)</sup>.

وهو ما رجحه أيضاً الرازي له في مفاتيح الغيب بقوله: ويدل على الترجيح وجوه: أحدها: أن ذلك مطابق لسائر الآيات الواردة في باب التحدي، لا سيما ما ذكره في يونس ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨].

وثانيها: أن البحث إنما وقع في المنزل وهو القرآن؛ لأنه قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] فوجب صرف الضمير إليه، ألا ترى أن المعنى وإن ارتبتم في أن القرآن منزل من عند الله، فهاتوا شيئاً مما يماثله، وقضية الترتيب لو كان الضمير مردوداً إلى رسول الله ﷺ أن يقال: وإن ارتبتم في أن محمداً منزل عليه فهاتوا قرآناً من مثله.

وثالثها: أن الضمير لو كان عائداً إلى القرآن لاقتضى كونهم عاجزين عن الإتيان بمثله، سواء اجتمعوا أو انفردوا، وسواء كانوا أميين أو كانوا عالمين محصلين، أما لو كان عائداً إلى محمد ﷺ فذلك لا يقتضي إلا كون أحدهم من الأميين عاجزين عنه؛ لأنه لا يكون مثل محمد إلا الشخص الواحد الأمي، فأما لو اجتمعوا وكانوا قارئين لم يكونوا مثل محمد، لأن الجماعة لا تماثل الواحد، والقارئ لا يكون مثل الأمي، ولا شك أن الإعجاز على الوجه الأول أقوى.

ورابعها: أننا لو صرفنا الضمير إلى محمد عليه السلام لكان ذلك يوهم أن صدور مثل القرآن ممن لم يكن مثل محمد في كونه أمياً ممكن. ولو صرفناه إلى القرآن لدل ذلك على أن صدور مثله من الأمي وغير الأمي ممتنع، فكان هذا أولى<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



(١) يُنظر: جامع البيان (٣٧٤/١).

(٢) مفاتيح الغيب (٣٤٩/٢) بتصرف يسير، ويُنظر: البحر المحيط في التفسير (١٦٩/١)، والتفسير الوسيط لطنطاوي (٧٦/١).

النوع الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه.

## [٥٦] مسألة: مقدار ما يقع به الإعجاز من القرآن.

قال الإمام الزركشي رحمه الله: [هل يعرف إعجاز السور القصار بما يعرف به إعجاز الطوال؟ وهل يعرف إعجاز كل قدر من القرآن بلغ الحد الذي قدرتموه على ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها؟ قلنا: إن أبا الحسن الأشعري قد أجاب عن ذلك بأن كل سورة قد علم كونها معجزة بعجز العرب عنها. وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول: إنه يصح أن يكون علم ذلك توقيفاً، والطريقة الأولى أسد، وتظهر فائدتهما في أن الأولى تبين أن ما علم به كون جميع القرآن معجزاً موجود في كل سورة قصرت أو طالت، فيجب أن يكون الحكم في الكل واحداً، والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكتها]<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن علم الإعجاز توقيفاً، وقال في استدراكه: "والطريقة الأولى أسد".

الدراسة:

ما ساقه الإمام الزركشي رحمه الله هو نص ما ذكره الباقلاني في إعجاز القرآن<sup>(٢)</sup>، وتتلخص الأقوال فيه إلى الآتي:

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/١٠٩).

(٢) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٢٥٤).

القول الأول: ما يعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة، أو ما كان بقدرها.

وبهذا قال الباقلاني<sup>(١)</sup>، والطبي<sup>(٢)</sup>، وابن عاشور<sup>(٣)</sup>، وحجتهم:

قال الباقلاني: "إذا كانت الآية بقدر حروف سورة، وإن كانت سورة الكوثر، فذلك معجز.. ولم يقدّم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر"<sup>(٤)</sup>.

وقال الطبي: "ولسر النظم القرآني يكون التحدي بالسورة وإن كانت قصيرة، دون الآيات وإن كانت ذوات عدد"<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عاشور: "وأما الإعجاز فلا يلزم أن يتحقق في كل آية من آي القرآن؛ لأن التحدي إنما وقع بسورة مثل سور القرآن، وأقصر سورة ثلاث آيات، فكل مقدار ينتظم من ثلاث آيات من القرآن يجب أن يكون مجموعاً معجزاً"<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: ذهب المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها، فهي معجزة<sup>(٧)</sup>.

وقد حُكي عنهم هذا القول؛ إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة، بل شرط الآيات الكثيرة.

(١) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٢٥٤).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، كان شديد الرد على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعًا. من كتبه: "التبيان في المعاني والبيان"، و"الخلاصة في معرفة الحديث"، و"شرح الكشاف" في التفسير، سماه: "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب"، توفي سنة (٧٤٣هـ). يُنظر ترجمته في: البدر الطالع (١/٢١٧)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢٧٧)، والأعلام للزركلي (٢/٢٥٦).

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٧/٥٤)، (١٠/٥٦٠).

(٤) التحرير والتنوير (١/٦٣).

(٥) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٢٥٤).

(٦) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٧/٥٤)، (١٠/٥٦٠).

(٧) التحرير والتنوير (١/٦٣).

(٨) النكت في إعجاز القرآن (ص: ١١١)، إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٢٥٤).

وقد علمنا أنه تحداهم تحدياً إلى السور كلها، ولم يخص، ولم يأتوا لشيء منها بمثل، فعلم أن جميع ذلك معجز.

وأما قوله عزوجل: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤]، فليس بمخالف لهذا؛ لأن الحديث التام لا تتحصل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة.

ويؤيده، وإن كان قد يتأول قوله: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤] على أن يكون راجعاً إلى القبيل دون التفصيل<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث: أن الإعجاز يتعلق بقليل القرآن وكثيره.**

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤].

**الرد عليهم:**

قال الباقلاني: "ولا دلالة في الآية؛ لأن الحديث التام لا تتحصل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة"<sup>(٢)</sup>.

**القول الرابع: أن الإعجاز متعلق بجميع القرآن لا ببعضه.**

وهو قول الكرمان<sup>(٣)</sup>، فقد قال: "قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] بزيادة

﴿مِنْ﴾ في هذه السورة وفي غيرها ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾؛ لأن ﴿مِنْ﴾ تدل على التبعض، ولما

(١) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٢٥٤).

(٢) إعجاز القرآن؛ للباقلاني (ص: ٢٥٤)، ويُنظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١/٤)، ودراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٣٦٣).

(٣) أسرار التكرار في القرآن (ص: ٦٩). ويُنظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (٧٢/١)، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/١٤٠).



كانت هذه السورة سنام القرآن وأوله بعد الفاتحة حسن دخول ﴿مِّن﴾ فيها؛ ليعلم أن التحدي واقع على جميع سور القرآن من أوله إلى آخره، وغيرها من السور لو دخلها من لكان التحدي واقعاً على بعض السور دون بعض، ولم يكن ذلك بالسهل<sup>(١)</sup>.

### الرد عليهم:

أن هذا القول مردود بالآيات التي تتحدى بعشر سور، وبسورة واحدة، أو حديث مثله<sup>(٢)</sup>. وقد ساق الرازي ترتيباً مناسباً في المقدار حسب ما جاء به الدليل، حيث قال: "اعلم أن التحدي بالقرآن جاء على وجوه:

أحدها: قوله: ﴿فَاتُوا بِكُتُبٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى﴾ [القصص: ٤٩].

وثانيها: قوله: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨].

وثالثها: قوله: ﴿فَاتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: ١٣].

ورابعها: قوله: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] ونظير هذا كمن يتحدى صاحبه بتصنيفه، فيقول: اثني بمثله، اثني بنصفه، اثني بربعه، اثني بمسألة منه، فإن هذا هو النهاية في التحدي وإزالة العذر. فإن قيل قوله: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] يتناول سورة الكوثر، وسورة العصر، وسورة قل يا أيها الكافرون، ونحن نعلم بالضرورة أن الإتيان بمثله أو بما يقرب منه ممكن، فإن قلتم: إن الإتيان بأمثال هذه السور خارج عن مقدور البشر، كان ذلك

(١) أسرار التكرار في القرآن (ص: ٦٩).

(٢) دراسات في علوم القرآن؛ لفهد الرومي (ص: ٢٧١).

مكابرة، والإقدام على أمثال هذه المكابرات مما يطرق التهمة إلى الدين، قلنا: فلهذا السبب اخترنا الطريق الثاني، وقلنا: إن بلغت هذه السورة في الفصاحة إلى حد الإعجاز فقد حصل المقصود، وإن لم يكن الأمر كذلك كان امتناعهم عن المعارضة مع شدة دواعيهم إلى توهين أمره معجزاً، فعلى هذين التقديرين يحصل المعجز<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الظاهر أن ما كان من الآراء السابقة أقرب لدلالات الآيات التي جاء فيها التحدي بالإعجاز على جهة المطابقة أو التضمن، فهو أسعد بالصواب، وما بُعد فحظه دون تلك الرتبة، وعليه فقد جاء القرآن بالتحدي بما نبه عليه الرازي، وتذييله بالمثل ينبه على التحدي، وصفة التدرج تشير إلى منتهى التعجيز، سواء كان بما هو في قدر أصغر السور أو ما هو فوق ذلك، حتى لو كانت آية؛ وذلك أن الإعجاز إما توقيفي يرجع فيه إلى الغيب فهو معجز، وإما أن يرجع إلى معيار الفصاحة، وإذا كان ذلك فتفسير السورة - كما يسوقه الرازي - في قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] "الضمير في قوله: ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾ إلى ماذا يعود؟ وفيه وجهان: أحدهما: أنه عائد إلى «ما» في قوله: ﴿مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾، أي: فأتوا بسورة مما هو على صفته في الفصاحة وحسن النظم. والثاني: أنه عائد إلى ﴿عَبْدِنَا﴾، أي: فأتوا ممن هو على حاله من كونه بشراً أمياً لم يقرأ الكتب ولم يأخذ من العلماء.."<sup>(٢)</sup>.

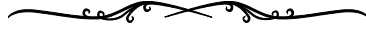
فهذا يضيف اعتباراً آخر يعزز وجه التعجيز.

(١) مفاتيح الغيب (٢/٣٤٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٤٩).

وما ساقه الرازي في ترتيب التحدي، ومثل له بقوله: "﴿فَأْتُوا سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ﴾" [البقرة: ٢٣] ونظير هذا كمن يتحدى صاحبه بتصنيفه، فيقول: اثني بمثله، اثني بنصفه، اثني بربعه، اثني بمسألة منه"<sup>(١)</sup>، يصرف النظر عن المقدر إلى مطلق التحدي.

وبعد هذا يمكن أن يكون الترجيح فيما صاغه محمد إسماعيل بقوله: "وفي نظري أن الآية من القرآن معجزة بذاتها، وإن لم تبلغ في الطول سورة الكوثر، فإنك لو عرض على سمعك شيء من كلام الناس، وشيء من كلام الله، استطعت أن تميز بين الكلامين من غير كلفة، ولا إمعان نظر، فالآية القرآنية مهما كانت قصيرة فإن لها من الجلال والجمال ما للآية الكبيرة، فهو معجز كله، وإعجازه في كل آية من آياته، يُعرَف ذلك بالبصائر والضمائر"<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



(١) مفاتيح الغيب (٢/٣٤٩).

(٢) دراسات في علوم القرآن؛ محمد بكر إسماعيل (ص ٣٦٣)، ويُنظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢/٤)، (٣/٥٨٣).

النوع الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه.

مسألة: الفصاحة في خطاب القرآن الكريم.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة؟ واختار القاضي أبو بكر ابن الطيب في كتاب الإعجاز المنع، وأن كل كلمة موصوفة بالذروة العليا، وإن كان بعض الناس أحسن إحساساً له من بعض، وهذا كما أن بعضهم يفتن للوزن بخلاف بعض، واختار أبو نصر ابن القشيري في تفسيره التفاوت، فقال: وقد رد على الزجاج<sup>(١)</sup> وغيره تضعيفهم قراءة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجر، ومثل هذا من الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات السبع متواترة عن النبي ﷺ، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد ذلك فكأنما رد على النبوة، وهذا مقام محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ، ولا يشك أحد في فصاحته، ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح، وإن كان غيره أفصح منه، فإننا لا ندعي أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة]<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الإمام الزركشي استدراك أبي نصر على الزجاج في تضعيفه لقراءة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجر، وهي متواترة، وقال في استدراكه: "رد على الزجاج<sup>(٣)</sup> وغيره تضعيفهم قراءة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجر".

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٦/٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١٢١/٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٦/٢).

الدراسة:

فيها مسألتان:

[٥٧] المسألة الأولى: رد القراءة الثابتة .

وقد سبق الكلام في الرد على من قال بتضعيف القراءة وذلك في مسألة رقم [٢٩]<sup>(١)</sup>.

[٥٨] المسألة الثانية: مسألة التفاوت في مراتب الفصاحة:

القرآن الكريم هل كله على درجه واحدة من الفصاحة، أو أنه متفاوت في ذلك، وهل الفصاحة متعلقة بالألفاظ أم بالتراكيب؟ يمكن معرفة ذلك بعد تحرير التالي:

أولاً: الفصاحة إضافية، وقد ذهب المتأخرون في تفسير الفصاحة إلى مذاهب، ففصل بعضهم، وتعلق بالألفاظ كما سبق في قول الجاحظ في اختيار لفظ على آخر، وقد أثار هذا خلافاً بين اللغويين، حيث إنهم لم يذهبوا إلى الفصاحة التي ترجع إلى المفردات بل إلى التراكيب واستعمال الألفاظ في مكانها المناسب الذي يشكل معنىً فصيحاً على جهة موازين البلاغة، من بيان ومحسنات بدعية وغيرها، ولذلك انتقد الجرجاني مذهب من ذهب إلى أن الفصاحة في الألفاظ، وأنكر صورة كتاب الفصيح لثعلب، وما ساقه من موازنة في مستويات المفردات باعتبار المفردات لا التراكيب.

(١) ينظر: مسألة رقم (٢٩) من هذه الرسالة (ص: ٢٤٨).

حيث يدل الجرجاني على بطلان ذلك المذهب بقوله: "وهذا فنٌّ من الاستدلال لطيفٌ على بطلان أن تكون "الفصاحة" صفةً للفظٍ من حيث هو لفظ، لا تخلو "الفصاحة" من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تُدرك بالسمع، أو تكون صفة فيه معقولة تُعرف بالقلب. فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة، لأنها لو كانت كذلك، لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصح في العلم بكونه فصيحاً. وإذا وجب الحكم بكونها صفةً معقولة، فإننا لا نعرف للفظ صفةً يكون طريق معرفتها العقل دون الحس، إلا دلالة على معنى، وإذا كان كذلك، لزم منه العلم بأنَّ وصفنا اللفظ بالفصاحة، وصف له من جهة معناه، لا من جهة نفسه، وهذا ما لا يبقى لعقلٍ معه عُذرٌ في الشك، والله الموفق للصواب" (١).

ثم يزيد ذلك بياناً بقوله: "وبيان آخر، وهو أنَّ القارئ إذا قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره. فلو كانت "الفصاحة" "صفة للفظ: "اشتغل"، لكان ينبغي أن يحسبها القارئ فيه حال نطقه به. فمحال أن تكون للشيء صفة، ثم لا يصح العلم بتلك الصفة إلا من بعد عدمه. ومن ذا رأى صفةً يعرَى موصوفها عنها في حال وجوده، حتى إذا عُدِم صارت موجودة فيه؟ وهل سَمِع السامعون في قديم الدهر وحديثه، بصفة شرط حصولها لموصوفها أن يُعَدَم الموصوف؟" (٢).

ثانياً: أن القرآن جاء على لسان قريش ووسط العرب وبلسان مضر، وهذا عام في الفصاحة، ويقرر ذلك الفارابي في أول كتابه المسمى "بالألفاظ والحروف" بقوله: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمّا في النفس. والذين عنهم نُقِلَت اللغة العربية، وبهم افْتُدِيَ، وعنهم أُخِذَ اللسان

(١) دلائل الإعجاز (١/٤٠٧).

(٢) دلائل الإعجاز (١/٤٠٧).

العربي من قبائل العرب يؤخذ لا من لحم، ولا من جذام، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية"<sup>(١)</sup>.

فكانت قریش هي معيار الفصاحة عمومًا، وليس القصد ما يذهب إليه من ذهب إلى التفصيل بل إجمالًا، وهذا الإجمال يقوم على أمرين:

**الأمر الأول:** أن خطاب القرآن جاء للناس جميعًا من العرب وقبائلها، كما جاءت به الأحاديث، وما عليه القراء من تفصيل وبيان وتنوع قراءات، فالأمر نسبي من هذا الوجه، لكن يبقى القول بالفصاحة هو المعلوم من المشاهدة، وما جاء من تراكيب لطيفة ومناسبة كل لفظ في سياقه، وكل تركيب في ما قصد به من مراد.

**الأمر الثاني:** التدرج والتفاوت في الخطاب ليوافق سنة الإعجاز. وهو ما لاحظته البرهان في قوله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، "ولكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات وجاري العوائد الواقعة من أهل الزمان"<sup>(٢)</sup>.

فالله تعالى قادر على أن ينزله على أعلى رتبة في الفصاحة، لكن جعل الإعجاز يتأتى على مراحل، ويجري بعادة الناس في التفاوت والفهم، حتى يتبين لهم أنه الحق فتخبت قلوبهم.

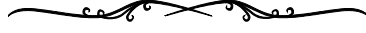
### مع الترجيح:

الذي يظهر أن القرآن عمومًا جاء على أفصح خطاب موافق للسان مضر، وأن ما يتوهم دونه يرجع إلى ما هو إضافي باعتبار السامعين، أو ما روعي فيه سنن الإعجاز، أو تفاوت المخاطبين

(١) دراسات في فقه اللغة (ص: ١١٣)، ويُنظر: أصول النحو (ص: ١٧).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٢٢).

باعتبار التفهيم، وإلا فهو كما قال الله تعالى: ﴿يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، في أعلى رتب  
الفصاحة. والله أعلم.





النوع التاسع والثلاثون: معرفة وجوب تواتره.

[٥٩] مسألة: تواتر القرآن في محله ووضعه.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد، وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في إثبات البسملة من كل سورة ورد بأن الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر وثبوت كثير مما ليس بقرآن: أما الأول: فلا تواتر لو لم نشترط التواتر في المحل جاز ألا يتواتر كثير من المتكررات الواقعة في القرآن، مثل: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، و﴿وَيْلٌ لِّمُؤْمِنِيٍّ لِّلْمُكْذِبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]، وأما الثاني: فلا تواتر بعض القرآن بحسب المحل جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد، وقال القاضي أبو بكر في الانتصار: ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على بعض الأصوليين قولهم: إن التواتر ليس بشرط في القرآن في محله ووضعه وترتيبه، وقال في استدراكه: وزد بأن الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر، وثبوت كثير مما ليس بقرآن.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/١٢٥-١٢٦).

## الدراسة:

اتفق العلماء على اشتراط تواتر الأصل، واختلفوا في شرط تواتر محله ووضعه وترتيبه<sup>(١)</sup>،  
على قولين:

**القول الأول:** وجوب تواتر القرآن في محله ووضعه وترتيبه.

وهو ما ذهب إليه الزركشي، وهو مذهب المحققين من علماء أهل السنة<sup>(٢)</sup>، وشمس الدين الأصفهاني<sup>(٣)</sup>، والسيوطي<sup>(٤)</sup>، والزرقاني<sup>(٥)</sup>، و**حجتهم:**

(١) أنه وقع في تفسير شمس الدين محمود الأصفهاني الشافعي<sup>(٦)</sup>، في المقدمة الخامسة من أوائله: "لا خلاف في أن القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه فعند المحققين من أهل السنة كذلك، إذ الدواعي تتوفر على نقله على وجه التواتر، وما قيل: التواتر شرط في ثبوته بحسب أصله وليس شرطاً في محله ووضعه وترتيبه فضعيف؛ لأنه لو

(١) يُنظر في سبب الخلاف: المستصفى (١٠٤/١)، والإحكام (١٦٤/١)، ومنتهى الوصول والأمل (ص ٣٣)، وشرح العنبد (٢٠/٢)، وتشنيف المسامع (٣١٢/١)، وتقرير الشريبي على جمع الجوامع مع حاشية العطار (٢٩٦/١).

(٢) يُنظر: المستصفى (١٣٦/١)، والبرهان للجويني (٥٦٧/١، ٥٧٩)، والمحصل (٣٦٨/٢)، (٤٩٨/١)، وتيسير التحرير (٣٠/٣)، وكشف الأسرار (٣٦٠/٢)، والتلويح على التوضيح (٢/٢)، والأحكام للآمدي (١٨/٢)، (١٩)، وتدريب الراوي (ص ٣٧٤)، والإتقان في علوم القرآن (٢٦٦/٢).

(٣) التحرير والتنوير؛ لابن عاشور (٨٩/١).

(٤) الإتقان في علوم القرآن (٢٦٦/٢).

(٥) مناهل العرفان للزرقاني (٤٣٣/١).

(٦) هو: محمود بن عبد الرحمن أبي القاسم بن أحمد بن محمد، أبو النشاء، شمس الدين الأصفهاني، أو الأصبهاني، الشافعي، مفسر، ولد وتعلم في أصفهان، من كتبه التفسير سماه "أنوار الحقائق الربانية"، و"مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار للبيضاوي"، و"البيان في شرح مختصر ابن الحاجب"، مات بالطاعون في القاهرة سنة (٧٤٩ هـ). ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية؛ للقاضي ابن شهبة (٧١/٣)، وحسن المحاضرة (٥٤٥/١)، والأعلام (١٧٦/٧).

لم يشترط التواتر في المحل جاز أن لا يتواتر كثير من المكررات الواقعة في القرآن، وما لم يتواتر يجوز سقوطه، وهو يعني بالقرآن ألفاظ آياته ومحملها دون ترتيب السور<sup>(١)</sup>.

(٢) وقال السيوطي: "لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، ولما في محله ووضعه وترتيبه للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوفر الدواعي على نقل جملة وتفصيله، فما نقل أحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً"<sup>(٢)</sup>.

وعبارة السيوطي تذكر الخلاف في عموم هذا التواتر لما كان أصلاً وغير أصل، وتؤيد هذا العموم وترد على من قصر التواتر على أصل القرآن دون محله ووضعه وترتيبه.

(٣) وقال الإمام الزركشي: "يجب أن يكون متواتراً، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الهادي للخلق إلى الحق المعجز الباقي على صفحات الدهر الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم، فمستحيل ألا يكون متواتراً في ذلك كله؛ إذ الدواعي تتوافر على نقله على وجه التواتر، وكيف لا وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والحفظ إنما يتحقق بالتواتر<sup>(٣)</sup>.

(٤) جاء في "مسلم الثبوت" و"شرحه فواتح الرحموت": ما نقل أحاداً فليس بقرآن قطعاً، ولم يعرف فيه خلاف لواحد من أهل المذاهب، واستدل بأن القرآن مما تتوفر الدواعي على نقله لتضمنه التحدي؛ ولأنه أصل الأحكام باعتبار المعنى والنظم جميعاً حتى تعلق بنظمه أحكام كثيرة؛ ولأنه يتبرك به في كل عصر بالقراءة والكتابة، ولذا علم جهد الصحابة في حفظه

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٨٩).

(٢) الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٦٦).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/١٢٥).

بالتواتر القاطع، وكل ما تتوفر دواعي نقله ينقل متواتراً عادة، فوجوده ملزوم للتواتر عند الكل عادة، فإذا انتفى اللازم وهو التواتر انتفى الملزوم قطعاً، والمنقول آحاداً ليس متواتراً، فليس قرآناً. كما جاء فيه: على أن ترتيب أي كل سورة توقيفي بأمر الله وبأمر الرسول ﷺ، وعلى هذا انعقد الإجماع.

وجاء أيضاً: بقي أمر ترتيب السور؛ فالحققون على أنه من أمر الرسول ﷺ. وقيل: هذا الترتيب باجتهاد من الصحابة... والحق هو الأول<sup>(١)</sup>. وبهذا اتضحت دلالة النقل والعقل والواقع المائل للعيان على تواتر القرآن وجوباً جملة وتفصيلاً، مادة وهيئة، ومحلاً.

القول الثاني: أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه؛ بل يكثر فيها نقل الآحاد، وهو ما ذهب إليه كثير من الأصوليين<sup>(٢)</sup>. وقد بنى المالكية وغيرهم ممن قال: بإنكار البسمة قولهم على هذا الأصل، وقرروا: بأنها لم تتواتر في أوائل السور، وما لم يتواتر فليس بقرآن<sup>(٣)</sup>.

### الرد عليهم:

(١) تقرير الجواب أن نقول: القول بأن التواتر لا يشترط في المحل والوضع ضعيف. ومع ضعفه يستلزم جواز سقوط كثير من القرآن المكرر وجواز إثبات ما ليس بقرآن من المكرر. مثل: ﴿وَيْلٌ لِلْمُكْذِبِينَ﴾، ﴿فَيَايَا آلَاءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، أما بيان ضعفه فهو أن العادة تقضي بتواتر المتن والمحل والوضع والترتيب فيما هو مثل القرآن من غير فرق.

(١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت مع المستصفى (٩/٢).

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١٢٥/٢)، والإتقان في علوم القرآن (٢٦٦/٢).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (٢٦٦/٢).

وأما بيان لزوم جواز سقوط كثير من القرآن المكرر؛ فلأنه إذا لم يشترط التواتر في المحل جاز أن لا يتواتر كثير من المكررات الواقعة في القرآن، وما لم يتواتر جاز أن لا يصل إلينا، وما جاز أن لا يصل إلينا جاز سقوطه.

وأما بيان لزوم جواز إثبات كثير مما ليس بقرآن من المكررات، فلأنه إذا تواتر بعض القرآن بحسب المتن فبعد ذلك يجوز إثبات ذلك البعض في المواضع بنقل الآحاد، فجاز أن يكون بعض أفراد المكرر قرآنًا ثبت بالتواتر، وبعضها غير قرآن ثبت بنقل الآحاد، وكل واحد من الجوازين منتف قطعاً، فيلزم انتفاء عدم اشتراط التواتر بحسب المحل<sup>(١)</sup>.

(٢) قال القاضي أبو بكر في الانتصار: "ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه"<sup>(٢)</sup>.

(٣) وأما ما بناه المالكية وغيرهم ممن قالوا بإنكار البسمة: فأجيب بمنع كونها لم تتواتر، فرب متواتر عند قوم دون آخرين وفي وقت دون آخر، ويكفي في تواترها إثباتها في مصاحف الصحابة فمن بعدهم بخط المصحف، مع منعهم أن يكتب في المصحف ما ليس منه كأسماء السور وآمين والأعشار، فلو لم تكن قرآنًا لما استجازوا إثباتها بخطه من غير تمييز؛ لأن ذلك يحمل على اعتقادها، فيكونون مغررين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنًا، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة<sup>(٣)</sup>.

(٤) أنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل؛ جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد.

(١) يُنظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين الأصفهاني (١/٤٦٧ - ٤٦٨)، والبرهان في علوم القرآن (٢/١٢٥ - ١٢٦).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/١٢٥ - ١٢٦).

(٣) الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٦٦).

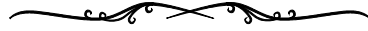
الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة ومناقشتها؛ يتبين قوة أدلة القول الأول، والقائلون بتواتر القرآن في محله ووضعه وترتيبه، ويدل عليه:

(١) قوة أدلتهم وردودهم على الخصم.

(٢) أنه يؤخذ من التواتر القطع بأنه لا وصف لشيء من القرآن وراء التواتر ألبتة من شهرة أو صحة غير مصحوبة بالتواتر، فضلاً عما دون ذلك.

وبهذا يتضح أن ما ذهب إليه الإمام الزركشي - رحمه الله - من استدراك هو الراجح، والله أعلم.



النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله.

[٦٠] مسألة: تفسير الرافضة لقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ (١٩)

[الرحمن: ١٩].

قال الزركشي -رحمه الله-: [فأما التأويل المخالف للآية والشرع فمحظور؛ لأنه تأويل الجاهلين، مثل تأويل الروافض لقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ (الرحمن: ١٩) أنهما علي وفاطمة، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ (الرحمن: ٢٢)، يعني: الحسن والحسين رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الرافضة تأويلهم للآية تأويلاً مخالفاً، وقال في استدراكه: "فأما التأويل المخالف للآية والشرع فمحظور لأنه تأويل الجاهلين".

الدراسة:

ما فسره الرافضة لقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ (الرحمن: ١٩) أنهما علي وفاطمة، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ (الرحمن: ٢٢) يعني: الحسن والحسين رضي الله عنهما، وبه قال: الروافض<sup>(٢)</sup>، ومنهم الطبرسي في مجمع البيان<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر هذا التفسير عنهم الثعلبي<sup>(٤)</sup>، والكرماني<sup>(٥)</sup>،

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/١٥٢).

(٢) يُنظر: تفسير القمي (٢/٣٤٤).

(٣) يُنظر: روح المعاني (٩/١٨٢).

(٤) يُنظر: الكشف والبيان؛ للثعلبي (٩/١٨٢).

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل؛ للكرماني (٢/١١٧١).

وابن تيمية<sup>(١)</sup>، والسيوطي<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup>، والشنقيطي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر الرواية الثعلبي في تفسيره بقوله: "أخبرنا الحسين قال: حدّثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله قال: قرأ أبي علي أبي محمد بن الحسن بن علويه القطان من كتابه وأنا أسمع، قال: حدّثنا بعض أصحابنا قال: حدّثني رجل من أهل مصر يقال له: طسم قال: حدّثنا أبو حذيفة عن أبيه عن سفيان الثوري في قول الله سبحانه: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ (١٩) يَنْهَمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ (٢٠) قال: فاطمة وعلي ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ قال: الحسن والحسين<sup>(٦)</sup>، ومما يبين كذب هذا التفسير وجوه:

أولاً من حيث الرواية: فهذا الإسناد رواه مجهولون لا يعرفون عن سفيان الثوري، وهو كذب على سفيان، بل هذا الإسناد ظلّمت بعضها فوق بعض لا يثبت بمثله شيء، قال الكرمانى: "العجيب ما حكاه الثعلبي في تفسيره، وفيه ضعف عند المحققين"<sup>(٧)</sup>.

ثانياً من حيث النزول: فقد ذكر هذا التفسير في سورة الرحمن، وهي مكية بإجماع المسلمين، والحسن والحسين إنما ولدا بالمدينة.

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (٣٥٩/١٣)، ومنهاج السنة (٢٤٥/٧)، ومقدمة في أصول التفسير؛ لابن تيمية (ص: ٣٦).

(٢) يُنظر: تفسير الدر المنثور (٦٩٧/٧)، والإتقان في علوم القرآن (٢١٢/٤).

(٣) يُنظر: روح المعاني (١٨٢/٩).

(٤) العذب النمير؛ للشنقيطي (١٠٦/١٤).

(٥) يُنظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٣٦)، والزيادة والإحسان لابن عقيلة (٤٣٩/٧)، والتفسير

الحديث دروزة محمد عزت (ص: ٢٤٣)، والموسوعة القرآنية للأبياري (٥٠/٣)، (١٩/٩)، والدخيل في التفسير

(ص: ٤٣٠)، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لمحمد أبو شهبة (ص: ٧٦)، وشرح مقدمة في أصول

التفسير لابن تيمية؛ للطيار (ص: ١٤٤)، وآلاف الروايات في غلو الشيعة في الأئمة (ص: ١١٥)، والمقدمات

الأساسية في علوم القرآن؛ للجديع (٣٨١).

(٦) الكشف والبيان للثعلبي (١٨٢/٩)، ويُنظر: تفسير الدر المنثور: (١٤٣/٦)

(٧) يُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل؛ للكرمانى (١١٧١/٢).



ثالثاً من حيث اللغة: فتسمية هذين: بحران، وهذا لؤلؤ، وهذا مرجان، وجعل النكاح مرجاً، أمر لا تحتمله لغة العرب بوجه، لا حقيقة ولا مجازاً، بل هو كذب على الله وعلى القرآن وعلى اللغة.

رابعاً من حيث العقل: ليس في هذا شيء زائد على ما يوجد في سائر بني آدم، فإن كل من تزوج امرأة ووُلد لهما ولدان فهما من هذا الجنس، فليس في ذكر هذا ما يُستعظم من قدرة الله وآياته، فلا موجب للتخصيص، وإن كان ذلك لفضيلة الزوجين والولدين، فإبراهيم وإسحاق ويعقوب أفضل من عليّ.

خامساً: أن الله ذكر أنه مرج البحرين في آية أخرى، فقال في الفرقان: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣]، فلو أراد بذلك علياً وفاطمة لكان ذلك ذمّاً لأحدهما، وهذا باطل بإجماع أهل السنة والشيعة.

سادساً: أنه قال: ﴿يَبْنِيهِمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾، فلو أريد بذلك علي وفاطمة لكان البرزخ الذي هو النبي ﷺ بزعمهم أو غيره هو المانع لأحدهما أن يبغي على الآخر. وهذا بالذم أشبه منه بالمدح.

سابعاً: أن أئمة التفسير متفقون على خلاف هذا، كما ذكره ابن جرير وغيره، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: (بحر السماء وبحر الأرض يلتقيان كل عام)<sup>(١)</sup>، وقال قتادة: يعني بحر فارس والروم، و﴿يَبْنِيهِمَا بَرْزَخٌ﴾، أي: حاجر أو جزيرة، و﴿لَا يَبْغِيَانِ﴾، أي: لا يختلطان، وقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾، أي: من مجموعهما، فإذا وجد ذلك لأحدهما كفى، وقال

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٧٠٨)، وينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٥٩)، واللباب في علوم الكتاب (٨/ ٣١٥)، والسيوطي في الدر المنثور (٧/ ٦٩٦).

الزجاج: من البحر المالح وإنما جمعهما لأنه إذا خرج من أحدهما فقد خرج منهما، واللؤلؤ: ما عظم من الدر، والمرجان: ما صغر منه<sup>(١)(٢)</sup>.

أما كلام أهل التفسير وردهم على هذا التفسير، فمنه:

(١) رد شيخ الإسلام ابن تيمية على رواية الثعلبي بقوله: "والجواب أن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شر من كثير منه. والتفسير يمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن يمثل هذا من أعظم القدح والطعن فيه"<sup>(٣)</sup>.

(٢) قال الألوسي: "ذكر الطبرسي من الإمامية في تفسيره مجمع البيان الأول بعينه عن سلمان الفارسي وسعيد بن جبير وسفيان الثوري، والذي أراه أن هذا إن صح ليس من التفسير في شيء، بل هو تأويل كتأويل المتصوفة لكثير من الآيات، وكل من علي وفاطمة رضي الله تعالى عنهما عندي أعظم من البحر المحيط علماً وفضلاً، وكذا كل من الحسين رضي الله تعالى عنهما أبهى وأبجح من اللؤلؤ والمرجان بمراتب"<sup>(٤)</sup>.

(٣) قال الشنقيطي: "أما إذا كان صرف الكلام عن ظاهره المتبادر منه لا لدليل في نفس الأمر ولا لدليل خارجي صحيح؛ فإن ذلك لا يعد من التأويل المقبول، بل هو تلاعب بنصوص القرآن، كقولهم: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ البحرين: علي وفاطمة: ﴿يَبِينُهُمَا بَرْزَخٌ﴾ الحسن

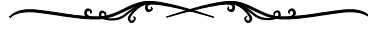
(١) يُنظر: جامع البيان للطبري (٣٠/٢٣-٣١)، وزاد المسير (٢٠٩/٤)، وتفسير ابن كثير (٤٩٢/٧-٤٩٣).

(٢) يُنظر: الإمامة في ضوء الكتاب والسنة؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وتقديم وتعليق: محمد مال الله (ص: ٢١٦-٢١٩)، آل رسول الله وأوليائه، لمحمد بن عبد الرحمن العاصمي (ص: ١٠٦)، والرد على أصول الرافضة مفهراً، لعلي بن نايف الشحود (ص: ٨٦).

(٣) منهاج السنة (٢٤٥/٧).

(٤) يُنظر: روح المعاني (١٨٢/٩).

والحسين، فهذا ليس من التأويل، وإنما هذا من اللعب والتلاعب بكتاب الله، ويكثر مثل هذا في تفسير الباطنيين وغلاة الروافض، ولا يسمى تأويلاً، وإنما هو لعب<sup>(١)</sup>.  
وبهذا يتبين أن تفسير الرافضة ينكره كل من له أدنى علم وعقل؛ لأنه يناقض شرعنا ويبطل شريعتنا، وكما قال الزركشي: هو من تأويل الجاهلين المخالف للآية والشرع، والله أعلم.



(١) العذب النمير للشنقيطي (٣/٣٤٠).

النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله.

[٦١] مسألة: التفسير بالرأي والاجتهاد.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقوله: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فأضاف البيان إليهم، وعليه حملوا قوله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>، رواه البيهقي من طرق، من حديث ابن عباس، وقوله ﷺ: «من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»<sup>(٢)</sup>، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وقال: غريب من حديث ابن جندب، وقال البيهقي في شعب الإيمان: هذا إن صح فإنما أراد -والله أعلم- الرأي الذي يغلب من غير دليل

(١) أخرجه أحمد (٥٠٨/٢)؛ برقم: (٢٠٦٩)، قال أحمد شاکر في تحقيقه للمسند: إسناده ضعيف، لضعف عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وأخرجه الترمذي في التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (١٩٩/٥)؛ برقم: (٢٩٥٠)، وقال: هذا حديث حسن، وأبو داود (٤٩٥/٥)، رقم (٣٦٥٢)؛ والنسائي في سننه الكبرى (٢٨٥/٧)؛ برقم: (٨٠٣٠) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٢٣/٢)؛ برقم: (٢٢٧٥)، وأبو يعلى رقم (٢٣٣٨)، ٢٥٨٥، (٢٧٢١)، وغيرهم من طريق عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، وعبد الأعلى هذا ضعيف الحديث، ليس بالقوي، ولم يتابع على هذا الحديث، كما أنه قد اختلف عليه فيه، فمرة حدث به مرفوعاً، ومرة موقوفاً. ولم يصب من حسنه، يُنظر: المقدمات الأساسية في علوم القرآن للجديع (ص: ٢٩٠)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم (٥٧٣٧)، (ص: ٨٢٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الكلام في كتاب الله بغير علم (٣٦٥٢)؛ برقم: (٤٩٤/٥)، قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه: "إسناده ضعيف لضعف سهيل بن مهران، وهو سهيل بن أبي حزم، وأخرجه الترمذي في التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (٢٠٠/٥)؛ برقم: (٢٩٥٢)، وقال: هذا حديث غريب وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم، والنسائي في السنن الكبرى (٢٨٦/٧)؛ برقم: (٨٠٣٢) وأبو يعلى (رقم: ١٥٢٠) وابن جرير (٣٥/١)، والطبراني، رقم: (١٦٧٢)، وابن عدي في الكامل (٥٢٧/٤) وغيرهم من طرق عن سهيل بن عبد الله ابن أبي حزم القطعي، عن أبي عمران الجوني، عن جندب، به، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم: (٥٧٣٦) (ص: ٨٢٧).

قام عليه، فمثل هذا الذي لا يجوز الحكم به في النوازل، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به، وأما الرأي الذي يسنده برهان فالحكم به في النوازل جائز<sup>(١)</sup>.

### الدراسة:

اختلف السلف في فهم ما جاء في النهي عن تفسير القرآن بالرأي، على قولين:

**القول الأول: المنع مطلقاً،** أو الاحتراز قدر المستطاع من القول بالرأي تورعاً، وقالوا بأن علم التفسير لا يكون إلا بالنقل في فهم معانيه بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم. وقد نسب هذا القول الماوردي لبعض المتورعة<sup>(٢)</sup>، وهو صنيع عدد من الأئمة الذين كتبوا في التفسير كعبد الرزاق، وابن أبي حاتم، وسفيان بن عيينة، وغيرهم<sup>(٣)</sup>، وحجتهم:

(١) الآيات الدالة على المنع، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]،

وقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩].

(٢) قوله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(٤)</sup>.

(٣) وقوله ﷺ: «من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»<sup>(٥)</sup>.

### الرد عليهم:

(١) أن المراد بالآيات هو الكلام على الله بغير علم ولا برهان؛ وإنما عن هوى أو جهل أو تعصب، وأما من نظر في اللغة والنصوص الشرعية ثم اجتهد برأيه واستند إلى دليل شرعي فلا مانع منه.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/١٦٢).

(٢) يُنظر: تفسير الماوردي (١/٣٤).

(٣) يُنظر: فصول في أصول التفسير؛ للطيار (ص: ٤٨).

(٤) سبق تخريجه (ص: ٤٠٨).

(٥) سبق تخريجه (ص: ٤٠٨).

٢) وأما حديث: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>، فيحمل على مَنْ قال في القرآن قولاً يعلم أنَّ الحق غيره.

٣) وأما حديث: «من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»<sup>(٢)</sup>، فقد أجاب عنه البيهقي -على التسليم بصحّته- بقوله: "فإنما أراد -والله أعلم- الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه؛ فمثل هذا الرأي لا يجوز الحكم به في النوازل، فكذلك لا يجوز تفسير القرآن به، وأمّا الرأي الذي يسنده برهان فالحكم به في النوازل جائز، وكذلك تفسير القرآن به جائز"<sup>(٣)</sup>.

٤) وأما اشتراطهم النقل عن الصحابة والتابعين، فيكون ما استخرجه الناس بعد التابعين من علوم التفسير ومعانيه ودقائقه، وإظهاراً لما احتوى عليه من علم الفصاحة والبيان والإعجاز، لا يكون تفسيراً حتى ينقل بالسند إلى مجاهد ونحوه، وهذا كلام ساقط"<sup>(٤)</sup>.

وقد نبه الماوردي على ضعف هذا القول بقوله: "وهذا عدول عما تعبدنا من معرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام منه"<sup>(٥)</sup>، وكلام الماوردي يظهر أنه لا فكاك من توظيف الرأي قدر الطاقة في التبصر ومعرفة الحكم الشرعي، وأن هذا القول على إطلاقه فيه تطرف وخروج عن جادة الاستنباط، إلا أنه محمود إذا كان الرأي محضاً لا يستطيع صاحبه أن يفصح عن مستنده بوجه، إلا محض التشهي أو ظاهر الميل الفطري أو العادي الذي لا يراعي الشرع.

وقال الشوكاني في النهي عن تفسير القرآن بغير علم: "ولا نظن بعالم من علماء الإسلام أن يفسر القرآن برأيه، فإن ذلك مع كونه من الإقدام على ما لا يحل، مما لا يحل قد ورد النهي

(١) سبق تخريجه (ص ٤٠٨).

(٢) سبق تخريجه (ص ٤٠٨).

(٣) يُنظر: شعب الإيمان؛ للبيهقي (٤٢٣/٢)، والبرهان للزركشي (٣٠٤/٢)، والإتقان؛ للسيوطي (٤٤٦/٢).

(٤) يُنظر: البحر المحيط؛ لأبي حيان (١٠٤/١).

(٥) تفسير الماوردي (٣٤/١).

عنه في حديث: «من فسر القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ، ومن فسر القرآن برأيه، فأخطأ فقد كفر»<sup>(١)</sup> أو كما قال. إلا أنا لم نتعبد بمجرد هذا الإحسان للظن على أن نقبل تفسير كل عالم كيف ما كان، بل إذا لم نجد مستنداً إلى الشارع ولا إلى أهل اللغة، لم يحل لنا العمل به مع التمسك بحمل صاحبه على السلامة<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني: أنه لا مانع من القول بالرأي إن كان عارفاً باللغة وأسرارها ووفق القواعد والأصول التي دونها العلماء، وبه قال الماوردي<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، والألوسي<sup>(٥)</sup>.**

وهذا هو ما يسدد الرأي السابق، حيث إن أصحابه يرون القول بالرأي، لكنهم يحتزون في مواطن معينة محذور فيها القول بغير علم، ويتأولون الآيات تأولاً حسناً، وذلك - كما سبق - فيما يحظر القول بالرأي فيه، كالمتشابه من الآيات التي جاء الأمر بالتوقف فيها، وأن يكمل الأمر إلى عالمه؛ لأنه من جنس الغيب المطلق الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

ولا يفهم من الاحتراز بذكر المتشابه أنه مما لا يعلم معناه، وهو ما علق فيه أهل الكلام وظنوا أنهم ينتزيعهم ومعقولاتهم قد وفوا بهذا الورع، فهم أخطئوا من حيث ظنوا أنهم أصابوا.

(١) هذه الرواية من زيادات رزين بن معاوية العبدري الأندلسي (٥٣٥ هـ)، له كتاب (تجريد الصحاح) جمع فيه بين "الموطأ" والأصول الخمسة - البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي -، وعليه اعتمد ابن الأثير في تصنيف كتابه (جامع الأصول)، قال الذهبي عن كتابه - في السير (٢٠/٢٠٥) "أدخل كتابه زيادات واهية، لو تنزه عنها لأجاد". وقد أخطأ ابن الأثير خطأ بيناً بذكر ما زاده رزين في (جامع الأصول)، ولم ينبه على عدم صحته في نفسه إلا نادراً، يُنظر: مقدمة جامع الأصول (١/٤٩ - ٥١)، والتفسير النبوي لخالد بن عبد العزيز الباتلي، دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض (٧٩/١).

وقد خرجته الترمذي بلفظ: (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ) سبق تخريجه (ص ٤٠٨).

(٢) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (٢/٦٦٦).

(٣) تفسير الماوردي (١/٣٤).

(٤) يُنظر: البحر المحيط لأبي حيان (١/١٠٤).

(٥) يُنظر: روح المعاني (١/٦).

وقد نبه ابن تيمية على ذلك بقوله: "المقصود هنا: أنه لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاماً لا معنى له، ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه، كما يقول ذلك من يقوله من المتأخرين، وهذا القول يجب القطع بأنه خطأ، سواء كان مع هذا تأويل القرآن لا يعلمه الراسخون، أو كان للتأويل معنيان: يعلمون أحدهما ولا يعلمون الآخر. وإذا دار الأمر بين القول بأن الرسول كان لا يعلم معنى المتشابه من القرآن، وبين أن يقال: الراسخون في العلم يعلمون؛ كان هذا الإثبات خيراً من ذلك النفي، فإن معنى الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة وأقوال السلف على أن جميع القرآن مما يمكن علمه وفهمه وتدبره، وهذا مما يجب القطع به، وليس معناه قاطعاً على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تفسير المتشابه؛ فإن السلف قد قال كثير منهم: إنهم يعلمون تأويله، منهم: مجاهد - مع جلالة قدره - والربيع بن أنس ومحمد بن جعفر بن الزبير، ونقلوا ذلك عن ابن عباس، وأنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله"<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر: "وأما ما ذكر عن عروة؛ فعروة قد عرف من طريقه، أنه كان لا يفسر عامة آي القرآن إلا آيات قليلة رواها عن عائشة، ومعلوم أنه إذا لم يعرف عروة التفسير لم يلزم أنه لا يعرفه غيره من الخلفاء الراشدين وعلماء الصحابة؛ كابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وغيرهم. وأما اللغويون الذين يقولون: إن الراسخين لا يعلمون معنى المتشابه، فهم متناقضون في ذلك؛ فإن هؤلاء كلهم يتكلمون في تفسير كل شيء في القرآن، ويتوسعون في القول في ذلك، حتى ما منهم أحد إلا وقد قال في ذلك أقوالاً لم يسبق إليها وهي خطأ. وابن الأنباري الذي بالغ في نصر ذلك القول هو من أكثر الناس كلاماً في معاني الآي المتشابهات، يذكر فيها من الأقوال ما لم ينقل عن أحد من السلف، ويحتج لما يقوله في القرآن بالشاذ من اللغة، وقصده بذلك الإنكار على ابن قتيبة، وليس هو أعلم بمعاني القرآن والحديث وأتبع

(١) مجموع الفتاوى (٣٩٠/١٧).



للسنة من ابن قتيبة، ولا أفقه في ذلك. وإن كان ابن الأنباري من أحفظ الناس للغة؛ لكن باب فقه النصوص غير باب حفظ ألفاظ اللغة<sup>(١)</sup>.

### مجمع الترجيح:

الذي يظهر أن القول بالرأي المحض الذي لا يقوم على بينة أو أصل هو المذموم، وأن الرأي المحمود هو ما يستند إلى دليل واضح بعيداً عن الهوى أو الجهل، ولا بد في المفسر بالرأي أن يكون عالماً باللغة، متحصناً بالعلم بالكتاب والسنة، وأن ينظر فيما نُقل عن النبي ﷺ وعن الصحابة في تفسير الآية -إن وُجد- حتى لا يخالفهم فيها، وألاً يخالف في ذلك دليلاً شرعياً، والله أعلم.



(١) مجموع الفتاوى (١٧/٤١٠).

النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله.

تنبيه في كلام الصوفية في تفسير القرآن:

قال الزركشي -رحمه الله-: [تنبيه في كلام الصوفية في تفسير القرآن: فأما كلام الصوفية في تفسير القرآن، فقليل: ليس تفسيراً وإنما هي معان ومواجيد يجدونها عند التلاوة، كقول بعضهم في: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ يَكُونُكُم مِّنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] إن المراد: النفس، فأمرنا بقتال من يلينا لأنها أقرب شيء إلينا وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه.

قال ابن الصلاح في فتاويه: وقد وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي أنه صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير، فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر، قال: وأنا أقول: الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ما ورد به القرآن؛ فإن النظير يذكر بالنظير، فمن ذلك مثال النفس في الآية المذكورة، فكأنه قال: أمرنا بقتال النفس ومن يلينا من الكفار، ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا في مثل ذلك؛ لما فيه من الإبهام والالتباس انتهى<sup>(١)</sup>.

الدراسة:

فيها مسألتان:

[٦٢] المسألة الأولى: تفسير الصوفية:

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الصوفية كلامهم في تفسير القرآن، وقال في استدراكه أنه: ليس تفسيراً، وإنما هي معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/١٧٠-١٧١).

وقع خلاف بين العلماء حول التفسير الإشاري<sup>(١)</sup>، فمنهم من أجازته، ومنهم من منعه، ومنهم من عده من كمال الإيمان ومحض العرفان، ومنهم من اعتبره زيغاً وضلالاً وانحرافاً عن دين الله تبارك وتعالى.

والواقع أن الموضوع دقيق، يحتاج إلى بصيرة وروية وغوص في أعماق الحقيقة؛ ليظهر ما إذا كان الغرض من هذا النوع من التفسير هو اتباع الهوى والتلاعب في آيات الله كما فعل الباطنية؛ فيكون ذلك زندقة وإلحاداً، أو الغرض منه الإشارة إلى أن كلام الله تعالى لا يحيط به بشر؛ لأنه كلام خالق القوى، وأن لكلامه تعالى مفاهيم وأسراراً، ونكتاً ودقائق، وعجائب لا تنقضي، فيكون ذلك من محض العرفان وكمال الإيمان<sup>(٢)</sup>.

**ولمعرفة الحق في هذا الموضوع، علينا أن ننقل شيئاً من أقوال العلماء في ذلك:**

(١) قال الزركشي: "كلام الصوفية في تفسير القرآن قيل: إنه ليس بتفسير، وإنما هو معان ومواجيد يجدونها عند التلاوة"<sup>(٣)</sup>.

(٢) وقال ابن الصلاح في فتاويه: "وجدت عند الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق في التفسير، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر"<sup>(٤)</sup>.

(١) عُرف الصوفية بالتفسير الإشاري وهو تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف، ويمكن الجمع بينه وبين الظاهر المراد أيضاً. يُنظر: مناهل العرفان (١/٥٤٦)، ومن أهم كتب التفسير الإشاري: "تفسير القرآن العظيم" للتستري - مطبوع، و"حقائق التفسير" لأبي عبد الرحمن السلمي الصوفي، و"عرائس البيان في حقائق القرآن" لأبي محمد الشيرازي - مطبوع، و"التأويلات النجمية" لنجم الدين داية وعلاء الدين السمناني - مخطوط، والتفسير المنسوب إلى ابن عربي - مطبوع.

(٢) يُنظر: تفسير الماتريدي (١/٢٨٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/١٧٠).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٢/١٧١)، ويُنظر: فتاوى ابن الصلاح (١/١٩٦).

وقال النسفي في عقائده: "النصوص على ظواهرها، والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطل إلحاد"، وقال التفتازاني<sup>(١)</sup> في شرحه للعبارة: "سميت الملاحدة باطنية؛ لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها، بل لها معان لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية"<sup>(٢)</sup>. ومن هنا يعلم الفرق بين تفسير الصوفية المسمى بالتفسير الإشاري وبين تفسير الباطنية الملاحدة، فالصوفية لا يمنعون إرادة الظاهر بل يحضون عليه ويقولون لا بد منه أولاً، إذ من ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم الظاهر كمن ادعى بلوغ سطح البيت قبل أن يجاوز الباب، وأما الباطنية فإنهم يقولون: إن الظاهر غير مراد أصلاً، وإنما المراد الباطن وقصدهم نفي الشريعة<sup>(٣)</sup>.

٣) قال الذهبي<sup>(٤)</sup>: "وليس تفسير الصوفية عندي مقبولاً إذا خالف الظاهر، وكان تكلفاً، أو خالف أسلوب العربية، ولا أعذر من يُفسّر به ولا أقبل شهادته، وأتقرب إلى الله تعالى ببغضه والبراءة منه، فإنه ولو كان في نفسه حقاً لكن جعله معنى للآية أو للحديث خطأ؛ لأنه خروج عن الظاهر وأساليب العرب التي يتخاطبون بها، وتكلف من التكلف الذي يبغضه الله"<sup>(٥)</sup>.

٤) لم يُنقل لنا عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين تفسير للقرآن يماثل هذا التفسير أو يقاربه، ولو كان عندهم معروفاً لنُقل، لأنهم أدرى بمعاني القرآن ظاهرها وباطنها باتفاق الأمة،

(١) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان)، كان فقيهاً، وأصولياً، ومفسراً ومتكلماً ومحدثاً وأديباً، من تصانيفه: "تهذيب المنطق"، و"المطول" في البلاغة، و"مقاصد الطالبين" في الكلام، و"شرح العقائد النسفية" وهو أول ما صنف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة، توفي سنة: (٥٧٩١هـ) ينظر ترجمته في: شذرات الذهب (٥٤٧/٨)، والبدرد الطالع (٣٠٣/٢) والأعلام للزركلي (٢١٩/٧).

(٢) الإتيان في علوم القرآن (٢٢٤/٤)، ويُنظر: مناهل العرفان (٥٤٦/١-٥٥٧).

(٣) مناهل العرفان (٧٩/١).

(٤) هو: محمد حسين الذهبي، عالم أزهري كبير، عرف ببحوثه القيمة في مناهج التفسير، من مؤلفاته: "التفسير والمفسرون"، و"نور اليقين من هدي خاتم النبيين"، و"علم التفسير"، اغتيل في شهر رجب سنة (١٣٩٧هـ)، يُنظر ترجمته في: تنمة الأعلام للزركلي؛ لمحمد يوسف (١٤٥/٢).

(٥) التفسير والمفسرون (٢٤٤/٢).

وغير معقول أن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها، ولا هم أعرف بالشريعة منهم، ولا أدري بلغة القرآن من قومه الذين نزل بلسانهم وعلى لغتهم<sup>(١)</sup>.  
ومن أجاز التفسير الإشاري اشترط شروطاً لا بد من توافرها حتى يكون تفسيراً مقبولاً، وهي خمسة شروط، كالآتي:

أولاً: عدم التنافي مع المعنى الظاهر في النظم الكريم.

ثانياً: أن لا يدعى أنه المراد وحده دون الظاهر.

ثالثاً: أن لا يكون تأويلاً بعيداً سخيّاً؛ كتفسير بعضهم قول الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ

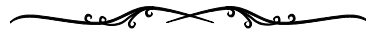
دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]، أي: أن الإمام عليّاً ورث النبي ﷺ في علمه.

رابعاً: أن لا يكون له معارض شرعي أو عقلي، بل يكون له شاهد شرعي يؤيده.

خامساً: أن لا يكون فيه تشويه على أفهام الناس.

وبدون هذه الشروط لا يقبل التفسير الإشاري، ويكون عند ذلك من قبيل التفسير بالهوى والرأي المنهي عنه<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن مثل هذه التفاسير الغريبة للقرآن مزلة قدم لمن لم يعرف مقاصد القوم، وليتهم احتفظوا بها عند أنفسهم ولم يذيعوها على الناس فيوقعهم في حيرة واختلاف، منهم من يأخذها على ظاهرها ويعتقد أن ذلك هو مراد الله من كلامه، وإذا عارضه ما ينقل في كتب التفسير على خلافها ربما كذب بها أو أشكل عليه، ومنهم من يكذبها على الإطلاق، ويرى أنها تقول على الله وبهتان، وليتهم ما فعلوا ذلك، إذن لأراحونا من هذه الحيرة وأراحوا أنفسهم من كلام الناس فيهم وقذف البعض لهم بالكفر والإلحاد في آيات الله<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.



(١) المصدر السابق (٢/٢٧١).

(٢) تفسير الماتريدي (١/٢٨٣) بتصرف، ويُنظر: التبيان في أقسام القرآن (ص: ٤٩)، وأسباب الخطأ في التفسير (٢/٧٤٢-٧٤٣).

(٣) التفسير والمفسرون (٣/٤٢).

[٦٣] المسألة الثانية: تفسير الصوفية لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا

الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] بالنفس.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الصوفية تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا

الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]، بالنفس، وأنا أمرنا بقتال من يلينا لأنها أقرب شيء إلينا وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه.

الدراسة:

فسر الصوفية قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ بأن المراد بها النفس، وأنا أمرنا بقتالها، وقد قال بهذا المعنى الألوسي<sup>(١)</sup>، والشيرازي في عرائس البيان<sup>(٢)</sup>، ونجم الدين داية<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، وذكره ابن الصلاح في فتاويه<sup>(٥)</sup>، والزرقاني<sup>(٦)</sup>، والذهبي<sup>(٧)</sup>، وغيرهم<sup>(٨)</sup>، وحجتهم:

(١) روح المعاني؛ للألوسي (٥٣/٦).

(٢) تفسير الماتريدي (٢٨٤/١).

(٣) هو: نجم الدين أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن شاهادر الأسدي الرازي المعروف بـ "داية"، له "التأويلات النجمية"، مات قبل أن يتمه، فأكمّله من بعده علاء الدولة السمناني، المتوفى سنة (٦٥٤هـ). يُنظر: التفسير والمفسرون (٢٩٠/٢).

(٤) التفسير والمفسرون (٢٩٣/٢).

(٥) فتاوى ابن الصلاح (١٩٦/١).

(٦) مناهل العرفان (٧٨/٢).

(٧) التفسير والمفسرون (٢٧٣/٢).

(٨) يُنظر: الواضح في علوم القرآن؛ لمصطفى ديب البغا (ص: ٢٣٩).

قال الألوسي: "وقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَنِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِّنَ الْكُفَّارِ﴾ إشارة إلى الجهاد الأكبر، ولعله تعليم لكيفية النفر المطلوب وبيان لطريق تحصيل الفقه، أي: قاتلوا كفار قوى نفوسكم بمخالفة هواها، وفي الخبر: «أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك» (١)» (٢).

ومن تأويلات نجم الدين داية في سورة التوبة عند قوله تعالى: ﴿قَنِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِّنَ الْكُفَّارِ﴾، أي: جاهدوا كفار النفس وصفاتها بمخالفة هواها صفاتها، وتبديلها وحملها على طاعة الله، والمجاهدة في سبيله، فإنها تحجبك عن الله (٣).

وقال بعض أهل الإشارة في الآية: طهروا أنفسكم عن دنس محبة الدنيا حتى تكون أهلكم صالحين بمتابعتكم، فإذا رغبتكم في الدنيا فهم يشتغلون بها، فإن زلة الإمام زلة المأمومين (٤).

### الرد عليهم:

قال ابن الصلاح معقباً على تفسيرهم للآية: "وهذا قد صدر عن أكابرهم والجم الغفير وأنتم بذلك أعلم، والسائل لهذا ليس بجاهل، وليس غرضه إلا الاعتضاد بما يسمع من الشيخ تقي الدين رحمه الله، وأحد لا يجهل أن قوله تعالى: ﴿قَنِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِّنَ الْكُفَّارِ﴾ ليس المراد به النفس، وإن المراد ظاهر، ومن قال غير ذاك فهو مخطيء" (٥).

(١) أخرجه البيهقي في "الزهد الكبير" (ص ١٥٦)، وأعله العراقي في تخريج الإحياء (ص ٨٧٨) وقال: أخرجه البيهقي في كتاب الزهد من حديث ابن عباس، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن غزوان أحد الوضاعين، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: موضوع رقم (١١٦٤)، (٣/ ٣٠٨).

(٢) روح المعاني؛ للألوسي (٥٣/٦).

(٣) التفسير والمفسرون (٢٩٣/٢).

(٤) روح البيان؛ للخلوي (٥٨/١٠).

(٥) فتاوى ابن الصلاح (١٩٦/١).

وقال أيضاً: "الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ما ورد به القرآن، فإن النظير يذكر بالنظير، فمن ذلك مثال النفس في الآية المذكورة فكأنه قال: أمرنا بقتال النفس ومن يلينا من الكفار، ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا في مثل ذلك؛ لما فيه من الإيهام والالتباس انتهى"<sup>(١)</sup>.

وهذا وأمثاله من التأويلات البعيدة المردودة، وكيف ينسب ذلك إلى أنه مراد الله -تعالى- في خطاب العرب الأمية التي لا تعرف شيئاً من ذلك، وهذه كلها دعاوى يدعونها على القرآن، وهي مستندة إلى الكشف والاطلاع، ودعوى الكشف والاطلاع لا تصلح دليلاً شرعياً بحال من الأحوال<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ حسين الذهبي: "لو قلنا: إنهم أرادوا به تفسير الآيات القرآنية وبيان معانيها التي تُحمل عليها لا غير، لكان هو بعينه مذهب الباطنية، وذلك لأن المعاني التي حملوا عليها الألفاظ في الآيات السابقة لا تعرفها العرب مدلولات لهذه الألفاظ، لا بالوضع الحقيقي ولا بالوضع المجازي المناسب، وليس في مساق الآيات ما يدل على هذه المعاني المذكورة، ومعلوم أن القرآن عربي ومُخاطَب به العرب الذين يفهمون ألفاظه وتراكيبه، فهذه الآيات المذكورة آنفاً لا يفهم منها العربي أكثر من المعاني المتبادرة إلى فهمه، والتي تنساق إلى ذهنه ابتداءً، فلا يفهم من البيت الحرام، ولا من الجار ذي القُرْبى، والجار الجُنُب، والصاحب بالجُنُب، وابن السبيل، ولا من البر والبحر، ولا من الأرض والحَبّ، إلا ما يفهمه العربي من هذه الألفاظ، وما وراء ذلك فليس عليه دليل"<sup>(٣)</sup>.

(١) فتاوى ابن الصلاح (١/١٩٦)، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢/١٧١).

(٢) التفسير والمفسرون لحسين الذهبي (٢/٢٧٠).

(٣) المصدر السابق (٢/٢٧١).



أن الأصل أن يحمل النص القرآني على ظاهره، ويفسر على حسب ما يقتضيه ظاهر اللفظ، ولا يجوز أن يعدل بألفاظ الوحي عن ظاهره إلا بدليل واضح يجب الرجوع إليه، وهذا ما تقرر في علم الأصول<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي - رحمه الله - هو الصواب، والله أعلم.



(١) قواعد الترجيح، الحربي (١/١٢٢).

## النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما المستكره فما يستبشع إذا عرض على الحجة وذلك على أربعة أوجه:

الأول: أن يكون لفظاً عاماً فيختص ببعض ما يدخل تحته، كقوله: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤]، فحملة بعضهم على علي عليه السلام فقط.

والثاني: أن يلفق بين اثنين، كقول من زعم تكليف الحيوانات في قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] مع قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] إنهم مكلفون كما نحن.

الثالث: ما استعير فيه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [الفلم: ٤٢] في حملة على حقيقته.

الرابع: ما أشعر باشتقاق بعيد، كما قال بعض الباطنية في البقرة: إنه إنسان يقر عن أسرار العلوم، وفي الهدد: إنه إنسان موصوف بجودة البحث والتنقيب.

والأول أكثر ما يروج على المتفقه الذي لم يتبحر في معرفة الأصول، والثاني على المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم، والثالث على صاحب الحديث الذي لم يتهذب في شرائط قبول الأخبار، والرابع على الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات<sup>(١)</sup>.

وفيه أربع مسائل:

(١) البرهان في علوم القرآن (١٧٩/٢).

## [٦٤] المسألة الأولى: حمل العام وقصره على بعض ألفاظه:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما المستكره فما يستبشع إذا عرض على الحجة وذلك على أربعة أوجه:

الأول: أن يكون لفظاً عاماً، فيختص ببعض ما يدخل تحته، كقوله: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]، فحملة بعضهم على علي عليه السلام فقط<sup>(١)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من خصص العام في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بعلي بن أبي طالب فقط، وقال في استدراكه: "وأما المستكره فما يستبشع أن حملة بعضهم على علي عليه السلام فقط".

### الدراسة:

ذهب الزركشي إلى أن قوله تعالى: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ اسم يعم كل صالح من المؤمنين، وهو قول الفراء<sup>(٢)</sup>، والآمدي<sup>(٣)</sup>، واختاره الطبري<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، وابن المنير<sup>(٦)</sup>، والألوسي<sup>(٧)</sup>، ورجحه ابن تيمية<sup>(٨)</sup>، وهذا هو القول الأول، وحجتهم:

(١) ما جاء في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء، إنما وليي

(١) البرهان في علوم القرآن (١٧٩/٢).

(٢) يُنظر: إعراب القرآن (٣٠٣/٤).

(٣) يُنظر: أبكار الأفكار في أصول الدين؛ للآمدي (١٤٧/٥).

(٤) يُنظر: جامع البيان (٤٨٧/٢٣).

(٥) يُنظر: إعراب القرآن (٣٠٣/٤).

(٦) يُنظر: جامع البيان (٤٨٦/٢٣)، وتفسير ابن المنير (٣٢٩/٤).

(٧) يُنظر: روح المعاني؛ للألوسي (١٥٤/٢٨).

(٨) يُنظر: منهاج السنة (٢٩٤/٧).

الله وصالح المؤمنين»<sup>(١)</sup>، فصالح المؤمنين اسم يعم كل صالح من المؤمنين.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ موحد في مذهب جميع، كما تقول: لا يأتيني إلا سائس الحرب، فمن كان ذا سياسة للحرب، فقد أمر بالجيء، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، وقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩] في كثير من القرآن يؤدي معنى الواحد عن الجميع<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: المراد بقوله: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ هو علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو قول ابن عباس، ومجاهد<sup>(٣)</sup>، والقمي<sup>(٤)</sup>، وحكاها الماوردي، ولم يسم قائله، فلعله من بعض الشيعة<sup>(٥)(٦)</sup>، وذكره ابن أبي حاتم في تفسيره، وضعفه<sup>(٧)</sup>، والثعلبي<sup>(٨)</sup>، والسيوطي في الدر المنثور<sup>(٩)</sup>، وحثهم:

- 
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب باب تبل الرحم ببلالها، (٦/٨)؛ برقم: (٥٩٩٠)، ومسلم، باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم، (١٩٧/١)؛ برقم: (٢١٥).
- (٢) يُنظر: زاد المسير (٣٠٩/٤).
- (٣) يُنظر: الدر المنثور (٢١٩/٨).
- (٤) يُنظر: منهاج التفسير بين أهل السنة والشيعة الاثني عشرية؛ للسيد مختار (٣٤٣/١).
- (٥) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه، ويجمعهم القول بوجود التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً، وفعلاً، وعقداً، إلا في حال التقية ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك. ينظر: الملل والنحل (١٦٩/١).
- (٦) يُنظر: منهاج السنة (٢٩٣/٧)، وزاد المسير (٣٠٩/٤).
- (٧) تفسير ابن أبي حاتم (٣٣٦٢/١٠).
- (٨) الكشف والبيان؛ للثعلبي (٣٤٨/٩).
- (٩) يُنظر: الدر المنثور (٢١٩/٨).

(١) ما روي عن أبي نعيم بإسناده إلى أسماء بنت عميس، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]: قال: «صالح المؤمنين علي بن أبي طالب»<sup>(١)</sup>.

(٢) ما نقل أن كتب التفسير أجمعت أن صالح المؤمنين هو علي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>.  
(٣) أن المراد بالمولى هاهنا: الناصر؛ إذ هو القدر المشترك بين الله وجبريل وعلي، وذلك يدل على أن علياً أفضل من باقي الصحابة<sup>(٣)</sup>.  
الرد عليهم:

(١) لا يُسلم أن المراد من قوله تعالى: ﴿وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ علي بن أبي طالب؛ ولم يثبت هذا القول بتخصيص علي به عمّن قوله حجة، بل المراد به خيار المؤمنين، على ما قاله أكثر المفسرين.

(٢) أن الحديث المذكور عن أسماء بنت عميس مكذوب موضوع، ومجرد رواية أبي نعيم له لا تدل على الصحة<sup>(٤)</sup>، وكما قال ابن حجر في الفتح: "أخرجه ابن مردويه بسندين ضعيفين"<sup>(٥)</sup>.  
(٣) أما الحديث الذي رواه ابن أبي حاتم، فقد قال بضعفه<sup>(٦)</sup>، وقال فيه ابن كثير: "إسناده

(١) أخرجه ابن مردويه بسندين ضعيفين، من حديث أسماء بنت عميس مرفوعاً، ومن طريق أبي مالك عن ابن عباس مثله موقوفاً، وفي سنده راو ضعيف، قاله الحافظ في الفتح (١٠ / ٤٢٢)، وذكره السيوطي في "الدر المنثور" (٨ / ٢٢٤) ونسبه لابن مردويه، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٧ / ٢٩٤): "والحديث المذكور كذب موضوع".

(٢) يُنظر: منهاج السنة (٧ / ٢٩٤).

(٣) أبكار الأفكار في أصول الدين؛ للآمدي (٥ / ١٤٧).

(٤) منهاج السنة (٧ / ٢٩٤).

(٥) فتح الباري (١٠ / ٤٢٢).

(٦) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (١٠ / ٣٣٦٢)، والدر المنثور للسيوطي (٨ / ٢٢٤).

ضعيف، وهو منكر جداً<sup>(١)</sup>، وقد نقل السيوطي الروايات التي في "علي"، وذكر أن إسناده ضعيف<sup>(٢)</sup>.

(٤) وأما قولهم: أجمعت كتب التفسير على أن صالح المؤمنين هو "علي" كذب مبين، فإنهم لم يجمعوا على هذا، ولا نقل الإجماع على هذا أحد من علماء التفسير، ولا علماء الحديث ونحوهم، ونحن نطالبهم بهذا النقل، ومن نقل هذا الإجماع؟ بل إن كتب التفسير مملوءة بنقيض هذا<sup>(٣)</sup>، كما سنذكر في القول الثالث والرابع من هذه المسألة.

(٥) أن الشيعة في كتب التفسير كعادتهم في إضافة كل فضيلة في القرآن إلى علي عليه السلام، ونحن لا ننكر فضائله، ولكن بالروايات الصحيحة لا بالروايات الضعيفة أو التي لا أصل لها، فهو عليه السلام غني عن الكذب لأجله، فمناقبه كثيرة.

(٦) وقال الزركشي في حديثه عن هذا الضرب: "أكثر ما يروج على المتفهمة، الذين لم يقووا في معرفة الخاص العام"<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: أن المراد به أبو بكر، وعمر، وزاد الحسن البصري عثمان أيضاً<sup>(٥)</sup>، وهو قول ابن مسعود وابن عباس<sup>(٦)</sup>، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ومقاتل بن حيان، والضحاك<sup>(٧)</sup>، وذكره الطبري<sup>(٨)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٩)</sup>،

(١) يُنظر: تفسير ابن كثير (١٦٤/٨).

(٢) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣٣٦٢/١٠)، والدر المنثور؛ للسيوطي (٢٢٤/٨).

(٣) منهاج السنة (٢٩٣/٧).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١٧٩/٢).

(٥) يُنظر: تفسير ابن كثير (١٩٢/٨)، وفتح الباري (٤٢١/١٠).

(٦) يُنظر: الدر المنثور (٢٢٤/٨).

(٧) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣٣٦٢/١٠)، وجامع البيان (٤٨٦/٢٣)، والكشف والبيان؛ للثعلبي (٣٤٨/٩)، وزاد

المسير (٣٠٩/٣)، والمحرم الوجيز (٣٣٢/٥)، وتفسير ابن كثير (١٦٤/٨)، والدر المنثور؛ للسيوطي (٢٢٤/٨).

(٨) جامع البيان (٤٨٦/٢٣).

(٩) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣٣٦٢/١٠).

والسيوطي في الدر المنثور<sup>(١)</sup>، وغيرهم من المفسرين<sup>(٢)</sup>.

وحجتهم:

١- ما رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ في قول الله عز وجل: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]، قال: «صالح المؤمنين أبو بكر وعمر»<sup>(٣)</sup>.

٢- أنه اللائق بتوسيطه بين جبريل والملائكة عليهم السلام؛ فإنه جمع بين الظهير المعنوي والظهير الصوري، كيف لا وجبريل عليه السلام ظهير له ﷺ يؤيده بالتأييدات الإلهية، وهما وزيراه وظهيراه في تدبير أمور الرسالة وتمشية أحكامها الظاهرة، مع أن بيان مظاهرتهما له عليه السلام أشد تأثيراً في قلوب بنتيهما وتوهيناً لأمرهما<sup>(٤)</sup>.

٣- أنهما صاحباً القصة، فقد ظاهر أبو بكر وعمر رسول الله ﷺ ضد ابنتيهما بتوبيخ كل منهما ابنته على ذلك.

الرد عليهم:

أن حديث ابن مسعود ﷺ، قال فيه الهيثمي: "فيه عبد الرحيم بن زيد العمي وهو متروك"<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: الدر المنثور؛ للسيوطي (٢٢٤/٨).

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (١٩٣/٥)، وتفسير البسيط؛ للواحدي (١٧/٢٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٩٢/١٨)، ولباب التأويل للخازن (٣١٥/٤)، وتفسير ابن كثير (٥٦/٧)، وروح المعاني (٣٤٩/١٤).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠٥/١٠)، (١٠٤٧٧) وأخرجه أبو نعيم في فضائل الخلفاء الأربعة (ص: ١٠٠)، (١٠٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٠٤/١)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور إلى ابن مردويه (٢٢٤/٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٧/٧) رواه الطبراني، وفيه عبد الرحيم بن زيد العمي وهو متروك.

(٤) روح المعاني (١٥٤/٢٨).

(٥) يُنظر: مجمع الزوائد (١٢٧/٧).

القول الرابع: المراد بـ ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنبياء، وهو قول قتادة والعلاء بن زياد<sup>(١)</sup>، وسفيان<sup>(٢)</sup>،

وذكره ابن عرفة<sup>(٣)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٤)</sup>، وابن عادل<sup>(٥)</sup>.

### الترجيح:

مما سبق يتبين أن القول الأول هو الصواب، وأن الآية للعموم، ويدخل فيه بطريق الأولى أبو بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم، ويدل على ذلك:

(١) ما رجحه شيخ المفسرين ابن جرير بقوله: "والصواب من القول في ذلك عندي: أن قوله:

﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وإن كان في لفظ واحد، فإنه بمعنى الجميع، وهو بمعنى قوله: ﴿إِنَّ

الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، فالإنسان وإن كان في لفظ واحد، فإنه بمعنى الجميع، وهو نظير قول الرجل: لا تقرين إلا قارئ القرآن، يقال: قارئ القرآن، وإن كان في اللفظ واحداً، فمعناه الجمع، لأنه قد أذن لكل قارئ القرآن أن يقرئه، واحداً كان أو جماعة<sup>(٦)</sup>.

(٢) أنه "يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص"<sup>(٧)</sup>.

(١) هو: العلاء بن زياد بن مطر بن شريح حدث عن أبي هريرة توفي في ولاية الحجاج سنة ٩٤ هـ، يُنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٢١٧/٧)، تهذيب التهذيب (١٨١/٨).

(٢) يُنظر: الكشف والبيان للثعلبي (٣٤٨/٩)، والحرر الوجيز (٣٣٢/٥)، ومفاتيح الغيب (٤٤/٣٠)، وزاد المسير (٣٠٩/٤)، الدر المنثور؛ للسيوطي (٢٢٤/٨).

(٣) يُنظر: تفسير ابن عرفة (٢٥٢/٤).

(٤) يُنظر: زاد المسير (٣٠٩/٤).

(٥) يُنظر: الباب لابن عادل (٢٠٠/١٩).

(٦) يُنظر: التفسير والمفسرون؛ للذهبي (١٩٢/٢)، والتفسير الحديث؛ لدروزة محمد عزت (٥٣٦/٨).

(٧) قواعد الترجيح عند المفسرين؛ لحسين الحربي (١٦٦/٢).



**قال الألوسي:** "وأنا أقول: العموم أولى وهما وكذا علي كرم الله تعالى وجهه يدخلان دخولاً أولياً، والتنصيب على بعض الأخبار المرفوعة إذا صحت لنكتة اقتضت ذلك لا لإرادة الحصر"<sup>(١)</sup>.

**وقال النحاس:** "واختلفوا في صالح المؤمنين فمن أصح ما قيل فيه: إنه لكل صالح من المؤمنين، ولا يخص به واحد إلا بتوقي"<sup>(٢)</sup>.

**وقال ابن الأمير الصنعاني<sup>(٣)</sup>:** "والحق أن اللفظ عام لكل صالح من المؤمنين، وقد أخرج الشيخان عنه عليه السلام أنه قال: «إن وليي الله وصالح المؤمنين»<sup>(٤)</sup>، والظاهر أنه عام لكل صالح مؤمن والتنصيب على البعض إبانة لفضله، ولا تنافي بين تفسيره بكل من ذكر كما لا يخفى، وإنما هو كذكر بعض أفراد العام"<sup>(٥)</sup>.

**٣** أن من القواعد التفسيرية: إذا ورد في تفسير نص ذي معنى كلي تفسيرات هي من قبيل التطبيقات أو التفسيرات الجزئية التي تندرج جميعها وغيرها تحت المعنى الكلي الذي يشملها، فالأولى حمل النص على المعنى الكلي العام، ولا داعي لتخصيصه بواحد من المعاني الجزئية التي جاءت في التفاسير؛ إلا أن يكون السياق يقتضي تخصيصه حتماً<sup>(٦)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من عموم هو الصواب، والله أعلم.

(١) روح المعاني؛ للألوسي (١٥٤/٢٨).

(٢) يُنظر: إعراب القرآن (٣٠٣/٤).

(٣) هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، أبو إبراهيم، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير. مجتهد، يلقب "المؤيد بالله" ابن المتوكل على الله، برع في جميع العلوم. ومن تصانيفه: "توضيح الأفكار، شرح تنقيح الأنظار"، و"سبل السلام، شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام" و"اليواقيت في المواقيت"، و"إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد" توفي سنة (١١٨٢هـ)، ينظر ترجمته في: البدر الطالع (٢ / ١٣٣)، والأعلام (٦ / ٣٨)، ومعجم المؤلفين (٩ / ٥٦).

(٤) سبق تحريجه (ص ٤٢٣).

(٥) التَّنْوِير شرح الجامع الصغير؛ لابن الأمير الصنعاني (٥٧٤/٦).

(٦) قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله تعالى (ص: ٥٩).

## [٦٥] المسألة الثانية: تكليف الحيوانات.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما المستكره فما يستبشع إذا عرض على الحجة وذلك على أربعة أوجه... والثاني: أن يلفق بين اثنين كقول من زعم تكليف الحيوانات في قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، مع قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] إنهم مكلفون كما نحن<sup>(١)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من زعم أن الحيوانات مكلفة كما نحن مكلفون، وقال في استدراكه: من زعم تكليف الحيوانات.

### الدراسة:

استدرك الزركشي على من قال بتكليف الحيوانات، ورد عليهم في ذلك الكرمان<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup>، وصاحب المنار<sup>(٤)</sup>، وذكره السيوطي<sup>(٥)</sup>، وهذا هو القول الأول، وحجتهم:

(١) أن في القرآن آيات لا تخصّ متنوعة الصيغ تفيد أن التكليف محصور بيني آدم، فيكون نذر الله محصورين بهم تبعاً لذلك، منه:

أ- أن بني آدم خلفاء الله في الأرض، وقد انطوى في الآيات بتقرير كون بني آدم هم موضوع التكليف حصراً.

ب- ومن ذلك ما انطوى فيه كون الله أراد منذ البدء خلق بني آدم ليلوهم أيهم أحسن عملاً.

(١) البرهان في علوم القرآن (١٧٩/٢).

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل؛ للكرمان (٣٥٨/١).

(٣) روح المعاني (١٣٨/٤).

(٤) تفسير المنار؛ لرشيد رضا (٣٣٤/٧).

(٥) الإكليل في استنباط التنزيل (٢١٦/١).

ج-ومن ذلك ما انطوى فيه تقرير كون الله ينزل آياته للناس ليفكر بها ويتدبرها ويعقلها أولو الألباب. وكل هذا شأن بني آدم خاصة.

د-وفي سورة الأحزاب آية قطعية الدلالة على أن الإنسان هو المكلف وحده، وهي ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]<sup>(١)</sup>.

٢) قال صاحب المنار: "القول بتكليف البهائم: قال الألوسي: وأغرب من هذا دعوى الصوفية أن الحيوانات مخاطبة مكلفة من عند الله تعالى من حيث لا يشعر المحجوبون، ثم قال: ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾، حيث نكر ﷻ الأمة والنذير وهم من جملة الأمم"<sup>(٢)</sup>.

٣) أن جملة: ﴿إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ مما يدعم عدم صحة الاستثناس<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أن جميع الحيوانات مكلفة كالbشر.

وبه قال بعض الصوفية، ونقله الشعراني<sup>(٤)</sup> عن شيخه

(١) التفسير الحديث؛ لدروزة محمد عزت (١١٩/٣).

(٢) تفسير المنار؛ لرشيد رضا (٣٣٤/٧)، و ينظر: روح المعاني (١٣٨/٤).

(٣) تفسير المنار؛ لرشيد رضا (٣٣٤/٧).

(٤) هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي، أبو محمد، المعروف بالشعراني، ولد في قلقشندة (بمصر) ونشأ بساقية أبي شعرة (من قرى المنوفية) وإليها نسبته، فقيها محدثاً أصولياً صوفياً من تصانيفه: "الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية"، و"أدب القضاة"، و"إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين"، و"من فتاوى الشيخ علي الخوّاص" وتوفي بالقاهرة سنة: (٩٧٣ هـ)، ينظر ترجمته في: كشف الظنون (١٩٤/١)، والأعلام للزركلي (١٨٠/٤)، ومعجم المؤلفين (٢١٨/٦).

علي الخواص<sup>(١)(٢)</sup>، وقال به الجاحظ<sup>(٣)</sup>، وحجتهم:

(١) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، ووجه الدلالة: أن الله نكر الأمة والنذير وهم من جملة الأمم.

(٢) أن في المثلية في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨]، دلالة على أنهم مكلفون كما نحن.

الرد عليهم:

(١) أنه ليس في الآية ما يدل على أن هذه المماثلة في أي المعاني حصلت ولا يمكن أن يقال: المراد حصول المماثلة من كل الوجوه، وإلا لكان يجب كونها أمثالاً لنا في الصورة والصفة والخلقة، وذلك باطل، فظهر أنه لا دلالة في الآية على أن تلك المماثلة حصلت في أي الأحوال والأمو<sup>(٤)</sup>.

(٢) أنه لو وجب حملها على العموم لوجب أن تكون أمثالنا في كونها ناساً، وفي مثل صورنا وأخلاقنا، فمتى قالوا لم يقل أمثالنا في كل شيء قلنا: وكذلك الامتحان والتكليف على أنهم مقرون بأن الأطفال غير مكلفين ولا ممتحنين، فما يحملون به امتحان الصبيان بعينه نحمل بمثله امتحان البهائم، وكيف يصح تكليف البهائم والطيور وهي غير عاقلة، والتكليف لا يصح إلا لعقل على أن الصبيان أعقل من البهائم، ومع هذا فليسوا مكلفين فكيف يصح تكليف

(١) هو: علي البرلسي الخواص، أستاذ الشيخ عبد الوهاب الشعراوي الذي أكثر اعتماده في مؤلفاته على كلامه، وطريقه، قال المناوي في "طبقاته": الأئمة المشهور بين الخواص بالخواص، توفي بمصر سنة (٩٣٩هـ)، ينظر ترجمته في الكواكب السائرة (٢/ ٢١٨-٢١٩)، شذرات الذهب (١٠/ ٣٢٧).

(٢) يُنظر: روح المعاني (٤/ ١٣٨)، وتفسير المنار؛ لرشيد رضا (٧/ ٣٣٤).

(٣) يُنظر: روح المعاني (٤/ ١٣٩).

(٤) مفاتيح الغيب؛ للرازي (٦/ ١٥٤).

البهائم؟ وأما قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، فإنه مخصوص بالمكلفين العقلاء من البشر والجن والملائكة بدلالة أن الأطفال أمم، وليس فيها نذيرة<sup>(١)</sup>.

٣) أن المثلية في الآية لا تدل على شيء مما ذكر، وقال الكرمانى: "العجيب: ذهب بعضهم إلى: أن أصناف الحيوانات مكلفة متعبدة لقوله: ﴿أَمْثَالُكُمْ﴾ وإن كل صنف منها يأتيه نذير من جنسها لقوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾، وهذا فاسد، لأن المماثلة لا توجب المساواة في كل شيء"<sup>(٢)</sup>.

٤) وقال ابن قتيبة: "أمم أمثالكم في طلب الغذاء، وابتغاء الرزق، وتوقي المهالك"<sup>(٣)</sup>.

٥) ما نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا أصل له<sup>(٤)</sup>.

٦) قال الألوسي: ونقل الشهاب عن ابن المنير أن من ذهب إلى أن البهائم والهوام مكلفة لها رسل من جنسها، فهو من الملاحدة الذين لا يعول عليهم كالجاحظ وغيره، وعلى إكفار القائل بذلك نص كثير من الفقهاء والجزء الذي يكون يوم القيامة للحيوانات عندهم ليس جزء تكليف، على أن بعضهم ذهب إلى أن الحيوانات لا تحشر يوم القيامة، وأول الظواهر الدالة على ذلك<sup>(٥)</sup>، والأولى أن لا يكون كفراً لاحتمال التأويل في ذلك، وكل ما احتمل فيه التأويل لا يكفر به، وعلى فرض أنها كبيرة ففاعلها لا يكفر.

(١) مجموعة من بحوث ومقالات موقع فيصل نور (٦/١٥٤).

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل؛ للكرمانى (٣٥٨/١).

(٣) تأويل مشكل القرآن (ص: ٤٤٥)، وينظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (١٤٢/٣).

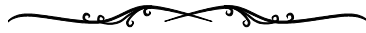
(٤) يُنظر: روح المعاني (١٣٩/٤).

(٥) يُنظر: المصدر السابق.

الترجيح:

مما سبق يتضح أن القول الأول والقائل بعدم تكليف الحيوانات هو الراجح، ويدل على ذلك:

- (١) قوة أدلتهم وردودهم على الخصم.
- (٢) أن القول بتكليف البهائم مخالف للإجماع<sup>(١)</sup>.
- (٣) ضعف هذا القول الألوسي بقوله: "واستدل بعض الناس بهذه الآية مع قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨]، على أن في البهائم وسائر الحيوانات أنبياء أو علماء يندرون، والاستدلال بذلك باطل لا يكاد نفي بطلانه يخفى على أحد، حتى على البهائم، ولم نسمع القول بنبوة فرد من البهائم ونحوها<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



(١) ضوء الشموع شرح المجموع؛ لحمد الأمير المالكي بحاشية: حجازي العدوي المالكي (٢٣٨/٤).

(٢) يُنظر: روح المعاني (٣٦٠/١١).

## [٦٦] المسألة الثالثة: حمل الساق على الحقيقة أم المجاز.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما المستكره فما يستبشع إذا عرض على الحجة، وذلك على أربعة أوجه... الثالث: ما استعير فيه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] في حمله على حقيقته<sup>(١)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من أثبت الساق على الحقيقة، وقال في استدراكه: "وأما المستكره فما يستبشع إذا عرض على الحجة".

### الدراسة:

#### اختلف السلف في تفسير الساق في الآية، على قولين:

**القول الأول:** أن المراد بالساق هو الكشف عن الشدة والكرب يوم القيامة، وهو قول ابن عباس، ومجاهد، وقتادة<sup>(٢)</sup>، ورجحه الماوردي<sup>(٣)</sup>، والكرماني<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وقال النسفي: إنه قول الجمهور<sup>(٦)</sup>، وقال به بعض المفسرين<sup>(٧)</sup>، وهو قول الفراء وأبي عبيدة، وجمهور أهل اللغة<sup>(٨)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (١٧٩/٢).

(٢) ينظر: جامع البيان (٥٥٤-٥٥٥/٢٣)، وزاد المسير (٣٢٥/٤)، ومعاني القرآن؛ للفراء (١٧٧/٣)، وفتح الباري؛ لابن حجر (٦٦٤/٨)، وفتح القدير؛ للشوكاني (٣٣١/٥).

(٣) تفسير الماوردي (٧١/٦).

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل؛ للكرماني (١٢٤١/٢).

(٥) الكشف (٥٩٣/٤).

(٦) يُنظر: مدارك التنزيل (٥٢٤/٣).

(٧) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٤٩/١٨)، والمحرر الوجيز (٣٥٢/٥)، ومفاتيح الغيب (٦١٣/٣٠)، وتفسير البيضاوي (٢٣٧/٥)، ومدارك التنزيل (١٨٥٠/٣).

(٨) يُنظر: زاد المسير (٣٢٥/٤)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ للنووي (٢٧/٣).

## وحيثهم:

١- ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في هذه الآية: (يكشف عن أمر عظيم كقول الشاعر: وقامت بنا الحرب على ساق)<sup>(١)</sup>.

٢- أن العرب تقول: كشف هذا الأمر عن ساق إذا صار إلى شدة، وتقول: شمرت الحرب عن ساقها، أي: إذا اشتدت.

٣- أن لفظ الساق جاءت منكراً ولم تضاف إلى الله.

## الرد عليهم:

(١) أما قول ابن عباس رضي الله عنه، فقد ضعفه بعض العلماء ولا تقوم به حجة، لثبوت النص عن النبي ﷺ في تفسير الآية<sup>(٢)</sup> بما يخالف ما قاله ابن عباس رضي الله عنه؛ لأن الآية تدل على إثبات صفة الساق لله تعالى على القول الصحيح.

(٢) وأما ما نقله النسفي عن الجمهور أنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، «أي: يكشف عن شدة» فغير صحيح، ومن قرأ الكتب المصنفة في السنة، علم خطأ هذا القول وبطلانه، ولو فرضنا صحة ما نقله ابن الجوزي عن الجمهور، فلا يدل هذا على صحة قولهم وبطلان ما عداه، فليس كل قول يذهب إليه الجمهور يكون صواباً، فإن الحق لا يعرف بالكثرة، إنما يعرف بالأدلة والبراهين.

(١) جاء هذا القول على المثل. كما في اللسان (مادة سوق)، يُنظر: جامع البيان (٥٥٤/٢٣)، وغريب القرآن لابن قتيبة (ص: ٤٨١)، وفتح القدير؛ للشوكاني (٣٣١/٥).

(٢) حديث أبي سعيد رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد، فيعود ظهوره طبعاً واحداً) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] (١٥٩/٦)؛ برقم: (٤٩١٩)، ومسلم في صحيحه باب معرفة طريق الرؤية، (١٦٧/١)؛ برقم: (١٨٣)، بلفظ: (فيكشف عن ساق)، والمعنى واحد على كلا اللفظين.



(٣) وأما قولهم: إن هذه إضافة إليه، معناها: يكشف عن شدته، فهو قولٌ مردود، مخالف لمذهب السلف، وتحريف للكلم عن مواضعه.

(٤) حمل الساق في الآية على الشدة لا يصح، لأن المستعمل في الشدة أن يقال: كشف الله الشدة، أي: أزالها، كما قال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ [الزحرف: ٥٠].

القول الثاني: أن المراد بالساق الحقيقة، وهو قول ابن مسعود وأبي سعيد<sup>(١)</sup>، وهو مقتضى كلام ابن جرير الطبري<sup>(٢)</sup>، وصدر به ابن كثير تفسيره<sup>(٣)</sup>، وانتصر له الشوكاني<sup>(٤)</sup>، وصديق خان<sup>(٥)</sup>، واقتصر عليه السعدي<sup>(٦)</sup>.

#### وحجتهم:

(١) حديث أبي سعيد رضي الله عنه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياءً وسمعةً، فيذهب ليسجد، فيعود ظهره طبقاً واحداً»<sup>(٧)</sup>. فالحديث صريح في إثبات صفة الساق لله تعالى، فقد ذكر الكشف عن الساق والسجود له سبحانه.

(٢) قول ابن مسعود رضي الله عنه في قوله جلَّ وعز: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: (عن ساقيه)<sup>(٨)</sup>.

(١) يُنظر: جامع البيان (٢٣/٥٥٦-٥٥٨).

(٢) يُنظر: المصدر السابق .

(٣) يُنظر: تفسير ابن كثير (١٩٨/٨).

(٤) يُنظر: فتح القدير (٣٣٢/٥).

(٥) يُنظر: فتح البيان (٢٧٣/١٤).

(٦) يُنظر: تفسير السعدي (ص: ٨٨١).

(٧) سبق تخريجه (ص: ٤٣٦).

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرک (٥٠٠/٢)، والسيوطي في الدر المنثور (٨/٢٥٤).

(٣) أن لغة القوم في مثل ذلك أن يقال: كُشِفَت الشدَّة عن القوم لا كُشِف عنها! كما قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ [الزخرف: ٥٠]، وقال: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ﴾ [المؤمنون: ٧٥]، فالعذاب والشدَّة هو المكشوف لا المكشوف عنه.

### الترجيح:

الراجح -والله أعلم- هو القول الثاني، والقائل بأن الساق في الآية على الحقيقة، ويدل على ذلك:

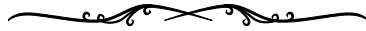
- (١) أنه ثابت بالحديث الصحيح المفسر للقرآن، وهو حديث أبي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين الذي قال فيه: «فيكشف الرب عن ساقه»<sup>(١)</sup>، والقاعدة الترجيحية تقول: "إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه"<sup>(٢)</sup>.
- (٢) أن ظاهر القرآن يدل على ذلك من جهة الخبر أنه يكشف عن ساق، ويدعون إلى السجود، والسجود لا يصلح إلا لله، فعلم أنه هو الكاشف عن ساقه.
- (٣) أن الأصل في الألفاظ أن تحمل على الحقيقة حتى يرد ما يخرجها عن ذلك، والقاعدة الترجيحية تقول: "يجب حمل ألفاظ الوحي على الحقيقة"<sup>(٣)</sup>.
- (٤) قال الشوكاني بعد أن ساق أقوال أهل اللغة وحديث أبي سعيد وأثر ابن عباس: "وقد أغنانا الله سبحانه في تفسير هذه الآية بما صح عن رسول الله ﷺ كما عرفت، وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثله شيء.

(١) سبق تخريجه (ص ٤٣٦).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين (١/١٨٣).

(٣) المصدر السابق (١/١٢٢).

دعواكل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كمخاطر<sup>(١)</sup>  
(٥) أن كلام من ابن عباس لا يقتضي نفي الصفة، وإنما هو تفسير للشيء بلازمه، وهذا ما  
يسمى في البلاغة بالكناية، ويقولون: إن الكناية لا تنفي الحقيقة بعكس المجاز، فالمجاز  
ينفي الحقيقة ويفسرها بمعنى آخر<sup>(٢)</sup>.  
وإذا ثبت هذا القول في الآية وتقرر أنه الراجح في تفسيرها؛ فإنه لا يمنع من إرادة القول الآخر  
أيضاً بالإضافة إليه، فيوم القيامة يوم يكشف فيه ربنا عن ساقه، وهو يوم كرب وشدة، ولا  
شك كما دلت على ذلك نصوص الوحي، وإنما المخالفة الصريحة للصحيح في تفسير الآية  
تكمن في حصر معنى الآية على القول الأول فقط، ونفي صفة الساق عن الله عز وجل.  
وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك مرجوح، والله  
أعلم.



(١) فتح القدير؛ للشوكاني (٣٣١/٥).

(٢) إتحاف أهل الفضل والإنصاف بنقض كتاب ابن الجوزي لسليمان العلوان (ص: ١٢١).

## [٦٧] المسألة الرابعة: الاشتقاق البعيد لبعض الآيات.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما المستكره فما يستبشع إذا عرض على الحجة وذلك على أربعة أوجه:... الرابع: ما أشعر باشتقاق بعيد كما قال بعض الباطنية في البقرة: إنه إنسان يقرر عن أسرار العلوم. وفي الهدهد إنه إنسان موصوف بجودة البحث والتنقيب<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على بعض الباطنية تأويلهم للبقرة بأنها إنسان يقرر عن أسرار العلم، والهدهد إنسان موصوف بجودة البحث، وقال في استدراكه: "ما أشعر باشتقاق بعيد".

### الدراسة:

استدرك الزركشي على الباطنية تفسيرهم<sup>(٢)</sup> المخالف للشرع واللغة<sup>(٣)</sup>، وأن تفسيرهم باطل وإثم، بل فيه الخروج عن الإسلام لمن اعتقد ذلك معاذ الله، ويستدل لبطلان تفسيرهم بالوجوه التالية:

(١) أنه تفسير يقوم على عقيدة التحلل من التكاليف الشرعية، والرفض للشرائع والأحكام من حيث الحقيقة والواقع. وفي هذا نقض بناء الشريعة، وحل عرى الإسلام.

(٢) كونه غريباً عن معاني الكلمات والجمل في اللغة العربية، وفي ذلك مخالفة صريحة لقول الله

تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

(١) البرهان في علوم القرآن (١٧٩/٢).

(٢) تفسير الباطنية: هو تفسير القرآن الكريم على معاني مخالفة لظاهر القرآن الكريم، مما يجافي معاني الكلمات والجمل في القرآن الكريم، دون دليل أو شبهة من دليل، وهذا نجدّه ظاهراً في تفاسير الباطنية الذين رفضوا الأخذ بظاهر القرآن، وقالوا: للقرآن ظاهر وباطن، والمراد منه: باطنه دون ظاهره، يُنظر: مناهل العرفان (٧٢/٢)، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن علي الفاروقي (٩٢٨/١)، والواضح في علوم القرآن (ص: ٢٣٨).

(٣) ومن تكلم عليهم كذلك الراغب الاصفهاني في تفسيره (ص: ١٢).

(٣) أنه يجعل القرآن ملهارة، يفسره كل مفسر بما شاء، له ضلاله وهواه.  
(٤) أنه يفك عقد المسلمين، ويفرق جماعتهم، من جراء فقدان ضوابط تفسير القرآن الكريم<sup>(١)</sup>.

ويرد على تأويلهم: أن "البقرة" إنسان يقرر عن أسرار العلوم، وفي "الهدد" أنه إنسان موصوف بجودة البحث والتنقيب بالآتي:

(١) أن هذا طراز من التفسير الباطني الفاسد، المردود عند أهل الحق، وليس ثمّ دليل يدل على صحة هذا التفسير، لا من مساق الآية -بل إنه ينفيه- ولا من خارج، إذ لا دليل عليه كذلك، بل مثل هذا أقرب إلى ما ثبت ردّه ونفيه عن القرآن من كلام الباطنية<sup>(٢)</sup>.

قال الشاطبي<sup>(٣)</sup> بعد ذكره لتفسيرهم بعض الآيات: "وهذا كله -إن صح نقله- خارج عما تفهمه العرب، ودعوى ما لا دليل عليه في مراد الله بكلامه"<sup>(٤)</sup>.

(٢) أن هذا النوع لا يستحق أن يسمى تأويلاً، وإنما هو اعتداء، وتلاعب بنصوص الشرع. قال الشنقيطي: "وأما حمل اللفظ على غير ظاهره لا لدليل؛ فهذا لا يسمى تأويلاً في الاصطلاح، بل يسمى لعباً؛ لأنه تلاعب بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ومن هذا تفسير غلاة الروافض قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] قالوا: عائشة"<sup>(٥)</sup>.

(٣) ذكر الإمام الزركشي في هذا النوع أنه أكثر ما يروج على الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات<sup>(٥)</sup>.

(١) الواضح في علوم القرآن؛ لمصطفى ديب البغا، ومحبي الدين ديب مستو (ص: ٢٣٧-٢٣٨).

(٢) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، من علماء المالكية. محدث، فقيه، أصولي، لغوي، مفسر، من مصنفاته: "الموافقات في أصول الشريعة"، و"الاعتصام"، توفي سنة (٧٩٠هـ). يُنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٧٥/١)، ومعجم المؤلفين (١١٨/١).

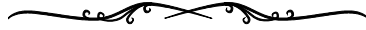
(٣) الموافقات (٤٠٢/٢)، (٤٠٣/٣).

(٤) يُنظر: جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف؛ لعبد العزيز الطويان (٣١٣/١).

(٥) البرهان في علوم القرآن (١٧٩/٢).

٤) أن الميزان المحكم في تفسير القرآن الكريم يقتضي التزام قواعد اللغة العربية، وأصول الشريعة الإسلامية. فتفسير النص القرآني بما تتخيله الأوهام دون الانضباط بأصول اللغة والشريعة هو باطل من القول وزور.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله.

[٦٨] مسألة: هل الليلة المباركة هي ليلة النصف من شعبان؟

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقوله في سورتي النمل والقصص: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [النمل: ٨٩] [القصص: ٨٤] ولم يبين في ليل ولا نهار وبينه في سورة الدخان بقوله: ﴿فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، ثم بينها في ليلة القدر بقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، فالمباركة في الزمان هي ليلة القدر في هذه السورة؛ لأن الإنزال واحد، وبذلك يرد على من زعم أن المباركة ليلة النصف من شعبان، وعجب كيف غفل عن ذلك<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من زعم أن الليلة المباركة هي ليلة النصف من شعبان، وقال في استدراكه: "وبذلك يُرد على من زعم أن الليلة المباركة هي ليلة النصف من شعبان وعجب كيف غفل عن ذلك".

الدراسة:

اختلف المفسرون في المقصود بالليلة المباركة في هذه الآية، على قولين:

القول الأول: أن الليلة المباركة هي ليلة القدر، وهو ما ذهب إليه الزركشي، وبه قال ابن عباس، وقتادة، وابن زيد، والحسن، ومجاهد<sup>(٢)</sup>، واختاره جمهور المفسرين<sup>(٣)</sup>، وحجتهم:

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/١٨٨).

(٢) يُنظر: جامع البيان للطبري (٣/٤٤٦)، والتفسير البسيط؛ للواحدي (٢٠/٩٤).

(٣) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٨/٢٢)، ومعاني القرآن؛ للزجاج (٤/٤٢٣)، والكشاف؛ للزمخشري (٤/٢٧٠)، وأحكام القرآن لابن العربي (٤/١١٧)، ومفاتيح الغيب؛ للرازي (٢٧/٦٥٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٦/١٢٦)، والتسهيل في علوم التنزيل؛ لابن جزي (٢/٢٦٦)، وتفسير ابن كثير (٧/٢٤٦)، وفتح القدير؛ للشوكاني (٤/٦٥٣)، والتحريم والتنوير (٢٥/٢٧٨)، وتفسير السعدي (ص: ٧٧١)، وأضواء البيان (٧/١٧٢).

(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ففي هذه الآية التصريح بنزول القرآن في ليلة القدر، وقد بينت هذه الآية ما أجهل في سورة الدخان: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]، ومن المقرر عند العلماء أن أفضل أنواع التفسير تفسير القرآن بالقرآن.

(٢) أن القرآن نزل في رمضان، كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، واتفق العلماء على أنه نزل في ليلة القدر من رمضان، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾.

(٣) أوصاف ليلة القدر في سورة القدر تشبه أوصاف الليلة المباركة في سورة الدخان فكلتاها مباركة، وسلام، وتنزل فيهما الأوامر، فوجب حمل الآيتين على بعضهما؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أنها ليلة النصف من شعبان، وهذا القول مروى عن عكرمة<sup>(٢)</sup>، وحجتهم: ورود آثار في ذلك؛ كحديث يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان، حتى إن الرجل لينكح ويولد له وقد أخرج اسمه في الموتى»<sup>(٣)</sup>، ففيه أنه تقضى فيها الآجال، فهذا يناسب قوله تعالى عن هذه الليلة: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤] فتفسر الآية بالحديث.

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٦٥٢/٢٧).

(٢) بهذا القول أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢٠٥/٢)، والطبري في جامع البيان (١٠/٢٢) وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٢٨٧/١٠)، كلهم من طريق محمد بن سوقة به، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢٦/١٦).

(٣) أخرجه الطبري في جامع البيان (١٠/٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٦٥/٥) برقم (٣٥٥٨)، من طريق الليث عن عقيل به، وأعله ابن كثير بالإرسال، ينظر: تفسير ابن كثير (٢٤٦/٧).



الرد عليهم:

يقال لهم: إن الحديث السابق المروي في فضل ليلة النصف من شعبان مرسل لا يصح، وإن صح فلا يعارض به النصوص الصريحة من القرآن.

وقد رد هذا القول جهابذة العلماء والمحققين، كابن العربي<sup>(١)</sup>، وابن كثير<sup>(٢)</sup>، والشوكاني<sup>(٣)</sup>، والشنقيطي<sup>(٤)</sup>.

وقد أنكر ابن كثير قول من قال: إنها ليلة نصف شعبان - كما روي عن عكرمة - وقال: "من قال ذلك فقد أبعد النجعة؛ فإن نص القرآن أنها في رمضان، وأما الحديث عن ليلة شعبان فمرسل، ومثله لا يعارض به النصوص"<sup>(٥)</sup>.

الترجيح:

مما سبق يتبين أن الصواب هو قول الجمهور بأن الليلة المباركة هي ليلة القدر، وذلك لما يلي:

- (١) قوة أدلتهم، وضعف أدلة القول الثاني، قال ابن العربي: "وليس في ليلة النصف من شعبان حديث يعول عليه، لا في فضلها، ولا في نسخ الآجال فيها، فلا تلتفتوا إليها"<sup>(٦)</sup>.
- (٢) أن القول الثاني شاذ، لمخالفته تفسير عامة السلف، والقاعدة: أن تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: أحكام القرآن لابن العربي (١١٧/٤).

(٢) يُنظر: تفسير ابن كثير (٢٤٦/٧).

(٣) يُنظر: فتح القدير؛ للشوكاني (٦٥٣/٤).

(٤) يُنظر: أضواء البيان (١٧٢/٧).

(٥) تفسير ابن كثير (٢٤٦/٧) بتصرف يسير.

(٦) أحكام القرآن؛ لابن العربي (١١٧/٤).

(٧) قواعد الترجيح عند المفسرين؛ للحري (٢٨٨/١).

(٣) قال الشوكاني: "والحق ما ذهب إليه الجمهور، من أن هذه الليلة المباركة؛ ليلة القدر؛ وذلك لأن الله ﷻ أجملها هنا وبينها في سورة البقرة: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ويقول في سورة القدر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ فلم يبق بعد هذا البيان الواضح ما يوجب الخلاف ولا ما يقتضي الاشتباه<sup>(١)</sup>.

(٤) قال الشنقيطي: "فدعوى أنها ليلة النصف من شعبان كما روي عن عكرمة وغيره، لا شك في أنها دعوى باطلة؛ لمخالفتها لنص القرآن الصريح، ولا شك أن كل ما خالف الحق فهو باطل. والأحاديث -التي يوردها بعضهم في أنها من شعبان- المخالفة لصريح القرآن -لا أساس لها، ولا يصح سند شيء منها، كما جزم به ابن العربي وغير واحد من المحققين، فالعجب كل العجب من مسلم يخالف نص القرآن الصريح بلا مستند كتاب، ولا سنة صحيحة"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



(١) يُنظر: فتح القدير؛ للشوكاني (٤/٦٥٣).

(٢) يُنظر: أضواء البيان (٧/١٧٢).

النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله.

[٦٩] مسألة: دلالة السياق القرآني.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وما يعين على المعنى عند الإشكال أمور... الرابع: دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبين الجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظرته، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من أهمل دلالة السياق، وضرب لذلك مثلاً، وقال في استدراكه: "فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظرته".

الدراسة:

استخدم العلماء دلالة السّياق في مؤلفاتهم منذ القدم، غير أنه لم يعرف كمصطلح إلا في وقت متأخر، ومن أشار إليه من المتقدمين الإمام الشافعي في كتابه "الرسالة"، حيث عقد باباً أسماه: "الصّنف الذي يبيّن سياقه معناه"<sup>(٢)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٠٠ - ٢٠١).

(٢) الرسالة، للشافعي (١/٦٢)، ويُنظر: التفسير بالبيان المتصل في القرآن الكريم؛ لبسمة بنت عبد الله الكنهل، رسالة ماجستير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١/٢٩).

والمراد بدلالة السياق القرآني: "بيان المعنى من خلال تتابع المفردات والجمل والتراكيب القرآنية المترابطة"<sup>(١)</sup>.

وقد عرّفه البعض بأنه: "ما يسبق الكلام المراد تفسيره، وما يلحقه من المعاني والألفاظ الواردة في مقطعٍ واحدٍ متصلٍ بموضوعه، مع الغرض من إيرادهِ"<sup>(٢)</sup>.

### أهمية دلالة السياق:

نوه الزركشي -رحمه الله- على أهمية دلالة السياق، وذكر بعضاً منها بقوله: "أنها ترشد إلى تبين المحمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم"<sup>(٣)</sup>.

ومن أهميتها أيضاً: أثرها الكبير في فهم المعنى المنشود من الآية من حيث الموضوع، والخطاب، والأسباب التي أدت إليه، والآثار المترتبة عليه، ذلك لأن مقتضى البلاغة ارتباط الكلام بسابقه ولاحقه ارتباطاً يحوي المعنى ويضمه دون انفصال أو تشتت، بل مع حسن انتقال وتدرج في مراقبي المباني والمعاني<sup>(٤)</sup>.

ومنها: الدلالة على أسباب النزول، فهي جوهرية لفهم أي نص كان، سواء أكان النص إلهياً، أم نبوياً، أم من سائر الكلام، إلا أن دلالة السياق القرآني أبلغ أثراً من كل سياق؛ لأن القرآن العظيم لا يطرقه احتمال الخطأ والوهم، بخلاف غيره فقد أصابه حظه من ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) السياق القرآني وأثره في التفسير (ص: ١٧).

(٢) ضوابط القطعي من تفسير القرآن الكريم لحمد ياسين (ص: ٢٧٥).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٠١).

(٤) المحرر في أسباب نزول القرآن لخالد المزيني (١/ ١٨٠).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٨٠).

وإن إهمال النظر في كامل السياق الذي ورد فيه الحديث قاد إلى زلل الأقدام، وضلال الأفهام في فهم النصوص الشرعية، فكم من خطأ ينشأ في فهم المعاني، وتحديد الأسباب حين يبحث الكلام من وسطه دون نظر أو تأمل في أوله ومنتهاه<sup>(١)</sup>.

ومن العلماء الذين بينوا أهمية دلالة السياق، أو جعلوها عمدة لهم في هذا الباب:

أولاً: ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حين اعترض على من فهم قوله تعالى:

﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] على

غير معناها؛ لأنه لم يراع الآيات قبلها، فقد قال مروان بن الحكم: لئن كان كل امرئ منا فرح

بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذب أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه

الآية؟ إنما أنزلت هذه الآية في أهل الكتاب. ثم تلا ابن عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ

أَتَوْا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وتلا ابن عباس: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ

الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا...﴾ [آل عمران: ١٨٨]<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: إمام المفسرين ابن جرير الطبري؛ فقد اعتبر السياق فيصلاً في تحديد سبب النزول، وترك

الحديث في سبب النزول مع صحة إسناده لما خالف السياق في قصة تحاصم الزبير ورجل من

الأنصار على المساقاة<sup>(٣)</sup>، فقال عروة: قال الزبير: والله ما أحسب هذه الآية أنزلت إلا في

(١) المصدر السابق (١/١٨١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، (٤/٢١٤٣)؛ برقم (٢٧٧٨).

(٣) عن عروة، عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، أنه حدثه: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي ﷺ في

شراج الحرة، التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه؛ فاختصما عند النبي ﷺ، فقال

رسول الله ﷺ للزبير: (اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك)، فغضب الأنصاري، فقال: أن كان ابن عمتك؟ فتلون

وجه رسول الله ﷺ، ثم قال: (اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر)، فقال الزبير: "والله إني لأحسب

هذه الآية نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] =

ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، "وهذا القول أولى بالصواب؛ لأن قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ في سياق قصة الذين أسدى الله الخبر عنهم بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ٦٠] ولا دلالة تدل على انقطاع قصتهم؛ فإلحاق بعض ذلك ببعض ما لم تأت دلالة على انقطاعه أولى" (١).

ثالثاً: أبو بكر ابن العربي؛ فقد اعتمد عند ترجيحه المراد بقوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣] على السياق؛ فقال: "وقد اتفق المفسرون أنها نزلت فيمن أسلم من أهل الكتاب، وعليه يدل ظاهر القرآن، ومفتتح الكلام نفي المساواة بين من أسلم منهم وبين من بقي منهم على الكفر" (٢).

رابعاً: القرطبي؛ حيث اعتبر السياق في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣]، وضعف قول من قال: إنها نزلت في المشركين، وأن من أخذ منهم قبل أن يقدر عليه لم يمنعه ذلك أن يقام عليه الحد الذي أصابه (٣).

= أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار، (١١١/٣)؛ برقم (٢٣٥٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ﷺ، (١٨٢٩/٤)؛ برقم (٢٣٥٧).

(١) جامع البيان؛ للطبري (٥٢٤/٨).

(٢) أحكام القرآن؛ لابن العربي (٣٨٦/١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٤٩/٦).

خامساً: شيخ الإسلام ابن تيمية: فقد قال: "فمن تدبر القرآن، وتدبر ما قبل الآية، وما بعدها، وعرف مقصود القرآن تبين له المراد، وعرف الهدى والرسالة وعرف السداد من الانحراف والاعوجاج"<sup>(١)</sup>.

سادساً: ابن جزي الكلبي، فقد اعتبر السياق أحد وجوه الترجيح، فقال: "وأما وجوه الترجيح فهي اثنا عشر، ثم قال: السادس: أن يشهد بصحة القول سياق الكلام، ويدل عليه ما قبله أو ما بعده"<sup>(٢)</sup>.

سابعاً: ابن عاشور، فقد أعمل دلالة السياق في اختياراته، ورجح بها أقوالاً ورد بها أخرى، ومن ذلك دفعه لحديث عمر رضي الله عنه في نزول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهٖ وَلَوِ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ...﴾ الآية [النساء: ٨٣]، وأن ذلك نزل في إشاعة طلاق رسول الله ﷺ نساءه، فقال: "﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾...﴿عطف على جملة: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾﴾ [النساء: ٨١] فضمير الجمع راجع إلى الضمائر قبله العائدة إلى المنافقين وهو الملائم للسياق... إلى أن قال: والكلام مسوق مساق التويخ للمنافقين، واللوم لمن يقبل مثل تلك الإذاعة من المسلمين الأغرار، والآية نازلة في سرايا رسول الله ﷺ وبعوثه<sup>(٣)</sup>.

وقد جعل الزركشي السياق دلالة على معنى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، بقوله: كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير<sup>(٤)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى؛ لابن تيمية (٩٤/١٥).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (١٩/١).

(٣) التحرير والتنوير (١٣٩/٥)، ويُنظر: المحرر في أسباب نزول القرآن (١٨٥/١).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٢٠١/٢).

ويُعد السياق من قرائن الترجيح؛ فالقاعدة الترجيحية: أن القول الذي تؤيده قرائن في السياق مرجح على غيره من الأقوال<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي - رحمه الله - هو الصواب، والله أعلم.



(١) قواعد الترجيح عند المفسرين (١/٢٢٩).



النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله.

[٧٠] مسألة: المقصود بالنفير في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا﴾

كَافَّةً... ﴿[التوبة: ١٢٢].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [السلامة من التدافع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا

الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾

[التوبة: ١٢٢] فإنه يحتمل أن الطوائف لا تنفر من أماكنها وبواديها جملة، بل بعضهم لتحصيل

التفقه بوفودهم على رسول الله ﷺ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلموهم بما حصل لهم والفائدة في

كونهم لا ينفرون جميعاً عن بلادهم حصول المصلحة في حفظ من يتخلف من بعضهم ممن لا

يمكن نفيه، ويحتمل أن يكون المراد بالفئة النافرة هي من تسير مع رسول الله ﷺ في مغازيه

وسراياه. والمعنى حينئذ أنه ما كان لهم أن ينفروا أجمعين مع رسول الله ﷺ في مغازيه لتحصيل

المصالح المتعلقة ببقاء من يبقى في المدينة والفئة النافرة مع رسول الله ﷺ تتفقه في الدين بسبب

ما يؤمرون به ويسمعون منه، فإذا رجعوا إلى من بقي بالمدينة أعلموهم بما حصل لهم في صحبة

الرسول ﷺ من العلم، والاحتمالان قولان للمفسرين.

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: والأقرب عندي هو الاحتمال الأول لأننا لو حملناه على

الاحتمال الثاني لخالفه ظاهر قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ

أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [التوبة: ١٢٠] وقوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا

ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] فإن ذلك يقتضي إما طلب الجميع بالنفير أو إباحته وذلك

في ظاهره يخالف النهي عن نفر الجميع وإذا تعارض محملان يلزم من أحدهما معارضته ولا يلزم

من الآخر فالثاني أولى ولا نعني بلزوم التعارض لزوماً لا يجاب عنه ولا يتخرج على وجه مقبول

بل ما هو أعم من ذلك فإن ما أشرنا إليه من الآيتين يجاب عنه بحمل "أو" في قوله: ﴿أَوْ  
 أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ على التفصيل دون التخيير كما رضى به بعض المتأخرين من النحاة فيكون  
 نفيرهم (ثبات) مما لا تدعوا الحاجة إلى نفيرهم فيه جميعاً ونفيرهم جميعاً فيما تدعو الحاجة إليه  
 ويحمل قوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ  
 اللَّهِ﴾ على ما إذا كان الرسول هو النافر للجهاد ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممن يصلح  
 للجهاد فهذا أولى من قول من يقول بالنسخ وأن تكون هذه الآية ناسخة لما اقتضى النفير  
 جميعاً، ومن المفسرين من يقول: إن منع النفير جميعاً حيث يكون رسول الله ﷺ بالمدينة فليس  
 لهم أن ينفروا جميعاً ويتركوه وحده، والحمل أيضاً على هذا التفسير الذي ذكرناه أولى من  
 هذا؛ لأن اللفظ يقتضي أن نفيرهم للتفقه في الدين والإنذار، ونفيرهم مع بقاء رسول الله ﷺ  
 بعدهم لا يناسبه التعليل بالتفقه في الدين؛ إذ التفقه منه ﷺ وتعلم الشرائع من جهته، فكيف  
 يكون خروجهم عليه معللاً للتفقه في الدين<sup>(١)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من يقول بأن منع النفير للصحابة جميعاً؛ هو فيما إذا كان رسول الله ﷺ  
 موجوداً في المدينة، وقال في استدراكه: "والحمل على التفسير الذي ذكرناه أولى من هذا".

### الدراسة:

هذه الآية الكريمة من الآيات التي تعددت أقوال المفسرين في بيانها، وتنوعت آراؤهم في  
 تفسيرها، واختلفت مسالكهم في الموازنة بين الأقوال الماثورة في تأويلها. وقد ذكر الزركشي في  
 كلامه السابق أن للمفسرين أقوالاً واحتمالات في المراد بهذه الآية:

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٠٣-٢٠٥).

**القول الأول:** أن المتفقهة هي الفرقة المقيمة، وعليه يكون المعنى للآية: لولا نفر من كل فرقة طائفة تجاهد؛ لتتفقه القاعدة، وتنذر النافرة للجهاد إذا رجعوا إليهم، وهو قول ابن عباس، وقتادة، ومجاهد<sup>(١)</sup>، وابن عطية<sup>(٢)</sup>، ورجحه القرطبي<sup>(٣)</sup>، وابن القيم<sup>(٤)</sup>، وهو قول السعدي<sup>(٥)</sup>، وغيره من المفسرين<sup>(٦)</sup>، **وحجتهم:**

- (١) أن الآية جاءت في سياق النفير للجهاد وتوبيخ القاعدين عنه.
- (٢) أن النفير إنما يكون في الغزو، ولا يقال لمن سافر في طلب العلم: إنه نفر ولا استنفر، ولا يقال للسفر فيه نفير.
- (٣) أن الآية تكون قد اشتملت على بيان حكم النافرين والقاعدين، وعلى بيان اشتراكهم في الجهاد والعلم، فالنافرون أهل الجهاد والقاعدون أهل التفقه والدين إنما يتم بالجهاد والعلم، فإذا اشغلت طائفة بالجهاد وطائفة بالتفقه في الدين، ثم يعلم أهل الفقه المجاهدين إذا رجعوا إليهم حصلت المصلحة بالعلم والجهاد، وهذا الأليق بالآية والأكمل لمعناها، وأما إذا جعل النفير فيها نفيراً لطلب العلم لم يكن فيها تعرض للجهاد مع إخراج النفير عن موضوعه<sup>(٧)</sup>.
- فيكون معنى الآية: فلولا نفر من كل فرقة طائفة تجاهد؛ لتتفقه القاعدة، وتنذر النافرة للجهاد إذا رجعوا إليهم، ويخبرونهم بما نزل بعدهم من الوحي.

(١) يُنظر: جامع البيان (٥٦٧/١٤ - ٥٦٨)، والجامع لأحكام القرآن (٢٩٤/٨).

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز (٩٦/٣ - ٩٧).

(٣) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٩٤/٨ - ٢٩٥).

(٤) يُنظر: بدائع الفوائد (١٨٩/٤ - ١٩٠)، وبدائع التفسير (٣٨٧/٢ - ٣٨٨).

(٥) يُنظر: تفسير السعدي (ص: ٣٥٥).

(٦) يُنظر: تفسير المنار (٦٤/١١)، وفتح البيان محمد صديق خان (٤٢٥/٥).

(٧) يُنظر: بدائع الفوائد (١٨٩/٤ - ١٩٠)، وبدائع التفسير (٣٨٧/٢ - ٣٨٨).

٤) أن النفير إنما هو الخروج للجهاد، كما قال النبي ﷺ: «وإذا استنفرتهم فانفروا»<sup>(١)</sup>. وأيضاً؛ فإن المؤمنين عام في المقيمين مع النبي ﷺ والغائبين عنه، والمقيمون مرادون ولا بد؛ فإنهم سادات المؤمنين، فكيف لا يتناولهم اللفظ؟ وعلى قول أولئك يكون المؤمنون خاصاً بالغائبين عنه فقط، والمعنى: وما كان المؤمنون لينفروا إليه كلهم، فلولا نفر إليه من كل فرقة منهم طائفة. وهذا خلاف ظاهر لفظ المؤمنين، وإخراج للفظ النفير عن مفهومه في القرآن والسنة<sup>(٢)</sup>.

٥) أن التلقي يكون عن الرسول ﷺ والسمع منه.

القول الثاني: أن المتفقهة هي النافرة، وعليه يكون معنى الآية: هلا نفر من كل فرقة طائفة تتفقه وتنذر القاعدة؛ ويكون هذا في طلب العلم، وهو قول الحسن<sup>(٣)</sup>، والشافعي<sup>(٤)</sup>، واختاره الطبري<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، وحجتهم:

أن الضمير في قوله: ﴿لَيَنْفَقَهُوْا﴾ و﴿وَلْيُنْذِرُوْا﴾ يعود لأقرب مذكور؛ فالمنذرون هم النافرون وهم المتفقهون<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في خمسة مواطن، منها: كتاب الجهاد والسير، باب: فضل الجهاد والسير (١٤/٣)؛ برقم: (٢٧٨٣)، ومسلم في ثلاثة مواطن، منها: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها (٩٨٦/٢)؛ برقم: (١٨٣٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) إعلام الموقعين (١٧٨/٢-١٧٩)، ويُنظر: مفتاح دار السعادة (٥٦/١).

(٣) يُنظر: جامع البيان (٥٧١/١٤ - ٥٧٣)، معالم التنزيل؛ للبغوي (١١١/٣)، والجامع لأحكام القرآن (٢٩٤/٨).

(٤) يُنظر: الرسالة؛ للشافعي (ص: ٣٦٥)، وأحكام القرآن للبيهقي (٣٤/٢)، وإعلام الموقعين (١٧٨/٢).

(٥) يُنظر: جامع البيان (٥٧٢/١٤).

(٦) يُنظر: البحر المحيط؛ لأبي حيان (٥٢٥-٥٢٦).

(٧) يُنظر: الدر المصون (١٤٠/٦).

(٨) بدائع الفوائد لابن القيم (١٩٠/٤).

## الرد على استدلالهم:

- (١) أن الضمير إنما يرجع إلى الأقرب عند سلامته من معارض يقتضي الأبعد؛ وأن السياق يقتضي أن القاعد هو المتفقه المنذر للنافر الراجع<sup>(١)</sup>.
- (٢) أن هذه الآية ليست من بقية أحكام الجهاد، وهي: حكم مستقل بنفسه في مشروعية الخروج لطلب العلم والتفقه في الدين<sup>(٢)</sup>.
- (٣) مناسبة هذه الآية لما قبلها أنّ كلي النفيرين هو في سبيل الله، وإحياء دينه: هذا بالعلم وهذا بالقتال<sup>(٣)</sup>.
- (٤) أن "النفر" إذا كان مطلقاً بغير صلة بشيء، فالأغلب من استعمال العرب إياه في الجهاد والغزو؛ فإذا وصل بشيء غير القتال دل على أن النفر خرج عن موضوعه إلى المعنى المراد في السياق؛ فعلم أن قوله: ﴿لَيْفَقَهُوْا﴾ إنما هو شرط للنفر لا لغيره، إذ كان يليه دون غيره من الكلام<sup>(٤)</sup>.
- قال أبو حيان: "والذي يظهر أنّ هذه الآية إنما جاءت للحض على طلب العلم والتفقه في دين الله، وأنه لا يمكن أن يرحل المؤمنون كلهم في ذلك، فتعزى بلادهم منهم ويستولي عليها وعلى ذراريهم أعداؤهم، فهلا نفر من كل جماعة كثيرة جماعة قليلة منهم، فكفوهم النفير، وقام كل بمصلحة: هذه بحفظ بلادهم، وقتال أعدائهم، وهذه لتعلم العلم وإفادتها المقيمين إذا رجعوا إليهم"<sup>(٥)</sup>.

(١) بدائع الفوائد؛ لابن القيم (١٩٠/٤) بتصرف يسير.

(٢) فتح القدير؛ للشوكاني (٤٧٤/٢).

(٣) يُنظر: البحر المحيط؛ لأبي حيان (٥٢٦/٥).

(٤) يُنظر: جامع البيان (٥٧٣/١٤).

(٥) يُنظر: البحر المحيط لأبي حيان (٥٢٦/٥).

وقال ابن جرير الطبري: "فإن أولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: ليتفقه الطائفة النافرة بما تعاین من نصر الله أهل دينه وأصحاب رسوله على أهل عداوته والكفر به، فيفقه بذلك من معاینته حقيقة علم أمر الإسلام وظهوره على الأديان من لم يكن فقهه، ولينذروا قومهم، فيحذروهم أن ينزل بهم من بأس الله مثل الذي نزل بمن شاهدوا وعاینوا ممن ظفر بهم المسلمون من أهل الشرك إذا هم رجعوا إليهم من غزوهم.. لعل قومهم إذا هم حذروهم ما عاینوا من ذلك يحذرون، فيؤمنون بالله ورسوله، حذرًا أن ينزل بهم ما نزل بالذين أخبروا خبرهم"<sup>(١)</sup>.

### الرد عليهم:

علق صاحب المنار على رأي ابن جرير هذا بقوله: «وهذا تأويل متكلف ينبو عنه النظم الكريم، فإن اعتبار طائفة السرية بما قد يحصل لها من النصر - وهو غير مضمون ولا مطرد - لا يسمى تفقهاً في الدين، وإن كان يدخل في عموم معنى الفقه، فإن التفقه هو التعلم الذي يكون بالتكلف والتدرج، والمتبادر من الدين علمه، ولا يصح هذا المعنى في ذلك العهد إلا في الذين ييقون مع النبي ﷺ فيزدادون في كل يوم علماً وفقهاً بنزول القرآن...»<sup>(٢)</sup>.

إن الأغلب من استعمال العرب للنفر إذا كان مطلقاً بغير صلة بشيء أن يكون في الجهاد والغزو؛ فإذا كان ذلك هو الأغلب من المعاني فيه، وكان جلّ ثناؤه قال: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ علم أن قوله: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا﴾ إنما هو شرط للنفر لا لغيره، إذ كان يليه دون غيره من الكلام<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: جامع البيان (٥٧٣/١٤).

(٢) يُنظر: تفسير المنار (٦٤/١١).

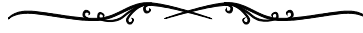
(٣) يُنظر: جامع البيان (٥٧٣/١٤).

## الترجيح:

الراجح - والله أعلم - أن الخلاف في القولين السابقين يرجع إلى عدة أقوال متنوعة لا تعارض بينها؛ فهو خلاف تنوع لا تضاد، والآية تحمل على المعنيين، وعليه فكلا القولين صحيح، ويحتملهما النص القرآني، والجمع بين الأقوال وإرادة كل المعاني أولى؛ وأحسن من إبطال أحدهما، ولأن القاعدة التفسيرية تقول: "يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص"<sup>(١)</sup>.

ومن قال باحتمال المعنيين: الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والرازي<sup>(٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(٤)</sup>، والنسفي<sup>(٥)</sup>، وابن عاشور<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من المفسرين<sup>(٧)</sup>.

وثمره هذا الخلاف: توسيع معنى الآية، لتشمل أحوالاً متعددة، والله أعلم.



- 
- (١) قواعد الترجيح عند المفسرين؛ لحسين الحري: (١٦٦/٢).
  - (٢) يُنظر: الكشف (٣٢٣/٢).
  - (٣) يُنظر: مفاتيح الغيب (١٧٠/١٦ - ١٧١).
  - (٤) يُنظر: تفسير البيضاوي (١٠٢/٣).
  - (٥) يُنظر: مدارك التنزيل (٧١٧/١).
  - (٦) يُنظر: التحرير والتنوير (٦٠/١١).
  - (٧) يُنظر: التسهيل لابن جزي (٣٥٠/١)، واللباب في علوم الكتاب (٢٣٩/١٠)، وتفسير النيسابوري (٥٤٧/٣)، والسراج المنير؛ للشرييني (٦٥٧/١).

النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله.

[٧١] مسألة: الذي بيده عقدة النكاح.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله -: [فصل في الإجمال ظاهراً وأسبابه، وأما ما فيه من الإجمال في الظاهر فكثير، وله أسباب: من تعيين الضمير، كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالضمير في (يَدِهِ) يحتمل عوده على الولي وعلى الزوج، ورجح الثاني لموافقته للقواعد؛ فإن الولي لا يجوز أن يعفو عن مال يتيمه بوجه من الوجوه، وحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى، فإن قيل: لو كان خطاباً للأزواج لقال: "إلا أن تعفوا" بالخطاب؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] قلنا: هو التفات من الخطاب إلى الغيبة، وهو من أنواع البديع<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إنه لو كان خطاباً للأزواج لقال: "إلا أن تعفوا" بالخطاب، وقال في استدراكه: "هو التفات من الخطاب إلى الغيبة وهو من أنواع البديع".

الدراسة:

ذكر الإمام الزركشي اختلاف أهل العلم في تعيين من هو الذي بيده عقدة النكاح، وذكر أن الضمير في (يَدِهِ) يحتمل عوده على الولي وعلى الزوج، واختلافهم فيه على قولين:

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢١١).



## القول الأول: أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج.

وهو ما رجحه الإمام الزركشي، وهو قول علي بن أبي طالب، وجبير بن مطعم، وأحد قولي ابن عباس، وبه قال جمع من التابعين<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب: أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أصح قوليه، وأحمد بن حنبل في رواية عنه، والثوري<sup>(٢)</sup>، واختاره كثير من المفسرين<sup>(٣)</sup>، وحجتهم:

(١) أن الله تعالى قال: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] والعفو الذي هو أقرب إلى التقوى هو عفو الزوج عن حقه، أما عفو الولي عن مال المرأة، فليس هو أقرب إلى التقوى<sup>(٤)</sup>.

(٢) أن المهر مال للزوجة، فلا يملك الولي هبته وإسقاطه، كغيره من أموالها وحقوقها، وكسائر الأولياء<sup>(٥)</sup>.

(٣) ما روي عن محمد بن جبير بن مطعم: أن أباه تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها، فأكمل الصداق لها، وقال: أنا أحق بالعفو<sup>(٦)</sup>.

(٤) أن الزوج بيده، عقدتها، وإبرامها، ونقضها، وانحدامها. وكما أنه لا يجوز للولي أن يهب

(١) وهم: سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والشعبي، ومجاهد، وشريح، وابن سيرين، ومحمد بن كعب القرظي، وجابر بن زيد، وأبي مجلز، والريبع بن أنس، وإياس بن معاوية، ومكحول، ومقاتل بن حيان. يُنظر: مصنف ابن أبي شيبة (٥٤٤/٣-٥٤٥)، وجامع البيان (١٥١/٥-١٥٨)، وتفسير ابن كثير (٦٤٤/١).

(٢) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٤٤٥/٢)، وأحكام القرآن؛ للخصاص (٥٣٣/١)، وأحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي (٢٠٠/١)، وأحكام القرآن للكنيا المراسي (٢٠٨/١)، وإيجاز البيان عن معاني القرآن؛ لأبي القاسم النيسابوري (١٥٩/١)، وأحكام القرآن؛ لابن العربي (٢٩٣/١)، وتفسير ابن كثير (٦٤٤/١).

(٣) يُنظر: معاني القرآن؛ للفراء (١٥٥/١)، وجامع البيان (١٥٨/٥)، وأحكام القرآن؛ للخصاص (٥٣٣/١)، وتفسير السمرقندي (١٥٦/١)، والوسيط للواحد (٣٤٨/١)، ومعالم التنزيل؛ للبخاري (٢٨٧/١)، وزاد المسير (٢١٤/١)، ومفاتيح الغيب (٤٧٩/٦)، وتفسير البيضاوي (١٤٧/١)، ومدارك التنزيل (١٩٩/١)، ولباب التأويل (١٧٢/١)، والبحر المحيط لأبي حيان (٥٣٩/٢)، وتفسير أبي السعود (٢٣٤/١)، وفتح القدير (٢٣٩/١)، وروح المعاني (٥٤٧/١)، وتفسير الشعراوي (١٠٢٠/٢)، وتفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين (١٧٢/٣).

(٤) المغني لابن قدامة (٢٥٤/٧).

(٥) المغني لابن قدامة (٢٥٤/٧).

(٦) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (١٥٢/٥).

شيئاً من مال المولية للغير، فكذلك في الصداق<sup>(١)</sup>.

٥) أن الذي بيد الولي هو عقد النكاح، فإذا عقد حصلت، "عقدة النكاح"، في يد الزوج لا في يد الولي<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** أن الذي بيده عقدة النكاح هو الولي، وهو قول ابن عباس في رواية عنه، وجمع من التابعين<sup>(٣)</sup>، وإليه ذهب: مالك، والشافعي في القديم، وأحمد في رواية عنه<sup>(٤)</sup>، ورجحه النحاس<sup>(٥)</sup>، والزمخشري<sup>(٦)</sup>، وابن العربي<sup>(٧)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(٨)</sup>، والقرطبي<sup>(٩)</sup>، والسيوطي<sup>(١٠)</sup>، والسعدي<sup>(١١)</sup>، وابن عاشور<sup>(١٢)</sup>، وحجتهم:

١) أن سياق الكلام واللغة قد دلا على أنه الولي، وهو الذي يجوز أن يعقد النكاح على المرأة بغير أمرها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وإنما بيد الزوج أن يطلق، فإن قيل: بيده عقدة نكاح نفسه فذا لا يناسب الكلام الأول، وقد جرى ذكر الزوج في

(١) يُنظر: تفسير ابن كثير (١/٦٤٤).

(٢) مفاتيح الغيب (٢/٤٧٩) بتصرف يسير.

(٣) وهم: الحسن، وعلقمة، وطاوس، والشعي، والنخعي، والزهري، والسدي، والأسود بن زيد. يُنظر: جامع البيان (٥/١٤٦ - ١٤٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٤٤٥)، ومصنف عبد الرزاق (٦/٢٨٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/٥٤٥ - ٥٤٦).

(٤) يُنظر: الإنصاف للمرداوي (٨/٢٧١)، والمغني (٧/٢٥٣)، والجامع لأحكام القرآن (٣/٢٠٧)، وتفسير ابن كثير (١/٦٤٢).

(٥) يُنظر: معاني القرآن؛ للنحاس (١/٢٣٥).

(٦) يُنظر: الكشف (١/٢٨٥).

(٧) يُنظر: أحكام القرآن؛ لابن العربي (١/٢٩٥).

(٨) يُنظر: فوائد في مشكل القرآن (ص: ١٠٠ - ١٠١).

(٩) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/٢٠٧).

(١٠) يُنظر: قطف الأزهار في كشف الأسرار (١/٤٨٤).

(١١) يُنظر: تفسير السعدي (ص: ١٠٦).

(١٢) يُنظر: التحرير والتنوير (٢/٤٦٣).

قوله: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧] فلو كان للزوج لقليل: أو تعفو، وهذا أشبه بسياق الكلام<sup>(١)</sup>.

(٢) أن الضمائر في الآية تؤيده.

(٣) أن الزوج بيده عقدة النكاح لنفسه، والولي بيده عقدة النكاح لوليته، فهو المراد؛ لأن الزوجين يتراضيان، فلا ينعقد لهما أمر إلا بالولي، بخلاف سائر العقود، فإن المتعاقدين مستقلان بعقدتهما<sup>(٢)</sup>.

(٤) أنه لو أريد الزوج لعبر به؛ إذ هو أخصر، إذ كان يقال: (أو تعفو) بالتاء، ولا مقتضى للعدول عن ذلك، ولأنه أتى بلفظ الغيبة، والأزواج في مقام الخطاب، ولهذا عقبه بخطاب الأزواج، فقال: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] فجمعت الآية الثلاثة<sup>(٣)</sup>.

الرد عليهم:

قال الإمام الزركشي: "فإن قيل: لو كان خطاباً للأزواج لقال: "إلا أن تعفوا" بالخطاب؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ قلنا: هو التفات من الخطاب إلى الغيبة، وهو من أنواع البديع<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني القرآن؛ للنحاس (١/٢٣٥).

(٢) أحكام القرآن؛ لابن العربي (١/٢٩٥-٢٩٦) بتصرف يسير.

(٣) قطف الأزهار في كشف الأسرار؛ للسيوطي (١/٤٨٤).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٢/٢١١).

## الترجيح:

هذه المسألة من المسائل المعضلة التي توقف عندها بعض العلماء، وتراجع آخرون عن قول اعتنقوه بعد أن ظهرت لهم أدلة فيها، ويرجع ذلك إلى إجمال اللفظ، والذي ظهر بعد ذكر الأدلة أن الأقرب -والله أعلم- هو القول الأول القائل بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج، ويؤيد ذلك ما يلي:

- (١) قوة أدلتهم وصحتها.
- (٢) ترجيح إمام المفسرين ابن جرير الطبري بقوله: وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: "المعني بقوله: ﴿الَّذِي يَبْدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الزوج، وذلك لإجماع الجميع على أن ولي جارية بكر أو ثيب، صبية صغيرة كانت أو مدركة كبيرة، لو أبرأ زوجها من مهرها قبل طلاقه إياها، أو وهبه له أو عفا له عنه - أن إبراءه ذلك وعفوه له عنه باطل، وأن صداقها عليه ثابت بثبوته قبل إبرائه إياه منه<sup>(١)</sup>، فهكذا هنا.
- (٣) أن هذا القول هو الموافق للقواعد؛ فإن الولي لا يجوز أن يعفو عن مال يتيمة بوجه من الوجوه، وحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى<sup>(٢)</sup>.
- (٤) أن عقدة النكاح خرجت من يد الولي فصارت بيد الزوج، والعفو إنما يطلق على ملك الإنسان، وعفو الولي عفو عما لا يملك، ولأنه قال: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والفضل فيه هبة الإنسان مال نفسه لا مال غيره<sup>(٣)</sup>.
- (٥) أن عفو الزوج بإكمال المهر هو صادر عن المالك مطلق التصرف، بخلاف الولي، وتسمية

(١) جامع البيان (٥/١٥٨).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/٢١١).

(٣) زاد المسير (١/٢١٤).

الزيادة عفوًا، وإن كان خلاف الظاهر، لكن لما كان الغالب أنهم يسوقون المهر كاملاً عند العقد كان العفو معقولاً؛ لأنه تركه لها، ولم يسترجع النصف منه<sup>(١)</sup>.

٦) أن الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج، فإنه يتمكن من قطعه وفسخه وإمساكه، وليس إلى الولي منه شيء<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن استدراك الإمام الزركشي وافق القول الراجح، والله أعلم.



(١) فتح القدير (٢٩١/١).

(٢) ينظر: المغني (٢٥٣/٧)، وفتح القدير (١٩٢/١).

النوع الثاني والأربعون: في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن.

[٧٢] مسألة: خطاب العام المراد به الخصوص .

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [الرابع: خطاب العام والمراد الخصوص، وقد اختلف العلماء في وقوع ذلك في القرآن، فأنكره بعضهم؛ لأن الدلالة الموجبة للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة، كقوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، والصحيح أنه واقع، كقوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وعمومه يقتضي دخول جميع الناس في اللفظين جميعاً، والمراد بعضهم؛ لأن القائلين غير المقول لهم، والمراد بالأول نعيم بن سعيد الثقفي، والثاني أبو سفيان وأصحابه<sup>(١)</sup>.]

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من أنكر خطاب العام المراد به الخصوص في القرآن، وقال في استدراكه: "والصحيح أنه واقع".

الدراسة:

ذهب الإمام الزركشي إلى وجود خطاب العام والمراد الخصوص، واستدرك على من أنكر ذلك، ومثل له بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والمراد بالناس الأولى نعيم بن مسعود الأشجعي، وبالناس الثانية أبو سفيان وأصحابه، وهو قول مجاهد، ومقاتل، وعكرمة، والكلبي<sup>(٢)</sup>، وابن قتبية<sup>(٣)</sup>،

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٢٠).

(٢) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (١١/٢٥٢)، وتفسير الماوردي (١/٢٦١)، والجامع لأحكام القرآن (٤/٢٧٩)، وتفسير الوسيط للواحدي (١/٥٢٢).

(٣) يُنظر: البحر المحيط في التفسير؛ لأبي حيان (٣/٤٣٦).

واختاره المظهري<sup>(١)</sup>، وهو قول بعض المفسرين<sup>(٢)</sup>، وكثير من الأصوليين<sup>(٣)</sup>، وهو القول الأول، ويؤيد ذلك:

(١) فعل العرب لذلك كثيراً، قال الطبري: "إن العرب تفعل ذلك كثيراً، فتدل بذكر الجماعة على الواحد. ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والذي قال ذلك واحد، وهو فيما تظاهرت به الرواية من أهل السير - نعيم بن مسعود الأشجعي، ونظائر ذلك في كلام العرب أكثر من أن تحصى"<sup>(٤)</sup>.

(٢) أنه إذا قال الواحد قولاً أو فعل فعلاً وله أتباع يقولون مثل قوله أو يفعلون مثل فعله أو يرضون ذلك، فإنه يحسن حينئذ إضافة ذلك الفعل إلى الكل، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرَأْ نُمُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] وهم لم يفعلوا ذلك وإنما فعله أسلافهم، إلا أنه أضيف إليهم لمتابعتهم لهم على تصويهم في تلك الأفعال، فكذا هاهنا يجوز أن يضاف القول إلى الجماعة الراضين بقول ذلك

(١) يُنظر: التفسير المظهري (١/١٨١).

(٢) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١/٣١٥)، وجامع البيان (٤/١٩١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٤٨٩)، وتفسير الماوردي (١/٢٦١)، والكشف والبيان (٣/٢١٠)، الوجيز (١/٢٤٣)، والوسيط (١/٥٢٢)، وتفسير السمعاني (١/٣٨٠)، والكشاف (١/٤٤١)، ومفاتيح الغيب (٩/٤٣٢-٤٣٣)، وتفسير العز بن عبد السلام (١/٢٩٤)، ومدارك التنزيل (١/٣١٢)، والدر المصون (٣/٤٨٩)، وتفسير النيسابوري (٢/٣١٠)، وتفسير الجلالين (١/٩١)، والسراج المنير (١/٢٦٦)، وتفسير المراغي (٤/١٣٤)، والتحرير والتنوير (٤/١٦٩)، وأضواء البيان (٩/١٦٣)، والتفسير المنير (٤/١٦٠).

(٣) يُنظر: العدة (٢/٥٠٥)، والإنصاف للبطلاني (١/١٤٦)، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لابن الجوزي (١/٦٠٤)، والإحكام للآمدي (٢/٢٨٥)، وبيان المختصر للأصفهاني (٢/٢٤٥)، ونهاية السؤل (١/١٩٥)، والتقريب والتحبير (١/٢٩٢)، والتحبير شرح التحرير (٥/٢٤٨٨)، وتيسير التحرير (١/٣٢٨)، وإرشاد الفحول (١/٣٥٧)، ودراسات أصولية في القرآن الكريم؛ للحنفاوي (١/١١٣ - ١٧٨).

(٤) ولكن الطبري لم يذهب إلى هذا المذهب في تفسير ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ من [سورة آل عمران: ١٧٣]، جامع البيان (٤/١٩١).

الواحد<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن المراد بالناس الركب من عبد القيس، الذين مروا بأبي سفيان فدهمهم إلى المسلمين ليشطوهم.

وهو قول ابن عباس رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، وابن إسحاق، وجماعة<sup>(٣)</sup>، وبعض المفسرين<sup>(٤)</sup>، واختاره ابن عطية<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>.

القول الثالث: أنهم منافقو المدينة، كانوا يشطون المسلمين عند الخروج، ويقولون: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] يعني: أبا سفيان وأصحابه، وهو قول السُّدي<sup>(٧)</sup>.

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة يتبين قوة أدلة القول الأول، وهم القائلون بأن الآية من العام الذي يراد به الخصوص، ويؤيد ذلك ما يلي:

- (١) أن العرب تفعل ذلك كثيراً، ولها نظائر في القرآن كثيرة، منها:
- أ) قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٥٤]، وابن عباس رضي الله عنهما، وأهل التفسير<sup>(٨)</sup> على أن المراد بالناس واحد وهو النبي ﷺ.

- 
- (١) مفاتيح الغيب (٤٣٣/٩)، ويُنظر: لباب التأويل (٣٢٢/١).
  - (٢) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزي (٣٤٩/١)، ومفاتيح الغيب (٢١٠/٨)، واللباب في علوم الكتاب (٥٨/٦).
  - (٣) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢٥٢/١١)، والجامع لأحكام القرآن (١٥٢٤/٣)، ومعالم التنزيل (٥٤٢/١).
  - (٤) يُنظر: جامع البيان (٤٠٥/٧)، وتفسير ابن المنذر (٥٠٠/٢)، وزهرة التفاسير؛ لأبي زهرة (١٥٠٩/٣).
  - (٥) يُنظر: المحرر الوجيز (٥٤٣/١).
  - (٦) يُنظر: البحر المحيط في التفسير؛ لأبي حيان (٤٣٦/٣).
  - (٧) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٧٩/٤)، واللباب في علوم الكتاب (٥٨/٦)، وتفسير النيسابوري (٣١٠/٢).
  - (٨) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢٥٢/١١)، والكشف والبيان (٢١٠/٣)، والوسيط (١٦٧/١)، ومعالم التنزيل؛ للبغوي (٢٣٠/١ - ١٣٨/٢)، والجامع لأحكام القرآن (٢٥١/٥)، والمحرر الوجيز (٦٨/٢)، ومفاتيح الغيب =



(ب) قال الشافعي: وهكذا قول الله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّقُوهُمَا﴾ [الكهف: ٧٧]، ففي هذه الآية دلالة على أنهما لم يستطعما كل أهل القرية، فهي في معناها، وفيها وفي القرية الظالم أهلها خصوص؛ لأن كل أهل القرية لم يكن ظالماً، قد كان فيهم المسلم، ولكنهم كانوا فيها مكثورين، فكانوا فيها أقل<sup>(١)</sup>، والعقل يقضي بذلك؛ فإنه يصعب أن يسألاً جميع أهل القرية، ولكن لما كان أهل القرية لئاماً فسؤال بعضهم وردهم بال منع ورضا الباقيين بذلك يُعدُّ إباءً عاماً منهم.

(ت) ومثل ذلك أيضاً: ما ذكر الله تعالى من أعمال بعض أهل الكتاب وينسبها لهم جميعاً.

(ث) ومثله كذلك: عقر ناقة صالح، حيث نسب العقر للقوم المكذبين جميعاً. قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَيْهَا<sup>(١١)</sup> إِذْ أُنْبِئَتْ أَشْقَىٰهَا<sup>(١٢)</sup> فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا<sup>(١٣)</sup> فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوها فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا<sup>(١٤)</sup>﴾ [الشمس: ١١-١٤].

(٢) أن هذا القول تظاهرت به الرواية من أهل السير<sup>(٢)</sup>.

فتبين مما سبق أن الإمام الزركشي وافق القول الراجح في هذه المسألة، والله أعلم.



(١٠/١٠٤)، والتسهيل لعلوم التنزيل (١/١٩٦)، واللباب في علوم الكتاب (٦/٥٨)، والجواهر الحسان (٢/٢٤٩)، وفتح القدير (١/٥٥٢)، وفتح البيان (٢/٣٧٩)، والتحرير والتنوير (٤/١٦٨)، والتفسير المنير (٥/١٠٩)، وأضواء البيان (٩/١٦٣).

(١) يُنظر: الرسالة للشافعي (١/٥٠)، والإيجاز شرح المنهاج؛ للتاج السبكي (٢/١٣٤).

(٢) جامع البيان (٤/١٩١).

النوع الثاني والأربعون: في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن.

[٧٣] مسألة: استعمال ضمير الجمع في الواحد.

قال الإمام الزركشي رحمه الله: [الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢] الآية، وهذا مما لا تشريك فيه، وقال المبرد في الكامل: لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من المخلوقين على حكم الاستلزام؛ لأن ذلك كبير؛ وهو مختص به سبحانه، ومن هذا ما حكاه الحريري في شرح الملحة عن بعضهم أنه منع من إطلاق لفظة (نحن) على غير الله تعالى من المخلوقين، لما فيها من التعظيم، وهو غريب، وحكى بعضهم خلافاً في نون الجمع الواردة في كلامه ﷺ، فقليل: جاءت للعظمة يوصف بها سبحانه، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا القول يكره للملوك استعمالها في قولهم: نحن نفعل كذا، وقيل في علتها: إنها كانت تصاريف أقضيته تجري على أيدي خلقه تنزلت أفعالهم منزلة فعله، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع، فعلى هذا القول يجوز مباشرة النون لكل من لا يباشر بنفسه، فأما قول العالم: "نحن نبين"، "ونحن نشرح"، فمفسوح له فيه؛ لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه وأهل مقالته<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي رحمه الله على المبرد والحريري منعهم استعمال ضمير الجمع في واحد من المخلوقين، وقال في استدراكه: "وهو غريب".

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٣٦).

## الدراسة:

لو رجعنا إلى نص كلام المبرد في كامله، والحريري في شرحه لملحته، فسنجد الآتي:

**قال المبرد:** "أما قوله: قتلنا أخانا للوفاء بجارنا فيكون على ضربين: أحدهما: أن يكون فخم نفسه وعظمها، فذكرها باللفظ الذي يذكر الجميع به، والعرب تفعل هذا ويعد كبيراً، ولا ينبغي على حكم الإسلام أن يكون هذا مستعملاً إلا عن الله عز وجل، لأنه ذو الكبرياء، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وكل صفات الله أعلى الصفات وأجلها، فما استعمل في المخلوقين على تلك الألفاظ وإن خالفت في الحكم فحسن جميل، كقولك: في فلان عالم، وفلان قادر، وفلان رحيم، وفلان ودود، إلا ما وصفنا قبل من ذكر التكبر، فإنك إذا قلت: فلان جبار أو متكبر كان عليه عيباً ونقصاً، وذلك لمخالفة هاتين الصفتين الحق. وبعدهما من الصواب؛ لأنهما للمبدئ المعيد الخالق البارئ، ولا يليق ذلك بمن تكسره الجوعة، وتطغيه الشبعة، وتنقصه اللحظة، وهو في كل أموره مدبرٌ.

وأما القول الآخر في البيت وهو "قتلنا أخانا"، فمعناه أنه له ولمن شايعه من عشيرته<sup>(١)</sup>.

فيفهم من ظاهر كلام المبرد أن الممنوع للمفرد من استعمال ضمير الجمع هو إذا كان يقصد به الفخر والكبر، أما إذا كان لا يقصد ذلك فليس بممنوع.

وقال الحريري: "والنون للمتكلم إذا كان معه غيره، نحو قولك: نحن نخرج. وقد جاء في كلام الله جل جلاله مع وحدانيته، كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وعلى موجب ما أخبر به سبحانه عن نفسه خوطب أيضاً بواو وبنون الجمع، كما قال سبحانه

(١) الكامل في اللغة والأدب (١/٢٨٣-٢٨٤).

حكاية عن الكفار: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وقد اختلف في علة نون الجمع الواردة في كلام الله عز وجل:

ف قيل: جاءت للعظمة التي هو سبحانه متوحد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا القول يكره للملوك استعمالها في قولهم: نحن نفعل، ونحن نعد.

وقيل في علتها: إنها لما كانت تصاريف أقضيته تعالى تجري على أيدي خلقه تنزلت أفعالهم منزلة فعله؛ فلذلك ورد الكلام مورد الجمع. فعلى هذا القول يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه.

وأما قول العالم: نحن نشرح ونبين فمفسوح له فيه؛ لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه وعن أهل مقالته<sup>(١)</sup>.

وقد حكى الحريري لاستعمال نون الجمع في كلام الله علتين:

**الأولى:** العظمة، ثم بنى على هذه العلة منع استعمال الملوك لها. وهذا معنى صحيح لا يختلف فيه العلماء، وهو موافق لقول المبرد السابق.

**الثانية:** كون أقضيته تجري على أيدي خلقه، فتنزلت أفعالهم منزلة فعله. ثم بنى على هذه العلة جواز استعمالها لكل من لا يباشر العمل بنفسه، كالملوك وغيرهم. وهذا كذلك لا خلاف فيه.

وبهذا يظهر أن في كلام الإمام الزركشي رحمه الله اجتزاءً لكلامي المبرد والحريري، كان ينبغي ذكره لمعرفة هذا التفصيل<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح ملحة الإعراب، للحريري (ص: ٨٩).

(٢) المصدر السابق (ص: ٨٩-٩٠).

لكن الإمام الزركشي - رحمه الله - أشار إلى الخلاف الذي ذكره الحريري في شرحه "تشنيف المسامع بجمع الجوامع"، وزاد عليه من قول غيره، فقال: "قلت: وحيثُ فكان حقه التعبير بالصيغة المتعينة للإفراد، وهي: (أحمدك)، لا (نحمدك)؛ لأن النون لا تصلح هنا للجماعة؛ فإن تصنيف الكتاب خاص به، وهي إنما تكون للمتكلم وحده إذا كان معظمًا نفسه، وهو غير لائق هنا، وقد يلتزم الأول ويدعي شمول النعمة بذلك له ولغيره بالانتفاع، أو يكون الجمع باعتبار التجريد البياني، لكن يمنع من هذا قوله فيما بعد: ونضرع إليك في منع الموانع عن إكمال (جمع الجوامع). فإن هذا خاص به.

وذكر ابن السيد<sup>(١)</sup> في الاقتضاب<sup>(٢)</sup> نحوه، وزاد فيه وجهًا آخر، وهو: "أن الرجل الجليل القدر ينوب وحده مناب جماعة، وينزل منزلة عدد كثير في فضله وعلمه؛ ولهذا قال ﷺ لأبي سفيان: «كل الصيد في جوف الفرا»"<sup>(٣)(٤)</sup>.

ثم إن العادة اللسانية - أحيانًا - قد تنقل استعمال الكلمة من أصلها إلى ما تجري به عادة القول في بيئة ما أو عصر ما؛ فاستعمال الواحد لضمير الجمع جارٍ في عصرنا من كثير من عامة المتكلمين ولا يقصدون بذلك تعظيم أنفسهم. يقول الراجعي: "وذلك أننا لو تدبرنا الكلام الذي نستعمله لرأينا أشياء كانت من عادات العرب الخاصة بها، ثم نقلتها الحضارة إلى معنى يناسبها بعد أن انتزعت منها الأصل التاريخي، فمن ذلك أن الواحد يقول: نحن فعلنا، وليس

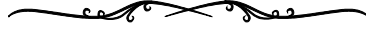
(١) هو: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي؛ أبو محمد، كان عالماً بالآداب واللغات متبحراً فيهما مقدماً في معرفتهما وإتقانها، وتوالت عليه رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه. من تصانيفه: "سقط الزند"، و"الحلل في شرح أبيات الجمل"، و"الاقتضاب في شرح أدب الكتاب". توفي سنة (٥٢١هـ). ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/ ٩٦)، وشذرات الذهب (٤ / ٦٤)، والأعلام (٤/ ١٢٣).

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (١/ ١٢٧).

(٣) رواه الراهبري في الأمثال عن نصر بن عاصم الليثي (ص ١٨٥)، وهو مرسل لأن نصر بن عام تابعي وسط، ورواه العسكري في جمهرة الأمثال قريباً من هذا اللفظ (٢/ ١٦٢)، والفتي في تذكرة الموضوعات (ص ١٦٨)، والعجلوني في كشف الخفا (٢/ ١٢٢).

(٤) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/ ٩٩-١٠١).

معه غيره، فلا يظن إلا أنه أراد تعظيم نفسه، وأنه ليس لهذا الاستعمال من أصل تاريخي في الكلام، وإنما الأصل أن العرب كانوا قبائل وجماعات، فكان الرئيس الذي له أتباع يغضبون لغضبه ويرضون لرضاه ويتداعون لألمه، كأفهم أجزاء من شخصه، يقول: أمرنا، ونهينا، وغضبنا، ورضينا؛ لعلمه بأنه إذا فعل شيئاً فعله تباعه لا يخذلونه ولا يخالفونه، ثم كثرة استعمال العرب لهذا الجمع ملحوظة فيه تلك الدلالة، ثم استفاض في الكلام حتى صار الواحد من عامة الناس يقول وحده: قمنا، وقعدنا، لا يريد إلا المعنى الحضري المصنوع، وهو التعظيم الحقير<sup>(١)</sup>. والله أعلم.



(١) تاريخ آداب العرب (١/١١٣).

## النوع الثاني والأربعون: في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [الثامن عشر: خطاب عين والمراد غيره. قال مكي والمهدوي: الخطاب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] للنبي ﷺ، والمراد أمته، وهذا ضعيف، ولا يقتضيه اللفظ<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

ستدرك الزركشي على مكي والمهدوي زعمهم: أن الخطاب في الآية للنبي ﷺ والمراد أمته، وقال في استدراكه: "هذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ".

الدراسة:

هذا الاستدراك فيه مسألتان:

[٧٤] المسألة الأولى: الخطاب الخاص برسول الله ﷺ هل يفيد العموم؟

اختلف العلماء في هذه المسألة؛ على قولين:

القول الأول: أن الخطاب الخاص برسول الله ﷺ يفيد العموم له وللأمة فيما يمكن إرادة الأمة معه، ولا يصار إلى التخصيص إلا بدليل يخصه، وهذا قول أحمد وأكثر أصحابه والحنفية والمالكية<sup>(٢)</sup>، ومن أدلتهم:

(١) قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ولو كان اللفظ مختصاً لم يحتج إلى التخصيص، وفي هذا بيان أن ثبوت الحل في حقه مطلقاً دليل ثبوته في حق الأمة، ألا ترى أنه نص على تخصيصه فيما كان هو مخصوصاً به بقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وهو النكاح بغير مهر، فلو لم يكن مطلق فعلة دليلاً للأمة في الإقدام

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٤٤).

(٢) يُنظر: شرح الكوكب المنير (٣/٢١٨)، والتحبير شرح التحرير (٥/٢٤٦٠)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٢٦٠).

على مثله، لم يكن لقوله: ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾ فائدة؛ فإن الخصوصية تكون ثابتة بدون هذه الكلمة<sup>(١)</sup>.

(٢) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فيها تنصيص على استحباب التأسي به في أفعاله، فيكون هذا النص معمولاً به حتى يقوم الدليل المانع، وهو ما يوجب تخصيصه بذلك<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** أنه لا يعمهم الخطاب إلا بدليل يوجب التشريك، إما مطلقاً وإما في ذلك الحكم بخصوصه من قياس أو غيره، وحينئذ فشمول الحكم له بذلك لا باللفظ؛ لأن اللغة تقتضي أن خطاب المفرد لا يتناول غيره. وهذا قول بعض الحنابلة وأكثر الشافعية والأشعرية والمعتزلة<sup>(٣)</sup>، و**حجتهم:**

(١) أن السيد إذا أمر بعض عبيده، اختص موجب الأمر به دون غيره منهم، في حكم اللغة؛ فكذاك الله ﷻ مع عبيده، لا يتجاوز أمره لبعضهم إلى غيره كذلك<sup>(٤)</sup>.

**ويجاب عنه:** أنه قياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق، ووجه الفرق: أن لفظ صاحب الشرع أدل على العموم من لفظ غيره، بدليل: أنه لو قال الله تعالى لنبيه أو قال ﷺ لبعض أمته: "صم" لأنك صليت؛ دخل في ذلك كل مصل؛ اعتباراً بتعليله، أما لو قال السيد لواحد من عبيده: "اسقني ماءً؛ لأنك صليت، لم يدخل غيره من عبيده المصلين في ذلك<sup>(٥)</sup>.

(٢) أن الله عز وجل إذا أمر بعبادة، كالصلاة والصيام، لا يتناول الأمر بمطلقه عبادة أخرى غيرها؛ فكذاك إذا أمر عبداً، لا يتناول الأمر بمطلقه عبداً آخر غيره<sup>(٦)</sup>.

(١) أصول السرخسي (٨٩/٢)، وكشف الأسرار (٢٠٣/٣).

(٢) المرجع السابق.

(٣) يُنظر: شرح الكوكب المنير (٢١٩/٣)، والتحرير شرح التحرير (٢٤٦١/٥)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي

(٢٦٠/٢)، والتبصرة (٢٤٠/١).

(٤) شرح مختصر الروضة (٤١٧/٢).

(٥) المهذب؛ للنملة (١٤١٢/٣).

(٦) شرح مختصر الروضة (٤١٧/٢).



ويجاب عنه: أن هذا قياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق، ووجه الفرق: أن الله تعالى إذا أمر بعبادة، فإنه أراد أن تقام تلك العبادة بذاتها؛ لمصلحة يعلمها، بخلاف المتعبد، فإنه ﷺ إذا أمره بأن يفعل شيئاً فإنه لا يقصده هو بالذات، ولكن يقصد جميع المكلفين، إذا لم يوجد دليل يخصصه؛ لأن النبي ﷺ مبعوث إلى الناس كافة، دون تخصيص بعض الأفراد<sup>(١)</sup>.

(٣) أن لفظ العموم لا يفيد الخصوص بمطلقه، ولا يحمل عليه؛ فكذا العكس، وهو أن لفظ الخصوص لا يفيد العموم بمطلقه، ولا يحمل عليه<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عنه: أن هذا -أيضاً- قياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق، ووجه الفرق: أن الخطاب وإن وجه إلى شخص فإنه يعم جميع الأشخاص؛ بناءً على أن الشريعة عامة وشاملة لجميع المكلفين؛ حيث قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال ﷺ: «بعثت إلى الأحمر والأسود»<sup>(٣)</sup>. وأما لفظ العموم إذا ورد فإنه جاء على أصله، فلا يصرف عن هذا الأصل إلا بدليل<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة ومناقشتها يتبين قوة أدلة القول الأول، والقائل بأن الخطاب الخاص برسول الله ﷺ يفيد العموم له وللأمة فيما يمكن إرادة الأمة معه، وذلك لعدة أمور، منها:

(١) أن النبي ﷺ أشار إلى ذلك، حيث قال: «إنما أسهو لأسن»<sup>(٥)</sup>، فخطابه لا يختص به.

(١) المذهب للنملة (١٤١١/٣).

(٢) شرح مختصر الروضة (٤١٧/٢).

(٣) جزء من حديث أوله: "أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي...."، وفيه: "وبعثت إلى كل أحمر وأسود" أخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب منه، (٣٧٠-٣٧١) رقم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) المذهب للنملة (١٤١١/٣).

(٥) أخرجه مالك في موطأه، كتاب السهو، باب العمل في السهو (١٠٠/١) رقم (٢)، قال ابن عبد البر: "لا أعلم هذا الحديث روي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه، وهو أحد هذه =

(٢) أن بعض الصحابة رضي الله عنهم يسأل الرسول ﷺ عن الأمر فيجيب عن حال نفسه، وهذا يدل على أنه لا فرق بينه وبينهم، ومن ذلك: ما روته عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً سأل النبي ﷺ قال: «تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم، فقال الرسول ﷺ: وأنا تدركني الصلاة، وأنا جنب فأصوم»<sup>(١)</sup>.

(٣) أن الصحابة إذا اختلفوا في حكم من الأحكام الشرعية، فإنهم يرجعون إلى أفعال النبي ﷺ، كرجوعهم إلى فعله في الغسل من التقاء الختانين من غير إنزال، ونحو ذلك، فلو كان مخصوصاً بحكم الشريعة لما صح رجوعهم إلى فعله ﷺ، فدل على مساواته بغيره في أحكام الشرع.

(٤) أن الخطاب الخاص برسول الله ﷺ يفيد العموم له وللأمة فيما يمكن إرادة الأمة معه. والقاعدة التفسيرية تقول: "يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص"<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



= الأحاديث الأربعة التي في الموطأ، لا توجد في غيرن مسنده ولا مرسله، ومعناه صحيح في الأصول"، شرح الزرقاني على موطأ مالك (١/٣٦٧)،

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (٢/٧٨١)، رقم (١١١٠).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين الحربي: (٢/١٦٦).

## [٤٧٥] المسألة الثانية: هل الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ

الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] خاص بالنبي ﷺ أم هو لأمته؟

القول الأول: أن الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ خاص بالنبي ﷺ، وهو ما ذهب إليه الإمام الزركشي، وهو قول عامة المفسرين<sup>(١)</sup>، وحيثهم:

أن المخاطب في الآية هو النبي ﷺ لا غيره، لأمر قام فيه ليس موجوداً في الأمة، قال أهل المعاني: معناه: "لا يشتد تحسرك على تكذيبهم، ولا تجزع من إعراضهم عنك، فتقارب حال الجاهل، وغلظ الخطاب تبعيداً وزجراً له عن هذه الحال"<sup>(٢)</sup>.

قال الفخر الرازي في تفسيره: "وهذا النهي لا يقتضي إقدامه على مثل هذه الحالة، كما أن قوله: ﴿وَلَا تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ٤٨] لا يدل على أنه ﷺ أطاعهم وقبل دينهم، والمقصود أنه لا ينبغي أن يشتد تحسرك على تكذيبهم، ولا يجوز أن تجزع من إعراضهم عنك، فإنك لو فعلت ذلك قرب حالك من حال الجاهل، والمقصود من تغليظ الخطاب التبعيد والزجر له عن مثل هذه الحالة"<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أن الخطاب للنبي ﷺ وهو لأمته، وهو ما ذهب إليه مكي والمهدوي<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٣٣٩/١١)، والتفسير البسيط (١٠٩/٨)، وتفسير الماوردي (١٠٩/٢)، وإيجاز البيان عن معاني القرآن؛ للنيسابوري (٢٩٣/١)، ومفاتيح الغيب للرازي (٥٢١/١٢)، ولباب التأويل للخانزاد (١١٠/٢)، والسراج المنير؛ للشربيني (٤١٨/١)، والبحر المديد؛ لابن عجيبة (١١٣/٢)، تفسير السعدي (ص: ٢٥٤).

(٢) يُنظر: التفسير البسيط (١٠٩/٨)، وتفسير الماوردي (١٠٩/٢).

(٣) مفاتيح الغيب (٥١٢/١٢)، ويُنظر: لباب التأويل (١١٠/٢).

(٤) يُنظر: البحر المحيط في التفسير (٤٩٥/٤)، والجواهر الحسان؛ للثعالبي (٤٦٠/٢).

(٥) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١١٤/٣).

وقد ضعف هذا القول الزركشي<sup>(١)</sup>، وكذلك ابن عطية<sup>(٢)</sup> بقوله: "وهذا ضعيف لا يقتضيه اللفظ"<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عرفة في قوله تعالى لنوح: ﴿إِنِّيْٓ أَعْطٰكَ أَنْ تَكُوْنَ مِنَ الْجَاهِلِيْنَ﴾ أورد المفسرون سؤالاً من ناحية أن الخطاب للنبي ﷺ، والمراد أمته، وإما أن نوحاً خوطب بهذا السند وسببه، وإما لأن القريب المحبوب يشدد عليه النهي أكثر من ليس كذلك كراهة أن يقع المحذور؟ وعادتهم يجيئون بوجهين:

أحدهما: أن نوحاً خوطب بهذا، حيث لم يكن هنالك كفار بوجه؛ لأنه خوطب به بعد أن غرق الكفار، ولم يبق سواه هو وقومه، والنبي ﷺ خوطب بذلك في محل الكفار؛ ليعتبروا بهم، فشدد عليه في النهي لينزجر الكفار ويتعظوا.

الثاني: أن هذا ينتج العكس سواء، فيعجل نفيه مقروناً بالتحذير، لقوله: ﴿إِنِّيْٓ أَعْطٰكَ﴾ هو أكثر من نهي النبي ﷺ، قلت: وكذا قال القاضي عياض في مداركه لما ذكر ما نقلنا عنه، ثم قال: والصحيح أن الآيتين بمعنى<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: أن هذا الخطاب ليس للرسول ﷺ، وهو ما اختاره أبو حيان<sup>(٥)</sup>.

قال أبو حيان: والذي أختاره أن هذا الخطاب ليس للرسول، وذلك أنه تعالى قال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللّٰهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدٰى﴾ [الأنعام: ٣٥]، فهذا إخبار وعقد كلي أنه لا يقع في الوجود إلا ما شاء وقوعه، ولا يختص هذا الإخبار بهذا الخطاب بالرسول، بل الرسول عالم بمضمون هذا الإخبار، فإنما ذلك للسامع، فالخطاب والنهي في ﴿فَلَا تَكُوْنَنَّ﴾ للسامع دون الرسول، فكأنه

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢/٢٤٤).

(٢) المحرر الوجيز (٤/١٧٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) يُنظر: تفسير ابن عرفة (٢/١٥٢) بتصرف يسير.

(٥) يُنظر: البحر المحيط في التفسير (٤/٤٩٦).

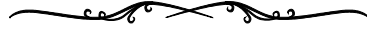
قيل: ولو شاء الله أيها السامع الذي لا يعلم أن ما وقع في الوجود بمشيئة الله جمعهم على الهدى لجمعهم عليه، فلا تكونن أيها السامع من الجاهلين بأن ما شاء الله إيقاعه وقع، وأن الكائنات معذوقة بإرادته<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة يتبين قوة أدلة القول الأول القائل بأن الخطاب بالآية خاص بالرسول ﷺ، ويدل على ذلك ما يلي:

- (١) أن ذلك قول عامة المفسرين، واختيار شيخهم الطبري<sup>(٢)</sup>.
- (٢) أن تشديد الخطاب على قدر علو المقام، كما هو معلوم من الأب الشفيق أو الشيخ الناصح، وقد قال تعالى لنوح عليه السلام: ﴿إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود:٤٦]، والخطاب للنبي ﷺ أشد لعلو مقامه<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) البحر المحيط في التفسير (٤/٤٩٦)

(٢) جامع البيان؛ للطبري (١١/٣٣٩).

(٣) البحر المديد؛ لابن عجيبة (٢/١١٣).

النوع الثاني والأربعون: في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن

[٧٦] مسألة: "إن" في الآيات بمعنى: "إذ"

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [الثالث والعشرون: خطاب التهيج؛ كقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ

فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٢٣)، ولا يدل على أن من لم يتوكل ينتفي عنهم

الإيمان، بل حث لهم على التوكل، وقوله: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١٣)

[التوبة: ١٣]، وقوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

﴾ (البقرة: ٢٧٨)، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب، ثم قال: ﴿إِن

كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، فقصد حثهم على ترك الربا، وأن المؤمنين حقهم أن يفعلوا ذلك، وقوله:

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١) [الأنفال: ١]، وقوله: ﴿إِن كُنْتُمْ ءَامِنُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ

تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقوله: ﴿إِن كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ

الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْنَقْيِ الْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وهذا أحسن من قول من قال: "إن" هاهنا

بمعنى: "إذ" (١).

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من قال: إنّ "إن" في الآيات بمعنى: "إذ"، وقال في استدراكه: وهذا

أحسن من قول من قال: "إن" هاهنا بمعنى: "إذ".

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٤٧).

## الدراسة:

ذهب الزركشي إلى أن مجي "إن" شرطية، ومجيئها في المواطن السابقة للتهييج والحض على الفعل، وهو ما ذهب إليه البصريون<sup>(١)</sup>، وهو قول ابن هشام<sup>(٢)</sup>، والرازي<sup>(٣)</sup>، وابن عرفة<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، وابن عقيلة<sup>(٦)</sup>، والشوكاني<sup>(٧)</sup>، والشنقيطي<sup>(٨)</sup>، وغيرهم<sup>(٩)</sup>، وهذا هو القول الأول، وحجتهم:

(١) قوله ﷺ في أحاديث الزيارة: «وإن شاء الله بكم لاحقون»<sup>(١٠)</sup>، وهم لاحقون بهم قطعاً، قالوا: السر في هذا التعليق ليعلم الله خلقه أنهم لا يتكلمون عن مستقبل إلا بتعليقه على مشيئة من له المشيئة، ولو كان أمراً واقعاً لا محالة فكيف بغيره<sup>(١١)</sup>.

(٢) أن هذا أسلوب عربي معروف، كما تقول للرجل الكريم: "إن كنت ابن الكرام فاقض حاجتي"، وأنت تعلم أنه ابن الكرام، إلا أنك تهيجه بهذا الكلام وتستثيره وتحمله على الامتثال، والاستشارة بأداة الشرط في هذا المعنى أسلوب عربي معروف، العرب تقول: (إن لم

(١) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ٣٩)، والدر المصون (٤/١٩٢ - ١٩٣)، وخزانة الأدب (٣/٦٥٥)، والبرهان في علوم القرآن (٤/٢١٩).

(٢) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ٣٩)، والدر المصون (٤/١٩٢ - ١٩٣)، وخزانة الأدب (٣/٦٥٥).

(٣) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٢٣/٣١٧).

(٤) يُنظر: تفسير ابن عرفة (٢/٢٧٧).

(٥) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (٣/١١٠).

(٦) يُنظر: الزيادة والإحسان (٥/٢١٦).

(٧) يُنظر: فتح القدير (٢/٣٢٣).

(٨) يُنظر: العذب النمير؛ للشنقيطي (٤/٤٧٥).

(٩) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني لبدر الدين المرادي (ص: ٢١٣)، وفتح البيان في مقاصد القرآن لمحمد صديق خان (٥/١٢٨)، وتفسير حدائق الروح والريحان لمحمد الأمين العلوي الهرري (٧/٣٧٩) (١٠/٣٦٦)، والموسوعة القرآنية؛ للأبياري (٣/١١٠)، والتفسير الوسيط؛ لمحمد سيد طنطاوي (٢/٢٧٣).

(١٠) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، (١/٢١٨)، برقم (٢٤٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١١) يُنظر: العذب النمير؛ للشنقيطي (٥/٣١٣).

أفعل كذا فلست ابن فلان)، و (إن كنت ابن فلان فافعل كذا) تهيجه على الفعل وتحضه عليه<sup>(١)</sup>.

(٣) قال ابن عرفة: "قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إما أن يراد به مطلق الإيمان، فيكون من خطاب التهيج والإلهاب، مثل: إن كنت ولدي فبرني، وإما أن يراد بالإيمان الكامل فيكون الشرط على بابه"<sup>(٢)</sup>.

(٤) قال الشوكاني: "﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ أي: امثلوا هذه الأوامر الثلاثة إن كنتم مؤمنين بالله، وفيه من التهيج والإلهاب ما لا يخفى، مع كونهم في تلك الحال على الإيمان، فكأنه قال: إن كنتم مستمرين على الإيمان بالله"<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أن تكون "إن" بمعنى "إذ" التعليلية، وهو قول الكوفيين<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) أن المعنى لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ مُمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، أي: واتقوا الله إذ كنتم مؤمنين، أي: لأجل كونكم مؤمنين فاتقوا الله؛ لأن إيمانكم سبب يحملكم على تقوى الله، وكذلك خرجوا عليه الآيات، كقوله: ﴿وَأَنْتُمْ أَلَعَلَّوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] قال بعضهم: لم يخبرهم بعلوهم إلا بعد أن كانوا مؤمنين، وقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]، قال بعضهم: لو كانت للخبر لكان الخطاب لغير المؤمنين، وكذا

(١) يُنظر: العذب النمير (٤/٤٧٥).

(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٢٣/٣١٧).

(٣) يُنظر: فتح القدير (٢/٣٢٣).

(٤) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢/٢٤٧)، والإتقان في علوم القرآن (٣/١١٠).



﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

عَامِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] ونحوه مما الفعل فيه محقق الوقوع<sup>(١)</sup>.

(٢) أَنَّ إِيَّانَ (إِنْ) بِمَعْنَى (إِذَا) أَسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ مَعْرُوفٌ، قَالُوا: وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ وَهُوَ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ<sup>(٢)</sup>:

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيبةَ حَزْتا      جَهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ  
معناها: أَتَغْضَبُ لِأَجْلِ حَزْ أَذْنِي قَتِيبة<sup>(٣)</sup>.

الرد عليهم:

أَجَابَ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ شَرْطُ جِيءَ بِهِ لِلتَّهْيِيجِ وَالْإِلْهَابِ، كَمَا تَقُولُ لَابْنُكَ: إِنْ كُنْتَ ابْنِي فَأُطْعِمِي.

أَمَّا آيَةُ الْمَشِيئَةِ فَهُوَ تَعْلِيمُ الْخَلْقِ أَلَّا يَتَكَلَّمُوا عَنْ أَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ إِلَّا مَعْلَقِينَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِالْأَمْرِ الْمَحْقُوقِ لِتَوْكِيدِ ذَلِكَ، أَوْ بِأَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ الشَّرْطُ ثُمَّ صَارَ يَذْكُرُ لِلتَّبَرُّكِ، أَوْ أَنَّ الْمَعْنَى: (لَتَدْخُلْنَ جَمِيعًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَلَّا يَمُوتَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَبْلَ الدَّخُولِ)<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنْظَرُ: الْبَرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (٢/٢٤٧)، وَالْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (٣/١١٠).

(٢) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ، يُنْظَرُ: الْكِتَابُ لِسِيْبِيَه (٣/١٦١)، وَمَغْنِي اللَّيْلِب (١/٢٤)، وَخَزَانَةُ الْأَدَب (٣/٦٥٥)، وَالْدَرُ الْمَصُون (٤/١٩٣).

(٣) يُنْظَرُ: الْعَذْبُ النَّمِيرُ؛ لِلشَّنْقِيطِي (٤/٤٧٥).

(٤) الْبَرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (٤/٢١٩).

الترجيح:

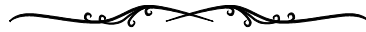
الراجع - والله أعلم- هو القول الأول، والقائل أن معنى "إن" شرطية، ومجيئها في المواطن السابقة للتهيج، ويدل على ذلك:

(١) قوة أدلتهم، وردودهم على الخصم.

(٢) أن العرب تنطق بأداة الشرط ولا تريد به حقيقة تعليق جزاء على شرط، وإنما تريد به التهيج والدعوة الصارمة إلى الامتثال، كما تقول للرجل: «إن كنت ابن فلان فافعل لي كذا»، وأنت تعلم أنه ابن فلان، إلا أنك تستنهضه وتستحثه<sup>(١)</sup>.

قال صاحب الجنى الداني: "ومذهب المحققين أنَّ "إن"، في هذه المواضع كلها، شرطية. وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن أنه لم يثبت في اللغة أن "إن" بمعنى إذ، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، فقل: إن فيه شرط محض، لأنها أنزلت في ثقیف. وكان أول دخولهم في الإسلام، وإن قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة، كما تقول: إن كنت ولدي فأطعني"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



(١) يُنظر: العذب النمير؛ للشنقيطي (٣١٢/٥).

(٢) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني؛ لبدر الدين المرادي (ص: ٢١٣).

النوع الثالث والأربعون: في بيان حقيقته ومجازه.

[٧٧] مسألة: تفضيل آل عمران على عالمي زمانهم لا العموم.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [العاشر: إطلاق اسم العام وإرادة الخاص؛ كقوله:

﴿وَأَلْ عَمْرَنَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣] أي: عالمي زمانه، ولا يصح العموم؛ لأنه إذا فضل

أحدهم على العالمين فقد فضل على سائرهم؛ لأنه من العالمين، فإذا فضل الآخرين على العالمين

فقد فضلهم أيضاً على الأول؛ لأنه من العالمين فيصير الفاضل مفضولاً ولا يصح<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال بتفضيل آل عمران على العالمين عمومًا، وقال في

استدراكه: "إنه لا يصح العموم".

الدراسة:

ذهب الزركشي إلى أن تفضيل آل عمران على العالمين إنما هو على زمانهم، وأنه لا عموم في

الآية، وهو قول قتادة، وأبي العالية، ومجاهد، وابن زيد<sup>(٢)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٣)(٤)</sup>، والطبري<sup>(٥)</sup>، وابن

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٧١ - ٢٧٢).

(٢) يُنظر: جامع البيان (١/٢٤).

(٣) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، النحوي اللغوي الكاتب، نزيل بغداد، ثقة ديناً فاضلاً، مات سنة (٢٧٦هـ)، له مصنفات كثيرة رائعة، منها: "تأويل مشكل القرآن"، و"تأويل مختلف الحديث"، و"غريب الحديث"، وغيرها كثير. يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٤٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦)، وشذرات الذهب (١/٢٥).

(٤) يُنظر: تأويل مشكل القرآن (١/١٧٢).

(٥) يُنظر: جامع البيان (١/٢٤).

الفرس<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، والقصاب<sup>(٣)</sup>، والواحد<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٦)</sup>، والرازي<sup>(٧)</sup>، وأبي حيان<sup>(٨)</sup>، وابن كثير<sup>(٩)</sup>، وأبي السعود<sup>(١٠)</sup>، وابن عجيبة<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup>، والألوسي<sup>(١٣)</sup>، والقاسمي<sup>(١٤)</sup>، والشنقيطي<sup>(١٥)</sup>، وغيرهم<sup>(١٦)</sup>.

قال ابن قتيبة: "ومنه عام يراد به خاص: كقوله ﷺ حكاية عن النبي ﷺ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، وحكاية عن موسى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ولم يرد كل

(١) هو: عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي، أبو عبد الله المعروف بابن الفرس، فقيه مالكي، محدث، نحوي، لغوي، قاض أندلسي، من تصانيفه: "كتاب أحكام القرآن"، و"أدب القضاء"، و"مسائل الخلاف"، في النحو، توفي سنة (٥٢٤هـ) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢١)، والأعلام (٤ / ١٦٨)، ومعجم المؤلفين (١٩٦/٦).

(٢) يُنظر: أحكام القرآن؛ لابن الفرس (٦٥/١).

(٣) يُنظر: النكت؛ للقصاب (٢٠٣/١).

(٤) يُنظر: تفسير البسيط؛ للواحد (١٨٥/٥).

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز (٢٠٥/١).

(٦) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزي (٦٢/١).

(٧) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٤٤/٢).

(٨) يُنظر: البحر المحيط في التفسير (١٢٥/٣).

(٩) يُنظر: تفسير ابن كثير (٢٥٥/١).

(١٠) يُنظر: تفسير أبي السعود (٢٦/٢).

(١١) هو: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي، أبو العباس، صوفي، مفسر، مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه: "إيقاظ الهمم في شرح الحكم لابن عطاء الله في التصوف"، و"البحر المديد في تفسير القرآن المجيد"، و"شرح على الآجرومية في النحو"، و"إزهار البستان في طبقات الأعيان"، توفي سنة: (١٢٢٤هـ)، يُنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٢٤٥/١)، ومعجم المؤلفين (١٦٣/٢).

(١٢) يُنظر: البحر المديد؛ لابن عجيبة (٢٥/٢).

(١٣) يُنظر: روح المعاني (١٢٧/٢).

(١٤) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٣٠٨/٢).

(١٥) يُنظر: العذب النَمِيرُ للشنقيطي (٢٧٠/٢)، ودفع إيهام الاضطراب للشنقيطي (١٨/١).

(١٦) يُنظر: غرائب القرآن؛ للنيسابوري (٢٥٠/١)، وتفسير حقائق الروح والريحان؛ لمحمد الأمين الهري (٢٩٦/٤).

المسلمين والمؤمنين، لأن الأنبياء قبلهما كانوا مؤمنين ومسلمين، وإنما أراد مؤمني زمانه ومسلميه، وكقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣] ولم يصطفهم على محمد ﷺ، ولا أمهم على أمته، ألا تراه يقول: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وإنما أراد عالمي أزمته<sup>(١)</sup>.

وقال ابن جرير: "أخرج مخرج العموم ويراد به الخصوص"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الفرس: "في هذه الآية دليل على أن العموم قد يرد والمراد به الخصوص؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] لقوله لأمة محمد ﷺ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٧] ولذلك قال المفسرون: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ عالمي زمانهم"<sup>(٣)</sup>.

وقال القصاب: "خصوص في ذكر العموم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [٣٣] دليل على الخصوص في ذكر العموم لإحاطة العلم بأنه لم يصطفهم على محمد ﷺ، كذلك قوله في البقرة: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [٤٧] إذ لم يفضلهم على من كان قبلهم من الأنبياء، من غير ولد إسرائيل، ولا فضلهم على محمد، وعلى جميع الأنبياء، فكأنه أراد عالم زمانهم"<sup>(٤)</sup>.

(١) تأويل مشكل القرآن (١/١٧٢).

(٢) جامع البيان (١/٢٤).

(٣) أحكام القرآن؛ لابن الفرس (١/٦٥).

(٤) النكت؛ للقصاب (١/٢٠٣).

• قال أبو حيان: "وفي هذه الآيات أنواع من الفصاحة. العموم الذي يراد به الخصوص في قوله: ﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾" (١).

وقوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾: "ظاهر هذا اللفظ على العموم، وتأويله على الخصوص؛ لأنه يتضمن إخباراً منفصلاً بعضها من بعض، وأُجْمِلَتْ في الإخبار عنها؛ لأنه عز وجل إن كان عني بالاصطفاء: أولاد آدم، فمن سواه من العالمين الذين فُضِّلَ عليهم قد خرجوا من أن يكون لهم على العالمين فضل؛ لأن آدم من جملة العالمين، وكذلك نوح، وإبراهيم، وآل عمران، إذا دخل أحد هؤلاء في التفضيل خرج الآخرون منه؛ لأن كلاً من (العالمين). فتأويل ذلك: أن الله اصطفى كلاً منهم على عالم لا يدخله من قد فُضِّلَ منهم على عالم آخر، كما جاء في التفسير: على عالمي زمانهم" (٢).

والإشكال مدفوع؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ خطاب مع الأنبياء الذين كانوا أسلاف اليهود، وحين كانوا موجودين لم يكن محمد صلى الله عليه وسلم موجوداً في ذلك الزمان، ولما لم يكن موجوداً لم يكن من العالمين؛ لأن المعدم لا يكون من العالمين، وإذا كان كذلك لم يلزم من اصطفاء الله تعالى إياهم على العالمين في ذلك الوقت أن يكونوا أفضل من محمد ﷺ (٣).

قال الشنقيطي: "وقوله هنا: ﴿فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ أي: على عالم زمانكم الذي أنتم فيه. فلا ينافي أن هذه الأمة التي هي أمة محمد ﷺ أفضل منهم، كما نص الله على ذلك في

(١) البحر المحيط في التفسير (١٢٥/٣).

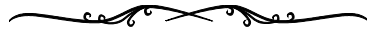
(٢) تفسير البسيط؛ للواحيدي (١٨٥/٥).

(٣) مفاتيح الغيب (٤٤٤/٢).

قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وفي حديث معاوية بن حيدة القشيري رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أنتم توفون سبعين أمة، أنتم خيرها وأكرمها على الله»<sup>(١)(٢)</sup>.

وقال أيضاً: "قوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ لا يعارض قوله تعالى في تفضيل هذه الأمة: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، لأن المراد بالعالمين عالمو زمانهم؛ بدليل الآيات والأحاديث المصرحة بأن هذه الأمة أفضل منهم، ألا ترى أن الله جعل المقتصد منهم هو أعلاهم منزلة، حيث قال: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦]، وجعل في هذه الأمة درجة أعلى من درجة المقتصد وهي درجة السابق بالخيرات، حيث قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



- 
- (١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/٥، ٥)، والترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب ومن سورة آل عمران، (٢٢٦/٥)؛ برقم: (٣٠٠١)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب: صفة أمة محمد ﷺ، (١٤٣٣/٢)؛ رقم: (٤٢٨٧)، (٤٢٨٨)، والدارمي في السنن، (٢٢١/٢)؛ برقم (٢٧٦٣)، والحاكم في مستدركه (٨٤/٤)، وصححه ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني، يُنظر: المشكاة (٧٧١/٣)؛ برقم: (٦٢٨٥)، وصحيح الترمذي (٣٢/٣)؛ برقم: (٢٣٩٨)، وصحيح ابن ماجه، (٤٢٦/٢)؛ برقم: (٣٤٦١، ٣٤٦٠).
- (٢) العُدْبُ النَّمِيرُ للشنقيطي (٢/٢٧٠)، ودفع إيهام الاضطراب (١٨/١).
- (٣) دفع إيهام الاضطراب؛ للشنقيطي (١٨/١) بتصرف يسير.

النوع الثالث والأربعون: في بيان حقيقته ومجازه.

[٧٨] مسألة: معنى "ما" في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ

أَهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ

أَهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧]، فقول: إن "ما" فيه مصدرية، وهذا فيه نظر؛ لأن ما لو كانت مصدرية

لم يعد إليها من الصلة ضمير، وهو الهاء في "به"؛ لأن الضمير لا يعود على الحروف، ولا يعتبر اسماً إلا بالصلة، والاسم لا يعود عليه ما هو صفته، إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط. وجوابه: أن

تكون "ما" موصولة، صلتها ﴿آمَنْتُمْ بِهِ﴾، وقيل: مزيدة. والتقدير: فإن آمنوا بالذي آمنتم

به، أي: بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء. وقيل: إن "مثل" صفة لمحدوف،

تقديره: فإن آمنوا بشيء مثل ما آمنتم به، وفيه نظر؛ لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك المثل<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال بأن "ما" في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ

بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧] مصدرية، ونفى ذلك بما تعين من مانع نحوي، وذكر بقية ما

يَحْتَمِلُ وروده من أقوال، وكذلك انتقد القول الثالث ورده، وهو ما يتخرج على تقدير الحذف،

وقال في استدراكه: "وفيه نظر؛ لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك المثل".

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٧٧).



## الدراسة:

يظهر من تتبع الأقوال الواردة في بيان معنى "ما" في الآية أن الذي يتخرج على التقدير النحوي ما أورده الإمام الزركشي - رحمه الله - من أقوال شاملة للتقديرات المحتملة، ويمكن مناقشة تلك الأقوال كالتالي:

**القول الأول:** إن "ما" فيه مصدرية، والتقدير "فإن آمنوا إيماناً مثل إيمانكم به"، والضمير في "به" إما عائذ الله سبحانه، وإما لمحمد ﷺ، وإما للقرآن الكريم.

## الرد عليهم:

أن ما لو كانت مصدرية لم يعد إليها من الصلة ضمير، وهو الهاء في به؛ لأن الضمير لا يعود على الحروف، ولا يعتبر اسماً إلا بالصلة، والاسم لا يعود عليه ما هو صفته؛ إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط. وجوابه: أن تكون ما موصولة وصلتها: ﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾.

قال الشنقيطي في تقرير هذا القول: "القول بأن لفظة (ما) في الآية مصدرية، وأن المراد تشبيه الإيمان بالإيمان، أي: فإن آمنوا بإيمان مثل إيمانكم فقد اهتدوا، لا يخفى بعده"<sup>(١)</sup>.

وهذا القول يظهر خطؤه بما أورده الإمام الزركشي - رحمه الله - من موانع تمنع ذلك.

**القول الثاني:** أن "ما" مزيدة، والتقدير: فإن آمنوا بالذي آمنتم به، أي: بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء.

وهو قول السيوطي<sup>(٢)</sup>، واختار هذا القول الشنقيطي<sup>(٣)</sup>،

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢١٩/٧).

(٢) الإتيان في علوم القرآن (١١٣٧/٣).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢١٩/٧).

والأبياري<sup>(١)(٢)</sup>.

والذي يظهر أن هذا القول قوي؛ لورود القراءة به، لا لاعتبار الزيادة، حيث جاءت قراءة أبي بن كعب بها، فهي معتبرة من هذا الوجه، وجواز القراءة بأحرف متنوعة لا تذهب بجنس المعنى المراد في مثل هذا السياق، فقراءة: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِءِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧] أي: "بمثل ما آمنتم به"، وهي قراءة الجمهور.

وقرىء:

- (بما آمنتم به)، وهي قراءة عبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما.
  - (بالذي آمنتم به)، وهي قراءة أبي رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.
- ونقل السيوطي أنها قراءة لابن عباس رضي الله عنه كذلك، حيث قال: "وأخرج ابن أبي داود في المصاحف، والخطيب<sup>(٤)</sup> في تاريخه<sup>(٥)</sup> عن أبي جمرة قال: كان ابن عباس يقرأ: (فإن آمنوا بالذي آمنتم به)"<sup>(٦)</sup>.

(١) هو: إبراهيم إسماعيل الأبياري شيخ محقق كتب التراث الإسلامي، من مؤلفاته وتحقيقاته: "العقد الفريد"، و"الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني"، و"دراسة الشعراء"، و"تاريخ علماء الأندلس". توفي في شهر شوال سنة: (١٤١٤ هـ)، يُنظر ترجمته في: تنمة الأعلام للزركلي محمد يوسف (٩/١).

(٢) الموسوعة القرآنية؛ للأبياري (٤٣٠/٧).

(٣) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (١٩٥/١).

(٤) هو: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر الحافظ، المعروف بالخطيب، كان محدثاً ومؤرخاً وفقهياً وأديباً، وصنف قريبا من مائة مصنف، أهمها: "تاريخ بغداد" الذي يدل على اطلاع عظيم، و"الجامع"، و"الكفاية"، و"شرف أصحاب الحديث"، و"الرحلة في طلب الحديث"، و"الفقيه والمتفقه"، توفي سنة (٤٦٣ هـ) ببغداد، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٩٢/١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٩/٤)، وشذرات الذهب (٢٦٢/٥).

(٥) تاريخ بغداد وذيله (٣٠٢/٧).

(٦) الدر المنثور؛ للسيوطي (٧٢٥/١).

وقال الطبري: "فكان ابن عباس - في هذه الرواية إن كانت صحيحة عنه - يوجّه تأويل قراءة من قرأ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ﴾، فإن آمنوا بمثل الله، وبمثل ما أنزل على إبراهيم وإسماعيل، وذلك إذا صرف إلى هذا الوجه، شرك لا شك بالله العظيم؛ لأنه لا مثل لله تعالى ذكره، فنؤمن أو نكفر به" (١).

القول الثالث: أن "مثلاً" صفة لمحذوف تقديره: فإن آمنوا بشيء مثل ما آمنتم به، وبه قال الراغب (٢)، والمثل هنا بمعنى الصفة، ومعناه ليس كصفته صفة، تنبيهاً على أنه وإن كان وصف بكثير مما وصف به البشر، فليس تلك الصفات له على حسب ما تستعمل في البشر، والله المثل الأعلى (٣).

وهذا القول فيه نظر؛ لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك المثل (٤).

وهذا القول يتخرج على تقدير الحذف، والأصل عدمه، ثم غرابته ظاهرة، وذلك أنه راعى الصنعة النحوية ولم يراعِ التقدير، وعظمة الكلام وسياق الخطاب الذي ينفي مثل هذا التقدير والإضمار.

قال الماوردي: "فإن قيل: فهل للإيمان مثل لا يكون إيماناً؟ قيل: معنى الكلام: فإن آمنوا مثل إيمانكم، وصدقوا مثل تصديقكم، فقد اهتموا، وهذا هو معنى القراءة، وإن خالف

(١) جامع البيان (٣/١١٤).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن الفضل، أبو القاسم الأصفهاني أو الأصبهاني العلامة الماهر والمحقق الباهر، الملقب بالراغب من أهل (أصبهان)، كان من أذكى المتكلمين، وصاحب التصانيف، منها: "المفردات في غريب القرآن"، و"محاضرات الأدباء"، و"الذريعة إلى مكارم الشريعة"، توفي سنة (٥٠٢هـ). يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء؛ للذهبي (١٨/١٢٠ - ١٢١)، وطبقات المفسرين؛ للداوودي (٢/٣٢٩)، والأعلام للزركلي (٢/٢٥٥).

(٣) الإتيان في علوم القرآن (٣/١١٣٧).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٧٧).

المصحف" (١).

فهذه العبارة تنبه على التجوز والاحتمال الذي يقع به من غلب الصنعة ولم يراع المعنى، ومراد القائل وما يفسره من آيات أخرى.

فالمعنى واضح كما قال الزجاج: "فإن قال قائل: فهل للإيمان مثلاً هو غير الإيمان؟ قيل له: المعنى واضح بيّن، وتأويله: فإن أتوا بتصديق مثل تصديقكم وإيمانكم - بالأنبياء، ووحدوا كتوحيدكم - فقد اهتدوا، أي: فقد صاروا مسلمين مثلكم" (٢).

قال الشنقيطي: "وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾، أي: فإن آمنوا بما آمنتم به، لا بشيء آخر مماثل له على التحقيق" (٣).

وقال ابن تيمية في مثل هذا السياق: "وقوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾، هذه القراءة العامة التي في المصحف الإمام، وقد كان ابن عباس يقرأ: "بما آمنتم به"، ويقول: إن الله لا مثل له" (٤).

وتلك قراءة صحيحة المعنى، لكن قراءة العامة أحسن وأجمع، فإنه لو قيل: بما آمنتم به، وقيل: إنه أريد به الله، لقالوا: قد آمننا بالله، فإنهم لا يكفرون بأصل وجود الخالق، وإنما يكفرون ببعض كتبه ورسله وأسمائه وصفاته ودينه، ولذلك استحقوا اسم الكفر.

(١) تفسير الماوردي (١/١٩٥).

(٢) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (١/٢١٤).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/٢١٩).

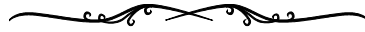
(٤) جامع المسائل؛ لابن تيمية (١/٣١).

وأيضاً: فلو آمنوا بما آمنوا به من غير أن يؤمنوا بمثل ما آمنوا به، لم يكونوا مهتدين وإن آمنوا بجميع الأشياء، فإن الإيمان الذي يجب على العباد اتباعه يجب الإيمان به، فمن كفر بما يفعله المؤمنون من الإيمان، فقد كفر بالله" (١).

### الترجيح:

الذي يظهر من تقرير الأقوال التي ساقها الإمام الزركشي أن أقواها هو القول الثاني، وهو قول من قال بالزيادة بالنظر إلى تعبير النحويين حسب ما يقتضيه المعنى، وهذا ليس قوياً باعتبار الصنعة فقط؛ بل لورود قراءة تقويته وتؤنس القول به، خلاف ما ذهب إليه من قال: إنها مصدرية، أو تأول الآية بمذهب بعيد كما في القول الثالث.

وعليه فما ذهب إليه الإمام الزركشي -رحمه الله- من تقرير هو أوفرها حظاً من الصواب؛ للموافقة التي بين التقدير والمعنى المراد من السياق.



(١) يُنظر: المصدر السابق (٦/٣١).

النوع الثالث والأربعون: في بيان حقيقته ومجازه.

[٧٩] مسألة: تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه.

قال الإمام الزركشي رحمه الله: [ومنه مجيء المصدر على فعول، كقوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، وقوله: ﴿لَا نُزِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩]، فإنه ليس المراد الجمع هنا، بل المراد: لا نزيد منكم شكراً أصلاً، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص في نفي الأنواع، وزعم السهيلي أنه جمع شكر، وليس كذلك، لفوات هذا المعنى<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي رحمه الله على السهيلي قوله: إن شكوراً جمع شكر، وقال في استدراكه: وليس كذلك لفوات هذا المعنى.

الدراسة:

اختلف العلماء في ﴿شُكُورًا﴾ هل هو مصدر أو جمع، على قولين:

القول الأول: أن ﴿شُكُورًا﴾ مصدر، وهو ما ذهب إليه الإمام الزركشي، وقال: إن المراد لا نزيد منكم شكراً أصلاً، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص في نفي الأنواع، وهذا قول الخليل بن أحمد<sup>(٢)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(٣)</sup>، وابن القيم<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي في الدر المصون<sup>(٥)</sup>، وزكريا

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٨٧).

(٢) يُنظر: العين (٥/٢٩٢).

(٣) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/٩٩٠).

(٤) يُنظر: بدائع الفوائد (٢/٣١٦-٣١٧).

(٥) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/٤٩٧).

الأنصاري<sup>(١)</sup>، وابن عادل<sup>(٢)</sup>، وابن عاشور<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر صنع المفسرين: كالطبري<sup>(٤)</sup>، والواحدي<sup>(٥)</sup>، والقرطبي<sup>(٦)</sup>، والثعلبي<sup>(٧)</sup>، والحازن<sup>(٨)</sup>، والشرييني<sup>(٩)</sup>، والبقاعي<sup>(١٠)</sup>، وابن عجيبة<sup>(١١)</sup>.

**القول الثاني:** أنه جمع شكر، وهو ما ذهب إليه السهيلي، وقد ذكر هذا القول من غير ترجيح بينهما كلٌّ من: الأخفش<sup>(١٢)</sup>، والنحاس<sup>(١٣)</sup>، وأبي عبيد الهروي<sup>(١٤)(١٥)</sup>، والجواهري<sup>(١٦)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(١٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٨)</sup>.

(١) يُنظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لتركيا الأنصاري (ص: ٤١٨).

(٢) يُنظر: الباب في علوم الكتاب (٥٦٢/١٤).

(٣) يُنظر: التحرير والتنوير (٨٦/١٩).

(٤) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٢٩٢/١٩).

(٥) يُنظر: الوجيز؛ للواحدي (ص: ٧٨٣).

(٦) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٦٧/١٣).

(٧) يُنظر: الكشف والبيان (١٤٤/٧).

(٨) يُنظر: لباب التأويل للحازن (١٠٧/٥).

(٩) يُنظر: تفسير السراج المنير (٢١/٣).

(١٠) يُنظر: نظم الدرر (٥٦٣/٥).

(١١) يُنظر: البحر المديد (٢٢٢/٥).

(١٢) يُنظر: معاني القرآن؛ للأخفش (٥٦٠/٢).

(١٣) يُنظر: إعراب القرآن؛ للنحاس (٦٤/٥).

(١٤) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبيد الهروي الفاشاني. المؤدب، كان من العلماء الأكابر، واشتغل على أبي منصور الأزهري، وبه انتفع. والهروي - بفتح الهاء والراء - نسبة إلى هراة وهي إحدى مدن خراسان الكبار، من تصانيفه: "الغريين" وهو كتاب مشهور، جمع فيه بين غريب القرآن وغريب الحديث، وهو من الكتب النافعة السائرة في الآفاق، توفي سنة (٤٠١هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٩٥)، وشذرات الذهب (٨/٥)، والأعلام (١/ ٢١٠).

(١٥) يُنظر: الغريين في القرآن والحديث (١٠٢٣/٣).

(١٦) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٧٠٢/٢).

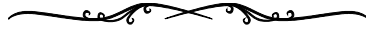
(١٧) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٧٩١٦/١٢).

(١٨) يُنظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٢٨٤/٢).

## الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أن القول الأول بأن ﴿شُكُورًا﴾ مصدر هو الراجح، إذ هو الأليق بالآية، وقد رجحه ابن القيم بقوله: "قلت: الصحيح أنه مصدر جاء على الفعول؛ لأن مقابله وهو الكفر والجحد والنفار تحيء مصادرها على الفعول، نحو: كفور وجحود ونفور، ويبعد كل البعد أن يراد بالكفور جمع الكفر، فإنهم إنما قصدوا بإطعام الطعام وجهه، ولم يريدوا من المطعمين جزاءً ولا شكورًا، ولا يليق بهذا الموضع أن يقول: لا نريد منكم أنواعًا من الشكر وأصنافًا منه، بل الأليق بهم وإخلاصهم أن يقولوا: لا نريد منكم شكرًا أصلًا، فينفوا إرادة نفس هذه الماهية منهم، وهو أبلغ في قصد الإخلاص من نفي الأنواع، فتأمل؛ فإنه ظاهر فلا يليق بالآية إلا المصدر" (١).

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) بدائع الفوائد (٢/٣١٦-٣١٧).



النوع الثالث والأربعون: في بيان حقيقته ومجازه.

[٨٠] مسألة: إطلاق الخبر وإرادة الأمر.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾ [الصف: ١١] معناه: آمنوا وجاهدوا، ولذلك أجيب بالجزم في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾، [الصف: ١٢] ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ﴾؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة، قاله أبو البقاء والشيخ عز الدين، والتحقيق ما قاله النبلي<sup>(١)</sup>: أنه جعل الدلالة على التجارة سبباً لوجودها، والتجارة هي الإيمان، ولذلك فسرهما بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، فعلم أن التجارة من جهة الدلالة هي الإيمان، فالدلالة سبب الإيمان، والإيمان سبب الغفران، وسبب السبب سبب<sup>(٢)</sup>، وهذا النوع فيه تأكيد، وهو من مجاز التشبيه، شبه الطلب في تأكده بخبر الصادق الذي لا بد من وقوعه، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان أكد<sup>(٣)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على من أنكر أن قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾ [الصف: ١٢] جواباً للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ﴾، ومال إلى قول النبلي، وهو أن التجارة جاءت من جهة الدلالة، فكانت سبباً في الإيمان، والإيمان سبب الغفران،

(١) هو: الحسين بن أبي القاسم البغدادي، المعروف بالنبلي (عز الدين)، فقيه، أصولي، نحوي، لغوي، عارف في الطب، تولى القضاء ببغداد، من تصانيفه: "كتاب الهداية" في الفقه، و"كتاب مسائل الخلاف"، في أصول الفقه، وكتاب في الطب، توفي سنة (٧١٢هـ)، يُنظر ترجمته في: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب؛ لابن فرحون (٣٣٤/١)، معجم المؤلفين (٤١/٤).

(٢) يُراجع: ترتيب الفروق واختصارها (١٢٧/١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢٨٩/٢-٢٩٠).

وسبب السبب سبب، فناسب أن تكون جواباً، وقال في استدراكه: "والتحقيق ما قاله النبلي".

### الدراسة:

مما يقع فيه الاختلاف، الاختلاف في وقوع الأمر بصيغ خبرية تفيد الطلب، لكن لقارئ مقررّة مثبتة لإفادة الأمر، أو صارفة تقضي بظاهر الخبر وتنفي الأمر، وهذا من المباحث المشتركة بين أهل البلاغة والأصوليين، وهذه الآية مما وقع فيها الخلاف في تقرير دلالة النص في قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَبِجَهْدُونَ﴾ هل يفيد ظاهرها -الخبر- أم أنها تفيد الإنشاء الطلبي، على قولين:

القول الأول: أن الجملة خبرية ومعناها يفيد الأمر، وفيها الأمر بالإيمان والجهاد، وهذا قول الزجاج<sup>(١)</sup>، والمبرد<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، والشوكاني<sup>(٤)</sup>، واستدلوا لذلك:

(١) ما جاء في قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)<sup>(٥)</sup>.

قال الزمخشري في تقرير هذا القول: "﴿تُؤْمِنُونَ﴾ وهو خبر في معنى الأمر، ولهذا أجيب بقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، وتدل عليه قراءة ابن مسعود: (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا). فإن قلت: لم جيء به على لفظ الخبر؟ قلت: للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل، فهو يخبر عن إيمان

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٦٦/٥).

(٢) البحر المحيط في التفسير (١٦٧/١٠).

(٣) الكشاف للزمخشري (٥٢٦/٤).

(٤) فتح القدير (٥٢٦/٤).

(٥) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (١٦٦/٥).

وجهاد موجودين. ونظيره قول الداعي: غفر الله لك، ويغفر الله لك: جعلت المغفرة لقوة الرجاء، كأنها كانت ووجدت<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر الزمخشري قرينة أخرى تتعلق بسبب النزول -إذا صح الحديث- تدل على استئناف في الكلام، قال: "وعن ابن عباس أنهم قالوا: لو نعلم أحب الأعمال إلى الله لعملناه، فنزلت هذه الآية، فمكتوا ما شاء الله يقولون: ليتنا نعلم ما هي، فدلهم الله عليها بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، وهذا دليل على أن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ كلام مستأنف، وعلى أن الأمر الوارد على النفوس بعد تشوّف وتطلع منها إليه أوقع فيها وأقرب من قبولها له مما فوجئت به ﴿ذَلِكَ﴾، يعني: ما ذكر من الإيمان والجهاد ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ من أموالكم وأنفسكم<sup>(٢)</sup>.

(٢) أنها قد قرئت: "تؤمنوا وتجاهدوا على إضمار لام الأمر"<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أن الجملة خبرية لا تفيد الطلب لقرينة أخرى، وهو قول الفراء<sup>(٤)</sup>، وصححه ابن هشام<sup>(٥)</sup>.

وما يبين مأخذ التفريق بين التوجيهين في الآية، قال الفراء: "مسألة: أو لا ترى أنك تقول للرجل: هل أنت كافّ عنا؟ معناه: اكفف، تقول للرجل: أين أين؟ أقم ولا تبرح. فلذلك جوزي في الاستفهام كما جوزي في الأمر. وفي قراءة عبد الله: (هل أدلكم على تجارة تنجيكم

(١) الكشف للزمخشري (٤/٥٢٦).

(٢) المصدر السابق (٤/٥٢٧).

(٣) تفسير أبي السعود (٨/٢٤٥).

(٤) معاني القرآن؛ للفراء (٣/١٥٤).

(٥) مغني اللبيب (٢/٤٠٠).

من عذاب أليم. آمنوا) ففسّر ﴿هَلْ أَذُنُكُمْ﴾ بالأمر، وفي قراءتنا على الخبر، فالحجزة في قراءتنا على قوله: ﴿هَلْ أَذُنُكُمْ﴾، والحجزة في قراءة عبد الله على الأمر؛ لأنه هو التفسير<sup>(١)</sup>.

وقال الزمخشري في الاستدلال لقول الفراء: "إن قلت: هل لقول الفراء أنه جواب ﴿هَلْ أَذُنُكُمْ﴾ وجه؟ قلت: وجهه أن متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد، فكأنه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم؟"<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي في رد ذلك التوجيه في هذا السياق والاحتمال الوارد عليها، قال: "وقال الفراء: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب الاستفهام، وهذا إنما يصح على الحمل على المعنى، وذلك أن يكون ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾، عطف بيان على قوله: ﴿هَلْ أَذُنُكُمْ عَلَى تَحْرِقِ نُجُجِكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾، كأن التجارة لم يدر ما هي، فبينت بالإيمان والجهاد، فهي هما في المعنى. فكأنه قال: هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم"<sup>(٣)</sup>.

قال الرازي: "اعلم أن قوله تعالى: ﴿هَلْ أَذُنُكُمْ﴾ في معنى الأمر عند الفراء، يقال: هل أنت ساكت، أي: اسكت. وبيانه: أن هل بمعنى الاستفهام، ثم يتدرج إلى أن يصير عرضاً وحثاً، والحث كالإغراء، والإغراء أمر، وقوله تعالى: ﴿عَلَى تَحْرِقِ﴾ هي التجارة بين أهل الإيمان وحضرة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ

(١) معاني القرآن؛ للفراء (٢٠٢/١).

(٢) الكشف للزمخشري (٥٢٦/٤).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٨٧/١٨).

يَأْتِ لَهُمُ الْجَنَّةُ ﴿[التوبة: ١١١]، دل عليه: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، والتجارة عبارة عن معاوضة الشيء بالشيء<sup>(١)</sup>.

وفي هذا السياق يرد ما نقله الإمام الزركشي، وما ذكره من توجيه للطلب، حيث قال: "ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة، قاله أبو البقاء والشيخ عز الدين، والتحقيق ما قاله النبلي: أنه جعل الدلالة على التجارة سبباً لوجودها، والتجارة هي الإيمان، ولذلك فسرهما بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، فعلم أن التجارة من جهة الدلالة هي الإيمان، فالدلالة سبب الإيمان، والإيمان سبب الغفران، وسبب السبب سبب، وهذا النوع فيه تأكيد، وهو من مجاز التشبيه، شبه الطلب في تأكده بخبر الصادق الذي لا بد من وقوعه، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان أكد<sup>(٢)</sup>.

### مناقشة الأقوال وأدلتها:

**أما القول الأول:** فإن دلالة الخبر على الطلب قوية، وهو المتعين للقارئ المذكورة، وهي:

(١) محي الفعل ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب له.

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وامتناع الاحتمال الوارد من كون جملة: "﴿تُؤْمِنُونَ...﴾" جواب لـ (هل) الاستفهام، وكذلك كونها استثنائية بالنظر إلى سبب النزول، كما بينه الزمخشري، وتابعه صاحب المراقي.

**أما القول الثاني** فقد جاء مختلفاً فيه، وما ذكره الفراء في غايته يلتقي من حيث الطلب حسب ما حرره مع القول الأول، باحتمال ما ذكره هو، فيعود إلى الطلب، وأن الخلاف كما يذكره يرجع إلى تفسير قراءتين كلاهما ثابتة، وهي القراءة المشهورة، وقراءة ابن مسعود، فيبين أن

(١) مفاتيح الغيب (٢٩/٥٣١).

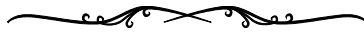
(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٩٠).

القراءتين لهما وجه، وأن تفسيرهما يرجع إلى الأمر، وما ذكره الإمام الزركشي - رحمه الله - باعتبار ما نبه عليه الفراء من اعتبار لا يتمحض لرد قول من ذهب إلى أنه جواب استفهام؛ لورود الاستعمال اللغوي الذي ذكره الفراء، واستدل له وبينه الزمخشري، وهو لا يتنافى كما سبق مع الطلب، وكذلك ما قرره النبلي من أنه يرجع أيضاً إلى الطلب باعتبار آخر.

وقد صحح ابن هشام ما ذهب إليه الفراء بقوله: "وعلى الأول هو جواب الاستفهام وصحح ذلك تنزيلاً لسبب السبب وهو (الدلالة) منزلة السبب وهو الامتثال؛ إذ (الدلالة) سبب الامتثال" (١).

### الترجيح:

الذي يظهر - والله أعلم - أن الخلاف في التوجيه على القولين لا يمنع من القول بأن قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ يرجع إلى الطلب والاختلاف في التوجيه، وكذلك تدعمه قراءة ابن مسعود، وقرائن السياق العامة الشرعية، فطلب الإيمان والجهاد من الفروض الواجبة، وإن كان الجهاد مطلوباً حسب العوارض، إلا أنه لا ينفك في دلالة الإجمال على الأمر، ولو استحباباً، وعليه فوجه ما نقله الإمام الزركشي - رحمه الله - معتبر بالنظر إلى مساق الاستدلال الذي يقرر الطلب، وإن تنوعت مآخذ المحققين، والله أعلم.



(١) مغني اللبيب (٢/٤٠٠).

## النوع الثالث والأربعون: في الكنايات والتعريض في القرآن.

### [٨١] مسألة: الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قال الكواشي<sup>(١)</sup>: والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه اللزوم، نحو إن زرتنا فلنكرمك، يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم، كذا قال الشيخ عز الدين، مقصوده تأكيد الخبر؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر في إيجابه، وجعل الفارسي منه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، قال: ﴿كُنْ﴾ لفظه أمر، والمراد الخبر، والتقدير: يكون فيكون، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو يكون، قال: ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿فَيَكُونُ﴾، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر وسوغ النصب لكونه بصيغة الأمر، قال: ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿نَقُولَ﴾، فيجيء النصب على الفعل المنصوب؛ لأن ذلك لا يطرد؛ بدليل قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]؛ إذ لا يستقيم هنا العطف المذكور؛ لأن ﴿قَالَ﴾ ماض، و (يكون) مضارع، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما<sup>(٢)</sup>، قلت: وهذا الذي قاله الفارسي ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة<sup>(٣)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحله:

استدرك الزركشي على الفارسي جعله "كن" لفظ أمر والمراد الخبر، وقال في استدراكه: قلت: وهذا الذي قاله الفارسي ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة من الأخذ بالقراءات الثابتة.

(١) هو: أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع ابن الحسين بن سويدان الشيباني الموصلي، موفق الدين أبو العباس الكواشي، عالم بالتفسير، من فقهاء الشافعية، من أهل الموصل، من مصنفاته: "تبصرة المتذكر" في تفسير القرآن، و"كشف الحقائق"، ويعرف بتفسير الكواشي، و"تلخيص في تفسير القرآن العزيز"، توفي سنة (٦٨٠ هـ)، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء؛ للذهبي (٤/٤٤٩)، وشذرات الذهب؛ لابن العماد (٧/٦٣٨)، والأعلام للزركلي (١/٢٧٤).

(٢) الحجة للقراء السبعة (٢/٤٢٦).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٩٠-٢٩١).

## الدراسة:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ من سورة النحل، على قولين:

القول الأول: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ رفعاً، وكذلك في كل القرآن.

القول الثاني: قرأ ابن عامر والكسائي (فيكون) نصباً<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف أهل العلم في توجيه هاتين القراءتين:

فأما قراءة النصب، فقليل: إن وجه النصب العطف على (يقول) الذي تقدمه نصب، فلما كان قبل الفعل منصوباً صح عطفه عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال الأكثر: وجه النصب: أَنَّ الفاءَ للسببية، فيكونَ لَفْظُ: "فَيَكُونُ" سَبَبًا عن كُنْ<sup>(٣)</sup>.

ولكن رد بعضهم هذا التوجيه الثاني؛ فقال ابن خالويه: "قرأه ابن عامر بالنصب، والحجة له: الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب؛ لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل؛ كقوله: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾ [طه: ٦١] ومعناه: فإن تفتروا يسحّتم. وهذا لا يجوز في قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾؛ لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدوماً، ودليله حسن الماضي في موضعه إذا قلت: كن فكان<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو البقاء العكبري: "وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين:

(١) ينظر: السبعة في القراءات (ص: ٣٧٣)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٢٦٩).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٨٨).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ٨٨)، ومعجم القواعد العربية (٢/ ٢١)، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك (١٥/ ٢).

(٤) الحجة في القراءات السبع (ص: ٨٨).



أحدهما: أن ﴿كُنْ﴾ ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكون؛ يدل على ذلك: أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود؛ لأن الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم؛ لأنه ليس بشيء لا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد، ولا يراد به حقيقة الأمر، كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مرم: ٣٨]، وكقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [مريم: ٧٥].

والوجه الثاني: أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما. فمثال ذلك: قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: اذهب يذهب زيد، فالفاعل متفقان والفاعلان مختلفان، وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان، والفاعلان مختلفان، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز؛ كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه<sup>(١)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى؛ فإن ذلك لا يصح لوجهين:

أحدهما: أن هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [مريم: ٧٥]، أي: فيمد، وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء إلا ضرورة، كقوله:

سَأَتُّرِكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ      وَالْحَقُّ بِالْحَجَّازِ فَأَسْتَرِيحَا<sup>(٢)</sup>  
وقول الآخر:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا      وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصَمَا<sup>(٣)</sup>

(١) التبيان في إعراب القرآن (١/١٠٩).

(٢) ينسب للمغيرة بن حبناء التميمي، شاعر إسلامي، والبيت من شواهد سيبويه (٣/٣٩)، ومعاني الأخفش (٧٣/١)، وخزانة الأدب (٨/٥٢٢)، والمختضب للموصللي (٢/٣٨٠)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٤/١١٤)، ومغني اللبيب (١/١٧٥).

(٣) البيت لطرفة بن العبد. يُنظر: ديوانه (ص ١٩٤)، والكتاب لسيبويه (١/٤٢٣).

والثاني: أن من شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منها شرط وجزاء، نحو: اتتني فأكرمك، تقديره: إن أتيتني أكرمتك، وهاهنا لا يصح ذلك؛ إذ يصير التقدير: إن تكن تكن، فيتحد فعلاً الشرط والجزاء معنى وفاعلاً، وقد علمت أنه لا بد من تغايرهما، وإلا يلزم أن يكون الشيء شرطاً لنفسه، وهو محال. قالوا: والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم، نحو: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [الحاثية: ١٤]، وقال عمر بن أبي ربيعة:

فَقُلْتُ لَجَنَادٍ خُذِ السِّيفَ وَاشْتَمِلْ      عليه برفقٍ وارْقُبِ الشَّمْسِ تَغْرُبِ  
وَأَسْرِجْ لِي الدَّهْمَاءَ وَاذْهَبْ بِمِطْرِي      وَلَا يَغْلَمَنَّ خَلْقٌ مِنَ النَّاسِ مَذْهَبِي<sup>(١)</sup>  
فجعل "تغرب" جواباً لـ "ارقب"، وهو غير مترتب عليه، وكذلك لا يلزم من قوله تعالى أن يفعلوا، وإنما ذلك مراعاة لجانب اللفظ.

أما ما ذكره في بيت عمر فصحيح، وأما الآيات فلا نسلم أنه غير مترتب عليه؛ لأنه أراد بالعباد الخُلَصَّ؛ ولذلك أضافهم إليه. أو تقول: إن الجزم على حذف لام الأمر، وسيأتي تحقيقه في موضعه.

وقال الشيخ جمال الدين ابن مالك: "إن" "أن" الناصبة قد تضرع بعد الحصر بـ إنما اختياريًا، وحكاها عن بعض الكوفيين، قال: "وحكوا عن العرب: إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره"، بنصب "تحطم"، فعلى هذا يكون النصب في قراءة ابن عامر محمولاً على ذلك، إلا أن هذا الذي نصبوه دليلاً لا دليل فيه؛ لاحتمال أن يكون من باب العطف على الاسم، تقديره: إنما هي ضربة فحطم، كقوله:

(١) البيتان لعمر بن أبي ربيعة، يُنظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (ص ٦٢)، والدر المصون (٢/ ٩٠).

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(١)(٢)</sup>  
ولهذه الردود حكم بعض العلماء على ابن عامر في هذا الحرف من القراءة بالغلط والوهم.

قال أبو بكر ابن مجاهد في آية البقرة: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]: "قرأ ابن عامر وحده (كُنْ فَيَكُونُ) بنصب النون، قال أبو بكر: وهو غلط"<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً في آية آل عمران: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]: "قال أبو بكر: قرأ ابن عامر وحده: (كُنْ فَيَكُونُ) بالنصب، وهو وهم، وقال هشام بن عمار: كان أيوب بن تميم يقرأ: ﴿فَيَكُونُ﴾ نصباً، ثم رجع فقرأ: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعاً"<sup>(٤)</sup>.

وقال كذلك في آية مريم: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [مريم: ٣٥]: "قرأ ابن عامر وحده ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ نصباً، وهذا خطأ في العربية"<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو علي الفارسي: "ومن ثم أجمع الناس على رفع يكون، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر، وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه في يكون الرفع"<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت ليسون بنت يحدل الكلبيّة، يُنظر: الكتاب؛ لسيبويه (٤٢٦/١)، وخزانة الأدب (٥٠٣/٨)، والدر المصون (٢١٩/٢).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨٩/٢-٩١).

(٣) السبعة في القراءات (ص ١٦٩).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٠٦-٢٠٧).

(٥) السبعة في القراءات (ص ٤٠٩).

(٦) الحجة للقراء السبعة (٢٠٧/٢).

وقال الأزهري: "وهذا -النصب- عند القراءة ضعيف"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الأنباري: "النصب ضعيف.. فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة"<sup>(٢)</sup>.

وقال مكي: "وجه النصب مشكل ضعيف، بعيد في المعنى"<sup>(٣)</sup>.

وقال أحمد بن موسى<sup>(٤)</sup> في قراءة ابن عامر: "هذا لحن"<sup>(٥)</sup>.

غير أن بعض العلماء دافعوا عن هذه القراءة، ووجهوها ببعض التوجيهات، وردوا على من غلط ابن عامر فيها، "وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء"<sup>(٦)</sup>.

قال أبو شامة: "واعلم أن قراءة ابن عامر بالنصب مشكلة؛ لأن النصب بالفاء في جواب الأمر حقه أن ينزل منزلة الشرط والجزاء، فإن صح صح، فتقول: قم فأكرمك، أي: إن تقم أكرمك، ولو قدرت هذا فيما نحن فيه، فقلت: إن يكن يكن، لم يكن مستقيماً، كيف وأنه قد قيل: إن هذا ليس بأمر على الحقيقة، وإنما معناه: أن الله إذا أراد شيئاً أوجده مع إرادته له، فعبّر بهذه العبارة عنه، فليس هذا مثل: قم فتقوم، فقيل: جاز النصب لوجود لفظ الأمر، ولا اعتبار بالمراد به، فلا يضر أن يكون المراد به غير ذلك"<sup>(٧)</sup>.

(١) علل القراءات (٦١/١).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (١٢٠/١).

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها (٢٦١/١).

(٤) هو: ابن مجاهد، وقد سبق ترجمته (ص ٢٠٣)، كما صرح بذلك ابن عطية في تفسيره في موضع آخر بقوله: قال أبو بكر أحمد بن موسى، ينظر المحرر الوجيز لابن عطية (٦٧/١).

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٠٢/١).

(٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨٩/٢).

(٧) إبراز المعاني من حرز الأماني (٣٣٩/١).

وقال أبو حيان -ردًا على أحمد بن موسى القائل بأن قراءة النصب لحن-: "وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي، لم يكن ليلحن. وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى"<sup>(١)</sup>.

وقال السخاوي: "واعلم أنَّ هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين، وما اتبع فيها إلا الأثر، وتغليطها لا وجه له"<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

ما قاله هؤلاء العلماء دفاعاً عن قراءة ابن عامر هو الراجح؛ لكونها قراءة متواترة، ومن غلط ابن عامر فيها فقد عدل عن الصواب.

### وأما قراءة الرفع فقد وجهها أهل العلم بعدة توجيهات:

**الأول:** أن يكون مستأنفاً، أي: خبراً لمبتدأ محذوف، أي: فهو يكون، ويعزى لسيبويه، وبه قال الزجاج في أحد قوليه.

**الثاني:** أن يكون معطوفاً على "يقول"، وهو قول الزجاج والطبري. ورد ابن عطية هذا القول وجعله خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود. يعني: أن الأمر قدسم، والتكوين حادث، فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له؟

وهذا الرد إنما يلزم إذا قيل بأن الأمر حقيقة، أما إذا قيل بأنه على سبيل التمثيل - وهو الأصح - فلا، ومثله قول القائل:

إذا قالتِ الأنساعُ للبطنِ الحقي..<sup>(١)</sup>

(١) تفسير البحر المحيط (١/٥٣٦).

(٢) فتح الوصيد (٣/٦٦٢).

الثالث: أن يكون معطوفاً على "كن" من حيث المعنى، وهو قول الفارسي، وضعف أن يكون عطفاً على "يقول"؛ لأن من المواضع ما ليس فيه "يقول" كالموضع الثاني في آل عمران، وهو: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ولم ير عطفه على "قال" من حيث إنه مضارع، فلا يعطف على ماض، فأورد على نفسه:

ولقد أُمِرُّ على اللئيم يسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي<sup>(٢)</sup>  
فقال: "أمر" بمعنى: مررت. قال بعضهم: "ويكون في هذه الآية -يعني: في آية آل عمران - بمعنى: كان فليجز عطفه على "قال"<sup>(٣)</sup>.

وقد رجح ابن هشام أن الفاء للعطف، حيث قال: "ومثله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧]، بالرفع، أي: فهو يكون حينئذ، وقوله:

الشَّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهُ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ  
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْخَضِيضِ قَدَمُهُ يَرِيدُ أَنْ يَعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ<sup>(٤)</sup>  
أي: فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيق: أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر: قوله: يريد، وإنما يقدر النحويون كلمة: "هو" ليعينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف"<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

- = (١) البيت لأبي النجم العجلي... يُنظر: الدر المصون (٨٧/٢)، والبحر المحيط (٤١٩/٤).
- والأنساع: جمع نسع وهو سير مضفور يجعل زماما للبعير وغيره. ينظر: اللسان مادة (نسع) (٣٥٢/٨)، والنهاية لابن الأثير (٤٨/٥).
- (٢) البيت لرجل من بني سلول، يُنظر: الكتاب لسيبويه (٢٤/٣)، خزانة الأدب (١٧٣/١)، وشرح شواهد المغني (١٠٧).
- (٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨٧/٢) وما بعدها. ويُنظر: إبراز المعاني من حرز الأمان (٣٣٩/١)، وحجة القراءات (ص ١١١)، ومعاني القرآن؛ للأخفش (١١٢/١)، والتبيان في إعراب القرآن (١٠٩/١).
- (٤) البيت للخطيئة، يُنظر: ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت ص (٢٩١)، وخزانة الأدب (٤١٢/٢).
- (٥) مغني اللبيب (ص: ٢٢٣).

النوع الثالث والأربعون: في الكنايات والتعريض في القرآن.

[٨٢] مسألة: معنى الفرج في قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١] فصرح بالفرج؟ قلنا: أخطأ من توهم هنا الفرج الحقيقي، وإنما هو من لطيف الكنايات وأحسنها وهي كناية عن فرج القميص أي لم يعلق ثوبها ربية، فهي طاهرة الأثواب، وفروج القميص أربعة: الكمان والأعلى والأسفل، وليس المراد غير هذا، فإن القرآن أنزه معنى وألطف إشارة وأملح عبارة من أن يريد ما ذهب إليه وهم الجاهل، لاسيما والنفخ من روح القدس بأمر القدوس، فأضيف القدس إلى القدوس، ونزهت القائنة المطهرة عن الظن الكاذب والحدس، ذكره صاحب التعريف والإعلام<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من قال بأن المراد بالفرج في الآية الفرج الحقيقي، وقال في استدراكه: أخطأ من توهم ذلك.

الدراسة:

اختلف أهل التفسير في المراد بالفرج في الآية، على قولين:

القول الأول: أن المراد بالفرج هنا هو كناية عن فرج القميص، وهو قول قتادة<sup>(٢)</sup>، والفراء<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>،

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٠٥-٣٠٦).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٤٦٦)، والدر المنثور للسيوطي (٥/٦٧١).

(٣) معاني القرآن، للفراء (٣/١٦٩).

(٤) معاني القرآن الزجاج (٥/١٩٦).

والبغوي<sup>(١)</sup>، والثعالبي<sup>(٢)</sup>، والشوكاني<sup>(٣)</sup>، ونصره الزركشي، وحجتهم:

(١) قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه: ((فنفخنا في جيبها من روحنا))<sup>(٤)</sup>.

(٢) أن الفرج في اللغة يأتي بمعنى الجيب، قال الفراء: "والفرج هاهنا: جيب درعها، وذكر أن جبريل ﷺ نفخ في جيبها، وكل ما كان في الدرع من خرق أو غيره يقع عليه اسم الفرج، وهذا أبلغ في الثناء عليها؛ لأنها إذا منعت جيب درعها فهي للنفس أمانع"<sup>(٥)</sup>، وقال به الزجاج<sup>(٦)</sup>.

(٣) قال المفسرون: أراد بالفرج هنا الجيب؛ لقوله تعالى: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحریم: ١٢]<sup>(٧)</sup>.

"وقال السهيلي: يريد فرج القميص أي لم يعلق بثوبها ريبة، أي: أنها طاهرة الأثواب، وفروج القميص أربعة: الكمان والأعلى والأسفل، فلا يذهب وهمك إلى غير هذا فإنه من لطيف الكناية؛ لأن القرآن أنزه معنى، وأوزن لفظاً، وألطف إشارة، وأحسن عبارة من أن يريد ما يذهب إليه وهم الجاهل"<sup>(٨)</sup>.

(٤) قال السيوطي: "المراد به فرج القميص"، والتعبير به من ألطف الكنايات وأحسنها، أي: لم يعلق ثوبها بريبة فهي طاهرة الثوب، كما يقال: نقي الثوب وعفيف الذيل، كناية عن العفة.

(١) معالم التنزيل؛ للبغوي (١٧١/٨).

(٢) الكشف والبيان؛ للثعالبي (٣٥٢/٩).

(٣) فتح القدير (٣٠٥/٥).

(٤) تفسير السمعاني (٤٧٩/٥).

(٥) يُنظر: معاني القرآن؛ للفراء (١٦٩/٣)، والتفسير الوسيط؛ للواحدي (٢٥٠/٣)، وتفسير السمعاني (٤٧٩/٥)، وفتوح الغيب؛ للطبري (٥٢٢/١٥)، وروح المعاني؛ للألوسي (٨٤/٩).

(٦) معاني القرآن؛ للزجاج (١٩٦/٥).

(٧) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٣٨/١١)، وفتح القدير (٣٠٥/٥)، وتفسير الشربيني (٣٣٦/٤).

(٨) الجامع لأحكام القرآن (٣٣٨/١١). ويُنظر: روح البيان لإسماعيل حقي (٥٢٠/٥)، والموسوعة القرآنية للأبياري (٢١٩/٢).



ومنه: ﴿وَيَأْبَاكَ فَطَهَّرَ﴾، وكيف يظن أن نفخ جبريل وقع في فرجها، وإنما نفخ في جيب درعها<sup>(١)</sup>.

### الرد عليهم:

- (١) أما قراءة أبي بن كعب فهي شاذة.
- (٢) أن العدول عن الظاهر المكشوف إلى الخفي الذي لا قرينة له بعيد، ولذلك قال الزمخشري: "ومن بدع التفاسير أن الفرج هو جيب الدرع"<sup>(٢)</sup>.
- (٣) ضعف هذا القول بعض المفسرين، كابن عطية<sup>(٣)</sup>، والشنقيطي، وقال: "وقول من قال: إن فرجها الذي نفخ فيه الملك هو جيب درعها ظاهر السقوط، بل النفخ الواقع في جيب الدرع وصل إلى الفرج المعروف فوق الحمل"<sup>(٤)</sup>.
- القول الثاني: أن المراد بالفرج هو الفرج الحقيقي، وبه قال مقاتل بن سليمان<sup>(٥)</sup>، وهو اختيار الطبري<sup>(٦)</sup>، وقال السمعاني: "إنه أشهر القولين"<sup>(٧)</sup>، وهو قول الزمخشري<sup>(٨)</sup>، واختاره ابن عطية، ونسب هذا القول في تفسيره إلى الجمهور<sup>(٩)</sup>، والرازي<sup>(١٠)</sup>، وابن جزي<sup>(١١)</sup>، وهو ما

(١) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١٦١/٣).

(٢) يُنظر: الكشف؛ للزمخشري (٥٧٣/٤)، وفتوح الغيب؛ للطبري (٥٢٢/١٥).

(٣) المحرر الوجيز (٩٨/٤).

(٤) أضواء البيان (٣٩٠/٣).

(٥) تفسير مقاتل بن سليمان (٣٨٠/٤).

(٦) جامع البيان؛ للطبري (٥٢٢/١٨).

(٧) تفسير السمعاني (٤٧٩/٥).

(٨) الكشف؛ للزمخشري (٥٧٣/٤).

(٩) المحرر الوجيز؛ لابن عطية (٩٨/٤).

(١٠) مفاتيح الغيب (١٨٣/٢٢)، (٥٧٥/٣٠).

(١١) تفسير ابن جزي (٣٩٣/٢).

ذهب إليه ابن تيمية<sup>(١)</sup>، واستظهره أبو حيان<sup>(٢)</sup>، وابن عادل<sup>(٣)</sup>، وقال به الخازن<sup>(٤)</sup>، وابن كثير<sup>(٥)</sup>، والنسفي<sup>(٦)</sup>، والسعدي<sup>(٧)</sup>، وابن عاشور<sup>(٨)</sup>، والشنقيطي<sup>(٩)</sup>، وغيرهم من المفسرين<sup>(١٠)</sup>، وحجتهم:

- (١) قولها: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ [مرم: ٢٠].
- (٢) أن هذا ظاهر القرآن، وفي إحصائها هو المدح<sup>(١١)</sup>.
- (٣) قال مقاتل: "أحصنت فرجها عن الفواحش، وإنما ذكرت بذلك لأنها قذفت بالزنا"<sup>(١٢)</sup>.
- (٤) قال ابن عطية: "الفرج فيما قال الجمهور وهو ظاهر القرآن: الجارحة المعروفة. وفي إحصائها هو المدح، وقالت فرقة: الفرج هنا هو فرج ثوبها الذي منه نفخ الملك، وهذا ضعيف"<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) مجموع الفتاوى؛ لابن تيمية (٢٦٢/١٧).
  - (٢) البحر المحيط في التفسير (٤٦٣/٧).
  - (٣) اللباب في علوم الكتاب (٥٨٩/١٣).
  - (٤) البحر المحيط في التفسير (٣٣٦/٦)، ولباب التأويل للخازن (٢٤٢/٣).
  - (٥) تفسير ابن كثير (١٩٤/٨).
  - (٦) مدارك التنزيل للنسفي (٥٠٨/٣).
  - (٧) تفسير السعدي (ص: ٥٣٠).
  - (٨) التحرير والتنوير (٣٧٨/٢٨).
  - (٩) أضواء البيان (٣٩٠/٣).
  - (١٠) يُنظر: دَرْجُ الدُّرَرِ فِي تَفْسِيرِ الْآيِ وَالسُّوَرِ؛ لعبد القاهر الجرجاني (١٢٣٨/٣)، وتفسير السمرقندي (٤٧٢/٣)، ومفردات القرآن للفراهي (ص: ٣٣٤).
  - (١١) يُنظر: المحرر الوجيز؛ لابن عطية (٩٨/٤)، ومفاتيح الغيب (١٨٣/٢٢).
  - (١٢) يُنظر: تفسير مقاتل (٣٧٩/٣)، ومفاتيح الغيب (٥٧٥/٣٠).
  - (١٣) المحرر الوجيز (٩٨/٤).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني، وأن المراد بالفرج هو الفرج الحقيقي، وذلك

لما يلي:

(١) قوة أدلتهم.

(٢) أن هذا هو ظاهر القرآن، وحسب القاعدة التفسيرية: «لا يجوز العدول عن ظاهر القرآن

إلا بدليل يلزم الرجوع إليه»<sup>(١)</sup>.

(٣) أن المعنى: "أحصنت فرجها من الفاحشة" هو الأغلب من معنيه عليه، والأظهر في

ظاهر الكلام<sup>(٢)</sup>.

(٤) أنه أشهر القولين، والأقرب للمعنى اللغوي، قال السمعاني: "أشهر القولين أنه الفرج

بعينه، والعرب تقول: أحصنت فلانة فرجها إذا عفت عن الزنا"<sup>(٣)</sup>.

(٥) يؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ويؤيد ذلك القاعدة

الترجيحية التي تنص على أن: "القول الذي تؤيده آيات مقدم على ما عُدِم ذلك"<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي - رحمه الله - من استدراك مرجوح، والله أعلم.



(١) قواعد الترجيح عند المفسرين (١٢٢/١).

(٢) جامع البيان للطبري (٥٢٢/١٨)، بتصرف.

(٣) تفسير السمعاني (٤٧٩/٥).

(٤) يُنظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (٢٨١/١).

النوع الثالث والأربعون: في الكنايات والتعريض في القرآن.

[٨٣] مسألة: الكناية والتعريض.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قيل: من عادة العرب أنها لا تكني عن الشيء بغيره إلا إذا كان يقبح ذكره، وذكروا احتمالين في قوله: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، أحدهما: أنه كنى بالإفشاء عن الإصابة. والثاني: أنه كنى عن الخلوة، ورجحوا الأول؛ لأن العرب إنما تكني عما يقبح ذكره في اللفظ ولا يقبح ذكر الخلوة، وهذا حسن لكنه يصلح للترجيح، وأما دعوى كون العرب لا تكني إلا عما يقبح ذكره فغلط فكنوا عن القلب بالثوب، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] وغير ذلك<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن العرب لا تكني إلا عما يقبح ذكره، وقال في استدراكه: "وأما دعوى كون العرب لا تكني إلا عما يقبح ذكره فغلط".

الدراسة:

يستحب استعمال لفظ الكنايات<sup>(٢)</sup> فيما يتحاشى من التصريح به، ودليله قول الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَى

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٣١٠-٣١١).

(٢) الكناية في اللغة: اسم لما استتر مراد المتكلم من حيث اللفظ مأخوذ من قولهم: «كنيت»، و «كنوت» ومنه قول الشاعر: وإنى لأكنو عن قدور غيرها ... وأعرب أحيانا بها فأصاح. وفي الشرع: أن يذكر لفظ دال على الشيء لغة ويراد به غير المذكور لملازمة بينهما ومجاورة ينظر: المصباح المنير مادة (كنى) (ص ٥٤٢)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية د محمود عبد المنعم (٣/١٥٨-١٥٩).

بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴿النساء: ٢١﴾، وقوله: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وجه الاستدلال بالآيات أنه لم يذكر لفظ الجماع، وعبر عنه بألفاظ أخرى.

ومن السنة ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: ((إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده))<sup>(١)</sup>، وجه الدلالة في الحديث أنه لم يقل: فلعل يده وقعت على دبره أو ذكره، بل كنى عن ذلك بقوله (فإنه لا يدري أين باتت يده) ولهذا نظائر كثيرة في القرآن والسنة.

**قال الإمام النووي:** وهذا كله إذا علم أن السامع يفهم المقصود فهما جلياً وإلا فلا بد من التصريح نفياً للبس والوقوع في خلاف المطلوب وعلى هذا يحمل ما جاء من ذلك مصرحاً به<sup>(٢)</sup>.

والكناية لفظ أطلق وأريد به لازم معناه، مع جواز إرادة المعنى الأصلي، فالمتكلم يترك اللفظ الموضوع للمعنى الذي يريد التحدث عنه، ويلجأ إلى لفظ آخر موضوع لمعنى آخر تابع للمعنى الذي يريده، فيعبر به عنه<sup>(٣)</sup>.

**قال الجرجاني:** "الكناية أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه، وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الاستحمار وترأ (٤٣/١)، رقم (١٦٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً (١/٢٣٣)، رقم (٢٧٨).

(٢) المجموع شرح المذهب للنووي (٣٥١/١).

(٣) علم البيان، دراسة تحليلية لمسائل البيان، لعبد الفتاح بسيوني، (ص: ٢٤٣-٢٤٦).

عليه<sup>(١)</sup>، ولم يقيدها أنها فيما يقبح ذكره فقط، بل قد ورد في سورة النساء وغيرها الكثير من الكنايات، وليست متعلقة بما يقبح ذكره.

وقد استدرك الإمام الزركشي دعوى كون العرب لا تكني إلا عما يقبح ذكره، وذكر لإبطال ذلك مثلاً؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهَّرْ﴾، فالآية هنا كنت بالثياب عن القلب، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وسعيد بن جبير<sup>(٢)</sup>، وقتادة، ومقاتل<sup>(٣)</sup>، والثعلبي<sup>(٤)</sup>، والسمرقندي<sup>(٥)</sup>، والسمعاني<sup>(٦)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٧)</sup>، وغيرهم من المفسرين<sup>(٨)</sup>، ويدل على ذلك:

(١) قول سعيد بن جبير: أن العرب تكني عن القلب بالثوب: فالمراد بـ ﴿وَيَا بَكَ فَطَهَّرْ﴾ أي: وقلبك ونيتك فطهر<sup>(٩)</sup>.

(٢) أن الثوب يأتي بمعنى (القلب)، ومن ذلك قول امرئ القيس:

فإن يك قد ساءتكم مَيِّ خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِ<sup>(١٠)</sup>

أي: فسلي قلبي من قلبك تنسل<sup>(١١)</sup>.

(١) دلائل الإعجاز في علم المعاني (١/ ٦٦).

(٢) يُنظر: النكت في القرآن الكريم؛ للقيرواني (ص: ٥٢٣)، وزاد المسير لابن الجوزي (٤/ ٣٦٠)، والبحر المحيط في التفسير (١٠/ ٣٢٥)، واللباب في علوم الكتاب (١٩/ ٤٩٤).

(٣) يُنظر: بحر العلوم (٣/ ٥١٤).

(٤) يُنظر: الكشف والبيان؛ للثعلبي (١/ ٢١٢).

(٥) يُنظر: بحر العلوم (٣/ ٥١٤).

(٦) تفسير السمعاني (٦/ ٨٩).

(٧) يُنظر: زاد المسير (٤/ ٣٦٠).

(٨) ذكر هذا القول الماوردي في تفسيره (٤/ ٣٤١)، والبغوي في تفسيره (٤/ ٤١٣)، والنيسابوري في إيجاز البيان عن معاني القرآن (٢/ ٨٤٧).

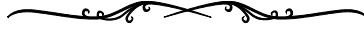
(٩) عزاه السيوطي في الدر المنثور لابن أبي شيبه وابن المنذر، (١٥/ ٦٥).

(١٠) يُنظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٦٩)، والمعاني الكبير، باب ثياب الملوك وغيرهم (١/ ١١٥).

(١١) زاد المسير لابن الجوزي (٤/ ٣٦٠).

٣) أن الكناية بطهارة الثياب عن طهارة صاحبها من الفواحش والكذب، والخيانة ونحوها، مشهور في لسان العرب، غالب في عرفهم نظماً ونثراً، حتى صار حقيقة عرفية، فلا مانع من القول بها<sup>(١)</sup>.

٤) تكنية الثياب بالقلب هو قول كثير من المفسرين، كما ذكره الثعلبي<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا فما استدركه الزركشي على من زعم أن العرب لا تكني إلا عما يقبح ذكره ظاهر، ففي الآية كناية عن القلب بالثياب وليس فيه ما يقبح، هو الراجح، والله أعلم.



(١) شرح العمدة، كتاب الصلاة، لابن تيمية (ص ٤٠٤).

(٢) الكشف والبيان؛ للثعلبي (٢٨/٤).

النوع الرابع والأربعون: في الكنايات والتعريض في القرآن.

[٨٤] مسألة: الحكاية في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ [القصص: ١٢].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما التوجيه وهو ما احتمل معنيين، ويؤتى به عند فطنة المخاطب، كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ [القصص: ١٢] فإن الضمير في (له) يحتمل أن يكون لموسى وأن يكون لفرعون، قال ابن جريج: وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم: إنك عرفته، فقالت: أردت ناصحون للملك. واعترض عليه بأن هذا في لغة العرب لا في كلامها المحكي، وهذا مردود؛ فإن الحكاية مطابقة لما قالته، وإن كانت بلغة أخرى<sup>(١)</sup>.]

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من اعترض على أنها أرادت ناصحون للملك، وزعمه أن هذا إنما هو في لغة العرب لا في كلامها المحكي، وقال في استدراكه: وهذا مردود؛ فإن الحكاية مطابقة لما قالته، وإن كانت بلغة أخرى.

الدراسة:

رواية ابن جريج: "ناصرحون للملك" ذكرها كثير من المفسرين: كالطبري<sup>(٢)</sup>، والثعلبي<sup>(٣)</sup>، وابن فورك<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، والبغوي<sup>(٦)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٣١٤).

(٢) يُنظر: جامع البيان (١٩/٥٣٤).

(٣) يُنظر: الكشف والبيان (٢٠/٤٠٠).

(٤) يُنظر: تفسير ابن فورك (١/٣٣٥).

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز (٤/٢٧٩).

(٦) يُنظر: معالم التنزيل (٦/١٩٥).



وأبي حيان<sup>(١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup>، وغيرهم من المفسرين<sup>(٤)</sup>، ويدل عليه:

(١) ما روى ابن جرير الطبري: عن ابن جريج، قوله: ﴿هَلْ أَذْكَرُ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ﴾

لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصِيحُونَ ﴿١٢﴾ قال: فعلقوها حين قالت: وهم له ناصحون، قالوا: قد

عرفته، قالت: إنما أردت هم للملك ناصحون، وروى أيضاً عن ابن إسحاق ﴿وَهُمْ لَهُ﴾

نَصِيحُونَ ﴿[الفصل: ١٢] أي: لمنزلته عندكم، وحرصكم على مسرة الملك، قالوا: هاتي<sup>(٥)</sup>.

(٢) قال ابن عطية: "ويحتمل أن يعود الضمير على الطفل، ولكن يكون النصح له بسبب الملك وحرصاً على التزلف إليه والتقرب منه"<sup>(٦)</sup>.

(٣) قال السمين الحلبي: "ومن طريف ما يحكى: أنها لما قالت لهم ذلك استنكروا حالها وتفرسوا أنها قرابته، فقالت: إنما أردت: وهم للملك ناصحون، فتخلصت منهم، قاله ابن جريج. قلت: وهذا يسمى عند أهل البيان «الكلام الموجه»"<sup>(٧)</sup> "<sup>(٨)</sup>.

### أما مسألة الحكاية:

فالكلام يطلق على اللفظ والمعنى، ويطلق على كل منهما وحده بقرينة، وناقله عن تكلم به من غير تحريف لمعناه ولا تغيير لحروفه ونظمه مخبر مبلغ فقط، والكلام إنما هو لمن بداه، أما إن

(١) يُنظر: البحر المحيط (٢٩١/٨).

(٢) يُنظر: الدر المصون (٦٥٥/٨).

(٣) يُنظر: الدر المنثور (٣٩٦/٦).

(٤) يُنظر: توفيق الرحمن في دروس القرآن للنجدي (٣/٣٥٩)، وتفسير الشعراوي (١٧/١٠٨٩٥)، وبيان المعاني؛ لعبد القادر بن ملاً حويش (٢/٣٥٧)، والتفسير المأمون أ.د مأمون حموش (٥/٥٩٦).

(٥) يُنظر: جامع البيان (١٩/٥٣٤).

(٦) يُنظر: المحرر الوجيز (٤/٢٧٩).

(٧) المقصود به التعريض: وهو ما احتمل من الكلام وجهين فصاعداً ويسميه الأدباء الكلام الموجه، ينظر: عمدة الحفاظ للسمين الحلبي (٣/٥٤).

(٨) الدر المصون (٨/٦٥٥).

غير حروفه ونظمه مع المحافظة على معناه، فينسب إليه اللفظ حروفه ونظمه، وينسب من جهة معناه إلى من تكلم به ابتداءً، ومن ذلك ما أخبر الله به عن الأمم الماضية، كقوله تعالى:

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِّنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ (٢٧)

[غافر: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾ [غافر: ٣٦]،

فهاتان تسميان قرأنا، وتنسبان إلى الله كلامًا له باعتبار حروفهما ونظمهما؛ لأنهما من الله لا من كلام موسى وفرعون؛ لأن النظم والحروف ليسا منهما، وتنسبان إلى موسى وفرعون باعتبار المعنى، فإنه كان واقعًا منهما، وهذا وذاك قد علمهما الله في الأزل، وأمر بكتابتهما في اللوح المحفوظ، ثم وقع القول من موسى وفرعون بلغتهما طبق ما كان في اللوح المحفوظ، ثم تكلم الله بذلك بحروف أخرى ونظم آخر في زمن نبينا محمد ﷺ فنسب إلى كل منهما باعتبار<sup>(١)</sup>.

قال الشاطبي: "كل حكاية وقعت في القرآن؛ فلا يخلو أن يقع قبلها أو بعدها -وهو الأكثر- رد لها، أو لا، فإن وقع رد؛ فلا إشكال في بطلان ذلك المحكي وكذبه، وإن لم يقع معها رد؛ فذلك دليل صحة المحكي وصدقه"<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فالكلام المحكي في القرآن الكريم على ألسنة المتكلمين إنما هو بالمعنى، وليس باللفظ، فإن القرآن كلام الله، وليس كلام أحد من المخلوقين، ولما كان كذلك كانت الأقوال المحكية على ألسنة المتكلمين بما هي من كلام الله، يقص به أخبار الأولين، وينقل كلامهم، ولكنها تنسب إليهم باعتبار مضمون الكلام ومعناه.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش (٤/٦).

(٢) الموافقات (٤/١٥٨-١٦١).

النوع الخامس والأربعون: في أقسام معنى الكلام.

[٨٥] مسألة: استفهام التقرير.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقد أنكر عبد القاهر كون الهمزة للإيجاب؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب، وقال: إنها إذا دخلت على "ما" أو "ليس" يكون تقريراً وتحقيقاً، فالتقرير: كقوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿ءَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢]، واعلم أن هذا النوع يأتي على وجوه... الخامس: التبكيث؛ كقوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُنِي إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦] هو تبكيث للنصارى فيما ادعوه، كذا جعل السكاكي وغيره هذه الآية من نوع التقرير، وفيه نظر؛ لأن ذلك لم يقع منه<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الزركشي عن عبد القاهر الجرجاني إنكار مجيء همزة الاستفهام للإثبات؛ لمخالفة الاستفهام للإثبات، ثم استدرك على السكاكي تمثيله بآية المائدة على استفهام التقرير، وقال في استدراكه: فيه نظر.

الدراسة:

الاستفهام المذكور آنفاً جزء مما ذكره الزركشي عن استفهام التقرير، وقد ذكر في هذا النوع من الاستفهام استشهاد بعضهم على ذلك بقوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾، وقوله: ﴿ءَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾، والذي يظهر أن الاستفهام لعيسى عليه السلام الغرض منه تبكيث النصارى المشركين، والتبكيث غرض مستقل من أغراض الاستفهام المجازي.

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٣٥).

ويمكن أن يكون الغرض منه تقرير عيسى لنفي الفعل عنه؛ تبرئة له، وتوبيخاً لقومه المشركين.

**قال ابن عاشور:** "والمعنى: أنه إن لم يكن هو قائل ذلك فلا عذر لمن قاله؛ لأنهم زعموا أنهم يتبعون أقوال عيسى وتعاليمه، فلو كان هو القائل لقال: اتخذوني وأمي؛ ولذلك جاء التعبير بهذين اللفظين في الآية، والمراد بالناس أهل دينه"<sup>(١)</sup>.

**قال القزويني<sup>(٢)</sup>:** "ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به، كقولك: أفعلت إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه، وكقولك: أأنت فعلت، إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل. وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما إلى أن قوله: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا إلهَنَا يَا بَرهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢]، من هذا الضرب. قال الشيخ: لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر أنه منه كان، كيف وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾، وقال عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾، ولو كان التقرير بالفعل في قولهم: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ﴾ لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل، وفيه نظر؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه هو الذي كسر الأصنام"<sup>(٣)(٤)</sup>، والله أعلم.

(١) التحرير والتنوير (٥/٢٧٠).

(٢) هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، قاض، من أدياء الفقهاء. أصله من قزوين، ومولده بالموصل، من كتبه: "تلخيص المفتاح" في المعاني والبيان، و "الإيضاح" في شرح التلخيص، و "السور المرجاني من شعر الأرجاني"، توفي سنة (٥٧٣٩هـ)، يُنظر ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى؛ للسبكي (٩/١٥٨)، وشذرات الذهب (٨/٢١٦)، والأعلام (٦/١٩٢).

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة (٣/٧١).

(٤) وللمزيد في هذه المسألة يُنظر: دلائل الإعجاز (ص ١٠٠)، وأمالي ابن الشجري (١/٤٠٤)، والطرز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٢/١٠٩)، ومعالم التنزيل؛ للبغوي (٣/١٢١)، ومعاني القرآن، للنحاس (٥/٣٢٧)، والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور (ص: ١١٤).

النوع الخامس والأربعون: في أقسام معنى الكلام.

[٨٦] مسألة: الاستفهام الإنكاري.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [استفهام الإنكار لا يكون إلا على ماض، وخالف في ذلك صاحب الأقصى القريب<sup>(١)</sup>، وقال: قد يكون عن مستقبل، كقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧] قال: أنكر أن حكم الجاهلية مما يبغي لحقارته، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى، وهو منكر في الماضي والحال والاستقبال. وهذا الذي قاله مخالف لإجماع البيانين، ولا دليل فيما ذكره، بل الاستفهام في الآيتين عن ماض، ودخله الاستقبال تغليبا لعدم اختصاص المنكر بزمان، ولا يشهد له قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]؛ لأن الاستبدال -وهو طلب البدل- وقع ماضيا، ولا: ﴿أَنقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، وإن كانت "أن" تخلص المضارع للاستقبال؛ لأنه كلام ملموح به جانب المعنى، وقد ذكر ابن جني في التنبيه أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على التنوخي<sup>(٣)</sup> صاحب الأقصى القريب ما خالف فيه أن استفهام الإنكار قد يكون للحال والمستقبل، وذكر أنه خالف بذلك إجماع البيانين، وأنه لا حجة له في تلك الآيات؛ لأن (المنكر) لا يستقل بزمان، وأنه دخل في المستقبل على جهة

(١) أي التنوخي، يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني (٧/١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣٤٦/٢ - ٣٤٧).

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمد بن عمرو، أبو عبد الله زين الدين التنوخي، أديب دمشقي، استقر في بغداد. له كتب منها: "الأقصى القريب في علم البيان"، توفي سنة: (٧٤٨هـ). يُنظر ترجمته في: هدية العارفين؛ للباباني (٢/١٥٤)، والأعلام للزركلي (٣٥/٧)، ومعجم المؤلفين (٢٨٦/١١).

التغليب لا أنه مختص به، وكذا لا حجة في فعل (تستبدلون) في قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾، لأنه وقع في الماضي، وكذا (أن)، وتخليصها للفعل المضارع للمستقبل في قوله تعالى: ﴿أَنقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾، حيث إن المتمسك به هنا هو المعنى لا الإعراب.

### الدراسة:

نقل الإمام الزركشي -رحمه الله- إجماع البيانين على أن استفهام الإنكار لا يكون إلا للماضي، وما ذكره من استدلال بالآيات المذكورة على أنه قد يكون للحال والمستقبل مشكل باعتبار ما اطرده من صور الاستفهام الإنكاري، وما ذكره صاحب الأقصى القريب من تفسير المعنى يحتمله ظاهر سياق الآية باعتبار عموم الخطاب اللفظي لا الاستعمالي، حيث إن قرائن السياق ومن نزلت فيهم الآيات يدل على أن الاستنكار للماضي لا الحاضر أو المستقبل.

أما ظاهر عموم خطاب الآية اللفظي فيحتمل ما فُسر به من جهة فقه المراد من الآية، لا ما يجري على سنة أهل البيان من حصر للنظائر في هذا الباب، ونفي ما لا يجري على قياسها وقواعدها.

ولو جرينا على أن إجماع البيانين على عدم ورود استفهام الإنكار للحال والمستقبل، فما ورد في الآية من قرائن تمنع أو تخصص الإجماع المذكور، فهذه الأفراد تقيد الإجماع وتضييق مناطه باعتبار ما اطرده، والنظائر التي حررت القاعدة.

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: ﴿أَنقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾، فقد جاءت (أن) في السياق لتقرر جواز ورود الاستفهام الإنكاري للحاضر والمستقبل، وأن نتذرع بتجاذب التقدير أو الإعراب، والمعنى في بيان المراد، فينبغي أن نلتزمه في الآيات السابقة باعتبار مراد القائل ومراد خطاب الشرع، حيث إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأن تأتي آية فنقصها

بقياس وتتعيد أهل البيان مع عدم مراعاة مراد القائل وعمومات خطابه ومراده من الخطاب فيه قصور عن التفسير وبيان المعنى.

وهذا يوافق مسلك الفقهاء في فهم الخطاب، وهم يقدمون على غيرهم في مقام البيان والتفسير، وقبول ما يتمسك به من إعراب أو أسلوب أو تفسير يقرر المراد.

قال ابن تيمية: "ولهذا يقول أبو عبيد وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة، كما ذكروا ذلك في تفسير اشتغال الصماء<sup>(١)</sup>؛ لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه؛ لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة؛ ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته بخلاف تأويل الخبر"<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر أن التجاذب بين البيانيين وما يراد من السياق عند من نظر باعتبار بيان المراد من نص القرآن، هو السبب في إثارة الخلاف الذي يرجع إلى خلاف صوري في تحرير الصنعة، وإلا فالاستفهام ومعناه التركيبي الحاصل من ربطه بالمفردات والسياق وما فيها من قرائن مبينة للمراد لا يمنع الاستدلال بالاستفهام الإنكاري ووروده في الزمن الحالي والمستقبلي.

وعليه فاستدراك الإمام الزركشي -رحمه الله- من جهة الصنعة ورعاية طرد قاعدتها وما استقر عند أهل البيان له وجه، ولكن ما تقرر من اعتبارات سابقة يقرر أن الاستثناءات من القاعدة ومميزات خطاب الشرع لا تحصر فيما حصره البيانيون، بل تراعي مقاصد الخطاب ومعهوده،

(١) قال أبو عبيد: قال الأصمعي: اشتغال الصماء عند العرب أن يشتملوا قال أبو عبيد: وربما اضطلع فيه على هذه الحال، قال أبو عبيد: كأنه يذهب إلى أنه لا يدري لعله يصيبه شيء يريد الاحتباس منه وأن يقيه بيديه فلا يقدر على ذلك لإدخاله إياهما في ثيابه فهذا كلام العرب وأما تفسير الفقهاء فإنهم يقولون: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه، والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا، وذاك أصح معنى الكلام والله أعلم، يُنظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (١١٨/٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٦/٣-٥٧).

وبما يلبي مطلب التفقه والانتفاع بالنصوص، فإذا اختلف أهل البيان والفقهاء فالمقدم ما يقرره  
الفقهاء من تفسير وبيان، والله أعلم.





النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[٨٧] مسألة: هل تشمل البلاغة على الألفاظ والمعاني أم المعاني فقط؟

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ولا فرق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى، وشذ بعضهم فزعم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني، فلم يعد الأساليب البليغة والمحاسن اللفظية، والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ؛ إذ اللفظ مادة الكلام الذي منه يتألف، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعاً خرجت عن جملة الأقسام المعتمدة؛ إذ لا يمكن أن توجد إلا بها<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن موضع صناعة البلاغة في الكلام إنما هو المعاني، وقال في استدراكه: وشذ بعضهم فزعم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني، وقال في استدراكه: "والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ".

الدراسة:

اختلف العلماء في كون البلاغة تشمل مجموع الألفاظ والمعاني أو أنها خاصة بالمعاني فقط، على قولين:

القول الأول: أن البلاغة تعم اللفظ والمعنى، فلا يسمى الكلام بليغاً إلا بمجموعهما، وهو ما ذهب إليه الإمام الزركشي رحمه الله وكثير من العلماء، بل نقل بعضهم عدم الخلاف في ذلك، فقال: "اعلم أنه لا خلاف بين أهل التحقيق من علماء البيان أن الكلام لا يوصف

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٨٢).

بكونه بليغاً إلا إذا حاز مع جزالة المعنى فصاحة الألفاظ، ولا يكون بليغاً إلا بمجموع الأمرين كليهما، فقد صارت البلاغة وصفاً عارضاً للألفاظ والمعاني كما ترى<sup>(١)</sup>.

**قال ابن الأثير:** "والبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني، وهي أخص من الفصاحة، كالإنسان من الحيوان، فكل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنساناً، وكذلك يقال: كل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغاً"<sup>(٢)</sup>.

**وقال أيضاً:** "وأما البلاغة، فإن أصلها في وضع اللغة: الوصول والإنهاء، يقال: بلغت المكان إذا انتهيت إليه، ومبلغ الشيء: منتهاه. وسمي الكلام بليغاً من ذلك، أي: إنه قد بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية؛ وذلك أن له أوصافاً ثلاثة يعرف بها، فمتى عري من واحد منها نقص عن درجة البلاغة، فلا يسمى بليغاً، وهي: أن يكون معناه مقيداً، ويكون لفظه فصيحاً، ويكون غير زائد على المعنى المندرج تحته، فيلزم على هذا أن يكون كل كلام بليغ فصيحاً، وليس كل كلام فصيح بليغاً... فلما كانت الحال كذلك وجب أن تعم البلاغة اللفظ والمعنى معاً، وأما الفصاحة فليست كذلك؛ لأنها محض إبانة ووضوح فقط، وذلك يتعلق باللفظ بموجب الدليل الذي قدمنا ذكره"<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني: أن البلاغة خاصة بالمعاني فحسب.**

**قال الأبشيهي<sup>(٤)</sup>:** "ويزعم بعضهم أن البلاغة في المعاني، والفصاحة في الألفاظ، ويستدل

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة الحسيني (١/٦٩).

(٢) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير (ص: ٧٩).

(٣) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور (ص: ٨١، ٧٩).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي المحلي، بهاء الدين، أبو الفتح: صاحب "المستطرف في كل فن مستظرف" في الأدب والأخبار، أديب، واعظ ولد بأبشويه، ودخل القاهرة، وله غير المستظرف "وأطواق الأزهار" في الوعظ، و"تذكرة العارفين وتبصرة المستبصرين"، توفي سنة (٨٥٢ هـ)، ينظر ترجمته في: كشف الظنون (١٦٧٤/٢)، والأعلام (٥/٣٣٢)، ومعجم المؤلفين (٩/٢٢).

بقولهم: معنى بليغ ولفظ فصيح<sup>(١)</sup>.

والفصاحة خاصة تقع في المفرد، يقال: كلمة فصيحة ولا يقال: كلمة بليغة<sup>(٢)</sup>.

الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أن القول الأول والقائل أن البلاغة تعم اللفظ والمعنى هو الراجح، ويدل على ذلك:

(١) قوة أدلتهم وصحتها.

(٢) أن اللفظ مادة الكلام الذي منه يتألف، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعاً خرجت عن جملة الأقسام المعتمدة؛ إذ لا يمكن أن توجد إلا بها<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) المستطرف في كل فن مستطرف (ص: ٥٠).

(٢) خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي (٤١٤/٢).

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٣٨٢/٢).

## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة

### القسم الأول: التوكيد الصناعي.

[٨٨] مسألة: أن قوله تعالى: ﴿دَكَادَكَ﴾، و﴿صَفَّاصَفًّا﴾ توكيد لفظي.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [التوكيد الصناعي وهو قسمان: لفظي ومعنوي.. واللفظي يكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو: ﴿قَوَارِيرًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]، وجعل ابن مالك وابن عصفور<sup>(٢)</sup> منه: ﴿دَكَادَكَ﴾ [الفجر: ٢١]، و﴿صَفَّاصَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وهو مردود؛ لأنه جاء في التفسير أن معنى ﴿دَكَادَكَ﴾ دَكَا بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صار هباءً منثوراً، وأن معنى: ﴿صَفَّاصَفًّا﴾ أنه تنزل ملائكة كل سماء يصطفون صفًا بعد صف محدقين بالإنس والجن، وعلى هذا فليس الثاني منهما تكراراً للأول، بل المراد به التكرير<sup>(٣)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على ابن مالك وابن عصفور جعلهم قوله تعالى: ﴿دَكَادَكَ﴾، و﴿صَفَّاصَفًّا﴾ من جنس التوكيد اللفظي، وقال في استدراكه: "هو مردود، لأن الثاني منهما ليس تكراراً للأول، بل المراد به التكرير".

### الدراسة:

التوكيد اللفظي هو: "إعادة اللفظ الأول بعينه تقوية وتقريراً في السمع؛ إمّا لخوف نسيان أو عدم إصغاء، أو نحو ذلك، أو إعادة اللفظ بمرادفه"<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تترجمته (ص ٩٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٨٦).

(٣) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/١٧٢)، شرح الصدور بزوائد شرح الشذور (ص: ٤١).

وقد اختلف النحويون في إعادة اللفظ في هذه الآيات: فمنهم من لمح الصيغة وتكرارها، وأنها جرت على تركيب التوكيد صوريًا. ومنهم من وقف على المعنى، فذهب إلى ما أثر عن المفسرين من أن التكرار ليس مرادًا للتوكيد، ولكن لمعنى يقبله السياق، ومجمل الخلاف فيها على قولين، هما:

**القول الأول:** ليس في الآية توكيد لفظي لقرينة المعنى، وهو ما ذهب إليه الزركشي، وابن هشام<sup>(١)</sup>، والرضي<sup>(٢)(٣)</sup>، والطبري<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>.

وأصحاب هذا القول نظروا إلى المعنى، وأن المتبادر من التكرار ليس مرادًا لما يحتمله السياق من معنى غير التوكيد، وحجتهم:

(١) أن معنى (دكًا دكًا) أي: دكًا بعد دك. وأن الدك كرر عليها حتى صارت منخفضة الجبال، وعلى هذا فهو (حال)، والدك هو حط المرتفع والتسوية، ومعنى: ﴿وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا﴾، أي: تنزل ملائكة كل سماء فيصفون صفًا بعد صف محدقين بالجن والإنس. وعلى هذا فهو (حال)"<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٩٢).

(٢) هو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، اشتهر بكتابه: "الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو"، و"شرح مقدمة ابن الحاجب"، وهي المسماة "بالشافية"، في علم الصرف، توفي سنة (٦٨٦هـ)، يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٦٩١/٧)، وكشف الظنون (١٣٧٠/٢)، والأعلام (٨٦/٦).

(٣) شرح الرضي على الكافية (٣٧٢/٢).

(٤) جامع البيان؛ للطبري (٤١٦/٢٤).

(٥) الكشف؛ للزمخشري (٧٥١/٤).

(٦) البحر المحيط في التفسير (١٨٧/٧).

(٧) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٩٢).

(٢) أن تأكيد النكرة إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه، وأما تكرير المنكر في نحو قولك: قرأت الكتاب سورة سورة، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فليس في الحقيقة تأكيد، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق، بل هو لتكرير المعنى، لأن الثاني غير الأول معنى، والمعنى: جميع السور، وصفوفاً مختلفة<sup>(١)</sup>.

(٣) أنه قد جاء في تفسير الآية ما يقرر هذا القول، فقد جاء عند ابن أبي حاتم: "عن الضحاك في قوله: ﴿وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، قال: جاء أهل السماوات كل سماء صفًّا"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن جرير: "قال جل ثناؤه: ﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾، يعني: إذا رجت وزلزلت زلزلة، وحركت تحريكاً بعد تحريك، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"<sup>(٣)</sup>.

(٤) وقال أبو حيان: "وانتصب ﴿صَفًّا﴾ على الحال، وهو مفرد تنزل منزلة الجمع أي صفوفاً. وفي الحديث الصحيح: «يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد صفوفاً يسمعون الداعي وينفذهم البصر»<sup>(٤)</sup>، الحديث بطوله، وفي حديث آخر: «أهل الجنة يوم القيامة مائة وعشرون صفًّا أنتم منها ثمانون صفًّا»<sup>(٥)</sup>، أو انتصب على المصدر الموضوع موضع الحال أي مصطفىين.

(١) شرح الرضي على الكافية (٣٧٢/٢).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣٤٢٩/١٠).

(٣) جامع البيان؛ للطبري (٤١٦/٢٤).

(٤) أخرجه بطوله البخاري في صحيحه، كتاب تفسير سورة الإسراء، باب قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ...﴾ [الإسراء: ٣]، (٨٤/٦)؛ برقم: (٤٧١٢)، ومسلم كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١٨٤/١)؛ برقم: (١٩٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أحمد في المسند، (٢١٩/٤)؛ برقم: (٤٣٢٩)، وقال أحمد شاکر في تحقيقه للمسند: "حديث صحيح لغيره"، والترمذي في سننه، كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في وصف أهل الجنة (٦٨٣/٤)؛ برقم (٢٥٤٦)، وقال: حسن، والحاكم في المستدرک (١٥٥/١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٠٣/١٠).

وقيل: المعنى ﴿صَفًّا﴾ صفًا، فحذف صفًا وهو مراد، وهذا التكرار منبئ عن استيفاء الصفوف إلى آخرها<sup>(١)</sup>.

وهذه الأدلة صريحة في تفسير صفًا صفًا، وبيان معناها الذي ينفي التأكيد، ويدل على معنى التكرار وغيره من صور التابع التي وصفها الحديث لا محض التوكيد.

ورعاية المعنى هنا أقرب إلى الصواب من رعاية الإعراب، وهو ظاهر جدًا في التركيب "صفا صفا"، وكذا التركيب في "دكا دكا"، إلا أن الأخير يرد عليه قوله تعالى: ﴿دَكَّةٌ وَحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٤]، وإن كان المعنى أيضًا يجذبه إليه بمعنى التابع الموحى بالقوة.

القول الثاني: أن الآيتين فيهما توكيد لفظي دل عليه التكرار، وهو قول النحاس<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup>.

وأصحاب هذا القول يرون أن صيغة اللفظ (صفا) و(دكا) المكررة تفيد التوكيد اللفظي؛ لأنها طابقت الكلمة التي قبلها، ولم يكن بينها حرف عطف يدل على العطف وتغير المعنى والسياق، والمعنى يحتمل التوكيد.

قال النحاس: "﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ عن ابن عباس: أي: حركت، وهو مصدر مؤكد، وكذا الذي بعده، يعني: الملائكة ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ مصدر في موضع الحال"<sup>(٤)</sup>.

وذكر السيوطي الآيتين كمثال للتوكيد اللفظي، قال: "نحو ﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾

(١) البحر المحيط في التفسير (١٨٧/٧).

(٢) إعراب القرآن؛ للنحاس (١٣٩/٥).

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١٧٢/٣).

(٤) إعراب القرآن؛ للنحاس (١٣٩/٥).

وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢] <sup>(١)</sup>.

قال صاحب شرح قطر الندى: "والظاهر أن قوله تعالى: (دَكَّا دَكَّا) من باب التوكيد، وعليه كثير من النحاة" <sup>(٢)</sup>.

وجرى عليه ابن هشام نفسه في كتابه "شذور الذهب" <sup>(٣)</sup>، لأن الدك في القيامة مرة واحدة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ ﴿١٤﴾ [الحاقة: ١٤]، فيكون اللفظ الثاني مؤكداً للأول.

وأما قوله تعالى: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾، فالظاهر أنه ليس بتوكيد، بل هو حال على ما تقدم، أي: مصطفين، أو ذوي صفوف كثيرة، والله أعلم <sup>(٤)</sup>.

وقال الرضي في "شرح الكافية" في جواز تأكيد النكرة إذا كانت حكماً لا محكوماً عليه، قال: "كقوله: «فنكاحها باطل باطل باطل» <sup>(٥)</sup>، ومثله قوله تعالى: ﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾،

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١٧٢/٣).

(٢) مجيب النّدا (٢٢٤/٢).

(٣) شرح شذور الذهب (ص: ٤٢٨).

(٤) هذا التقدير مبني على قولهم: إن مجيء الحال مصدراً غير مقيس، وأنه لا بد من تأويله بوصف، والصواب أنه مقيس

لكثرة وروده في أفصح كلام، وهو القرآن الكريم، ولا داعي للتأويل، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ ﴿٨﴾

[نوح: ٨]، وقال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ

أَمْوَالَ آلَيْتَمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، وقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩]،

تعجيل الندى بشرح قطر الندى لل فوزان (ص: ٢٥١).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٤٤١٧)؛ برقم (٦٦/٦)، وأبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الولي. (٢٢٩/٢)؛

برقم (٢٠٨٣)، والترمذي في جامعه، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (٤٠٧/٣)؛ برقم (١١٠٢)،

وقال: "هذا حديث حسن"، وابن ماجه في سننه كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي. (٦٠٥/١)؛ برقم

(١٨٧٩)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٤٣/٦)، (١٨٤٠)، والمشكاة (١٣٣١)، عن عائشة رضي الله عنها.



فهو مثل: ضرب ضرب زيد<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أن الترجيح بين القولين يقوم على النظر في ما تقتضيه القرائن السابقة، ورعاية الملحظ المذكور في صدر المسألة، وهو غلبة الإضافات أحياناً على أصحابها، حيث إن النحوي يهمل التركيب والصيغ والتغير، وصاحب التفسير والمعاني يراعي ما يبين المراد، فلا يقف عند الظاهر فقط بل يراعي الخطاب وقرائن السياق والأدلة الخارجة، وبما يحقق مراد القائل لا محض الظاهر المتبادر.

وهذا راجع للتفريق بين علم النحو العلم الذي يبحث عن المركبات باعتبار هيئتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية، وعلم المعاني العلم الذي يبحث عن المركبات باعتبار إفادتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى<sup>(٢)</sup>.

وعليه فالقول الأول هو الأقرب وأنه ينبغي في تفسير القرآن العظيم هو مراعاة المعاني لا النظر إلى مجرد الألفاظ.

قال ابن القيم مبيناً الفرق بين المعنى وما يتعلق بالإعراب من تجوز: "وينبغي أن يتفطن هاهنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله، ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما؛ فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن، فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره<sup>(٣)</sup>.

وعليه فما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو أقرب للصواب، والله أعلم.

(١) شرح الرضي على الكافية (١/٣٦٠)، ويُنظر: معاني النحو (٤/١٥٣).

(٢) دراسات في العربية وتاريخها (ص ١٨٣).

(٣) بدائع الفوائد (٣/٨٧٦).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

## [٨٩] مسألة: هل إبليس من الملائكة؟

قال الزركشي -رحمه الله-: [ووقع خلاف في أن إبليس من الملائكة أم لا؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرًا، ففي صحيح مسلم: «خلقت الملائكة من نور وخلقت الجان من النار وخلق آدم مما وصف لكم»<sup>(١)</sup> وهو منهم حكمًا؛ لدخوله في الخطاب بالأمر بالسجود معهم، ولو كان من غيرهم لم يدخل معهم<sup>(٢)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي -رحمه الله- على من يقول: إن إبليس من الملائكة، وقال في استدراكه: "والتحقيق أنه ليس منهم عنصرًا، وهو منهم حكمًا؛ لدخوله في الخطاب بالأمر بالسجود معهم".

الدراسة:

اختلف المفسرون: هل إبليس كان من الملائكة أم لا؟ على قولين:

القول الأول: أن إبليس كان من الملائكة.

وهذا قول ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم، وسعيد بن المسيب، وقتادة، وابن جريج<sup>(٣)</sup>، واختاره الطبري<sup>(٤)</sup>، والبعوي<sup>(٥)</sup>، وابن عطية<sup>(٦)</sup>،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه؛ كتاب الزهد والرقائق؛ باب في أحاديث متفرقة (٤/٢٢٩٤)؛ برقم: (٢٩٩٦).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٨٨).

(٣) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (١/٥٠٣-٥٠٤).

(٤) يُنظر: المصدر السابق (١/٥٠٨).

(٥) يُنظر: معالم التنزيل؛ للبعوي (١/٨٢).

(٦) يُنظر: المحرر الوجيز؛ لابن عطية (٣/٣٦١).

وغيرهم من المفسرين<sup>(١)</sup>، واستظهره القرطبي، ونسبه للجمهور<sup>(٢)</sup>، وكذلك استظهره أبو حيان<sup>(٣)</sup>، وحجتهم:

- (١) ظاهر الآية يدل على أنه تعالى استثنى إبليس من الملائكة، فوجب كونه منهم.
- (٢) اللغة، فإن الجن في اللغة كل ما اجتن، أي: استتر فلم يُر، والملائكة اجتنوا فلم يروا، وقد سماهم الله جنًا في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: ١٥٨]، والمقصود بالجنة في الآية الملائكة، سموا بذلك؛ لأنهم يجنون عن الأعين، أي: يستترون<sup>(٤)</sup>.

### الرد عليهم:

- (١) أما قولهم: إن استثناء إبليس من الملائكة دليل على وجوب كونه منهم، فيقال: إن الاستثناء منقطع بمعنى "لكن"، وليس متصلًا، وعليه فلا إشكال ولا تعارض مع سورة الكهف.

- (٢) وأما قولهم: إنه من الملائكة باعتبار أن الملائكة يجنون عن الأعين ولا يرون، فهو مخالف

للنص الصريح الظاهر، كما في آية سورة الكهف: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠].

(١) يُنظر: الوسيط؛ للواحد (١٢٠/١)، وتفسير السمعاني (٦٧/١)، والدر المصون؛ للسمين الحلبي (٢٧٣/١)، وتفسير البيضاوي (٧١/١)، ومدارك التنزيل للنسفي (٨١/١)، الجواهر الحسان؛ للثعالبي (٢١٥/١) واللباب في علوم الكتاب (٥٤١/١)، وفتح القدير؛ للشوكاني (١٦٢/١)، وروح المعاني (٢٢٩/١)، ومحاسن التأويل (١٠٣/١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢٩٤/١).

(٣) البحر المحيط في التفسير؛ لأبي حيان (٢٤٨/١).

(٤) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٥٠٥/١).

القول الثاني: أن إبليس لم يكن من الملائكة، بل كان من الجن، قاله الحسن<sup>(١)</sup>، وعبد الرحمن بن زيد، وابن شهاب<sup>(٢)</sup>، وابن حزم<sup>(٣)</sup>، واختاره الزمخشري<sup>(٤)</sup>، والرازي<sup>(٥)</sup>، وابن عاشور<sup>(٦)</sup>، والشنقيطي<sup>(٧)</sup>، وابن عثيمين<sup>(٨)</sup>، وحجتهم:

(١) ظاهر الآية من سورة الكهف: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ فهذا نص صريح في أن إبليس كان من الجن، وليس من الملائكة.

(٢) أن إبليس له ذرية، والملائكة لا ذرية لهم؛ لقوله تعالى في صفته: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف: ٥٠]، وهذا صريح في إثبات الذرية له<sup>(٩)</sup>.

(٣) اختلاف مادة خلق الجن عن الملائكة، حيث خلقت الملائكة من نور وإبليس والجن من نار، ويؤيد هذا ما جاء عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «خلقت الملائكة من نور، وخلق إبليس من نار، وخلق آدم مما وصف لكم»<sup>(١٠)</sup>.

(٤) أن الملائكة رسل؛ لقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]، ورسول الله معصومون.

(١) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٥٠٦/١)، ومعالم التنزيل؛ للبغوي (٨١/١).

(٢) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٥٠٥/١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٣٦٦/٨).

(٣) يُنظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل؛ لابن حزم (٢٨/٤).

(٤) يُنظر: الكشف؛ للزمخشري (٧٢٧/٢).

(٥) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٧٢/٢١).

(٦) يُنظر: التحرير والتنوير (٤٢٣/١).

(٧) يُنظر: أضواء البيان (٢٩٠/٣).

(٨) يُنظر: أحكام من القرآن؛ لابن عثيمين (ص ٢٦٣).

(٩) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٤٢٩/٢).

(١٠) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفائق، باب في أحاديث متفرقة (٢٢٩٤/٤)؛ برقم (٢٩٩٦).

٥) أن الملائكة لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، كما أخبر الله تعالى عنهم، قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، ولو كان إبليس من الملائكة لما عصى الله.

### الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني، أن إبليس كان من الجن ولم يكن من الملائكة؛ وذلك لما يلي:

(١) لقوة الأدلة في ذلك وكثرتها.

(٢) آية الكهف نص في محل النزاع، قال تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ

عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]، فبينت الآية أن سبب فسق إبليس عن أمر ربه هو كونه من الجن؛ لما تقرر في الأصول أن الفاء من الحروف الدالة على التعليل، وأنه إنما استثنى من الملائكة؛ لأنه كان حينئذ معهم يعمل عملهم، وتعبد كما يتعبدون، لكن غلب عليه طبعه الخبيث، فخالف الأمر وعصى واستكبر وأبى وكفر، وقد أجاز النحويون استثناء الشيء من غير جنسه، وسماه بعضهم استثناءً منقطعاً، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]<sup>(١)</sup>.

قال الحسن البصري: ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط، وإنه لأصل الجن، كما أن آدم عليه السلام أصل البشر<sup>(٢)</sup>.

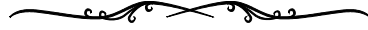
(١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (٣٣٦/١)، وأضواء البيان (٩٣/٤)، وأحكام القرآن (ص ١٦٣).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٥٠٦/١) بإسناد صحيح عنه، وقال ابن كثير: "وهذا إسناد صحيح عن الحسن" تفسير ابن كثير (١٣٨/١).

وقال ابن تيمية: "والتحقيق أنه كان منهم باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله ولا باعتبار مثاله"<sup>(١)</sup>.

(٣) أن الملائكة كلهم خيار مكرمون بنص القرآن، والجن كالإانس فيهم مذموم ومحمود. وعليه فاختيار الزركشي - رحمه الله - وجوابه دقيق وموفق عندما قال: "والتحقيق أنه ليس منهم عنصرياً، وهو منهم حكماً؛ لدخوله في الخطاب بالأمر بالسجود معهم ولو كان من غيرهم لم يدخل معهم"<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي - رحمه الله - هو الصواب، والله أعلم.



(١) مجموع الفتاوى (٣٤٦/٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣٨٨/٢).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[٩٠] مسألة معني قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة في إثبات كلام الله لموسى في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فإنه لما أريد كلام الله نفسه قال: ﴿تَكْلِيمًا﴾، ودل على وقوع الفعل حقيقة، أما تأكيد فاعله فلم يتعرض له، ولقد سخر عقل من تأوله على أنه كلمه بأظفار المحن من الكلم، وهو الجرح؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي، ويحكي أنه استدل بعض علماء السنة على بعض المعتزلة في إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن المجاز لا يؤكد فسلم المعتزلي له هذه القاعدة، وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى، فادعى أن اللفظ إنما هو ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ بنصب لفظ الجلالة وجعل موسى فاعلاً بكلم وأنكر القراءة المشهورة وكابر فقال السني: فماذا تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الاعراف: ١٤٣] فانقطع المعتزلي عند ذلك<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من أوّل الكلام هنا بأنه من الكلم وهو الجرح، وقال في استدراكه: "لقد سخر عقل من تأوله على أنه كلمه بأظفار المحن من الكلم وهو الجرح؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي".

الدراسة:

اختلف أهل العلم في المراد بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، على قولين:

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٣٩٣).

**القول الأول:** أنها تدل على صفة الكلام، وأنها ثابتة لله عز وجل على الحقيقة، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة<sup>(١)</sup>، وهو ما عليه عامة المفسرين<sup>(٢)</sup>.

**دل على ذلك بما يلي:**

(١) من الكتاب: قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] ففرق ﷻ بين الخلق والأمر، والقرآن من الأمر، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] قال القرطبي: "في تفرقه بين الخلق والأمر دليل بين على فساد قول من قال بخلق القرآن، إذ لو كان كلامه الذي هو أمر مخلوقاً لكان قد قال: ألا له الخلق والخلق. وذلك عي من الكلام ومستهجن ومستغث، والله يتعالى عن التكلم بما لا فائدة فيه"<sup>(٣)</sup>.

وقد أكد ذلك ﷻ في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أي: مخاطبة من غير وسيطة، وتأکید ﴿وَكَلَّمَ﴾ بالمصدر يدل على تحقيق الكلام، وأنه سمع كلام الله تعالى؛ لأن أفعال الجاز لا تؤكد بذكر المصادر<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (٥١٨/٦)، والصواعق المرسلّة؛ لابن القيم (٢٦٢/١).

(٢) يُنظر: جامع البيان للطبري (٤٠٣/٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (١١٢٠/٤)، وبحر العلوم للسمرقندي (٣٥٨/١)، والتفسير البسيط؛ للواحدى (١٩٦/٧)، وتفسير السمعاني (٥٠٢/١)، ومعالم التنزيل؛ للبغوي (٣١١/٢)، زاد المسير؛ لابن الجوزي (٤٩٩/١)، ومفاتيح الغيب؛ للرازي (٢٦٧/١١)، والجامع لأحكام القرآن (١٨/٦)، وتفسير ابن كثير (٤٧٤/٢)، ولباب التأويل للبخازن (٤٤٩/١)، ومدارك التنزيل للنسفي (٤١٥/١)، وتفسير ابن جزى (٢١٧/١)، والبحر المحيط (١٣٩/٤)، وتفسير ابن القيم (٤١/١)، واللباب في علوم الكتاب (١٣٦/٧)، وروح البيان لإسماعيل حقي (٣٢٣/٢)، وفتح القدير (٦٢٠/١)، وتفسير المنار (٤/٣)، وتفسير السعدي (ص ٢١٤)، وأضواء البيان (١٥٤/١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢٢٢/٧).

(٤) التفسير البسيط؛ للواحدى (١٩٦/٧).



(٢) من السنة: كما ثبت عن النبي ﷺ في العديد من الروايات الصحيحة بثبوت صفة الكلام لدينا عز وجل، وأنه يتكلم بما شاء متى شاء، وعلى ما أراد، ومن ذلك ما جاء في الصحيحين من حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام عند ربهما، وفيه قول آدم لموسى: «أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه»<sup>(١)</sup>.

(٣) الإجماع على أن الله كلم موسى بلا واسطة ولا ترجمان، كما نص على ذلك غير واحد من المفسرين، قال ابن جرير بعد ذكره لهذه الآية: "فإنه يعني بذلك جل ثناؤه: وخاطب الله بكلامه موسى خطاباً" ١.هـ<sup>(٢)</sup>، وكذا قال غيره من أهل التفسير<sup>(٣)</sup>، وغيرهم من أهل العلم<sup>(٤)</sup>. قال ابن حزم: "بعد أن أجمع جميع أهل الإسلام كلهم على أن الله تعالى كلاماً، وعلى أن الله كلم موسى -عليه السلام-.. ١.هـ<sup>(٥)</sup>".

قال النحاس: "وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً.. فكذا لما قال: تكليماً وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة من الكلام الذي يُعقل" ١.هـ<sup>(٦)</sup> وكذا قال غيره من أهل التفسير<sup>(٧)</sup>، وغيرها من الآيات.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، (١٤٨/٩)؛ برقم (٧٥١٥)، ومسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢٠٤٣/٤)؛ برقم (٢٦٥٢).

(٢) يُنظر: جامع البيان (٣٦٨/٤).

(٣) يُنظر: الوسيط؛ للواحدي (١٤٠/٢)، والمحزر الوجيز (٥٠٠)، ومدارك التنزيل؛ للنسفي (٢٦٥)، والتسهيل لعلوم التنزيل (٢١٧/١)، والبحر المحيط في التفسير (٤١٤/٣)، وتفسير ابن كثير (١٠٧٠/٣).

(٤) يُنظر: فتاوى ابن تيمية (٥٢٣/١٢)، ولمعة الاعتقاد (١٥).

(٥) يُنظر: الفصل في الملل والنحل (١١/٣).

(٦) يُنظر: إعراب القرآن؛ لابن النحاس (٢٥١/١)، والجامع لأحكام القرآن (١٨/٦).

(٧) يُنظر: معاني القرآن؛ للزجاج (١٣٣/٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٩/٦).

القول الثاني: قول الجهمية والمعتزلة الذين يقولون: ليس له كلام قائم بذاته، بل كلامه منفصل عنه مخلوق عنه<sup>(١)</sup>.

وتأولوا هذه الآية تأويلات متكلفة؛ مثل:

(١) قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ القراءة بنصب لفظ الجلالة، والفاعل مستتر في كلم.

(٢) بقراءة (كالم الله) بالألف، ونصب الجلالة من المكاملة، وهي صدور الكلام من اثنين، ومنه قيل: كلم الله، أي: مكالمه<sup>(٢)</sup>.

(٣) أنه من الكلم، وأن معناه: وجرَّح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن<sup>(٣)</sup>، وحكاه من المفسرين: الزمخشري<sup>(٤)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، وابن عادل<sup>(٧)</sup>، والقاسمي<sup>(٨)</sup>، وقالوا: إن هذا تفسير باطل.

الرد عليهم:

(١) أن القراءة المشهورة في الآية رفع الجلالة الشريفة، وقرئ بنصبها في الشواذ<sup>(٩)</sup>.

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (٢١٩/٦)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٢٦٣/١)، وتفسير ابن كثير (٤٧٤/٢).

(٢) اللباب في علوم الكتاب (١٣٦/٧).

(٣) الكشف؛ للزمخشري (٥٩١/١).

(٤) الكشف؛ للزمخشري (٥٩١/١).

(٥) مفاتيح الغيب للرازي (٢٦٧/١١).

(٦) البحر المحيط؛ لأبي حيان (٦٠٠/٢).

(٧) البحر المحيط؛ لأبي حيان (٦٠٠/٢).

(٨) محاسن التأويل (٤٦٩/٣).

(٩) المصدر السابق (٤٦٩/٣).

(٢) أن من قال: إنه من الكلم وهو الجرح فهو من بدع التفسير<sup>(١)</sup>.

(٣) قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة: أريد أن تقرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾

تَكَلِّمًا ﴿[النساء: ١٦٥]، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله! فقال

أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى

لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟! فبهت المعتزلي<sup>(٢)</sup>، يعني: أن هذا لا يحتمل

التحريف ولا التأويل.

(٤) أن هذا مردود بإجماع السلف والخلف من أهل السنة وغيرهم.

الترجيح:

الراجح هو مذهب أهل السنة والجماعة أن صفة الكلام ثابتة لله على الوجه الذي

يليق بذاته وجلاله؛ وذلك لما يأتي:

(١) قوة أدلتهم التي استندوا إليها، وضعف أدلة الخصم.

(٢) أن هذا هو ما عليه عامة المفسرين بأن الله عز وجل كلم موسى مشافهة بكلام مسموع

بالآذان، معلوم بالقلوب، حقيقة لا مجازاً، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

تَكَلِّمًا﴾.

(١) الكشف؛ للزمخشري (١/٥٩١)، والبحر المحيط؛ لأبي حيان (٤/١٣٩).

(٢) شرح الطحاوية (١/١٧٠).

(٣) أن هذا ما اتفق عليه المسلمون، ولا تقبل الفطر السوية غيره، قال ابن تيمية: والذي اتفق عليه السلف والأئمة أن القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود<sup>(١)</sup>، والقاعدة الترجيحية تقول: "تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يثبت صحة ما ذهب إليه الزركشي وموافقته لإجماع الأمة في تكليم الله لموسى عليه السلام حقيقة.



(١) مجموع الفتاوى (٥٨٢/٦).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين (٣٦٣/١).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[٩١] مسألة: هل قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ﴾ (٦٨) من الخاص بعد

العام؟

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ومنه<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ﴾ (٦٨)]

[الرحمن: ٦٨]، وغلط بعضهم من عد هذه الآية من هذا النوع<sup>(٢)</sup>، من جهة أن فاكهة نكرة في

سياق الإثبات، فلا عموم لها، وهو غلط لأمرين:

أحدهما: أنها في سياق الإمتنان<sup>(٣)</sup>، وهو مقتضى العموم، كما ذكره القاضي أبو الطيب الطبري.

والثاني: أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه في الأصول، بل كل ما كان الأول

فيه شاملاً للثاني، وهذا الجواب أحسن من الأول؛ لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على

متعدد، ولما لمح أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> معنى العطف وهو المغايرة لم يحث الحالف على أكل الفاكهة

بأكل الرمان<sup>(٥)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على من قال بأن الآية من جنس ما يصدق عليه أنه من

ذكر الخاص بعد العام -ولذلك نظائر-؛ وذلك كون لفظ فاكهة نكرة في سياق الإمتنان، فلا

(١) أي: من القسم الخامس: ذكر الخاص بعد العام.

(٢) أي: من الخاص بعد العام.

(٣) لعله (تصحيف) والصحيح: أنها في سياق الامتنان.

(٤) يُنظر: التجريد للقدوري (١٢/٦٤٥٩)، والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٣/٧٧٧).

(٥) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٦٩).

عموم لها، فليست معرفة بالآلف واللام، فيصدق عليها ما ذكر، وقال في استدراكه: "وهو غلط لأمرين".

### الدراسة:

اختلف العلماء في التفريق بين الأسماء والجمع بينها بوجه من العلاقة المذكورة، على أقوال:

القول الأول: أن النخل والرمان من الفاكهة، وأن ذكرهما بعدها بغرض التخصيص والتفصيل، وهو قول الجمهور<sup>(١)</sup>، وقال به: الفراء<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، والنووي<sup>(٥)</sup>، والأزهري<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

وهذا القول يبنى على أن النخل والرمان فاكهة في لسان الشرع، وهذا له نظائر.

قال الفراء: "يقول بعض المفسرين: ليس الرمان ولا النخل بفاكهة، وقد ذهبوا مذهباً، ولكن العرب تجعل ذلك فاكهة. فإن قلت: فكيف أعيد النخل والرمان إن كانا من الفاكهة؟ قلت: ذلك كقوله: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقد أمرهم بالمحافظة على كل الصلوات، ثم أعاد العصر تشديداً لها، كذلك أعيد النخل والرمان ترغيباً لأهل الجنة"<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٧/١٨٥)، ومعالم التنزيل للبغوي (٧/٤٥٧)، واللباب في علوم الكتاب (١٨/٣٥٧).

(٢) معاني القرآن؛ للفراء (٣/١١٩).

(٣) معاني القرآن؛ للزجاج (١/٣٢٠).

(٤) الكشف (٣/٤٥٣)، والجامع لأحكام القرآن (١٧/١٨٥).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات؛ للنووي (٤/٧٤).

(٦) المصباح المنير؛ للحموي (٢/٤٧٩)، وتهذيب الأسماء واللغات؛ للنووي (٤/٧٤).

(٧) معاني القرآن؛ للفراء (٣/١١٩).

وجاء في عبارة من علل ورودهما بعد الفاكهة، ما يقرر أنهما من جنسها التالي:

- ترغيباً لأهل الجنة، كما ذكره الفراء<sup>(١)</sup>، وابن جرير<sup>(٢)</sup>.
  - أنه إنما أعاد ذكر النخل والرمان لفضلهما وحسن موقعهما من الفاكهة.
  - أنه كررهما؛ لأن النخل والرمان كانا عندهم في ذلك الوقت بمنزلة البر عندنا، لأن النخل عامة قوتهم، والرمان كالثمرات، فكان يكثر غرسهما عندهم لحاجتهم إليهما<sup>(٣)</sup>.
  - أنه ذكر النخل والرمان بعد ذكر الفاكهة لعمومهما وكثرتهما عندهم من المدينة إلى مكة إلى ما والاها من أرض اليمن، فأخرجهما في الذكر من الفواكه، وأفرد الفواكه على حدتها<sup>(٤)</sup>.
- قال في الكشف: "فإن قلت: لم عطف النخل والرمان على الفاكهة؟ قلت: اختصاصاً لهما، وبياناً لفضلهما، كأنهما لما لهما من المزية جنسان آخران؛ كقوله: ﴿وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ أي: بعد قوله: ﴿وَمَلَكَيْتِهِ﴾، أو لأن النخل ثمرة فاكهة وطعام، والرمان فاكهة ودواء، فلم يخلصا للتفكه منه"<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني: أن النخل والرمان ليسا من الفاكهة؛ لعطف أحدهما على الآخر.**

وهو قول أبي حنيفة، ومحمد الشيباني<sup>(٦)(٧)</sup>.

- 
- (١) معاني القرآن؛ للفراء (١١٩/٣).
- (٢) جامع البيان؛ للطبري (٧٤/٢٣).
- (٣) الجامع لأحكام القرآن (١٨٦/١٧).
- (٤) المصدر السابق.
- (٥) الكشف (٤٥٣/٣)، الجامع لأحكام القرآن (١٨٥/١٧).
- (٦) هو: محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أبو عبد الله صاحب أبي حنيفة، وناشر علمه وإمام أهل الرأي. أهم مصنفاته: "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير"، و"السير الصغير"، و"السير الكبير"، و"الزيادات"، و"الآثار"، وغيرها. توفي سنة (١٨٩هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٨٤/٤)، وشذرات الذهب (٤٠٩/٢)، والأعلام (٨٠/٢).
- (٧) البرهان في علوم القرآن (٤٦٦/٢).

قال القرطبي: "قال بعض العلماء: ليس الرمان والنخل من الفاكهة، لأن الشيء لا يعطف على نفسه إنما يعطف على غيره، وهذا ظاهر الكلام"<sup>(١)</sup>.

الرد عليهم:

(١) أن هذا المذهب ضعيف؛ وعليه خرج أبو حنيفة: "إذا حلف أن لا يأكل فاكهة فأكل رماناً أو رطباً لم يحنث، وخالفه أصحابه والناس"<sup>(٢)</sup>.

(٢) أن إخراج جبريل وميكائيل من الملائكة ممتنع، كذلك إخراج النخل والرمان من الفاكهة ممتنع، قال الأزهري: "ولم أعلم أحداً من العرب قال: النخل والرمان ليسا من الفاكهة، ومن قال ذلك من الفقهاء فلجهله بلغة العرب وبتأويل القرآن، وكما يجوز ذكر الخاص بعد العام للتمييز، كذلك يجوز ذكر الخاص قبل العام للتمييز"<sup>(٣)</sup>.

(٣) قال النووي: "وليس في هذه الآية تعلق لمن أخرج النخل والرمان من الفاكهة، ولا شبهة تعلق بوجه ما، وذلك أن الفاكهة نكرة تصلح للقليل والكثير وللجنس الواحد والأكثر، فلما عطف النخل والرمان عليها أشعر ذلك بأنهما لم يدخلوا في قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ﴾، ولا يلزم من هذا خروجهما من جنس الفاكهة كلها، وهذا ظاهر لا خفاء فيه"<sup>(٤)</sup>.

(٤) قال شهاب الدين<sup>(٥)</sup>: "وهذا يجوز؛ لأن فاكهة عامٌّ؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات، وإنما

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٧/١٨٥).

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٧/١٨٦)، والتفسير المنير (٢٧/٢٣٥).

(٣) يُنظر: المصباح المنير؛ للحموي (٢/٤٧٩)، تهذيب الأسماء واللغات؛ للنووي (٤/٧٤).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات؛ للنووي (٤/٧٤).

(٥) هو: شهاب الدين أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن الصّالحي الحنّار ابن الشّحنة، من قرية من قرى وادي بردى بدمشق، مسند عصره، انفرد بالرواية عن الحسين الزّبيدي. وبين سماعه للصحيح وموته مائة سنة، توفي سنة (٧٣٠هـ)، يُنظر ترجمته في: البداية والنهاية (١٤/١٧٢)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/١٦٢)، والنجوم الزاهرة (٩/٢٨١).



هو مطلق، ولكن لما كان صادقاً على النخل والرمان قيل فيه ذلك"<sup>(١)</sup>.

وظاهر تقرير الإمام الزركشي -رحمه الله- يذهب إلى هذا القول، لكنه ألمح إلى معنى آخر يعلل به وجه ورود الفاكهتين بعد جنسهما، فقال: "وغلط بعضهم من عد هذه الآية من هذا النوع، من جهة أن فاكهة نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها"، حيث قال: "وهو غلط لأمرين: أحدهما: أنها في سياق الإثبات وهو مقتضى العموم، كما ذكره القاضي أبو الطيب الطبري.

**والثاني:** أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه في الأصول، بل كل ما كان الأول فيه شاملاً للثاني، وهذا الجواب أحسن من الأول؛ لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدد، ولما لمح أبو حنيفة معنى العطف وهو المعايرة لم يحنث الحالف على أكل الفاكهة بأكل الرمان"<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره أبو حنيفة له وجه من الاعتبار، إلا أن غلبة دلالة العرف على أن النخل والرمان من الفاكهة، وظهور وجوه المناسبة التي لا تخرج عن مجموع ما ذكر من تعليقات معتبرة تضعف القول ذلك، والله أعلم.

### الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أن القول الأول هو الصواب، وأن ما ذهب إليه الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدلال مناسب لدفع ما استقر من قاعدة الواو العاطفة:

-أنها تقضي بأن المعطوف غير المعطوف عليه.

-ويزيد ذلك قوة ما نقله من كلام المحب الطبري.

(١) اللباب في علوم الكتاب (٣٥٧/١٨).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٤٦٩/٢).

وإن كانت مقررات القول الأول قوية ومعتبرة، وتستقل ببيان أن هذه الآية من نظائر ذكر الخاص بعد العام، وما يتعلق به من أسباب. والله أعلم.



النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[٩٢] مسألة: المراد بالصلاة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ

وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

قال الزركشي -رحمه الله-: [القسم السابع: عطف أحد المترادفين على الآخر... وقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] على قول من فسر الصلاة بالرحمة، والأحسن خلافه، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف، كما قاله الغزالي وغيره، وهو قدر مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من فسر الصلاة بالرحمة في الآية، وقال في استدراكه: بأن الأحسن خلافه، وأنه قدر مشترك بين الرحمة، والدعاء، والاستغفار.

الدراسة:

اختلف العلماء في هذه المسألة، على أربعة أقوال:

القول الأول: أن الصلاة من الله هي المغفرة.

وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير<sup>(٢)</sup>، وابن جرير الطبري<sup>(٣)</sup>، والواحدي<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، وأبي السعود<sup>(٦)</sup>،

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٧٤).

(٢) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (١/٢٦٥)، وتفسير الماوردي (٤/٤٢١)، وزاد المسير (١/١٢٥).

(٣) جامع البيان للطبري (٣/٢٢٢).

(٤) يُنظر: الوسيط للواحدي (١/٢٤٠).

(٥) يُنظر: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر (ص: ٣٩٤).

(٦) يُنظر: تفسير أبي السعود (١/١٨١).

وصديق خان<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، وحجتهم:

(١) قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣] يعني: الله تبارك وتعالى هو الذي يغفر لكم إذا عصيتموه، قال: ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾ يعني: وتستغفر لكم الملائكة. وهو قول ابن عباس<sup>(٣)</sup>.

(٢) قوله ﷺ: «اللهم صل على آل أبي أوفى»<sup>(٤)</sup>، يعني: اغفر لهم.

القول الثاني: أن المراد بالصلاة الرحمة، وهو قول الجصاص<sup>(٥)</sup>، والماوردي<sup>(٦)</sup>، والسمعاني<sup>(٧)</sup>، والبغوي<sup>(٨)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(٩)</sup>، والصابوني<sup>(١٠)</sup>، وحجتهم:

قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أي: ترحم عليهم إنهم يسكنون إلى ذلك<sup>(١١)</sup>.

قال عكرمة: صلاة الرب: الرحمة، وصلاة الملائكة: الاستغفار<sup>(١٢)</sup>.

(١) هو: محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيب. ولد ونشأ في قنوج بالهند، وتعلم في دهلي، مصنف مجتهد، له أكثر من ستين مصنفاً، منها: "حسن الأسوة فيما ثبت عن الله ورسوله في النسوة"، و"أبجد العلوم"، و"فتح البيان في مقاصد القرآن". توفي سنة (١٣٠٧هـ). يُنظر ترجمته في: الأعلام (١٦٧/٦)، ومعجم المؤلفين (٩٠/١٠).

(٢) يُنظر: فتح البيان؛ لصديق خان (١٣٨/١١).

(٣) يُنظر: التصارييف لتفسير القرآن؛ ليحيى بن سلام (ص: ١٦٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب هل يصلى على غير النبي ﷺ، (٧٧/٨)؛ برقم: (٦٣٥٩)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته (٧٥٦/٢)، برقم: (١٠٧٨)، عن ابن أبي أوفى، قال: كان إذا أتى رجل النبي ﷺ بصدقته قال: (اللهم صل عليه) فأتاه أبي بصدقته، فقال: (اللهم صل على آل أبي أوفى).

(٥) يُنظر: أحكام القرآن؛ للجصاص (١١٤/١).

(٦) يُنظر: تفسير الماوردي (٢١٠/١).

(٧) يُنظر: تفسير السمعي (١٥٧/١).

(٨) يُنظر: معالم التنزيل (١٧٠/١).

(٩) يُنظر: تفسير العز بن عبد السلام (١٧٣/١).

(١٠) يُنظر: صفوة التفاسير (٩٤/١).

(١١) يُنظر: الوجوه والنظائر؛ لأبي هلال العسكري (ص: ٢٨٨).

(١٢) الدر المنثور (٦٢٢/٦).

وقال أبو عيسى الترمذي: وروي عن سفيان الثوري وغير واحد من أهل العلم، قالوا: صلاة الرب: الرحمة، وصلاة الملائكة: الاستغفار<sup>(١)</sup>.

الرد عليهم:

يقول ابن القيم: اختلف الناس في معنى الصلاة منه سبحانه، على أقوال: أحدها: أنها الرحمة... وهذا القول هو المعروف عند كثير من المتأخرين، والقول الثاني: أن صلاته مغفرته. وهذا القول هو من جنس الذي قبله. وهما ضعيفان لوجوه ثم ذكر ابن القيم في تفسيره، ومنها:

(١) أن الله ﷻ فرّق بين صلاته على عباده ورحمته، فقال: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(١٥٥)</sup> الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ<sup>(١٥٦)</sup> أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ<sup>(١٥٧)</sup> [البقرة: ١٥٥-١٥٧] فعطف الرحمة على الصلاة، فافتضى ذلك تغايرهما. هذا أصل العطف.

(٢) أن صلاة الله سبحانه خاصة بأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين، وأما رحمته فوسعت كل شيء. فليست الصلاة مرادفة للرحمة، لكن الرحمة من لوازم الصلاة وموجباتها وثمراتها. فمن فسرها بالرحمة فقد فسرها ببعض ثمراتها ومقصودها.

(٣) أن الصلاة لو كانت بمعنى الرحمة لقامت مقامها في امتثال الأمر وأسقطت الوجوب عند من أوجبها، إذا قال: اللهم ارحم محمدًا وآل محمد. وليس الأمر كذلك.

(٤) أنه لا يقال عن من رحم غيره ورق عليه فأطعمه أو سقاه أو كساه: إنه صَلَّى عليه.

(٥) أن الإنسان قد يرحم من ييغضه ويعداياه، فيجد في قلبه له رحمة، ولا يصلي عليه.

(٦) أن الصلاة لا بد فيها من كلام. فهي ثناء من المصلي على من يصلي عليه، وتنويه به وإشادة بمحاسنه وما فيه وذكره<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير ابن كثير (٤٥٧/٦)، وفتح القدير (٣٤٥/٤).

(٢) تفسير ابن القيم (٣١٠ - ٣١١) بتصرف يسير.

القول الثالث: المراد بالصلاة الاعتناء بالشأن والتعظيم؛ قاله الإمام الغزالي<sup>(١)</sup>.

ويُرد عليه بقول الألوسي: "وحملها على التعظيم والاعتناء بالشأن يأباهما صيغة الجمع، ثم إن جوزنا إرادة المعنيين بتجويز عموم المشترك أو الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بين المعنيين المجازيين يمكن إرادة المعنيين المذكورين كليهما، وإلا فالمراد أحدهما"<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: أن الصلاة من الله على عباده المؤمنين ثناءً عليهم ورحمته وبركته وتشريفه إياهم في الدنيا والآخرة.

وهو قول الزجاج<sup>(٣)</sup>، والراغب الأصفهاني<sup>(٤)</sup>، وقول ابن عطية<sup>(٥)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٦)</sup>، والقرطبي<sup>(٧)</sup>، وابن كثير<sup>(٨)</sup>، والألوسي<sup>(٩)</sup>، والمراغي<sup>(١٠)</sup>، والسعدي<sup>(١١)</sup>، وابن عثيمين<sup>(١٢)</sup>،

(١) يُنظر: روح المعاني (٤٢١/١).

(٢) روح المعاني (٤٢١/١).

(٣) معاني القرآن؛ للزجاج (٢٣١/١).

(٤) يُنظر: تفسير الراغب الأصفهاني (ص: ٣٥٤).

(٥) المحرر الوجيز لابن عطية (٢٢٨/١).

(٦) مفاتيح الغيب (١٣٣/٤) ..

(٧) الجامع لأحكام القرآن (١٧٧/٢).

(٨) تفسير ابن كثير (٤٦٨/١).

(٩) يُنظر: روح المعاني (٤٢١/١).

(١٠) يُنظر: تفسير المراغي (٢٥/٢).

(١١) تفسير السعدي (ص: ٧٥).

(١٢) تفسير الفاتحة والبقرة؛ لابن عثيمين (١٨٣/٢).

والزحيلي<sup>(١)(٢)</sup>، ورجحه ابن القيم<sup>(٣)</sup>، وبدل على ذلك أقوال المفسرين:

(١) قال ابن عطية: "وصلوات الله على عبده: عفوه ورحمته وبركته وتشريفه إياه في الدنيا والآخرة"<sup>(٤)</sup>.

(٢) وقال الفخر الرازي: "فاعلم أن الصلاة من الله هي: الثناء والمدح والتعظيم، وأما رحمته فهي: النعم التي أنزلها به عاجلاً ثم آجلاً"<sup>(٥)</sup>.

(٣) وقال ابن كثير: "والصلاة من الله ثناؤه على العبد عند الملائكة، حكاة البخاري عن أبي العالية"<sup>(٦)</sup>.

(٤) وقال ابن عثيمين: "وقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةً﴾ عطفها على ﴿صَلَوَاتٌ﴾ من باب عطف العام على الخاص؛ لأن الثناء عليهم في الملاء الأعلى من الرحمة"<sup>(٧)</sup>.

الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة ومناقشتها يتبين قوة أدلة القول الرابع بأن الصلاة من الله تعالى هو الثناء على العبد وتشريفه، ورحمته ومغفرته، وذلك لعدة أمور، منها:

(١) قوة أدلتهم.

(٢) جمع معاني الأقوال السابقة، فهي داخلة فيه.

(١) هو: الدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي المفسر الأصولي، ولد في بلدة دير عطية من نواحي دمشق، من كتبه: "آثار الحرب في الفقه الإسلامي. مقارنة بين المذاهب الثمانية والقانون الدولي" (رسالة دكتوراه)، و"تفسير المنير في العقيدة والشرعية والمنهج"، على جائزة لأفضل كتاب في العالم الإسلامي للعام ١٩٩٥م، و"البنية التشريعية والخصائص الحضارية"، و"التفسير الوجيز"، و"تخريج وتحقيق أحاديث تحفة الفقهاء للسمرقندي"، و"أصول الفقه الإسلامي"، و"الفقه الإسلامي في أسلوبه الجديد"، وغيرها نسأل الله أن يبارك في عمره على طاعته. يُنظر ترجمته في: المعجم الجامع (ص: ٣٦٨).

(٢) التفسير المنير (٢/٤٥).

(٣) تفسير ابن القيم (ص: ٣١٠ - ٣١١) بتصرف يسير.

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية (١/٢٢٨).

(٥) مفاتيح الغيب (٤/١٣٣).

(٦) تفسير ابن كثير (٦/٤٣٦).

(٧) تفسير الفاتحة والبقرة؛ لابن عثيمين (٢/١٨٣).

(٣) أن الصلاة لا بد فيها من كلام؛ فهي ثناء من المصلي على من يصلي عليه، وتنويه به وإشادة بمحاسنه وما فيه وذكره<sup>(١)</sup>.

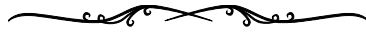
(٤) أن الله سبحانه فرق بين صلاته وصلاة ملائكته وجمعها في فعل واحد، وهذه الصلاة لا يجوز أن تكون هي الرحمة<sup>(٢)</sup>.

**قال الراغب:** وإنما قال: صَلَّوْا على الجمع، تنبيهاً على كثرتها منه، وأنها حاصلة في الدنيا توفيقاً وإرشاداً، وفي الآخرة ثواباً ومغفرة وَرَحْمَةً عظيمة في الدنيا عوض مصيبتهم<sup>(٣)</sup>.

**قال ابن كثير** بعد أن ذكر من فسر الصلاة بالرحمة ومن فسرهما بالمغفرة: "وقد يقال: لا منافاة بين القولين والله أعلم"<sup>(٤)</sup>.

وهذا ما قصده الزركشي بقوله: "وهو قدر مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين"<sup>(٥)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) تفسير ابن القيم (ص: ٣١١).

(٢) تفسير ابن القيم (ص: ٣١١ - ٣١٢).

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني (ص: ٣٥٤)، ويُنظر: محاسن التأويل للقاسمي (١/ ٤٤٣).

(٤) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٣٦).

(٥) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٧٤).



النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[٩٣] مسألة: إطلاق الجمع وإرادة الواحد.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وجعل منه ابن فارس<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ (النمل: ٣٥)] والرسول كان واحداً بدليل قوله تعالى: ﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ (النمل: ٣٧)، وفيه نظر من جهة أنه يحتمل مخاطبة رئيسهم؛ فإن العادة جارية لاسيما من الملوك ألا يرسلوا واحداً<sup>(٢)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على ابن فارس قوله: إن الرسول كان واحداً بدلالة الآية، وقال في استدراكه: إن هذا فيه نظر من جهة أنه يحتمل مخاطبة رئيسهم، وأن عادة الملوك ألا يكتفوا برسول واحد.

الدراسة:

اختلف أهل التفسير في الخطاب في هذه الآية: هل كان الرسول واحداً أم جماعة من الرسل؟ على قولين:

القول الأول: أن الرسل كانوا جماعة، وهو ما ذهب إليه الزركشي، وهو قول قتادة<sup>(٣)</sup>، والثعلبي<sup>(٤)</sup>،

(١) أي من القسم الثاني عشر: إطلاق الجمع وإرادة الواحد.

(٢) البرهان في علوم القرآن (٧/٣).

(٣) يُنظر: تفسير ابن أبي زمنين (٣/٣٠١).

(٤) يُنظر: الكشف والبيان؛ للثعلبي (٢٠/٢٥٦).

ومقاتل بن سليمان<sup>(١)</sup>، والسمرقندي<sup>(٢)</sup>، والماوردي<sup>(٣)</sup>، والبغوي<sup>(٤)</sup>، والقرطبي<sup>(٥)</sup>، والخازن<sup>(٦)</sup>،  
والثعالبي<sup>(٧)</sup>، والسيوطي<sup>(٨)</sup>، والسعدي<sup>(٩)</sup>، ورجحه الشنقيطي<sup>(١٠)</sup>، وحجتهم:

(١) قوله تعالى إخباراً عن بلقيس: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ

﴿٣٥﴾ [النمل: ٣٥]، يدل على تعدد رسلها إلى سليمان.

(٢) أن العادة جارية لاسيما من الملوك أن لا يرسلوا واحداً<sup>(١١)</sup>.

قال مقاتل بن سليمان: "قال سليمان عليه السلام للمنذر بن عمرو أمير الوفد ﴿أَرْجِعْ

إِلَيْهِمْ﴾ بالهدية"<sup>(١٢)</sup>.

وقال الشوكاني: "قال سليمان للرسول: ﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧]: أي: إلى بلقيس

وقومها، وخاطب المفرد هاهنا بعد خطابه للجماعة فيما قبل، إما لأن الذي سيرجع هو الرسول

(١) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٤٠٣/٣).

(٢) يُنظر: بحر العلوم (٥٨٢/٢).

(٣) يُنظر: تفسير الماوردي (٢١١/٤)، (٢١٠/٤).

(٤) يُنظر: معالم التنزيل (١٦٢/٢).

(٥) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٠١/١٣).

(٦) يُنظر: لباب التأويل للخازن (٣٤٦/٣).

(٧) يُنظر: معاني القرآن (٢٩٣/٢).

(٨) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٣٠/٣).

(٩) يُنظر: تفسير السعدي (ص: ٦٠٥).

(١٠) دفع إيهام الاضطراب؛ للشنقيطي (ص: ١٧٥).

(١١) البرهان في علوم القرآن (٧/٣).

(١٢) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٤٠٣/٣)، وبحر العلوم (٥٨٢/٢)، والجامع لأحكام القرآن (٢٠١/١٣)، ولباب

التأويل للخازن (٣٤٦/٣)، ومدارك التنزيل (٦٠٥/٢).

فقط، أو خص أمير الرسل بالخطاب هنا، وخاطبهم معه فيما سبق افتتائاً في الكلام، وقرأ عبد الله بن عباس رضي الله عنه: (ارجعوا)<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان: "قوله: ﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾، هو خطاب للرسول الذي جاء بالهدية، وهو المنذر بن عمرو أمير الوفد، والمعنى: ارجع إليهم بمديتهم، وتقدمت قراءة عبد الله: ارجعوا إليهم، وارجعوا هنا لا تتعدى، أي: انقلبوا وانصرفوا إليهم"<sup>(٢)</sup>.

٣) قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (فلما جاءوا سليمان)، وقرأ (ارجعوا)<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أن الرسول كان واحداً.

وهو قول ابن فارس<sup>(٤)</sup>، والفراء<sup>(٥)</sup>، وابن أمير حاج<sup>(٦)</sup>، والأبياري<sup>(٧)</sup>، وحجتهم:

١) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنَ﴾ [النمل: ٣٦]، بإفراد فاعل جاء. وقوله تعالى إخباراً عن سليمان أنه قال: ﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأَيِّبَنَّهُمْ بِمِجْزُورٍ أَنْتُمْ...﴾ الآية [النمل: ٣٧]، يدل على أن الرسول واحد<sup>(٨)</sup>.

٢) قال الفراء: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنَ﴾ [النمل: ٣٦] إنما يريد: فلما جاء الرسول سليمان، قال: وهي في قراءة عبد الله: "فلما جاءوا سليمان" على الجمع، ولم يقل: جاؤوا، وصلح (جاء)؛ لأن

(١) فتح القدير (١٥٩/٤).

(٢) البحر المحيط في التفسير (٢٣٧/٨).

(٣) يُنظر: معاني الفراء (٢٩٣/٢)، وجامع البيان (١٥٧/١٩)، والكشاف (٣٦٦/٣)، والبحر المحيط في التفسير (٢٣٧/٨)، والمحزر الوجيز (٢٥٩/٤)، والدر المصون (٣١٣/٥).

(٤) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٧/٣).

(٥) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٤٠٣/٣)، وبحر العلوم (٥٨٢/٢)، والجامع لأحكام القرآن (٢٠١/١٣)، ولباب التأويل للناظر (٣٤٦/٣)، ومدارك التنزيل (٦٠٥/٢).

(٦) يُنظر: التقرير والتحريم في علم الأصول (٢٤٧/١).

(٧) يُنظر: الموسوعة القرآنية (٤٢٢/٢).

(٨) دفع إيهام الاضطراب؛ للشنقيطي (ص: ١٧٥).

المرسل كان واحداً يدل على ذلك قول سليمان: ﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧]، فعلى هذا القول يكون الضمير في (جاء) عائداً إلى الرسول<sup>(١)</sup>.

الترجيح:

الراجح -والله أعلم- هو القول الأول، والقائل بأن المقصود مجموعة من الرسل، ويدل على ذلك:

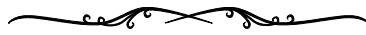
(١) قوة أدلتهم.

(٢) أنه قول جمهور المفسرين، وفي الغالب قول الأكثر أقرب للصواب وأبعد عن الخطأ<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن هدايا الملوك يحملها ركب، فيجوز أن يكون فاعل جاء الركب المعهود في إرسال هدايا أمثال الملوك<sup>(٣)</sup>.

قال الشنقيطي: "والظاهر في الجواب، هو ما ذكره غير واحد من أن الرسل جماعة، وعليهم رئيس منهم، فالجمع نظراً إلى الكل، والإفراد نظراً إلى الرئيس، لأن من معه تبع له، والعلم عند الله تعالى"<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) يُنظر: النكت في القرآن الكريم؛ للقيرواني (ص: ٣٧٥).

(٢) ومن القواعد المقررة: ما ذكره ابن جزي في مقدمة تفسيره عند كلامه على الترجيح، فقال: "أن يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسرين: فإن كثرة القائلين بالقول يقتضي ترجيحه". ليس شرطاً أن يكون أكثر القائلين بالقول أنه هو الراجح، وإنما هذا في الغالب. يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/١٩).

(٣) التحرير والتنوير (٢٦٧/١٩).

(٤) دفع إيهام الاضطراب؛ للشنقيطي (ص: ١٧٥).

## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[٩٤] مسألة: فائدة تكرار قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيْءَ الْآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [فوائد التكرير.. السابع: لتعدد المتعلق، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيْءَ الْآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، فإنها وإن تعددت فكل واحد منها متعلق بما قبله، وإن الله تعالى خاطب بها الثقلين من الإنس والجن، وعدّد عليهم نعمه التي خلقها لهم، فكلما ذكر فصلاً من فصول النعم طلب إقرارهم واقتضاهم الشكر عليه وهي أنواع مختلفة وصور شتى... وإنما ذكرنا هذا لتعلم الحكمة في كونها زادت على ثلاثة، ولو كان عائداً لشيء واحد لما زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يقع به أكثر من ثلاثة.

فإن قيل: فإذا كان المراد بكل ما قبله فليس ذلك بإطناب، بل هي ألفاظ أريد بها غير ما أريد بالآخر، قلت: إن قلنا: العبرة بعموم اللفظ فكل واحد أريد به غير ما أريد بالآخر.

وقد تكلف لتوجيه العدة التي جاءت عليها هذه الآية مكررة. قال الكرمانى: جاءت آية واحدة في هذه السورة كررت نيفاً وثلاثين مرة؛ لأن ست عشرة راجعة إلى الجنان؛ لأن لها ثمانية أبواب وأربعة عشر منها راجعة إلى النعم والنقم، فأعظم النقم جهنم، ولها سبعة أبواب، وجاءت سبعة في مقابلة تلك الأبواب، وسبعة عقب كل نعمة ذكرها للثقلين<sup>(١)</sup>.

### الاستدراك ومحله:

استدرك الزركشي على الكرمانى توجيه العدة التي جاءت عليها قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيْءَ الْآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وقال في استدراكه: "وقد تكلف لتوجيه العدة التي جاءت عليها هذه الآية مكررة".

(١) البرهان في علوم القرآن (١٩/٣).

## الدراسة:

اختلف العلماء في سبب تكرار الآية، على قولين:

**القول الأول:** أنه لا تأكيد في قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيْءَ الْآءِ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ بل كل واحدة تتعلق بما قبلها، وهو ما ذهب إليه الزركشي، وهو قول ابن عطية<sup>(١)</sup>، وأبي القاسم الكرماني<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup>، والشوكاني<sup>(٤)</sup>، والألوسي<sup>(٥)</sup>، والقاسمي<sup>(٦)</sup>، وصاحب المنار<sup>(٧)</sup>، و**حجتهم:**

(١) أن هذا التكرار إنما هو لما اختلفت النعم المذكورة كرر التوقيف مع كل واحدة منها، وهذا حسن، وهو كذلك لطرد الغفلة ولا تأكيد<sup>(٨)</sup>.

(٢) أن الآية عند التأمل ليست مكررة، فإن معناها عند ذكر كل نعمة: أفبهذه النعمة تكذبان<sup>(٩)</sup>.

(٣) أنه تذكير وتقرير لنعمه، وأنها من الظهور بمكان، فلا يمكن إنكارها أو التكذيب بها "فتكرار الفاصلة في الرحمن يفيد تعداد النعم، والفصل بين كل نعمة وأخرى لأن الله سبحانه عدد في السورة نعماءه وذكر عبادته بآلائه، ونبههم على قدرها وقدرته عليها ولطفه فيها، وجعلها فاصلة بين كل نعمة لتعرف موضع ما أسداه إليهم منها. ثم فيها إلى ذلك معنى -

(١) المحرر الوجيز (٢٢٦/٥).

(٢) يُنظر: أسرار التكرار في القرآن؛ للكرماني (ص: ٢٤٤).

(٣) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٢٦/٣).

(٤) فتح القدير؛ للشوكاني (١٦٠/٥).

(٥) يُنظر: روح المعاني (٩٧/١٤).

(٦) محاسن التأويل؛ للقاسمي (١١٥/٩).

(٧) تفسير المنار؛ لمحمد رشيد رضا (٣٩/١).

(٨) المحرر الوجيز (٢٢٦/٥).

(٩) تفسير المنار؛ لمحمد رشيد رضا (٣٩/١).

التبكيك والتفريع والتوبيخ-، لأن تعداد النعم والآلاء من الرحمن تبكيك لمن أنكرها، كما يبيك منكر أيادي النعم عليه من الناس بتعديدها<sup>(١)</sup>.

(٤) أن التكرار يبرز بعض خصائص أسلوب القرآن، وأسرار بلاغته المعجزة، فتارة يكرر الجملة أو العبارة بنصها دون تغيير فيها، لما في ذلك من التأكيد، أو التهويل، أو التصوير، وكل ذلك له أثر عظيم في تعميق المعنى في النفس وصدعها عما تصر عليه. ويظهر ذلك بوضوح بالمثال الذي يتبادر للذهن أول شيء لدى ذكر التكرار، وهو سورة الرحمن التي تكرر فيها كثيراً قوله تعالى: ﴿فَيَا أَيُّهَا الْآلَاءُ رَبِّكُمْ أَتُكْذِبُونَ﴾، فإن هذه السورة تعدد للمنكرين نعم الله عليهم، ودلالة كل نعمة على وجوب الانقياد لله تعالى شكراً له، وخضوعاً لعظمته، لكنهم كفروا هذه النعم فوضعوها في غير موضعها، وكفروا بالمنعم وأشركوا به غيره، فعبدوا الأوثان والشركاء، فجاءت سورة الرحمن تحاجهم وتحققهم بإيقافهم على كل واحدة منها بالحجة الملزمة، وهكذا بالتعداد المفصل لتلك النعم والدلائل حتى تزحزح المعاند عن عناده، وترسخ في أعماق النفس الشعور بوجوب شكره تعالى، فعقب ذكر كل واحدة من النعم والدلائل بهذه الآية ﴿فَيَا أَيُّهَا الْآلَاءُ رَبِّكُمْ أَتُكْذِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(٥) إذا كان المراد بكل ما قبله فليس ذلك بإطناب، بل كل لفظ أريد به غير ما أريد به الآخر، وإن قلنا: إن العبرة بعموم اللفظ، فكل واحد أريد به ما أريد بالآخر، ولكن كرر ليكون نصاً فيما يليه، ظاهراً في غيره<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام الشوكاني: "وكرر سبحانه هذه الآية في هذه السورة تقريراً للنعمة وتأكيذاً

(١) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية د عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، رسالة دكتوراه (١/٣٣٠).

(٢) علوم القرآن الكريم؛ لنور الدين محمد عتر (ص: ٢٥٠).

(٣) محاسن التأويل؛ للقاسمي (٩/١١٥).

للتذكير بما على عادة العرب في الاتساع"<sup>(١)</sup>.

وهناك بعض التوجيهات الضعيفة ساقها بعض القائلين بأن التكرار ليس للتأكيد، منها:

التوجيه الأول: ما ذكره الكرمانى من توجيه للآية<sup>(٢)</sup>، قد ذكره الرازى فى جوابه عن فائدة

التكرار بقوله: "الرابع: هو أن أبواب النار سبعة والله تعالى ذكر سبع آيات تتعلق بالتخويف

من النار، من قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، إلى قوله تعالى:

﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ إِنِ﴾ [الرحمن: ٣١-٤٤] ثم إنه تعالى ذكر بعد ذلك جنتين، حيث

قال: ﴿وَلَمَن حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦] ولكل جنة ثمانية أبواب تفتح كلها للمتقين،

وذكر من أول السورة إلى ما ذكرنا من آيات التخويف ثماني مرات: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا

تُكَذَّبَانِ﴾ سبع مرات للتقرير بالتكرير استيفاء للعدد الكثير الذي هو سبعة، فصار المجموع

ثلاثين مرة، المرة الواحدة التي هي عقيب النعم الكثيرة لبيان المعنى، وهو الأصل، والتكثير

تكرار، فصار إحدى وثلاثين مرة"<sup>(٣)</sup>.

### الرد عليهم:

ذكر الزركشي أن هذا التوجيه فيه تكلف، وذكر الرازى كذلك فى الرد عليهم بقوله: "إن فائدة

التكرير التقرير، وأما هذا العدد الخاص بالأعداد توقيفية لا تطلع على تقدير المقدرات أذهان

الناس، والأولى أن لا يبالغ الإنسان فى استخراج الأمور البعيدة فى كلام الله تعالى تمسكاً بقول

(١) فتح القدير؛ للشوكاني (١٦٠/٥).

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرمانى (١١٦٩/٢)، وأسرار التكرار فى القرآن للكرمانى (ص: ٢٣١).

(٣) مفاتيح الغيب (٣٤٧/٢٩)، ويُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرمانى (١١٦٩/٢)، ومدارك التنزيل

(٤١٨/٣)، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى (٢٣٥/٦)، وروح البيان؛ لإسماعيل حقي (٢٩٣/٩)،

ومحاسن التأويل؛ للقاسمى (١١٧/٩)، والإعجاز اللغوى فى القرآن الكريم لجامعة المدينة العالمية (ص: ٣٧٢).



عمر رضي الله تعالى عنه حيث قال مع نفسه عند قراءته سورة عبس: «كل هذا قد عرفناه فما الأب، ثم رفع عصا كانت بيده وقال: هذا لعمر الله التكلف، وما عليك يا عمر أن لا تدري ما الأب، ثم قال: اتبعوا ما بُيِّن لكم من هذا الكتاب وما لا فدعوه»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

قال الألوسي بعد ذكره عبارة الكرمانى: "والله تعالى أعلم بإشارات كتابه وحقائق خطابه ودقائق كلامه التي لا تحيط بها الأفهام، وتبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام"<sup>(٣)</sup>.

**التوجيه الثاني:** أن الثلاثين مرة تكرير بعد البيان في المرة الأولى؛ لأن الخطاب مع الجن والإنس، والنعم منحصرة في دفع المكروه وتحصيل المقصود، لكن أعظم المكروهات عذاب جهنم ولها سبعة أبواب وأتم المقاصد نعيم الجنة ولها ثمانية أبواب، فإغلاق الأبواب السبعة وفتح الأبواب الثمانية جميعه نعمة وإكرام، فإذا اعتبرت تلك النعم بالنسبة إلى جنسي الجن والإنس تبلغ ثلاثين مرة وهي مرات التكرير للتقرير، والمرة الأولى لبيان فائدة الكلام<sup>(٤)</sup>.

### الرد عليهم:

وقد تعقب الرازي هذا التوجيه بعد أن نقله بقوله: وهذا منقول، وهو ضعيف، لأن الله تعالى ذكر نعم الدنيا والآخرة، وما ذكره اقتصار على بيان نعم الآخرة<sup>(٥)</sup>، وقال ابن عادل في اللباب: ولا يعقل بخصوص العدد معنى<sup>(٦)</sup>.

**التوجيه الثالث:** أنه تعالى ذكر في السورة المقدمة: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِي﴾ [القمر: ١٦] أربع مرات لبيان ما في ذلك من المعنى وثلاث مرات للتقرير والتكرير وللثلاث والسبع من بين

(١) سبق تخريجه (ص: ٢٣٠).

(٢) مفاتيح الغيب (٢٩/٣٤٨).

(٣) روح المعاني (١٤/١٢٧).

(٤) مفاتيح الغيب (٢٩/٣٤٨).

(٥) المصدر السابق.

(٦) اللباب في علوم الكتاب (٢٠/٥٣١).

الأعداد فوائد ذكرناها في قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] فلما ذكرنا العذاب ثلاث مرات ذكر الآلاء إحدى وثلاثين مرة لبيان ما فيه من المعنى وثلاثين مرة للتقرير فالآلاء مذكورة عشر مرات أضعاف مرات ذكر العذاب إشارة إلى معنى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] <sup>(١)</sup>.

### القول الثاني: أن هذه الآية تكررت للتأكيد.

وهو قول البغوي <sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي <sup>(٣)</sup>، والقرطبي <sup>(٤)</sup>، وابن عادل <sup>(٥)</sup>، والشعالبي <sup>(٦)</sup>، والشريني <sup>(٧)</sup>، وحثهم:

(١) أن القرآن نزل بلسان العرب، ومن مذاهبهم التكرار إرادة للتأكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاختصار إرادة للتخفيف والإيجاز؛ لأن خروج الخطيب والمتكلم من شيء إلى شيء أولى من اقتصاره في المقام على شيء واحد، قال الله تعالى: ﴿فَيَأْتِيءَ الْآءَ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، ﴿وَلِيُؤْمِدَ لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ <sup>(٤)</sup>، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> [النبا: ٥-٤]، و﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ <sup>(٥)</sup>، ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ <sup>(٦)</sup> [الشرح: ٦-٥]، كل هذا على التأكيد <sup>(٨)</sup>.

(١) مفاتيح الغيب (٣٤٨/٢٩).

(٢) معالم التنزيل؛ للبغوي (٤٤٣/٧).

(٣) الدر المصون (١٣٢/١١).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢٢٦/٢٠)، (١٥٩/١٧).

(٥) اللباب في علوم الكتاب (٥٣١/٢٠).

(٦) الجواهر الحسان (٣٤٩/٥).

(٧) السراج المنير (٦٠٠/٤).

(٨) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٢٦/٢٠)، والسراج المنير (٦٠٠/٤).

(٢) أن تكرارها تأكيداً وتنبيهاً للنفوس، وتحريكاً لها، وهذه طريقة من الفصاحة معروفة، وهي من كتاب الله في مواضع وفي حديث النبي ﷺ، وفي كلام العرب<sup>(١)</sup>.

**قال البغوي:** "وكرر هذه الآية في هذه السورة تقريراً للنعمة وتأكيداً في التذكير بها على عادة العرب في الإبلاغ والإشباع، يعدد على الخلق آلاءه، ويفصل بين كل نعمتين بما ينبههم عليها، ومثل هذا التكرار شائع في كلام العرب حسن تقريراً"<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن التكرير طرد للغفلة، وتأكيد للحجة<sup>(٣)</sup>.

### الرد على أدلتهم:

(١) التكرار يفيد التوكيد، لكنّه غير مقصور عليه، فقد يأتي التكرار لغير التوكيد؛ لذا فعلى متدبر القرآن أن يطلب ما وراء ذلك الأسلوب من دقيق المعاني، فلو قلت في قوله تعالى:

﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ ۖ ثُمَّ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥]: هذا التكرار لمجرد التوكيد، فقد

حجبت نفسك عما هو أولى بالاعتبار في معنى الآية<sup>(٤)</sup>.

(٢) ويجاب عليهم كذلك بما جاء عن عز الدين بن عبد السلام أنه قال: "اتَّفَقَ الأدباء على أنّ التأكيد في لسان العرب إذا وقع بالتكرار، لا يزيد على ثلاث مرّات، قال: وأمّا قوله تعالى

في سورة المرسلات: ﴿وَلَّيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في جميع السورة، فذلك ليس تأكيداً، بل كلّ آية

قيل فيها: ﴿وَلَّيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في هذه السورة، فالمراد: المكذبون بما تقدّم ذكره قبيل هذا

(١) الجواهر الحسان (٣٤٩/٥).

(٢) معالم التنزيل؛ للبغوي (٤٤٣/٧).

(٣) فتح القدير؛ للشوكاني (١٦٠/٥).

(٤) يُنظر: المقدمات الأساسية في علوم القرآن؛ للجديع (ص: ٤٢٠).

القول، ثم يذكر الله تعالى معنى آخر، ويقول: ﴿وَبَلِّغْهُمْ إِلَهُكُمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي: بهذا، فلا يجتمعان على معنى واحد، فلا تأكيد، وكذلك: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن<sup>(١)</sup>.

(٣) أن قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ وإن تكررت نيفاً وثلاثين مرة، فكل واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثة، ولو كان الجميع عائداً إلى شيء واحد لما زاد على ثلاثة، لأن التأكيد لا يزيد عليها - قاله ابن عبد السلام وغيره<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة ومناقشتها يتبين قوة أدلة القول الأول، وهم القائلون: إنه لا تأكيد في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وذلك لعدة أمور، منها:

(١) قوة أدلتهم وردهم على مخالفهم.

(٢) قال الزمخشري في فائدة التكرار: "إن قلت: ما فائدة تكرير قوله: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذِرِ

﴿٣٩﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ٣٩-٤٠]؟ قلت: فائدته أن يجددوا عند استماع

كل نبأ من أنباء الأولين أذكاءً واتعاظاً، وأن يستأنفوا تنبهاً، واستيقاظاً إذا سمعوا الحث على ذلك، والبعث عليه وأن يقرع لهم العصا مرات، ويقعقع لهم الشنّ تارات، لئلا يغلبهم السهو،

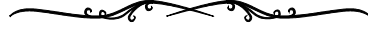
ولا تستولي عليهم الغفلة، وهكذا حكم التكرير، كقوله: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾

[الرحمن: ١٣]، عند كل نعمة عدها في سورة الرحمن، وقوله: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾

(١) الإيهاج شرح المنهاج (١/٢٤٧)، ويُنظر: المقدمات الأساسية في علوم القرآن؛ للجديع (ص ٤٢٠).

(٢) محاسن التأويل؛ للقاسمي (٩/١١٥).

[المرسلات: ١٥]، عند كل آية أوردها في سورة المرسلات، وكذلك في الأنباء والقصص في أنفسها، لتكون تلك العبر حاضرة للقلوب، مصورة للأذهان مذكورة غير منسية في كل أوان<sup>(١)</sup>.  
وبهذا يظهر أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



(١) الكشف؛ للزمخشري (٤/٤٣٩).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[٩٥] مسألة: بل للإضراب.

قال الإمام الزركشي رحمه الله: [ومنه<sup>(١)</sup> تكرار الإضراب: واعلم أن (بل) إذا ذكرت بعد كلام موجب فمعناها الإضراب، وهو إما أن يقع في كلام الخلق، ومعناه إبطال ما سبق على طريق الغلط من المتكلم، أو أن الثاني أولى.

وإما أن يقع في كلام الله تعالى، وهو ضربان: أحدهما: أن يكون ما فيها من الرد راجعاً إلى العباد، كقوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَمَ بَلِ افْتَرَيْنَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥].

والثاني: أن يكون إبطالاً، ولكنه على أنه قد انقضى وقته، وأن الذي بعده أولى بالذكر، كقوله تعالى: ﴿بَلِ ادْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦]، ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]، وزعم ابن مالك في "شرح الكافية"<sup>(٢)</sup> أن "بل"، حيث وقعت في القرآن فإنها للاستئناف لغرض آخر لا لإبطال الأول، وهو مردود بما سبق، وبقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، فأضرب بها عن قولهم، وأبطل كذبهم، وقوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦]، أضرب بها عن حقيقة إتيانهم الذكور وترك الأزواج<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: من أنواع التكرار في القرآن المجيد.

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٢٣٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/٢٤).

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي رحمه الله على ابن مالك قوله: إن بل حيث وقعت في القرآن فإنها للاستئناف لغرض آخر لا لإبطال الأول، وقال في استدراكه: "وهو مردود بما سبق، وبآية".

## الدراسة:

اختلف العلماء في معنى "بل" في القرآن الكريم إذا وقعت بعدها جملة؛ على قولين:

القول الأول: أن "بل" تفيد الإضراب، فتارة تأتي بمعنى الإبطال لما قبلها، وتارة بمعنى الانتقال من غرض إلى آخر، وهو ما ذهب إليه الإمام الزركشي<sup>(١)</sup>، وجمع من العلماء<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أن "بل" في القرآن لا تفيد إلا الانتقال فقط، فتكون للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه، وهو ما ذهب إليه ابن مالك في شرح كافيته<sup>(٣)</sup>.

قال ابن مالك: "فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه، وإن وقع بعدها مفرداً وليس قبله نفي، ولا نهي فهي لإزالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها، نحو: "جاء زيد بل عمرو"، و "خذ هذا بل ذلك"<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: المصدر السابق.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٥١-١٥٢)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٣٦-٢٣٧)،

والنحو الوافي (٣/٦٢٣-٦٢٤).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/١٢٣٣).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/١٢٣٣).

وقد سبق ابن مالك في قوله ذلك غيره؛ قال السيوطي: "وتارة يكون معناه الانتقال من غرض إلى آخر... وذكر ابن مالك في شرح كافيته: أنها لا تقع في القرآن إلا على هذا الوجه، ووجهه ابن هشام، وسبق ابن مالك إلى ذلك صاحب البسيط"<sup>(١)</sup>.

وقد وافقه ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> في شرح المفصل بقوله: "إبطال الأول وإثباته للثاني إن كان في الإثبات من باب الغلط، فلا يقع مثله في القرآن"<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قال السمين الحلبي: "ثم إن هذا الإضراب إن كان في غير كلام الله تعالى جاز أن يكون إضراب إبطال، وأن يكون إضراب ترك من غير إبطال، بل الانتقال من حديث إلى آخر. وإن كان في كلام الله تعالى كان انتقالاً لا إبطالاً. وقد قال بعضهم: إن قوله تعالى: ﴿أَمْرٌ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ﴾ [السجدة: ٣]، إنه يجوز أن يكون للإضراب والإبطال بالنسبة إلى قولهم: ﴿أَفْتَرَنَاهُ﴾، كأنه قيل: لم يفتره بل هو الحق. وأنت قد عرفت العبارتين، فقابل بينهما تجد عبارته خارجة عن نصوصهم"<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر أن الراجح -والله أعلم- هو القول الأول والقائل بأن "بل" تأتي للإبطال، وللانتقال، وهو ما ذهب إليه الإمام الزركشي رحمه الله ومن معه ويدل عليه:

(١) وصاحب البسيط في النحو هو: الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشيلي، ويعرف بابن العليج. يُنظر: تفسير البحر المحيط (٤٧/٨).

(٢) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، أبو عمرو، أحد أئمة المالكية في مصر والشام، كان متقناً لمذهب الإمام مالك، من مصنفاته: "جامع الأمهات" في الفقه، و "منتهى الوصول والأمل في علمي الصول والجلد" و "مختصر المنتهى" في أصول الفقه، و "الشافية" في الصرف، توفي سنة (٦٤٦هـ). ينظر ترجمته في: الديباج المذهب (٨٦/٢)، شذرات الذهب (٤٠٥/٧)، الأعلام للزركلي (٢١١/٤).

(٣) الإتيان في علوم القرآن (٢١٩/٢).

(٤) عمدة الحفاظ (٢٢٥/١).

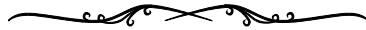


(١) أنها قد وردت في القرآن للغرضين، قال ابن هشام: "بل: حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إمّا الإبطال... وإمّا الانتقال من غرض إلى آخر. ووهم ابن مالك؛ إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه. ومثاله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) و﴿ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ (١٥) بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (١٦) [الأعلى: ١٤-١٥-١٦]، وَخَوَّ: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (١٧) بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢-٦٣] (١).

(٢) وقال المرادي: "...فظهر بهذا أن قول ابن مالك في شرح الكافية: فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض، واستئناف غيره، ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه؛ ليس على إطلاقه. فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا؟ قلت: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة. وصرح به ولده في شرح الألفية، وصاحب رصف المباني (٢)، وغيرهم يقول: إنها قبل الجملة حرف ابتداء، وليست بعاطفة" (٣).

(٣) مثال الإضراب كما قال الزركشي قوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّشْكَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] فأضرب بها عن قولهم وأبطل كذبهم، وقوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦]، أضرب بها عن حقيقة إتيانهم الذكور وترك الأزواج (٤).

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ١٥١-١٥٢).

(٢) رصف المباني في حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد الثور بن أحمد بن راشد النخويّ أبي جعفر المالقي.

(٣) الجني الداني في حروف المعاني (ص: ٢٣٦).

(٤) البرهان في علوم القرآن (٢٤/٣).

## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

### [٩٦] مسألة: وقوع الزائد في القرآن.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن فمنهم من أنكره قال الطرطوسي في العمدة: زعم المبرد وثعلب أن لا صلة في القرآن والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسعنا إنكاره فذكر كثيراً. وقال ابن الخباز<sup>(١)</sup> في التوجيه: وعند ابن السراج<sup>(٢)</sup> أنه ليس في كلام العرب زائد لأنه تكلم بغير فائدة، وما جاء منه حملة على التوكيد<sup>(٣)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الإمام الزركشي -رحمه الله- استدراك الطرسوسي<sup>(٤)</sup> على المبرد وثعلب في زعمهم أن لا صلة في القرآن، ونقل قوله في استدراكه: "إن هذا زعم منهما، وأن الدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن".

(١) هو: أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصل، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الحَبَّاز، نحوي ضريف. له تصانيف، منها "الغرة المحفية في شرح الدرة الألفية" وهو شرح لألفية ابن معطي، و "توجيه اللمع" شرح لكتاب اللمع لابن جني، في الأزهر. توفي سنة (٦٣٩هـ)، يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٧/ ٣٥٠)، وكشف الظنون (٢/ ١٩٨٩)، والأعلام (٧/ ١٦٢).

(٢) هو: محمد بن السري بن سهل، أبو بكر البغدادي النحوي السراج، صاحب المبرد، انتهى إليه علم اللسان. وكان عارفاً بالموسيقى. من كتبه: "الأصول في النحو"، و "شرح كتاب سيبويه"، و "الشعر والشعراء" و "المواصلات والمذكرات" في الأخبار، و "الموجز في النحو"، توفي سنة (٣١٦هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٨٤/ ١٤)، وشذرات الذهب (٤/ ٧٩)، والأعلام (٦/ ١٣٦).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٢).

(٤) هو: إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم، نجم الدين، أبو إسحاق الطرسوسي، الحنفي، قاض مصنف، ولي القضاء بدمشق وأفتى ودرس فيها، من تصانيفه: "عمدة الحكام فيما لا ينفذ من الأحكام"، و "أنفع الوسائل" يعرف بالفتاوى الطرسوسية، و "ذخيرة الناظر في الأشباه والنظائر"، و "الفوائد المنظومة" في فقه الحنفية، توفي سنة (٧٥٨هـ). يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١/ ٤٧)، كشف الظنون (٢/ ١١٦٦)، والأعلام (١/ ٥١).

## الدراسة:

اختلف العلماء في وقوع الزائد في القرآن<sup>(١)</sup>، على قولين:

القول الأول: وجود حروف زائدة في القرآن.

وهو ما ذهب إليه الزركشي، وسيبويه<sup>(٢)</sup>، وابن جني<sup>(٣)</sup>، من علماء اللغة، وأبو عبيدة<sup>(٤)</sup>، والفراء<sup>(٥)</sup>، والزجاج<sup>(٦)</sup>، وهؤلاء من علماء معاني القرآن وإعرابه، وابن قتيبة<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وابن عطية<sup>(٩)</sup>، وأبي حيان<sup>(١٠)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١١)</sup>، والألوسي<sup>(١٢)</sup>، وابن عاشور<sup>(١٣)</sup>، وغيرهم من جمهور اللغويين والمفسرين<sup>(١٤)</sup>.

(١) القدماء يعبرون بـ (الزيادة) و (الحشو) و (الصلة) ونحو ذلك، ولكنهم لا يقصدون أن هذا اللفظ دخوله كخروجه، أو أنه زيد لغير معنى، وإنما يقصدون أنه لو حذف من السياق لم يكن الكلام ملحوظاً ولا خارجاً عن قوانين العربية.

(٢) يُنظر: الكتاب؛ لسيبويه (٢٢١/٤)، البرهان في علوم القرآن (٧٢/٣).

(٣) يُنظر: سر صناعة الإعراب (١٣٣/١).

(٤) يُنظر: مجاز القرآن (٢١١/١).

(٥) يُنظر: معاني القرآن؛ للفراء (٢٣٨/١).

(٦) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (١٤٢/٤).

(٧) يُنظر: تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٠٩).

(٨) يُنظر: الكشف؛ للزمخشري (٤٣١/١).

(٩) يُنظر: المحرر الوجيز (٤٠١/٥).

(١٠) يُنظر: البحر المحيط في التفسير (٤٠٧/٣).

(١١) يُنظر: الدر المصون (٢٢٣/١).

(١٢) يُنظر: روح المعاني (٤/٢١).

(١٣) يُنظر: التحرير والتنوير (١٤٤/٤).

(١٤) يُنظر: معاني القرآن؛ للأخفش (٢/١)، وتفسير الماتريدي (٤١٨/٣)، وتفسير ابن أبي زَمِين (٣٣٠/١)، وتفسير

الماوردي (٨٨/١)، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٥١٩١/٨)، والكشف والبيان للثعلبي

(١٠٨/٢٦)، والتفسير البسيط للواحدي (٥٥٠/٣)، وتفسير السمعاني (١٠٩/٥)، ومعالم التنزيل للبعوي

(٣٢٠/١)، والجامع لأحكام القرآن (٢٤٣/١)، ومدارك التنزيل للنسفي (٢٨٣/٢)، ولباب التأويل للخازن

(٢٨٩/١)، واللباب في علوم الكتاب (٢٢٢/١)، وغرائب القرآن للنيسابوري (٢٠٧/٣)، وفتح الرحمن في تفسير =

(١) قال سيبويه عقب قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّثْقَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]: "إن (ما) لغو لأنها لم تحدث شيئاً، وهي توكيد للكلام"<sup>(١)</sup>، قال الإمام الزركشي عقب كلامه: "والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى؛ فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، فإن قوله: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] معناه: (ما لنت لهم إلا رحمة)، وهذا قد جمع نفيًا وإثباتًا ثم اختصر على هذه الإرادة وجمع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي (ما)<sup>(٢)</sup>.

(٢) قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]: "(ما) مزيدة للتوكيد والدلالة على أنّ لينة لهم ما كان إلا برحمة من الله ونحوه: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّثْقَهُمْ لَعَنَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]<sup>(٣)</sup>، ومثله قال أبو حيان"<sup>(٤)</sup>.

مما سبق يبدو أن العلماء الذين استخدموا مصطلح الزيادة في وصف بعض الحروف في القرآن الكريم، كانوا يقصدون الزيادة النحوية، ويؤكد ذلك أنهم كانوا أحياناً يطلقون لفظ الزيادة مصحوباً بقيد التأكيد، فيقولون: زائد للتأكيد، وعليه فإن قولهم بالزيادة ليس المقصود منه أن هذه الحروف فضلة لغوية لا فائدة منها ووجودها كعدمها، بل المقصود منه أن الحرف لم يضيف شيئاً على المعنى الأصلي، وهذا ما ذكره سيبويه عندما تحدث عن (من) فقال: "وقد دخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد"<sup>(٥)</sup>.

= القرآن؛ للعليمي المقدسي (٣٧٢/١)، والموسوعة القرآنية؛ للأبياري (٤٧٤/٢)، وتفسير الفاتحة والبقرة؛ لابن عثيمين (٣٠/٢).

(١) الكتاب؛ لسبويه (٢٢١/٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٧٢/٣)، يُنظر: الكتاب؛ لسبويه (٢٢١/٤).

(٣) الكشف؛ للزمخشري (٤٣١/١).

(٤) البحر المحيط في التفسير (٤٠٧/٣).

(٥) يُنظر: الكتاب؛ لسبويه (٢٢١/٤)، وزيادة حروف المعاني في القرآن الكريم لعماد الراعوش (ص: ٣٧٩).

## القول الثاني: لا يوجد زائد في القرآن الكريم.

وهو قول المبرد، وثعلب<sup>(١)</sup>، والطبري<sup>(٢)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup>، والرافعي<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، ودرارز<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>، وهؤلاء لم يقبلوا القول بالزيادة ولم يرتضوها في شيء من القرآن الكريم بوجه من الوجوه، حتى على القول بأنها للتوكيد. وحجتهم:

### • قال الفخر الرازي وهو يتكلم عن قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾

[الحديد: ٢٩] "إن كلمة (لا) هاهنا مفيدة وليست لغوًا، وهذا هو الصحيح، لأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيها مشكل صعب"<sup>(٩)</sup>.

### • وقال أيضًا في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] "فإن قلت:

لفظة (عن) صلة زائدة، فنقول: الأصل في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى أن لا يكون

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٧٢/٣).

(٢) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٣٣١/٢).

(٣) يُنظر: مفاتيح الغيب (٢٠٧/١٤).

(٤) يُنظر: المثل السائر؛ لابن الأثير (١٤/٣).

(٥) هو: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي عالم بالأدب، شاعر، من كبار الكتاب، أصيب بصمم، من تصانيفه: "ديوان شعر"، و"تاريخ آداب العرب"، و"إعجاز القرآن والبلاغة النبوية"، و"تحت راية القرآن"، توفي في طنطا بمصر سنة (١٣٥٦ هـ)، يُنظر ترجمته في: الأعلام (٢٣٥/٧)، ومعجم المؤلفين (٢٥٦/١٢).

(٦) يُنظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (ص: ٢٢٤).

(٧) هو: الأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز، أحد أعلام الأزهر بوجه خاص، وعلماء الإسلام بوجه عام، في القرن الماضي. وللشيخ دراز كتب كثيرة كلها في نصرة الإسلام، وبيان محاسنه ومزاياه في كل مناحي الحياة وأصول العلم والمعرفة وفروعها. منها: "النبأ العظيم" الذي فيه بيان وجوه "الإعجاز القرآني البياني واللغوي والعقلي"، توفي في لاهور عام (١٣٧٧ هـ)، يُنظر: مقدمة النبأ العظيم تقدم أ. د. عبد العظيم إبراهيم المطعني (ص: ٥).

(٨) يُنظر: النبأ العظيم أ. د. محمد عبد الله دراز (ص: ١٣٠).

(٩) يُنظر: مفاتيح الغيب (٢٠٧/١٤).

زائداً<sup>(١)</sup>.

• ويعلل الطبري رفضه لمذهب الزيادة بـ "أن زيادة (ما) لا يفيد من الكلام معنى في الكلام، غير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه"<sup>(٢)</sup>.

• أن اللفظة لو كانت زائدة لكان ذلك قدحاً في كلام الله تعالى، وذاك أنه يكون قد نطق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها، والمعنى يتم بدونها، وحينئذ لا يكون كلامه معجزاً، إذ من شرط الإعجاز عدم التطويل الذي لا حاجة إليه، وإن التطويل عيب في الكلام، فكيف يكون ما هو عيب في الكلام من باب الإعجاز؟ هذا محال<sup>(٣)</sup>.

• قال الرافعي: "ولما كان الأصل في نظم القرآن أن تعتبر الحروف بأصواتها وحركاتها ومواقعها من الدلالة المعنوية، استحال أن يقع في تركيبه ما يسوغ الحكم في كلمة زائدة أو حرف مضطرب أو ما يجري مجرى الحشو والاعتراض، بل نزلت كلماته منازلها على ما استقرت عليه طبيعة البلاغة، بحيث لو نزع كلمة منه أو أزيلت عن وجهها، ثم أدير لسان العرب كله على أحسن منها في تأليفها وموقعها وسدادها لم يتهياً ذلك ولا اتسعت له اللغة بكلمة واحدة"<sup>(٤)</sup>.

• أن التوكيد والتقوية فائدة لا يتم المعنى بدونها، إذن فليست زائدة. ولا يصح القول بذلك، فهم ينكرون إطلاق عبارة الزيادة في كتاب الله، ويسمونهُ التأكيد، ومنهم من يسميه بالصلة، ومنهم من يسميه المقحم.

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٢٦/٢٤).

(٢) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٣٣١/٢).

(٣) يُنظر: المثل السائر؛ لابن الأثير (١٤/٣).

(٤) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (ص: ٢٢٤-٢٢٥) بتصرف يسير.

الترجيح:

الراجح -والله أعلم- القول الأول، والقائل بوجود زيادة في القرآن من الناحية الإعرابية لا المعنى، ويدل على ذلك:

(١) أنه قول جمهور أهل التفسير واللغة، وقل أن ترى آية في كتاب الله عز وجل تحتمل الزيادة إلا وجدت كلاماً فيها للمفسرين، وخاصة أصحاب الاتجاه النحوي والبلاغي.

(٢) أن القول بالزيادة في القرآن الكريم هو الناحية الإعرابية، أما من ناحية المعنى فهو يفيد التأكيد، ومن قال بأن الحرف زائد من حيث المعنى فهو قول مستبعد لأن فيه طعنًا بالقرآن وإعجازه وبلاغته.

(٣) أن الزيادة مطردة في كلام العرب، وواردة في الأحاديث النبوية، ومستعملة في أساليب القرآن الكريم، وهذا يدل على أن الزيادة لا تتناقض مع فعل الحكيم، إذ ليس المراد بالزيادة اللغو والعبث، بل هي للتوكيد، وتقوية المعنى، واستقامة النظم والسجع، وغيرها من تزيين الكلام.

(٤) ومع قولنا بوجود الزيادة، فالأولى اجتناب عبارات: اللغو، والزيادة، والحشو، كما قال الإمام الزركشي: "واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين.. والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى؛ فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى"<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما نقله الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك وأقره هو الصواب، والله أعلم.



(١) البرهان في علوم القرآن (٣/٧٢).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[٩٧] مسألة: زيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [حقها<sup>(١)</sup> أن تكون آخرًا وحشواً، وأما وقوعها أولاً فلا، لما فيه من التناقض؛ إذ قضية الزيادة إمكان اطراحها، وقضية التصدير الاهتمام، ومن ثمّ ضعف قول بعضهم بزيادة لا في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، وأبعد منه قول آخر: إنها بمعنى (ألا)، والظاهر أنها رد لكلام تقدم في إنكار البعث، أي: ليس الأمر كما تقولون ثم قال بعده: ﴿أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، وعليه فيجوز الوقف على (لا) وفيه بعد<sup>(٢)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال بزيادة: (لا) في أول الكلام، أو أنها بمعنى (ألا). وقال في استدراكه: ومن ثمّ ضعف قول بعضهم بزيادة لا في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾.

الدراسة:

لا خلاف بين المفسرين وأهل المعاني أن المراد: أقسم بيوم القيامة. وهذا مروى عن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وقتادة<sup>(٣)</sup>، واختار هذا القول جمهور المفسرين<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: الزيادة.

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٧٤).

(٣) يُنظر: الدر المنثور (٨/٣٤٣).

(٤) يُنظر: تفسير مقاتل (٣/٤٢١)، ومعاني القرآن؛ للفراء (٣/٢٠٧)، ومعاني القرآن؛ للزجاج (١٥/٢٥١)، وجامع البيان (٢٤/٤٩)، وتفسير السمرقندي (٣/٥٢٠)، والكشف والبيان (١٠/٨١)، وتفسير الماوردي (٦/١٥٥)، ومعالم التنزيل (٨/٢٧٦)، والجامع لأحكام القرآن (١٩/٩٢)، وتفسير البيضاوي (٥/٢٦٥)، وتفسير ابن كثير (٨/٣٧٥)، وفتح القدير (٥/٣٣٥)، والتحرير والتنوير (٢٩/٣٣٧).



قال السمرقندي: أجمع أهل التفسير أن معناه أقسم<sup>(١)</sup>، لكنهم اختلفوا في تفسير (لا)، على أربعة أقوال:

القول الأول: أن (لا) نافية لكلام قد تقدم، كأنهم أنكروا البعث ف قيل: (لا)، أي: ليس الأمر على ما ذكرتم، وهذا ما اختاره الزركشي، والطبري<sup>(٢)</sup>، وهو قول الفراء وكثير من النحويين<sup>(٣)</sup>.

قال الطبري: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: إن الله أقسم بيوم القيامة وبالنفس اللوامة، وجعل "لا" ردًا لكلام قد كان تقدمه من قوم، وجوابًا لهم، وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب؛ لأن المعروف من كلام الناس في محاوراتهم، إذا قال أحدهم: لا والله، لا فعلت كذا، أنه يقصد بلا رد الكلام، وبقوله: والله، ابتداءً يمين، وكذلك قولهم: لا أقسم بالله لا فعلت كذا"<sup>(٤)</sup>.

الرد عليهم:

قال ابن عادل في اللباب: "وقيل: إن "لا" نفي لكلام ورد قبل ذلك، قال ابن الخطيب<sup>(٥)</sup>: كأنهم أنكروا البعث، ف قيل: (لا) ليس الأمر على ما ذكرتم. ثم قيل: أقسم بيوم القيامة. قال: وهذا فيه إشكال؛ لأن إعادة حرف النفي أخرى في قوله تعالى: ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ﴾ [القيامة: ٢] مع أن المراد ما ذكره يقدح في فصاحة الكلام"<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: تفسير السمرقندي (٥٢٠/٣)، وحكى الإجماع كل من ابن الجوزي في زاد المسير (٤١٥/٨)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٩٢/١٩)، والخازن في لباب التأويل (٣٣٢/٤)، وكما نقل الإجماع الشوكاني في فتح القدير (٤٠٢/٥).

(٢) يُنظر: جامع البيان (٤٩/٢٤).

(٣) يُنظر: فتح القدير (٤٠٢/٥).

(٤) جامع البيان (٤٩/٢٤).

(٥) أي فخر الدين الرازي وقد سبق ترجمته (ص: ٨٤).

(٦) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب (٥٤٣/١٩).

القول الثاني: أن (لا) نافية للقسم على وجه إعظام المقسم به، والمعنى أن هذه القضية من الظهور بحيث لا تحتاج إلى قسم عليها، وهذا القول اختاره الزمخشري<sup>(١)</sup>، ورجحه الفخر الرازي<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup>، وقال به ابن عاشور<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

قال الرازي: "إن لا هنا جاءت لنفي القسم: كأنه قال: لا أقسم عليكم بذلك اليوم وتلك النفس، ولكني أسألك غير مقسم أتحسب أنا لا نجمع عظامك إذا تفرقت بالموت، فإن كنت تحسب ذلك، فاعلم أنا قادرون على أن نفعل ذلك، وهذا القول اختيار أبي مسلم وهو الأصح"<sup>(٥)</sup>.

الرد عليهم:

أن هذا القول والذي قبله قائم على التقدير، والقول بعدمه أولى.

القول الثالث: أن (لا) زائدة لتأكيد القسم<sup>(٦)</sup>، والمعنى أقسم يوم القيامة.

وهو قول أبي عبيدة<sup>(٧)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(٨)</sup>، والأخفش<sup>(٩)</sup>، وابن أبي زمنين<sup>(١٠)</sup>، والزمخشري<sup>(١١)</sup>، وقدمه السمرقندي<sup>(١٢)</sup>،

(١) يُنظر: الكشف (٦٥٨/٤).

(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب (٧٢٠/٣٠).

(٣) يُنظر: روح المعاني (١٣٥/٢٩).

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب (٧٢٠/٣٠).

(٥) يُنظر: المصدر السابق.

(٦) قال بذلك النحاس في إعراب القرآن (٢٤/٥)، ويُنظر: حروف المعاني؛ للزجاجي (٨).

(٧) يُنظر: فتح القدير (٤٠٢/٥).

(٨) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٤٠١/٥).

(٩) السراج المنير (٥٣٦/٤).

(١٠) تفسير القرآن العزيز (٦٣/٥).

(١١) الكشف (٦٥٨/٤).

(١٢) تفسير السمرقندي (٥٢٠/٣).

والثعلبي<sup>(١)</sup>، والبيضاوي<sup>(٢)</sup>، ونظام الدين النيسابوري<sup>(٣)</sup>(٤)، وابن كثير<sup>(٥)</sup>، ورجحه ابن جزي<sup>(٦)</sup>، الشوكاني<sup>(٧)</sup>، ومن المعاصرين عطية سالم<sup>(٨)</sup>(٩)، وحجتهم:

(١) أنه قد ورد منه في القرآن قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الاعراف: ١٢]، أي: أن تسجد. والمعنى أقسم وأؤكد القسم بيوم القيامة، أي: بيوم يقوم الناس فيه لربهم للجزاء والحساب<sup>(١٠)</sup>، وكذلك زيدت في قوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: أن يعلم.

(٢) إجماع المفسرين على ذلك: قال القرطبي: "حكى أبو الليث السمرقندي أنه قال: أجمع المفسرون أن معنى لا أقسم: أقسم، والإتيان بـ "لا" صلة -أي: زيادة- يجري كثيراً في كلام العرب"<sup>(١١)</sup>.

(١) الكشف والبيان (٨١/١٠).

(٢) تفسير البيضاوي (٢٦٥/٥).

(٣) هو: الحسن بن محمد حسن الشهير بابن القمي النيسابوري نظام الدين، وكان يعرف بنظام الأعرج له اشتغال بالحكمة والرياضيات، صنف: "تفسير النيسابوري وروايات الفرقان"، المعروف بتفسير النيسابوري توفي سنة: (٨٥٠هـ)، يُنظر ترجمته في: طبقات المفسرين للأذنه وي (ص ٢٢٠)، والأعلام (٢١٦/٢)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٢٩١/٣).

(٤) غرائب القرآن وروايات الفرقان (٣٩٩/٦).

(٥) تفسير ابن كثير (٥٤٣/٧).

(٦) يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١٦٣/٤).

(٧) يُنظر: فتح القدير (٤٠٣/٥).

(٨) هو: عطية محمد سالم، كان مدرساً في المسجد النبوي، من تلاميذ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي صاحب "أضواء البيان"، قام بإكمال أضواء البيان بعد موت شيخه، توفي سنة (١٤٢٠هـ).

(٩) تنمة أضواء البيان (٣٧٠/٨).

(١٠) الكشف (٦٥٨/٤).

(١١) يُنظر: تفسير السمرقندي (٥٢٠/٣)، والكشاف (٦٥٨/٤)، والجامع لأحكام القرآن (٩٢/١٩).

الرد عليهم:

ضعف هذا القول الإمام الزركشي بقوله: وقضية التصدير الاهتمام، ومن ثم ضعف قول بعضهم بزيادة لا في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال الرازي: وهذا القول عندي ضعيف من وجوه:

أولها: أن تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن، لأن على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً والإثبات نفياً، وتجويزه يفضي إلى أن لا يبقى الاعتماد على إثباته ولا على نفيه.

وثانيها: أن هذا الحرف إنما يزداد في وسط الكلام لا في أوله.

وثالثها: أن المراد من قولنا: لا صلة أنه لغو باطل، يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام، ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: أن (لا) أداة تنبيه لاستفتاح الكلام والاهتمام بما بعدها بمنزلة (ألا) وهذا القول قاله الضحاك<sup>(٣)</sup>، وأجازه الأخفش<sup>(٤)</sup>، ورجحه السعدي<sup>(٥)</sup>، وأورده ابن عطية<sup>(٦)</sup>، والسماعي<sup>(٧)</sup>، وحجتهم:

(١) أن الله سبحانه لا يقسم بشيء من خلقه، ولكنه استفتاح يستفتح به كلامه<sup>(٨)</sup>.  
(٢) أن (لا) هنا ليست نافية ولا زائدة، وإنما أتي بها للاستفتاح والاهتمام بما بعدها، ولكثرة الإتيان بها مع اليمين، لا يستغرب الاستفتاح بها، وإن لم تكن في الأصل موضوعة للاستفتاح،

(١) البرهان في علوم القرآن (٣/٧٤).

(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٣٠/٧١٩)، واللباب في علوم الكتاب (١٩/٥٤٢).

(٣) يُنظر: حاشية التفسير البسيط للواحد (٢٢/٤٧١).

(٤) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (١٢/٧٨٥٧)، واللباب في علوم الكتاب (٢٠/٣٣٨).

(٥) يُنظر: تفسير السعدي (ص: ٨٩٨).

(٦) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٥/٤٠١).

(٧) يُنظر: تفسير ابن السمعاني (٦/١٠٢).

(٨) يُنظر: تفسير ابن كثير (٧/٥٤٣).

فالمقسم به في هذا الموضع، هو المقسم عليه، وهو البعث بعد الموت، وقيام الناس من قبورهم، ثم وقوفهم ينتظرون ما يحكم به الرب عليهم<sup>(١)</sup>.

الرد عليهم:

وهذا القول استبعده الإمام الزركشي بقوله: "وأبعد منه قول آخر: إنها بمعنى (ألا)"<sup>(٢)</sup>. وضعف هذا القول ابن كثير بقوله: "وهذا القول ضعيف، والذي عليه الجمهور أنه قسم من الله عز وجل، يقسم بما شاء من خلقه، وهو دليل على عظمتة"<sup>(٣)</sup>.

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الثالث أن (لا) زائدة لتأكيد القسم، ويؤيده ما يلي:  
(١) أنه قول جمهور المفسرين<sup>(٤)</sup>.

(٣) النظائر القرآنية: كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الاعراف: ١٢]، أي:

أن تسجد، وكذلك زيدت في قوله: ﴿لَأَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي:

أن يعلم، وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾<sup>(٥)</sup> أَلَّا تَتَّبِعَ<sup>٦</sup>

أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي<sup>(٦)</sup> [طه: ٩٢]، يعني: أن تتبعني.

(٢) أن هذا على عادة العرب، فإنها ربما لفظت بلفظة (لا) من غير قصد معناها الأصلي، بل بمجرد تقوية الكلام وتوكيده<sup>(٧)</sup>.

(٣) أنه قد جاءت به أشعار العرب، ومنه:

أ- قول امرئ القيس:

(١) يُنظر: تفسير السعدي (ص: ٨٩٨).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٧٤).

(٣) يُنظر: تفسير ابن كثير (٧/٥٤٣).

(٤) يُنظر: أضواء البيان (٨/٣٧٠).

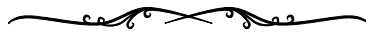
(٥) يُنظر: أضواء البيان (٨/٣٧٠).

فلا وأبيك ابنة العامري لا يـدع القـوم أني أفـر<sup>(١)</sup>  
يعني وأبيك.

ب- وأنشد الفراء لزيادة "لا" في الكلام الذي فيه معنى الجحد، قول الشاعر:  
ما كان يرضى رسول الله دينهم والأطيان أبو بكر ولا عمر<sup>(٢)</sup>  
يعني: وعمر.

٤) شيوع هذا الاستعمال في لغة العرب، وتأييده القاعدة التفسيرية: "القرآن عربي فيسلك به في الاستنباط والاستدلال مسلك العرب في تقرير معانيها"<sup>(٣)</sup>.  
٥) أنها تفيد زيادة التأكيد؛ قال السيوطي: "وفائدتها مع التوكيد التمهيد لنفي الجواب، والتقدير: "لا أقسم بيوم القيامة، لا يتركون سدى"، ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥]، ويؤيده قراءة: لأقسم<sup>(٤)</sup>.

٦) جاء فعل القسم مقروناً ب (لا) في مواضع عدة: وفائدته تقوية المقسم عليه، وشدة انتفائه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، ثم قال بعده: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَلْعَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، فأثبت أنه أقسم، وأنهم لو كانوا يعلمون لعلموا أنه قسم عظيم، وهذا أقرب الأقوال للصواب، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.  
وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- مرجوح، والله أعلم.



- (١) البيت لامرئ القيس. يُنظر: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة للشنتريني (٣٧٠/٧)، ولسان العرب (٣٦١/١).  
(٢) البيت في البحر المحيط (٢٩/١)، والدر المصون (٧٣/١)، وأورده الفراء في معاني القرآن (٨/١)، ويُنظر: لسان العرب (٤٦٥/١٥).  
(٣) يُنظر: قواعد التفسير (٢٣٢/١).  
(٤) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (٢٧١/٢).  
(٥) يُنظر: تفسير جزء عم؛ لمساعد الطيار (٦٩/١).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

مسألة: تقديم جواب لولا، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ

رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهٖ﴾ [يوسف: ٢٤].

قال الزركشي - رحمه الله -: [وقوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهٖ﴾

[يوسف: ٢٤]، أي: همت بمخالطته، وجواب لولا محذوف، أي: لولا أن رأى برهان ربه لخالطها،

وقيل: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، والوقف على هذا ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ﴾ والمعنى: أنه لم

يهم بها، ذكره أبو البقاء والأول للزحشري، ولا يجوز تقديم جواب لولا عليها؛ لأنه في حكم

الشرط وللشرط صدر الكلام<sup>(١)</sup>].

الدراسة:

فيها مسألتان:

[٩٨] المسألة الأولى: مسألة هم يوسف - عليه السلام - بامرأة العزيز.

وهي مسألة كثر حولها الكلام، وتباينت الأقوال في إيضاها، واختلفت مواقف المفسرين

منها، وسنذكر أشهر الأقوال فيها:

القول الأول: أن يوسف عليه السلام لم يقع منه هم أصلاً؛ بل هو منفي عنه لوجود

البرهان، وهذا القول الذي عليه المحققون من أهل اللغة وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٣/١٨٥).

(٢) يُنظر: الكشف للزحشري (٢/٤٥٦)، ومفاتيح الغيب (١٨/٤٤٠) والبحر المحيط لأبي حيان (٦/٢٥٧-٢٥٨)،

والدر المصون للسمين الحلبي (٤/١٦٨، ١٦٩)، ونظم الدرر للبقاعي (١٠/٦٣)، وأضواء البيان (٢/٢١٠)،

والتحرير والتنوير (١٢/٢٥٣).

وهذا القول أجرى الأقوال على قواعد اللغة العربية، لأن الغالب في القرآن وفي كلام العرب أن الجواب المحذوف يذكر قبله ما يدل عليه.

وعلى هذا القول يكون معنى الآية: وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه، أي: لولا أن رآه همَّ بها.

وأما مسألة جواز تقديم جواب لولا عليها أو منعه، فقد جعلتها في مسألة خاصة رقم [٩٩] <sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أنه همَّ بها هم خطرات النفس، لا هم عزيمة على الفعل.

وهذا اختاره بعض المفسرين، منهم: الجصاص <sup>(٢)</sup>، وابن العربي <sup>(٣)</sup>، وابن عطية <sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي <sup>(٥)</sup>، والرازي <sup>(٦)</sup>، والقرطبي <sup>(٧)</sup>، وابن القيم <sup>(٨)</sup>، والبيضاوي <sup>(٩)</sup>، وابن جزي <sup>(١٠)</sup>، وأبي السعود <sup>(١١)</sup>، والشوكاني <sup>(١٢)</sup>، والألوسي <sup>(١٣)</sup>، والقاسمي <sup>(١٤)</sup>، والشنقيطي <sup>(١٥)</sup>، وحجتهم:

(١) (ص: ٥٨٨) من هذه الرسالة .

(٢) يُنظر: أحكام القرآن؛ للجصاص (٢٢٠/٣).

(٣) أحكام القرآن؛ لابن العربي (٤٦/٣-٤٧).

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز (٢٣٤/٣).

(٥) زاد المسير؛ لابن الجوزي (٤٢٩/٢).

(٦) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٣٩/١٨)، وفي كلامه مبالغة في القدح والسب لمن خالفه.

(٧) الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (١٦٧/٩) وقال: "قلت: هذا قول حسن".

(٨) روضة المحبين (ص: ٤٥٠)، وبدائع التفسير (٤٤٦/٢).

(٩) تفسير البيضاوي (١٦٠/٣).

(١٠) التسهيل لعلوم التنزيل (٣٨٤/١).

(١١) يُنظر: إرشاد العقل السليم (٢٦٦/٤).

(١٢) يُنظر: فتح القدير (٢٢/٣).

(١٣) يُنظر: روح المعاني (٤٠٥/٦).

(١٤) يُنظر: محاسن التأويل (١٦٧/٦).

(١٥) يُنظر: أضواء البيان (٢١٠/٢).



(١) أن هذا مما لا يؤخذ به المرء، كما صح معنى ذلك في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل أو تتكلم»<sup>(١)</sup>.

(٢) أن من ترك هذا الهم لله كتب له به حسنة، كما ثبت هذا المعنى أيضاً في قول النبي ﷺ: «إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك، فمن همّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن همّ بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات، إلى سبعمئة ضعف، إلى أضعاف كثيرة، وإن همّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن همّ بها فعملها كتبها الله عنده سيئة واحدة»<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن هذا هو اللائق بمقام النبوة، ولا يخالف ظاهر الآية؛ قال القرطبي: "وهو قول جماعة من العلماء؛ وإذا كان نبياً فلم يبق إلا أن يكون الهم الذي همّ به ما يخطر في النفس ولا يثبت في الصدر؛ وهو الذي رفع الله فيه المؤاخذة عن الخلق، إذ لا قدرة للمكلف على دفعه"<sup>(٣)</sup>.

واختاره ابن القيم بقوله: "والصواب: أن همّه كان همّ خطرات، فتركه الله، فأثابه الله عليه، وهمّها كان همّ إصرار، بذلت معه جهدها، فلم تصل إليه؛ فلم يستوِ الهمّان"<sup>(٤)</sup>.

**القول الثالث: أن همّ يوسف كان همّ المعصية، ولولا أن الله تعالى عصمه لفعل، وإلى هذا المعنى ذهب ابن عباس رضي الله عنه ومجاهد وعكرمة والسدي وسعيد بن جبير<sup>(٥)</sup>، واختاره**

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، منها: ما جاء في كتاب الطلاق: باب الطلاق في الإغلاق والكره (٤٦/٧)؛ رقم (٥٢٦٩)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب، إذا لم تستقر (١١٦/١)؛ رقم (١٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الرقاق، باب: من همّ بحسنة أو سيئة (١٠٣/٨)؛ برقم (٦٤٩١)، ومسلم في صحيحه - كتاب الإيمان - (١١٨/١)؛ برقم (١٣١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦٨/٩).

(٤) روضة المحبين (ص: ٤٥٠)، وبدائع التفسير (٤٤٦/٢).

(٥) يُنظر: جامع البيان (٣٥/١٦-٣٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢١٢٣/٧).

مقاتل بن سليمان<sup>(١)</sup>، والطبري<sup>(٢)</sup>، والثعلبي<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، والواحدي<sup>(٦)</sup>،  
والبغوي<sup>(٧)</sup>، قال ابن الجوزي: "وهو قول عامة المفسرين"<sup>(٨)</sup>، وحجتهم:

أنّ هذا القول هو قول متقدمي الأمة، وهم أعلم بالله ممّن جاء بعدهم<sup>(٩)</sup>، قال الإمام أبو عبيد  
القاسم بن سلام: "وابن عباس ومن دونه لا يختلفون في أنه همّ بها، وهم أعلم بالله ويتأويل  
كتابه، وأشدّ تعظيماً للأنبياء من أن يتكلموا فيهم بغير علم"<sup>(١٠)</sup>.

### الرد عليهم:

(١) أن ما ذكره من بعض الروايات في ذلك لم تثبت بسند صحيح إلى قائلها، أو  
أنها من الإسرائيليات<sup>(١١)</sup>، وهذا القول ضعفه: الزمخشري<sup>(١٢)</sup>، وابن العربي<sup>(١٣)</sup>،  
والرازي<sup>(١٤)</sup>، وابن تيمية<sup>(١٥)</sup>،

- 
- (١) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١٤٥/٢).  
(٢) يُنظر: جامع البيان (٣٥/١٦).  
(٣) يُنظر: الكشف والبيان (٢٠٩/٥).  
(٤) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (١٠١/٣).  
(٥) يُنظر: معاني القرآن؛ للنحاس (٤١١/٣).  
(٦) يُنظر: الوجيز؛ للواحدي (٥٤٣/١)، والوسيط؛ للواحدي (٦٠٧/٢-٦٠٨).  
(٧) يُنظر: معالم التنزيل (٢٢٨/٤).  
(٨) يُنظر: تفسير الماوردي (٢٣-٢٥)، والجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (١٦٦/٩)، وزاد المسير؛ لابن الجوزي (٤٢٨/٢).  
(٩) يُنظر: معالم التنزيل (٢٢٨/٤).  
(١٠) يُنظر: النحاس في معاني القرآن (٤١٣/٣).  
(١١) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٣٩/١٨).  
(١٢) الكشف (٤٣١/٢).  
(١٣) أحكام القرآن؛ لابن العربي (٤٧/٣).  
(١٤) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٣٩/١٨)، وفي كلامه مبالغة في القدح والسب لمن خالفه.  
(١٥) مجموع الفتاوى (٢٩٧/١٠).

وابن جزى<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، وابن القيم<sup>(٣)</sup>، وأبو شهبه<sup>(٤)</sup>.

ومحال أن يكون شيء من ذلك قد وقع من يوسف عليه السلام، وقد برّاه الله عز وجل من

ذلك بقوله: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ

﴿٢٤﴾﴾، فالسوء هو الشهوة ومقدمات الفاحشة في قول بعض المفسرين، والفحشاء الزنى<sup>(٥)</sup>،

فكيف يقال: إنه جلس منها مجلس الخائن؟!.

٢) انتقد الرازي من قال بهذا القول بقوله: "طول في كلمات عديمة الفائدة في هذا الباب،

وما ذكر آية يحتج بها ولا حديثاً صحيحاً يعول عليه في تصحيح هذه المقالة، وما أمعن

النظر في تلك الكلمات العارية عن الفائدة"<sup>(٦)</sup>.

القول الرابع: أن يوسف -عليه السلام- هم أن يضربها أو يدفعها عن نفسه أو ينالها

بمكروه<sup>(٦)</sup> وذكر هذا القول الثعلبي<sup>(٧)</sup> والسمعي<sup>(٨)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٩)</sup>، والهازم<sup>(١٠)</sup>

والشوكاني<sup>(١١)</sup>، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ

(١) تفسير ابن جزى (٣٨٤/١).

(٢) يُنظر: البحر المحيط؛ لأبي حيان (٢٥٨/٦).

(٣) بدائع التفسير (٤٤٦/٢).

(٤) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (٢٨٨/١).

(٥) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للرازي (٤٣٩/١٨).

(٦) زاد المسير؛ لابن الجوزي (٤٣٠/٢)، وأضواء البيان؛ للشنقيطي (٢٠٨/٢).

(٧) يُنظر: الكشف والبيان (٢١٠/٥).

(٨) يُنظر: تفسير السمعاني (٢٢/٣).

(٩) يُنظر: زاد المسير (٤٣٠/٢).

(١٠) يُنظر: لباب التأويل للهازم (٥٢٢/٢).

(١١) يُنظر: فتح القدير (٢٢/٣).

وَالْفَحْشَاءُ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ قالوا: فالسوء: هو ما كان همّ به من أذاها، وهو غير الفحشاء.

### الرد عليهم:

أن هذه الأقوال متكلفة وبعيدة، لبعدها عن السياق القرآني واللغة، وقد حكم ابن عطية على هذا القول بأنه ضعيف ألبتة<sup>(١)</sup>، وضعفه ابن جزري كذلك، وقال: بأنه بعيد<sup>(٢)</sup>.

قال الشنقيطي: "وتأويل الهم بأنه همّ بضربها أو همّ بدفعها عن نفسه، فكل ذلك غير ظاهر، بل بعيد من الظاهر، ولا دليل عليه"<sup>(٣)</sup>.

### الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول، وهو أن الهم لم يقع من يوسف عليه السلام، لأنه رأى برهان ربه، ويدل على ذلك:

(١) تنزيهه لمقام النبوة، وتحقيقاً للعصمة، والقاعدة الترجيحية تقول: "كل قول يطعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود"<sup>(٤)</sup>.

(٢) أن تبرئة نبي الله يوسف عليه السلام من كل ما نسب إليه في الآثار التي أوردتها بعض المفسرين، هو اللائق بمقام الأنبياء عليهم السلام.

(٣) أن ما نقل من روايات في تفسير هذه الآية معدود من جملة الإسرائيليات المردودة في كتب التفسير<sup>(١)</sup>، والقاعدة الترجيحية تقول: "إنه لا يصح حمل الآية على تفسيرات وتفصيلات لأمر مغيبة لا دليل عليها من القرآن والسنة"<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز (٢٣٤/٣)، (٢٤٥/٣)، ويُنظر: تفسير السمعاني (٢٢/٣).

(٢) تفسير ابن جزري (٣٨٤/١).

(٣) أضواء البيان؛ للشنقيطي (٢٠٨/٢).

(٤) يُنظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (٣٢٨/١).

## [٩٩] المسألة الثانية: مسألة تقديم جواب "لولا" عليها.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي -رحمه الله- على أبي البقاء تجويزه تقديم جواب لولا في مسألة الهم الذي هم به يوسف عليه السلام؛ لأن للشرط صدر الكلام، وقال في استدراكه: "ولا يجوز تقديم جواب لولا عليها؛ لأنه في حكم الشرط وللشرط صدر الكلام".

الدراسة:

اختلف العلماء في جواز تقديم جواب "لولا" عليها؛ على قولين:

**القول الأول:** عدم جواز تقديم جواب "لولا" عليها؛ لأنه في حكم الشرط، وللشرط صدر الكلام، وهو ما ذهب إليه الزركشي، والزجاج<sup>(٣)</sup>، والطبري<sup>(٤)</sup>، والكرماني<sup>(٥)</sup>، والثعلبي<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، وابن كثير<sup>(٨)</sup>. وقال البغوي: أنكره النحاة<sup>(٩)</sup>، وحجتهم:

(١) أن العرب لا تؤخر (لولا) عن الفعل، فلا تقول: لقد قمت لولا زيد، وهو يريد لولا زيد لقلت<sup>(١٠)</sup>.

= (١) يُنظر: كتاب الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير؛ للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (ص: ٢٢٠-٢٢٩).

(٢) يُنظر: المصدر السابق (١/٣٣٦).

(٣) يُنظر: التحرير والتنوير (١٢/٢٥٣).

(٤) يُنظر: جامع البيان (١٦/٣٩).

(٥) يُنظر: غرائب التفسير (١/٥٣٣).

(٦) يُنظر: الكشف والبيان؛ للثعلبي (٥/٢١٠).

(٧) يُنظر: الدر المصون؛ للسمين الحلبي (٦/٤٦٧).

(٨) يُنظر: تفسير ابن كثير (٤/٣٢٧).

(٩) يُنظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (٤/٤٨٤).

(١٠) يُنظر: الكشف والبيان؛ للثعلبي (٥/٢١٠)، التحرير والتنوير (١٢/٢٥٣).

(٢) أن تقديم جواب (لولا) عليها شاذّ مستكره، لا يوجد في فصيح كلام العرب، إلا ما ورد في بعض أشعارهم على سبيل الاضطرار<sup>(١)</sup>.

**قال الزمخشري:** "فإن قلت: لم جعلت جواب لولا محذوفاً يدل عليه هم بها، وهلا جعلته هو الجواب مقدماً؟ قلت: لأن لولا لا يتقدم عليها جوابها، من قبل أنه في حكم الشرط، وللشرط صدر الكلام، وهو مع ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولا يجوز تقديم بعض الكلمة على بعض. وأما حذف بعضها إذا دلّ الدليل عليه فجائز"<sup>(١)</sup>.

**وقال ابن القيم** في سياق كلام له عن التقديم والتأخير، وأن العرب لا يأتون بالتقديم والتأخير إلا حيث لا يلتبس على السامع، ولا يقدح في بيان مراد المتكلم، قال: "وأما ما يدعى من التقديم والتأخير في غير ذلك، كما يدعى من التقديم في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهٖ﴾، وأن هذا قد تقدم فيه جواب لولا عليها؛ فهذا أولاً لا يجيزه النحاة، ولا دليل على دعواه، ولا يقدح في العلم بالمراد"<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن الغالب في القرآن وفي كلام العرب أن الجواب المحذوف يذكر قبله ما يدل عليه؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُواْ إِن كُنْمْ مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، أي: إن كنتم مسلمين فتوكلوا عليه، فالأول دليل الجواب المحذوف لا نفس الجواب؛ لأن جواب الشروط وجواب لولا لا يتقدم<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** جواز تقديم جواب "لولا" عليها، وهو ما ذهب إليه الكوفيون، ومن أعلام البصريين: أبو العباس المبرد، وأبو زيد الأنصاري<sup>(٤)</sup>، ورجحه الفخر الرازي<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>،

(١) يُنظر: الكشف؛ للزمخشري (٢/٤٥٦)، والدر المصون؛ للسمين الحلبي (٦/٤٦٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/٧١٦).

(٣) يُنظر: أضواء البيان (٢٣/٢٠٨).

(٤) أضواء البيان (٣/٦٠-٦٢)، ويُنظر: معالم التنزيل للبغوي (٤/٤٨٤).

(٥) مفاتيح الغيب (١٨/٤٤١).

(٦) يُنظر: التحرير والتنوير (١٢/٢٥٣).

والشنقيطي (١)،

وابن عاشور (٢)، وحجتهم:

(١) ما قاله الرازي مرجحاً هذا القول ومبيناً فساد القول الآخر: "واعلم أن ما ذكره الزجاج بعيد -أي: بعدم الجواز-، لأننا نسلم أن تأخير جواب لولا حسن جائز؛ إلا أن جوازه لا يمنع من جواز تقديم هذا الجواب"، ثم ذكر آية أخرى تدل على فساد قول الزجاج، وهي قوله تعالى:

﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَىٰ بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[القصص: ١٠٠] (٣).

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط: "والذي اختاره أن يوسف . عليه السلام . لم يقع منه همّ بما البتّة، بل هو منفيّ بوجود رؤية البرهان، كما تقول: لقد قارفت لولا أن عصمك الله، ولا تقول: إنّ جواب لولا متقدّم عليها، وإن كان لا يقوم دليل على امتناع ذلك، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون، ومن أعلام البصريين: أبو زيد الأنصاري وأبو العباس المبرد بل نقول: إنّ جواب (لولا) محذوف لدلالة ما قبله عليه، كما يقول جمهور البصريّين في قول العرب: (أنت ظالم إن فعلت)، فيقدّرونه: (إن فعلت فأنت ظالم). ولا يدلّ قوله: (أنت ظالم) على ثبوت الظلم، بل هو مثبت على تقدير وجود الفعل، وكذلك هنا التقدير: لولا أن رأى برهان ربّه لهمّ بها. فكان موجداً لهم على تقدير رؤية البرهان، لكنّه وجد رؤية البرهان، فانتفى همّ" (٤).

(١) يُنظر: التحرير والتنوير (٢٥٣/١٢).

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز (٢٢٩/٤).

(٣) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٤١/١٨).

(٤) يُنظر: البحر المحيط؛ لأبي حيان (٢٥٧/٦-٢٥٨).

قال الشنقيطي: "والجواب الثاني وهو اختيار أبي حيان: أن يوسف لم يقع منه هم أصلاً، بل هو منفي عنه لوجود البرهان. وهذا الذي اختاره أبو حيان وغيره هو أجرى الأقوال على قواعد اللغة العربية، لأن الغالب في القرآن وفي كلام العرب: أن الجواب المحذوف يذكر قبله ما يدل عليه، كقوله: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤] أي: إن كنتم مسلمين فتوكلوا عليه، فالأول: دليل الجواب المحذوف لا نفس الجواب، لأن جواب الشروط وجواب "لولا" لا يتقدم، ولكن يكون المذكور قبله دليلاً عليه كآلية المذكورة.. وعلى هذا القول: معنى الآية: ﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]، أي: لولا أن رآه هم بها. فما قبل "لولا" هو دليل الجواب المحذوف، كما هو الغالب في القرآن واللغة"<sup>(١)</sup>.

(٣) أن نظير هذا قوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِيَ بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ١٠]، فما قبل "لولا" دليل الجواب، أي: لولا أن ربطنا على قلبها لكادت تبدي به. واعلم أن جماعة من علماء العربية أجازوا تقديم جواب "لولا" وتقديم الجواب في سائر الشروط، وعلى هذا القول يكون جواب "لولا" في قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، هو ما قبله من قوله: ﴿وَهُمْ بِهَا﴾"<sup>(٢)</sup>.

### الرد عليهم:

(١) أنكر هذا القول بعض المفسرين وأئمة اللغة<sup>(٢)</sup>، وقالوا: إنَّ تقديم جواب لولا عليها شاذّ مستكره، لا يوجد في فصيح كلام العرب، إلا ما ورد في بعض أشعارهم على سبيل الاضطرار، ومثل هذا لا يحمل عليه كتاب الله النازل بالفصاحة، كما هو مقرّر في قواعد التفسير<sup>(٣)</sup>.

(١) أضواء البيان (٣/٦٠-٦٢)، ويُنظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (٤/٤٨٤).

(٢) أضواء البيان (٣/٦٠-٦٢).

(٣) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزي (٢/٤٢٩).



(٢) أن قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ ليس مثل قوله: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾، فذلك غير مسلم، ففي الآية الثانية جاء الفعل مضارعاً مسبوقاً بـ (كاد)، بخلاف الآية الأولى؛ فإنّ الفعل جاء فيها ماضياً مسبوقاً بـ (قد) التي تفيد تحقق الفعل. ومع ذلك فإنّ قوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾ يدلّ على أنّها قد همت بالإبداء، لكنّها لم تفعل، بسبب ربط الله على قلبها، فالممتنع هو الإبداء، وليس الهم الذي يدلّ عليه لفظ (كاد).

(٣) وقد بيّن ابن جرير الطبري أن هذا القول فاسد؛ لعلتين:  
العلة الأولى: أن العرب لا تقدم جواب «لولا» قبلها، لا تقول: لقد قمت لولا زيد، وهي تريد: لولا زيد لقد قمت.

والعلة الثانية: مخالفته لقول جميع أهل العلم بتأويل القرآن الذين عنهم يؤخذ تأويله<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الراجح -والله أعلم- هو القول الأول، والقائل بعدم جواز تقديم جواب لولا عليها، ويدل على ذلك:

- (١) قوة أدلتهم وردهم على الخصم.
- (٢) أن من المقرر عند المفسرين أنه يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الضعيف والشاذ<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: جامع البيان (٣٩/١٦).

(٢) يُنظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (١/٣٢٨).

(٣) أن القول بالتقديم مخالف لقول جميع أهل العلم بتأويل القرآن الذين عنهم يؤخذ تأويله، كما ذكر ذلك ابن جرير<sup>(١)</sup>، والقاعدة الترجيحية تقول: "القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم والتأخير"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



(١) يُنظر: جامع البيان (٣٩/١٦).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين (٢٩٩/١).

[١٠٠] مسألة: دلالة "ثم" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾

لِتُوبَتِهِمْ ﴿التوبة: ١١٨﴾.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِتُوبَتِهِمْ﴾] [التوبة: ١١٨]، أي: رحمهم ثم تاب عليهم، وهذا التأويل أحسن من القول بزيادة: "ثم" <sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من قال بزيادة "ثم" في الآية، وبين أن المعنى الصحيح: أي: رحمهم ثم تاب عليهم، وقال في استدراكه: "وهذا التأويل أحسن من القول بزيادة ثم".

الدراسة:

اختلف أهل العلم في دلالة "ثم" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِتُوبَتِهِمْ﴾؛ على قولين:

القول الأول: أنها زائدة، وأن جواب قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ أَنْفُسُهُمْ...﴾ هو قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِتُوبَتِهِمْ﴾. وهذا قول الأخفش والكوفيين <sup>(٢)</sup>. وأنشد الأخفش قول زهير:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَىٰ فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ عَادِيًّا <sup>(٣)</sup>

(١) البرهان في علوم القرآن (٣/١٩٠).

(٢) يُنظر: مغني اللبيب (ص ١٥٨)، والبدیع فی علم العربیة (١/٣٦٠)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/١٤٠)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/١٤).

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، يُنظر: الأشباه والنظائر (١/١١١)، وخزانة الأدب (٨/٤٩٠، ٤٩٢)، ووصف المباني (ص ٢٧٥)، وشرح المفصل للزمخشري؛ لابن يعيش (٥/١٤-١٥)، والبحر المحيط في التفسير (٣/٢٩٥).

والشاهد فيه قوله: "فثم"، حيث جاءت "ثم" زائدة بعد الفاء<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أنها عاطفة، وجواب "إذا" مضمرة<sup>(٢)</sup>.

وهو قول الواحدي<sup>(٣)</sup>، والخازن<sup>(٤)</sup>، والباقولي<sup>(٥)</sup>، واختلفوا في التقدير:

فقدرة الواحدي بقوله: "على تأويل: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وعلموا

أن لا ملجأ من الله إلا إليه رحمهم، ثم تاب عليهم"<sup>(٦)</sup>.

وقدره الخازن بقوله: "وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه فرحمهم ثم تاب عليهم"<sup>(٧)</sup>.

وقدره الباقولي بقوله: "حتى إذا ضاقت عليهم الأرض تنصلوا وتندموا"<sup>(٨)</sup>.

وإنما حسن هذا الحذف لدلالة الكلام عليه<sup>(٩)</sup>.

الترجيح:

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن القول الثاني هو الراجح؛ لأن القول بعدم الزيادة أولى،

وبدل على ذلك:

(١) أن هذا القول رجحه غير واحد من النحاة. قال الباقولي: "والصحيح أن الجواب

مضمرة"<sup>(١٠)</sup>.

(١) يُنظر: شرح المفصل للزخشري؛ لابن يعيش (١٤/٥-١٥).

(٢) إعراب القرآن؛ للباقولي (٨٩٣/٣).

(٣) التفسير البسيط (٨٦/١١).

(٤) لباب التأويل للخازن (١٦٤/٣).

(٥) هو: أبو الحسن الأصفهاني وقد سبق ترجمته (ص ٣٨١).

(٦) إعراب القرآن؛ للباقولي (١٠٥/١).

(٧) التفسير البسيط (٨٦/١١).

(٨) لباب التأويل للخازن (١٦٤/٣).

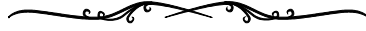
(٩) إعراب القرآن؛ للباقولي (١٠٥/١).

(١٠) لباب التأويل للخازن (١٦٤/٣).

(٢) أن "إذا" إن كانت شرطية فجوابها محذوف، وتقديره: تاب عليهم، ويكون قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾، نظير قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾، بعد قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [التوبة: ١١٧] ودعوى أن "ثم" زائدة، وجواب "إذا" ما بعد "ثم" بعيد جداً، وغير ثابت من لسان العرب زيادة "ثم" (٢).

(٣) أن هذا القول تؤيده القاعدة الترجيحية: "إذا دار الكلام بين الزيادة والتأصيل فحملة على التأصيل أولى" (٣).

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي - رحمه الله - هو الصواب، والله أعلم.



= (١) إعراب القرآن؛ للباقولي (٨٩٣/٣).

(٢) تفسير البحر المحيط (١١٢/٥).

(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين؛ للحرابي (١٤٠/٢).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠١] مسألة: مقارنة قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ مع المثل القتل أنفى للقتل.

قال الإمام الزركشي - رحمه الله - : [قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، إذ معناه كبير ولفظه يسير، وقد نظر لقول العرب: "القتل أنفى للقتل"، وهو بنون ثم فاء، ويروى بتاء ثم قاف، ويروى "أوقى"، والمعنى أنه إذا أقيم وتحقق حكمه خاف من يريد قتل أحد أن يقتص منه، وقد حكاها الحوفي في تفسيره عن علي بن أبي طالب وقال: قول علي في غاية البلاغة، وقد أجمع الناس على بلاغته وفصاحتها، وأبلغ منه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾، وقد تكلموا في وجه الأبلغية انتهى، وقد أشار صاحب "المثل السائر" إلى إنكار ذلك، وقال: لا نسبة بين كلام الخالق عز وجل وكلام المخلوق، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك، وهو كما قال، وكيف يقابل المعجز بغيره مفاضلة وهو منه في مرتبة العجز عن إدراكه، وماذا يقول القائلون إذا بدا جمال خطاب فات فهم الخلائق، وجملة ما ذكروا في ذلك وجوه:

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ أوجز فإن حروفه عشرة وحروف "القتل أنفى للقتل" أربعة عشر حرفاً، والتاء وألف الوصل ساقطان لفظاً، وكذا التنوين لتمام الكلام المقتضي للوقف.

الثاني: أن قولهم فيه كلفة بتكرير القتل، ولا تكرير في الآية.

الثالث: أن لفظ القصاص فيه حروف متلائمة لما فيه من الخروج من القاف إلى الصاد؛ إذ القاف من حروف الاستعلاء، والصاد من حروف الاستعلاء والإطباق، بخلاف الخروج من

القاف إلى التاء التي هي حرف منخفض، فهو غير ملائم، وكذا الخروج من الصاد إلى الحاء أحسن من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبعد ما دون طرف اللسان وأقصى الحلق.

**الرابع:** في النطق بالصاد والحاء والتاء حسن الصوت، ولا كذلك تكرير القاف والفاء.

**الخامس:** تكرير ذلك في كلمتين متماثلتين بعد فصل طويل، وهو ثقل في الحروف أو الكلمات.

**السادس:** الإثبات أول، والنفي ثان عنه، والإثبات أشرف.

**السابع:** أن القصاص المبني على المساواة أوزن في المعادلة من مطلق القتل، ولذلك يلزم التخصيص بخلاف الآية.

**الثامن:** الطباع أقبل للفظ الحياة من كلمة القتل، لما فيه من الاختصار وعدم تكرار الكلمة وعدم تنافر الحروف وعدم تكرار الحرفين وقبول الطبع للفظ "الحياة" وصحة الإطلاق.

**التاسع:** أن نفي القتل لا يستلزم الحياة والآية نصت على ثبوتها التي هي الغرض المطلوب منه.

**العاشر:** أن قولهم لا يكاد يفهم إلا بعد فهم أن القصاص هو الحياة، وقوله في القصاص: حياة مفهوم لأول وهلة.

**الحادي عشر:** أن قولهم خطأ فإن القتل كله ليس نافيًا للقتل، فإن القتل العدواني لا ينفي القتل، وكذا القتل في الردة والزنا لا ينفيه، وإنما ينفيه قتل خاص. وهو قتل القصاص الذي في الآية تنصيص على المقصود، والذي في المثل لا يمكن حمله على ظاهره.

**الثاني عشر:** فيه دلالة على ربط المقادير بالأسباب، وإن كانت الأسباب أيضًا بالمقادير وكلام العرب يتضمنه، إلا أن فيه زيادة وهي الدلالة على ربط الأجل في الحياة بالسبب لا من مجرد نفي القتل.

**الثالث عشر:** في تنكير "حياة" نوع تعظيم يدل على أن في القصاص حياة متطاولة، كقوله: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولا كذلك المثل فإن اللام فيه للجنس، ولهذا فسروا الحياة فيها بالبقاء.

**الرابع عشر:** فيه بناء أفعال التفضيل من متعدد والآية سالمة منه.

**الخامس عشر:** أن أفعال في الغالب تقتضي الاشتراك، فيكون ترك القصاص نافيًا القتل، ولكن القصاص أكثر نفيًا، وليس الأمر كذلك، والآية سالمة من هذا.

**السادس عشر:** أن اللفظ المنطوق به إذا توالى حركاته تمكن اللسان من النطق وظهرت فصاحته بخلافه إذا تعقب كل حركة سكون والحركات تنقطع بالسكنات نظيره إذا تحركت الدابة أدنى حركة فحنست ثم تحركت فحنست لا يتبين انطلاقتها ولا تتمكن من حركتها على ما تختاره وهي كالمقيدة، وقولهم: "القتل أنفى للقتل" حركاته متعاقبة بالسكون بخلاف الآية.

**السابع عشر:** الآية اشتملت على فن بديع، وهو جعل أحد الضدين الذي هو الفناء والموت محلاً ومكاناً لضده الذي هو الحياة واستقرار الحياة في الموت مبالغة عظيمة ذكره في الكشف.

**الثامن عشر:** أن في الآية طباقاً؛ لأن القصاص مشعر بضد الحياة بخلاف المثل.

**التاسع عشر:** القصاص في الأعضاء والنفوس، وقد جعل في الكل حياة، فيكون جمعاً بين حياة النفس والأطراف، وإن فرض قصاص بما لا حياة فيه كالسن، فإن مصلحة الحياة تنقص بذهابه، ويصير كنوع آخر وهذه اللطيفة لا يتضمنها المثل.

**العشرون:** أنها أكثر فائدة لتضمنه القصاص في الأعضاء، وأنه نبه على حياة النفس من وجهين من وجه به القصاص صريحاً، ومن وجه القصاص في الطرف؛ لأن أحد أحوالها أن يسري إلى النفس فيزيلها، ولا كذلك المثل، وقد قيل غير ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٣/٢٢٢-٢٢٥).



## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على الحوفي قوله عن المثل العربي: "القتل أنفى للقتل" أنه غاية في البلاغة، وأنه قد أجمع الناس على بلاغته وفصاحته، ومقارنته مع الآية، وذكر في استدراكه قول صاحب المثل السائر: إنه لا نسبة بين كلام الخالق عز وجل وكلام المخلوق.

## الدراسة:

ذكر الزركشي أنه لا مقارنة بين الآية القرآنية والمثل، ثم أورد عشرين وجهاً، لتفضيل العبارة القرآنية على المثل، وقد اعتنى علماء البلاغة والمفسرين في الموازنة بين التعبير القرآني: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾، وبين الحكمة العربية: "القتل أنفى للقتل" ومنهم: أبو الحسن الرماني<sup>(١)</sup>، والرازي<sup>(٢)</sup>، والطبي<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>، وابن كثير<sup>(٦)</sup>، وابن عرفة<sup>(٧)</sup>، ونظام الدين النيسابوري<sup>(٨)</sup>، والسيوطي<sup>(٩)</sup>، والألوسي<sup>(١٠)</sup>، والبقاعي<sup>(١١)</sup>.

(١) يُنظر: النكت في إعجاز القرآن (ص: ٧٧).

(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب (٢٢٩/٥).

(٣) يُنظر: حاشية الطبي على الكشف (٢١٦/٣)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية للطوفي (ص: ٨١).

(٤) يُنظر: عمدة الحفاظ؛ للسمين الحلبي (٤٧٩/١).

(٥) يُنظر: البحر المحيط في التفسير (١٥٤/٢).

(٦) يُنظر: تفسير ابن كثير (٤٩٢/١).

(٧) يُنظر: تفسير ابن عرفة (٥٢٤/٢).

(٨) يُنظر: غرائب القرآن (٤٨٥/١).

(٩) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٨٥/٣).

(١٠) يُنظر: روح المعاني (٣١/٣).

(١١) يُنظر: نظم الدرر؛ للبقاعي (٣١/٣).

وابن عقيلة<sup>(١)</sup>، والقاسمي<sup>(٢)</sup>، وصاحب المنار<sup>(٣)</sup>، وابن عاشور<sup>(٤)</sup>، وغيرهم<sup>(٥)</sup>، وقد ذكر بعض أهل التفسير، واللغة، والبلاغة بعض الفروق، ومنها:

- ذكر الإمام الزركشي عشرين وجهًا بلاغيًا في الفرق بين الآية والمثل العربي<sup>(٦)</sup>.
- وقال أبو الحسن الرماني: وقد استحسّن الناس من الإيجاز قولهم: القتل أنفى للقتل، وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة والإيجاز، وذلك يظهر من أربعة أوجه: أنه أكثر في الفائدة، وأوجز في العبارة وأبعد من الكلفة بتكرير الجملة، وأحسن تأليقًا بالحروف المتلازمة<sup>(٧)</sup>.
- وقد أشار ابن الأثير إلى إنكار هذا التفضيل، وقال: لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق!.. وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك!..<sup>(٨)</sup>، وهذا كلام صحيح، كيف يقارن كلام الخالق بكلام المخلوق، حتى يقال: إنه أفضل من عشرين وجهًا! فلا وجه للمقارنة.

• وقال الفخر الرازي: "اتفق علماء البيان على أن هذه الآية في الإيجاز مع جمع المعاني باللغة بالغة إلى أعلى الدرجات، وأجود الألفاظ المنقولة عنهم في هذا الباب قولهم: القتل أنفى

(١) يُنظر: الزيادة والإحسان؛ لابن عقيلة (١٠٨/٦).

(٢) يُنظر: محاسن التأويل؛ للقاسمي (٩/٢).

(٣) يُنظر: تفسير المنار (١٠٥/٢).

(٤) يُنظر: التحرير والتنوير (١٤٥/٢).

(٥) يُنظر: إعراب القرآن للأصبهاني (ص: ٥٣)، والنكت في القرآن الكريم للقيراوي (ص: ١٥٤)، وإعراب القرآن وبيانه (٢٥٤/١)، والتفسير الوسيط لطنطاوي (٣٧٢/١)، وزهر التفاسير لأبي زهرة (٥٣٩/١)، والمعجزة الكبرى القرآن لأبي زهرة (ص: ٢٣٦)، والإعجاز البياني للقرآن لعائشة بنت الشاطئ (ص: ١٠٥)، ومن بلاغة القرآن لأحمد بدوي (ص: ٢٩٣)، وخصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية؛ لعبد العظيم المطعني (١١٥/١).

(٦) البرهان في علوم القرآن (٢٢٢/٣-٢٢٥)، وقد أوردها السيوطي كاملة في كتابه الإتقان في علوم القرآن (١٨٥/٣-١٨٧)، وذكر صاحب إعراب القرآن وبيانه خمسة عشر وجهًا بلاغيًا. يُنظر: إعراب القرآن وبيانه (٢٥٤/١).

(٧) النكت في إعجاز القرآن (ص: ٧٧).

(٨) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (١٨٥/٣)، والزيادة والإحسان؛ لابن عقيلة (١٠٨/٦)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٩/٢).

للقتل، ثم إن لفظ القرآن أفصح من هذا، وبيان التفاوت من وجوه و ذكر ستة أوجه لتفضيل الآية على المثل.. " ثم قال: "أما الآية فهي صحيحة ظاهراً وتقديرًا، وظهر التفاوت بين الآية وبين كلام العرب"<sup>(١)</sup>.

• وقال أبو حيان: "ذكر العلماء تفاوت ما بين الكلامين من البلاغة من وجوه:

أحدها: أن ظاهر قول العرب يقتضي كون وجود الشيء سبباً لانتفاء نفسه، وهو محال. الثاني: تكرير لفظ القتل في جملة واحدة، الثالث: الاقتصار على أن القتل هو أنفى للقتل. الرابع: أن القتل ظلمًا هو قتل، ولا يكون نافيًا للقتل. وقد اندرج في قولهم: القتل أنفى للقتل، والآية المكرمة بخلاف ذلك"<sup>(٢)</sup>، ومثله قال ابن كثير<sup>(٣)</sup>.

• وقال ابن عرفة: "قال الأصوليون والبيانون: وهذه أبلغ من قول العرب: القتل أنفى للقتل... والآية أصوب من وجه آخر، وهو أنها تقتضي المساواة في جميع الوجوه بخلاف المثل فليس فيه تنصيص على المساواة"<sup>(٤)</sup>.

• وقال البقاعي في نظم الدرر: "من المعلوم لكل ذي لب أن بينها وبين ما في القرآن كما بين الله وخلقه، فإنها زائدة على عبارة القرآن في الحروف وناقصة في المعنى، فإذا أريد تصحيحها قيل: القتل قصاصًا أنفى للقتل ظلمًا فكثرت الزيادة ولم تصل إلى رشاقة ما في القرآن وعذوبته"<sup>(٥)</sup>.

• وقال صاحب المنار: "وقد بينت هذه الآية حكمة القصاص بأسلوب لا يسامى، وعبرة لا تحاكي، واشتهر أنها من أبلغ آي القرآن التي تعجز في التحدي فرسان البيان... ثم إنها في

(١) مفاتيح الغيب (٢٢٩/٥) بتصرف.

(٢) البحر المحيط في التفسير (١٥٤/٢).

(٣) تفسير ابن كثير (٤٩٢/١).

(٤) تفسير ابن عرفة (٥٢٤/٢).

(٥) نظم الدرر؛ للبقاعي (٣٠-٣١/٣).

إيجازها قد ارتقت أعلى سماء للإعجاز، وكانوا ينقلون كلمة في معناها عن بعض بلغاء العرب يعجبون من إيجازها في بلاغتها، ويحسبون أن الطاقة لا تصل إلى أبعد من غايتها، وهي قولهم: القتل أنفى للقتل. وإنما فتنوا بهذه الكلمة، وظنوا أنها نهاية ما يمكن أن يبلغه البيان، ويفصح به اللسان.. وأين هي من كلمة الله العليا، وحكمته المثلى؟<sup>(١)</sup>.

• وقال ابن عثيمين: "قولهم: القتل أنفى للقتل، أي: أنك إذا قتلت انتفى القتل، فهذه عبارة جيدة وبلغية، لكن عبارة القرآن أعظم بكثير، ونحن لا نريد أن نقارن بين كلام الله تعالى وكلام البشر، لكن نريد أن نبين أن القرآن في غاية ما يكون من البلاغة"<sup>(٢)</sup>.

وقد اتفق علماء البلاغة إلا من شذ للوثة في عقله وهوى في نفسه، على أن عبارة: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ أبلغ وأحكم وأفصح وأوجز، وأوفى بالمقصود من كلام فصحاء العرب: «القتل أنفى للقتل».

وما عدوه من وجوه البيان بالغاً ما بلغ، لا يساوي فيما لم يذكروه قطرة من بحر، فكلام الله تعالى أجل من أن يُعقَد بينه وبين كلام الناس معادلة أو مفاضلة أو موازنة.

وقد قارن العلماء بين قول العرب: "القتل أنفى للقتل"، وقد كان قولهم هذا مضرب الأمثال في البلاغة والفصاحة وحسن الدلالة، لما فيه من الإيجاز وثناء المعنى، وبين قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾، وجاءت نتيجة المقارنة تثبت التفوق للنص القرآني من عدة وجوه لا من وجه واحد.

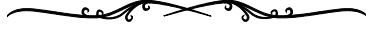
وبعضهم أنكر أن يُجعل مقارنة أو مفاضلة بين النص القرآني وبين المثل، لكن المراد أن إعجاز الآية باعتبار المثل المشهور يتضمن كيت وكيت، وليس المراد أنه مقارنة لفظ بلفظ، لا،

(١) تفسير المنار (٢/١٠٥).

(٢) الشرح الممتع؛ لابن عثيمين (٤/٣٥).

المراد أن مدلول هذه الآية أعظم وأجل من مدلول هذا المثل المشهور عند العرب، حينئذٍ لا مانع أن يُجعل مقارنة من جهة الدلالة<sup>(١)</sup>.

وهذه الأوجه التي ذكرها الزركشي وغيره من أهل العلم تدل على إعجاز القرآن في نظمه وبيانه، والله أعلم.



(١) شرح منظومة التفسير (٥/١٥).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠٢] مسألة: التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ﴾

قِيَمًا ﴿[الكهف: ١-٢]

قال الزركشي -رحمه الله-: [ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] الآية، أي: أنزله قِيَمًا ولم يجعل له عوجًا. قاله جماعة، منهم الواحدي<sup>(١)</sup>، ورده فخر الدين في تفسيره<sup>(٢)</sup> بأن قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ﴾ قِيَمًا ﴿[الكهف: ١-٢] معناه أنه كامل في ذاته، وأن ﴿قِيَمًا﴾ معناه أنه مكمل لغيره، وكونه كاملاً في ذاته سابق على كونه مكماً لغيره؛ لأن معنى كونه "قِيَمًا" أنه قائم بمصالح الغير. قال: فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح ما ذكر في الآية وما ذكر من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب إليه. انتهى، وهذا فهم عجيب من الإمام؛ لأن القائل بالتقديم والتأخير لا يقول بأن كونه غير ذي عوج متأخر عن كونه قِيَمًا في المعنى، وإنما الكلام في ترتيب اللفظ لأجل الإعراب، وقد يكون أحد المعنيين ثابتاً قبل الآخر ويذكر بعده. وأيضاً فإن هذا البحث إنما هو على تفسير القيم بالمستقيم، فأما إذا فسر بالقيام على غيره فلا نسلم أن القائل يقول بالتقديم والتأخير<sup>(٣)</sup>.]

(١) قال الواحدي: "جميع أهل اللغة والتفسير قالوا: هذا من التقديم والتأخير، وتقديره: أنزل على عبده الكتاب قِيَمًا ولم يجعل له عوجًا". يُنظر: تفسير البسيط للواحدي (١٣/٥٢٠).

(٢) قال الرازي: "قال الواحدي: جميع أهل اللغة والتفسير قالوا هذا من التقديم والتأخير والتقدير: أنزل على عبده الكتاب قِيَمًا ولم يجعل له عوجًا. وأقول: قد بينا ما يدل على فساد هذا الكلام...". يُنظر: مفاتيح الغيب (٢١/٤٢٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/٢٧٧).

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على الرازي استنكاره لقول الواحدى بالتقديم والتأخير فى الآفة، وقال فى استدراكه: بأن هذا فهم عجيب من الإمام.

## الدراسة:

اختلف العلماء فى التقديم والتأخير فى الآفة، على قولين:

القول الأول: أن فى الآفة تقديمًا وتأخيرًا، وهو قول جمهور أهل اللغة والتفسير، وعليه يكون المعنى: "أنزل على عبده الكتاب قيمًا ولم يجعل له عوجًا"<sup>(١)</sup>. وهذا مروى عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>، والأهوازى<sup>(٣)</sup>، وهو اختيار الفراء<sup>(٤)</sup>، والأخفش<sup>(٥)</sup>، والزجاج<sup>(٦)</sup>، وكثير من المفسرين منهم: الطبرى<sup>(٧)</sup>، ورجحه الماوردى<sup>(٨)</sup>، والبغوى<sup>(٩)</sup>، وابن الجوزى<sup>(١٠)</sup>، والألوسى<sup>(١١)</sup>، والسيوطى<sup>(١٢)</sup>، واستظهره الزرقانى<sup>(١٣)</sup>، وقال العز بن عبد السلام: "إنه قول الجمهور"<sup>(١٤)</sup>.

- 
- (١) يُنظر: تفسير البسيط؛ للواحدى (٥٢٠/١٣)، ومعاني القرآن؛ للزجاج (٢٦٧/٣)، ومعاني القرآن؛ للنحاس (٤١١/٤)، وزاد المسير؛ لابن الجوزى (٦٣/٣).
- (٢) يُنظر: جامع البيان (٥٩١/١٧)، ومعاني القرآن؛ للنحاس (٢١١/٤).
- (٣) يُنظر: تفسير ابن أبى حاتم (٢٣٤٤/٧)، ومعاني القرآن؛ للنحاس (٢١١/٤)، والدر المنثور (٣٥٩/٥).
- (٤) يُنظر: معاني القرآن؛ للفراء (١٣٣/٢).
- (٥) يُنظر: معاني القرآن؛ للأخفش (٤٢٧/٢).
- (٦) يُنظر: معاني القرآن؛ للزجاج (٢٦٧/٣).
- (٧) يُنظر: جامع البيان (٥٩١/١٧)، والمحرم الوجيز (٤٩٥/٣).
- (٨) يُنظر: تفسير الماوردى (٢٨٤/٢).
- (٩) يُنظر: معالم التنزيل؛ للبغوى (١٧٢/٣).
- (١٠) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزى (٦٣/٣).
- (١١) يُنظر: روح المعاني (١٩٣/٨).
- (١٢) يُنظر: الإقتان فى علوم القرآن (٣٨/٣)، ومعتك الأقران (١٠٩/١).
- (١٣) يُنظر: مناهل العرفان فى علوم القرآن (٢٧٩/٢).
- (١٤) يُنظر: تفسير العز بن عبد السلام (٢٣٧/٢).

قال الطبري: "القيم مؤخر بعد قوله، ولم يجعل له عوجاً، ومعناه التقديم بمعنى: أنزل الكتاب على عبده قيماً"<sup>(١)</sup>.

قال الماوردي: "وفيه تقديم وتأخير على قول الجميع"<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: عدم التقديم والتأخير في الآية.

وهو قول قتادة<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، واختيار الرازي<sup>(٥)</sup>، والقرطبي<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، وابن عادل<sup>(٨)</sup>، وحجتهم:

ما رواه سعيد عن قتادة قال في بعض القراءات: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ولكن جعله قيماً<sup>(٩)</sup>.

قال القرطبي: "وزعم الأخفش، والكسائي، والفراء، وأبو عبيدة، وجمهور المتأولين أن في أول هذه السورة تقديماً وتأخيراً، وأن المعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، و﴿قِيَمًا﴾ نصب على الحال. وقال قتادة: الكلام على سياقه من غير تقديم ولا تأخير، ومعناه: ولم يجعل له عوجاً ولكن جعلناه قيماً"<sup>(١٠)</sup>.

(١) يُنظر: جامع البيان (٥٩١/١٧).

(٢) يُنظر: تفسير الماوردي (٢٨٤/٢).

(٣) يُنظر: معاني القرآن؛ للنحاس (٢١٢/٤)، والجامع لأحكام القرآن (٣٥١/١٠).

(٤) يُنظر: الكشف؛ للزمخشري (٧٠٢/٢).

(٥) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٢٣/٢١).

(٦) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٥١/١٠).

(٧) يُنظر: الدر المصون؛ للسمين الحلبي (٤٣٥/٧).

(٨) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب (٤١٦/١٢).

(٩) يُنظر: معاني القرآن؛ للنحاس (٢١٢/٤).

(١٠) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٥١/١٠).



وقال الرازي: "قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ يدل على كونه كاملاً في ذاته، وقوله: ﴿قِيَمًا﴾ يدل على كونه مكماً لغيره وكونه كاملاً في ذاته متقدماً بالطبع على كونه مكماً لغيره فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح هو الذي ذكره الله تعالى، وهو قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ (١) فظهر أن ما ذكره من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب إليه" (١).

وقال السمين الحلبي: "قال الأهوازي: في الكلام تقديم وتأخير، معناه: أنزل على عبده الكتاب قِيَمًا ولم يجعل له عِوَجًا، قلت: دعوى التقديم والتأخير وإن كان قال به غيره، إلا أنها مردودة؛ لأنها خلاف الأصل" (٢).

الرد عليهم:

قال الزركشي ردًا على من أنكر التقديم والتأخير في الآية: "وهذا فهم عجيب؛ لأن القائل بالتقديم والتأخير لا يقول بأن كونه غير ذي عوج متأخر عن كونه قِيَمًا في المعنى، وإنما الكلام في ترتيب اللفظ لأجل الإعراب، وقد يكون أحد المعنيين ثابتًا قبل الآخر، ويذكر بعده. وأيضًا فإن هذا البحث إنما هو على تفسير القيم بالمستقيم، فأما إذا فسر بالقيام على غيره فلا نسلم أن القائل يقول بالتقديم والتأخير" (٣).

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب (٤٢٣/٢١).

(٢) يُنظر: الدر المصون؛ للسمين الحلبي (٤٣٥/٧).

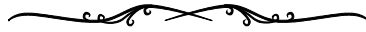
(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢٧٧/٣)، بتصرف يسير.

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - القول الأول والقائل بالتقديم والتأخير في الآية، وهو ما ذهب إليه الزركشي ومن وافقه، ويدل على ذلك:

(١) أنه قول الجمهور من السلف والمفسرين وغيرهم، بل حكى عدد من المفسرين الإجماع عليه، والقاعدة التفسيرية تقول: "تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم" (١).

(٢) أن التقديم والتأخير أسلوب من أساليب القرآن، وله أغراض بلاغية، وهو أيضاً أسلوب من أساليب الكلام عند العرب الذي نزل القرن بلسانهم، والقاعدة في هذا تقول: "يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر" (٢). وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي - رحمه الله - هو الصواب، والله أعلم.



(١) قواعد الترجيح عند المفسرين (١/٢٤٣).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين (٢/٢٤).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠٣] مسألة: سبب تذكير لفظ ﴿الْقَنِينَ﴾.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقوله: ﴿وَكَاثٌ مِنَ الْقَنِينَ﴾ [التحریم: ١٢]، وقوله: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ، كَانَتْ مِنَ الْغَيْرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣] والأصل: من القانتات والغابات، فعدت الأنثى من المذكر بحكم التغليب، هكذا قالوا، وهو عجيب؛ فإن العرب تقول: نحن من بني فلان لا تريد إلا موالاتهم والتصويب لطريقتهم، وفي الحديث الصحيح في الأشعرين: «هم مني وأنا منه»<sup>(١)</sup>، فقله سبحانه: ﴿مِنَ الْقَنِينَ﴾، ولم يقل: من "القانتات" إيداناً بأن وضعها في العباد جدّاً واجتهاداً وعلمّاً وتبصراً ورفعة من الله لدرجاتها في أوصاف الرجال القانتين وطريقتهم<sup>(٢)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من قال: إن الأصل في الآية: من القانتات والغابات، بحكم التغليب، وقال في استدراكه: وهو عجيب.

الدراسة:

اختلف العلماء في وجه وصف مريم عليها السلام بكونها من القانتين، ولم يقل: من القانتات؛ على أقوال، ومبناها على تعيين معنى "من" في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْقَنِينَ﴾:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، (٣/١٣٨)؛ برقم (٢٤٨٦)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعرين رضي الله عنهم، (٤/١٩٤٤)، برقم (٢٥٠٠)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.  
(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٣٠٢).

**القول الأول:** أن "من" للتبعيض، والقنوت صفة تشمل كل من قنت من الذكور والإناث، فغلب هنا الذكور على الإناث<sup>(١)</sup>، وهو قول: أبي السعود<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup>، والشنقيطي، و**حجتهم:**

- (١) أن أهل اللسان العربي على تغليب الذكر على الأنثى في الجمع، فلما أراد أن يبين أن مريم من عباد الله القانتين - وكان منهم ذكور وإناث - غلب الذكور، كما هو الواجب في اللغة العربية، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٢٩]"<sup>(٤)</sup>.
- (٢) أن الفائدة من وصفها بذلك على هذه الصيغة: "الإشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم، فهو أبلغ من قولنا: وكانت من القانتات أو قانتة"<sup>(٥)</sup>.
- (٣) "أنها كانت في قنوتها وخدمتها لبيت المقدس مقام رجل أو رجال"<sup>(٦)</sup>.
- (٤) الإشارة إلى أنها في عداد أهل الإكثار من العبادة، وأن شأن ذلك أن يكون للرجال؛ لأن نساء بني إسرائيل كن معفيات من عبادات كثيرة<sup>(٧)</sup>.
- القول الثاني:** أن "من" لابتداء الغاية، على أن مريم ولدت من القانتين؛ لأنها من أعقاب هارون أخي موسى - صلوات الله عليهما -، وبه قال الزمخشري<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>،

(١) الكشف للزمخشري (٤/٥٧٧).

(٢) يُنظر: تفسير أبي السعود (٨/٢٧٠).

(٣) يُنظر: روح المعاني (٢٨/١٦٥).

(٤) يُنظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٢٤١).

(٥) يُنظر: روح المعاني (٢٨/١٦٥)، وتفسير أبي السعود (٨/٢٧٠)، والبحر المديد (٨/١٣٠).

(٦) إعراب القرآن؛ للأصبهاني (ص: ٤٥٣).

(٧) التحرير والتنوير (٢٨/٣٣٩).

(٨) يُنظر: الكشف للزمخشري (٤/٥٧٧).

(٩) يُنظر: تفسير البحر المحيط (٨/٢٩٠).

وابن عادل<sup>(١)</sup>، وحجتهم:

أن المعنى أنها كانت سلية قوم صالحين، أي: فجاءت على طريقة أصولها في الخير والعفاف.

وهل ينبت الخطي إلا وشيجه<sup>(٢)(٣)</sup>.

القول الثالث: أن القانتين صفة لموصوف محذوف، والتقدير: من القوم القانتين، فأقيمت الصفة مقام الموصوف<sup>(٤)</sup>، وهذا القول في حقيقته يرجع إلى القول الثاني.

الترجيح:

الظاهر - والله أعلم - أن القول الأول هو الأولى بالصواب، وأن القنوت صفة تشمل كل من قنت من الذكور والإناث، وإيذاناً بأن وضعها في العباد جدّاً واجتهاداً وعلماً وتبصراً ورفعاً من الله لدرجاتها في أوصاف الرجال القانتين وطريقهم. وهو موافق لاختيار الإمام الزركشي، والله أعلم.



(١) يُنظر: الباب في علوم الكتاب (٢٢٠/١٩).

(٢) هذا صدر البيت، وعَجَزَه: وتُعْرَسُ، إلّا في مَنَابِتِهَا، النَّخْلُ، قالها زهير في ديوانه (ص: ٢٥)، والخطي: الرماح، والوشيح: القنا، واحدها وشيحة. أي لا تنبت القناة إلا القنا، يعني أنهم كرام ولا يولد الكرام إلا في موضع كريم، ينظر: لسان العرب (٢٩٠/٧)، أوضح المسالك لابن هشام (١٠٧/٢).

(٣) التحرير والتنوير (٣٣٩/٢٨).

(٤) إعراب القرآن، للنحاس (٤٦٦/٤)، والجامع لأحكام القرآن (٢٠٤/١٨)، والحجة في القراءات السبع (ص: ٣٤٩).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠٤] مسألة: عود ضمير المخاطب على الغائب:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وجعل بعضهم منه<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، وهو عجيب؛ لأن ﴿الَّذِينَ﴾ موصول لفظه للغيبة، ولا بد له من عائد، وهو الضمير في ﴿ءَامَنُوا﴾، فكيف يعود ضمير مخاطب على غائب! فهذا مما لا يعقل]<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على من ذهب إلى أن في الآية التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب، حيث بنى ذلك على النظر إلى الضمير في آمنوا، فهو للمخاطب، فكيف يعود على الغائب في نفس السياق بالنظر إلى الفعل اغسلوا.. وقال في استدراكه: فكيف يعود ضمير مخاطب على غائب! فهذا مما لا يعقل.

الدراسة:

من المعلوم أن الاسم الموصول: اسم وُضع لمعين بوساطة جملة تتصل به تسمى صلة الموصول، وتكون هذه الجملة خبرية معهودة لدى المخاطب<sup>(٣)</sup>.

وجملة صلة الموصول يكون فيها ضمير عائد على الاسم الموصول وهو الضمير، "وهذا الضمير من حيث مطابقته للموصول وعدمها له حالتان:

(١) أي: من الانتقال من الغيبة إلى الخطاب.

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٣٢٤).

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية (ص: ١١٦).

**الأولى:** تجب مطابقتها لفظاً ومعنى، إذا كان الموصول خاصاً، مثل: الذي والتي وغيرهما، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وهكذا..

**الثانية:** لا تجب المطابقة، بل يجوز مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، أو مراعاة المعنى، وهذا إذا كان الموصول عاماً<sup>(١)</sup>.

وفي الآية تقدير يبرز معنى ضمناً يقتضيه السياق والأدلة الأخرى.

### مناقشة الاستدراك:

لم نعثر على من قال بالقول الذي أورده الإمام الزركشي -رحمه الله- وتصحيحه للمثال كي يناسب إدراجه تحت الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، لكن الذي يظهر بالسبر أن كلام الإمام الزركشي -رحمه الله- وجيه؛ وذلك للتالي:

(١) ليس هناك معنى صريح أو مقدر محتمل يمكن أن ينبه على الغيبة التي وقع معها الالتفات للخطاب، فنقول: إن عدم المطابقة وقع مراعاة للمعنى، إلا ما ذكره الزجاج، وعليه المفسرون، وليس فيه ما يتوهم ذلك.

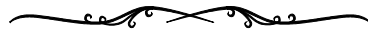
(٢) كذلك لم يكن هناك موضع التباس يمكن تعليق الكلام به، بحيث نقول: إنه وقع حذف لما يدل على خطاب الغيبة، فحذف لأمان الالتباس.

(٣) لا يمكن أن نضم ضميراً في: ﴿ءَامَنُوا﴾ يدل على الغائب، فالضمير تقديره: "أنتم" يعود على الاسم الموصول.

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك (١/٧٣).

### الترجيح:

الذي يظهر وجاهة ما ذهب إليه الإمام الزركشي - رحمه الله - من التنبيه على موضع احتمال الدلالة على الغيبة، وهو الضمير، حيث دل الضمير على الخطاب والأمر في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾، كذلك للخطاب، فلا التفات حسب ظاهر النص ومعناه المحتمل. والله أعلم.





النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠٥] مسألة: تعليل التأنيث لقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾

[آل عمران: ١٨٥].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله- [وذكر أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ

الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] أن التأنيث في (ذائقة) باعتبار معنى (كل)؛ لأن معناها التأنيث، قال: لأن كل نفس نفوس ولو ذكر على لفظ (كل) جاز يعني -أنه لو قيل كل: نفس ذائق، وهو مردود؛ لأنه يجب اعتبار ما يضاف إليه (كل) إذا كانت نكرة، ولا يجوز أن يعتبر كل<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على أبي البقاء العكبري<sup>(٢)</sup> في تعليل تأنيث (ذائقة) في

قوله: "﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ بأنها تبعاً لمعنى (كل)، وخالف المشهور في (كل) إذا أضيفت إلى نكرة وما تسببه من تأنيث ما بعدها، وأنه لو ذكر على لفظ (كل) جاز أن يقال: كل نفس ذائق جاز؛ حيث إن هذا خلاف ما اطرده من قاعدة (كل) في الإضافة للنكرة، وقال في استدراكه: وهو مردود.

(١) البرهان في علوم القرآن (٣/٣٦٦).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١/٣١٧).

## الدراسة:

ذكر الإمام الزركشي حالات (كل) وعلاقتها بما يضاف إليها، وما يعتبر من تذكير أو

تأنيث باعتبار المعنى أو اللفظ، حيث ذكر لها أحوالاً -نذكرها مختصرة- كالتالي:

الأول: أن تضاف إلى نكرة فيجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في قوله

تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾

[الإسراء: ١٣].

ومفرداً مؤنثاً في قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾

[آل عمران: ١٨٥]، ومجموعاً مذكراً في قوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]. في معنى

الجمع؛ لأنه اسم جمع... ثم ذكر ما يرد على ذلك مما يظن أنه من جنسه وليس كذلك.

الثاني: أن تضاف إلى معرفة فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، سواء كانت

الإضافة لفظاً، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، فراعى لفظ كل،

ومنه قوله ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»<sup>(١)</sup>، ولم يقل: راعون ولا مسئولون.

وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا

ءَاتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [٩٣] لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا

[٩٥] [مريم: ٩٣-٩٥].

هذا إذا جعلنا "من" موصولة، فإن جعلناها نكرة موصوفة خرجت من هذا القسم إلى الأول.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن (٥/٢)؛ برقم: (٨٩٣)، ومسلم، كتاب

الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر.. (١٤٥٩/٣)؛ برقم: (١٨٢٩)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

الثالث: أن تقطع عن الإضافة لفظاً، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها.

فمن الأول: ﴿كُلُّ عَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤]. ولم يقل: كذبوا، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ومن الثاني: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤]، ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿كُلُّ لَهُ قَبِيلُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿وَكُلُّ أَتَوْهُ دَخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]<sup>(١)</sup>.

وقال أبو البقاء العكبري في تفسير الآية: "قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مبتدأ؛ وجاز ذلك وإن كان نكرة لما فيه من العموم؛ و ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾: الخبر، وأنت على معنى كل؛ لأن كل نفس نفوس، ولو ذكر على لفظ كل جاز، إضافة ﴿ذَائِقَةُ﴾ غير محضة؛ لأنها نكرة يحكى بها الحال، وقرئ شاذاً: (ذائقة الموت) بالتنوين والإعمال، وقرأ شاذاً أيضاً: (ذائقة الموت) على جعل الهاء ضمير كل على اللفظ، وهو مبتدأ وخبر"<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن جرير فيما يصدق عليه إطلاق النفس: "النفس تؤدي عن الذكر والأنثى، كما قيل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، يعني بذلك: كل ذكر وأنثى"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الإمام الزركشي ما يرد على هذه القاعدة مما يتوهم أنه يضعفها، إلا أنه ردها باعتبارات مناسبة تجري على قصد المعنى أو اللفظ، وما يتعلق به من تذكير وتأنيث، حيث قال: "وما ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة دون لفظ (كل) قد أوردوا عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: ٥]، وقوله: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٢٢).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١/٣١٧).

(٣) جامع البيان للطبري (٢٠/٤٥٥ - ٤٥٦).

يَأْتِيكَ ﴿[الحج: ٢٧]، وقوله: ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمًا إِلَّا أَعْلَى﴾ [الصفات: ٧-٨]، وأجيب بأن الجمع في الأولى باعتبار الأمة، وكذلك في الثانية؛ فإن الضامر اسم جمع، كالجامل والباقر، وكذلك في الثالثة؛ إنما عاد الضمير إلى الجمع المستفاد من الكلام، فلا يلزم عوده إلى كل.

وزعم الشيخ أثير الدين في تفسيره: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الجاثية: ٧]، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [الجاثية: ٩]، أنه مما روعي فيه المعنى بهذا اللفظ، وليس كذلك؛ فإن الضمير لم يعد إلى كل، بل على الأفاكين الدالة عليه: ﴿لِّكُلِّ أَفَّاكٍ﴾، وأيضاً فهاتان جملتان، والكلام في الجملة الواحدة" (١).

وقد تعقب - ما ذهب إليه أبو البقاء - ابن عادل من المفسرين، حيث قال: "وكان أبو البقاء قد قدّم قبل هذا التأنيث في "ذائقة" إنما هو باعتبار معنى "كل"، قال: لأن كل نفس نفوس، فلو ذكر على لفظ "كل" جاز، يعني: أنه لو قيل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ﴾ جاز، وقد تقدّم أول البقرة أنه يجب اعتبار لفظ ما يُضافُ إليه إذا كان نكرة، ولا يجوز أن يعتبر "كل" (٢).

### الترجيح:

الذي يظهر من تقسيم أحوال (كل) مع ما تضاف إليه وما يترتب على ذلك من عود الضمير واعتبار المعنى أو اللفظ في (كل) أن هذه الآية تأتي ضمن الحال الأولى، حيث أضيفت إلى نكرة، فلا يصح ما ذهب إليه أبو البقاء من توجيهه وبيان، وما استدركه الإمام الزركشي - رحمه الله - هو الصواب، والله أعلم.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٢١).

(٢) اللباب في علوم الكتاب؛ لابن عادل (٦/٩٨).

## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠٦] مسألة: عدم جواز القراءة بالحرف من القرآن الذي لم تثبت به

الرواية.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قلت: ذكر ابن جني في "المحتسب"<sup>(١)</sup>: أنها قراءة أبي السمال، وقال: قال أبو زيد أو غيره: قلت له: إنما هو ﴿فَجَاسُوا﴾ [الإسراء: ٥] فقال: حاسوا وجاسوا واحد. وهذا يدل على أن بعض القراء يتخير بلا رواية، ولذلك نظائر. انتهى. وهذا الذي قاله ابن جني غير مستقيم، ولا يحل لأحد أن يقرأ إلا بالرواية. وقوله: "إنهما بمعنى واحد"، لا يوجب القراءة بغير الرواية، كما ظنه أبو الفتح، وقائل ذلك والقارىء به هو أبو السوار الغنوي<sup>(٢)</sup> لا أبو السمال فاعلم ذلك. كذلك أسنده الحافظ أبو عمرو الداني، فقال: حدثنا المازني قال: سألت أبا السوار الغنوي، فقرأ: (فحاسوا) بالحاء غير الجيم، فقلت: إنما هو ﴿فَجَاسُوا﴾ [الإسراء: ٦] قال: حاسوا وجاسوا واحد، ويعني: أن اللفظين بمعنى واحد، وإن كان أراد أن القراءة بذلك تجوز في الصلاة، والغرض كما جازت بالأولى فقد غلط في ذلك وأساء<sup>(٣)</sup>].

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على ابن جني في ما ذهب إليه من جواز القراءة بالحرف من القرآن الذي لم تثبت به الرواية على جهة التخيير بين المترادفات، وقرر أنه لا قراءة إلا بثبوت رواية الحرف من القرآن، وقال في استدراكه: "وهذا الذي قاله ابن جني غير مستقيم".

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١٥/٢).

(٢) هو: حسان بن حريث، وقيل: حريث بن حسان، أبو السور العدوي البصري، روى عن علي بن أبي طالب، وعمران بن حصين رضي الله عنهما، قال النسائي في الكنى أبو السوار حسان بن حريث العدوي ثقة، توفي بعد المائة، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٥١)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٢٣)، وشذرات الذهب (٢/ ١٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٨٨).

## الدراسة:

القراءة سنة متبعة، تثبت بالمشافهة والرواية، مع اعتبار موافقة رسم مصحف عثمان رضي الله عنه وموافقتها لوجه من وجوه العربية، فهذه الشروط لا بد من توفرها لثبوت صحة القراءة.

قال السيوطي: "أخرج سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت قال: القراءة سنة متبعة"<sup>(١)</sup>.

وقال البغوي: "إن اتباع من قبلنا في الحروف وفي القراءة سنة متبعة، لا يجوز فيها مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءة التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة، أجمعت الصحابة والتابعون فمن بعدهم على هذا أن القراءة سنة، فليس لأحد أن يقرأ حرفاً إلا بأثر صحيح عن رسول الله ﷺ، موافق لخط المصحف أخذه لفظاً وتلقيناً"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"<sup>(٣)</sup>.

وقال الزجاج: "قال مشايخنا من أهل العلم: القراءة سنة متبعة، ولا يرون أن يقرأ أحد بما يجوز في العربية إذا لم تثبت رواية صحيحة"<sup>(٤)</sup>.

(١) الإيتقان في علوم القرآن (١/٢٦٠).

(٢) شرح السنة؛ للبغوي (٤/٥١٢).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/٩).

(٤) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (٥/٩١).

وفي ضوء هذا يتم مناقشة استدراك الإمام الزركشي - رحمه الله - على ابن جني فيما ذكره من تجويز في الرواية.

### مناقشة الاستدراك:

إن شروط قبول القراءة هي ما استقر - كما سبق - عند أئمة هذا الشأن، وابن جني إمام في اللغة، وله باع في توجيه القراءات والاستدلال لها، لكن ما أفاده من حقيقة علمية ليست صحيحة عند القراء، وغير مرضية، كما ذكره الإمام الزركشي، وإن صح لها نظائر فإنما يرجع ذلك إلى وهم أو تجويز في قبول الروايات وتحقيقها، فالمعول عليه في قبول القراءة هم أهل القراءات المعتبرين، فليس لأحد أن يصحح القراءة بحرف من القرآن نظراً؛ لأنه أفصح أو أفشى أو مرادف في المعنى قبل أن ينظر في صحة روايته ونقله مشافهة.

**قال الداني:** "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"<sup>(١)</sup>.

وقد حذر أئمة القراءات من التخيُّر في قبول الروايات بناءً على ما يغلب على الباحث من صنعة، فليس ذلك مقبولاً ألبتة.

**يقول ابن مجاهد:** "ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فرما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعاً، وقد رويت في كراهة ذلك وحظره أحاديث"<sup>(٢)</sup>.

(١) جامع البيان في القراءات السبع (٢/٨٦٠).

(٢) السبعة في القراءات (ص: ٤٦).

وهذا ما يراه الإمام الزركشي - رحمه الله - كما في هذا الموضع وكذا في موضع آخر، حيث قال: "إن القراءات توقيفية وليست اختيارية، خلافاً لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء... وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة ولا مجال للاجتهاد فيها، ولهذا قال سيبويه في كتابه في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف. وإنما كان كذلك؛ لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه" (١).

**الرد على ما ذهب إليه ابن جني: "إنهما بمعنى واحد":**

أن هذا التجوز من أهل اللغة والنحو لا يراعى فيه الركن الأول في قبول القراءات، وهو التلقي والمشافهة التي تثبت بها القراءة، وهذا ظهر عند النحويين، ومثله عند البلاغيين، ومثاله عند الزمخشري قوله: "وفي قوله تعالى: ﴿لَوَلَوْ أِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة: ٥٧] (٢)، يقول: وقرأ أنس يجمزون، فسئل، فقال: يجمحون، ويجمزون، ويشتدون واحد" (٣).

وفي موضع آخر يقول: "ولا الضالين" بالهمز، كما قرأ عمرو بن عبيد، "ولا جان"، ثم قال: "وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين" (٤).

وقال في موضع آخر في ترجيح قراءة على أخرى نظراً إلى البلاغة واللغة: "قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] قرأ الأعمش: "إلا قليل" بالرفع، وهي قراءة لم

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٢٢).

(٢) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/٢٨١).

(٣) المصدر السابق (١/١٧).

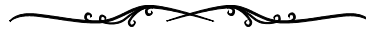


ثبت، قال: وهذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر من أقوال القراء أن التخيّر الذي جوّزه ابن جني ليس عليه التحقيق، وأن الرواية هي الشرط الأول في صحة القراءة، ثم يتبعه شرط الموافقة في الرسم واللغة، فليس الشأن في القدرة على توجيه القراءة، فاللغة العربية واسعة، ووجوه التقدير والإضمار في النحو كثيرة، وقد تجوز القراءة بحرف لم يثبتته القراء.

فالتحقيق ما ذهب إليه الإمام الزركشي من عدم قبول ما ذكره ابن جني من قاعدة التخيّر، فالتخيّر غير منضبط، ولا يسقط قراءة صحيحة، أو يثبت قراءة غير صحيحة بوجه من وجوه الترجيح اللغوي أو النحوي، وهذا هو المطرد والمشهور من عمل القراء، والله أعلم.



(١) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (١/٢٩٥).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠٧] مسألة: الرؤية.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ومنه<sup>(١)</sup> قوله: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَدَّهُمْ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (الأعراف: ١٩٨)، فإن المعتزلة احتجوا به على نفي الرؤية؛ لأن النظر لا يستلزم الإبصار، ولا يلزم من قوله: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٢٣) إبصاراً، وهذا وهم لأن الرؤية تقال على أمرين: أحدهما الحساب. والثاني العلم، والآية من المعنى الأول، أي: تحسبهم ينظرون إليك؛ لأن لهم أعيناً مصنوعة بأجفانها وسوادها يحسب الإنسان أنها تنظر إليه بإقبالها عليه وليست تبصر شيئاً<sup>(٢)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على المعتزلة قولهم: إنه لا يلزم من قوله: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٢٣) إبصاراً، وقال في استدراكه: "بأن هذا وهم".

الدراسة:

اختلف العلماء في مسألة الرؤية، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ثبوت الرؤية لله تعالى في الموقف وفي الجنة.

وهو ما ذهب إليه الصحابة والتابعون وسلف هذه الأمة<sup>(٣)</sup> وهو قول: ابن عمر، وابن عباس، وعبادة بن الصامت، وعكرمة، والحسن<sup>(٤)</sup>،

(١) أي من القسم الرابع: أن ينفي قيد المسند إليه أو المتعلق.

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٣٩٥).

(٣) تفسير ابن كثير (٨/٢٨٠).

(٤) يُنظر: جامع البيان (٢٣/٥٠٧).

والزجاج<sup>(١)</sup>، ورجحه الطبري<sup>(٢)</sup>، والواحدي<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، والقرطبي<sup>(٦)</sup>، وابن تيمية<sup>(٧)</sup>، وابن جزري<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، وابن كثير<sup>(١٠)</sup>، وابن عاشور<sup>(١١)</sup>، والقاسمي<sup>(١٢)</sup>،  
ودليلهم:

قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُونُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قال الشافعي: ما حجب الفجار إلا وقد علم أن الأبرار يرونه عزوجل، ثم قد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ بما دل عليه سياق الآية الكريمة، وهي قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾<sup>(١٣)</sup>.

القول الثاني: أن نعيم الرؤية لا يكون إلا للمؤمنين في الجنة وعدم ثبوته في الموقف، وهو قول ابن العربي<sup>(١٤)</sup>.

القول الثالث: نفي رؤية الله جل وعلا في الموقف وفي الجنة معاً، وهو قول المعتزلة<sup>(١٥)</sup>،  
وحجتهم:

- (١) يُنظر: معاني القرآن؛ للزجاج (٢٥٣/٥).
- (٢) يُنظر: جامع البيان (٥٠٧/٢٣).
- (٣) يُنظر: تفسير البسيط؛ للواحدي (٣٧٥/١).
- (٤) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١٧٧/١٦).
- (٥) يُنظر: زاد المسير لابن الجوزي (٤٢٢/٨).
- (٦) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠٥/١٩).
- (٧) يُنظر: منهاج السنة (٢١٦/١).
- (٨) يُنظر: تفسير ابن جزري (٥١٤/٢).
- (٩) يُنظر: تفسير أبي حيان (٣٥٠/١٠).
- (١٠) يُنظر: تفسير ابن كثير (٤٧٩/٤).
- (١١) يُنظر: تفسير ابن عاشور (٣٥٣/٢٩).
- (١٢) يُنظر: تفسير القاسمي (٢٢٢/٧).
- (١٣) تفسير ابن كثير (٢٨٠/٨).
- (١٤) عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي (٩/١٠).
- (١٥) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٣٣٠/٢)، الكشف للزمخشري (٥٤/٢).

(١) قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرٰنِيْ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، استدلال النافون لرؤية الله بالأبصار يوم القيامة بهذه الآية.

والرد عليهم من ثلاثة أوجه:

**الأول:** إن صح هذا التأويل فيكون معنى ﴿لَنْ تَرٰنِيْ﴾ محمولاً على الدنيا. أي: لن تراني في الدنيا جمعاً بين دلائل الكتاب والسنة، فإنه قد ثبت في الحديث الصحيح أن المؤمنين يرون ربهم عز وجل يوم القيامة في الدار الآخرة.

**الثاني:** أن موسى عليه الصلاة والسلام كان عارفاً بالله تعالى وبما يجب ويجوز ويمتنع على الله عز وجل، وفي الآية دليل على أنه سأل الرؤية، فلو كانت الرؤية ممتنعة على الله تعالى لما سألها موسى عليه الصلاة والسلام، فحيث سألها علمنا أن الرؤية جائزة على الله تعالى.

**الثالث:** أن الله عز وجل علق رؤيته على أمر جائز، والمعلق على الجائز جائز، فيلزم من ذلك كون الرؤية في نفسها جائزة، وإنما قلنا ذلك لأنه تعالى علق رؤيته على استقرار الجبل، وهو قوله تعالى: ﴿وَلٰكِنْ اَنْظُرْ اِلَى الْجَبَلِ فَاِنْ اَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرٰنِيْ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وهو أمر جائز الوجود في نفسه، وإذا كان كذلك ثبت أن رؤيته جائزة الوجود؛ لأن استقرار الجبل غير مستحيل عند التجلي إذا جعل الله تعالى له قوة على ذلك، والمعلق بما لا يستحيل لا يكون محالاً، والله أعلم بمراده<sup>(١)</sup>.

(٢) قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْاَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] الآية. احتج نفاة الرؤية بهذه الآية على أهل السنة، فقالوا: أخبر الله تعالى أن الأبصار لا تدركه، وإنما قال هذا على سبيل التمدح، وما نفي عن نفسه على سبيل التمدح به وجب أن يكون ذلك على التأييد<sup>(٢)</sup>.

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/٢٤٥).

(٢) تفسير البسيط؛ للواحدي (٨/٣٣٠).

والرد عليهم من ثلاثة أوجه:

الأول: أن المعنى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أي: في الدنيا، فلا ينافي الرؤية في الآخرة.

الثاني: أنه عام مخصوص برؤية المؤمنين له في الآخرة، وهذا قريب في المعنى من الأول.

الثالث: وهو الحق، أن المنفي في هذه الآية الإدراك المشعر بالإحاطة بالكنه، أما مطلق الرؤية فلا تدل الآية على نفيه، بل هو ثابت بهذه الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة، واتفاق أهل السنة والجماعة على ذلك<sup>(١)</sup>.

٣ قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، ذهب المعتزلة الذين ينفون رؤية الله تعالى في هذه الآية إلى أن المعنى: إلى رحمة ربها ناظرة أو إلى ثوابه أو ملكه، فقدروا مضافاً محذوفاً.

والرد عليهم من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الحذف خلاف الظاهر<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن النظر الوارد بمعنى الانتظار كثير في القرآن، ولكنه لم يقرن ألبتة بحرف "إلى" كقوله تعالى: ﴿انظُرُونَا نَقْنِصْ مِنْ ثَوْرِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣] ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] والذي ندعيه أن النظر المقرون بحرف إلى المعدى إلى الوجوه ليس إلا بمعنى الرؤية<sup>(٣)</sup>.

الثالث: لا يجوز أن يكون معناه: "إلى ثواب ربها ناظرة"؛ لأن ثواب الله غير الله، وإنما قال الله عز وجل: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا﴾ ولم يقل: إلى غير ربها ناظرة، والقرآن على ظاهره، وليس لنا أن نؤوله عن ظاهره إلا بحجة<sup>(٤)</sup>.

(١) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (٩٢/١).

(٢) روح المعاني للألوسي (١٦١/١٥).

(٣) مفاتيح الغيب (٧٣٢/٣٠).

(٤) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (١٢١/١).

**القول الرابع:** أنّ المراد بالأبصار: الأذهان والأفهام أو العقول، وهذا القول يذكره بعض المفسرين في جملة الأقوال في الآية<sup>(١)</sup>، وهو قول أبي الحصين يحيى بن الحصين<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، واختاره من المتأخرين: المناوي<sup>(٤)</sup> في كتابه: التوقيف على مهمّات التعاريف<sup>(٥)</sup> - ولم أجد - حسب بحثي وإطلاعي - أحدًا من المفسرين اختار هذا القول.

#### وحجتهم:

ما روي عن عليّ عليه السلام أنّه قال: (التوحيد ألا تتوهمه)، وما روي عنه أيضًا: (كلّ ما أدركته فهو غيره)<sup>(٦)</sup>.

#### الرد عليهم:

#### تأويل الأبصار بالأفهام بعيد لأسباب:

**أحدها:** أنّه خلاف ظاهر الآية، والأصل إجراء الآية على ظاهرها، ومن المقرر عند المفسرين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر القرآن إلا بدليل يوجب الرجوع إليه<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٥٥/٧).

(٢) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (١٣٦٣/٤)؛ برقم (٧٧٣٦).

(٣) هو: يحيى بن الحصين الأحمسي البجلي، قارئ أهل مكة، روى عن جدته: أم الحصين، ولها صحبة، قال عنه الذهبي: صدوق، يُنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٥٠١/٧)، والبداية والنهاية (٢١٤/٥)، وتهذيب التهذيب (١٩٨/١١).

(٤) هو: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، زين الدين، الحدادي المناوي، القاهري، الشافعي، عالم مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه: "التيسير" في شرح الجامع الصغير، و"فيض القدير"، و"تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف"، و"شرح التحرير" في فروع الفقه الشافعي، و"الإتحافات السننية بالأحاديث القدسية". توفي سنة (١٠٢٢هـ). ينظر ترجمته في: البدر الطالع (٢٧/١)، والأعلام (٦٥/٣)، ومعجم المؤلفين (١٩٦/٤).

(٥) يُنظر: التوقيف على مهمّات التعاريف (١٣٣/١).

(٦) يُنظر: التوقيف؛ للمناوي (١٣٣/١)، ولم أقف على تخريج هذين الأثرين.

(٧) قواعد الترجيح عند المفسرين (١٣٧/١).

الثاني: أنّ معهود القرآن إطلاق لفظ الأبصار، وإرادة الأبصار المعروفة، وهي العيون المبصرة، وقد يرد لفظ الأبصار ويراد به كلا المعنيين، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ

لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣]<sup>(١)</sup>، ولكن ذلك إنّما يرد في سياق المدح للمؤمنين، ولذا

يذمّ الله الكفار بأنهم: ﴿.. أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ﴿.. فَمَا أَغْنَىٰ

عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْعَادُتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، ولا يصحّ قصر المعنى في

هذه الآيات على أحد المعنيين؛ لأنّ الرؤية البصريّة هنا مقصودة، ولذا قال في آية آل عمران:

﴿.. يَرَوْنَهُمْ مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ فختم الآية بقوله: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ

لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣]، أمّا حين تمتنع الرؤية البصرية، فإنّ الله يعبر عن ذلك

بلفظ (الألباب)، كما قال سبحانه معقّباً على قصّة يوسف عليه السلام: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي

قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، أي: العقول والأفهام<sup>(٢)</sup>.

وقد أنكر هذا القول ابن كثير وتعقب من قال: إنّ المراد بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾

[الأنعام: ١٠٣] أي: العقول: "وهذا غريب جدّاً، وخلاف ظاهر الآية، وكأنّه اعتقد أنّ الإدراك في

معنى الرؤية"<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم؛ لمحمّد فؤاد عبد الباقي (ص: ١٢٢)، مادّة: (ب ص ر).

(٢) يُنظر: جامع البيان (٣٢٤/٧)، وغريب القرآن المسمّى بنزهة القلوب لأبي بكر السجستاني (ص: ٥٠).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/٣١٠).

## الترجيح:

من خلال عرض الأدلة السابقة ومناقشتها؛ يتبين قوة أدلة القول الأول، وهم القائلون بثبوت رؤية الله تعالى في الموقف وفي الجنة، وذلك لعدة أمور؛ منها:

- (١) أنه قول جمهور أهل السنة؛ لكثرة ظواهر الأدلة من الكتاب والسنة<sup>(١)</sup>.
- (٢) الأصل أن يحمل النص القرآني على ظاهره، ويفسر على حسب ما يقتضيه ظاهر اللفظ، ولا يجوز أن يعدل بألفاظ الوحي عن ظاهرها إلا بدليل واضح يجب الرجوع إليه، وهذا ما تقرر في علم الأصول<sup>(٢)</sup>.
- قال الطبري: "وإذا تنوزع في تأويل الكلام، كان أولى معانيه به أغلبه على الظاهر، إلا أن يكون من العقل أو الخبر دليلٌ واضح على أنه معنيٌّ به غير ذلك"<sup>(٣)</sup>.
- (٣) أن الدلائل العقلية قد دلت على إمكان وقوع رؤية الله تعالى في الآخرة، وإذا لم يوجد في العقل ما يمنع من رؤية الله تعالى وجاءت الأحاديث الصحيحة بإثبات الرؤية وجب المصير إليها، وإجراؤها على ظواهرها من غير تشبيه ولا إحاطة<sup>(٤)</sup>.
- (٤) قول مالك: "لو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعير الكفار بالحجاب في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]". وعنه أيضاً: "لم ير الله في الدنيا لأنه باق، ولا يرى الباقي بالفاني، فإذا كان في الآخرة ورزقوا أبصاراً باقية رأوا الباقي بالباقي"<sup>(٥)</sup>.
- (٥) أنها قد ثبتت رؤية المؤمنين لله عز وجل في الدار الآخرة في الأحاديث الصحاح من طرق

(١) التحرير والتنوير (٤١٥/٧).

(٢) قواعد الترجيح؛ للحري (١٢٢/١).

(٣) جامع البيان (٢٣٧/١٢).

(٤) لباب التأويل في معاني التنزيل (٤٤٠/٢).

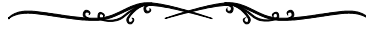
(٥) التحرير والتنوير (٤١٥/٧).



متواترة عند أئمة الحديث لا يمكن دفعها ولا منعها، ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن أناساً قالوا لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: فإنكم ترونه كذلك»<sup>(١)</sup>.

(٦) أن القول بنفي الرؤية شاذ مردود مخالف للكتاب والسنة وإجماع علماء أهل السنة، والقاعدة تنص على "أن كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم



---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّ مِنْ تَحْتِهِ شَيْءٌ﴾ (٤٤/٦)؛ برقم (٤٥٨١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (١٦٣/١)؛ برقم (١٨٢).  
(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين (١٣٧/١).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠٨] مسألة: قواعد تتعلق بالتشبيه.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به، وهو الكامل، كقولك: ليس الفضة كالذهب وليس العبد كالحر، وقد تدخل على المشبه لأسباب، منها: وضوح الحال، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فإن الأصل: وليس الأنثى كالذكر، وإنما عدل عن الأصل؛ لأن معنى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ﴾ الذي طلبت ﴿كَالْأُنْثَىٰ﴾ التي وهبت لها، لأن الأنثى أفضل منه، وقيل: لمراعاة الفواصل، لأن قبله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾. ووهم ابن الزمكاني في "البرهان"، حيث زعم أن هذا من التشبيه المقلوب، وليس كذلك، لما ذكرنا من المعنى<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على ابن الزمكاني قوله: إن قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، من التشبيه المقلوب، وقال في استدراكه: ووهم ابن الزمكاني في "البرهان"، حيث زعم أن هذا من التشبيه المقلوب، وليس كذلك، لما ذكرنا من المعنى.

الدراسة:

اختلف العلماء في نوع اللام في الذكر والأنثى في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، على قولين:

(١) البرهان في علوم القرآن (٤٢٦/٣).

**القول الأول:** أن اللام لام الجنس<sup>(١)</sup>، ومراد امرأة عمران: تفضيل الولد الذكر على الأنثى<sup>(٢)</sup>، لما هو مرتكز في نفوس الناس من الرغبة في مواليد الذكور، أي: ليس جنس الذكر مساوياً لجنس الأنثى<sup>(٣)</sup>، وبهذا قال الألوسي<sup>(٤)</sup>، وابن عاشور<sup>(٥)</sup>.

**وسبب هذا التفضيل أيضاً من وجوه:**

**أحدها:** أن شرعهم أنه لا يجوز تحرير الذكور دون الإناث.

**والثاني:** أن الذكر يصح أن يستمر على خدمة موضع العبادة، ولا يصح ذلك في الأنثى؛ لمكان الحيض وسائر عوارض النساء.

**والثالث:** الذكر يصلح لقوته وشدته للخدمة دون الأنثى، فإنها ضعيفة لا تقوى على الخدمة.

**والرابع:** أن الذكر لا يلحقه عيب في الخدمة والاختلاط بالناس، وليس كذلك الأنثى.

**والخامس:** أن الذكر لا يلحقه من التهمة عند الاختلاط ما يلحق الأنثى، فهذه الوجوه تقتضي فضل الذكر على الأنثى في هذا المعنى<sup>(٦)</sup>.

وهناك ممن قال بهذا القول من يرى أن هذا من التشبيه المقلوب، فيكون هناك تقديم وتأخير، تقديره: وليس الأنثى كالذكر<sup>(٧)</sup>، كما ذكره الإمام الزركشي عن ابن الزملاكي ووهمه، ووهمه قبله

(١) ينظر: تفسير البيضاوي (٣١/٢)، والتحرير والتنوير (٨٦/٣).

(٢) لباب التأويل للخازن (٣٤٠/١).

(٣) التحرير والتنوير (٨٦/٣).

(٤) روح المعاني (١٣٠/٢).

(٥) التحرير والتنوير (٨٦/٣).

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب (٢٤/٨)، والبحر المحيط لأبي حيان (١١٧/٢).

(٧) لباب التأويل للخازن (٣٤٠/١).

بهاء الدين السبكي<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أن اللام لام العهد، وهو قول الإمام الزركشي، والزخشي<sup>(٢)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٣)</sup>، والسكاكي<sup>(٤)</sup>، وابن هشام<sup>(٥)</sup>، والسبكي<sup>(٦)</sup>.

والمعنى: وليس الذكر الذي رغبت فيه بمساوٍ للأنثى التي أعطيتها لو كانت تعلم علو شأن هذه الأنثى، وجعلوا نفي المشابهة على بابيه من نفي مشابهة المفضول للفاضل<sup>(٧)</sup>.

**قال الرازي:** "المقصود من هذا الكلام: ترجيح هذه الأنثى على الذكر، كأنها قالت: الذكر مطلوب، وهذه الأنثى موهوبة الله تعالى، وليس الذكر الذي يكون مطلوب كالأُنثى التي هي موهوبة لله، وهذا الكلام يدل على أن تلك المرأة كانت مستغرقة في معرفة جلال الله، عالمة بأن ما يفعله الرب بالعبد خير مما يريد العبد لنفسه"<sup>(٨)</sup>.

**الترجيح:**

**الراجع - والله أعلم - هو القول الأول والقائل بأن اللام للجنس، ويدل على ذلك:**

(١) أن مرادها نفي مماثلة الذكر للأنثى، فاللام للجنس كما هو الظاهر؛ لأنه لم يقصد خصوص ذكر وأنثى، بل إن المراد أن هذا الجنس ليس كهذا الجنس.

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/١٧٧).

(٢) يُنظر: تفسير الكشاف (١/٣٨٥).

(٣) يُنظر: مفاتيح الغيب (٨/٢٤).

(٤) يُنظر: مفتاح العلوم (ص ٢١٥).

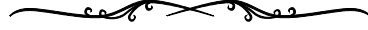
(٥) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥١٤).

(٦) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/١٧٧).

(٧) التحرير والتنوير (٣/٨٦).

(٨) مفاتيح الغيب (٨/٢٤).

- (٢) أن قياس كون ذلك من قولها أن يكون وليست الأنثى كالذكر؛ فإن مقصودها تنقيص الأنثى بالنسبة إلى الذكر، والعادة في مثله أن ينفي عن الناقص شبهه بالكامل لا العكس<sup>(١)</sup>.
- (٣) القول أن اللام في الذكر والأنثى للعهد، خلاف الظاهر الذي ذهب إليه أكثر المفسرين<sup>(٢)</sup>.
- (٤) أن الأولى في الجواب عدم الخروج عما هو الظاهر، والبحث فيما اقتضته العادة؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَسُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾، فنفي عن الكامل شبه الناقص؛ لأن الكمال لأزواج النبي ﷺ ثابت بالنسبة إلى عموم النساء، وعلى ذلك جاءت عبارة امرأة عمران، ومنه أيضاً: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]"<sup>(٣)</sup> والله أعلم.



(١) روح المعاني (٢/١٣٠).

(٢) المصدر السابق (٢/١٣٢).

(٣) المصدر السابق (٢/١٣٢).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٠٩] مسألة: الاستعارة في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]

[الذاريات: ٤١].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، فالمستعار له الريح والمستعار منه المرأة، وهما حسيان، والوجه المنع من ظهور النتيجة والأثر وهو عقلي، وهو أيضاً استعارة بالكناية، قال في الإيضاح<sup>(١)</sup>: وفيه نظر؛ لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها؛ ولهذا جعل صفة للريح لا اسماً، والحق أن المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحبل، والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع من إنشاء مطر وإقحاح شجر والجامع لهما ما ذكر، وهو مندفع بالعناية لأن المراد من قوله المستعار منه المرأة التي عبر عنها بالعقيم ذكرها السكاكي بلفظ ما صدق عليه<sup>(٢)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على القزويني صاحب "الإيضاح في علوم البلاغة" في استدراكه على السكاكي في: أن المستعار له الريح والمستعار منه المرأة بقوله: إنما المستعار صفة الشيء لا اسمه؛ وذلك بذكر اعتبار أن السكاكي ذهب إلى ما يصدق عليه الوصف، وقال في استدراكه: والحق أن المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحبل.

الدراسة:

ذكر السكاكي في كتابه "مفتاح العلوم" في بيان وجه الاستعارة ونوعها. قال: "ومن الثاني

استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي، ومثل لها بقوله: "قوله عز اسمه: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ

(١) يُنظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٣/٤٩٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٤٤١).

الْعَقِيمَ»، فالمستعار له الريح، والمستعار منه المرأة، والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر، فالطرفان حسيان ووجه الشبه عقلي<sup>(١)</sup>.

واستدرك القزويني في كتابه "الإيضاح" عليه بقوله: "وفيه نظر؛ لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها، وكذلك جعلت صفة للريح لا اسماً، والحق أن المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحمل والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع من إنشاء مطر وإقحاح شجر والجامع لهما ما ذكر<sup>(٢)</sup>."

### مناقشة الأقوال:

الذي يظهر أن السكاكي نحى في سوقه للمثال منحى الاختصار، وهو ظاهر من النظر في بقية الأمثلة التي قبله والتي بعده، فلم يعرج على التفصيل، وما ذكره القزويني من نظر هو التفصيل المناسب لبيان وجه الاستعارة ونوعها، حيث فصل بين الاسم والصفة في المستعار منه والمستعار له، فكان مطابقاً لما هو كائن وما ذكره الإمام الزركشي، من استدراك وجهه من جهة العموم، إلا أن التفصيل أدق وأوفق وذلك للاعتبارات التالية:

— أن الاسم غير الصفة، وهذا معلوم ضرورة.

— أن العقم يقع على الرجال والنساء.

"قال أبو عمرو<sup>(٣)</sup>: عُقِمَت المرأة، إذا لم تلد. قال ابن الأعرابي: عُقِمَت المرأة عَقْمًا، وهي

(١) مفتاح العلوم (ص: ٣٨٩).

(٢) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٤٩٩/٣).

(٣) هو: أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرهمي النحوي؛ نحوي، فقيه، عروضي، إخباري، من آثاره: "غريب سيبويه"، و"كتاب في السير"، و"كتاب العروض"، و"كتاب الأبنية"، و"مختصر في النحو"، توفي سنة (٢٢٥هـ)، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤٨٥/٢)، وكشف الظنون (٤٩٣/١)، (١٤٦٦/٢)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٣٢).

معقومة وعقيم، وفي الرجل أيضاً عُقم فهو عقيم ومعقوم<sup>(١)</sup>.

وأن يكون المراد صفة العقم التي في المرأة، فهذا أوفق للمعنى وأبعد عن اللبس والعقم في المرأة أكثر وضوحاً، إلا أن الاشتراك في العقم وصف للجميع لا تستقل به المرأة كصفة غالبية، ولذلك جاء: "عجوز عقيم".

فالوصف عقيم وليس صفة غالبية، بل صارت اسماً عرفياً ينصرف الذهن إلى الأنثى دون الذكر، فيصدق على مسمى (المرأة)، وهذا ما يمكن أن يجوّز استدراك الإمام الزركشي.

والعقيم لما وصفت به الريح دل على أنها ليست اسماً لها، بل وصف، والريح له أسماء هي من جنس الصفة، لكن غلبت عليها الاسمية للاستعمال، فانتقلت من العموم إلى الخصوص.

قال العسكري: "قوله عز اسمه: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، فالعقيم التي لا تجيء بولد، والولد من أعظم النعم، وأجسم الخيرات، ولهذا قالت العرب: "شوهاء ولوّد خير من حسناء عقيم"، فلما كان ذلك اليوم لم يأت بمنفعة حين جاء، ولم يبق خيراً حين مر؛ سمي عقيماً، ويمكن أن يقال: إنما سمي عقيماً لأنه لم يُبق أحداً من القوم، كما أن العقيم لا يخلف نسلاً، وسميت الريح عقيماً لأنها لم تأت بمطر ينتفع به ويبقى له أثر من نبات وغيره، كما أنّ العقيم من النساء لا تأتي بولد يرجى<sup>(٢)</sup>.

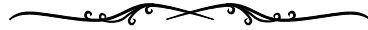
(١) معجم مقاييس اللغة؛ لابن فارس (٧٥/٤).

(٢) الصناعتين؛ لأبي هلال العسكري (ص: ٢٧٣).



### الترجيح:

الذي يظهر من التفصيل المذكور ومن مبررات التفريق بين عبارة السكاكي وعبارة القزويني، أن ما ذهب إليه القزويني ألصق بالمراد، وعبارة النص وهي تفصيلاً لعبارة السكاكي، ولم تخرج المثال عن النوع المذكور بحال، فالصفتان محسوستان، والشبه عقلي كذلك حسب ما ذهب إليه السكاكي. والله أعلم.



## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قوله: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَلَّيْلٌ نَّسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ (يس: ٣٧)] فقد يتوهم أن الضمير في (هم) راجع إلى الليل والنهار بناءً على أن أقل الجمع اثنان، وهو فاسد لوجهين: أحدهما: أن النهار ليس مظلماً. والثاني: أن كون أقل الجمع اثنان مذهب مرجوح، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتج عليهم بالآيات ﴿مُظْلِمُونَ﴾ داخلو الظلام، كقولك: مصبحون وممسون إذا دخلوا في هذه الأشياء<sup>(١)</sup>.

في هذا النص مسألتان:

### [١١٠] المسألة الأولى: كم أقل الجمع؟

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي قولهم: إن أقل الجمع اثنان، وقال في استدراكه: "إن هذا المذهب مرجوح".

الدراسة:

### اختلف العلماء في أقل الجمع؛ على قولين:

القول الأول: ذهب الزركشي إلى أن أقل الجمع اثنان، وهو قول عمر، وزيد بن ثابت<sup>(٢)</sup>، وهو مذهب القاضي الباقلاني، وابن الماجشون<sup>(٣)</sup>، وداود الظاهري<sup>(٤)</sup>، وأبي يوسف، والخليل،

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٤).

(٢) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/١٨٤)، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدني (٢/٢٢٢).

(٣) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة التيمي، مولا هم، المدني، أبو عبد الله، فقيه، من حفاظ الحديث الثقات، له تصانيف، كان وقوراً عاقلاً ثقة، أصله من أصبهان، ودفن في مقابر قريش، توفي سنة (١٦٤هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/١٦٦)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٢٢)، والأعلام؛ للزركلي (٤/٢٢).

(٤) هو: داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان، الملقب بالظاهري، أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام. تنسب إليه الظاهرية، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس. وكان داود أول من جهر بهذا القول. وهو أصبهاني الأصل، سكن بغداد، وانتهت إليه رئاسة العلم فيها، توفي في بغداد سنة =

واختاره الغزالي<sup>(١)</sup>، وحجتهم:

- (١) من الكتاب: قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]، وأراد به موسى وهارون.  
وقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبُوءُ الْخَصَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ (١١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴿[ص: ٢١-٢٢]، جاءت الأفعال بصيغة الجمع والمراد به خصمان.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وأراد به الأخوين، وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وأراد به داود وسليمان.

(٢) ومن السنة: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «الاثنتان فما فوقهما جماعة»<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن الجمع إنما سمي جمعاً؛ لما فيه من جمع الآحاد، وذلك يوجد في الاثنتين؛ فوجب أن يكون جمعاً<sup>(٣)</sup>.

(٢٧٠هـ). يُنظر ترجمته في: طبقات الحفاظ (ص: ١٠٦)، والوافي بالوفيات (٤/٤٠٩)، والأعلام؛ للزركلي (٣٣٣/٢).

(١) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/١٨٥)، والتبصرة في أصول الفقه (١/١٢٨)، والواضح في أصول الفقه (٣/٤٢٧)، والإحكام في أصول الأحكام (٢/٢٢٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه، (٣١٢/١)؛ برقم (٩٧٢)، قال ابن حجر: "وفيه الربيع بن بدر وهو ضعيف وأبوه مجهول، ورواه البيهقي من حديث أنس وقال: هو أضعف من حديث أبي موسى، والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه عثمان الواصي وهو متروك، وابن أبي خيثمة من حديث الحكم بن عمير وإسناده واه، وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الربيع، ووالده بدر بن عمر، ورواه البيهقي في سننه من طريق الربيع بن بدر". يُنظر: التلخيص الحبير (٣/١٨٥)، ومصباح الزجاجة (١/١٥١) وإرواء الغليل (٢/٢٤٨)، وقال البخاري في صحيحه: باب اثنتان فما فوقهما جماعة، وقال ابن حجر: "هذا لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة منها في ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري". فتح الباري؛ لابن حجر (٢/١٤٢).

(٣) يُنظر: التبصرة في أصول الفقه (١/١٣٠)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٢٢٣)، والواضح في أصول الفقه (٣/٤٣٠).

## الرد عليهم:

(١) أما قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]، فالمراد به موسى وهارون وفرعون وقومه وهم جمع، وأما قصة داود فلا حجة فيها؛ فإن الخصم قد يطلق على الواحد وعلى الجماعة، فيقال: هذا خصمي وهؤلاء خصمي، وليس في الآية ما يدل على أن كل واحد من الخصمين كان واحدًا.

وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، فالمراد به الثلاثة، وحيث ورثناها السدس مع الأخوين لم يكن ذلك مخالفًا لمنطوق اللفظ، بل لمفهومه بدليل آخر، وهو انعقاد الإجماع على ذلك.

والمراد من قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، داود وسليمان والمحكوم له وهم جماعة<sup>(١)</sup>.

(٢) وأما قوله ﷺ: «الاثنتان فما فوقهما جماعة»<sup>(٢)</sup>، فإنما أراد به أن حكمهما حكم الجماعة في انعقاد صلاة الجماعة بهما وإدراك فضيلة الجماعة، ويجب الحمل عليه؛ لأن الغالب من النبي ﷺ أن يعرفنا الأحكام الشرعية لا الأمور اللغوية؛ لكونها معلومة للمخاطب<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** أن أقل الجمع ثلاثة. ومن قال به: عثمان، وابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup>، وقال به أبو حنيفة، والشافعي، ومالك، وأحمد بن حنبل، وهو مذهب سيبويه، وهو قول جمهور

(١) يُنظر: التبصرة في أصول الفقه (١/١٣٠)، والإحكام للآمدي (٢/٢٢٣)، والواضح في أصول الفقه (٣/٤٣٠).

(٢) سبق تخريجه (ص ٦٥٥).

(٣) يُنظر: الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي (٢/٢٢٤)، والواضح في أصول الفقه (٣/٤٣١)، والتبصرة في أصول الفقه (١/١٣٠).

(٤) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/١٨٥)، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي (٢/٢٢٢).

النحاة<sup>(١)</sup>، وحجتهم:

(١) ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال لعثمان رضي الله عنه: (حجبت الأم بالاثنتين من الإخوة، وإنما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١])، وليس الإخوان بإخوة في لسانك، ولا في لسان قومك؟ فقال له عثمان: "لا أنقض أمراً كان قبلي، وتوارثه الناس، ومضى في الأمصار"<sup>(٢)</sup>، فعارضه على أنه في لسان العرب ليس بحقيقة في الاثنتين، وإنما صار إليه للإجماع<sup>(٣)</sup>.

(٢) أن أهل اللغة فرقوا بين الواحد والاثنتين والجمع، فقالوا: رجل ورجلان ورجال، ولو كان الاثنان جمعاً لكان لفظ التثنية مساوياً لما زاد عليه، كما كان لفظ الثلاثة مساوياً لما زاد عليه.

(٣) أن من خصائص الحقائق: أنه لا يجوز نفي الموضوع عنها، ومن خصيصة المجاز حسن النفي، فلا يقال في النهاق: ليس بحمار، ويقال في الرجل البليد: ليس بحمار، لكنه إنسان بليد. وفي مسألتنا يحسن أن يقول القائل من العرب: ما رأيت رجالاً، لكن رأيت رجلين، كما يحسن أن يقول: ما رأيت رجلين، لكن رأيت رجالاً<sup>(٤)</sup>.

الرد عليهم:

أما رواية ابن عباس رضي الله عنه بأنه قد روي خلاف ذلك عن زيد بن ثابت، فقال:

(١) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١٨٦/٤)، والواضح في أصول الفقه (٤٢٧/٣)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٢٢/٢).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک: كتاب الفرائض، باب ميراث الإخوة من الأب والأم (٣٧٢/٤)؛ برقم (٧٩٦٠)، ثم قال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٨٥/٣)، فقال: "وفيه نظر، فإن فيه شعبة مولى ابن عباس، وقد ضعفه النسائي".

(٣) يُنظر: روضة الناظر (٣٣/٢)، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي (٢٢٥/٢)، والواضح في أصول الفقه (٤٢٧-٤٢٨)، والتبصرة في أصول الفقه (١٢٨/١)، والبحر المحيط في أصول الفقه (١٩٢/٤)، والمستصفي (٢٤٣/١).

(٤) المصدر السابق.

الإخوان إخوة<sup>(١)</sup>، وروي عنه أنه قال: (أقل الجمع اثنان). فتقابل القولان.

قيل: إن صح ذلك عنه؛ فمعناه: أنهما يجريان مجرى الجمع في حجب الأم.

وقوله: أقل الجمع اثنان، يعني: أول وأقل ما يجتمع شيء إلى شيء، فهذا من الاجتماع، فأما الجمع؛ فإنه ليس من التثنية في شيء من حيث اللغة والوضع<sup>(٢)</sup>.

وأما الرد على كلام أهل اللغة: بأنه لا يمتنع أن يكون للتثنية أسماء تخصها، ويكون اسم الجمع أيضاً متناولاً لها، كالأسد له اسم يخصه، ومع ذلك اسم السبع حقيقة فيه.

قيل: السبع والأسد لم يوضع للتمييز بين شيئين، وإنما جعل أحدهما اسماً للجنس، والآخر اسماً للنوع، وليس كذلك لفظ التثنية والجمع؛ فإنهما وضعا لنوعين مختلفين من العدد على وجه التمييز بينهما، فدل على أن كل واحد منهما يختص بما يميز به كالأسد والحمار لما وضع لجنسين من الحيوان كان كل واحد منهما اسماً لما وضع له خاصة<sup>(٣)</sup>.

الترجيح: الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني، والقائل بأن أقل الجمع ثلاثة ويدل على ذلك أمور، منها:

(١) قوة أدلتهم وردوهم على مخالفهم.

(٢) أن الأكثر هو إطلاق لفظ الجمع على الثلاثة فصاعداً، وهو قول أئمة اللغة<sup>(٤)</sup>.

(٣) أن أهل اللسان فرقوا بين الآحاد، والتثنية، والجمع، وجعلوا لكل واحد من هذه المراتب

(١) أخرجه البيهقي (٢٢٧/٦)، والحاكم (٣٣٥/٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في التلخيص.

(٢) الواضح في أصول الفقه (٤٢٨/٣).

(٣) يُنظر: التبصرة في أصول الفقه (١٢٩/١)، والواضح في أصول الفقه (٤٢٨/٣-٤٢٩)، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي (٢٢٥/٢).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (١٩٢/٤).

لفظاً وضميراً مختصاً به، فوجب أن يغير الجمع التثنية، كمغايرة التثنية الآحاد<sup>(١)</sup>.

(٤) أن صيغة الجمع تنعت بالثلاثة فما فوقها وبالعكس، يقال: جاءني رجال ثلاثة وثلاثة رجال، ولا تنعت بالاثنتين فلا يقال: رجال اثنان ولا اثنان رجال<sup>(٢)</sup>.

(٥) أن أهل اللغة قد فرقوا بين التثنية والجمع في الضمير المتصل، فقالوا في التثنية: "فعلا"، و "افعلوا"، وقالوا في الجمع: "فعلوا"، و "افعلوا"، فلو كان الجمع يطلق على التثنية لما فرقوا بينهما، ولقالوا لكل منهما: "فعلوا" أو "افعلوا"، ولكنهم لم يقولوا ذلك؛ ما يدل على أن التثنية ليست بجمع، فينتج: أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما استدركه الإمام الزركشي -رحمه الله- هو الصواب، والله أعلم.



(١) روضة الناظر (٢/٣٤).

(٢) المحصول؛ للرازي (٢/٣٧١).

(٣) يُنظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن للنملة (٤/١٥٢١).

[١١١] المسألة الثانية: رجوع الضمير في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾

راجع إلى الليل والنهار.

وجه الاستدراك ومحلّه:

ذكر الزركشي أنه قد يتوهم أن الضمير في ﴿هُمْ﴾ راجع إلى الليل والنهار بناءً على أن أقل الجمع اثنان. وقال في استدراكه: إن هذا فاسد وإنما الضمير راجع إلى الكفار.

الدراسة:

ذكر الإمام الزركشي أن الضمير عائد على الكفار، وقد دل على ذلك سياق الآيات السابقة. وقال البعض: إنه راجع على الناس أو الخلق، وهو قول كثير من المفسرين<sup>(١)</sup>.

قال ابن عادل: "قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] أي: داخلون في الظلام، كقوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ [الحج: ٦٦]، و«إذا» للمفاجأة؛ أي: ليس لهم بعد ذلك أمر لا بد لهم من الدخول فيه"<sup>(٢)</sup>.

قال الشوكاني: "﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾، أي: داخلون في الظلام مفاجأة وبغته، يقال: أظلمنا، أي: دخلنا في ظلام الليل، وأظهرنا دخلنا في وقت الظهر، وكذلك أصبحنا وأمسينا"<sup>(١)</sup>.

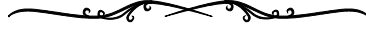
(١) جامع البيان؛ للطبري (٥١٦/٢٠)، وتفسير السمرقندي (١٢٣/٣)، والكشف والبيان؛ للشعلي (١٢٨/٨)، والتفسير الوسيط للواحدي (٥١٤/٣)، وتفسير السمعاني (٣٧٧/٤)، ومعالم التنزيل؛ للبغوي (١٧/٧)، والكشاف (١٦/٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٤٥٤/٤)، ومفاتيح الغيب (٢٧٦/٢٦)، وتفسير العز بن عبد السلام (٣٩/٣)، وتفسير البيضاوي (٢٦٨/٤)، ومدارك التنزيل للنسفي (١٠٤/٣)، واللباب لابن عادل (٢١٦/١٦)، والجواهر الحسان للثعالبي (١٣/٥)، وتفسير أبي السعود (١٦٧/٧)، وفتح القدير (٤٢٣/٤)، ومحاسن التأويل (٣٤/٤)، والتحرير والتنوير (١٨/٢٣)، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم؛ لمجموعة من العلماء (٣٦٦/٨).

(٢) اللباب؛ لابن عادل (٢١٦/١٦).



قال ابن عاشور: "وإسناد مظلّمون إلى الناس من إسناد إفعال الذي الهمزة فيه للدخول في الشيء مثل أصبح وأمسى"<sup>(٢)</sup>.

ولم أجد -حسب بحثي وإطلاعي- من ذكر التوهم الذي ذكره الزركشي في أنه راجع إلى الليل والنهار، وقال: هو فاسد لوجهين: أحدهما أن النهار ليس مظلّمًا. والثاني: أن كون أقل الجمع اثنان مذهب مرجوح إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتج عليهم بالآيات، و﴿مُظْلِمُونَ﴾ داخلو الظلام، كقولك: مصبحون وممسون إذا دخلوا في هذه الأشياء"<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.



= (١) فتح القدير (٤/٤٢٣).

(٢) التحرير والتنوير (١٨/٢٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٤).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١١٢] مسألة: دلالة الخطاب بـ "لعل" في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهِ يَتَذَكَّرُ أَوْ

يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وكذا ما ورد من الخطاب بـ "عسى" و "لعل"، فإنها على بابها في الترجي والتوقع، ولكنه راجع إلى المخاطبين، قال الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهِ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]: اذهبا إلى رجائكما وطمعكما لعله يتذكر عندكما، فأما الله تعالى فهو عالم بعاقبة أمره، وما يؤول إليه؛ لأنه يعلم الشيء قبل أن يكون، وهذا أحسن من قول الفراء: إنها تعليلية، أي: يتذكر لما فيه من إخراج اللفظ عن موضوعه<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على الفراء قوله: إن لعل تعليلية، وقال في استدراكه: وهذا أحسن من قول الفراء.

الدراسة:

اختلف النحاة والمفسرون في معنى "لعل" في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهِ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّ "لعلَّ" على بابها من الترجي والتوقع، وهذا قول سيبويه والمحققين من

(١) نص كلام سيبويه في الكتاب: "فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما". كتاب سيبويه (١/٣٣١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٤/٥٧).

النحويين<sup>(١)</sup>،

والبغوي<sup>(٢)</sup>، وحجتهم:

(١) أن الترجي والتوقع إنما هو في حيز البشر، وذلك بالنسبة إلى المرسل، وهو موسى وهارون، أي: اذهبا على رجائكما وطمعكما في إيمانه، اذهبا مترجّيين طامعين، وباشرا الأمر مباشرة من يرجو ويطمع أن يثمر عمله ولا يخيب سعيه، فهو يجتهد بطوقه، ويحتشد بأقصى وسعه، وقد علم الله تعالى ما يكون منه، وجدوى إرسالهما إليه مع العلم بأنه لن يؤمن إلزام الحجة وقطع المعذرة، فكان النطق بحرف الترجي على لسانهما، كما تقول للشخص إذا أشرت عليه بشيء: فلعله يصادفك تيسير، وأنت لا تريد أنك ترجو ذلك، ولكن بطلب رجاء من المخاطب<sup>(٣)</sup>.

(٢) قال المبرد: "وَلَكِنْ الْمَعْنَى -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: اذهبا أَنْتُمَا على رجائكما وقولا الْقَوْل الذي ترجوان به ويرجو به المخلوقون تذكر من طالبوه"<sup>(٤)</sup>.

(٣) وقال البغوي: "قليل: معناه اذهبا على رجاء منكما وطمع، وقضاء الله وراء أمركما"<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: أنها للتعليل.

وهو قول الفراء<sup>(٦)</sup>، وقال به الطبري<sup>(٧)</sup>، وأثبتته الأخفش<sup>(٨)</sup>، وحجتهم:

(١) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٨٠)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢٧/١)، واللباب في علوم الكتاب (٢٥٣/١٣).

(٢) معالم التنزيل؛ للبغوي (٢٧٥/٥).

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤٢/٨)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢٧/١)، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ٣٧٩)، والكشاف للزمخشري (٦٧/٣)، والتحرير والتنوير (١٢٤/١٦).

(٤) المقتضب (١٨٣/٤).

(٥) معالم التنزيل؛ للبغوي (٢٧٥/٥).

(٦) معاني القرآن؛ للفراء (٢٨١/٣).

(٧) جامع البيان (٣٧٦/١٩).

(٨) يُنظر: معاني القرآن؛ للأخفش (٤٤٣/٢).

(١) ما في القرآن من نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٢]، ﴿لَعَلَّكُمْ نَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣]، أي: لتشكروا، ولتهتدوا.

(٢) ومنه قول الشاعر:

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْخُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكْفُ وَوُثِّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقٍ  
فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ غُهُودُكُمْ كَلَمْعَ سَرَابٍ بِالْمِلَا مُتَالِقٍ<sup>(١)</sup>  
فقوله: "لعلنا نكف"، أي: لأجل أن نكف<sup>(٢)</sup>.

(٣) قال الأخفش: "﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾"، نحو قول الرجل لصاحبه: "افرج لعلنا نتعدى" والمعنى: "لنتعدى"، و"حتى نتعدى"، وتقول للرجل: "اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك"، أي: لتأخذه<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: أنها استفهامية، أي: هل يتذكر أو يخشى؟<sup>(٤)</sup>.

وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٥)</sup>، وابن زيد<sup>(٦)</sup>.

قال الطبري: "كأنهم وجهوا معنى الكلام إلى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَنَّا﴾ [طه: ٤٤]، فانظرا هل يتذكر ويراجع أو يخشى الله فيرتدع عن طغيانه، وكما قال ابن عباس معنى الآية: هل يتذكر أو يخشى<sup>(٧)</sup>."

(١) البيتان غير منسوبين، وهما في أمالي ابن الشجري (٧٧/١)، والحماسة البصرية (٨٧/١)

(٢) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤٣/٨)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢٧/١)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص ٥٨٠)، وأضواء البيان (١٦/٤).

(٣) معاني القرآن؛ للأخفش (٤٤٣/٢).

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤٣/٨)، واللباب في علوم الكتاب (٢٥٣/١٣)، والجامع لأحكام القرآن (٢٠١/١١).

(٥) جامع البيان (٣٧٦/١٨).

(٦) المصدر السابق (٣٧٦/١٩).

(٧) المصدر السابق (٣١٣/١٨)، بتصرف يسير.

الرد عليهم:

رَدَّ عليهم بأنه يَسْتَحِيل الاستفهام في حق الله تعالى كما يستحيل الترجي<sup>(١)</sup>.

الترجيح:

الذي يبدو -والله أعلم- أن القول الأول هو الراجح، وهو أن "لعل" على بابها من الترجي والتوقع، ويدل على ذلك ما يلي:

- (١) أنه إذا كان لا بُدَّ من التأويل فَجَعَلُ اللفظ على مدلوله باقياً أولى مِنْ إخراجِه عنه<sup>(٢)</sup>.
- (٢) أن هذا الترجيح يُبنى على الدليل الرابع من أدلة الاحتجاج الغالبة عند النحاة: وهو الاستصحاب، "ومعناه: إبقاء الحكم على ما كان عليه؛ فلا يلحقه تغيير إلا إذا قام الدليل على تغيير الحكم"<sup>(٣)</sup>، وقد استدل سيبويه بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه، وإن لم يصرح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب الأصل، ومن هذه المواضع: ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾<sup>(٤)</sup> فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾ [طه: ٤٣]، [٤٤]، فقد ذهب سيبويه في "الكتاب"<sup>(٥)</sup> إلى أن "لعل" على بابها من الترجي، وأن الترجي في حق موسى وهارون عليهما السلام، وأن المعنى: اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم؛ ففي كلام سيبويه إبقاء ما كان على ما كان، أي: إبقاء "لعل" على معناها الأصلي، وهو: الترجي؛ فبقي حال اللفظ على ما يستحقه، ولم ينتقل عن أصله لعدم الدليل، وهذا هو الاستصحاب وإن لم يسمه سيبويه باسمه<sup>(٥)</sup>.

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤٣/٨).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤٣/٨).

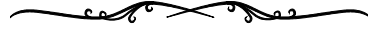
(٣) أصول النحو (١) - جامعة المدينة (ص: ٢٦٥).

(٤) الكتاب لسيبويه (٣٣١/١).

(٥) أصول النحو (١) - جامعة المدينة (ص: ٢٦٦).

(٣) كون "لعل" للتعليل لا ينافي معنى الترجي؛ لأن وجود المعلول يرجى عند وجود علته<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) أضواء البيان (١٠٢/٢).

## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

### [١١٣] مسألة: دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد والحدوث.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [تنبيه: هذا الذي ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد والحدوث، هو المشهور عند البيانين، وأنكر أبو المطرف بن عميرة<sup>(١)</sup> في كتاب الترمييزات على كتاب التبيان لابن الزملاكاني قال: هذا الرأي غريب، ولا مستند له نعلمه، إلا أن يكون قد سمع أن في مقوله أن يفعل وأن يفعل هذا المعنى من التجدد، فظن أنه الفعل القسيم للأسماء فغلط، ثم قوله: الاسم يثبت المعنى للشيء عجيب، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط، وإنما ذاك في الأسماء المشتقة، ثم كيف يفعل بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [١٥] ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾ [المؤمنون: ١٥-١٦]، وقوله في هذه السورة بعينها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ [٥٧] وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ [المؤمنون: ٥٧-٥٨]<sup>(٢)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي -رحمه الله- على أبي المطرف بن عميرة قوله: إن الاسم لا يدل على الثبوت، والفعل لا يدل على التجدد والحدوث، وقوله: إن الاسم لا يدل إلا على معناه فقط، أما كونه يثبت المعنى للشيء فلا وقال في استدراكه: إن هذا غلط.

(١) هو: أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين ابن عميرة المخزومي، أبو المطرف: أديب، من أجلاء المغرب ومن فحول كتابه. ولد بالأندلس وانتقل إلى غرناطة، ومات في تونس، وألف كتاباً في "فاجعة المرية"، وله "التنبيه على المغالطة والتنويه" في الأدب، و"التنبيهات على ما في التبيان من الترمييزات"، ودون شعره وإنشاءه في مجلدين سما "بغية المستطرف وبغية المتطرف". توفي سنة (٦٥٦هـ). يُنظر ترجمته في: كشف الظنون (١/٣٤١)، وبغاية النهاية (١/٢٨٨)، ومعجم المؤلفين (١/٢٩٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٤/٧٢).

## الدراسة:

ما قرره الإمام الزركشي -رحمه الله- من أمثلة قبل ذكر ما بنيت عليه من قاعدة يقرر القاعدة، وهو المشهور عند أصحاب المعاني بل والنحويون؛ ذاك أنهم في تقديرهم وحذفهم يعتبرون بالمعنى الذي تقضي به الصيغ، وهو معول المفسرين في بيان معاني القرآن الكريم، والذي انتقده أبو مطرف له وجه باعتبار ما أثير من مناقشة لما يقع تحت الفعل من أنواع، فالتجدد والحدوث في المضارع جلي واضح، وعليه فرقوا بين الأسماء المشتقة والفعل من حيث إطلاق التجدد، وهذا ناقشه بعض المعاصرين، وتعرضوا لما ذكره الجرجاني من إلماحات نبهت على تداخل نظر البلاغيين بنظر النحويين في التعبير عن المعاني باعتبار الصيغ ودلالاتها، وما يتعلق بذلك من تصرف فيها من اشتقاق أو استعمال المشتقات.

وقد نبه على مثل هذا الزعبلأوي<sup>(١)</sup> واستعان ببيان الفرق الذي مثل له الجرجاني، حيث قال: "ذكر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز أن الاسم الذي أسند إلى (زيد) في قولك: (زيد منطلق) يثبت معنى الانطلاق لزيد، دون أن يقتضي تجدده، وأن الفعل الذي أسند إلى (زيد) في قولك: (زيد ينطلق) يثبت به الانطلاق الذي يتجدد، فيقع من (زيد) شيئاً بعد شيء"<sup>(٢)</sup>.

وأكد الجرجاني في موضع آخر أن لكل من الاسم والفعل المسندين في هذه الجملة الاسمية دلالة تغاير دلالة الآخر، فقال: "ولا ينبغي أن يغرك إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر أننا قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما نقول في زيد يقوم: إنه في موضع زيد قائم، فإن ذلك

(١) هو : الأستاذ صلاح الدين الزعبلأوي الناقد اللغوي عاش نحوًا من مئة عام سلخ معظمها في رحاب العربية، من مصنفاته : "دراسات في النحو" و"مذاهب وآراء حول نشوء اللغات"، و"مسالك القول في النقد اللغوي"، و"معجم أخطاء الكتاب".

(٢) دراسات في النحو؛ لصلاح الدين الزعبلأوي (ص: ٤٠٦).



لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا فعلين أو يكونا اسمين<sup>(١)</sup>.

فما الذي قصد إليه الجرجاني بقوله: الفعل الذي يثبت به المعنى المتجدد، والاسم الذي يثبت به المعنى غير المتجدد؟ أقول: صواب المسألة عندي أن الفعل الذي قرن بالتجدد، في مقالة الجرجاني، هو الفعل المضارع خاصة، وأن الاسم الذي وصف بعدم التجدد هو اسم الفاعل، المعدّ للعمل، الجاري على معنى الفعل ولفظه، واسم الفاعل لا يُعد للعمل ما لم يكن للحال أو الاستقبال، دون الماضي، وما لم يكن معتمداً على نفي أو استفهام أو مبتدأ صريح أو منوي، أو موصوف، أو ذي حال، فقد ذهب كثير من النحاة، في مثل قولك: (خالد دائب في عمله) أنه بمعنى قولك: (خالد يدأب في عمله)، ورأى الجرجاني غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومن شواهد الجرجاني وأمثله على ما ذهب إليه:

قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]. قال الجرجاني: "فإنَّ أحدًا لا يشك في امتناع الفعل ها هنا، وأن قولنا: "وكلبهم ييسط ذراعيه"، لا يؤدي الغرض. وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً، بل تثبته بصفة هو عليها، فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب. وقد ذهب جماعة إلى أن اسم الفاعل في الآية، وهو (باسط) جاء للماضي، أي: أن زمن حصوله للمخبر عنه سابق نزول الآية الكريمة على رسول الله، وقد أجيب عن ذلك بأن الكلام قد جاء على حكاية الحال، بدليل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ﴾ والواو للحال، ولا يحسن أن يقال هنا: وكلبهم بسط بالماضي، وإنما

(١) دلائل الإعجاز للجرجاني (ص: ١٧٧).

(٢) دراسات في النحو؛ لصالح الدين الزعبلوي (ص: ٤٠٦).

يحسن أن يقال بعد واو الحال: وكلبهم ييسط. وقد جاء قبل الآية قوله تعالى: ﴿وَنَقَلَبْنَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨] فأتى فيها بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال<sup>(١)</sup>.

ومن شواهد الجرجاني في هذا الباب، قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣]، فقد ذهب الجرجاني إلى أن الفعل قد أتى بصيغة المضارع؛ لأن الرزق يتجدد ساعة بعد ساعة، ولو قيل: (هل خالق غير الله رازق لكم) بصيغة اسم الفاعل، لكان المعنى غير ما أريد...".

وهذا التقرير ينه على التفصيل المذكور، حيث إن ما كان اسم فاعل مشتقاً من المضارع، فيأخذ شبهه في التجدد والحدوث، ليس ذلك لما يشتق من الماضي، قال الزعبلاني في هذا السياق: "وانظر بعد إلى ما جاء في الكلّيات<sup>(٢)</sup> لأبي البقاء الكفوي<sup>(٣)</sup>." قال أبو البقاء: "اشتهر عند أهل البيان أن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث"، فأشار إلى نحو مما خلص إليه الجرجاني، في هذا الباب، ولم يشر إلى ما يريده بالفعل صراحة. لكنه بحث هذا في موضع آخر، فقال: "الجملة الاسمية إذاً كان خبرها اسماً فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن"<sup>(٤)</sup>، وأردف: "وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً"، فكشف عن أن ما يريده بالفعل هو المضارع.

(١) دلائل الإعجاز؛ للجرجاني (ص ١٧٥)، ويُنظر: دراسات في النحو؛ لصلاح الدين الزعبلاني (ص: ٤٠٧).

(٢) الكلّيات (ص: ١٠١٤).

(٣) هو: أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء، صاحب "الكلّيات" كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقُدس، وببغداد، وعاد إلى إستانبول فتوفي بها سنة (١٠٩٤هـ)، ودفن في تربة خالده، ينظر ترجمته في: الأعلام (٣٨/٢)، ومعجم المؤلفين (٣١/٣).

(٤) الكلّيات (ص: ٣٤١).

وقد علق أبو البقاء عمل اسم الفاعل ودلالته على الاستمرار، على كونه للحال أو الاستقبال، فقال: "اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظرًا إلى اشتماله على الحال والاستقبال، والغاؤه لاشتماله على الماضي"<sup>(١)</sup>.

وهذا التقرير يجيب على ما أثير من ورود الصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾، وهو ما أثير في المسألة.

قال الزعلاوي: "وإذا دلَّ اسم الفاعل على الاستمرار والدوام؛ فإن الصفة المشبهة أصل في الثبوت، فقد جاء قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥]. قال الإمام البيضاوي في تفسيره: "لصائرون إلى الموت لا محالة، ولذلك ذكر النعت الذي للثبوت، دون اسم الفاعل"<sup>(٢)</sup>.

ولكن لا يصح هاهنا أن يقال: (ثم إنكم بعد لمائتون) بلفظ اسم الفاعل؟ أقول: يصح هذا إذا أريد به الاستمرار، فقد أشار إلى ذلك الإمام البيضاوي نفسه، حين أردف: "وقد قرئ به"، أي: قرئ باسم الفاعل أيضًا.

ولا يخفى أن دلالة (الميت) بتشديد الياء، في الآية، نحو دلالة (المائت)، أي: لا بد أنهم صائرون إلى الموت، ولا يعني: أنهم فارقوا الحياة. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] بتشديد الياء. قال الراغب في مفرداته: "قليل: معناه ستموت، تنبيهًا أنه لا بد من الموت، كما قيل: والموت حتم في رقاب العباد"<sup>(٣)</sup>.

(١) دراسات في النحو (ص: ٤٠٨)، ويُنظر: الكليات (ص: ١٠٧٧).

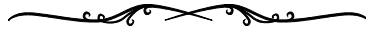
(٢) تفسير البيضاوي (٩٥/١).

(٣) المفردات في غريب القرآن (ص: ٧٨١).

## الترجيح:

الذي يظهر من التقرير السابق أن اطراد القاعدة المذكورة والتي استدرك عليها أبو مطرف فيها ما يستدرك من جهة النظر في علم المعاني، وما بينه الجرجاني، يشير إلى التفصيل الذي يقتضيه النظر إلى دلالة الصيغ ومعانيها والتفريق بين الصفة المشبهة المشتقة من المضارع والمشتقة من الماضي، وأن المشتقة من المضارع لا الماضي هي التي تدل على الحدوث؛ فالحدوث والتجدد ليس في الفعل الذي عند النحويين، والذي هو قسيم الكلمة والحرف، بل الفعل الذي يبينه التركيب، والذي يفرق بين الجملة الاسمية والخبرية باعتبار الإسناد والتقديم الذي فصله الجرجاني.

وهذا النظر يكمل ويتمم نظر النحويين، وعليه فاستدراك الإمام الزركشي -رحمه الله- باعتبار التقرير السابق، ليس على إطلاقه بعد اعتبار ما ذكره الجرجاني وقرره الزعبلاني، وفي التقرير غنية عما ذهب إليه أبو مطرف من الصيغة التركيبية، وبيان ما يتعين من الفعل الذي يفيد التجدد والحدوث وهو المضارع، والله أعلم.



النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١١٤] مسألة: الاستفهام في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ

كَذِبًا﴾ [الأنعام: ١٤٤] ونحوها.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ

كَذِبًا﴾ [الأنعام: ١٤٤] ونحوها، قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ

مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١]، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢]، ﴿وَمَنْ

أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾

[البقرة: ١١٤]، إلى غير ذلك، والمفسرون على أن هذا الاستفهام معناه النفي، فحينئذٍ فهو خبر،

وإذا كان خبراً توهم بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدى إلى التناقض؛

لأنه يقال: لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله، ولا أحد أظلم ممن افتري على الله كذباً، ولا

أحد أظلم ممن ذكر بآيات الله فأعرض عنها؟!]<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على المفسرين قولهم: إن الاستفهام في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ

افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ١٤٤] معناه النفي، فحينئذٍ فهو خبر، وإذا كان خبراً توهم

بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدى إلى التناقض.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٧٤).

## الدراسة:

الآيات السابقة إنشائية ظاهر معناها الاستفهام، إلا أن المفسرين يرون أن المراد هو الخبر لا الإنشاء، وإذا كان ذلك كذلك فإن ظاهر الآيات التعارض في صدق خبرها باعتبار المقارنة بين منطوقها، وهو غير موجود تحقيقاً، وإن كان إضافياً ومشتبهاً عند البعض دون الآخر، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] إلى آيات أخرى وشواهد مفرقة، فالمفسرون ينظرون إلى القرآن أو السورة كالكلمة الواحدة التي لا تناقض فيها، ولهم في هذا طرق في الجمع بينها ودفع التعارض.

وقد نقل الإمام الزركشي ما ذكره أبو حيان وهذب عبارته، ولأن ما ذكره يكاد يستوعب الأقوال كما يتبدى من صنيعة في البيان، فسنذكره بطوله، ثم نورد مناقشة الأقوال التي تخللت تقريره، ونرجح ما يظهر بقرائنه، فالمسألة ترجع إلى النظر في تفاوت درجة ظهور التعارض، وما يمنعه من اعتبارات تقوم على قرائن مبينة، حيث قال الزركشي: "إن لهم في الإجابة على ذلك عدة طرق:

**أحدها:** تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلتته، فكأنه قال: لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله، ولا أحد من المفترين أظلم ممن افتري على الله كذباً، وكذلك باقيةا، وإذا خصصت بالصلاات زال عنه التناقض.

**الثاني:** أن التخصيص بالنسبة إلى السبق لما لم يسبق أحد إلى مثله حكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم سالگاً طريقتهم، وهذا يؤول معناه إلى السبق في المانعية والافتوائية.

**الثالث:** وادعى الشيخ أبو حيان أنه الصواب<sup>(١)</sup>، وهو أن نفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية؛ لأن نفي المقيد لا يدل على نفي المطلق، فلو قلت: ما في الدار رجل ظريف، لم يدل

(١) قال أبو حيان في تفسيره: "وهذا كله بعد عن مدلول الكلام ووضعه العربي، وعجمة في اللسان يتبعها استعجام المعنى"، البحر المحيط في التفسير (١/٥٧٢).

ذلك على نفي مطلق رجل، وإذا لم يدل على نفي الظلمية لم يلزم التناقض؛ لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يكن أحد ممن وصف بذلك يزيد على الآخر؛ لأنهم يتساوون في الأظلمية، وصار المعنى: لا أحد أظلم ممن افترى، وممن كذب، ونحوها، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية، ولا يدل على أن أحد هؤلاء أظلم من الآخر، كما أنك إذا قلت: لا أحد أفقه من زيد وعمرو وخالد، لا يدل على أن أحدهم أفقه من الآخر، بل نفى أن يكون أحدهم أفقه منهم.

لا يقال: إن من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ولم يفتر على الله كذباً أقل ظلماً ممن جمع بينهما، فلا يكون مساوياً في الأظلمية؛ لأننا نقول: هذه الآيات كلها إنما هي في الكفار، فهم متساوون في الأظلمية، وإن اختلفت طرق الأظلمية، فهي كلها صائرة إلى الكفر، وهو شيء واحد لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لأفراد من اتصف به، وإنما تمكن الزيادة في الظلم بالنسبة لهم وللعصاة المؤمنين بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة، فتقول: الكافر أظلم من المؤمن، ونقول: لا أحد أظلم من الكافر، ومعناه أن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره انتهى.

**الرابع:** طريقة بعض المتأخرين، فقال: متى قدرنا لا أحد أظلم لزم أحد الأمرين: إما استواء الكل في الظلم، وأن المقصود نفي الأظلمية من غير المذكور، لا إثبات الأظلمية له، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن، وإما أن كل واحد أظلم في ذلك النوع، وكلا الأمرين إنما لزم من جعل مدلولها إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة أو نفيها من غيره.

وهنا معنى ثالث وهو أمكن في المعنى وسالم عن الاعتراض، وهو الوقوف مع مدلول اللفظ من الاستفهام، والمقصود به أن هذا الأمر عظيم فظيع، وقصدنا بالاستفهام عنه تخيل أنه لا شيء فوقه لامتلاء قلب المستفهم عنه بعظمته امتلاءً يمنعه من ترجيح غيره، فكأنه مضطر إلى أن يقول: لا أحد أظلم، وتكون دلالة على ذلك استعارة لا حقيقة، فلا يرد كون غيره أظلم منه إن فرض، وكثيراً ما يستعمل هذا في الكلام إذا قصد به التهويل، فيقال: أي شيء أعظم

من هذا إذا قصد إفراط عظمتة. ولو قيل للمتكلم بذلك: أنت قلت: إنه أعظم الأشياء لأبي ذلك، فليفهم هذا المعنى، فإن الكلام ينتظم معه والمعنى عليه<sup>(١)</sup>.

#### المناقشة:

#### مناقشة القول الأول:

تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلته، فكأنه قال: لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله، ولا أحد من المفتين أظلم ممن افترى على الله كذباً، وكذلك باقيها، وإذا تخصص بالصلوات زال عنه التناقض.

والذي يظهر أن هذا القول قوي باعتبار التخصيص، فالتخصيص يقلل من تجريد العبارة وإطلاقها، ووصل الكلام بسياقه، والمراد منه يقوي هذا المأخذ، وهو قريب باعتبار المراد من الكلام، حيث إن ظاهر القصد في الآية هو بيان درجة الإثم، وهو حاصل باعتبار المقارنة بجنس من منع ما ليس له بحق، فالمنع إما أن يكون بحق أو بغير حق، فما كان بحق قُدر بقدره، وما كان بباطل ففاعله ظالم، وأشد الناس ظلمًا من منع عبادة الله التي أحد صورها منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه، وغيره ظالم لكن باعتبار آخر، فلا تناقض.

#### مناقشة القول الثاني:

أن التخصيص بالنسبة إلى السبق لما لم يسبق أحد إلى مثله حكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم سالكاً طريقهم، وهذا يؤول معناه إلى السبق في المانعية والافتوائية.

والتخصيص بهذا الاعتبار يجري مجرى الأول، حيث إن التخصيص يعزل كل آية باعتبار خاص يجعل الوصل بينها في المعنى المجرد المتبادر مخصوصاً باعتبار الأسبقية، فلا يتعين التناقض المحتمل، إلا أن التخصيص وهذا النوع من التخصيص معتبر في الشرع فيما قص من قصص، وما ترتب عليها من أحكام، فقصة هابيل وقايل مثلاً تنبئ أن القاتل لا أظلم منه، لأنه ما من

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٧٤-٧٧).



قاتل جاء بعده إلا ويشاركه في الإثم؛ لأنه أول من سن ذلك، لكنه يبقى ما سيق من معارضة، حيث إنه يبقى التعارض، وتحصيل الآيات يظهر الحاجة إلى بيان الإطلاق الذي تحمله الآية، وهو عموم لفظ "من"، وما يرد على كلام أبي حيان لاحقاً يرد هنا، وهو ما ذكره الزركشي بقوله: "وقول الشيخ: إن المعنى لا أحد أظلم ممن منع ومن ذكر صحيح، ولكن لم يستفد ذلك إلا من جهة التخصيص؛ لأن الأفراد المنفي عنها الأظلمية في آية وأثبتت لبعضها الأظلمية أيضاً في آية أخرى، وهكذا بالنسبة إلى بقية الآيات الوارد فيها ذلك، وكلام الشيخ يقتضي أن ذلك استفيد لا بطريق التخصيص، بل بطريق أن الآيات المتضمنة لهذا الحكم في آية واحدة. وإذا تقرر ذلك علمت أن كل آية خصت بأخرى، ولا حاجة إلى القول بالتخصيص بالصلوات ولا بالسبق"<sup>(١)</sup>.

### مناقشة القول الثالث:

ادعى الشيخ أبو حيان أن الصواب أن نفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية؛ لأن نفي المقيد لا يدل على نفي المطلق، فلو قلت: ما في الدار رجل ظريف لم يدل ذلك على نفي مطلق رجل، وإذا لم يدل على نفي الظالمية لم يلزم التناقض؛ لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يكن أحد ممن وصف بذلك يزيد على الآخر لأنهم يتساوون في الأظلمية"<sup>(٢)</sup>.

أورد على هذا القول: "وقال بعض مشايخنا: لم يدع القائل نفي الظالمية فيقيم الشيخ الدليل على ثبوتها، وإنما دعواه أن (ومن أظلم ممن منع مثلاً)، والغرض أن الأظلمية ثابتة لغير من اتصف بهذا الوصف، وإذا كان كذلك حصل التعارض، ولا بد من الجمع بينهما، وطريقه التخصيص، فيتعين القول به"<sup>(٣)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٧٦).

(٢) المصدر السابق (٤/٧٥).

(٣) المصدر السابق (٤/٧٦).

وهذا التفصيل الذي ذكره أبو حيان له وجه إذا راعينا خطاب كل آية في سياقها، إلا أن الوصل بينه وعقد مقارنة نظرية بين إطلاقها الذي يدل منطوقه على التفاوت النسبي، وهي صيغة (أفعل) للتفضيل، وكذا عموم (من) لا يمنع التعارض المذكور، وهذا المانع لا يقوي ما ذهب إليه وضم ما قيل من تخصيص في الأقوال السابقة باعتبار الصفة أو الأسبق في الفعل.

#### مناقشة القول الرابع:

**قول بعض المتأخرين:** متى قدرنا لا أحد أظلم لزم أحد الأمرين: إما استواء الكل في الظلم، وأن المقصود نفي الأظلمية من غير المذكور، لا إثبات الأظلمية له، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن، وإما أن كل واحد أظلم في ذلك النوع، وكلا الأمرين إنما لزم من جعل مدلولها إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة أو نفيها من غيره<sup>(١)</sup>.

وهذا القول وما ساقه من تقرير قوي باعتبار معهود الخطاب، وهو يقوم على أننا وإن قلنا: إن القرآن سورة واحدة، أو كلمة واحدة، فهذا ليس على إطلاقه، وذاك أن هذا معتبر في فهم الخطاب، وترتيب بعضه على بعض من حيث ما يقتضي الترتيب، سواء الزماني أو المكاني، أو ما يقع به وضوح الأحكام، وكذا صدق الأخبار، إلا أن سياق الكلام كما نبه عليه من اعتمد القول الرابع فيه مقصد خطابي وأسلوب بلاغي يرى أنه كي يقع في نفس السامع عظم الافتراء أو الكذب على الله، فإنه تعقد مقارنة ذهنية مطلقة توحى بهول هذا الفعل، وهذا لا يقتضي استحضار ما ورد من صيغ أخرى مشابهة حتى يعقد بها مقارنة تنشئ التعارض المذكور، والذي يتصور أنه مشكل باعتبار المقام والسياق الخاص.

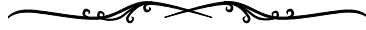
والقول الرابع قوي لتعلقه بالسياق ومقصد الخطاب وبيانه وبلاغته وشرف مقصده الترهيلي الذي ينصرف فيه الذهن ألينة عن ما يذكر من مقارنة عامة.

(١) البرهان في علوم القرآن (٧٦/٤).

وإلا فكما ذكر أن التفاوت باعتبار انشغال الذمة بالحق تدل عليه الأحوال والقرائن، فمن جمع بين الكذب والمنع كما سبق إثمه أكبر، وكذلك من تلبس بعظائم أخرى كان في ظلمه وما يطلب منه من حق أو ما يتعلق به من وعد أو وعيد مناسب لما وقع فيه، وهذا لا يعسر ضبطه ولا يتعلق به تحقيق ما ينشأ من تعارض مذكور، والله أعلم.

### الترجيح:

الذي يظهر - والله أعلم - أن القول الرابع قوي باعتبار المراد، وما احتف به من قرائن ومغزى الخطاب ومقصده البلاغي هو الأقوى، وإن كانت الأقوال الأخرى تقوى باعتبارات ظاهرية عامة وتجريدية، لا ترجحها على ما ذكر من قرائن السياق، ولا تمنع كذلك ورود ما ينقضها باعتبار تجريدها كما سبق، والله أعلم.



## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة

### [١١٥] مسألة: عطف التوهم في القرآن.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقيل: إنه لم يجرى<sup>(١)</sup> إلا في الشعر، ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن، وعليه خرجا قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، كأنه قيل: أصدق وأكن، وقيل: هو من العطف على الموضع أي محل "أصدق". والتحقيق قول سيبويه: هو على توهم أن الفاء لم ينطق بها. واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين، وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟! وهذا جهل منه بمرادهم؛ فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط، بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم، كالفاء في قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ ليني على ذلك ما يقصد من الإعراب<sup>(٢)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على من شنع على من أثبت عطف التوهم في القرآن، وأنه مستبعد وغير جائز، وقال في استدراكه: وهذا جهل منه بمرادهم؛ فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط، بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم.

### الدراسة:

تكلم الإمام الزركشي عن أنواع المعطوف، فذكر أنه ثلاثة أنواع: عطف على اللفظ، وعطف على الموضع، ثم ذكر الثالث وهو: عطف على التوهم، ومثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] في جزم قوله: ﴿وَأَكُنْ﴾.

(١) أي: عطف التوهم.

(٢) البرهان في علوم القرآن (٤/١١٢).

وقد اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَكُنْ﴾، على وجهين:

الوجه الأول: قرأها أبو عمرو بن العلاء ووافقه بعض القراء<sup>(١)</sup>، ورويت عن مالك بن دينار وابن جبير وأبي رجاء-: (وَأَكُونَ)؛ عطفاً على ﴿فَأَصَدِّقْ﴾ المنصوب بأن بعد جواب التمني، وهو ﴿لَوْلَا آخِرَتِي﴾<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عاشور: "واعذر أبو عمرو عن مخالفة قراءته للمصحف بأن الواو حذفت في الخط اختصاراً، يريد أنهم حذفوا صورة إشباع الضمة وهو الواو اعتماداً على نطق القارئ، كما تحذف الألف اختصاراً بكثرة في المصاحف. وقال القراء العرب: قد تسقط الواو في بعض الهجاء، كما أسقطوا الألف من سليمان وأشباهه، أي: كما أسقطوا الواو الثانية من داوود، وبكثرة يكتبونه داود. قال القراء: ورأيت في مصاحف عبد الله: وأكن نقلاً بغير واو، وكل هذا لا حاجة إليه؛ لأن القرآن متلقى بالتواتر لا بهجاء المصاحف، وإنما المصاحف معينة على حفظه"<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: قرأ بقية القراء: (وَأَكُن) بالجزم. قال سيويه: "وسألت الخليل عن قوله سبحانه: ﴿فَأَصَدِّقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾؟ فقال: هذا كقول زهير<sup>(٤)</sup>:

بدا لي أنّي لستُ مُدْرِكُ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً  
فإنما جروا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء،  
فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد

(١) وهم: الحسن واليزيدي والأعمش وابن محيصن، يُنظر: السبعة في القراءات (ص: ٦٣٧)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٧٤٠)، والتحري والتنوير (٢٢٨/٢٨).

(٢) يُنظر: التحري والتنوير (٢٢٨/٢٨).

(٣) التحري والتنوير (٢٢٨/٢٨).

(٤) ينظر: ديوان زهير (ص ٤٨).

جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن هشام: "عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم (أصدق) ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن: العطف على التوهم، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو (أصدق) ومحل الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بـ "إن" مقدرة، وإنه كالعطف على ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم"<sup>(٢)</sup>.

وقال الشاطبي: "هو على تقدير التوهم، وهو كثير في كلام العرب، ويعبر عنه بعض شيوخنا بالرفع على المرادف"<sup>(٣)</sup>.

وقال السامرائي: "عطف (أكن) المجزوم على (أصدق) المنصوب هو عطف على المعنى؛ وذلك أن المعطوف عليه يراد به السبب، والمعطوف لا يراد به السبب؛ فإن (أصدق) منصوب بعد فاء السبب، وأما المعطوف فليس على تقدير الفاء، ولو أراد السبب لنصب، ولكنه جزم؛ لأنه جواب الطلب، نظير قولنا: (هل تدلني على بيتك أزرک)، كأنه قال: إن تدلني على بيتك أزرک، فجمع بين معنيي التعليل"<sup>(٤)</sup>.

وأما ما ذكره الإمام الزركشي عن إنكار بعضهم وجود عطف التوهم في القرآن أو تسميته بذلك؛ فقد بين أهل العلم معنى هذا النوع من العطف وأجابوا عن المنكرين:

قال محمد بن يوسف: "سيبويه سماه عطفاً على التوهم، كأنه قيل: (أصدق، وأكن) ولا يريد التوهم حقيقة؛ لاستحالة ذلك على الله تعالى، وإنما يريد أنه لم يتبع الثاني الأول في الإعراب،

(١) كتاب سيبويه (١٠٠/٣).

(٢) مغني اللبيب (ص ٥٥٣).

(٣) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٣٦٩/٢).

(٤) معاني النحو (٢٦٦/٣).

يعني: بل راعى في إتباع الثاني الأول أمراً آخر يصح تلبس الأول به في هذا التركيب"<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان: "يسمى هذا عطفًا على التوهم، كأنه قال: أصدق وأكن، ولا يريد التوهم حقيقة؛ إذ يستحيل على الله تعالى، وإنما يريد أنه لم يتبع الثاني الأول في الإعراب، وكأنه غلط في أن ذكر الناصب، ومقصوده الرفع ومراعاته. ولم يفهم أحد من الشراح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم ما فهمه هذا المصنف، كما لم يفهموا عنه حقيقة التوهم، وإنما المعنى في الغلط والتوهم ما ذكرناه من أنهم لا يلحظون اشتراك الثاني مع الأول، وكأن ذلك الأول ما دخل عليه المعرب الذي كان ينبغي للثاني أن يشاركه فيه، وإنما يحمل هذه الأشياء على ظاهرها من لم يأخذ العلم عن المشايخ، ولم يعرف مقاصدهم، فينظر في العلم وحده، فيفهم خلاف ما فهموه. قال الأستاذ أبو جعفر الغرناطي<sup>(٢)</sup>: سمع عني أحد من نصب نفسه لإقراء النحو بمالقة أي أذكر العطف على التوهم في القرآن، فأنكر ذلك، وشنع، وقال: كيف يكون التوهم في القرآن، والله - تعالى - منزّه عن التوهم؟! وذلك لجهله بمصطلح أهل الفن ونظره وحده دون شيخ"<sup>(٣)</sup>.

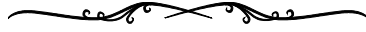
(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/١٣٩٧).

(٢) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين، أبو جعفر الثقفي الجيالي الغرناطي. محدث، أصولي، مقرئ، مفسر، أديب، مؤرخ. انتهت إليه الرياسة بالأندلس في صناعة العربية وتجويد القرآن ورواية الحديث وشارك في الفقه والتفسير. من مصنفاته: "البرهان في ترتيب سور القرآن"، "شرح الإشارة للباجي" في الأصول، و"رد الجاهل عن اعتساف الجاهل"، و"تاريخ الأندلس"، توفي سنة (٧٠٨هـ). يُنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤ / ١٨٣)، وشدرات الذهب (٨/٣١)، وطبقات المفسرين للأذنه وي (١/٣٩٧).

(٣) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/١٩٨-١٩٩).

### الترجيح:

الذي يظهر - والله أعلم - صحة وقوع عطف التوهم في القرآن ولا يلزم في ذلك محذور،  
والقراءتين متواترتان فلا ترجيح بينهما في باب القبول؛ فكلتاها مقبولة، ولكن هناك من اختار  
إحداها على الأخرى وعلل ذلك، والله أعلم.





النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

## [ ١١٦ ] مسألة: دلالة فعل "كان" بعد "إن"

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [كان فعل ماض، وإذا وقعت بعد "إن" كانت في المعنى للاستقبال، وقال المبرد: تبقى على الماضي؛ لتجردها للدلالة على الزمان فلا يغيرها أداة الشرط، قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ﴾ [يوسف: ٢٧]، وهذا ضعيف؛ لبنائه على أنها للزمان وحده، والحق خلافه، بل تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال، وقد استعملت مع "إن" للاستقبال، قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، وأما ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ فتأوله ابن السراج على تقدير: إن أكن قلته، وكذا ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ﴾ إن يكن قميصه<sup>(١)</sup>.

## وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على المبرد قوله: إن "كان" تبقى على الماضي، وإن دخلت عليها أداة الشرط، وقال في استدراكه: "وهذا ضعيف لبنائه على أنها للزمان وحده والحق خلافه، بل تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال".

## الدراسة:

اختلف النحاة في دلالة فعل "كان" إذا وقع بعد "إن" الشرطية، على قولين:

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/ ١٢٧).

**القول الأول:** ذهب الزركشي إلى أنها بمعنى الاستقبال، وهو ما ذهب إليه الجمهور<sup>(١)</sup>، وابن السراج<sup>(٢)</sup>،

ومحمد بن يوسف<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** أن فعل كان إذا وقع بعد "إن" الشرطية تبقى على الماضي، وهو ما ذهب إليه المبرد<sup>(٦)</sup>، وتبعه الرضي<sup>(٧)</sup>، واختاره ابن القيم<sup>(٨)</sup>، ومن المعاصرين السامرائي<sup>(٩)</sup>. **وحيثهم:**

(١) "أنه ساغ ذلك في "كان" لقوة دلالتها على الماضي، وأنها أصل الأفعال وعبارتها، فجاز لذلك أن تقلب في الدلالة "إن"؛ ولذلك لا يقع شيء من الأفعال غير "كان" بعد "إن"، إلا ومعناه المضارع"<sup>(١٠)</sup>.

(٢) أنها قوية الدلالة على الماضي، حتى قيل: إنها موضوعة له فقط دون الحدث، وجعلوه وجهها لكونها ناقصة، فلا تقدر "إن" على تحويلها إلى الاستقبال"<sup>(١١)</sup>.

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢١٨/١)، وأمالى ابن الحاجب (٢١٨/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٩٣/٤).

(٢) يُنظر: الأصول في النحو (١٩١/٢).

(٣) هو: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية، وألف "تمهيد القواعد في شرح (التسهيل لابن مالك) في النحو، وشرح التلخيص في المعاني والبيان. توفي سنة (٧٧٨ هـ)، يُنظر ترجمته في: حسن المحاضرة (٥٣٧/١)، وشذرات الذهب (٤٤٦/٨)، والأعلام (١٥٣/٧).

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢١٨/١).

(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك (٩٣/٤).

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية (١١٥/٤)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢١٨/١)، وحاشية الصبان (٢٤/٤).

(٧) شرح الرضي على الكافية (١١٥/٤).

(٨) بدائع الفوائد (٧٨/١).

(٩) معاني النحو (٦٣/٤).

(١٠) شرح المفصل؛ لابن يعيش (١٠٦/٥).

(١١) روح المعاني (٦٦/٧).

(٣) أن مدلول (كان) هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال الناقصة؛ لأن (صار) يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره، وكذا باقيها<sup>(١)</sup>.

(٤) ويظهر من كلام ابن القيم ميله إلى هذا القول، حيث قال: "المسألة الثانية: قال تعالى عن عيسى -عليه السلام-: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١٦]، فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعاً؛ لأن المسيح إما أن يكون هذا الكلام قد صدر منه بعد رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين فإنما تعلق الشرط وجزأؤه بالماضي، وغلط على الله من قال: إن هذا القول وقع منه في الدنيا قبل رفعه، والتقدير: إن أكن أقول هذا فإنك تعلمه. وهذا تحريف للآية؛ لأن هذا الجواب إنما صدر منه بعد سؤال الله له عن ذلك، والله لم يسأله وهو بين أظهر قومه، ولا اتخذه وأمه إلهين إلا بعد رفعه بمئين من السنين، فلا يجوز تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية، هدم مائة أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية<sup>(٢)</sup>.

### الرد عليهم:

قد رد ابن السراج على المبرد بقوله: "وهذا الذي قاله أبو العباس -رحمه الله- لست أقوله، ولا يجوز أن تكون "إن" تخلص من الفعل المستقبل؛ لأن الجزء لا يكون إلا بالمستقبل، وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام. فالتأويل عندي لقوله: إن كنت زرتني أمس أكرمك اليوم، إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمك اليوم، وإن كنت زرتني أمس زرتك اليوم، فدلّت "كنت" على "تكن"، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١٦]، أي: إن أكن كنت "أو" إن أقل كنت قلته، أو أقر بهذا الكلام، وقد حكي عن المازني ما يقارب هذا،

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/١١٥).

(٢) بدائع الفوائد (١/٧٨).

ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعاً عند الجواب في هذه المسألة: "ينظر فيه"، وأحسبه ترك هذا القول<sup>(١)</sup>.

وقال ابن السراج في أصوله: "يجب تأويلهما بفعلين مستقبلين، تقديرهما: إن ثبت في المستقبل أنني قلته في الماضي يثبت أنك علمته، وكل شيء تقرر في الماضي كان ثبوته في المستقبل فيحسن التعليق عليه. وهذا الجواب أيضاً ضعيف جداً، ولا ينبئ عنه اللفظ، وليت شعري ما يصنعون بقول النبي ﷺ: «إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوب إلي»<sup>(٢)</sup>، هل يقول عاقل: إن الشرط هنا مستقبل؟! أما التأويل الأول فمنتفٍ هنا قطعاً، وأما الثاني: فلا يخفى وجه التعسف فيه، وأنه لم يقصد أنه يثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضي فتوبي، ولا قصد هذا المعنى، وإنما المقصود المراد ما دل عليه الكلام: إن كان صدر منك ذنب فيما مضى فاستقبله بالتوبة، لم يرد إلا هذا الكلام.

وإذا ظهر فساد الجوابين؛ فالصواب أن يقال: جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقاً محضاً غير متضمن جواباً لسائل هل كان كذا، ولا يتضمن لنفي قول من قال: قد كان كذا، فهذا يقتضي الاستقبال، وتارة يكون مقصوده ومضمونه جواب سائل: هل وقع كذا، أو رد قوله قد وقع كذا، فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلاً، لا لفظاً ولا معنى، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال، كمن يقول لرجل: هل أعتقت عبدك؟ فيقول: إن كنت قد أعتقته فقد أعتقه الله، فما للاستقبال هنا معنى قط، وكذلك إذا قلته لمن قال: صحبت فلاناً، فيقول: إن كنت صحبتته فقد أصبت بصحبته خيراً، وكذلك إذا قلت له: هل أذنبت؟ فيقول: إن كنت قد أذنبت فإني قد تبت إلى الله واستغفرته، وكذلك إذا قال: هل قلت لفلان كذا؟ وهو يعلم أنه علم بقوله له، فيقول: إن قلته فقد علمته. فقد عرفت أن هذه المواضع كلها مواضع ماض لفظاً

(١) الأصول في النحو (١٩١/٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، (١٧٣/٣)؛ برقم: (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٢١٢٩/٤)، برقم (٢٧٧٠).

ومعنى؛ ليطابق السؤال الجواب، ويصح التعليق الخبري لا الوعدي، فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال، وأما التعليق الخبري فلا يستلزمه. ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٢٦) وَإِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٧﴾ [يوسف: ٢٦-٢٧]. وتقول: إن كانت البينة شهدت بكذا وكذا فقد صدقت. وهذه دقيقة خلت منها كتب النحاة والفضلاء، وهي كما ترى وضوحاً وبرهاناً والله الحمد<sup>(١)</sup>.

ومن مال إلى هذا القول من النحاة المعاصرين: السامرائي؛ حيث قال: "ذهب النحاة إلى إنَّ الشرط يفيد الاستقبال، وإن كان فعله ماضياً؛ فإن هذه الأدوات ت قلب الماضي إلى الاستقبال. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، وقوله: ﴿أَفَايُنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ولا يفيد الشرط الماضي، وما ورد من ذلك مؤول. والصواب: أن الشرط قد يأتي للمضي، يدل على ذلك الاستعمال الفصيح بما لا يقبل التأويل. فقد يأتي الشرط للدلالة على الماضي، وذلك إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِّن دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، والمعنى: أنك تعلم ذلك، إذا كان قد صدر مني، والنحاة يؤولون ذلك على أنه: إن ثبت أني كنت قلته، أو إن يثبت في المستقبل أني كنت قلته، في الماضي فأنا أعلم أنك علمته. وهو تأويل بعيد، فكيف يقول لربه: إن يثبت في المستقبل وهو في خطاب الله عز وجل، وهل

(١) بدائع الفوائد (١/٧٩-٨٠).

الله جاهل ذلك وقت الخطاب، حتى يثبت له في المستقبل؟ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]، والنحاة يتأولون ذلك كما أسلفنا<sup>(١)</sup>.

ثم نقل كلاماً للرضي ولا بن القيم، ثم قال: "وهذا هو الحق، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبْرُ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْطِطِعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥]. فهل المعنى: إن يثبت أنه كبر عليك إعراضهم؟ ونحوه قوله: ﴿يَقُومُ إِنْ كَانَ كِبْرُ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكَّرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ [يونس: ٧١]. فهل المعنى: إن يثبت في المستقبل أنه كان كبر عليكم مقامي؟ ونحوه قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٧]. ونحوه: أن تقول لصاحبك: (إن كنت عاهدته على ذلك فافعل)، وليس المقصود: إن يثبت أنك عاهدته فافعل. بل هو ماضي المعنى قطعاً<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

الراجح - والله أعلم - القول الأول وهو أنها للاستقبال، وهو ما ذهب إليه الجمهور - وتبعهم فيه الزركشي ويؤيده:

ترجيح عدد من النحاة، قال محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش: "والصحيح: مذهب

الجمهور؛ بدليل ورودها في بعض المواضع، والمعنى على الاستقبال؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ

كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]<sup>(٣)</sup>.

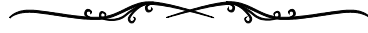
(١) معاني النحو (٤/٦٣).

(٢) المصدر السابق (٤/٦٥).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/٢١٨).

وقال ابن مالك: "ولم يُصَوَّب ما ذهب إليه المبرد في هذه المسألة، وقد رده عليه ابن السراج"<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) شرح التسهيل لابن مالك (٩٣/٤).

## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١١٧] مسألة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وزعم ابن جني في كتاب "الخصائص" <sup>(١)</sup> أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالفاء، وأجاب عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، بأن "أغفل" في الآية بمعنى وجدناه غافلاً لا جعلناه يغفل، وإلا لقل: فاتبع هواه بالفاء؛ لأنه يكون مطاوعاً. وفي كلامه نظر؛ لأننا نقول: ليس اتباع الهوى مطاوعاً لـ "أغفلنا"، بل المطاوع لـ "أغفلنا" غفل] <sup>(٢)</sup>.

### وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على ابن جني قوله: إنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالفاء، وأن "أغفل" في الآية بمعنى وجدناه غافلاً لا جعلناه يغفل، وقال في استدراكه: وزعم ابن جني في كتاب "الخصائص"، وفي كلامه نظر.

### الدراسة:

الكلام في هذه الآية مبني على مسألة عقدية بين المعتزلة وأهل السنة؛ فالمعتزلة يقولون: إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي به وهذا القول الأول، وقد ذهب ابن جني <sup>(٣)</sup> في تفسير قوله تعالى: ﴿أَغْفَلْنَا﴾: مذهب المعتزلة، فرد عليه الزركشي من منطلق عقيدة أهل السنة.

(١) الخصائص (٢٥٧/٣).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١٤٢/٤).

(٣) ونص كلام ابن جني هو: "﴿أَغْفَلْنَا﴾ هنا من أن يكون من باب أفعلت الشيء، أي: صادفته ووافقت. وحكى الكسائي: دخلت بلدة فأعمرتها، أي: وجدتها عامرة، ودخلت بلدة فأخربتها، أي: وجدتها خراباً ونحو ذلك، أو يكون ما قاله الخصم: أن معنى: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾: منعنا وصددنا، نعوذ بالله من ذلك. فلو كان الأمر على ما ذهبوا إليه منه لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو، وأن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع =



قال الزمخشري: "﴿مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾" من جعلنا قلبه غافلاً عن الذكر بالخذلان، أو وجدناه غافلاً عنه؛ كقولك: أجبنته وأفحمته وأبخلته، إذا وجدته كذلك. أو من أغفل إبله إذا تركها بغير سمة، أي: لم نسمة بالذكر ولم نجعلهم من الذين كتبنا في قلوبهم الإيمان، وقد أبطل الله توهم المجبرة بقوله: ﴿وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

### الرد عليهم:

قال أبو حيان -عقب قول الزمخشري هذا-: "وهذا على مذهب المعتزلة، والتأويل الآخر تأويل الرماني وكان معتزلياً، قال: لم نسمة بما نسمة به قلوب المؤمنين بما يبين به فلاحهم، كما قال:

هو. وذلك أنه كان يكون على هذا الأول علةً للثاني والثاني مسبباً عن الأول، ومطابقاً له، كقولك: أعطيته فأخذ وسألته فبذل؛ لما كان الأخذ مسبباً عن العطية والبذل مسبباً عن السؤال. وهذا من مواضع الفاء لا الواو، ألا ترى أنك إنما تقول: جذبته فانجذب ولا تقول: وانجذب، إذا جعلت الثاني مسبباً عن الأول. وتقول: كسرتة فانكسر واستخبرته فأخبر، كله بالفاء. فمجيء قوله تعالى: (واتبع هواه) بالواو دليل على أن الثاني ليس مسبباً عن الأول على ما يعتقد المخالف. وإذا لم يكن عليه كان معنى ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾ عن ذكرنا -أي: صادفناه غافلاً على ما مضى-، وإذا صودف غافلاً فقد غفل لا محالة. فكأنه -والله أعلم-: ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فُرطاً. أي: لا تطع من فعل كذا وفعل كذا. وإذا صحَّ هذا الموضع ثبت به لنا أصل شريف يعرفه من يعرفه". الخصائص (٢٥٣/٣-٢٥٥).

وكرر ابن جني هذا المعنى في كتابه: "المختسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/١٤٠)"، حيث قال: "ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، أي: صادفناه غافلاً، ولو كان ﴿أَغْفَلْنَا﴾ هنا منقولاً من غفل -أي: منعناه وصددناه- لكان معطوفاً عليه بالفاء "فاتبع هواه". وذلك أنه كان يكون مطاوعاً، وفعل المطاوعة إنما يكون معطوفاً بالفاء دون الواو، وذلك كقوله: أعطيته فأخذ، ودعوته فأجاب، ولا تقول هنا: أعطيته وأخذ، ولا دعوته وأجاب، كما لا تقول: كسرتة وانكسر، ولا جذبته وانجذب؛ إنما تقول: كسرتة فانكسر، وجذبته فانجذب، وهذا شديد الوضوح والإنارة على ما تراه. وكذلك لو كان معنى ﴿أَغْفَلْنَا﴾ في الآية معنا وصددنا لكان معطوفاً عليه بالفاء، وأن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه، وإذا لم يكن هكذا، وكان إنما هو "واتبع" فطريقه أنه لما قال: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ فكأنه قال: وجدناه غافلاً، وإذا وجد غافلاً فقد غفل لا محالة، فكأنه قال إذن: ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فُرطاً؛ أي: لا تطع من فعل كذا، يعدد أفعاله التي توجب ترك طاعة الله سبحانه".

(١) تفسير الكشاف (٢/٦٧١).

﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] من قولهم: بعير غفل لم يكن عليه سمّة، وكتاب غفل لم يكن عليه إعجام. وأما أهل السنة فيقولون: إن الله تعالى أغفله حقيقة، وهو خالق الضلال فيه والغفلة<sup>(١)</sup>.

وقد رد على هذا التأويل الإمام الرازي، حيث قال: "احتج أصحابنا بهذه الآية على أنه تعالى هو الذي يخلق الجهل والغفلة في قلوب الجهال؛ لأن قوله: ﴿أَغْفَلْنَا﴾ يدل على هذا المعنى. قالت المعتزلة: المراد بقوله تعالى: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ أنا وجدنا قلبه غافلاً، وليس المراد خلق الغفلة فيه، والدليل عليه: ما روي عن عمرو بن معد يكرب الزبيدي أنه قال لبني سليم: قاتلناكم فما أجبناكم، وسألناكم فما أبخلناكم، وهجوناكم فما أفحمناكم، أي: ما وجدناكم جبناء ولا بخلاء ولا مفحمين.

**القول الثاني:** إن الله تعالى يقدر ما فيه شر على الإنسان لحكمة يعلمها، مع أن أفعال الله تعالى كلها خير، غير أن ذلك المكروه المقدر على العبد هو شر بالنسبة إليه، وإن كان فعل خير بالنسبة إلى الله؛ لما يترتب عليه من الحكم والغايات الحميدة؛ مثل: استعمال المريض للدواء المر هو مكروه إليه طعمًا، لكنه محمود إليه عاقبة، وهذا قول أهل السنة.

ويتضح الأمر بذكر تفسير هذه الجملة لدى المفسرين:

فأهل السنة ذكروا أن معناها: أي: جعلناه غافلاً عن الذكر وعن الاستعداد له<sup>(٢)</sup>.

وجعلنا قلبه غافلاً عن ذكرنا<sup>(٣)</sup>.

وجعلناه غافلاً بالختم عليه، نهي رسول الله ﷺ عن طاعة من جعل الله قلبه غافلاً عن ذكره<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير البحر المحيط (٦/١١٤).

(٢) البحر المديد (٤/٢٢٣).

(٣) لباب التأويل للخازن (٤/٢١٠).

(٤) فتح القدير (٣/٣٣٤).

الترجيح :

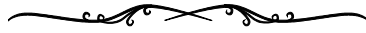
الراجح هو القول الثاني وهو ما ذهب إليه أهل السنة، لقوة ادلتهم وردودهم على الخصم، ويدل عليه وجوه:

الأول: أنه لو كان كذلك لما استحقوا الدم.

الثاني: أنه تعالى قال بعد هذه الآية: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ولو كان تعالى خلق الغفلة في قلبه لما صح ذلك.

الثالث: لو كان المراد هو أنه تعالى جعل قلبه غافلاً لوجب أن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه؛ لأن على هذا التقدير يكون ذلك من أفعال المطاوعة، وهي إنما تعطف بالفاء لا بالواو، ويقال: كسرتة فانكسر ودفعته فاندفع، ولا يقال: وانكسر واندفع<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذهب إليه الإمام الزركشي هو الصواب وما ذهب إليه المعتزلة فباطل، والله أعلم.



(١) مفاتيح الغيب: مفاتيح الغيب (١٠٠-٩٩/٢١).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١١٨] مسألة: قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، ولم يقل: (والرقاب).

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية فعدل عن اللام إلى "في" في الأربعة الأخيرة إيداناً بأنهم أكثر استحقاقاً للتصدق عليهم ممن سبق ذكره باللام؛ لأن "في" للوعاء فنبه باستعمالها على أنهم أحقأ بأن يجعلوا مظنة لوضع الصدقات فيهم كما يوضع الشيء في وعائه مستقراً فيه، وفي تكرير حرف الظرف داخلاً على سبيل الله دليل على ترجيحه على الرقاب والغارمين. قال الفارسي: وإنما قال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ ولم يقل: والرقاب ليدل على أن العبد لا يملك، وفيه نظر بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الإمام الزركشي على أبي علي الفارسي قوله: وإنما قال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يقل: والرقاب؛ ليدل على أن العبد لا يملك، وقال في استدراكه: بأن هذا فيه نظر بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب.

الدراسة:

ذكر الزركشي أنه ﷺ عدل في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ...﴾ [التوبة: ٦٠] عن اللام إلى "في" في الأربعة الأخيرة إيداناً بأنهم أكثر استحقاقاً للتصدق عليهم ممن سبق ذكره.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/١٧٦).

(٢) الرقبة: العنق، وقيل: أعلاها، والجمع: رقب، ورقاب. وهي في الأصل العنق، فجعلت كناية عن جميع ذات الإنسان؛ تسمية للشيء ببعضه، فإذا قال: أعتق رقبة، فكأنه قال: أعتق عبداً أو أمة. يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣٩٤/٦)، ولسان العرب (١/٤٢٨)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٤٩).

وبه قال الزمخشري<sup>(١)</sup>، والنسفي<sup>(٢)</sup>، والطبي<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، والألوسي<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من المفسرين<sup>(٧)</sup>، وهذا هو القول الأول. وحجتهم:

أنّ "في" للوعاء، فدلّت على أنهم أحقّاء بأنّ توضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصبّاً، وذلك لما في فك الرقاب من الكتابة أو الرق أو الأسر، وفي فك الغارمين من الغرم من التخليص والإنقاذ<sup>(٨)</sup>.

**القول الثاني:** أن العدل في قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ يدل على أن العبد لا يملك، وهو قول أبي علي الفارسي<sup>(٩)</sup>، والرازي<sup>(١٠)</sup>، والشرييني<sup>(١١)</sup>، والخازن<sup>(١٢)</sup>، واسماعيل حقي<sup>(١٣)</sup>، وصاحب المنار<sup>(١٤)</sup>، واستظهره ابن المنير الاسكندري<sup>(١٥)</sup>، وحجتهم:

- 
- (١) الكشف؛ للزمخشري (٢/٢٨٣).
  - (٢) مدارك التنزيل؛ للنسفي (١/٦٨٩).
  - (٣) حاشية الطبي على الكشف (٧/٢٨١).
  - (٤) البحر المحيط في التفسير (٥/٤٤٥).
  - (٥) الدر المصون (٦/٧٢).
  - (٦) روح المعاني (٥/٣١٤).
  - (٧) يُنظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل؛ لمحمد بن أبي بكر الرازي (ص: ١٧٢)، والأساس في التفسير لسعيد حوّي (٤/٢٣٠٥)، والموسوعة القرآنية؛ لجعفر شرف الدين (٣/٢٨٩).
  - (٨) الكشف؛ للزمخشري (٢/٢٨٣).
  - (٩) البرهان في علوم القرآن (٤/١٧٦)، والإتقان في علوم القرآن (٢/١٦٧)، ومعتك الأقران (١/٣٨٩)، والزيادة والإحسان؛ لابن عقيلة (٨/٧).
  - (١٠) مفاتيح الغيب (١٦/٨٧).
  - (١١) السراج المنير؛ للشرييني (١/٦٢٤).
  - (١٢) لباب التأويل للخازن (٢/٣٧٥).
  - (١٣) روح البيان (٣/٤٥٣).
  - (١٤) تفسير المنار (١٠/٤٣٨).
  - (١٥) الكشف بماشه الانتصاف فيما تضمنه الكشف لابن المنير الإسكندري (٢/٢٨٣).

• أن "اللام" للتملك بخلاف "في". قال الفخر الرازي: "والاحتياط في سهم الرقاب دفعه إلى السيد بإذن المكاتب، لأنه تعالى أثبت الصدقات للأصناف الأربعة الذين تقدم ذكرهم بلام التملك، وهو قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾، ولما ذكر الرقاب أبدل حرف اللام بحرف "في"، فقال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ فلا بد لهذا الفرق من فائدة، وتلك الفائدة هي أن الأصناف الأربعة يدفع إليهم نصيبهم من الصدقات حتى يتصرفوا فيها كما شاءوا، وأما في الرقاب فيوضع نصيبهم في تخلص رقبتهم عن الرق، ولا يدفع إليهم ولا يمكنوا من التصرف في ذلك النصيب كيف شاءوا، بل يوضع في الرقاب بأن يؤدي عنهم، فالمال الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة المكاتبون والبايعون، فليس نصيبهم مصروفًا إلى أيديهم حتى يعبر عن ذلك باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم"<sup>(١)</sup>.

• قال الشرييني: "وإنما أضيفت الصدقات إلى الأصناف الأربعة الأولى بلام الملك، وإلى الأربعة الأخيرة بفي الظرفية للإشعار بإطلاق الملك في الأربعة الأولى، وتقييده في الأخيرة حتى إذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الأولى"<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ما تقدم قال الموفق في المغني: وأربعة أصناف يأخذون أخذًا مستقرًا، ولا يراعى حالهم بعد الدفع وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم، فمضى أخذوها ملكوها ملكًا دائمًا ومستقرًا لا يجب عليهم ردها بحال، وأربعة منهم وهم الغارمون وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل فإنهم يأخذون أخذًا مراعى؛ فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها وإلا استرجع منهم"<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب (٨٧/١٦)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل (١٢٦/١٠)، ولباب التأويل للخازن (٣٧٥/٢)، وفقه الزكاة؛ للقرضاوي (٦١٢/٢)، والجدول في إعراب القرآن؛ لمحمود صافي (٣٧١/١٠)، وإعراب القرآن (١١٨/٤).

(٢) السراج المنير؛ للشرييني (٦٢٤/١)، وتفسير حدائق الروح والريحان (٣٠٠/١١)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج (١٠٦/٣).

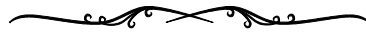
(٣) المغني؛ لابن قدامة (٥٠٠/٢).

## الترجيح:

الأقرب - والله أعلم - هو القول الثاني القائل بأن ذلك يرجع للملكية؛ وذلك لما يلي:

- (١) قوة أدلتهم.
- (٢) أن هذا هو الذي تقتضيه دلالة التفريق بين: "من"، و "في". قال ابن تيمية: "حيث ذكر الله التصرف بحرف الظرف، كقوله: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ فالصحيح أنه لا يجب التملك، بل يجوز أن يعتق من الزكاة، وإن لم يكن تملكاً للمعتق"<sup>(١)</sup>.
- (٣) استظهر هذا القول ابن المنير بقوله: "وتم سر آخر هو أظهر وأقرب، وذلك أن الأصناف الأربعة الأوائل ملاك لما عساه يدفع إليهم، وإنما يأخذونه ملكاً، فكان دخول اللام لائناً بهم، وأما الأربعة الأواخر فلا يملكون ما يصرف نحوهم، بل ولا يصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلق بهم، فالمال الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة المكاتبون والبائعون، فليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم حتى يعبر عن ذلك باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم، وإنما هم محال لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به"<sup>(٢)</sup>. قال صاحب المنار: "وما قاله ابن المنير يوافق في الجملة"<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي من استدراك مرجوح، والله أعلم.



(١) الفتاوى الكبرى (١٠٤/٢).

(٢) الكشف مزيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشف) لابن المنير الإسكندري (٢/٢٨٣)، يُنظر: محاسن

التأويل (٤٤١/٥)، وتفسير المنار (٤٣٨/١٠).

(٣) تفسير المنار (٤٣٨/١٠).

## النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون ترد لمعان... السادس: نافية بمعنى لا، في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٣]، أي: لا يؤتى أحد. والصحيح: أنها مصدرية. وزعم المبرد أن "يؤتى" متصل بقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، واللام زائدة. وقيل: إن "يؤتى" في موضع رفع، أي: إن الهدى أن يؤتى<sup>(١)</sup>.

هذا الاستدراك فيه مسألتان:

### [١١٩] المسألة الأولى: نوع "أن" في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ [آل

عمران: ٧٣]، .

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من قال بأن "أن" في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾، نافية بمعنى لا، وقال في استدراكه: والصحيح: أنها مصدرية.

الدراسة:

اختلف أهل العلم في معنى "أن" في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾، على قولين:

القول الأول: أنها نافية بمعنى "لا"<sup>(٢)</sup>.

حكاه ابن مالك عن بعض النحويين، وحكاه ابن السيد عن أبي الحسن الهروي عن بعضهم<sup>(٣)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٢٢٨).

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي (٤/١٦٩٣)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٢٤)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/٤٢٧٣)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٤).

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٢٤).



القول الثاني: أنها مصدرية، وقال به الأكثر<sup>(١)</sup>.

الترجيح:

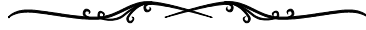
الذي يبدو أن الراجح -والله أعلم- كونها مصدرية، وهذا الذي رجحه الإمام الزركشي وغيره، ويدل عليه:

(١) أنه قول الجمهور؛ وفي الغالب قول الأكثر أقرب للصواب وأبعد عن الخطأ<sup>(٢)</sup>.

قال السيوطي في رد القول الأول: "وأنكره الجمهور"<sup>(٣)</sup>.

(٢) أنه لم يثبت في لسان العرب أنها نافية؛ قال السمين الحلبي: "وهذا قول ساقط؛ إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب"<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١٦٩٣/٤)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد

(٨/٤٢٧٣)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ٥٤)، إعراب القرآن وبيانه (١/٥٣٥).

(٢) ومن القواعد المقررة: ما ذكره ابن جزى في مقدمة تفسيره عند كلامه على الترجيح، فقال: "أن يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسرين: فإن كثرة القائلين بالقول يقتضي ترجيحه". ليس شرطاً أن يكون أكثر القائلين بالقول أنه هو الراجح، وإنما هذا في الغالب. يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/١٩).

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/٤١٠).

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/٢٥٦).

## [١٢٠] المسألة الثانية: موضع ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ [آل عمران: ٧٣]، في الآية .

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على المبرد قوله بأنّ "أن يؤتى" بها متصلة في قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ

تَبَعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، واللام زائدة، وقال في استدراكه مستنكراً: "وزعم المبرد".

الدراسة:

اختلف المفسرون والمعربون في هذه الآية تفسيراً وإعراباً اختلافاً كثيراً، حتى قال الواحدي: "وهذه الآية من مشكلات القرآن، وأصعبه تفسيراً، ولقد تدبّرت أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أجد قولاً يطرد في الآية من أولها إلى آخرها مع بيان المعنى، وصحة النظم"<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر أهل العلم أقوالاً عديدة في موضع "أن يؤتى"، منها:

القول الأول: أن يكون ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ متعلّقاً بقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ على حذف حرف الجر، والأصل: «ولا تؤمنوا بأنّ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم»، فلمّا حذِفَ حرفُ الجرِّ جرى الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه في محل «أنّ»، ويكونُ قوله: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ هَدَىٰ آلَهُ﴾ جملةً اعتراضيةً.

قال الزمخشري في تقرير هذا الوجه وبه بدأ: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ متعلّقٌ بقوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾، وما بينهما اعتراضٌ، أي: ولا تُظهِروا إيمانكم بأنّ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون غيرهم، أرادوا: أسروا تصديقكم بأنّ المسلمين قد أوتوا مثل ما أوتيتم ولا تُفْشَوْهُ إِلَّا

(١) التفسير البسيط (٣٥٩/٥).

لأشياءكم وحدهم دون المسلمين؛ لئلا يزيدهم ثباتاً، ودون المشركين لئلا يدعُوهم إلى الإسلام، أو يُحاجُّوكم عطفً على ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾.

والضميرُ في ﴿يُحَاجُّوكُمْ﴾ لأحد؛ لأنه في معنى الجميع، بمعنى: ولا تؤمنوا لغير أتباعكم؛ فإن المسلمين يُحاجُّوكم عند ربكم بالحق، ويغاليونكم عند الله بالحجة<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أنَّ اللامَ زائدةٌ في "لِمَنْ تَبَعَ"، وهو مستثنى من أحد المتأخر.

والتقدير: "ولا تُصدِّقوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مثلَ ما أُوتِيتُمْ إلا مَنْ تبع دينكم"، فَمَنْ تَبَعَ منصوبٌ على الاستثناء من "أحد"، وعلى هذا الوجه جَوَّزَ أبو البقاء في محل "أَنْ يُؤْتَى" ثلاثة أوجه: الأول والثاني: مذهبُ الخليل وسيبويه وقد تقدَّمَا. الثالث: النصبُ على المفعولِ مِنْ أَجله تقديرُهُ: مخافةً أَنْ يُؤْتَى.

وهذا الوجهُ الثاني لا يَصِحُّ من جهةِ المعنى، ولا مِنْ جهةِ الصناعة: أمَّا المعنى فواضحٌ.

وأمَّا الصناعةُ فلأنَّ فيه تقديمَ المستثنى على المستثنى منه وعلى عامله، وفيه أيضاً تقديمُ ما في صلة "أَنْ" عليها، وهو غيرُ جائز.

**القول الثالث:** أنَّ ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ مجرور بحرفِ العلة وهو اللام، والمجَّملُ محذوفٌ تقديرُهُ: لأنَّ ﴿يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ مثلُ ﴿مَا أُوتِيتُمْ﴾ قلتم ذلك ودبرتموه، لا لشيءٍ آخر، وعلى هذا يكونُ كلامُ الطائفةِ قد تمَّ عند قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ﴾.

(١) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (١/٣٧٤).

**القول الرابع:** أن ينتصب "أَنْ يُؤْتَى" بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، كأنه قيل: قل إنَّ الهدى هدى الله فلا تُنكروا أَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثل ما أوتيتم، فلا تُنكروا ناصبٌ؛ لأنَّ وما في حيزها؛ لـ "أَنْ" قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ إنكار؛ لأنَّ يُؤْتَى أحدٌ مثل ما أوتوا. وهذا بعيد؛ لأنَّ فيه حذفَ حرفِ النهي وحذفَ معموله، ولم يُحفظْ ذلك من لسانهم، لكن متى دلَّ على العامل دليلٌ جاز حذفه على أيِّ حالةٍ كان.

**القول الخامس:** أَنْ يكون ﴿هُدَى اللَّهِ﴾ بدلاً من ﴿الْهُدَى﴾ الذي هو اسمٌ إنَّ، ويكون خبرٌ إنَّ: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾، والتقدير: قل إنَّ هدى الله أَنْ يُؤْتَى أحدٌ، أي: إنَّ هدى الله إيتاء أحدٍ مثل ما أوتيتم، وتكون ﴿أَوْ﴾ بمعنى حتى، والمعنى: حتى يُحاجُّوكم عند ركم فيغلبوكم ويدحضوا حجَّتكم عند الله، ولا يكون ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ معطوفاً على ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ وداحلاً في حيزِ أَنْ.

**القول السادس:** أَنْ يكون ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ بدلاً من ﴿هُدَى اللَّهِ﴾، ويكون المعنى: قل إنَّ الهدى هدى الله، وهو أَنْ يُؤْتَى أحدٌ كالذي جاءنا نحن، ويكون قوله: ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ بمعنى: أو فليحاجوكم فإنهم يغلبونكم، قاله ابن عطية<sup>(١)</sup>، وفيه نظر؛ لأنه يُؤدِّي إلى حذفِ حرفِ النهي وإبقاءِ عمله.

**القول السابع:** أَنْ تكونَ (لا) النافية مقدرةً قبل أَنْ يُؤْتَى، فحذفتْ لدلالةِ الكلام عليها، وتكونُ (أو) بمعنى إلاَّ أَنْ، والتقدير: ولا تؤمنوا لأحدٍ بشيءٍ إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دينكم بانتفاءِ أَنْ يُؤْتَى

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/٤٥٦).

أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا مَنْ تبع دينكم، وجاء بمثله وعاضداً له؛ فإنَّ ذلك لا يُؤتاه غيركم إلاَّ أن يُحاجُّوكم، كقولك: لألزمَنَّك أو تقضيَّني حقِّي، وفيه ضعفٌ من حيث حذفُ لا النافية، وما ذكروه من دلالةِ الكلام عليها غيرُ ظاهرٍ.

**القول الثامن:** أن يكونَ أن يُؤتَى مفعولاً من أجله.

وتحريرُ هذا القول: أن تجعلَ قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] ليس داخلاً تحت قوله: قل، بل هو من تمام قول الطائفة متصلٌ بقوله: ولا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ جاءَ بمثلِ دينكم مخافةً أن يُؤتَى أحدٌ من النبوة والكرامة مثل ما أوتيتم، ومخافةً أن يُحاجُّوكم بتصديقكم إياهم عند ربكم إذا لم تستمروا عليه. وهذا القول منهم ثمرة حسدهم وكفرهم مع معرفتهم بنبوة محمد ﷺ، ولَمَّا قَدَّر المبرد المفعولَ من أجله هنا قَدَّر المضاف: كراهة أن يُؤتَى أحدٌ مثل ما أوتيتم، أي: مِمَّن خالفَ دينَ الإسلام؛ لأن الله لا يَهْدِي مَنْ هو كاذب وكَفَّار، فهدى الله بعيداً من غير المؤمنين، والخطابُ في أوتيتم ويُحاجُّوكم لأمة النبي ﷺ.

واستضعف بعضهم هذا، وقال: كونه مفعولاً من أجله، على تقدير: كراهة يُحتاج إلى تقدير عاملٍ فيه ويضعفُ بتقديره، إذ قبله جملةٌ لا يظهرُ تعليلُ النسبة فيها بكراهة الإتياء المذكور.

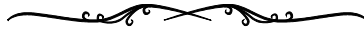
**القول التاسع:** أن "أَنَّ" المفتوحة تأتي للنفي كما تأتي "لا". نقل ذلك بعضهم نصاً عن الفراء، وجعل "أو" بمعنى إلا، والتقدير: لا يُؤتَى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلاَّ أن يُحاجُّوكم، فإنَّ إتياءه ما أوتيتم مقرون بمغالبتكم أو مُحاجَّتكم عند ربكم، لأنَّ مَنْ آتاه الله الوحي لا بد أن يُحاجَّهُم عند ربهم في كونهم لا يتبعونه، فقوله: "أو يُحاجُّوكم"، حالٌ لازمةٌ من جهة المعنى؛ إذ لا يُوحى الله لرسولٍ إلا وهو مُحاجٌّ مخالفٍ فيه. وهذا قولٌ ساقط؛ إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب<sup>(١)</sup>.

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢٥٢/٣-٢٥٦)، ويُنظر: تفسير الكشاف (٤٠٠/١-٤٠١)، والبيان في إعراب القرآن (٢٧٠/١)، والبحر المحيط (٥١٨/٢)، والمحرم الوجيز (٤٦٩/١-٤٧٣)، ومغني اللبيب (ص: ٥١٦-٥١٧).

الترجيح:

الذي يظهر أن القول الأول هو الراجح، وأن قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ على حذف حرف الجر، والأصل: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم.

وبهذا يتبين أن استدراك الإمام الزركشي - رحمه الله - هو الصواب، والله أعلم.



النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٢١] نوع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ

يُؤْسُ﴾ [يونس: ٩٨].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: ["إلا" ترد لمعان: الأول: الاستثناء، ينقسم إلى متصل، وهو: ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه؛ نحو: جاء القوم إلا زيداً. وإلى منقطع، وهو: ما كان من غير جنسه، وتقدر بـ "لكن"..... وقوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤْسُ﴾ [يونس: ٩٨] إذ لو كان متصلاً لكان المعنى: فهل آمنت قرية إلا قوم يونس فلا يؤمنون، فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس، وذلك باطل؛ لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان، فدل على أن المعنى: لكن قوم يونس. وقال الزجاج: يمكن اتصاله<sup>(١)</sup>؛ لأن قوله: ﴿فَلَوْلَا﴾ في المعنى نفي؛ فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان وذلك إذا كان الكلام نفياً كان ما بعد (إلا) يوجب إنكاره، قال: ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس. وقد رد عليه الآمدي بأن جعل (إلا) منقطعة عما قبلها لغة فصيحة، وإن كان جعلها متصلة أكثر، وحمل الكلام على المعنى ليس بقياس<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من قال بأن الاستثناء في الآية متصل، فيصبح المعنى للآية: فهل آمنت قرية إلا قوم يونس فلا يؤمنون، فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس، وقال في استدراكه: وذلك باطل.

(١) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (٣/٣٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٤/٢٣٧-٢٣٨).

## الدراسة:

اختلف النحاة والمفسرون في نوع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤْثِرُونَ﴾ على قولين:

القول الأول: أنه استثناء منقطع؛ لأن المستثنى منه القرية، وليست من جنس القوم<sup>(١)</sup>، فليس القوم مندرجين تحت لفظ قرية<sup>(٢)</sup>، وإلى هذا القول ذهب أكثر النحاة، ومنهم: سيبويه<sup>(٣)</sup>، والكسائي<sup>(٤)</sup>، والأخفش<sup>(٥)</sup>، والفراء<sup>(٦)</sup>، والزجاج<sup>(٧)</sup>، وقال به من المفسرين: الطبري<sup>(٨)</sup>، والبغوي<sup>(٩)</sup>، والرازي<sup>(١٠)</sup>، والخازن<sup>(١١)</sup>، والشريفي<sup>(١٢)</sup>، والآلوسي<sup>(١٣)</sup>، وحجتهم:

(١) أن سيبويه أدخله في باب ما لا يكون فيه إلا النصب لانقطاعه، وإنما كان منقطعاً؛ لأن ما بعد «إلا» لا يندرج تحت لفظ «قرية»<sup>(١٤)</sup>.

(٢) واستشهد بعض المفسرين عند هذه الآية بقول النابغة<sup>(١٥)</sup>:

(١) التبيان في إعراب القرآن (٦٨٦/٢).

(٢) تفسير البحر المحيط (١٩٢/٥).

(٣) يُنظر: كتاب سيبويه (٣٢٥/٢).

(٤) يُنظر: البحر المحيط (١٩٢/٥).

(٥) يُنظر: معاني القرآن؛ للأخفش (١٢٣/١).

(٦) يُنظر: معاني القرآن؛ للفراء (١٦٧/١).

(٧) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج (٣٤/٣).

(٨) يُنظر: جامع البيان؛ للطبري (٢٠٦/١٥).

(٩) يُنظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (١٥١/٤).

(١٠) يُنظر: مفاتيح الغيب (١٣٢/١٧).

(١١) يُنظر: لباب التأويل للخازن (٢١١/٣).

(١٢) يُنظر: تفسير السراج المنير (٣٢/٢).

(١٣) يُنظر: روح المعاني (١٩١/١١).

(١٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢٦٩/٦).

(١٥) يُنظر: الكشف والبيان (١٥١/٥)، والمحرر الوجيز (١٦١/٣).



وقفَتْ فيها أَصِيلًا أُسَائِلَهَا أَغَيْتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّعْ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لِأَيَّامَا أُبَيَّنَّهَا وَالنُّؤْي كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ  
فنصب "الأواري" إذ كان مستثنى من غير جنسه. فكَذَلِكَ نصب (قوم يونس)، لأنهم أمة  
غير الأمم الذين استثنوا منهم، ومن غير جنسهم وشكلهم، وإن كانوا من بني آدم<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أنه استثناء متصل، وبه قال الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، ومكي<sup>(٤)</sup>، والسمين  
الحلي<sup>(٥)</sup>، وابن عاشور<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

(١) أنه استثناء متصل، حيث يضم في الكلام حذف مضاف، تَقْدِيرُهُ: فلولا كان أهل قرية  
آمنوا<sup>(٧)</sup>.

(٢) أنه جواز الاتصال على أن يكون الاستثناء من معنى النفي الذي تَضَمَّنَهُ حرف  
التحضيض؛ لأن المراد بالقرى: أهلها، كأنه قال: ما آمن أهل قرية من القرى الماضية فنفعها  
إيمانها إلا قوم يونس، ويؤيده قراءة الرفع<sup>(٨)</sup>.

**قال الزمخشري:** "ويجوز أن يكون متصلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما آمنت قرية من  
القرى الهالكة إلا قوم يونس"<sup>(٩)</sup>.

**وقال ابن عطية:** "هو بحسب اللفظ استثناء منقطع، وكذلك رسمه النحويون، وهو بحسب

(١) جامع البيان؛ للطبري (٢٠٦/١٥-٢٠٧).

(٢) يُنظر: الكشف (٣٥٣/٢).

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز (١٦١/٣).

(٤) يُنظر: مشكل إعراب القرآن؛ لمكي (٣٥٤/١).

(٥) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢٦٩/٦).

(٦) يُنظر: التحرير والتنوير (١٨٠/١١).

(٧) مشكل إعراب القرآن؛ لمكي (٣٥٤/١).

(٨) البحر المديد (٢٥٥/٣).

(٩) تفسير الكشف (٣٥٣/٢).

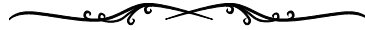
المعنى متصل؛ لأن تقديره: ما آمن أهل قريةٍ إلا قومَ يونس<sup>(١)</sup>.

وقد انتصر لهذا القول ابن عاشور، حيث قال: "والمستخلص من الروايات الواردة في قوم يونس أنهم بادروا إلى الإيمان بعد أن فارقههم يونس، توقعًا لنزول العذاب، وقبل أن ينزل بهم العذاب، وذلك دليل على أن معاملة الله إياهم ليست مخالفة لما عامل به غيرهم من أهل القرى، وأن ليست لقوم يونس خصوصية، وبذلك لا يكون استثناءهم استثناءً منقطعاً....

وهذا الاستثناء من كلام موجب، فلذلك انتصب قوله: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

الذي يبدو أن حمل الآية على نوعي الاستثناء صحيح، ومعنى الآية يستقيم بذلك، فعلى كونها استثناءً منقطعاً يكون المعنى: لكن قوم يونس فإنهم آمنوا فنفعهم إيمانهم في ذلك الوقت<sup>(٣)</sup>، وعلى كونه استثناءً متصلًا يكون المعنى: ما آمنت قرية إلا قوم يونس<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.



(١) المحرر الوجيز (١٦١/٣).

(٢) التحرير والتنوير (١٨٠/١١).

(٣) لباب التأويل للخازن (٢١١/٣).

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل؛ لابن جزي (٣٦٣/١).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٢٢] مسألة: دلالة حرف "عن" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ ٢ ﴿﴾

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وبمعنى الباء نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣] وقيل: على حقيقتها، أي: وما يصدر قوله عن هوى، وقيل: للمجازة؛ لأن نطقه متباعد عن الهوى متجاوز عنه، وفيه نظر؛ لأنها إذا كانت بمعنى الباء نفي عنه النطق في حال كونه متلبساً بالهوى، وهو صحيح، وإذا كانت على بابها نفي عنه التعلق حال كونه مجاوزاً عن الهوى، فيلزم أن يكون النطق حال كونه متلبساً بالهوى، وهو فاسد<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من قال بأن (عن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ للمجازة، لأن نطقه متباعد عن الهوى متجاوز عنه، وقال في استدراكه: "وفيه نظر".

الدراسة:

اختلف أهل العلم في معنى "عن" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾، على قولين:

القول الأول: أن "عن" هنا بمعنى "الباء"، وهذا على رأي من يقول بتناوب الحروف وقيام بعضها مقام بعض، وهذه طريقة نحاة الكوفة<sup>(٢)</sup>، واختاره الشيخ جمال الدين بن مالك<sup>(٣)</sup>، والأخفش<sup>(٤)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٢٨٧).

(٢) مغني اللبيب (ص: ٨٦١)، ومجموع الفتاوى (١٣/٣٤٢).

(٣) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/٨٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/٢١١).

(٤) يُنظر: فتح القدير؛ للشوكاني (٥/١٢٢)، وفتح البيان في مقاصد القرآن؛ لمحمد صديق خان (١٣/٢٣٣).

وابن قتيبة<sup>(١)</sup>، وممن قال به: أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>،

وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، وابن الشجري<sup>(٤)(٥)</sup>، ومن المفسرين: الثعلبي<sup>(٦)</sup>، وابن جزي<sup>(٧)</sup>، والسمرقندي<sup>(٨)</sup>، والسيوطي<sup>(٩)</sup>، والآلوسي<sup>(١٠)</sup>، وعليه فتكون للاستعانة، بمعنى الباء، ويكون المعنى: وما ينطق بهذا القرآن بهوى نفسه<sup>(١١)</sup>، أو ليس يتكلم بهواه وشهوته إنما يتكلم بما يوحي الله إليه<sup>(١٢)</sup>.  
وحجتهم:

(١) أن مجيء "عن" بمعنى الباء قد ورد عن العرب شعراً ونثراً، فمن الشعر قول امرئ القيس:  
تصد وتبدي عن أسيلٍ وتتقي \*\* بناظرةٍ من وحشٍ وجرةٍ مُطفِلٍ<sup>(١٣)</sup>.  
أي: بأسيل.

- 
- (١) يُنظر: تأويل مشكل القرآن (٥٦٧).  
(٢) يُنظر: أدب الكاتب (ص: ٥٠٩).  
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية (١/٢٦٦).  
(٤) هو: هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف، المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب. مولده ووفاته ببغداد، من مصنفاته "الأمالى"، أملاه في ٨٤ مجلساً، و "الحماسة" ضامى به حماسة أبي تمام، و "ديوان مختارات الشعراء" وكتاب "ما اتفق لفظه واختلف معناه" و "شرح اللمع لابن جني"، وكان حسن البيان حلو الألفاظ. نسبته إلى "شجرة" وهي قرية من أعمال المدينة، توفي سنة (٥٤٤هـ). يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠/١٩٤ - ١٩٥)، وشذرات الذهب (٦/٢١٥)، والأعلام (٧٤/٨).  
(٥) يُنظر: أمالى ابن الشجري (٢/٦١١).  
(٦) الكشف والبيان (٩/١٣٦).  
(٧) التسهيل لعلوم التنزيل؛ لابن جزي (٣/٩٤).  
(٨) بحر العلوم (٣/٣٣٩).  
(٩) يُنظر: هج الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/٤٤٣).  
(١٠) روح المعاني (٢٣/٨١).  
(١١) يُنظر: بحر العلوم (٣/٣٣٩).  
(١٢) يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل؛ لابن جزي (٢/٣١٦).  
(١٣) ديوان امرئ القيس (ص: ٤).

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: رَمَيْتَ عَنِ الْقَوْسِ، أَي: بِالْقَوْسِ<sup>(١)</sup>.

### الرد عليهم:

وقد رُد على أصحاب هذا القول، بقول البطليوسي<sup>(٢)</sup>: "وأما ما حكاه عن أبي عبيدة: أن معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: ما ينطق بالهوى، فإنه لا يلزم. و(عن) في الآية على بابها، غير بدل من شيء آخر، والمراد: أن نطقه لا يصدر عن هوى منه، إنما يصدر عن وحي"<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيان: "وأما ما استدل به المصنف من قول العرب: رميت عن القوس، ورميت بالقوس، بمعنى واحد، وأن عن للاستعانة بغير مسلم، وقد بينا كون عن في رميت عن القوس للمجازة. وأما رميت بالقوس فالباء فيه للاستعانة، فكل واحد منها موضوع في مكانه"<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** أنها على بابها وعلى حقيقتها، فيكون معنى الآية: أي: وما يصدر نطقه بالقرآن أو غيره عن هواه ورأيه أصلاً<sup>(٥)</sup>، وممن قال بهذا القول: ابن هشام<sup>(٦)</sup>، وقال به من المفسرين: الطبري<sup>(٧)</sup>، وابن كثير<sup>(٨)</sup>، والزمخشري<sup>(٩)</sup>،

(١) البديع في علم العربية (٢٦٦/١)، وحروف المعاني والصفات (ص: ٧٤)، ويُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢٢١/١١).

(٢) هو ابن السيد وقد سبق ترجمته (ص ٤٧٣).

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢٧٤/٢).

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢٢١/١١) وما بعدها.

(٥) البحر المديد (٣٣٩/٧).

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ١٩٨).

(٧) جامع البيان؛ للطبري (٤٩٧/٢٢).

(٨) تفسير ابن كثير (٤٤٣/٧).

(٩) تفسير الكشاف (٤١٩/٤).

وابن عجيبة<sup>(١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup>، والشوكاني<sup>(٣)</sup>، وحجتهم:

أن "عن" باقية على معناها؛ لأن المعنى: ما صرف نطقه عن الهوى، أي: لن يكون نطقه كنطق غيره الذين ينطقون عن الهوى، فهو كما تقول: ما تكلم عن حرج<sup>(٤)</sup>.

**القول الثالث:** أن في الآية تضميناً، والتضمين، هو: إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته<sup>(٥)</sup> وعليه فيتضمن فعل "ينطق" معنى "يصرف"، ويكون المعنى: ما صرف نطقه عن الهوى<sup>(٦)</sup>.

وهو قول نخاة البصرة<sup>(٧)</sup>، وهو مذهب سيوييه<sup>(٨)</sup>، وقول الجمهور<sup>(٩)</sup>، وقال به جمع من المفسرين<sup>(١٠)</sup>، وهو قول ابن تيمية<sup>(١١)</sup>، وابن القيم<sup>(١٢)</sup>، وابن هشام<sup>(١٣)</sup>، وحجتهم:

- (١) البحر المديد (٣٣٩/٧).
- (٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨٣/١٠).
- (٣) فتح القدير (١٢٦/٥).
- (٤) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢٢١/١١) وما بعدها.
- (٥) وقيل وبعبارة أخرى هو: أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة، وقال ابن عاشور: أن يضمن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر. يُنظر: الكليات (ص ٤٠٤)، التحرير والتنوير (١٢٣/١).
- (٦) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢٢٢/١١).
- (٧) يُنظر: الكليات (ص ٤٠٤).
- (٨) يُنظر: الإبهاج شرح المنهاج (٣٤٧/١).
- (٩) المصدر السابق.
- (١٠) يُنظر: تفسير السمعاني (٢٧٩/٥)، وإعراب القرآن للباقولي (٨٠٦/٣)، والكشاف للزخشري (٧٦/٣)، ومفاتيح الغيب؛ للرازي (٧٦/٢٢)، وتفسير البيضاوي (٣٣/٤)، ومدارك التنزيل (٣٧٤/٢)، والبرهان في علوم القرآن (١٧٦/٤)، والجواهر الحسان (٦٠/٤)، وإرشاد العقل السليم (٢٩/٦)، والتفسير المظهر (١٥٢/٦)، والتحرير والتنوير (٢٦٥/١٦)، وأضواء البيان (٦٤/٤)، وتفسير الشعراوي (٥١٦٢/٩).
- (١١) مجموع الفتاوى (٣٤٢/١٣).
- (١٢) بدائع الفوائد (٢٥٨/٢).
- (١٣) مغني اللبيب (ص: ٨٩٧).

أن التضمين عند فقهاء النحو أولى من القول بتناوب الحروف؛ قال ابن القيم: "وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدي به معناه. هذه طريقة إمام الصناعة سيويوه رحمه الله تعالى، وطريقة حذاق أصحابه، يضمنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٨]، فإنهم يضمنون يشرب معنى يروى، فيعدونه بالباء التي تطلبها، فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما: بالتصريح به، والثاني: بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها، ومنه قوله في السحاب: شربن بماء البحر حتى روين ثم ترفعن وصعدن، وهذا أحسن من أن يقال: يشرب منها؛ فإنه لا دلالة فيه على الري، وأن يقال: يروى بها؛ لأنه لا يدل على الشرب بصريحه بل باللزوم، فإذا قال: يشرب بها، دل على الشرب بصريحه وعلى الري بخلاف الباء، فتأمله" (١).

### الترجيح:

من خلال عرض الأقوال السابقة وأدلتها يتبين قوة القول الثالث؛ القائل بالتضمين ويدل على ذلك:

(١) أن هذه الطريقة هي التي رجحها بعض فقهاء العربية، ورأوها الأليق بمكانة القرآن، قال ابن تيمية: "والعرب تضمن الفعل معنى الفعل، وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْمِكَ إِلَىٰ نَعَاجِهِ﴾، أي: مع نعاجه و ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله، ونحو ذلك. والتحقيق: ما قاله

(١) بدائع الفوائد (٢/٢٥٨).

نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله:

﴿وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوتِيتَ وَإِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ضمن معنى يزيغونك

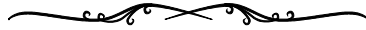
ويصدونك، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] ضمن معنى

نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ضمن يروى بها ونظائره كثيرة<sup>(١)</sup>.

(٢) كثرة ورودها في القرآن الكريم وفي الشعر، قال الهروي: "اعلم أن حروف الحذف يدخل بعضها مكان بعض وقد جاء ذلك في القرآن وفي الشعر"<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، وهذا ما ذكره ابن جني، حيث قال: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن هشام: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.



(١) مجموع الفتاوى (٣٤٢/١٣).

(٢) الأزهية في علم الحروف: (ص ٢٦٧).

(٣) الخصائص: (٣٠٨/٢).

(٤) مغني اللبيب (ص: ٨٩٧).



النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٢٣] مسألة: مجيء "كلا" بمعنى حقاً في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ

قَائِلُهَا﴾.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾

[المؤمنون: ١٠٠]، على معنى (ألا)، واختار قوم جعلها بمعنى حقاً، وهو بعيد؛ لأنه يلزم فتح إن بعدها ولم يقرأ به أحد<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على من جعل "كلا" في الآية بمعنى حقاً، وقال في استدراكه: "وهو بعيد؛ لأنه يلزم فتح إن بعدها ولم يقرأ به أحد".

الدراسة:

اختلف أهل التفسير في معنى "كلا" في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾، على أربعة أقوال:

القول الأول: أن ( كلا ) في الآية حرف بمعنى "ألا" الاستفتاحية:

وهو ما ذهب إليه الزركشي، والفيروزآبادي<sup>(٢)</sup>، وأبو حاتم السجستاني، وأيده ابن هشام، وعُلِّلَ ذلك بأنه أكثر اطراداً<sup>(٣)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣١٦).

(٢) يُنظر: بصائر ذوي التمييز؛ للفيروزآبادي (٤/٣٨٢).

(٣) يُنظر: الجوابات في التعبير القرآني؛ لسعاد كريم خُشَيْف، رسالة دكتوراه (ص: ٢٣).

القول الثاني: أن (كلا) في الآية بمعنى "حقاً"، وهو قول الكسائي ومن هو على رأيه<sup>(١)</sup>.

الرد عليهم:

- (١) أنها لو كانت بمعنى حقاً لما كُسرت همزة إنَّ بعدها، وللزم فتحها، ولم يقرأ به أحد<sup>(٢)</sup>.
- (٢) أن هذا المعنى لا يتأتى في هذه الآية، ولا في نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨]، و: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ﴾ [المطففين: ٧]، لأن (أَنَّ) تُكسر بعد (ألا) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد (حقاً)، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم<sup>(٣)</sup>.
- القول الثالث: أن (كلا) في الآية حرف ردع وزجر عن حصول المطلوب، وهذا قول مقاتل بن سليمان<sup>(٤)</sup>، ويحيى بن سلام<sup>(٥)</sup>، والطبري<sup>(٦)</sup>، والسمرقندي<sup>(٧)</sup>، والواحدي<sup>(٨)</sup>، والثعلبي<sup>(٩)</sup>، والبغوي<sup>(١٠)</sup>، والزمخشري<sup>(١١)</sup>، وابن عطية<sup>(١٢)</sup>، وزكريا الأنصاري<sup>(١٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٤)</sup>.

(١) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم؛ لمحمود صافي (٢٧٤/٣٠).

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٣١٦/٤)، وبصائر ذوي التمييز؛ للفيروزآبادي (٣٨٢/٤).

(٣) يُنظر: بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (٣٨٢/٤)، والجدول في إعراب القرآن الكريم؛ لمحمود صافي (٢٧٤/٣٠).

(٤) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١٦٥/٣).

(٥) يُنظر: تفسير يحيى بن سلام (٤١٥/١).

(٦) يُنظر: جامع البيان (٧٠/١٩).

(٧) يُنظر: بحر العلوم (٤٩٠/٢).

(٨) يُنظر: الوسيط؛ للواحدي (٢٩٨/٣).

(٩) يُنظر: الكشف والبيان؛ للثعلبي (٥٦/٧).

(١٠) يُنظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (٤٢٨/٥).

(١١) يُنظر: الكشف (٢٠٣/٣).

(١٢) يُنظر: المحرر الوجيز (١٥٦/٤).

(١٣) يُنظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: ١٠).

(١٤) يُنظر: تفسير البيضاوي (٩٥/٤).

والنسفي<sup>(١)</sup>، وأبي حيان<sup>(٢)</sup>، والثعالبي<sup>(٣)</sup>، والشوكاني<sup>(٤)</sup>، وابن عاشور<sup>(٥)</sup>، والسعدي<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من المفسرين<sup>(٧)</sup>، واختاره الفخر الرازي<sup>(٨)</sup>، وحجتهم:

(١) ما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله عنها: «إذا عاين المؤمن الملائكة قالوا: نرجعك إلى دار الدنيا، فيقول: إلى دار الهموم والأحزان لا بل قدومًا على الله، وأما الكافر فيقال له: نرجعك فيقول: ارجعون، فيقال له: إلى أي شيء ترغب إلى جمع المال، أو غرس الغراس، أو بناء البنين، أو شق الأنهار؟ فيقول: لعلني أعمل صالحًا فيما تركت. فيقول الجبار: كلا»<sup>(٩)</sup>، وجه الدلالة: أن (كلا) دلت على الردع.

القول الرابع: أنها حرف جواب بمعنى: نعم.

وهو قول النضر بن شميل<sup>(١٠)</sup>، والفراء ومن وافقهما<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) يُنظر: مدارك التنزيل (٤٨١/٢).
- (٢) يُنظر: البحر المحيط في التفسير (٥٨٤/٧).
- (٣) يُنظر: الجواهر الحسان (١٦٢/٤).
- (٤) يُنظر: فتح القدير (٥٨٩/٣).
- (٥) يُنظر: التحرير والتنوير (١٢٣/١٨).
- (٦) يُنظر: تفسير السعدي (ص: ٥٥٩).
- (٧) يُنظر: البحر المديد؛ لابن عجيبة (٥٩٨/٣)، وتفسير المراغي (٥٢/١٨)، وفتح الرحمن في تفسير القرآن (٤٩٣/٤)، وتفسير حدائق الروح والريحان (١٦٢/١٩)، والتفسير الوسيط لعلماء الأزهر (١٣٣١/٦)، والتفسير الوسيط؛ لطنطاوي (٦٤/١٠)، وإعراب القرآن وبيانه؛ لدرويش (٥٤٥/٦).
- (٨) يُنظر: مفاتيح الغيب (٢٩٤/٢٣).
- (٩) أخرجه الطبري في جامع البيان (٢٤٢/٩)؛ برقم (٢٥٦٥٢) عن ابن جريج مرسلاً، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٢٩/٥)، وزاد نسبه إلى ابن المنذر.
- (١٠) هو: النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم، أبو الحسن، المازني التميمي، فقيه محدث، لغوي، نحوي، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع بلاد خراسان، وهو من أصحاب الخليل بن أحمد، من تصانيفه: "كتاب السلاح"، و "غريب الحديث"، و "المعاني والصفات" في صفات الإنسان والحيوان، توفي سنة: (٢٠٣ هـ)، يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣٩٧/٥)، وشذرات الذهب (١٦٣/٣)، والأعلام (٣٣/٨).
- (١١) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم؛ لمحمود صافي (٢٧٤/٣٠).

الرد عليهم: أنها لو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع، لأنها بعد الطلب<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يظهر أن الترجيح هنا هو الجمع بين القول الأول والقول الثالث، والقائل بحمل (كلا) في الآية على معنى الردع ومعنى الاستفتاح، كما ذكر ذلك الزركشي، والفيروزآبادي<sup>(٢)</sup>، وصاحب الجدول في إعراب القرآن<sup>(٣)</sup>، ولعل هذا هو الأقرب، والله أعلم.



(١) يُنظر: بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (٣٨٢/٤)، والجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود صافي (٢٧٤/٣٠).

(٢) يُنظر: بصائر ذوي التمييز؛ للفيروزآبادي (٣٨٢/٤).

(٣) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم؛ لمحمود صافي (٢٧٤/٣٠).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٢٤] مسألة: اللام موطئة للقسم أم لجوابه.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [اللام... وتسمى الموطئة؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أي: مهدته. وقول المعريين: إنها موطئة للقسم فيه تجوز، وإنما هي موطئة لجوابه؛ كقوله: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُولَّيْ الْأَدْبَرَ﴾ [الحشر: ١٢]، وليست جواباً للقسم، وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط، ويجمع هذه الأربعة المتأخرة قولك: لام الجواب<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على المعريين قولهم في اللام: إنها موطئة للقسم، وبين أنها موطئة لجوابه، وقال في استدراكه: "وقول المعريين: إنها موطئة للقسم فيه تجوز".

الدراسة:

ذكر الإمام الزركشي في الكلام السابق ثلاثة أمور:

الأمر الأول: تسمية هذه اللام:

تسمى هذه اللام الموطئة، أخذت من التوطئة وهي التمهيد والتذليل، يُقَالُ: فَرَّاشٌ وَطِيءٌ: وثير لا يُؤْذِي جَنْبَ النَّائِمِ<sup>(٢)</sup>.

وسبب تسميتها بذلك في النحو - كما ذكر الزركشي -: أنها وطأت الجواب للقسم، أي:

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٣٨).

(٢) يُنْظَرُ: الفائق (٤/٦٨)، وتاج العروس من جواهر القاموس (١/٤٩٧)، وغريب الحديث؛ لابن الجوزي (٢/٤٧٤).

مهدته، وهذا هو الذي ذكره النحاة قبل الزركشي وبعده<sup>(١)</sup>.

وفصل بعض النحويين ذلك: "لأنّها يتعقّبها جوابُ القسم، كأنّها توطئةٌ لذكر الجواب"<sup>(٢)</sup>.

وقال السيوطي: "لأنّها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها، أي: مهدته له"<sup>(٣)</sup>.

وقال البغدادي: "أي: وطأت أن الجواب الذي بعد الشرط للقسم"<sup>(٤)</sup>.

ويسمّيها بعضهم لهذا التمهيد بالمؤذنة -أي: المعلمة بذلك-؛ لأنها تؤذن بأن الجواب بعد

أداة الشرط التي دخلت عليها مبني على قسم قبلها لا على الشرط.

وقيل: للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط.

وقيل: إيداناً من أول الأمر بأنّ الجواب للقسم لا للشرط<sup>(٥)</sup>.

"الأمر الثاني: قولهم: إنها موطئة للقسم فيه تجوز، وإنما هي موطئة لجوابه..."

ومضمون هذا القول ذكره المرادي، حيث قال: "وقولهم: إنها موطئة للقسم، فيه تجوز، وإنما

هي موطئة لجواب القسم"<sup>(٦)</sup>، ولعل هذا من باب المجاز العقلي طلباً للاختصار، وهو من

(١) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٧)، ومغني اللبيب (ص: ٣١٠)، والتذليل والتكميل في شرح كتاب

التسهيل (٤٠١/١)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢٨٥/١).

(٢) شرح المفصل؛ لابن يعيش (١٤١/٥).

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٤٩٢/٢).

(٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ للبغدادي (٣٣٠/٣).

(٥) يُنظر: حاشية الصبان (١٧٣/١)، ومغني اللبيب (ص: ٣١٠)، والكتاش في فني النحو والصرف (١٤٢/٢)، والجنى

الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٧)، ومعجم القواعد العربية (٢٣/٢٤)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح

الألفية (٢٨٥/١)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٤٩٢/٢).

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٧).

صورة: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: ﴿وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: اسأل أهل القرية<sup>(١)</sup>.

الأمر الثالث: قول الإمام الزركشي: "وليست جواباً للقسم، وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط".

علل ابن يعيش<sup>(٢)</sup> لهذا - قبل الزركشي -، فقال: "وليست جواباً للقسم، وإن كان ذلك أصلها، لأنّ القسم لا يجاب بالشرط كما لا يجاب بالقسم؛ لأن الشرط يجري مجرى القسم لما بينهما من المناسبة من جهة احتياج كلّ واحد منهما إلى جواب"<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.



(١) البلاغة العربية (٢/٢٢٤).

(٢) هو: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، من كبار العلماء بالعربية، موصلّي الأصل، من تصانيفه: "شرح المفصل"، و "شرح التصريف الملوكي". مولده ووفاته في حلب سنة (٦٤٣هـ). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤٦/٧)، وتاريخ الإسلام (٤٩٠/١٤)، والأعلام؛ للزركلي (٢٠٦/٨).

(٣) شرح المفصل؛ لابن يعيش (١٤١/٥).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٢٥] مسألة: معنى اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى

الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧].

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ومن جواب القسم قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى

الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وزعم الشيخ أثير الدين<sup>(١)</sup> في تفسيره أنها لام التوكيد، وليس كما قال،

وقد قال الواحدي في البسيط<sup>(٢)</sup>: إنها لام القسم، ولا يجوز أن تكون لام ابتداء؛ لأن لام

الابتداء لا تلحق إلا الأسماء، وما يكون بمنزلتها كالمضارع<sup>(٣)</sup>.]

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على الشيخ أثير الدين قوله: إن اللام في الآية لام التوكيد، وقال في

استدراكه: "وليس كما قال".

الدراسة:

اختلف العلماء في نوع اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ على ثلاثة

أقوال:

القول الأول: أن اللام في الآية لام القسم.

وهو ما ذهب إليه الزركشي، وهو قول الواحدي<sup>(٤)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup>، والشوكاني<sup>(٦)</sup>،

(١) أي: أبو حيان الأندلسي. يُنظر: البحر المحيط في التفسير (٤٧٩/١).

(٢) التفسير البسيط؛ للواحدي (١٥٨/٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣٣٩/٤).

(٤) يُنظر: التفسير البسيط؛ للواحدي (١٥٨/٣).

(٥) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية؛ لمكي بن أبي طالب (٣٣٩/١).

(٦) يُنظر: فتح القدير (٨٨/٤).



والشنقيطي<sup>(١)</sup>، وغيرهم من المفسرين<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** أنها لام التوكيد، وهو قول مكّي بن أبي طالب أيضاً<sup>(٣)</sup>، وأثير الدين أبو حيان الأندلسي<sup>(٤)</sup>، والثعالبي<sup>(٥)</sup>، وأبي زهرة<sup>(٦)</sup>.

**القول الثالث:** أنها لام الابتداء، دخلت على الفعل الماضي المسبوق بـ"قد"؛ لأن دخول "قد" على الأفعال الماضية يقربها من الحال، لذا جاز أن تكون ابتدائية<sup>(٧)</sup>.

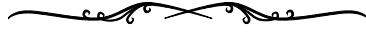
ولام للابتداء تدخل على المبتدأ وعلى المضارع، ودخولها على الماضي مع (قد) كثير، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]<sup>(٨)</sup>.

**الترجيح:**

الراجح والله أعلم هو القول الأول، والقائل أنها لام القسم، ويدل على ذلك ما يلي:

- (١) يُنظر: أضواء البيان (٣٩٢/٦).
- (٢) يُنظر: روح البيان؛ لإسماعيل حقي (٢١٠/٦)، وتفسير القرآن الكريم؛ لمحمد أحمد إسماعيل المقدم (٨/٨)، والجدول في إعراب القرآن؛ لمحمود بن عبد الرحيم صافي (١٧/١٩)، وتفسير حدائق الروح والريحان، لمحمد الأمين العلوي (٢٨٧/١٣)، وإعراب القرآن وبيانه؛ لدرويش (٤٣٥/٤)، وصفوة التفاسير؛ للصابوني (٤٠١/٢)، وإعراب القرآن الكريم؛ للدعاس (٣٨/١).
- (٣) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية؛ لمكي بن أبي طالب (٣٣٩/١).
- (٤) يُنظر: البحر المحيط في التفسير (٤٧٩/١).
- (٥) يُنظر: الجواهر الحسان؛ للثعالبي (٢٧٦/١).
- (٦) يُنظر: زهرة التفاسير (٣٧٥٨/٧).
- (٧) البيت من معلقة عنتر المشهورة؛ وهو من الكامل. يُنظر: معلقة عنتره ضمن المعلقات السبع بشرح الزوزني (٤٣)، وشرح ديوانه (١١٨)، وخزانة الأدب للحموي (١٣٥/١).
- (٨) روائع البيان تفسير آيات الأحكام؛ للصابوني (٦٨/١).

- (١) أن اللام في (ولقد) لام القسم، فصدر الكلام بالجملة القسمية لإظهار كمال الاعتناء بهذا الكلام<sup>(١)</sup>.
  - (٢) أن المتكلم في ابتداء كلامه، هنا، ما أتى بهذه "اللام" وكذلك بـ "قد" إلا ليؤكد ما سيقوله، وهذا ما يناسبه سياق القسم.
  - (٣) أن اللام الواقعة في جواب القسم أو "الموطئة للقسم" تدخل كثيراً على "إن"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] وتدخل على "قد" كما في قول الشاعر:
  - ولقد نزلت فلا تظني غيره مـني بمنزلة المحب المكرم<sup>(٢)</sup>
  - (٤) أن لام القسم تدخل على المتصرف من الأفعال الماضية، ولا تدخل عليه لام الابتداء، وهذا هو الأصل.
  - (٥) قال الإمام الزركشي: "ولا يجوز أن تكون لام ابتداء؛ لأن لام الابتداء لا تلحق إلا الأسماء، وما يكون بمنزلة المضارع"<sup>(٣)</sup>.
- وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) تفسير القرآن الكريم؛ لمحمد أحمد إسماعيل المقدم (٨/٨).

(٢) البيت من معلقة عنتره المشهورة؛ يُنظر: معلقة عنتره ضمن المعلقات السبع بشرح الزوزني (٤٣)، وشرح ديوانه

(١١٨)، وخزانة الأدب للحموي (١/١٣٥).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٣٩).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.  
المسألة الرابعة عشرة: اللام العاملة.

[١٢٦] مسألة: دلالة اللام التي ينسبها الله إلى نفسه.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ونقل ابن فورك عن الأشعري: أن كل لام نسبها الله إلى نفسه فهي للعاقبة والصيورة دون التعليل؛ لاستحالة الغرض، واستشكله الشيخ عز الدين بقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾، وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ① لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ② [الفتح: ١-٢]، فقد صرح فيه بالتعليل، ولا مانع من ذلك؛ إذ هو على وجه التفضل<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

نقل الزركشي استدراك الشيخ عز الدين بن عبد السلام على أبي الحسن الأشعري زعمه: أن كل لام نسبها الله إلى نفسه فهي للعاقبة والصيورة دون التعليل؛ لاستحالة الغرض، وقال في استدراكه: "ولا مانع من ذلك؛ إذ هو على وجه التفضل".

الدراسة:

كرر الإمام الزركشي هذا القول في بحره المحيط، وزاد بعد قوله: "لاستحالة الغرض" قوله: "فكأن المخبر في "لام الصيورة" قال: فعلت هذا بعد هذا، لا أنه غرض لي"<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي نقله ابن فورك عن الأشعري لم أجد -حسب بحثي- من قال به، بل هناك آيات فيها لام نسبها الله لنفسه، وذكر المفسرون والمعربون أنها لام العاقبة والصيورة، مثل هاتين الآيتين وغيرهما.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٤٥).

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٤/١٧١).

ولعل هذه المسألة تشير إلى مسألة عقدية اختلفت فيها الفرق، وهي مسألة أثر العلة في الحكم؟

وقد اختلفوا في هذه المسألة، على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** ذهب المعتزلة إلى أن العلة لها أثر في ثبوت الحكم، فهي المثبتة للحكم، كما أن العلة العقلية هي المثبتة لحكمها، فكما نقول: التسويد علة لكون المحل أسود، والأكل علة للشبع، والشرب علة للري، نقول: اختلاف الوزن علة لتحريم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة مع التفاضل، وهكذا.

**القول الثاني:** ذهب الأشاعرة إلى أن العلة ليس لها أثر في وجود الحكم، وإنما هي علامة مجردة عليه، والحكم يسند لله وحده لا للعلل.

**قال ابن تيمية:** "وأما السؤال عن تعليل أفعال الله؛ فالذي عليه جمهور المسلمين - من السلف والخلف - أن الله تعالى يخلق لحكمة ويأمر لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام: من المعتزلة والكرامية وغيرهم. وذهب طائفة من أهل الكلام ونفاة القياس إلى نفي التعليل في خلقه وأمره، وهو قول الأشعري ومن وافقه، وقالوا: ليس في القرآن لام تعليل في فعل الله وأمره، ولا يأمر الله بشيء لحصول مصلحة ولا دفع مفسدة، بل (ما يحصل من مصالح العباد ومفاسدهم) بسبب من الأسباب فإنما خلق ذلك عندها لا أنه يخلق هذا لهذا، ولا هذا لهذا، واعتقدوا أن التعليل يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير، وأنه يفضي إلى التسلسل"<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** أن العلة لها أثر في الحكم، ولكن ليست مؤثرة بذاتها، بل الله جل وعلا هو الذي جعلها مؤثرة. وهذا القول هو اللائق بمذهب السلف؛ لأنه مقتضى نصوص القرآن

(١) مجموع الفتاوى (٣٧٧/٨)، ويُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١٧١/٤).

والسنة، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢]، وقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَصَفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

فالمعتزلة يثبتون الأسباب ويجعلونها مؤثرة بنفسها، أو يسندون التأثير إليها، والأشعرية ينكرون أثر الأسباب ويجعلون المؤثر هو الله وحده، والأسباب والعلل عندهم ليست إلا علامات على أن الله أراد وجود المسبب، فالمعتزلة يقولون: النار محرقة بذاتها، إلا إن أراد الله أن يسلبها هذه الخاصية فإنه على كل شيء قدير، والأشعرية يقولون: النار لا تكون محرقة إلا إذا أراد الله لها ذلك.

**والقول الحق في ذلك هو:** الجمع بين القولين، فلا ننكر أثر الأسباب والسنن التي جعلها الله في الكون لعمارتها وبقائه، وفي الوقت نفسه لا نقول: إن ذلك يكون بغير إرادة الله وتدبيره، بل نقول: العلل والأسباب لها تأثير، ولكن تأثيرها ليس بذاتها، بل الله جل وعلا هو الذي جعلها كذلك، وبهذا لا نكون أثبتنا خالقاً مع الله، بل الله خالق كل شيء، فهو خالق الأسباب والمسببات، ومذهب المعتزلة والماتريدية أقرب إلى مذهب السلف من مذهب الأشاعرة في هذه المسألة.

وقد بنى الأشاعرة مذهبهم في كون العلة مجرد علامة على مذهب فاسد، وهو عدم تعليل أفعال الله، وهذا يناقض كثيراً من نصوص القرآن والسنة، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ

وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا ءَاتَكُمْ ﴿[الحديد: ٢٣]، وقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. وهو أيضاً يناقض ما ذكره في مواضع من باب القياس.

وقد نبه الرازي على تناقض الأشاعرة، فقال: "وأما الفقهاء فإنهم يصرحون بأنه تعالى إنما شرع هذا الحكم لهذا المعنى، ولأجل هذه الحكمة، ولو سمعوا لفظ الغرض لكفروا قائله، مع أنه لا معنى لتلك اللام إلا الغرض"<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم: "والقرآن وسنة رسول الله ﷺ مملوآن من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح، وتعليل الخلق بهما والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام، ولأجلها خلق تلك الأعيان، ولو كان هذا في القرآن والسنة في نحو مائة موضع أو مائتين لسقناها، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة؛ فتارة يذكر لام التعليل الصريحة، وتارة يذكر المفعول لأجله الذي هو المقصود بالفعل، وتارة يذكر من أجل الصريحة في التعليل، وتارة يذكر أداة كي، وتارة يذكر الفاء وأن، وتارة يذكر أداة لعل المتضمنة للتعليل المجردة عن معنى الرجاء المضاف إلى المخلوق، وتارة ينبه على السبب يذكره صريحاً، وتارة يذكر الأوصاف المشتقة المناسبة لتلك الأحكام ثم يربطها عليها ترتيب المسببات على أسبابها، وتارة ينكر على من زعم أنه خلق خلقه وشرع دينه عبثاً وسدى، وتارة ينكر على من ظن أنه يسوى بين المختلفين اللذين يقتضيان أثرين مختلفين، وتارة يخبر بكمال حكمته وعلمه المقتضي أنه لا يفرق بين متماثلين ولا يسوى بين مختلفين، وأنه ينزل الأشياء منازلها ويرتبها مراتبها"<sup>(٢)</sup>.

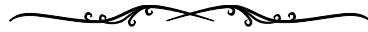
(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (ص: ١٤٧-١٤٨).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢/٢٢-٢٣).

## الترجيح:

الراجح في المسألة هو مذهب أهل السنة والجماعة؛ وهو أن الله سبحانه يفعل لحكمة تعود إليه، وتعود إلى العباد أيضاً، فهو يحب ويرضى ويفرح، والمخلوق يثاب ويجزى، وأن اللام في الآية للتعليل؛ وذلك لما يلي:

- (١) أن هذا هو الظاهر، ولا ينبغي أن يصرف عنه إلا بدليل.
- (٢) أن التقدير النحوي موافق للمعنى، وهو أحسن من غيره من المعاني الذي يظهر بعدها، ومنع السببية اتكاء على الاحتمال الذي يجوزه الظاهر، رغم عدم مناسبة السياق له.
- (٣) أن سورة الفتح جاءت متأخرة عن الآية، واحتمال إدراج جزء سورة الفتح بين الجملتين له وجه يقوي معنى العاقبة والصيرورة، إلا أن السياق وعدم الافتقار إلى التقدير أو الإضمار أقوى من غيره، والترجيح بدلالة السياق مقرر عند العلماء، فقرينة سياق الامتنان والفضل يضعف القرائن المذكورة من الأمر بالاستغفار وكثرة العبادة للشكر كي يستقيم المعنى، وهو معتبر، لكن في سياق غير الآية؛ فمقام المنة لها خطاب آخر، ونظير ذلك: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢]، فهو يدل دلالة صريحة على أن اللام لام كي، دون تجاهل الأمر بالعبادة والاستغفار؛ لأن المقام مقام منة عامة، ومقام المنة العامة يقوي التعليل، وعليه فأنسب معنى للفتح هو ما كان عامًّا لا يختص بالحدودية أو غيره، وإن كانت من الأسباب، فالمعنى قضينا لك فتحاً عظيماً، وعبارة ابن قتيبة توافقه، حيث قال: "﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا﴾"، أي: قَضَيْنَا لَكَ قِضَاءً عَظِيمًا<sup>(١)</sup>، والله أعلم.



(١) غريب القرآن؛ لابن قتيبة، ت أحمد صقر (ص: ٤١٢)، ويُنظر: زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٢٥).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٢٧] مسألة معنى (لولا) في القرآن:

قال الزركشي -رحمه الله-: [ونقل ابن برجان<sup>(١)</sup> في تفسيره في أواخر سورة هود عن الخليل، أن جميع ما في القرآن من لولا فهي بمعنى هلا، إلا قوله في سورة الصافات: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾<sup>(١٤٣)</sup> لَلَيْثَ] [الصافات: ١٤٣-١٤٤]؛ لأن جوابها بخلاف غيرها، وفيه نظر لما سبق<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدراك ومحله:

استدرك الزركشي -رحمه الله- على الخليل قوله: إن جميع ما في القرآن من لولا فهي بمعنى هلا، إلا قوله تعالى في سورة الصافات: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾<sup>(١٤٣)</sup> لَلَيْثَ] [الصافات: ١٤٣-١٤٤]، وقال في استدراكه: "وفيه نظر لما سبق".

(١) هو: عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي الإشبيلي، أبو الحكم، شيخ الصوفية، كان من أهل المعرفة بالقراءات والحديث، له كتاب في "تفسير القرآن"، أكثر كلامه فيه على طريق الصوفية لم يكمله، و"شرح الأسماء الحسنى"، توفي سنة: (٥٣٦هـ)، يُنظر: سير أعلام النبلاء (٧٢/٢٠-٧٣)، وشذرات الذهب (١٨٥/٦)، والأعلام (٦/٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣٧٦/٤-٣٧٩).



## الدراسة:

اختلف علماء اللغة والتفسير في معنى (لولا) في القرآن:

القول الأول: أنها تأتي لعدة معانٍ، وهو قول الزركشي، ويحيى بن سلام<sup>(١)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٢)</sup>، والفراء<sup>(٣)</sup>، وأبي هلال العسكري<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>، ورجحه السخاوي<sup>(٧)</sup>، والسيوطي<sup>(٨)</sup>، وابن عقيلة<sup>(٩)</sup>، وغيرهم<sup>(١٠)</sup>، وحجتهم:

• أنها وردت فيه بمعان كثيرة، قال ابن قتيبة: "إذا وردت بغير جواب، فهي بمعنى «هلاً»، تقول: لولا فعلت كذا، ومثلها «لوما»، فإذا رأيت لـ «لولا» جواباً، فليست بمعنى «هلاً»، إنما هي التي تكون لأمر يقع بوقوع غيره، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾<sup>(١٤٣)</sup> لَلْبَيْتِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾ [الصافات: ١٤٣-١٤٤]، و«لولا» التي لها جواب كثيرة في الكلام، وأنشدوا في ذلك:

لولا الحياء وأن رأسي قد عثا      فيه المشيب لزلت أم القاسم<sup>(١١)</sup>  
وأما التي بمعنى «هلاً»، فأنشدوا منها:

- (١) يُنظر: التصاريف لتفسير القرآن (ص: ١٤١).
- (٢) يُنظر: تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٨٩).
- (٣) يُنظر: التفسير البسيط (٣/٢٧٥)، وزاد المسير؛ لابن الجوزي (١/٤٣٣).
- (٤) الوجوه والنظائر؛ لأبي هلال العسكري (ص: ٤٢٥).
- (٥) يُنظر: زاد المسير؛ لابن الجوزي (١/٤٣٣-٤٣٤).
- (٦) الدر المصون (٦/٤٢٢).
- (٧) جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٧٠٩).
- (٨) الإتقان في العلوم القرآن؛ للسيوطي (٢/٢٨٥).
- (٩) الزيادة والإحسان؛ لابن عقيلة (٨/١٥٥).
- (١٠) كابن فارس في الصحاحي في فقه اللغة العربية (ص: ١١٩)، والصحاري في الإبانة في اللغة العربية (٤/١٩٠)، والأبياري في الموسوعة القرآنية (٢/١٧٠).
- (١١) البيت لعدي بن الرقاع. يُنظر: ديوان عدي بن الرقاع (ص: ٥٩)، وأمالي المرتضى (١/٥١١)، واللسان "عثا" (٥/٢٨)، وزاد المسير (١/٤٣٤).

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ جَحْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرِي، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا<sup>(١)</sup>  
أراد: فهلاً تعدون الكمي، والكمي: الداخل في السلاح<sup>(٢)</sup>.

• وقال السيوطي نقلاً عن الإمام الزركشي: "لولا على أوجه:

أحدها: أن تكون حرف امتناع لوجود، فتدخل على الجملة الاسمية ويكون جوابها فعلاً مقروناً باللام إن كان مثبتاً، نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤]، ومجرداً منها إن كان منفيّاً، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]، وإن وليها ضمير فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

الثاني: أن تكون بمعنى هلا، فهي للتحضيض والعرض في المضارع، أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]، ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] وللتوبيخ والتنديم في الماضي نحو: ﴿لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ [الواقعة: ٢٨].

الثالث: أن تكون للاستفهام، ذكره الهروي، وجعل منه: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، والظاهر أنها فيهما بمعنى "هلا".

الرابع: أن تكون للنفي، ذكره الهروي أيضاً، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: فما آمنت قرية أي أهلها عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها. والجمهور لم يثبتوا

(١) البيت لجريز بن عطية. يُنظر: ديوان جريز (ص: ٣٣٨)، والخزانة (١/٤٦١).

(٢) يُنظر: تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٨٩)، وزاد المسير (١/٤٣٤).

ذلك. وقالوا: المراد في الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب، ويؤيده قراءة أبي "فهلا"، والاستثناء حينئذ منقطع<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن كل "لولا" في القرآن فمعناها "هلا"، إلا التي في الصفات: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ٤٣].

وهو قول الخليل<sup>(٢)</sup>، والواحدي<sup>(٣)</sup>، والسمعاني<sup>(٤)</sup>، والبغوي<sup>(٥)</sup>، والمظهري<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ ومعناه: فلو لم يكن<sup>(٨)</sup>.

الرد عليهم:

أن هذا ليس بصحيح، ففي القرآن مواضع مثل الذي في الصفات، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكُهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [القلم: ٤٩]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]، وقوله:

﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ إِلَى...﴾، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [النور: ١٠]،

وقوله عز وجل: ﴿لَوْلَا كُنْتُ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: ٦٨]<sup>(٩)</sup>.

(١) الإتيان في علوم القرآن؛ للسيوطي (٢/٢٨٥) بتصرف يسير، ويُنظر: الزيادة والإحسان لابن عقيلة (١/١٤٢).

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٤/٣٧٩).

(٣) يُنظر: التفسير البسيط (١/١٣١).

(٤) يُنظر: تفسير السمعاني (١١/٣٤٣).

(٥) يُنظر: معالم التنزيل؛ للبغوي (١/١٤٢).

(٦) هو: محمد ثناء الله الهندي الباني النقشبندي، فقيه حنفي، مفسر، من أهل الهند، من مصنفاته: "التفسير المظهري".

توفي سنة (١٢١٦هـ). يُنظر ترجمته في: معجم المفسرين (٢/٥٠٧)، ومعجم المؤلفين (٩/١٤٤).

(٧) يُنظر: التفسير المظهري (١/١١٩).

(٨) معالم التنزيل؛ للبغوي (١/١٤٢).

(٩) جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٧٠٩).

الترجيح:

الأقرب - والله أعلم - هو القول الأول، أن لولا تأتي لعدة معانٍ بحسب السياق، ويدل على ذلك:

(١) قوة أدلتهم وصحتها.

(٢) أنها قد وردت لمعانٍ آخر، قال السمين الحلبي: "وما يروى عن الخليل أنه قال: كل

"لولا" في القرآن فمعناها "هلا" إلا التي في الصفات: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (١٤٣)

[الصفات: ١٤٣]، لا يصح عنه؛ لورودها كذلك في غير الصفات: ﴿لَوْلَا أَنْ تَذَرَكُهُ﴾ [القلم: ٤٩]،

﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٤]، ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ﴾ [الفتح: ٢٥] (١).

وقال السيوطي: "ما نقل عن الخليل: أن جميع ما في القرآن من «لولا» فهي بمعنى «هلا»، إلا

قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (١٤٣) [الصفات: ١٤٣]، فيه نظر؛ لما تقدم من

الآيات، وكذا قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]، "لولا" فيه امتناعية،

وجوابها محذوف، أي: لهم بها، أو لواقعها، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا﴾

[القصاص: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ [القصاص: ١٠]، أي: لأبدت به، في آيات

أخر، وروى ابن أبي حاتم عن أبي مالك قال: كل ما في القرآن «فلولا»، فهو: «فهلا» إلا

حرفين: في يونس: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا﴾ [يونس: ٩٨]، يقول: فما كانت

قريه، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣]. وبهذا يتضح مراد الخليل، وهو أن مراده «لولا» المقترنة بالفاء<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن؛ للسيوطي (٢/٢٨٥-٢٨٦)، والزيادة والإحسان؛ لابن عقيلة (١/١٤٢)، والكيليات؛ للكفوي (ص: ٧٧٧).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٢٨] مسألة: الخلاف في "لما".

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وأما جوابها -أي: لما- فقد يجيء ظاهراً كما ذكرنا، وقد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء، نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، أو مقرونة بما النافية، كقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ﴾ [فاطر: ٤٢]، وبإذا المفاجئة، نحو: ﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَنَّا إِذَا هُمْ مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢]، ﴿وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧]، ﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ [الزخرف: ٥٠]، وبهذا رد على من زعم أنها ظرف بمعنى حين؛ فإن ما النافية وإذا المفاجئة لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما، فانتفى أن يكون ظرفاً<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على ابن السراج والفارسي قولهما: إن (لما) ظرف بمعنى حين<sup>(٢)</sup>، وقال في استدراكه بعد أن ذكر الآيات: وبهذا رد على من زعم أنها ظرف بمعنى حين.

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٨٤).

(٢) الوجه الثاني: "أن تدخل -أي: لما- على ماض فهي حرف لوجود أو وجوب لوجوب، فيقتضي وقوع الأمرين جميعاً، عكس لو نحو: لما جاءني زيد أكرمته، وقال ابن السراج والفارسي: ظرف بمعنى حين، ورده ابن عصفور بقوله: ﴿وَيْلَكَ الْفَرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩]، قال: لأن الهلاك لم يقع حين ظلموا بل كان بين الظلم والهلاك إرسال الرسل وإنذارهم إياهم، وبعد ذلك وقع الإهلاك، فليست بمعنى حين، وهذا الرد لا يحسن إلا إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم، وليس كذلك، بل قوله: ﴿ظَلَمُوا﴾ في معنى استداموا الظلم، أي: وقع الإهلاك لهم حين ظلمهم، أي: في حين استدامتهم الظلم، وهم متلبسون به، يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٤/٣٨٤).

## الدراسة:

اختلف النحاة في "لما"، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه حرف يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية، وعبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود، وبعضهم بحرف وجوب لوجوب، والمعنى قريب، وهو اختيار الإمام الزركشي، وهو مذهب سيويه<sup>(١)</sup>، وحجتهم:

(١) قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩]، قال ابن مالك: "لأن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم؛ لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم. ولأنها تقابل "لو"؛ لأن "لو" في الغالب تدل على امتناع لامتناع، و"لما" تدل على وجوب لوجوب. ويحقق تقابلهما أنك تقول: لو قام زيد لقام عمرو، لكنه لما لم يقم زيد لم يقم عمرو"<sup>(٢)</sup>.

الرد عليهم:

رد أبو حيان هذا الاستدلال قائلاً: "قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ لا دليل لهم فيها؛ لأنهم أخذوا قوله تعالى: ﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾ على ابتداء الظلم، فجعلوا بين الظلم والإهلاك زماناً غير زمانهما، وهو زمان الإنذار، ولا يتعين حمل قوله تعالى: ﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾ لما ابتداءوا الظلم، بل يصدق أنهم أهلكوا حين الظلم؛ لأن حين الظلم متسع لابتدائه ولغير

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي (١٨٩٦/٤)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٩٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٦٤٤).

ابتدائه، ألا ترى أنهم كانوا ظالمين وقت الإهلاك لم يخرجوا عن الظلم، فالإهلاك وقع وقت التباسهم بالظلم"<sup>(١)</sup>.

### مناقشة الرد:

قال ناظر الجيش<sup>(٢)</sup> -راداً على أبي حيان-: "ولك أن تقول: لا بد أن يتقدم الظلم منهم على إهلاكهم؛ لأن الله سبحانه لا يؤاخذ بغير ذنب، فلا بد من تقدم وجود الظلم، ثم إذا أهلكوا وهم مستمرّون في الظلم فلا بد أن يكون الإهلاك بسبب ظلم متقدم، وإن انضم إليه ظلم آخر، ومقتضى ما قرره الشيخ -يعني: أبا حيان- أن الإهلاك إنما هو بسبب الظلم المتلبّسين هم به وقت إهلاكهم، وهو غير مسلم"<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيان: "وقد ذكرت الاستدلال على صحة مذهب سيبويه في كتابنا المسمى بـ «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» بوجهين، وأزيدهما ها هنا بياناً:

أحدهما: أنا وجدنا الفعل الذي يكون جواباً لها قد يأتي منفياً بـ «ما» متأخراً عن الفعل الذي بعدها، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١٤]، فلو كانت ظرفاً لما صح لمعمول الفعل المنفي بـ "ما" أن يتقدم عليها، فلا يجوز: حين جئت ما جئت، وقد تقدم، فدل على أنه ليس بظرف.

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤٤٥٦/٩).

(٢) هو: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية، وألف "تمهيد القواعد في شرح (التسهيل لابن مالك" في النحو، وشرح التلخيص" في المعاني والبيان. توفي سنة (٧٧٨ هـ)، يُنظر ترجمته في: حسن المحاضرة (٥٣٧/١)، وشذرات الذهب (٤٤٦/٨)، والأعلام (١٥٣/٧).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤٤٥٦/٩).



والثاني: أتأ وجدنا جوابها يكون بـ "إذا" الفجائية، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢]، ﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٥]، وهو كثير في القرآن العزيز، وفي أشعار العرب، ولا يصح لما بعد «إذا» الفجائية أن يعمل فيما قبلها، فلو كان ظرفاً لما صلح أن يتقدم على «إذا» المذكورة، قال: ومما يستدل به على بطلان مذهب أبي علي إجماع النحويين على جواز زيادة «أن» بعد «لما»، ولو كانت ظرفاً والجملة بعدها في موضع خفض بالإضافة لما جاز الفصل بـ «أن» الزائدة بين المضاف والمضاف إليه، كما لا يجوز ذلك في الظروف المضافة إلى الجمل<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أنها ظرف زمان بمعنى حين، وهذا قول ابن السراج<sup>(٢)</sup>، وابن جني<sup>(٣)</sup>، والفارسي<sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

(١) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ﴾.

الرد عليهم:

رد هذا القول ابن هشام بقوله: "لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها نصب، وذلك العامل إما ﴿قَضَيْنَا﴾ أو ﴿دَلَّهُمْ﴾، إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل ﴿قَضَيْنَا﴾ مَرْدُودٌ بَأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا اسْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى مَا يَلِيهَا، والمضاف إليه لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ، وَكَوْنُ الْعَامِلِ: ﴿دَلَّهُمْ﴾ مَرْدُودٌ بِأَنَّ مَا النَّافِيَةَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤٤٥٦/٩).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي (١٨٩٧/٤)، والبرهان في علوم القرآن (٣٨٣/٤).

(٣) يُنظر: المصدر السابق.

(٤) يُنظر: المصدر السابق.

قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية<sup>(١)</sup>.

(٢) وقال ابن مالك: "ويقوي قول أبي علي أنها قد جاءت لمجرد الوقت في قول الراجز: إني لأرجو محرراً أن ينفع إياي لما صرت شيخاً قللاً"<sup>(٢)</sup>.

لكن قال أبو حيان: "ولا حجة في ذلك؛ إذ يحتمل أن يكون جواب «لما» محذوفاً لفهم المعنى، أي: لما صرت شيخاً قللاً حصل لي هذا الرجاء، فتكون إذ ذاك حرفاً"<sup>(٣)</sup>.

### الترجيح:

الذي يبدو أن القول الأول والقائل بأن "لما" حرف يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية هو الراجح، ويدل على ذلك:

- (١) أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء.
- (٢) أنها تقابل لو، وتحقيق تقابلهما: أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لما لم يقم لم يقم.
- (٣) أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها، كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها؛ لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه، وأنت تقول: لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم. وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩]، والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم؛ لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم.

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٤٣).

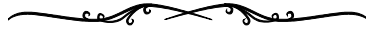
(٢) شرح الكافية الشافية (١٦٤٤/٣).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤٤٥٧/٩).

(٤) أنها تشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل، وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيتها.

(٥) أن جوابها قد يقترن بإذا الفجائية، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيِنِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [الزخرف: ٤٧]، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) ذكر هذه الأوجه كلها المرادي في الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٩٥)، ويُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي (٤/١٨٩٧).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٢٩] مسألة: معنى لعل في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ للتشبيه.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وحكى البغوي في تفسيره عن الواقدي أن جميع ما في القرآن من (لعل) فإنها للتعليل، إلا قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، فإنها للتشبيه، وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة، ووقع في صحيح البخاري في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أن "لعل" للتشبيه<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على الواقدي زعمه أن لعل للتشبيه، وقال في استدراكه: "وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة".

الدراسة:

اختلف العلماء في معنى (لعل) في القرآن، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن (لعل) للترجي على بابها، وهو قول جماعة من المفسرين، منهم: البيضاوي<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، والنسفي<sup>(٤)</sup>، وهو قول سيبويه ورؤساء اللسان، كما قال ابن عطية<sup>(٥)</sup>، والقرطبي<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٩٤).

(٢) تفسير البيضاوي (١/٥٤).

(٣) البحر المحيط في التفسير (١/١٥٥).

(٤) مدارك التنزيل وحقائق التأويل؛ للنسفي (١/٦٥).

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز؛ لابن عطية (١/١٤١)، والتحرير والتنوير (١/٣٢٩).

(٦) الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي (١/٢٢٧)، ويُنظر: قول سيبويه في معنى لعل في الكتاب (٢/١٤٨)، (٤/٢٣٣).

أن الأصل في لعل أنها للترجي في المحبوب، نحو: لعل الله يرحمنا، وللإشفاق في المكروه، نحو: لعل العدو يقدم<sup>(١)</sup>، وعبر ابن هشام عن الأمرين بمعنى جامع لهما، وهو: التوقع<sup>(٢)</sup>. وجعلهما المرادي معنيين متباينين<sup>(٣)</sup>.

فمنهم من أبقاها على أصلها في الدلالة على الترجي والتوقع، وحمل ذلك على المخاطبين، وهذا مذهب سيويه<sup>(٤)</sup> والمحققين، كما قال المرادي<sup>(٥)(٦)</sup>.

**قال الشنقيطي:** "قد قدمنا مراراً أن لعل تأتي في القرآن لمعان أقربها، اثنان: أحدهما: أنها بمعناها الأصلي، الذي هو الترجي والتوقع، وعلى هذا فالمراد بذلك خصوص الخلق؛ لأنهم هم الذين يترجى منهم شكر النعم من غير قطع بأنهم يشكرونها أو لا ينكرونها لعدم علمهم بما تتول إليه الأمور"<sup>(٧)</sup>.

**وقد اعترض عليهم:**

أن الترجي يستلزم الجهل بالعاقبة - وهذا لا يليق بالله **وَعَلَىٰ**.

**الرد على الاعتراض:**

(١) يُنظر: الجنى الداني؛ للمرادي (ص: ٥٧٩)، والدر المصون؛ للسمين الحلبي (١/١٩١)، والبرهان في علوم القرآن؛ للزركشي (٤/٣٣٦).

(٢) مغني اللبيب (١/٣١٧).

(٣) الجنى الداني (ص: ٥٧٩، ٥٨٠).

(٤) يُنظر: مذهب سيويه هذا في الكتاب (١/٣٣١).

(٥) هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المالكي، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم، النحوي اللغوي، المفسر المقرئ، الفقيه الأصولي، أشهر مصنفاته: "تفسير القرآن"، و"إعراب القرآن"، و"شرح التسهيل"، و"شرح المفصل"، و"شرح الألفية"، و"الجنى الداني في حروف المعاني"، توفي سنة (٧٤٩هـ)، يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١١٦/٢)، وطبقات المفسرين؛ للدودي (١/٤٢)، وشذرات الذهب (٨/٢٧٤).

(٦) الجنى الداني (ص: ٥٨٠)، ووصف السمين الحلبي هذا القول بأنه قول الخذاق، كما في عمدة الحفاظ (٤/٣٠).

(٧) أضواء البيان (٥/٢٦٠).

(١) أن القرينة التي صرفوا لأجلها (لعل) عن معناها الأصلي ضعيفة بل مردودة؛ لأنها مبنية على مساواة ما يوصف به الله ﷻ، وما يضاف إليه بما يوصف به المخلوق، وما يضاف إليه؛ وهذا مما قرر أهل السنة بطلانه، وأن القاعدة في مثل هذا أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(٢) أن هذا المعنى لا يجوز في حق الله تعالى؛ لأنه عالم بما سيكون، فلا يجوز في حقه -جل وعلا- إطلاق الترجي والتوقع لتنزيهه عن ذلك، وإحاطة علمه بما ينكشف عنه الغيب، وقد قال تعالى لموسى وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهٗ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] أي: على رجائكما وتوقعكما أنه يتذكر أو يخشى مع أن الله عالم في سابق أزله أن فرعون لا يتذكر ولا يخشى، فمعنى (لعل) بالنسبة إلى الخلق لا إلى الخالق جل وعلا<sup>(١)</sup>.

(٣) أن من المفسرين من حملها في كلام الله على الرجاء من المتكلم، وذكر أنه لا يلزم من كونها للرجاء ما قد يتوهم من جهل المتكلم وعدم علمه، ذكر هذا الرازي في تفسيره<sup>(٢)</sup>.

(٤) أن الترجية من الله تعالى واقعة لكماله، والترجية من غيره متوقعة لعجزه<sup>(٣)</sup>، وهذا هو معنى قول من قال: لعل من الله واجب.

### القول الثاني: أنها للتعليل:

وهذا القول مروى عن أبي مالك<sup>(٤)(٥)</sup>، وقاله مقاتل بن سليمان<sup>(٦)</sup>، وذهب إليه من

(١) أضواء البيان (٢٦٠/٥).

(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب؛ للفخر الرازي (١٦٠/٢٥-١٦١)، وذكر الطاهر ابن عاشور كلاماً قريباً مما ذكره الرازي، كما في تفسيره التحرير والتنوير (٣٣٠/١).

(٣) تفسير سورة الرعد؛ للدكتور محمد مصطفى على مصطفى (ص: ٥١).

(٤) هو: أبو مالك الغفاري، تابعي معروف مشهور بكنيته، واسمه غزوان، كوفي ثقة، وقد أرسل حديثاً، فعده بعضهم من الصحابة، كما قال ابن حجر، يروي عن ابن عباس، والبراء، وعبد الرحمن بن أبيزى، وفاته بين: (٩١ - ١٠٠ هـ)، يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠٠/٢٣)، وتاريخ الإسلام (١١٥٥/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة (٣٣٠/٧).

(٥) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٧٧/١).

(٦) يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٩٣/١).

المفسرين ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup>، والواحدي<sup>(٢)</sup>، والبغوي<sup>(٣)</sup>، والشنقيطي<sup>(٤)</sup>.

وهذا المعنى أثبتته الكسائي والأخفش، وحملوا على ذلك ما في القرآن، من نحو ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٢]، ﴿لَعَلَّكُمْ نَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣]، أي: لتشكروا، ولتهتدوا<sup>(٥)</sup>.

قال ابن القيم رحمه الله: "التعليل بلعل: وهي في كلام الله ﷻ للتعليل مجردة عن معنى الترجي؛ فإنها إنما يقارنها معنى الترجي إذا كانت من المخلوق، وأما في حق من لا يصح عليه الترجي فهي للتعليل المحض، كقوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]<sup>(٦)</sup>.

قال الشنقيطي في الأضواء: "لفظة «لعل» قد ترد في كلام العرب مراداً بها التعليل، ومنه قول الشاعر:

فقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا      نكف ووثقتم لنا كل موثق  
فلما كففنا الحرب كانت عهدكم      كشبه سراب بالملا متألق<sup>(٧)</sup>

فقوله: «لعلنا نكف»، يعني: «لأجل أن نكف»، وكونها للتعليل لا ينافي «معنى الترجي»؛ لأن وجود المعلول يرجى عند وجود علته<sup>(٨)</sup>.

(١) يُنظر: جامع البيان (٣٦٤/١).

(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٩٥/١).

(٣) معالم التنزيل؛ للبغوي (٧١/١).

(٤) أضواء البيان (١٠٢/٢).

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني؛ للمرادي (ص: ٥٨٠)، ويُنظر: مغني اللبيب؛ لابن هشام (٣١٧/١).

(٦) شفاء العليل (٥٥٠/٢-٥٥١).

(٧) يُنظر: تفسير ابن جرير (٣٦٤/١)، وتفسير القرطبي (٢٢٧/١)، والدر المصون (١٨٩/١).

(٨) أضواء البيان (١٠٢/٢).

القول الثالث: أنها للتشبيه: ولم يقل به أحدٌ من المفسرين، وهو قول لبعض أهل اللغة<sup>(١)</sup>.

وحكى البغوي في تفسيره عن الواحدي أنه قال: كل ما في القرآن "لعل" فهو للتعليل؛ إلا قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ فإنه للتشبيه<sup>(٢)</sup>.

قال أبو مالك: "قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ يعني: كي غير آية في الشعراء ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾، يعني: كأنكم تخلدون، وإسناده ضعيف جداً، كما قال محقق الكتاب"<sup>(٣)</sup>.

### الرد عليهم:

(١) أن في الحصر نظراً. قال ابن حجر: وفي الحصر نظر؛ لأنه قد قيل مثل ذلك في قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِعْ نَفْسَكَ﴾، وقد قرأ أبي بن كعب: (كأنكم تخلدون)، وقرأ بن مسعود (كي تخلدوا)<sup>(٤)</sup>.

(٢) أن حمل "لعل" في القرآن على معنى واحد لا يستقيم؛ بل إن معناها يختلف من موضع إلى آخر حسب سياقها وموضعها؛ فهي في ابتداء الكلام تفيد معنى غير المعنى الذي تفيدته إذا جاءت بعد طلب، ومعناها في كلام الله ﷻ ليس كمعناها في كلام غيره<sup>(٥)</sup>.

### الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول، وهو إبقاء لعل على أصلها في الترجي والإطماع، ويدل على ذلك:

(١) ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل؛ للكرمانى (١٢٤/١-١٢٥)، وذكر هذا المعنى ابن الشجري في الأمالي الشجرية: (٥١/١).

(٢) يُنظر: فتح الباري؛ لابن حجر (٤٩٧/٧)، يُنظر: الكليات؛ للكفوي (ص: ٧٧٨)، ومن ذكر هذه الكلية بيان الحق النيسابوري في كتابه وضع البرهان (١١٧/١).

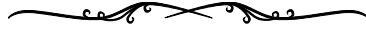
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧٧/١).

(٤) يُنظر: فتح الباري؛ لابن حجر (٤٩٧/٧). ويُنظر: الكليات للكفوي (ص: ٧٧٨)، ومن ذكر هذه الكلية بيان الحق النيسابوري في كتابه وضع البرهان (١١٧/١).

(٥) يُنظر: التحرير والتنوير؛ لابن عاشور (٣٣٠/١).



- (١) قوة حجّتهم وردودهم على الخصم.
  - (٢) أنه قول جمهور أئمة اللغة والمحققين<sup>(١)</sup>.
  - (٣) أن الأصل في حروف المعاني حملها على المعنى الأصلي المشهور، ولا يحسن حملها على غيره من المعاني إلا بقريضة واضحة تمنع من حملها على المعنى الأصلي؛ ولا قريضة مقبولة هنا.
- وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



---

(١) يُنظر: الكليات؛ للكفوي (ص: ٧٩٤)، وممن صرح بأنها ليست للتعليل: أبو حيان في البحر المحيط (١/١٥٥)، والصفافسي في كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد (ص: ١٤٩)، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك (١/٥٢٣).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٣٠] مسألة: نوع "من" في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ

أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]؟

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وما احتج به الأخفش أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] أي: أبصارهم، وقوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [محمد: ١٥] أي: كل الثمرات، ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وهذا ضعيف أيضاً، بل هي في الأول للتبويض؛ لأن النظر قد يكون عن عمد وغير عمد، والنهي إنما يقع على نظر العمد فقط، ولهذا عطف عليه قوله: ﴿وَيَحْفَظُوا أَرْوَاحَهُمْ﴾. من غير إعادة "من" لأن حفظ الفروج واجب مطلقاً، ولأنه يمكن التحرز منه، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقاً، وقد يباح للخطبة والتعليم ونحوهما<sup>(١)</sup>].

وجه الاستدراك ومحلّه:

استدرك الزركشي على الأخفش قوله: إن "من" زائدة، وقال في استدراكه: وهذا ضعيف.

الدراسة:

اختلف العلماء في نوع "من" في قوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾

[النور: ٣٠] على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن "من" للتبويض، وهو ما ذهب إليه الزركشي<sup>(٢)</sup>، وهو قول عامة المفسرين<sup>(٣)</sup>،

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/٤٢٥).

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٤/٤٢٥).

(٣) يُنظر: تفسير السمعاني (٣/٥١٩)، والكشاف (٣/٢٢٩)، وأحكام القرآن، لابن العربي (٢/٣٧٧)، والحرر الوجيز

(٤/١٧٧)، ومفاتيح الغيب (٢٣/٣٦٠)، ولباب التأويل للبخاري (٣/٢٩٢)، ومدارك التنزيل للنسفي (٢/٤٩٩)، =

وقواه القرطبي<sup>(١)</sup>، ورجحه السيوطي<sup>(٢)</sup>، والسايس<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، وحجتهم:

- (١) أنهم أمروا بالغض عما يحرم النظر إليه لا ما يحل، وهذا ما حكاه ابن فارس عن جماعة<sup>(٥)</sup>.
- (٢) أن الاحتراز عن النظرة الأولى لا يمكن؛ لأنها تقع بغير قصد، فوقع العفو عنها.
- (٣) معنى التبعيض فيه أن النظرة الأولى لا حرج فيها، ويمنع ما بعدها؛ لقوله ﷺ: «يا علي، لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى، وليست لك الآخرة»<sup>(٦)</sup>.
- (٤) لما كان الغض التام لا يمكن؛ جيء في الآية بحرف من الذي هو للتبعيض إيماء إلى ذلك؛ إذ من المفهوم أن المأمور بالغض فيه هو ما لا يليق تحديق النظر إليه، وذلك يتذكره المسلم من استحضاره أحكام الحلال والحرام في هذا الشأن، فيعلم أن غض البصر مراتب: منه واجب ومنه دون ذلك، فيشمل غض البصر عما اعتاد الناس كراهية التحقق فيه، كالنظر إلى خبايا المنازل، بخلاف ما ليس كذلك<sup>(٧)</sup>.

= والدر المصون للسمين الحلبي (٣٥٦/١٠)، واللباب في علوم الكتاب (٣٤٩/١٤)، وفتح القدير (٢٦/٤)،  
والتحرير والتنوير (٢٠٣/١٨).

- (١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٢٣/١٢).
- (٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن؛ للسيوطي (٤٣٥/٣).
- (٣) هو: محمد علي السائيس، الأستاذ بالأزهر الشريف، صاحب كتاب تفسير آيات الأحكام، فقيه ورع أزهرى من أعضاء هيئة كبار العلماء، كانت له جهود في التدريس ومناقشة الرسائل العلمية، وله مواقف في العلم مشهودة. يُنظر ترجمته في: ذيل الأعلام؛ لعلاونة (١٦٥/٢).
- (٤) الجامع لأحكام القرآن (٢٢٣/١٢).
- (٥) يُنظر: لباب التأويل للخازن (٢٩٢/٣)، والبرهان في علوم القرآن (٢٦٥/٢).
- (٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر (٢٤٦/٢)؛ رقم (٢١٤٩)، والترمذي في الأدب، باب ما جاء في نظرة الفجاءة، (١٠١/٥)؛ برقم (٢٧٧٧)، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك، والدارمي في الرقاق، باب في حفظ السمع (٢٩٨/٢)، وصححه الحاكم (٢١٢/٢)؛ برقم (٢٧٨٨)، على شرط مسلم ووافقه الذهبي، والإمام أحمد في المسند (٧٤/٣٨)؛ رقم (٢٢٩٧٤)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (١٣١٧/٢)؛ (٧٩٥٤) عن ابن بريدة، عن أبيه.
- (٧) التحرير والتنوير (٢٠٣/١٨).

القول الثاني: أن (من) في الآية زائدة، أي: قل للمؤمنين يغضوا أبصارهم، وهو ما ذهب إليه الأخفش<sup>(١)</sup>، وابن أبي زمنين<sup>(٢)(٣)</sup>، وجلال الدين المحلي<sup>(٤)(٥)</sup>، وحجتهم:

أن ذلك كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

الرد عليهم:

أن هذا القول ضعفه الزركشي<sup>(٦)</sup>، وأباه سيبويه<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، والرازي<sup>(٩)</sup>، والشوكاني<sup>(١٠)</sup>، والشنقيطي<sup>(١١)</sup>.

والأكثر على أن "من" لا تزداد في حال الإيجاب، وإنما تزداد حال النفي<sup>(١٢)</sup>.

(١) يُنظر: الكشف (٢٢٩/٣)، ومفاتيح الغيب (٣٦٠/٢٣).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عيسى المري الأندلسي الإلبيري أبو عبد الله المعروف بابن أبي زمنين، الإمام، القدوة، الزاهد، شيخ قرطبة، وصاحب التصانيف الكثيرة، منها: "منتخب الأحكام"، و"تفسير القرآن العزيز"، و"مختصر تفسير ابن سلام للقرآن"، توفي سنة (٣٩٩هـ)، يُنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/١٨٨)، وطبقات المفسرين؛ للداوودي (١٦٥/٢)، وشذرات الذهب (٥٢١/٤).

(٣) يُنظر: تفسير القرآن العزيز (٢٢٩/٣).

(٤) هو: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، الإمام العلامة، اشتغل وبرع في الفنون، فقهاً، وكلاماً، وأصولاً، ونحواً، ومنطقاً، وغيرها، صنف كتاباً في التفسير أتمه الجلال السيوطي، فسمي: "تفسير الجلالين"، و"كنز الراغبين" في شرح المنهاج في فقه الشافعية، و"البدر الطالع في حل جمع الجوامع"، و"شرح الورقات" في أصول الفقه، وغيرها، توفي سنة (٨٦٤هـ)، يُنظر ترجمته في: الضوء اللامع (٣٩/٧)، وطبقات المفسرين للداوودي (٨٤/٢)، والأعلام للزركلي (٣٣٣/٥).

(٥) يُنظر: تفسير الجلالين (٤٦٢).

(٦) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٤٢٥/٤).

(٧) يُنظر: الكشف (٢٢٩/٣)، ومفاتيح الغيب (٣٦٠/٢٣)، وفتح القدير (٢٦/٤).

(٨) يُنظر: الكشف (٢٢٩/٣).

(٩) يُنظر: مفاتيح الغيب (٣٦٠/٢٣).

(١٠) يُنظر: فتح القدير (٢٦/٤).

(١١) يُنظر: أضواء البيان (٥٠٨/٥).

(١٢) يُنظر: التفسير المنير (٢١٠/١٨).

القول الثالث: أن (من) لبيان الجنس، قاله أبو البقاء<sup>(١)</sup>، وجوزه ابن عطية<sup>(٢)</sup>، والزحيلي<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عطية: "ويصح أن تكون من لبيان الجنس، ويصح أن تكون لا ابتداء الغاية"<sup>(٤)</sup>.

الرد عليهم:

قال ابن عادل في اللباب: "وفيه نظر؛ من حيث إنه لم يتقدم مبهم يكون مفسراً بـ «من»"<sup>(٥)</sup>.

القول الرابع: أن (من) لا ابتداء الغاية.

جوزه ابن عطية<sup>(٦)</sup>، وحجتهم:

أن البصر مفتاح القلب، والغض المأمور به هو عن النظر إلى العورة، أو إلى ما لا يحل من النساء، أو إلى كتب الغير، وشبه ذلك مما يستتر<sup>(٧)</sup>.

الترجيح:

الراجع -والله أعلم- هو القول الأول، أن (من) التي في الآية للتبعض، ويدل على ذلك ما يلي:

(١) أن هذا أظهر المعاني في الآية، قال ابن عطية: "وقوله: ﴿مِنْ أَبْصَرِهِمْ﴾ أظهر ما في "من" أن تكون للتبعض، وذلك أن أول نظرة لا يملكها الإنسان، وإنما يغض فيما بعد ذلك،

(١) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب (٣٤٩/١٤).

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز (١٧٧/٤).

(٣) يُنظر: التفسير المنير (٢١٠/١٨).

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز (١٧٧/٤).

(٥) اللباب في علوم الكتاب (٣٤٩/١٤)، ويُنظر: فتح القدير (٢٦/٤).

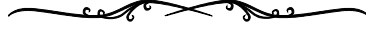
(٦) المحرر الوجيز (١٧٧/٤)، والتفسير الوسيط لمجمع البحوث (١٤٠١/٦)، والموسوعة القرآنية؛ لإبراهيم بن إسماعيل الأبياري (٣٠٧/٤).

(٧) تفسير ابن جزى (٦٦/٢).

فقد وقع التبعض، ويؤيد هذا التأويل ما روي من قوله عليه السلام لعلي بن أبي طالب: «لا تتبع النظرة فإن الأولى لك، وليست لك الثانية»<sup>(١)</sup> الحديث<sup>(٢)</sup>.

(٢) قال السائيس: "وكلمة "مِنْ" قيل: إنها صلة على مذهب الأخفش، والراجح أنها أصلية، وهي على ذلك تحتل معانٍ أظهرها أنّها للتبعض، أي: يغضوا بعض أبصارهم، وهو كناية عن غض بصرهم عن بعض المبصرات، وهي التي لا تحلّ، أو يغضوا بعض أبصارهم عند النظر إلى المحرمات"<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الإمام الزركشي -رحمه الله- من استدراك هو الصواب، والله أعلم.



(١) سبق تخريجه (ص ٧٥١).

(٢) المحرر الوجيز (٤/١٧٧).

(٣) تفسير آيات الأحكام؛ للسائيس (ص: ٥٨٠).

# ملحق

## بمسائل الزمخشري العشر<sup>(١)</sup>

---

(١) هذا ملحق فيه عشر مسائل توافقت مع "تعقبات الزركشي للزمخشري"، ولأنها درست فقد اكتفيت بالعزو لها في رسالتي.

النوع الثالث: معرفة الفواصل ورؤوس الآي.

[١٣١] مسألة: إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل:

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ عَالٍ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، فأخر الفاعل لأجل الفاصلة، وقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقِفُونَ﴾ [البقرة: ٤] أخر الفعل عن المفعول فيها وقدمه فيما قبلها في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤] لتوافق رؤوس الآي، قاله أبو البقاء، وهو أجود من قول الزمخشري قدم المفعول للاختصاص<sup>(١)</sup>].

النوع السابع: في أسرار الفواتح والصور.

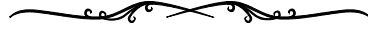
[١٣٢] مسألة: الاستفتاح بحروف التهجي.

قال الإمام الزركشي - رحمه الله -: [الثاني استفتاح السور بحروف التهجي نحو الم، المص، المر، كهيعص، طه، طس، طسم، حم، عسق، ق، ن، وذلك في تسع وعشرين سورة، قال الزمخشري: وإذا تأملت الحروف التي افتتح الله بها السور وجدتها نصف أسامي حروف المعجم، أربعة عشر الألف واللام والميم والصاد والراء والكاف والهاء والياء والعين والطاء والسين والحاء والقاف والنون، في تسع وعشرين عدد حروف المعجم، ثم تجدها مشتملة على أصناف أجناس الحروف المهموسة والمجهورة والشديدة والمطبقة والمستعلية والمنخفضة وحروف القلقلة، ثم إذا استقرت الكلام تجد هذه الحروف هي أكثر دوراً مما بقي، ودليله أن الألف واللام لما كانت أكثر تداوياً جاءت في معظم هذه الفواتح، فسبحان الذي دقت في كل شيء حكمته انتهى، قيل: وبقي عليه من الأصناف الشديدة والمنفتحة وقد ذكر تعالى نصفها، أما حروف الصفير فهي ثلاثة ليس لها نصف، فجاء منها السين والصاد، ولم يبق إلا الزاي، وكذلك الحروف اللينة ثلاثة، ذكر منها اثنين الألف والياء، أما المكرر وهو الراء والهاوي وهو الألف، والمنحرف وهو

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٦٣)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص: ٢٥٩-٢٦٢).



اللام فذكرها، ولم يأت خارجاً عن هذا النمط إلا ما بين الشديدة والرخوة؛ فإنه ذكر فيه أكثر من النصف، وهذا التداخل موجود في كل قسم قبله، ولولاه لما انقسمت هذه الأقسام كلها، ووهم الزمخشري في عدد حروف القلقلة، إنما ذكر نصفها فإنها خمسة ذكر منها حرفان القاف والطاء<sup>(١)</sup>.

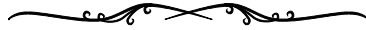


النوع الثاني والعشرون: معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر.

[١٣٣] مسألة: التخطئة في القراءات.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [خطئوا حمزة في قراءته: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِينَ﴾] [إبراهيم: ٢٢] بكسر الياء المشددة، وكذا أنكروا على أبي عمرو إدغامه الراء عند اللام في: (يغفلكم). وقال: الزجاج إنه خطأ فاحش، ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت: مر لي بكذا؛ لأن الراء حرف مكرر، ولا يدغم الزائد في الناقص للإخلال به، فأما اللام فيجوز إدغامه في الراء، ولو أدغمت اللام في الراء لزم التكرير من الراء، وهذا إجماع النحويين انتهى.

وهذا تحامل؛ وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها، ولهذا قال سيبويه في كتابه في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف<sup>(٢)</sup>.



(١) البرهان في علوم القرآن (١/١٦٥-١٦٦)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص ٢٨٨-٢٩٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/٣٢٢)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص: ٢٦٦-٢٧٢).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٣٤] مسألة: مؤكّدات الجملة الفعلية.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [قال الزمخشري: لن تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل بخلاف "لا"، وكذا قال في الفصل: "لن" لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل، وبني على ذلك مذهب الاعتزال في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: هو دليل عن نفي الرؤية في الدنيا والآخرة، وهذا الاستدلال حكاة إمام الحرمين في الشامل عن المعتزلة، ورد عليهم بقوله تعالى لليهود: ﴿فَتَمَنُّوا أَلَمُوتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤-٩٥]، ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون: ﴿يَلَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧] يعني: الموت. ومنهم من قال: لا تنفي الأبد، ولكن إلى وقت بخلاف قول المعتزلة، وأن النفي بلا أطول من النفي بلن لأن آخرها ألف وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة بخلاف "لن"، ولذلك قال تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾، وهو مخصص بدار الدنيا، وقال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة.... قلت: والحق أن "لا" و"لن" لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية، والتأييد وعدمه يؤخذان من دليل خارج، ومن احتج على التأييد بقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وبقوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] عورض بقوله: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا﴾ [مرم: ٢٦] ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم، وبقوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ولو كانت للتأييد لكان ذكر الأبد تكريراً، والأصل عدمه<sup>(١)</sup>].

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٢١)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص: ٢٣٧-٢٤٤).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٣٥] مسألة: دلالة المذكور على المحذوف.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [أن يذكر شيئان ثم يعود الضمير إلى أحدهما دون الآخر، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] قال الزمخشري: تقديره: إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه.

ويبقى عليه سؤال وهو: أنه لم أوتر ذكر التجارة؟ وهلا أوتر اللهو؟ وجوابه ما قال الراغب في تفسير سورة البقرة: إن التجارة لما كانت سبب انفضاخ الذين نزلت فيهم هذه الآية أعيد الضمير إليها؛ ولأنه قد تشغل التجارة عن العبادة ما لا يشغله اللهو<sup>(١)</sup>.



النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٣٦] مسألة: الالتفات من الغيبة إلى التكلم.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وجعل الزمخشري منه قوله في سورة طه: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْ نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ [طه: ٥٣]، وزعم الجرجاني أن في هذه الآية التفاتاً، وجعل قوله: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [طه: ٥٣] آخر كلام موسى، ثم ابتداء الله تعالى فأخبر عن نفسه بأوصافه لمعالجتها. وأشار الزمخشري إلى أن فائدة الالتفات إلى التكلم في هذه المواضع التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة واحد، وهو معنى قول غيره: إن الإشارة إلى حكاية الحال واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة، وكذا يفعلون لكل فعل فيه نوع تمييز وخصوصية بحال تستغرب أو تهم المخاطب<sup>(٢)</sup>.



(١) البرهان في علوم القرآن (٣/١٢٦)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص: ٣٧-٤٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٣٢٠)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص: ١٤٠-١٤٤).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٣٧] مسألة: العام يدل على نفي الخاص.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ومنه قوله تعالى: ﴿يَنْقُومُ لَيْسَ فِي ضَلَالَةٍ﴾<sup>(١)</sup> [الأعراف: ٦١]، ولم يقل: "ضلال"، كما قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَنَّكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(٢)</sup> [الأعراف: ٦٠] لأن نفي الواحد يلزم منه نفي الجنس ألبتة، وقال الزمخشري: لأن الضلالة أخص من الضلال، فكان أبلغ في نفي الضلال عنه، فكأنه قال: ليس به شيء من الضلال، كما لو قيل: لك ثمرة فقلت: ما لي ثمرة. ونازعه ابن المنير، وقال: تعليله نفيها أبلغ "من نفي الضلال" لأنها أخص منه، وهذا غير مستقيم؛ فإن نفي الأعم أخص من نفي الأخص، ونفي الأخص أعم من نفي الأعم، فلا يستلزمه، لأن الأعم لا يستلزم الأخص؛ فإذا قلت: هذا ليس بإنسان لم يلزم سلب الحيوانية عنه، وإذا قلت: هذا ليس بحيوان لم يكن إنساناً. والحق أن يقال: الضلالة أدنى من الضلال وأقل؛ لأنها لا تطلق إلا على الفعلة الواحدة منه، والضلال يصلح للقليل والكثير، ونفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى، لا من جهة كونه أخص، بل من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى<sup>(٣)</sup>].



(١) البرهان في علوم القرآن (٤٠٣/٣)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص ٨٥-٨٩).

النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٣٨] مسألة مجيء نظم الكلام على غير صورة المقابلة في الظاهر.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر، كقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]، وقدره الزمخشري أي: "لا حل بين المؤمن والمشرک"، والآية صرحت بنفي الحل من الجهتين، فقد يستدل بها من قال: إن الكفار مخاطبون بالفروع<sup>(١)</sup>].



النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٣٩] مسألة: الإخبار عن ذات الله أو صفاته بـ "كان".

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [ذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوقة الدلالة على الزمان، والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقاءه، بل إن أفاد الكلام شيئاً من ذلك كان لدليل آخر، إذا علمت هذا فقد وقع في القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ كان كثيراً نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠]، ﴿غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٦]، ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧٣] فحيث وقع الإخبار بـ "كان" عن صفة ذاتية، فالمراد الإخبار عن وجودها، وأنها لم تفارق ذاته، ولهذا يقرها بعضهم بما زال فرازاً مما يسبق إلى الوهم إن كان يفيد انقطاع المخبر به عن الوجود، لقولهم: دخل في خبر كان. قالوا: فكان وما زال مجازان يستعمل

(١) البرهان في علوم القرآن (٣/٤٦٧)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص ١٥٤-١٥٥).

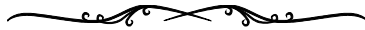
أحدهما في معنى الآخر مجازاً بالقرينة، وهو تكلف لا حاجة إليه وإنما معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة، ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة العقلية وباستصحاب الحال<sup>(١)</sup>.



النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة.

[١٤٠] مسألة: معنى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وعلاقته بالخلق.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله-: [فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، فهو من هذا الباب على جهة الاتساع، أي: صيرناه يقرأ بلسان عربي؛ لأن غير القرآن ما هو عبري وسرياني، ولأن معاني القرآن في الكتب السالفة بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [الأعلى: ١٨]، وبهذا احتج من أجاز القراءة بالفارسية، قال: لأنه ليس في زبر الأولين من القرآن إلا المعنى والفارسية تؤدي المعنى، وإذا عرف هذا فكأنه نقل المعنى من لفظ القرآن فصيحه عربياً، وأخطأ الزمخشري حيث جعله بالخلق، وهو مردود صناعة ومعنى، أما الصناعة فلأنه يتعدى لمفعولين، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد، وتعديته لمفعولين وإن احتمل هذا المعنى لكن بجواز إرادة التسمية أو التصيير على ما سبق، وأما المعنى فلو كان بمعنى خلقنا التلاوة العربية فباطل؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم بألستنا وإنما الخلاف في أن كلام الله الذي هو أمره ونهيته وخبره، فعندنا أنه صفة من صفات ذاته وهو قديم<sup>(٢)</sup>].



(١) البرهان في علوم القرآن (١٢٢/٤-١٢٣)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص ٢٢٣-٢٢٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١٣١/٤)، تم دراستها في تعقبات الزركشي للزمخشري (ص ٢٣٠-٢٣٧).

# الخاتمة

## الخاتمة

أحمدُ الله تعالى وأشكره الذي وفقني وأعاني على إتمام هذا البحث، والذي عشت فيه مع الإمام الزركشي من خلال كتابه البرهان في علوم القرآن أجمل أيام حياتي، حيث أعطيته أنفُس أوقاتي، وأكثر ساعات ليلي ونهاري، أدرس استدراكاته لعلوم القرآن والتفسير، وأقارن بينها وبين أقوال أهل العلم، وأوازن وأدلل وأذكر الراجح.

ومن أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها من خلال البحث ما يلي:

### أولاً: النتائج:

وقد وصلت -بحمد الله وفضله- إلى جملة من النتائج، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- (١) أن موضوع الاستدراكات مبنية على المقارنة والموازنة؛ وفي دراستها ومناقشتها نتائج حميدة ومفيدة، فهي تعطي الباحث ملكة في سبر الأقوال وتحقيق صحتها من سقيمها.
- (٢) بلغ عدد الاستدراكات التي تناولتها بالدراسة والبيان (١٣٠) استدراكاً، كان الصواب مع الإمام الزركشي -فيما ظهر لي- (١١٣)، وعدد المسائل التي كان الصواب مع غيره (١٧) مسألةً، وبهذا يكون قد وُفِّق في عددٍ كبير من تعقباته للصواب، بينما لم يحالفه الصواب في بعضها.

- (٣) في الاستدراكات التي كان الإمام الزركشي أقرب إلى الصواب وافقه فيها مفسرون كبار وعلماء لغة أفذاذ.

- (٤) تميز الزركشي في استدراكاته في البرهان أنه لا يكتفي في الغالب بذكر الاستدراك فحسب، بل يذكر السبب والتعليل في استدراكه، وسبب تضعيفه للقول، وأحياناً يذكر ما يراه هو الصواب ويدعمه بذكر الأدلة والبراهين.



- ٥) شملت هذه الاستدراكات مواضيع وأنواعاً عدة في البرهان ولم تقتصر على نوع معين.
- ٦) أن أغلب الاستدراكات كانت في النوع السادس والأربعين "في أساليب القرآن".
- ٧) سعة علم الإمام الزركشي، وتبحره في مختلف الفنون، فهو أصولي، وفقهه، ومفسر، ومحدث، وبلاغي، ونحوي، ولغوي، فله من كل فن نصيب. وهذا كله ظاهر في استدراكاته في علوم القرآن والتفسير.
- ٨) أن الزركشي -رحمه الله- جدير بأن يوصف بـ"الإمام، والعالم، والعلامة، والمصنف، والمحرر".
- ٩) تبين لي أن الزركشي -رحمه الله- ليس مجرد ناقل لأقوال العلماء في تفسيره للقرآن، بل له اختياراته، و تحريراته، واستدراكاته على أقوالهم.
- ١٠) للإمام الزركشي ملكة علمية متينة في علم اللغة خصوصاً في جانب النحو والبلاغة، ظهرت جلياً في تفسيره لآيات القرآن الكريم.
- ١١) كثرة المصادر التي اعتمد عليها الزركشي في كل فن من الفنون، مما جعل لكتابه البرهان تأثيراً كبيراً على من بعده.
- ١٢) أكثر ما تميز به كتاب الزركشي هو الجانب اللغوي، سواء من جهة تحقيق معنى المفردة واللفظة القرآنية، أو من جهة النحو والإعراب، أو من جهة البلاغة الذي كان له البروز الأكبر في كتابه.

## ثانياً: التوصيات:

هناك بعض التوصيات والاقتراحات، والتي أجملها فيما يلي:

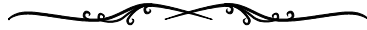
- ١) توجيه الطلبة الباحثين إلى الاشتغال بهذا النوع من الدراسة؛ سواءً الاستدراكات، أو التعقبات، أو الأقوال، أو الترجيحات، أو ما شابهها، لما لها من قيمة علمية، ونماء معرفي، وإطلاع على أقوال كثيرة للمفسرين وسبرها ومناقشتها وتحليلها، ليكون ذلك زاداً ثقافياً ينمي ثقافة الباحث في تحقيق المسائل .

٢) دراسة الاختيارات الأصولية في كتب الإمام الزركشي؛ وتزداد أهميتها إذا علمنا أنه رجل أصولي.

٣) من خلال بحثي رأيت أن هناك مجموعة من العلماء يستحقون أن تُجمع استدراكاتهم من كتبهم في علوم القرآن، منهم: الإمام ابن عقيلة المكي (ت ١١٥٠هـ).

وفي الختام أحمد الله تعالى وأشكره على ما يسّر ووفق من إتمام هذه الدراسة، وأسأله تعالى أن يتقبله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر ما كان فيه من خطأ أو تقصير، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

\* صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم \*



# الفهارس

كشاف الآيات القرآنية.

كشاف الأحاديث النبوية.

كشاف الآثار.

كشاف الأعلام المترجم لهم.

كشاف الفرق.

كشاف المصطلحات والمفردات المفسرة.

فهرست المصادر والمراجع.

دليل الموضوعات.

## كشاف الآيات القرآنية الكريمة

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الفاتحة	١	١٨١
٢	﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة	٢	١٥١
٣	﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾	البقرة	٤	٧٦١
٤	﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنفِقُونَ﴾	البقرة	٤	٧٦١
٥	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾	البقرة	٢١	١٦٨
٦	﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	البقرة	٢١	٧٥٢
٧	﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾	البقرة	٢٢	٣٨٣
٨	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	البقرة	٢٣	٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١
٩	﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾	البقرة	٢٣	٣٨٢
١٠	﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	البقرة	٢٣	٦٨٥
١١	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾	البقرة	٢٤	٧٦٤

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١٢	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾	البقرة	٢٦	٢٧١، ٢٧٣
١٣	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾	البقرة	٣٠	٣٤٠
١٤	﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾	البقرة	٤٧	٤٨٩
١٥	﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	البقرة	٥٢	٧٥٢، ٦٦٤
١٦	﴿لَعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ﴾	البقرة	٥٣	٧٥٢، ٦٦٤
١٧	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾	البقرة	٥٥	٤٦٧
١٨	﴿أَسْتَبْدِلُوكَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾	البقرة	٦١	٥٢٩
١٩	﴿الطُّورَ﴾	البقرة	٦٣	٢٢٥
٢٠	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾	البقرة	٦٧	٤٤١
٢١	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرَءْ ثُمَّ فِيهَا﴾	البقرة	٧٢	٤٦٧
٢٢	﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾	البقرة	٧٨	٣٣٨
٢٣	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾	البقرة	٨٧	٧٢٩، ٧٨
٢٤	﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾	البقرة	٩٤-٩٥	٧٦٤
٢٥	﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾	البقرة	٩٥	٧٦٤

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢٦	﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ﴾	البقرة	٩٦	٦١٢
٢٧	﴿وَحَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾	البقرة	٩٨	٥٥٥
٢٨	﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾	البقرة	١٠٦	٣٠٩
٢٩	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ، وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾	البقرة	١١٤	١٢٨، ٦٧٣، ١٢٥
٣٠	﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾	البقرة	١١٥	١٢٨، ١٢٦
٣١	﴿كُلُّ لَهٗ قَلْبُنُونَ﴾	البقرة	١١٦	٧٢٤، ٦٣١
٣٢	﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	البقرة	١١٧	٥١١
٣٣	﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	البقرة	١٣٧	٤٩٤، ٤٩٢
٣٤	﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ﴾	البقرة	١٤٢	٢٨٥
٣٥	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيمَنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾	البقرة	١٤٣	٩٧
٣٦	﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾	البقرة	١٤٤	٢٨٧، ٢٨٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٣٧	﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾...﴾	البقرة	١٥٥-١٥٧	٥٦١
٣٨	﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾	البقرة	١٥٧	٨١، ٥٥٩
٣٩	﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا﴾	البقرة	١٦٨	١٦٩
٤٠	﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾	البقرة	١٦٩	٤٠٩، ٤٠٨
٤١	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾	البقرة	١٧٩	٦١٠
٤٢	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	البقرة	١٨١	١٨٩
٤٣	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾	البقرة	١٨٥	٤٤٥
٤٤	﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾	البقرة	١٨٧	٥٢٠
٤٥	﴿فَإِنْ قَتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾	البقرة	١٩١	٦٨٩
٤٦	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾	البقرة	٢١٠	٦٤٣
٤٧	﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾	البقرة	٢٢٢	٢٤٢، ٢٤٤
٤٨	﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾	البقرة	٢٢٩	٣١٢، ٣١١
٤٩	﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾	البقرة	٢٣٤	٢٩٤
٥٠	﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	البقرة	٢٣٤	٢٨٥، ٢٩٤
٥١	﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾	البقرة	٢٣٥	٤٦٢
٥٢	﴿أَوْ يَعْقُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾	البقرة	٢٣٧	٤٦٠

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٥٣	﴿فَنَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾	البقرة	٢٣٧	٤٦٠
٥٤	﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾	البقرة	٢٣٧	٤٦٣، ٤٦١
٥٥	﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	البقرة	٢٣٧	٤٦٣
٥٦	﴿الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ الزَّكَاءِ﴾	البقرة	٢٣٧	٤٦٤
٥٧	﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	البقرة	٢٣٧	٤٦٤
٥٨	﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾	البقرة	٢٣٧	٥٢١
٥٩	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾	البقرة	٢٣٨	٥٥٤
٦٠	﴿مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾	البقرة	٢٤٠	٢٨٥، ٢٩٤
٦١	﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾	البقرة	٢٤٩	٦٣٨
٦٢	﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾	البقرة	٢٥٩	٢٥٤، ٢٥٨
٦٣	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	البقرة	٢٧٨	١٩١، ٤٨٢، ٤٨٤
٦٤	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾	البقرة	٢٨١	١٩٠، ١٥٩، ١٦٥
٦٥	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ كَاتِبٌ..﴾	البقرة	٢٨٢	١٩٢
٦٦	﴿كُلُّ ءَامَنٍ بِاللَّهِ﴾	البقرة	٢٨٥	٦٣١، ٧٢٣
٦٧	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	آل عمران	٧	٤٨٩



م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٦٨	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ ﴿١٣﴾	آل عمران	١٣	٦٤٤
٦٩	﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٣٢﴾	آل عمران	٣٣	٤٨٨، ٤٨٩
٧٠	﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾	آل عمران	٣٦	٦٤٦، ٦٤٦
٧١	﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	آل عمران	٤٧	٥١٤
٧٢	﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٥٩﴾	آل عمران	٥٩	٥١١، ٥١٤، ٥٠٧
٧٣	﴿قُلْ إِنِّي أَلْهَدِي هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾	آل عمران	٧٣	٧٠٠
٧٤	﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾	آل عمران	٧٣	٧٠٢، ٧٠٤
٧٥	﴿أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾	آل عمران	٧٣	٧٠٥
٧٦	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	آل عمران	١١٠	٤٨٩، ٤٩١، ٤٩١
٧٧	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾	آل عمران	١٣٩	٤٨٤
٧٨	﴿أَفَايُن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾	آل عمران	١٤٤	٦٨٩
٧٩	﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ﴾	آل عمران	١٥٩	٥٨٤
٨٠	﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾	آل عمران	١٧٣	٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٨

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٨١	﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾	آل عمران	١٨١	٧٢٥
٨٢	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	آل عمران	١٨٥	٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٠
٨٣	﴿وَالْأَرْحَامَ﴾	النساء	١	٣٩٢، ٣٩٢
٨٤	﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾	النساء	١١	٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧
٨٥	﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾	النساء	١٥	٢٨٣
٨٦	﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحْشَاءُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾	النساء	١٥	٢٨٣
٨٧	﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾	النساء	١٦	٤٢٤
٨٨	﴿تَوَابًا رَحِيمًا﴾	النساء	١٦	٧٦١
٨٩	﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ، وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾	النساء	٢١	٥٢٠
٩٠	﴿حَرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾	النساء	٢٣	٢٧٥
٩١	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	النساء	٢٣	٢٧٥، ٧٦١
٩٢	﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾	النساء	٥٤	٤٦٨
٩٣	﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾	النساء	٥٩	٣٢٦

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٩٤	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾	النساء	٦٠	٤٥٠
٩٥	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾	النساء	٦٥	٥٩٤، ٤٥٠
٩٦	﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾	النساء	٧١	٤٥٣
٩٧	﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾	النساء	٨١	٤٥١
٩٨	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾	النساء	٨٢	٦٧٤
٩٩	﴿تَوَلَّيْهِ﴾	النساء	١١٥	٢٥٨
١٠٠	﴿وَنُصِّلَهِ﴾	النساء	١١٥	٢٥٨
١٠١	﴿وَاسِعًا حَكِيمًا﴾	النساء	١٣٠	٧٦١
١٠٢	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾	النساء	١٣٣	١٦٩
١٠٣	﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾	النساء	١٤٨	٧٦١
١٠٤	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ﴾	النساء	١٥٧	٥٤٥
١٠٥	﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾	النساء	١٦٣	٤٧١
١٠٦	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	النساء	١٦٤	٥٤٧، ٥٤٨ ٥٥١، ٩٢

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١٠٧	﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾	النساء	١٧١	٣٢٦
١٠٨	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾	النساء	١٧٦	١٨٩، ١٩٣
١٠٩	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَالْمُرَدِّيَةُ...﴾	المائدة	٣	١٦٤
١١٠	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾	المائدة	٥	٣١٢
١١١	﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾	المائدة	٦	٦٢٦
١١٢	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾	المائدة	٦	٦٢٦، ٦٩٠
١١٣	﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِّيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ﴾	المائدة	١٣	٥٨٤
١١٤	﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	المائدة	١٦	٦٨٧، ٦٨٧
١١٥	﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	المائدة	٢٣	٤٨٢، ٨١
١١٦	﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾	المائدة	٣٢	٧٢٩، ٧٢٩
١١٧	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾	المائدة	٣٣	٤٥٠
١١٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾	المائدة	٣٨	٤٢٤
١١٩	﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾	المائدة	٥٠	٥٢٩
١٢٠	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	المائدة	٥٧	٤٨٤
١٢١	﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾	المائدة	٦٦	٤٩١

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١٢٢	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾	المائدة	٨٩	٦٧
١٢٣	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾	المائدة	١٠٥	٣٠٧
١٢٤	﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾	المائدة	١١٦	٥٢٧
١٢٥	﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾	المائدة	١١٦	٦٨٥
١٢٦	﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾	المائدة	١١٦	٦٨٩
١٢٧	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾	الأنعام	٣	٣٤٧، ٣٤٧
١٢٨	﴿لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾	الأنعام	٨	٧٣٤
١٢٩	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾	الأنعام	٢١	٦٧٣
١٣٠	﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾	الأنعام	٣٤	٧٥٠
١٣١	﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾	الأنعام	٣٥	٤٧٩، ٤٧٥، ٧٣
١٣٢	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾	الأنعام	٣٥	٤٨٠
١٣٣	﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرُ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾	الأنعام	٣٥	٦٩٠
١٣٤	﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾	الأنعام	٣٥	٧٤
١٣٥	﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾	الأنعام	٣٨	٤٣٤، ٤٢٢، ٤٣٢، ٤٣٠
١٣٦	﴿أَقْتَدِ﴾	الأنعام	٩٠	٢٥٤
١٣٧	﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾	الأنعام	٩١	١٧٧، ١٧٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١٣٨	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾	الأنعام	٩٢-٩٣	١٧٧
١٣٩	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾	الأنعام	١٠٣	٣٣٩، ٧٥٨، ٦٤٠
١٤٠	﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾	الأنعام	١٤٠-١٤١	١٧٦
١٤١	﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾	الأنعام	١٤٤	٦٧٣
١٤٢	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ...﴾	الأنعام	١٤٥	٩٨
١٤٣	﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾ إلى آخر الثلاث آيات	الأنعام	١٥١-١٥٣	١٧٢، ١٧٧
١٤٤	﴿قُلْ تَعَالَوْا...﴾	الأنعام	١٥١	٨٧
١٤٥	﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾	الأنعام	١٥٢	٢٧١، ٨٦
١٤٦	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾	الأنعام	١٦٠	٥٧٤
١٤٧	﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾	الأنعام	١٦٣	٤٨٨
١٤٨	﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَنْهُمْ بَعْلَهُمْ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾	الأعراف	٧	٣٥١
١٤٩	﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾	الأعراف	١٢	٥٩١، ٥٩٣
١٥٠	﴿وَعَدْنَا﴾	الأعراف	٤٤	٢٤٨

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١٥١	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾	الأعراف	٥٣	٦٤١، ٣٢٦
١٥٢	﴿إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾	الأعراف	٥٤	٥٤٨
١٥٣	﴿إِنَّا لَنَرَنَّكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	الأعراف	٦٠	٧٦٠
١٥٤	﴿يَنْقُومُ لَيْسَ بِضَلَالَةٍ﴾	الأعراف	٦١	٧٦٠
١٥٥	﴿إِلَّا أَمْرًا تَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾	الأعراف	٨٣	٦٢٣
١٥٦	﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ءَامَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا﴾	الأعراف	٨٧	٦٩٠
١٥٧	﴿أَرْجِهْ﴾	الأعراف	١١١	٢٥٨
١٥٨	﴿مُوسَى وَهَارُونَ﴾	الأعراف	١٢٢	١٣٥
١٥٩	﴿أَلَيْمٌ﴾	الأعراف	١٣٦	٢٢٥
١٦٠	﴿وَإِنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الأعراف	١٤٣	٤٨٨
١٦١	﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَنِي﴾	الأعراف	١٤٣	٧٥٨، ٦٤٠
١٦٢	﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي﴾	الأعراف	١٤٣	٦٤٠
١٦٣	﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾	الأعراف	١٤٣	٥٥١، ٩٢ ٥٤٧
١٦٤	﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾	الأعراف	١٨٦	٦٨٢
١٦٥	﴿لَا يُجْلِيهَا لَوْفِهَا إِلَّا هُوَ﴾	الأعراف	١٨٧	٣٢٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١٦٦	﴿.. أَمْرٌ لَهُمْ آعَيْنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا﴾	الأعراف	١٩٥	٦٤٣
١٦٧	﴿وَأِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (١٩٨)	الأعراف	١٩٨	٦٣٨
١٦٨	﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١)	الأنفال	١	٤٨٢
١٦٩	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾	الأنفال	٤١	٢٩٠، ٢٨٦، ٢٩٠
١٧٠	﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ﴾	الأنفال	٤١	٤٨٢، ٨١
١٧١	﴿وَكُلُّكُمْ ظَالِمٌ﴾	الأنفال	٥٤	٦٣١
١٧٢	﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (٦١)	الأنفال	٦١	٣٠٤
١٧٣	﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾	الأنفال	٦٨	٧٣٥
١٧٤	﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١٣)	التوبة	١٣	٤٨٢
١٧٥	﴿لَوْلُوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾	التوبة	٥٧	٦٣٦
١٧٦	﴿إِنَّمَا الْأَصْدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ..﴾	التوبة	٦٠	٦٩٦، ٦٩٦، ٧٥
١٧٧	﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَوَتُكَ سَكَنٌ﴾	التوبة	١٠٣	٥٦٠



م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١٧٨	﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآتٍ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾	التوبة	١١١	٥٠٥
١٧٩	﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾	التوبة	١١٧	٦٠٩
١٨٠	﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾	التوبة	١١٨	٦٠٧
١٨١	﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾	التوبة	١٢٠	٤٥٣
١٨٢	﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا قِنْلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾	التوبة	١٢٣	٤١٨، ٤١٨
١٨٣	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	يونس	٣٨	٣٨٥
١٨٤	﴿وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	يونس	٦٥	٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٠
١٨٥	﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	يونس	٦٥	٧٦
١٨٦	﴿يَقُومُ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِشَايَةِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾	يونس	٧١	٦٩٠
١٨٧	﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾	يونس	٨٤	٤٨٢، ٦٠٢، ٦٠٤

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
١٨٨	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا﴾	يونس	٩٨	٧٣٦، ٧٠٧ ٧٣٤
١٨٩	﴿كَتَبَ أَحْكَمَ ءَايَتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	هود	١	١٢١
١٩٠	﴿فَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَةٍ﴾	هود	١٣	٣٧٩، ٣٨٠ ٣٨٩، ٣٨٤
١٩١	﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾	هود	٣٧	٣٦٩، ٣٦٢ ٣٦٨، ٣٦٦
١٩٢	﴿إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾	هود	٤٦	٤٨١
١٩٣	﴿سَجِّيلٍ﴾	هود	٨٢	٢٢٥
١٩٤	﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلِيلٍ إِنْ أَحْسَنْتَ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾	هود	١١٤	١٠٦
١٩٥	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	يوسف	٢	٤٤٠، ٢٢٥
١٩٦	﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾	يوسف	١٨	١٢٦
١٩٧	﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾	يوسف	٢٢	٤١
١٩٨	﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾	يوسف	٢٤	٥٩٥، ٦٠٤
١٩٩	﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾	يوسف	٢٤	٧٣٦

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢٠٠	﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ، قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (٢٦) ﴿وَإِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ، قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٢٧)	يوسف	٢٦-٢٧	٦٨٩
٢٠١	﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ﴾	يوسف	٢٧	٦٨٥
٢٠٢	﴿وَإِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ، قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾	يوسف	٢٧	٦٩٠
٢٠٣	﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾	يوسف	٢٩	٦٢٤
٢٠٤	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف	٣١	٧٦٣، ٢٣٧، ٢٣٥
٢٠٥	﴿إِنِّي أُرْسِيْ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِيْ خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبَثْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَزَّلْنَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٣٦)	يوسف	٣٦	٣٢٦
٢٠٦	﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَمَةٍ﴾	يوسف	٤٥	٢٣٢
٢٠٧	﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرْ بَعْدَ أَمَةٍ﴾	يوسف	٤٥	٢٣٣
٢٠٨	﴿وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ﴾	يوسف	٨٢	٧٢٣
٢٠٩	﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ..﴾	يوسف	١١١	٦٤٣
٢١٠	﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (١٥)	الرعد	١٥	١٣٣
٢١١	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾	إبراهيم	٤	٢٤٧
٢١٢	﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِينَ﴾	إبراهيم	٢٢	٧٥٧

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢١٣	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا﴾	إبراهيم	٣١	٥١٠
٢١٤	﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾	إبراهيم	٤٦	٣٢٧
٢١٥	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	الحجر	٩	٢٠٢، ٢٠٩، ٣٩٩
٢١٦	﴿مُصْحِحِينَ﴾	الحجر	٦٦	٦٦٠
٢١٧	﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾	النحل	١٧	٦٤٩
٢١٨	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	النحل	٤٠	٥٠٧
٢١٩	﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾	النحل	٤٤	٣٠٩
٢٢٠	﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	النحل	٤٤	٤٠٨
٢٢١	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَعِيوْا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾	النحل	٤٨-٤٩	١٣٠
٢٢٢	﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾	النحل	٤٩	١٣٢
٢٢٣	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾	النحل	٥٠	٥٤٥
٢٢٤	﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لَتُنْقِصَكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾	النحل	٦٦	٣٨٣

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢٢٥	﴿فَجَاسُوا﴾	الإسراء	٥	٦٣٣
٢٢٦	﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾	الإسراء	١٣	٦٣٠
٢٢٧	﴿وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	الإسراء	٣٦	٤٠٨
٢٢٨	﴿وَلِنْ كَادُوا لَيَقْتُنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾	الإسراء	٧٣	٧١٦
٢٢٩	﴿وَلَوْ لَا أَنْ تَبْنِيكَ﴾	الإسراء	٧٤	٧٣٦
٢٣٠	﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾	الإسراء	٨٤	٦٣١
٢٣١	﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾	الإسراء	٨٨	٣٧٢
٢٣٢	﴿عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾	الإسراء	٨٨	٣٨٠
٢٣٣	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾	الكهف	١	٦١٨
٢٣٤	﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ ﴿١﴾ قِيمًا﴾	الكهف	٢-١	٦١٨
٢٣٥	﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾	الكهف	١٨	٦٦٩
٢٣٦	﴿وَنَقَلْبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾	الكهف	١٨	٦٧٠
٢٣٧	﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	الكهف	٢٢	٣٢١
٢٣٨	﴿وَلَا نَطْعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾	الكهف	٢٨	٦٩٢
٢٣٩	﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾	الكهف	٢٩	٦٩٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢٤٠	﴿وَاسْتَبْرَقِ﴾	الكهف	٣١	٢٢٥
٢٤١	﴿كَانَ مِنَ الْجِنَّ﴾	الكهف	٥٠	٥٤٣
٢٤٢	﴿أَفَنَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ﴾	الكهف	٥٠	٥٤٤
٢٤٣	﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنَّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾	الكهف	٥٠	٥٤٥
٢٤٤	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾	الكهف	٥٧	٦٧٣
٢٤٥	﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾	الكهف	٥٩	٧٤٢، ٧٣٩
٢٤٦	﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنِيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا فَبِأَوَّانٍ يُضَيِّفُوهُمْ﴾	الكهف	٧٧	٤٦٩
٢٤٧	﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	مریم	٤	٣٩٤
٢٤٨	﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾	مریم	٢٠	٥١٩، ٥١٨
٢٤٩	﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾	مریم	٢٦	٧٥٨
٢٥٠	﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	مریم	٣٥	٥١١
٢٥١	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	مریم	٣٨	٥٠٩
٢٥٢	﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾	مریم	٧٥	٥٠٩
٢٥٣	﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَىٰ الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾	مریم	٩٣-٩٥	٦٣٠

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢٥٤	﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ (٩٥)	مریم	٩٥	٦٣٠
٢٥٥	﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	طه	٥	٣٥١، ٣٤١
٢٥٦	﴿هَارُونَ وَمُوسَى﴾	طه	٧	١٣٤
٢٥٧	﴿وَلْنُصَنِّعَ عَلَى عَيْنِي﴾	طه	٣٩	٣٦٢
٢٥٨	﴿وَالْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلْنُصَنِّعَ عَلَى عَيْنِي﴾	طه	٣٩	٣٦٤
٢٥٩	﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ﴾	طه	٤٠	٣٧٠
٢٦٠	﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾	طه	٤١	٣٧٠، ٣٦٢
٢٦١	﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ (٤٣) ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (٤٤)	طه	٤٣، ٤٤	٦٦٥
٢٦٢	﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (٤٤)	طه	٤٤	٧٤٦، ٦٦٢، ٦٦٤
٢٦٣	﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾	طه	٥٣	٧٥٩
٢٦٤	﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾	طه	٥٣	٧٥٩
٢٦٥	﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾	طه	٦١	٥٠٨
٢٦٦	﴿قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾ (١٢) ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ (١٣)	طه	٩٢	٥٩٣
٢٦٧	﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَمٌ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾	الأنبياء	٥	٥٧٨

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢٦٨	﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ (١٢)	الأنبياء	١٢	٧٣٨
٢٦٩	﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾	الأنبياء	٢٦	٥٧٨
٢٧٠	﴿ كُلُّ فِي فَلَاكِ يَسْبَحُونَ ﴾	الأنبياء	٣٣	٦٣١
٢٧١	﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ ﴾	الأنبياء	٦٢	٥٢٧
٢٧٢	﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَتَالِهَتْنَا بِثَابِئِهِمْ ﴾	الأنبياء	٦٢	٥٢٨
٢٧٣	﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾	الأنبياء	٧٣	٧١٦
٢٧٤	﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾	الأنبياء	٧٨	٦٥٦
٢٧٥	﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ ﴾	الأنبياء	٨١	٧٦١
٢٧٦	﴿ وَالَّتِي أَحْصَيْنَا فَرْجَهَا ﴾	الأنبياء	٩١	٥١٥
٢٧٧	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾	الحج	١١	٢٠٧
٢٧٨	﴿ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾	الحج	٢٧	٦٣٢
٢٧٩	﴿ هَلْدِمَتَ صَوَامِعُ ﴾	الحج	٤٠	١٤٤
٢٨٠	﴿ وَمَسْجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾	الحج	٤٠	١٤٤
٢٨١	﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾	الحج	٧٣	٧٥٨
٢٨٢	﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾	الحج	٧٧	١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧١
٢٨٣	﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ (٥)	المؤمنون	٥	٢٧٥



م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢٨٤	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾﴾	المؤمنون	١٢-١٣	١٣١
٢٨٥	﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾	المؤمنون	١٥-١٦	٦٦٧
٢٨٦	﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾﴾	المؤمنون	١٥	٦٧١
٢٨٧	﴿مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾	المؤمنون	٢١	٣٨٣
٢٨٨	﴿كُلِّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾	المؤمنون	٥٣	٦٣٠
٢٨٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾﴾	المؤمنون	٥٧-٥٨	٦٦٧
٢٩٠	﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَظْهَرُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرٍ	المؤمنون	٦٢-٦٣	٥٨١
٢٩١	﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ﴾	المؤمنون	٧٥	٤٣٨
٢٩٢	﴿قُلْ رَبِّ﴾	المؤمنون	٩٣	٢٣٩
٢٩٣	﴿حَقًّا إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾	المؤمنون	٩٩	٤٧٢
٢٩٤	﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾	المؤمنون	١٠٠	٧١٧
٢٩٥	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾	النور	١٠	٧٣٥
٢٩٦	﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾	النور	١٣	٧٣٤
٢٩٧	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾	النور	٢١	٧٣٤

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٢٩٨	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾	النور	٣٠	٧٣
٢٩٩	﴿كَيْشْكُوفٍ﴾	النور	٣٥	٢٢٥
٣٠٠	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	النور	٦٣	٥٨٥
٣٠١	﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	الفرقان	٦	٣٤٩
٣٠٢	﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾	الفرقان	٣٢	١٧٤
٣٠٣	﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾	الفرقان	٥٣	٤٠٥
٣٠٤	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾	الفرقان	٦٢	٤٩٨
٣٠٥	﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾	الشعراء	٤	٣٩٥
٣٠٦	﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾	الشعراء	١٥	٦٥٥
٣٠٧	﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾	الشعراء	١٢٩	٧٤٤
٣٠٨	﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾	الشعراء	١٦٦	٥٧٨
٣٠٩	﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾	الشعراء	١٩٣	١١٠
٣١٠	﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾	الشعراء	١٩٥	٢٢٤
٣١١	﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾	الشعراء	١٩٦	٧٦٢
٣١٢	﴿يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾	الشعراء	٢٢٤	٣١١
٣١٣	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾	الشعراء	٢٢٥	٣١١

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٣١٤	﴿وَذَكِّرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾	الشعراء	٢٢٧	٣١١
٣١٥	﴿وَأَنْتَصِرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمْتُمْ﴾	الشعراء	٢٢٧	٣١١
٣١٦	﴿فَأَلْقَ﴾	النمل	٢٨	٢٥٨
٣١٧	﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۚ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٣٤)	النمل	٣٤	١٣٠
٣١٨	﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ (٣٥)	النمل	٣٥	٥٦٥
٣١٩	﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنَ﴾	النمل	٣٦	٥٦٧
٣٢٠	﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾	النمل	٣٧	٥٦٥
٣٢١	﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾	النمل	٤٦	٧٣٤
٣٢٢	﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾	النمل	٦٥	٣٢٥
٣٢٣	﴿بَلِ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾	النمل	٦٦	٥٧٨
٣٢٤	﴿وَكُلُّ أُنُوفِهِ دَاخِرِينَ﴾	النمل	٨٧	٦٣١
٣٢٥	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾	النمل	٨٩	٤٤٣
٣٢٦	﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ ۚ لَوْلَا أَنْ رَّبَطْنَاهَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	القصص	١٠	٦٠٣
٣٢٧	﴿لَوْلَا أَنْ رَّبَطْنَاهَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾	القصص	١٠	٧٣٦

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٣٢٨	﴿وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾	القصص	١٢	٥٢٤
٣٢٩	﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ (١٢)	القصص	١٢	٥٢٤
٣٣٠	﴿فَاتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ﴾	القصص	٤٩	٣٨٩
٣٣١	﴿لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا﴾	القصص	٨٢	٧٣٦
٣٣٢	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾	القصص	٨٤	٤٤٣
٣٣٣	﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	العنكبوت	١٤	٤٦٦
٣٣٤	﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾	العنكبوت	٤٠	٦٣١
٣٣٥	﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾	العنكبوت	٤١	٢٧١
٣٣٦	﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾	العنكبوت	٦٥	٧٣٨
٣٣٧	﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾	لقمان	٢٧	٥٧٤
٣٣٨	﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصٌ﴾	لقمان	٣٢	٧٣٨
٣٣٩	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ﴾	السجدة	٣	٥٨٠
٣٤٠	﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾	الأحزاب	١	١٦٣
٣٤١	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	الأحزاب	٢١	٤٧٦
٣٤٢	﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾	الأحزاب	٤٣	٥٦٠
٣٤٣	﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾	الأحزاب	٤٨	٤٧٩
٣٤٤	﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾	الأحزاب	٥٠	٢٨٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٣٤٥	﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الأحزاب	٥٠	٤٧٥
٣٤٦	﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾	الأحزاب	٥٢	٢٨٥
٣٤٧	﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ لَعَلَّ﴾	الأحزاب	٧٢	٤٣١
٣٤٨	﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَهَمَهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾	سبأ	١٤	٧٤٠
٣٤٩	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾	سبأ	٢٨	٤٧٧
٣٥٠	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	سبأ	٣١	٧٣٤
٣٥١	﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا﴾	فاطر	١	٥٤٤
٣٥٢	﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾	فاطر	٣	٦٧٠
٣٥٣	﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾	فاطر	٢٤	٤٢٢
٣٥٤	﴿وَمِنْهُمْ مَّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾	فاطر	٣٢	٤٩١
٣٥٥	﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ﴾	فاطر	٤٢	٧٣٨
٣٥٦	﴿وَأَيُّهُمْ أَلِيلٌ نَسِلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾	يس	٣٧	٦٥٤
٣٥٧	﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾	يس	٣٧	٦٦٠

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٣٥٨	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾	يس	٧٠	٣٦٦، ٣٦٩
٣٥٩	﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾	يس	٧٦	٢٦١
٣٦٠	﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٨٢)	يس	٨٢	٣٣٩
٣٦١	﴿وَحَفَظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ (٧) ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾	الصفات	٧-٨	٦٣٢
٣٦٢	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (١٤٣) ﴿لَلْبَثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (١٤٤)	الصفات	١٤٣-١٤٤	٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣٤
٣٦٣	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (١٤٣)	الصفات	١٤٣	٧٣٦، ٧٣٧
٣٦٤	﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾	الصفات	١٥٨	٥٤٣
٣٦٥	﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾	ص	٨	٥٧٨
٣٦٦	﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾	ص	١٤	٦٣١، ٧٩٢
٣٦٧	﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوُ الْخَصَمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ (١١) ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾	ص	٢١-٢٢	٦٥٥
٣٦٨	﴿لِيَذَّبَرُوا عَيْنَيْهِ﴾	ص	٢٩	٢٦٦

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٣٦٩	﴿لَمَّا خَلَّطْتُ يَدَيَّ﴾	ص	٧٥	٧٩٥
٣٧٠	﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾	الزمر	٣٠	٦٧١
٣٧١	﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾	الزمر	٣٢	٦٧٣
٣٧٢	﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾	الزمر	٣٧	٥٢٩
٣٧٣	﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾	غافر	٥	٦٣١
٣٧٤	﴿انْقَلَبُوا رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾	غافر	٢٨	٥٢٩
٣٧٥	﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾	غافر	٣٦	٥٢٦
٣٧٦	﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ؕ أَعَجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾	فصلت	٤٤	٢٢٥
٣٧٧	﴿أَعَجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾	فصلت	٤٤	٢٢٥
٣٧٨	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	الشورى	١١	٧٤٦
٣٧٩	﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾	الشورى	٥٢	٥٤٨
٣٨٠	﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٢)	الزخرف	٣	٧٦٢، ٢٢٤
٣٨١	﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	الزخرف	٣٢	٤٧٠
٣٨٢	﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِذَا هُمْ مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ (٤٧)	الزخرف	٤٧	٧٤٣

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٣٨٣	﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ ﴾	الزخرف	٥٠	٤٣٧، ٤٣٨، ٧٣٨
٣٨٤	﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾	الزخرف	٥٥	٧٢٩
٣٨٥	﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾	الزخرف	٥٧	٧٣٨
٣٨٦	﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾	الزخرف	٨٤	٣٤٧، ٣٤٨
٣٨٧	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَرَّكََةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾	الدخان	٣	٤٤٣، ٤٤٤
٣٨٨	﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾	الدخان	٤	٤٤٤
٣٨٩	﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾	الدخان	٤٩	٧٥، ٤٤٧، ٤٥١
٣٩٠	﴿ وَيَلْلِكُ أَفَّاكَ أَنْيَمِ ﴾	الجنات	٧	٧٧، ٦٣٢
٣٩١	﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾	الجنات	٩	٧٧، ٦٣٢
٣٩٢	﴿ قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا ﴾	الجنات	١٤	٥١٠
٣٩٣	﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدِيَ أَفٍ لَكُمْ ﴾	الأحقاف	١٧	٩٩
٣٩٤	﴿ .. فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْعَدْتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾	الأحقاف	٢٦	٦٤٣
٣٩٥	﴿ فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾	الأحقاف	٢٨	٧٣٤
٣٩٦	﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾	الأحقاف	٣١	٢٣٨
٣٩٧	﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾	محمد	١٥	٧٥٠



م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٣٩٨	﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴿١﴾ لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ﴾	الفتح	٢-١	٧٢٧، ٨٢
٣٩٩	﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ﴾	الفتح	٢٥	٧٣٦، ٧٣٥
٤٠٠	﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾	الفتح	٢٧	٤٨٥
٤٠١	﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴿٤١﴾﴾	الذاريات	٤١	٦٥٠، ٨١ ٦٥٢
٤٠٢	﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾	الطور	٣٤	٣٨٨
٤٠٣	﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾	الطور	٤٨	٣٦٩، ٣٦٤
٤٠٤	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾	النجم	٣	٧١١
٤٠٥	﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾﴾	النجم	١٤	١٣١
٤٠٦	﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾﴾	النجم	١٥-١٦	١٣١
٤٠٧	﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾﴾	القمر	١٣-١٤	٣٧٠، ٣٦٣
٤٠٨	﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾	القمر	١٤	٣٦٦، ٣٦٢ ٣٦٩، ٣٦٨
٤٠٩	﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾	القمر	١٥	٢٣٢، ٨٩
٤١٠	﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرٍ﴾	القمر	١٦	٥٧٣

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٤١١	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ ﴿١٧﴾	القمر	١٧	٢٣٣
٤١٢	﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾	القمر	٤١	٧٥٦
٤١٣	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ ﴿٥٢﴾	القمر	٥٢	٦٣٠
٤١٤	﴿فَبِأَيِّ آيَاءِ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	الرحمن	١٣	٣٩٧، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٧٦
٤١٥	﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ ﴿١٩﴾	الرحمن	١٩	٤٠٣
٤١٦	﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾	الرحمن	٢٢	٤٠٣
٤١٧	﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾	الرحمن	٢٧	٣٥٤
٤١٨	﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ﴿٢٧﴾	الرحمن	٢٧	٣٦٣
٤١٩	﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ ﴿٣١﴾	الرحمن	٣١	٥٧٢
٤٢٠	﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنِ﴾ ﴿٤٤﴾	الرحمن	٣١-٤٤	٥٧٢
٤٢١	﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ ﴿٤٦﴾	الرحمن	٤٦	٥٧٢
٤٢٢	﴿فَكَهْهٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾	الرحمن	٦٨	٢٢٧، ٧٧
٤٢٣	﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ ﴿٦٨﴾	الرحمن	٦٨	٥٥٣
٤٢٤	﴿وَأَبَارِقُ﴾	الواقعة	١٨	٢٢٥
٤٢٥	﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ ﴿٨٣﴾	الواقعة	٢٨	٧٣٤
٤٢٦	﴿فَلَا أُفْسِرُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾	الواقعة	٧٥-٧٧	١٣١

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٤٢٧	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ (٧٥)	الواقعة	٧٥	٥٩٤
٤٢٨	﴿وَلِئِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	الواقعة	٧٦	٥٩٤
٤٢٩	﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾	الحديد	٤	٣٥١
٤٣٠	﴿انظُرُوا نَفْسٍ مِنْ نُورِكُمْ﴾	الحديد	١٣	٦٤١
٤٣١	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا ءَاتَكُمْ﴾	الحديد	٢٣	٧٣٠
٤٣٢	﴿لِيَأْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾	الحديد	٢٩	٥٨٥
٤٣٣	﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾	المجادلة	٣	٩٦
٤٣٤	﴿كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَنَ﴾	المجادلة	٢٢	٦٩٤
٤٣٥	﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ (٤)	الحشر	٧	٢٩٠
٤٣٦	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾	الحشر	٧	٧٢٩
٤٣٧	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾	الحشر	٧	٨٢
٤٣٨	﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُولَيَنَّ الْأَدْبَرَ﴾	الحشر	١٢	٧٢١
٤٣٩	﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾	الممتحنة	١٠	٧٦١
٤٤٠	﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾	الصف	١١	٥٠١
٤٤١	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾	الصف	١٢	٥٠١
٤٤٢	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	الصف	١٤	٧١٥

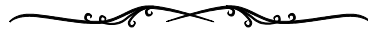
م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٤٤٣	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ هَوْأً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾	الجمعة	١١	٧٥٩
٤٤٤	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾	المنافقون	١	١٧١
٤٤٥	﴿فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	المنافقون	١٠	٦٨٠
٤٤٦	﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	المنافقون	١٠	٦٨٠
٤٤٧	﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	المنافقون	١٠	٧٣٤
٤٤٨	﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾	التغابن	١٦	٣١٣
٤٤٩	﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	الطلاق	١	٣١٢
٤٥٠	﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	التحريم	٤	٤٢٤، ٤٢٢
٤٥١	﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	التحريم	٤	٤٢٥
٤٥٢	﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾	التحريم	١٢	٥١٦
٤٥٣	﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَنِينِ﴾	التحريم	١٢	٦٢٣
٤٥٤	﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾	الملك	١	٣٦٦
٤٥٥	﴿ءَاَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾	الملك	١٦-١٧	٣٥٠
٤٥٦	﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾	القلم	٤٢	٤٢٢
٤٥٧	﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكُمُ نِعْمَةُ رَبِّي﴾	القلم	٤٩	٧٣٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٤٥٨	﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكُمُ﴾	القلم	٤٩	٧٣٦
٤٥٩	﴿دَكَّةً وَحِدَةً﴾	الحاقة	١٤	٥٣٩
٤٦٠	﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّنَا دَكَّةً وَحِدَةً﴾ (١٤)	الحاقة	١٤	٥٤٠
٤٦١	﴿كِتَابِيَّة﴾	الحاقة	١٩	٢٥٤
٤٦٢	﴿حِسَابِيَّة﴾	الحاقة	٢٠	٢٥٤
٤٦٣	﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّة﴾	الحاقة	٢٠	٢٥٦
٤٦٤	﴿لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَّة﴾ (٢٥) ﴿وَلَمْ أُدْرِ مَا حِسَابِيَّة﴾ (٢٦)	الحاقة	٢٥، ٢٦	٢٥٦
٤٦٥	﴿يَلَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ (٢٧)	الحاقة	٢٧	٧٥٨
٤٦٦	﴿سُلْطَانِيَّة﴾	الحاقة	٢٩	٢٥٤
٤٦٧	﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة﴾	الحاقة	٢٩	٢٥٦
٤٦٨	﴿فَمَا مِنْكُمْ مَن أَعْدَعَهُ حَجْرَيْن﴾ (٤٧)	الحاقة	٤٧	٧٥٢
٤٦٩	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾	المعارج	١٩	٤٢٤
٤٧٠	﴿يَتَأْتِيهَا الْمَدْيَرُ﴾ (١)	المدثر	١	١٨١
٤٧١	﴿يَتَأْتِيهَا الْمَدْيَرُ﴾ (١) ﴿فَرَفَنْدَرُ﴾ (٢) ﴿وَرَبِّكَ فَكَبَرُ﴾ (٣)	المدثر	١-٣	١٨٤
٤٧٢	﴿وَيَأْبَاكَ فَطَهَرُ﴾	المدثر	٤	٥٢٠
٤٧٣	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (٣٨)	المدثر	٣٨	٦٣٠
٤٧٤	﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾	القيامة	١	٧٧
٤٧٥	﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾	القيامة	٢	٥٨٩
٤٧٦	﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٢٣)	القيامة	٢٣	٦٤١

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٤٧٧	﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ ۖ ثُمَّ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ﴾ (٣٥)	القيامة	٣٥-٣٤	٥٧٥
٤٧٨	﴿مَذْكُورًا﴾	الإنسان	١	١٤٣
٤٧٩	﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾	الإنسان	٢	١٤٣
٤٨٠	﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا﴾	الإنسان	٤	١٤١
٤٨١	﴿لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾	الإنسان	٩	٤٩٨
٤٨٢	﴿قَوَارِيرًا﴾ (١٥) قَوَارِيرًا﴾	الإنسان	١٥-١٦	٥٣٦
٤٨٣	﴿وَبَلِّغْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾	المرسلات	١٥	٣٩٧
٤٨٤	﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (٥)	النبا	٤-٥	٥٧٤
٤٨٥	﴿فَأَبْتَلْنَا فِيهَا جَبًّا﴾ (٢٧) وَعِنَّا وَقْضِيًّا﴾ (٢٨) وَزَيْنُونًا وَنَحْلًا﴾ (٢٩) وَحَدَائِقَ غُلْبًا﴾ (٣٠) وَفِكَهَةً وَأَبًّا﴾ (٣١)	عبس	٢٧-٣١	٢٣٠
٤٨٦	﴿وَفِكَهَةً وَأَبًّا﴾ (٣١)	عبس	٣١	٢٢٧
٤٨٧	﴿مَنْعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَمِكُمْ﴾ (٣٢)	عبس	٣٢	٢٣١
٤٨٨	﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (١٤)	الانفطار	١٣-١٤	١٤٥
٤٨٩	﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ﴾	المطففين	٧	٧١٨
٤٩٠	﴿بَلِّ رَانَ﴾	المطففين	١٤	٢٣٩
٤٩١	﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ (١٥)	المطففين	١٥	٦٤٤، ٦٣٩
٤٩٢	﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾	المطففين	١٨	٧١٨
٤٩٣	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾	المطففين	٢٨	٧١٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٤٩٤	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ ١٤ ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ ١٥ ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ ١٦	الأعلى	١٤-١٥	٥٨١
٤٩٥	﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ ١٨	الأعلى	١٨	٧٦٢
٤٩٦	﴿دَكَّادَكَا﴾	الفجر	٢١	٥٣٦، ٩٠
٤٩٧	﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكَّادَكَا﴾ ٢١ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ٢٢	الفجر	٢١، ٢٢	٥٤٠
٤٩٨	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ٢٢	الفجر	٢٢	٥٣٦، ٩٠، ٥٣٨
٤٩٩	﴿فَكُ رَقَبَةً﴾	البلد	١٣	٢٥١
٥٠٠	﴿كَذَبَتْ ثُمُودُ بِطَغْوَيْهَا﴾ ١١ ﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ ١٢ ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ ١٣ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ ١٤	الشمس	١١-١٤	٤٦٩
٥٠١	﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾ ٢	الشرح	٢	٧٣١
٥٠٢	﴿فَإِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٥ ﴿إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٦	الشرح	٥-٦	٥٧٤
٥٠٣	﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	العلق	١	١٨٢
٥٠٤	﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ١ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ٢ ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ٣	العلق	١-٣	١٨٢
٥٠٥	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ﴾	القدر	١	٤٧١

م	الآية	السورة	رقم الآية	ص
٥٠٦	﴿مَاهِيَةً﴾	القارعة	١٠	٢٥٤
٥٠٧	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾	العصر	٢	٤٢٨
٥٠٨	﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾	النصر	١	١٩٤
٥٠٩	﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾	الفلق	٤	١٠١





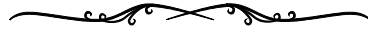
## كشاف الأحاديث النبوية الشريفة

م	طرف الحديث	ص
١	إذا عاين المؤمن الملائكة قالوا: نرجعك إلى دار الدنيا	٧١٩
٢	أسجع كسجع الأعراب	١٣٦
٣	أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك	٤١٩
٤	اقرأ القرآن على حرف، فقال له ميكائيل: استزده	٢٤٦
٥	إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين	٤٢٣
٦	إن العبد إذا قام في الصلاة قام بين عيني الرحمن	٣٦٦
٧	إن الله بعث محمدًا ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب	٢٩٥
٨	إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل أو تتكلم	٥٩٧
٩	إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك، فمن همّ بحسنة	٥٩٧
١٠	إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور	٣٦٥
١١	أن النبي ﷺ كان يعرض عليه في كل سنة مرة	٢٤٥
١٢	أن جبريل عليه السلام نادى رسول الله	١٨٥
١٣	إن ربي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف	١٠٨
١٤	أن رجلاً أصاب من امرأة قبله	١٠٦
١٥	أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد	١٣٦
١٦	أن رسول الله ﷺ كان يصلي على راحلته حيثما توجهت به	٣١٠

م	طرف الحديث	ص
١٧	أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة	٣٢٨
١٨	أن عثمان بن عفان قال لكتاب المصاحف	٢٤٦
١٩	إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبني إليه	٢٨٦
٢٠	إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف	٢٤٦
٢١	أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه	٥٤٩
٢٢	أنت يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده	٣٥٨
٢٣	أنتم توفون سبعين أمة، أنتم خيرها وأكرمها على الله	٤٩٠
٢٤	أهل الجنة يوم القيامة مائة وعشرون صفًا أنتم منها ثمانون صفًا	٥٣٨
٢٥	أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام	١٣٧
٢٦	بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ	٣٠٧
٢٧	تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم، فقال الرسول ﷺ	٤٧٨
٢٨	تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان	٤٤٦
٢٩	ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم	٢٩٨
٣٠	خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً	٢٨٣
٣١	خلقت الملائكة من نور وخلقت الجان من النار وخلق آدم مما وصف لكم	٥٤٢
٣٢	خلقت الملائكة من نور، وخلق إبليس من نار، وخلق آدم	٥٤٤
٣٣	سبحان الله وخر ساجدًا	١٧١
٣٤	سحر النبي ﷺ حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله	١٠٢
٣٥	سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله	٢٤٤
٣٦	الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما	٢٧٨

م	طرف الحديث	ص
٣٧	فإذا رأيت هوى متبعًا، وشحًا مطاعًا، وإعجاب كل ذي رأي برأيه	٣٠٧
٣٨	فضل القرآن نظرًا على من قرأ ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة	٢٦٨
٣٩	كان الكتاب الأول نزل من باب واحد على وجه واحد	٢٠٧
٤٠	كان رسول الله ﷺ إذا سمع الصوت انطلق هارباً	١٨١
٤١	كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من	٢٩٦
٤٢	كان ﷺ يقطع قراءته آية آية	١٤٨
٤٣	كل هذا قد عرفناه فما الأب، ثم رفع عصا كانت بيده وقال: هذا لعمر الله	٥٧٣
٤٤	لا تتبع النظرة فإن الأولى لك، وليست لك الثانية	٧٥٤
٤٥	لا ترغبوا عن آبائكم، فمن رغب عن أبيه فهو كفر	٢٩٨
٤٦	لا وصية لوارث	٢٧٨
٤٧	لقد صليت مع النبي ﷺ قبل مكة	٩٧
٤٨	لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، فصلى نحو بيت المقدس	٢٨٧
٤٩	لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة	٢٧١
٥٠	ليس من رجل ادعى لغير أبيه -وهو يعلمه- إلا كفر	٢٩٩
٥١	المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين	٣٦٠
٥٢	من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام	٢٩٩
٥٣	من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ	٤٠٨
٥٤	من فسر القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ	٤١١
٥٥	من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار	٤٠٨
٥٦	هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر	٦٤٥

م	طرف الحديث	ص
٥٧	هو أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر	٣١٣
٥٨	وقد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما	٢٩٥
٥٩	يا علي، لا تتبع النظرة النظرة	٧٥١
٦٠	يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد صفوفًا يسمعون الداعي	٥٣٨
٦١	يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة	٤٣٧



## كشاف الآثار

م	الأثر	ص
١	آخر آية أنزلت آية الكلاله وآخر سورة أنزلت براءة	١٩٤
٢	آخر آية نزلت على النبي ﷺ آية الربا	١٩١
٣	آخر سورة نزلت براءة، وآخر آية نزلت يستفتونك	١٩٤
٤	آخر ما أنزل من القرآن كله	١٩٢
٥	الاستواء معلوم	٣٣٨
٦	أما بعد، فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش	٢٤٧
٧	إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا	١٩٢
٨	إن لكل كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب حروف التهجي	٣٣٥
٩	أن يُطاع فلا يُعصى، وأن يُذكر فلا يُنسى، وأن يُشكر فلا يُكفر	٣١٥
١٠	بحر السماء وبحر الأرض يلتقيان كل عام	٤٠٨
١١	تعلم آخر سورة نزلت من القرآن نزلت جميعاً	١٩٤
١٢	حُجِبَتِ الأم بالاثنتين من الإخوة، وإنما قال الله تعالى	٦٥٧
١٣	الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر	٣٣٦
١٤	لقد نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة واحدة	١٧٤
١٥	لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبته بيدي	٢٩٤
١٦	يكشف عن أمر عظيم كقول الشاعر: وقامت بنا الحرب على ساق	٤٣٩

## كشف الأعلام المترجم لهم

م	اسم العلم	ص
١	الأبشيهي: محمد بن أحمد بن منصور الحلبي، بهاء الدين، أبو الفتح	٥٣٤
٢	ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن إدريس	١٩١
٣	ابن أبي زمنين: محمد بن عبد الله بن عيسى المري الأندلسي الإلبيري أبو عبد الله	٧٥٢
٤	ابن أبي شيبة: عثمان بن محمد الكوفي العبيسي	١٩٥
٥	ابن الأثير الجزري: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني أبو الفتح ضياء الدين	١٢٧
٦	ابن الأمير الصنعاني: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، أبو إبراهيم، الكحلاني	٤٢٩
٧	ابن الأنباري: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن، أبو بكر الأنباري	١٤٢
٨	ابن الجزري: محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، العمري الدمشقي	١٩٩
٩	ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي جمال الدين القرشي، التميمي، البغدادي، الحنبلي	١٥٦
١٠	ابن الحصار: علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي الإشبيلي	١٦٣
١١	ابن الحُبَّاز: أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلبي، أبو عبد الله، شمس الدين	٥٨٢
١٢	ابن الزين: محمد بن زين بن محمد بن زين الشافعي، أبو عبد الله	٣٣
١٣	ابن السراج: محمد بن السري بن سهل، أبو بكر البغدادي النحوي	٥٨٢
١٤	ابن السعدي: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، التميمي، النجدي	٢٢٨
١٥	ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف	٧١٢

م	اسم العلم	ص
١٦	ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، أبو عمرو بن الصلاح	٧٩
١٧	ابن العماد الحنبلي: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح	٣٥
١٨	ابن القيم: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزراعي الدمشقي، شمس الدين، ابن قيم الجوزية الحنبلي	١٠٢
١٩	ابن المسيب: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب	١٩٢
٢٠	ابن المنير: أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندري المالكي، ناصر الدين	٣١٥
٢١	ابن النحاس: أحمد بن إبراهيم بن محمد، محيي الدين، الدمشقي	١٧٦
٢٢	ابن أمير حاج: محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي	٥٣٢
٢٣	ابن أميلة: عمر بن حسن بن مزيد بن أميلة المراغي المزني	٢٨
٢٤	ابن برجان: عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي الإشيلي، أبو الحكم	٧٣٢
٢٥	ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، أبو العباس	٩٧
٢٦	ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز القرشي	٣٢٩
٢٧	ابن جزى: محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن جزى الكلبي الغرناطي المالكي، أبو القاسم	١٦٠
٢٨	ابن جني: عثمان أبو الفتح الموصلی	٨٦
٢٩	ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر، الكنايني	٢٨
٣٠	ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد الأموي الظاهري	٢٧٩
٣١	ابن خالويه: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله	١٠٣
٣٢	ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر أبو بكر السلمي النيسابوري، الشافعي	٣٨
٣٣	ابن دقيق العيد: محمد بن علي بن وهب، القشيري، تقي الدين أبو الفتح	٩٦

م	اسم العلم	ص
٣٤	ابن زيد: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم	١٠٤
٣٥	ابن عادل: عمر بن علي سراج الدين الدمشقي الحنبلي النعماني أبو حفص	١٦٦
٣٦	ابن عامر: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم، أبو عمران، اليحصبي الشامي	٨٨
٣٧	ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، الأندلسي، القرطبي، المالكي، أبو عمر	١٩٨
٣٨	ابن عثيمين: محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن بن عثمان العثيمين الوهبي التميمي، أبو عبد الله	١١٢
٣٩	ابن عجيبة: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي، أبو العباس	٤٨٨
٤٠	ابن عرفة المالكي: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله	٢٠١
٤١	ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن	٩٠
٤٢	ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن عطية الغرناطي	١٥٩
٤٣	ابن عقيلة: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، شمس الدين	٢١٦
٤٤	ابن عميرة: أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين المخزومي	٦٦٧
٤٥	ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين	٦٥
٤٦	ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر الأنصاري الأصبهاني الشافعي	٨٢
٤٧	ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي	٢٩٧
٤٨	ابن كثير المالكي: عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز، أبو معبد، المكي الداري	٢٢١
٤٩	ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي، عماد الدين، أبو الفداء	٢٨
٥٠	ابن مالك: محمد بن عبد الله الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، النحوي	٩٠
٥١	ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري المصري الإفريقي	٢٣١
٥٢	ابن هشام الأنصاري: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام جمال الدين المصري	٣٠



م	اسم العلم	ص
٥٣	ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي	٧٢٣
٥٤	أبو إسحاق الإسفراييني: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد	٣٧٣
٥٥	أبو البقاء العكبري: عبد الله بن الحسين، ثم البغدادي، الأزجي، الحنبلي، محب الدين	٣٥٤
٥٦	أبو البقاء الكفوي: أيوب بن موسى الحسيني القرمي	٦٧٠
٥٧	أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري البصري	٣٧
٥٨	أبو الطيب الطبري: القاضي طاهر بن عبد الله بن طاهر	٧٥
٥٩	أبو العباس البسيلي: أحمد بن محمد	٢٠٢
٦٠	أبو الفتح القشيري: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابوري الشافعي	٩٤
٦١	أبو الفضل إبراهيم المصري	٣٦
٦٢	أبو بكر الباقلاني: محمد بن الطيب بن محمد بن الباقلاني البصري	٣٨
٦٣	أبو بكر بن العربي: محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الأندلسي المالكي	١١٥
٦٤	أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن ثابت الخزرجي، الأنصاري، البصري	٨٦
٦٥	أبو شامة المقدسي: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، شهاب الدين أبو القاسم المقدسي	٢٠٠
٦٦	أبو شهبه: محمد بن محمد	٢١١
٦٧	أبو عبيد الهروي: أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، الفاشاني	٤٩٩
٦٨	أبو عبيد: القاسم بن سلام البغدادي اللغوي	١٠١
٦٩	أبو عبيدة: معمر بن المثني التيمي البصري	١٠٣
٧٠	أبو علي الأهوازي: الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزيد	٢١٨
٧١	أبو مالك الغفاري	٧٤٦
٧٢	أبو محمد الفرس: عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي، أبو عبد الله	٢٩١
٧٣	أبو هلال العسكري: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعد	١٤٦

م	اسم العلم	ص
٧٤	أبو يعلى: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء	٢٨٠
٧٥	أبي الحصين يحيى بن الحصين الأحمسي البجلي	٦٤٢
٧٦	أبي السعود: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي	٢٢٨
٧٧	أبي العالية: رفيع بن مهران الرياحي البصري	٣٣٠
٧٨	أبي جعفر الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي أبو جعفر، الحنفي	١٩٨
٧٩	أبي عمرو: زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث، أبو عمرو المازني البصري	٢٠٢
٨٠	الأبياري: إبراهيم إسماعيل	٤٩٤
٨١	أثير الدين: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي النحوي	٧٧
٨٢	الآجري: محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر	٢٦٧
٨٣	أحمد بن أبي عمران: موسى بن عيسى البغدادي	٢٠٧
٨٤	أحمد بن محمد بن جمعة بن أبي بكر بن محمد بن إسماعيل الأنصاري	٣١
٨٥	أحمد بن موسى: ابن مجاهد	٥١٢
٨٦	الأخفش: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، ثم البصري، أبو الحسن، الأخفش الأوسط	٧٣
٨٧	الأخفش: علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن البغدادي	١٥١
٨٨	الأدزعي: أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد القادر شهاب الدين الأدزعي الشافعي	٢٨
٨٩	الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور	٨٩
٩٠	إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي اللغوي	٣٥
٩١	الأصفهاني: علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي أبو الحسن	٣٨١
٩٢	الآلوسي: أبو الوفاء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني	١٠٢

م	اسم العلم	ص
٩٣	إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي الشافعي ضياء الدين	٧٦
٩٤	الباقولي: أبو الحسن الأصفهاني	٣٨١
٩٥	البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري أبو عبد الله	٨٣
٩٦	البرماوي: شمس الدين محمد بن عبد الدائم العسقلاني الشافعي	٣٢
٩٧	برهان الدين بن جماعة: أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن سعد الله بن جماعة، الكناي المقدسي	٣١
٩٨	البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي	٩٠
٩٩	البقاعي: إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط بن علي بن أبي بكر البقاعي، أبو الحسن، برهان الدين	١٠٩
١٠٠	بن أبي داود: عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو بكر السجستاني	٢١٣
١٠١	بن حبان: محمد بن أحمد، أبو حاتم البستي التميمي الشافعي	٢٠٩
١٠٢	بن زياد: العلاء بن مطر بن شريح	٤٢٨
١٠٣	بن شميل: النضر بن خرشة بن يزيد بن كلثوم، أبو الحسن، المازني التميمي	٧١٩
١٠٤	بن غازي: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد	٢٠٢
١٠٥	بن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر	٢٠٣
١٠٦	البهاء السبكي: بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى السبكي الأنصاري الشافعي	٣١
١٠٧	البيضاوي: عبد الله بن عمر بن محمد الشافعي	٢٦٤
١٠٨	البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي	١٥١
١٠٩	التاج الكندي: أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد الكندي	٨٩
١١٠	التنوخي: محمد بن محمد بن محمد بن عمرو، أبو عبد الله زين الدين	٥٢٩

م	اسم العلم	ص
١١١	الثعالبي: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الجزائري المالكي	٣١٥
١١٢	ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس	٢٥٠
١١٣	الثعلبي: أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو إسحاق	٧٩
١١٤	الثوري: سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفي أبو عبد الله	٣٣٢
١١٥	الجاحظ: عمرو بن بحر بن محبوب البصري أبو عثمان، المعتزلي	٣٧٤
١١٦	الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر، الشافعي النحوي	٣٧٤
١١٧	الجرجاني: علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف، أبو الحسن الحسيني الحنفي	٦٧
١١٨	الخصاص: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي	٢٨٢
١١٩	الجعبري: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، أبو إسحاق	١٤٩
١٢٠	جلال الدين المحلي: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الشافعي	٧٥٢
١٢١	جمال الدين الإسنوي: عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الأموي أبو محمد	٢٧
١٢٢	الحريري: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد البصري	٨٥
١٢٣	حسن بن أحمد بن حرمي بن مكّي بن فتوح العلقي	٣٢
١٢٤	الحسن: بن يسار البصري، أبو سعيد	١٧٠
١٢٥	الحسين بن الفضل: بن عمير البجلي، الكوفي، ثم النيسابوري، أبو علي	١٠٧
١٢٦	الحسين: محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي، أبو حامد	٢٦٦
١٢٧	الحلي: أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي المصري الشافعي أبو العباس، شهاب الدين	٣٤٩
١٢٨	حمزة الزيات: بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، أبو عمارة، الكوفي، التيمي	٢١٣
١٢٩	الحزان: علي بن محمد بن إبراهيم أبو الحسن البغدادي الشافعي	١٦٦
١٣٠	الخطابي: حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، أبو سليمان	٣٧٦
١٣١	الخفاجي: أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين المصري الحنفي	١٣٥

م	اسم العلم	ص
١٣٢	الخليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي	١٩٧
١٣٣	الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني الأموي	١٥٠
١٣٤	داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان، الملقب بالظاهري	٦٥٤
١٣٥	دراز: الأستاذ الدكتور محمد عبد الله	٥٨٥
١٣٦	الذهبي: محمد حسين	٤١٦
١٣٧	الراغب: الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني أو الأصبهاني	٤٩٥
١٣٨	الرافعي: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر	٥٨٥
١٣٩	الربيع بن أنس: بن زياد البكري، الخراساني، المروزي	٣١٧
١٤٠	رشيد رضا: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين القلموني، البغدادي الأصل، الحسيني النسب.	١١١
١٤١	رضوان بالمخللاقي: بن محمد بن سليمان، أبو عيد المصري المعروف	٢١٧
١٤٢	الرضي: محمد بن الحسن الأسترابادي	٥٣٧
١٤٣	الرماني: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن	١٣٤
١٤٤	الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق	٨٦
١٤٥	الزحيلي: وهبة بن مصطفى	٥٦٣
١٤٦	الزرقاني: محمد عبد العظيم	٩٥
١٤٧	الزحشري: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي جار الله، أبو القاسم	٧٩
١٤٨	الزهرابي: عمر بن عبيد الله الذهلي القرطبي	٢٥٨
١٤٩	الزهوي: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب	١٨٢
١٥٠	السايس: محمد علي	٧٥١
١٥١	السخاوي: علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن الشافعي	٥٦
١٥٢	السدي: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، أبو محمد الحجازي	٣١٧

م	اسم العلم	ص
١٥٣	سراج الدين البلقيني: عمر بن رسلان بن نصير الكناني	٢٧
١٥٤	سعيد بن جبير: بن هشام الأسدي أبو محمد	٣٣٠
١٥٥	السفاري: محمد بن أحمد بن سالم أبو سليمان، أبو العون، النابلسي، الحنبلي	٣٤٥
١٥٦	سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي	٣٣٦
١٥٧	السكاكي: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين	٨٢
١٥٨	السمرقندي: نصر بن محمد بن إبراهيم الخطاب البلخي، أبو الليث	١٨٢
١٥٩	السمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار، التميمي، الشافعي، أبو المظفر	١١٢
١٦٠	السملاي: الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي ثم الشوشاوي، أبو عبد الله الرراكي	٢١٤
١٦١	السنوسي: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب، أبو عبد الله، السنوسي	٢٠١
١٦٢	سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الفارسي ثم البصري	٨٧
١٦٣	السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الشافعي، جلال الدين أبو الفضل	٤٠
١٦٤	الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي الغرناطي	٤٤١
١٦٥	الشربيني: جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم الحلاق	١٦١
١٦٦	الشعي: عامر بن شراحيل الهمداني، أبو عمرو	٣٣٠
١٦٧	الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الموريتاني المالكي الأفريقي	٢٨٠
١٦٨	شهاب الدين أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن الصالح الحجار ابن الشحنة	٥٥٦
١٦٩	الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني	١٠٨
١٧٠	الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين	٢٨٠
١٧١	الصابوني: محمد علي	٢٨٧
١٧٢	صبحي الصالح: بن إبراهيم	٢١٥

م	اسم العلم	ص
١٧٣	صديق خان: محمد بن حسن بن علي الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيب	٥٦٠
١٧٤	الصلاح بن أبي عمر: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي	٢٨
١٧٥	الضحاك: بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم،	٢٢٩
١٧٦	طاوس: بن كيسان الخولاني الهمداني	٣١٤
١٧٧	الطبري: محمد بن جرير بن يزيد	١٧٨
١٧٨	الطرسوسي: إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم، نجم الدين، أبو إسحاق، الحنفي	٥٨٢
١٧٩	الطوفي: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، نجم الدين الحنبلي	٩٨
١٨٠	الطبي: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين	١٤٧
١٨١	عاصم: بن بهدلة أبي النجود أبو بكر الأسدي	٢٠٤
١٨٢	عبد الرحيم بن إبراهيم بن محمد اللخمي الأميوطي المكي الشافعي، ويعرف بابن الأميوطي	٣٣
١٨٣	عبد الله بن المبارك بن وضاح الحنظلي، المروزي، التميمي	٣٣٦
١٨٤	عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي	٤٧٣
١٨٥	العز بن عبد السلام: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الدمشقي الشافعي عز الدين، أبو محمد	١١٨
١٨٦	عطاء: بن أبي رباح أسلم بن صفوان مولى بني فهر أو جمح المكي، أبو محمد	١٧٣
١٨٧	عطية محمد سالم	٥٩١
١٨٨	عكرمة: بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله	١٧٣
١٨٩	علاء الدين مغلطاي: أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري الحكري الحنفي	٣٠
١٩٠	العلاج: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشيلي، ويعرف بابن	٥٨٠

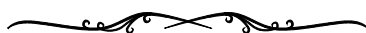
م	اسم العلم	ص
١٩١	علقمة: بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو شبل	١٧٠
١٩٢	علي بن العلاء الحواري الخليلي	٣٢
١٩٣	علي بن المديني: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، أبو الحسن	٨٣
١٩٤	عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب	١٤٢
١٩٥	عياض: بن موسى بن عياض بن عمرو، أبو الفضل اليحصبي السبتي	١٩٩
١٩٦	الغزالي: الحسين بن محمد بن أحمد، أبو علي المروزي الفقيه الشافعي	٢٦٦
١٩٧	الغنوي: حسان بن حريث، وقيل: حريث بن حسان، أبو السور العدوي البصري	٦٣٣
١٩٨	الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي النحوي	٧٥
١٩٩	فاطمة بنت محمد بن عبد الله الزركشي	٣٣
٢٠٠	فخر الدين الرازي: محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله الشافعي	٨٤
٢٠١	الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا	١٤٢
٢٠٢	فضل حسن عباس أبو محمد	١١٢
٢٠٣	الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي	٦٥
٢٠٤	قُتيبة: عبد الله بن مسلم بن الدينوري، أبو محمد	٤٨٧
٢٠٥	القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرخ الأنصاري الخزرجي المالكي القرطبي، أبو عبد الله	١٠٤
٢٠٦	القزويني: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين الشافعي	٥٢٨
٢٠٧	القفال الشاشي: محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر	٢٧٥
٢٠٨	الكرماني: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين	١٨٥
٢٠٩	الكسائي: علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي	١٤٢
٢١٠	كمال الدين الزمלקاني: عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري	٣١٣
٢١١	كمال الدين محمد الشمني: محمد بن حسن بن محمد الشُّمِّي الإسكندري	٣٢



م	اسم العلم	ص
٢١٢	الكناني الطوخي: محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان بن موسى العسقلاني	٣٣
٢١٣	الكواشي: أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع ابن الحسين بن سويدان الشيباني	٥٠٧
٢١٤	اللالكائي: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، الرازي، الشافعي	٣٨
٢١٥	ليبد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري	١٤٢
٢١٦	الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي	٣٣٦
٢١٧	الماجشون: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة التيمي	٦٥٤
٢١٨	الماوردي: علي بن محمد بن حبيب، القاضي أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي	١٥٩
٢١٩	المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمامي الأزدي، أبو العباس	٣٣١
٢٢٠	مجاهد: بن جبر المكي المخزومي أبو الحجاج	١٨٢
٢٢١	محمد الشيباني: بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله	٥٥٥
٢٢٢	محمد بن عمر بن محمد الطبناوي	٣٣
٢٢٣	محمد بن غانم الغانمي المقدسي، أبو العلاء	١٢٦
٢٢٤	محمد بن كرام السجستاني: بن عراق بن حزابة أبو عبد الله النيسابوري	٣٥٧
٢٢٥	محمد بن محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي	٣٣
٢٢٦	محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي	٦٨٦
٢٢٧	محمد عبده: بن حسن خير الله، من آل التركماني	١٨٥
٢٢٨	محمود بن عبد الرحمن أبي القاسم بن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني	٣٩٨
٢٢٩	محيصن: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله	٢٥٧
٢٣٠	المرادي: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المالكي، بدر الدين	٧٥٤
٢٣١	المرافي: أحمد بن مصطفى	١٧٣
٢٣٢	المرافي: محمد بن أبي بكر بن الحسين المرافي، أبو اليمن	٣٢

م	اسم العلم	ص
٢٣٣	المظهري: محمد ثناء الله الهندي الباني النقشبندي	٧٣٥
٢٣٤	المقريزي: أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس البعلي المصري	٣٥
٢٣٥	مكي بن أبي طالب بن محمد القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي أبو محمد	٧٣
٢٣٦	مناع القطان: مناع بن خليل القطان	١١٠
٢٣٧	المنائي: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، زين الدين، الحدادي	٦٤٢
٢٣٨	المهدوي: أحمد بن عمّار بن أبي العباس التميمي، أبو العباس	٧٣
٢٣٩	ميمون بن مهران: أبو أيوب، الجزري	١٦٢
٢٤٠	نافع: بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي	٢٠٤
٢٤١	النبلي: الحسين بن أبي القاسم البغدادي	٥٠١
٢٤٢	نجم الدين داية: أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن شاهادر الأسدي الرازي	٤١٨
٢٤٣	نجم الدين عمر بن حجي بن موسى السعدي، الحسيني الأصل الدمشقي أبو الفتوح	٣٢
٢٤٤	النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر المرادي، المصري	١٥١
٢٤٥	النحاس: علي بن محمد بن علي، أبو الحسن، عماد الدين الطبري	٣١٥
٢٤٦	النسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين أبو البركات	١٠٨
٢٤٧	النظام: إبراهيم بن يسار بن هاني، أبو إسحاق البصري	٧٤
٢٤٨	النووي: يحيى بن شرف بن مري بن حسن	١٨٦
٢٤٩	النيسابوري: الحسن بن محمد حسن الشهير بابن القمي نظام الدين	٥٩١
٢٥٠	الهمداني: عمرو بن شرحبيل، أبو ميسرة	١٨٥
٢٥١	الواحدي: أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد النيسابوري الشافعي	٧٨
٢٥٢	الواقدي: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي أبو عبد الله المدني الواقدي القاضي	٩٠

م	اسم العلم	ص
٢٥٣	ولي الدين الطوخي: محمد بن أحمد العسقلاني أبو الفتوح	٣٢
٢٥٤	يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي	١٦١



## كشاف الفرق

م	الفرقة	ص
١	الأشاعرة	٣٧
٢	الجهمية	٣٤٧
٣	الخوارج	١٥٥
٤	الحرورية	٣٤٢
٥	الشيعة	٤٢٤
٦	الصوفية	٨٥
٧	المعتزلة	٩٢

## كشاف المصطلحات والمفردات المفسرة

م	الكلمة	ص
١	الزركش	٢٦
٢	الخانقاه	٣١
٣	القرافة الصغرى	٣٤
٥	سبب النزول	٩٤
٦	المناسبات	١١٦
٧	التخلص	١٢٧
٨	الاستطراد	١٣٠
٩	الزجل	١٧٢
١٠	النسخ	٢٧٩
١١	التفويض	٣٣٧
١٢	الصرفة	٣٧٢
١٣	تفسير الباطنية	٤٤٠
١٤	الأنساع	٥١٤
١٥	الكناية	٥٢٠
١٦	الرقبة	٦٩٦

## فهرست المصادر والمراجع

\* القرآن الكريم (جل منزله وعلا).

- (١) الإبانة عن أصول الديانة: لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود (ط١، القاهرة، دار الأنصار، ١٣٩٧هـ).
- (٢) أبجد العلوم: لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ).
- (٣) إبراز المعاني من حرز الأمان: لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية.
- (٤) أبكار الأفكار في أصول الدين: لعلي بن محمد بن سالم التغلبي، أبي الحسن، سيف الدين الآمدي (ت: ٦٣١هـ) تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ط ١٤٢٤/٢ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٥) ابن عثيمين الإمام الزاهد: ل د. ناصر بن مسفر الزهراني (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ).
- (٦) اتحاف أهل الفضل والإنصاف بنقض كتاب ابن الجوزي دفع شبه الشبه وتعليقات السقاف، تأليف: سليمان بن ناصر عبد الله العلوان.
- (٧) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: لأحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان.
- (٨) اتفاق المباني وافتراق المعاني: لسليمان بن بنين بن خلف، تقي الدين، الدقيقي المصري، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر (ط١، الأردن، دار عمار، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م).
- (٩) الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ).
- (١٠) إتمام الدراية لقراء النقاية: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: الشيخ إبراهيم العجوز (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م).

- (١١) أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً: للدكتور عبد الرازق بن حمودة القادوسي، رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حلوان، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- (١٢) الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى - عام ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م، الثانية: عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- (١٣) أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لابن دقيق العيد (مطبعة السنة المحمدية)
- (١٤) أحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبي بكر البيهقي، كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق (ط٢)، القاهرة، مكتبة الخانجي - ١٤١٤هـ).
- (١٥) أحكام القرآن: لأبي بكر ابن العربي - راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا (ط٣) بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤٢٤هـ).
- (١٦) أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، (ط١) - بيروت - دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ).
- (١٧) أحكام القرآن: لأبي محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف «بابن الفرس الأندلسي» (ت: ٥٩٧هـ) تحقيق الجزء الأول: د/طه بن علي بو سريح، تحقيق الجزء الثاني: د/منجية بنت الهادي النفري السواحي، تحقيق الجزء الثالث: صلاح الدين بو عفيف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- (١٨) أحكام القرآن: لعلي بن محمد بن علي، أبي الحسن الطبري المعروف بالكيا الهراسي الشافعي، تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية (ط٢)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ).
- (١٩) الإحكام في أصول الأحكام: لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي تحقيق: عبد الرزاق عفيفي (بيروت - دمشق - المكتب الإسلامي).
- (٢٠) الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر (دار الآفاق الجديدة، بيروت).
- (٢١) إحياء علوم الدين: لأبي حامد الغزالي الطوسي، (بيروت - دار المعرفة).

- (٢٢) أخلاق حملة القرآن للأجري: لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (ت: ٣٦٠ هـ). تحقيق وتعليق: لأبي محمد أحمد شحاته الألفي السكندري، الطبعة ١ ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م.
- (٢٣) الأذكار النووية: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ٢، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- (٢٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
- (٢٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي الشوكاني تحقيق: أحمد عزو عناية (ط ١، دار العربي، ١٤١٩ هـ).
- (٢٦) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني - إشراف: زهير الشاويش (ط: ٢ المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥ هـ).
- (٢٧) الأساس في التفسير: لسعيد حوى (ت: ١٤٠٩ هـ)، دار السلام - القاهرة، ط ٦، ١٤٢٤ هـ.
- (٢٨) استدراكات ابن عاشور على الطبري وابن عطية في التحرير والتنوير: دراسة نظرية تطبيقية (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٣٠ هـ.
- (٢٩) استدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاثة الأولى دراسة نقدية مقارنة: (رسالة ماجستير) لنايف بن سعيد الزهراني، جامعة أم القرى، طباعة دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ.
- (٣٠) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط ١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
- (٣١) الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت: سنة ٤٧٤ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: محمد علي فركوس المكتبة المكية (مكة المكرمة) - دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.



- (٣٢) الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية-١٤١٥ هـ).
- (٣٣) أصول السرخسي: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣ هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- (٣٤) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله: ليعاض بن نامي بن عوض السلمي (ط ١، الرياض، دار التدمرية، ١٤٢٦ هـ).
- (٣٥) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦ هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- (٣٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ).
- (٣٧) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: لأحمد بن الحسين البيهقي (دار الآفاق الجديدة-بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠١ تحقيق: أحمد عصام الكاتب).
- (٣٨) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: لمصطفى صادق بن عبد الرزاق القادر الرافعي (ت: ١٣٥٦ هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت (ط ٨-١٤٢٥ هـ-٢٠٠٥ م).
- (٣٩) الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم: مناهج جامعة المدينة العالمية ط. جامعة المدينة العالمية.
- (٤٠) إعراب القرآن الكريم: لأحمد عبيد الدعاس - أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم ط. دار المنير ودار الفارابي - دمشق ط ١، ١٤٢٥ هـ.
- (٤١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: لعلي بن الحسين بن علي، أبي الحسن نور الدين الأصفهاني الباقولي. تحقيق ودراسة: إبراهيم الإيباري (ط ٤، القاهرة - دار المصري، بيروت - القاهرة، دار الكتب اللبنانية - ١٤٢٠ هـ).
- (٤٢) إعراب القرآن وبيانه: لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، دار اليمامة - دمشق - بيروت، ط ٤، دمشق - بيروت - دار ابن كثير ١٤١٥ هـ).

- (٤٣) إعراب القرآن: لأبي جعفر النخّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم منشورات محمد علي بيضون، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
- (٤٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: للحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ - ١٩٤١م).
- (٤٥) إعراب الموقعين عن رب العالمين: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم (ط١)، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- (٤٦) الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، (ط١٥)، دار العلم للملايين ٢٠٠٢م).
- (٤٧) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، عام النشر: ١٩٩٦م.
- (٤٨) الإقناع في مسائل الإجماع: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، تحقيق: حسن بن فوزي الصعيدي (ط١)، الفاروق الحديثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- (٤٩) الإكليل في استنباط التنزيل: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب (بيروت، دار الكتب العلمية - ١٤٠١هـ).
- (٥٠) الإكليل في المتشابه والتأويل: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشيمي شحاتة، ط. دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر.
- (٥١) ألفية ابن مالك: لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي أبي عبد الله، جمال الدين (دار التعاون).
- (٥٢) الأم: للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (بيروت - دار المعرفة - ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- (٥٣) أمالي ابن الحاجب: لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدادة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- (٥٤) أمالي ابن الشجري: لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- (٥٥) إنباء الغمر بأبناء العمر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق: د حسن حبشي، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- (٥٦) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف (الرياض-أضواء السلف، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).
- (٥٧) الانتصار للقرآن: لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، نشر: دار الفتح-عمّان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- (٥٨) أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية - الرياض، ط ١: ١٤١٣ هـ، ١٩٩١ م.
- (٥٩) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (ط ١-بيروت-دار إحياء التراث العربي ١٤١٨هـ).
- (٦٠) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (ط ١-بيروت-دار إحياء التراث العربي ١٤١٨هـ).
- (٦١) أوضح التفاسير: لمحمد محمد عبد اللطيف بن الخطيب، (ط ٦، المطبعة المصرية ومكتبتها رمضان ١٣٨٣هـ).
- (٦٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
- (٦٣) إيجاز البيان عن معاني القرآن: لمحمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين. تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي (ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي - ١٤١٥هـ).

- (٦٤) **أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير:** لجابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبي بكر الجزائري (ط ٥، المدينة المنورة، السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٤هـ).
- (٦٥) **الإيضاح في علوم البلاغة:** لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبي المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي (ط ٣، دار الجيل-بيروت).
- (٦٦) **الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه:** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: د/أحمد حسن فرحات، ط ١، دار المنارة، جدة، ١٤٠٦هـ.
- (٦٧) **بحر العلوم:** لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، وهو ضمن خدمة مقارنة التفاسير.
- (٦٨) **البحر المحيط في أصول الفقه:** لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (ط ١، دار الكتي، ١٤١٤هـ).
- (٦٩) **البحر المحيط في التفسير:** لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل (بيروت- دار الفكر، ١٤٢٠هـ).
- (٧٠) **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد:** لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجزي الفاسي الصوفي. تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان (طبعة د. حسن عباس زكي-القاهرة، ١٤١٩هـ).
- (٧١) **بداية المجتهد ونهاية المقتصد:** لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- (٧٢) **البداية والنهاية:** لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي. تحقيق: علي شيري (ط ١ دار إحياء التراث العربي- ١٤٠٨هـ).
- (٧٣) **بدائع الفوائد:** لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (دار العربي، بيروت، لبنان).
- (٧٤) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليميني (بيروت-دار المعرفة).

- (٧٥) **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة-القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب:** لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- (٧٦) **البدیع في علم العربية:** لمجد الدين أبي السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- (٧٧) **البرهان في أصول الفقه:** لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ). تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- (٧٨) **البرهان في علوم القرآن:** لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ١، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ).
- (٧٩) **بصائر ذوي التمييز في لطائف العزيز:** لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق: محمد علي النجار (لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة).
- (٨٠) **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة:** لعبد المتعال الصعيدي (ط ١٧، مكتبة الآداب - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- (٨١) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (لبنان - صيدا، المكتبة العصرية).
- (٨٢) **البلاغة العربية:** لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي (ت: ١٤٢٥هـ). دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت (ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م).
- (٨٣) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ط ١، دار سعد الدين للطباعة، ١٤٢١هـ).
- (٨٤) **بيان إعجاز القرآن :** مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط ٣، ١٩٧٦ م.

- (٨٥) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: لمحمد بن عبد الرحمن، أبي الشاء، شمس الدين الأصفهاني. تحقيق: محمد مظهر بقا (ط١، السعودية، دار المدني، ١٤٠٦هـ).
- (٨٦) بيان المعاني: لعبد القادر بن ملاً حويش السيد محمود آل غازي العاني، (ط١، دمشق، مطبعة الترفي - ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٥ م).
- (٨٧) البيان في عدّ آي القرآن: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني. تحقيق: غانم قدوري الحمد (ط١، الكويت، مركز المخطوطات والتراث، ١٤١٤هـ).
- (٨٨) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي. تحقيق: مجموعة من تحقيق (ط. دار الهداية).
- (٨٩) تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان - ترجمة د. عبد الحليم النجار، (ط٤، مصر، دار المعارف).
- (٩٠) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. (المكتبة التوفيقية).
- (٩١) تاريخ بغداد وذيوله: (١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديلمي، للذهبي (٣) ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، (٤) المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، (٥) الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٩٢) تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. تحقيق: د. بشار عواد معروف (ط١ - بيروت - دار الغرب الإسلامي ١٤٢٢هـ).
- (٩٣) تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق: إبراهيم شمس الدين (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان).
- (٩٤) التبصرة في أصول الفقه: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو (ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣هـ).
- (٩٥) التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي (طبعة. عيسى البابي الحلبي وشركاه).

- (٩٦) التبيان في تفسير غريب القرآن: لأحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبي العباس، شهاب الدين، ابن الهائم. تحقيق: د ضاحي عبد الباقي محمد (ط. دار الغرب الإسلامي-بيروت ط ١- ١٤٢٣هـ).
- (٩٧) تنمة أضواء البيان: لعطية محمد سالم، بدون معلومات على الطبعة.
- (٩٨) تنمة الأعلام للزركلي: [وفيات (١٣٩٦ - ١٤١٥ هـ) = (١٩٧٦ - ١٩٩٥ م)] لمحمد خير رمضان يوسف، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ، الناشر: دار ابن حزم، بيروت.
- (٩٩) التحرير شرح التحرير في أصول الفقه: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالح الحنبلي. تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح (ط ١، الرياض - مكتبة الرشد، ١٤٢١ هـ).
- (١٠٠) التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ هـ).
- (١٠١) تذكرة الحفاظ: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ط ١، بيروت دار الكتب العلمية ١٤١٩ هـ).
- (١٠٢) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى.
- (١٠٣) ترتيب الفروق واختصارها: لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري (ت: ٧٠٧ هـ). تحقيق: الأستاذ عمر ابن عباد، خريج دار الحديث الحسنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- (١٠٤) ترجيحات الزركشي في علوم القرآن عرضاً ودراسة (رسالة ماجستير) للباحث/غانم بن عبد الله الغانم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين.
- (١٠٥) التسهيل لعلوم التنزيل: لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي. تحقيق: د. عبد الله الخالدي (ط ١، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦ هـ).
- (١٠٦) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي: لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز-د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث-توزيع المكتبة المكية، ط ١، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م

- (١٠٧) **التعريفات:** علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء (ط١، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ).
- (١٠٨) **تعقبات الزركشي في البرهان للزمخشري في الكشف وأثرها في التفسير وعلوم القرآن،** (رسالة دكتوراه)، للباحث: بلال محمود سالم لفاح، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن.
- (١٠٩) **تفسير ابن عرفة:** محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبي عبد الله. تحقيق: جلال الأسيوطي (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).
- (١١٠) **تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكريمة:** لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- (١١١) **التفسير البياني للقرآن الكريم:** لعائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ (ط٧، دار المعارف - القاهرة).
- (١١٢) **تفسير الجلالين:** لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ط١، القاهرة، دار الحديث).
- (١١٣) **التفسير الحديث:** لدروزة محمد عزت (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية-١٣٨٣هـ).
- (١١٤) **تفسير الراغب الأصفهاني:** لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني (ط١، كلية الآداب-جامعة طنطا-١٤٢٠هـ).
- (١١٥) **تفسير الشعراوي - الخواطر:** لمحمد متولي الشعراوي (مطابع أخبار اليوم).
- (١١٦) **تفسير الفاتحة والبقرة:** لمحمد بن صالح العثيمين (ط١، السعودية دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ).
- (١١٧) **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار):** لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين القلموني الحسيني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م).
- (١١٨) **تفسير القرآن العزيز:** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي. تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة-محمد بن مصطفى الكنز (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة-١٤٢٣هـ).
- (١١٩) **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم:** لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، الرازي. تحقيق: أسعد محمد الطيب (ط٣، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز-١٤١٩هـ).



- (١٢٠) تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. تحقيق: سامي بن محمد سلامة (ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع ١٤٢٠هـ).
- (١٢١) تفسير القرآن الكريم (ابن القيم): لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف إبراهيم رمضان (ط١، بيروت، دار ومكتبة الهلال -- ١٤١٠هـ).
- (١٢٢) تفسير القرآن: لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي. تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم (ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ).
- (١٢٣) تفسير القرآن: لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء. تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهي (ط١، دار ابن حزم-بيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).
- (١٢٤) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة): لمحمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي. تحقيق: د. مجدي باسلوم (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ).
- (١٢٥) تفسير الماوردي = النكت والعيون: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي. تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم (بيروت-دار الكتب العلمية).
- (١٢٦) تفسير المراغي: لأحمد بن مصطفى المراغي (ط١، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م).
- (١٢٧) التفسير المظهري: لمحمد ثناء الله المظهري. تحقيق: غلام نبي التونسي (الباكستان - مكتبة الرشدية - ١٤١٢هـ).
- (١٢٨) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: ل. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي (ط٢، دمشق، دار الفكر المعاصر - ١٤١٨هـ).
- (١٢٩) التفسير النبوي مُقَدِّمَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ مَعَ دِرَاسَةٍ حَدِيثِيَّةٍ لِأَحَادِيثِ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ الصَّرِيحِ: لخالد بن عبد العزيز الباتلي (رسالة دكتوراه) من جامعة الإمام بالرياض، الناشر: دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- (١٣٠) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي (ط١، بيروت - دار الكلم الطيب ١٤١٩هـ).

- (١٣١) التفسير الوسيط للقرآن الكريم: لمجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ١، (١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م) - (١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م).
- (١٣٢) التفسير الوسيط للقرآن الكريم: لمحمد سيد طنطاوي (ط ١ - القاهرة دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة).
- (١٣٣) تفسير آيات الأحكام: لمحمد علي السائيس. تحقيق: ناجي سويدان، (المكتبة العصرية للطباعة والنشر: ٢٠٠٢ م).
- (١٣٤) التفسير بالبيان المتصل في القرآن الكريم: لبسمة بنت عبد الله الكنهل، (رسالة ماجستير). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (١٣٥) تفسير جزء عم: ل د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار (ط ٨، دار ابن الجوزي ١٤٣٠ هـ).
- (١٣٦) تفسير جزء عم: لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين. إعداد وتحرير: فهد بن ناصر السليمان، (ط ٢، دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٣ هـ).
- (١٣٧) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهري الشافعي، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- (١٣٨) تفسير سورة آل عمران: لمحمد بن صالح العثيمين، (ط ٣، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٣٥ هـ).
- (١٣٩) تفسير مقاتل بن سليمان: لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي. تحقيق: عبد الله محمود شحاته. بيروت ط ١ - ١٤٢٣ هـ - دار إحياء التراث).
- (١٤٠) التفسير والمفسرون: د. محمد السيد حسين الذهبي (مكتبة وهبة، القاهرة).
- (١٤١) التقرير والتحبير: لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، ويقال له ابن الموقت الحنفي (ط ٢، دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ).
- (١٤٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ١٣٨٧ هـ).

- (١٤٣) تنبيه العطشان على مورد الظمان في الرسم القرآني: لأبي علي حسين بن علي الرجراجي الشوشاوي (ت: ٨٩٩هـ). من أول المخطوط إلى باب "حذف الياء في القرآن الكريم" دراسة وتحقيق، محمد سالم حرشة، (رسالة ماجستير)، جامعة المرقب - كلية الآداب والعلوم/ ترهونة بليبيا - قسم اللغة العربية - شعبة الدراسات الإسلامية.
- (١٤٤) التَّوْبِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: محمد بن إسماعيل الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأخير (المتوفى: ١١٨٢هـ) تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- (١٤٥) تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند).
- (١٤٦) تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبي منصور (ت: ٣٧٠هـ). تحقيق: محمد عوض مرعب (دار إحياء التراث العربي - بيروت ط الأولى، ٢٠٠١ م).
- (١٤٧) تهذيب وترتيب الإتيان في علوم القرآن: للدكتور محمد بن عمر سالم بازمول، ومعه غاية البيان في تخرج أحاديث وآثار وتهذيب وترتيب الإتيان، دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ - ١٤٣٦ هـ.
- (١٤٨) توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (ت: ١٣٣٨هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- (١٤٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر (دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م).
- (١٥٠) التوقيف على مهمات التعاريف: لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين (ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت - القاهرة، (ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- (١٥١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق (ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).

- (١٥٢) جامع البيان في القراءات السبع: لعثمان بن سعيد أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ). جامعة الشارقة - الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- (١٥٣) جامع البيان في تأويل القرآن: لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبي جعفر الطبري. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، دار هجر، ١٤٢٢هـ).
- (١٥٤) جامع البيان في تأويل القرآن: لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبي جعفر الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).
- (١٥٥) الجامع الكبير - سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (بيروت - دار الغرب الإسلامي ١٩٩٨ م).
- (١٥٦) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: لنصر الله بن محمد الشيباني، الجزري، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت: ٦٣٧هـ). تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة الجمع العلمي، عام النشر: ١٣٧٥هـ.
- (١٥٧) جامع المسائل - المجموعة التاسعة: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد - دار عالم الفوائد - مكة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ.
- (١٥٨) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر (ط١، دار طوق النجاة ١٤٢٢هـ).
- (١٥٩) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ: لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني. تحقيق: محمد أبو الأجفان - عثمان بطيخ (ط٢، مؤسسة الرسالة - المكتبة العتيقة بتونس - ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ م).
- (١٦٠) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (ط٢ - القاهرة - دار الكتب المصرية ١٣٨٤هـ).
- (١٦١) الجدول في إعراب القرآن الكريم: لمحمود بن عبد الرحيم صافي (ت: ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، (ط ٤، ١٤١٨هـ).

- (١٦٢) جمال القراء وكمال الإقراء: لعلي بن محمد الهمداني المصري الشافعي، علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣هـ). تحقيق: د. مروان العطية-د. محسن خرابة، نشر: دار المأمون للتراث-دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.
- (١٦٣) جمع القرآن (دراسة تحليلية لمروياته: أصل الكتاب رسالة علمية، بكلية العلوم الإسلامية-جامعة بغداد، لأكرم عبد خليفة حمد الدليمي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦ م.
- (١٦٤) الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المالكي. تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نسيم فاضل، (ط١، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م).
- (١٦٥) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف: لعبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان - ط. مكتبة العبيكان، (ط١، الرياض، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩ م).
- (١٦٦) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. تحقيق: علي بن حسن-عبد العزيز بن إبراهيم-حمدان بن محمد (دار العاصمة، السعودية ط٢، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩ م).
- (١٦٧) الجوابات في التعبير القرآني الكريم: أطروحة تقدمت بها الطالبة: سعاد كريم حُشَيْف بندر الإيزرجاوي، إلى مجلس كلية التربية للبنات . جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، بإشراف: الأستاذ الدكتور كاسد ياسر الزبيدي، المحرم ١٤٢٣ هـ.. آذار ٢٠٠٢ م.
- (١٦٨) الجواهر الحسان في تفسير القرآن: لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، (تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود (ط١- بيروت- دار إحياء التراث العربي ١٤١٨ هـ).
- (١٦٩) الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي (ط.مير محمد كتب خانه-كراتشي).
- (١٧٠) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (بيروت، دار صادر).

- (١٧١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ط١، بيروت - لبنان دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
- (١٧٢) حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع: للقاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، دار الكتاب النفيس - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- (١٧٣) حروف المعاني والصفات: لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت: ٣٣٧ هـ). تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت (ط١: ١٩٨٤ م).
- (١٧٤) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط١، مصر، دار إحياء الكتب العربية - ١٣٨٧ هـ).
- (١٧٥) حقيقة المثل الأعلى وآثاره: لعيسى بن عبد الله السعدي الغامدي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- (١٧٦) حياة الشيخ محمد بن صالح العثيمين العلمية والعملية وسيرته الخيرية: لمرزوق بن عبد ربه بن عبد العال، (ط١ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٢ هـ).
- (١٧٧) خزانة الأدب وغاية الأرب: لابن حجة الحموي، تقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزاري (ت: ٨٣٧ هـ). تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال - بيروت، (الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤ م).
- (١٧٨) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: (رسالة دكتوراه). لعبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ط١، مكتبة وهبة، ١٤١٣ هـ).
- (١٧٩) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- (١٨٠) الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين: لعصام بن عبد المنعم المري (الإسكندرية - دار البصيرة).
- (١٨١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- (١٨٢) الدر المنثور: لجلال الدين السيوطي (بيروت - دار الفكر).

- (١٨٣) دراسات أصولية في القرآن الكريم: لمحمد إبراهيم الحفناوي (القاهرة-مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية - عام النشر: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م).
- (١٨٤) دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلاني، مصدر الكتاب: موقع اتحاد كتاب العرب.
- (١٨٥) دراسات في علوم القرآن الكريم: أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، (ط ١٢: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- (١٨٦) دراسات في علوم القرآن: محمد بكر إسماعيل (ط ٢، دار المنار ١٤١٩ هـ).
- (١٨٧) دراسات في فقه اللغة: للدكتور. صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- (١٨٨) دَرْجُ الدَّرَجِ فِي تَفْسِيرِ الْآيِ وَالسُّورِ: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١ هـ). تحقيق: طلعت صلاح الفرحان، محمد أديب شكور أمير، دار الفكر-عمان، الأردن، (ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م).
- (١٨٩) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان (ط ٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية-صيدر اباد- الهند ١٣٩٢ هـ).
- (١٩٠) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ط ١، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، توزيع: مكتبة الخراز-جدة ١٤١٧ هـ).
- (١٩١) دلائل الإعجاز: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة (ط ٣: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- (١٩٢) دليل السالك إلى حل ألفية ابن مالك: لعبد الله الفوزان، نشر دار المسلم، سنة النشر: ١٩٩٩ م.
- (١٩٣) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري. تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمد أبو النور (القاهرة، دار التراث).
- (١٩٤) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبي عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت: ٤١ هـ). اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، (ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).

- (١٩٥) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت: ٥٤٢هـ). تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس.
- (١٩٦) ذيل الأعلام لعلاونة: بدون معلومات على الطبعة.
- (١٩٧) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: لأبي عبد الله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي المراكشي (ت: ٧٠٣هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، والدكتور محمد بن شريفة، والدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس ط ١، ٢٠١٢م.
- (١٩٨) رد المحتار على الدر المختار: لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- (١٩٩) الرد على الجهمية: لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر (ط ٢، دار ابن الأثير، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- (٢٠٠) الرسالة: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي القرشي المكي. تحقيق: أحمد شاكر (ط ١، مكتبته الحلبي، مصر ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م).
- (٢٠١) رسائل الجاحظ: لعمر بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، عام النشر: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- (٢٠٢) رسائل الجاحظ: لعمر بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة عام النشر: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- (٢٠٣) روائع البيان تفسير آيات الأحكام: لمحمد علي الصابوني (ط ٣، دمشق، مكتبة الغزالي -، بيروت، مؤسسة مناهل العرفان - ١٤٠٠هـ).
- (٢٠٤) روح البيان: لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوقي، المولى أبو الفداء (بيروت - دار الفكر).
- (٢٠٥) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية (ط ١ بيروت دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).



- (٢٠٦) روضة الناظر وجنة المناظر: لابن قدامة المقدسي، (ط٢- مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٣هـ).
- (٢٠٧) زاد المسير في علم التفسير: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي (ط١، بيروت، دار العربي ١٤٢٢هـ).
- (٢٠٨) الزركشي ومنهجه في كتاب البرهان في علوم القرآن: لمحمد عبد الله محمد ثاني: (رسالة دكتوراه)، جامعة الزيتونة بالمعهد الأعلى لأصول الدين، تونس، لعام ١٤١٩م.
- (٢٠٩) زهرة التفاسير: لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (دار الفكر العربي).
- (٢١٠) السبعة في القراءات: لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي. تحقيق: شوقي ضيف (ط٢، مصر، دار المعارف - ١٤٠٠هـ).
- (٢١١) سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (٢١٢) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (القاهرة، مطبعة بولاق (الأميرية)، ١٢٨٥هـ).
- (٢١٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ط١ الرياض-مكتبة المعارف).
- (٢١٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ط١، الرياض- السعودية، دار المعارف، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- (٢١٥) سنن ابن ماجه: لابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي).
- (٢١٦) سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، صيدا-بيروت).
- (٢١٧) سنن الدارقطني: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد بrehوم (ط١- بيروت - مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ).

(٢١٨) السنن الصغير للبيهقي: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبي بكر البيهقي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (ط١-جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ١٤١٠هـ).

(٢١٩) السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

(٢٢٠) السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين الحُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبي بكر البيهقي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا (ط٣ بيروت دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).

(٢٢١) السياق القرآني وأثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير: لعبد الرحمن عبد الله سرور جرمان المطيري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الرسالة منشورة عبر الشبكة العالمية.

(٢٢٢) سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي. تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط (ط٣، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ).

(٢٢٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح. تحقيق: محمود الأرنؤوط خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط (ط١-بيروت-دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ).

(٢٢٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار التراث - القاهرة، ط٢٠، دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).

(٢٢٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م).

(٢٢٦) شرح الأصول من علم الأصول: محمد بن صالح بن عثيمين، (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ).

(٢٢٧) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة-جمهورية مصر العربية، (ط ١، ١٤٢٨هـ).

(٢٢٨) شرح التلويح على التوضيح: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (مكتبة صبيح بمصر).

(٢٢٩) شرح الرضي على الكافية؛ لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (مصدر الكتاب: موقع يعسوب).

(٢٣٠) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة (ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

(٢٣١) شرح الصدور بزوائد شرح الشذور: لشمس الدين محمد بن عبد الدائم الراوي. تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

(٢٣٢) شرح العقيدة الطحاوية: لمحمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذري دمشقي. تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني (ط ١، مصر، دار السلام، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

(٢٣٣) شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية-من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي دمشقي (ت: ٧٢٨هـ). تحقيق: خالد بن علي بن محمد المشيقح، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٢٣٤) شرح الكافية الشافية: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، جمال الدين. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي (ط ١، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة).

(٢٣٥) شرح المعلقات السبع: لحسين بن أحمد الزُّوزني، (ت: ٤٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٢٣٦) شرح المفصل للزمخشري : المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)

- (٢٣٧) الشرح الممتع على زاد المستقنع: لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين، (ط ١)، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٢٨هـ).
- (٢٣٨) شرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- (٢٣٩) شرح قطر الندى وبل الصدى: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (ط ١١)، القاهرة ١٣٨٣هـ).
- (٢٤٠) شرح مختصر الروضة: لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي (ط ١)، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ).
- (٢٤١) شرح مقدمة التفسير: لمحمد بن صالح العثيمين. تحقيق: عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار. دار الوطن.
- (٢٤٢) شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: للدكتور: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ .
- (٢٤٣) شرح ملحّة الإعراب: للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ)، نشر: دار السلام - القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- (٢٤٤) شعب الإيمان: لأحمد بن الحسين الخراساني، أبي بكر البيهقي، حققه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد (مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع ط ١ - الهند، الدار السلفية ببومباي، ١٤٢٣هـ).
- (٢٤٥) الصاحب في فقه اللغة العربية ومسايلها وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين (الناشر: محمد علي بيضون ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- (٢٤٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربي: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ط ٤)، بيروت، دار العلم للملايين - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).
- (٢٤٧) صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي (بيروت - المكتب الإسلامي).
- (٢٤٨) صحيح أبي داود - الأم: لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ط ١)، الكويت، مؤسسة غراس، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م).

- (٢٤٩) صحيح الجامع الصغير وزيادته: لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نحاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المكتب الإسلامي).
- (٢٥٠) صحيح وضعيف سنن النسائي: لمحمد ناصر الدين الألباني مصدر، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية-المحامي-من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.
- (٢٥١) صفوة التفاسير: لمحمد علي الصابوني (ط١)، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة، (١٤١٧هـ).
- (٢٥٢) الصناعتين: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البحايي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العنصرية - بيروت، عام النشر: ١٤١٩ هـ.
- (٢٥٣) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله (ط١)، الرياض، دار العاصمة، (١٤٠٨هـ).
- (٢٥٤) ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي: لمحمد الأمير المالكي، بحاشية: حجازي العدوي المالكي، تحقيق: محمد محمود ولد محمد الأمين المسومي، الناشر: دار يوسف بن تاشفين - مكتبة الإمام مالك [موريتانيا - نواكشوط]، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- (٢٥٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (بيروت - منشورات دار مكتبة الحياة).
- (٢٥٦) ضوابط القطعي من تفسير القرآن الكريم: لمحمد محمد ياسين، نشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم (ط١)، تاريخ النشر: ٢٠١٥ م.
- (٢٥٧) طبقات الحفاظ: لجلال الدين السيوطي (ط١-بيروت-دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ).
- (٢٥٨) طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو (ط٢)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ).
- (٢٥٩) طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ). تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

- (٢٦٠) الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، المعروف بابن سعد. تحقيق: محمد عبد القادر عطا (ط١)، بيروت-دار الكتب العلمية - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- (٢٦١) الطبقات الكبير: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، ت: ٢٣٠ هـ. تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ٢٠٠١ م.
- (٢٦٢) طبقات المفسرين للداوودي: لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: ٩٤٥ هـ)، نشر: دار الكتب العلمية-بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- (٢٦٣) طبقات المفسرين: لأحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر. تحقيق: سليمان بن صالح الخزي (ط١-السعودية-مكتبة العلوم والحكم ١٤١٧ هـ).
- (٢٦٤) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله (ت: ٧٤٥ هـ)، المكتبة العصرية - بيروت، ط الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- (٢٦٥) عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي: لمحمد بن عبد الله المعافري، أبي بكر ابن العربي (ت: ٥٤٣ هـ). تحقيق: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.
- (٢٦٦) العدة في أصول الفقه: للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن خلف ابن الفراء، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي (ط٢)، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٠ هـ).
- (٢٦٧) العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير: لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي. تحقيق: خالد بن عثمان السبت (ط٢) - مكة المكرمة - دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـ).
- (٢٦٨) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ). تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٢٦٩) علل القراءات القرآنية، دراسة لغوية وصفية تحليلية: إعداد: محيي الدين سالم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه-جامعة قسنطينة-الجزائر. منشورة على الشبكة العالمية.

- (٢٧٠) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- (٢٧١) العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي (دار ومكتبة الهلال).
- (٢٧٢) غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١ هـ ج. برجستراسر.
- (٢٧٣) غرائب النفسير وعجائب التأويل: لمحمود بن حمزة بن نصر، أبي القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت).
- (٢٧٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري. تحقيق: زكريا عميرات (ط ١ - بيروت - دار الكتب العلمية ١٤١٦ هـ).
- (٢٧٥) غريب الحديث: لأبي غيبه القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤ هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- (٢٧٦) غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب: لمحمد بن عزيز السجستاني، أبي بكر الغزيري. تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران (ط ١، سوريا، دار قتيبة - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م).
- (٢٧٧) غريب القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق: أحمد صقر (دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ).
- (٢٧٨) فتاوى ابن الصلاح: لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- (٢٧٩) فتاوى السبكي: لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (دار المعارف).
- (٢٨٠) فتاوى الشبكة الإسلامية: لجنة الفتوى بالشبكة الإسلامية، تم نسخه من الإنترنت: ١٤٣٠ هـ = ١٨ نوفمبر، ٢٠٠٩ م

(٢٨١) فتاوى اللجنة الدائمة-المجموعة الأولى: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء-الإدارة العامة للطبع - الرياض.

(٢٨٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز(بيروت-دار المعرفة، ١٣٧٩م).

(٢٨٣) فتح البيان في مقاصد القرآن: لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري القنوجي (بيروت-صيدا-المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ).

(٢٨٤) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني: لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء - اليمن.

(٢٨٥) فتح الرحمن في تفسير القرآن: لمخير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت: ٩٢٧هـ)، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، نشر: دار النوادر (إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-إدارة الشؤون الإسلامية)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩م.

(٢٨٦) فتح القدير: لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ط.دار الفكر).

(٢٨٧) فتح القدير: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، (ط١)، -دمشق، بيروت-دار الكلم الطيب (١٤١٤هـ).

(٢٨٨) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفرايني (ط٢، بيروت- دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٧م).

(٢٨٩) الفرق = أنوار البروق في أنواء الفروق: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، (ط.عالم الكتب).

(٢٩٠) الفرق: لأسعد بن محمد بن الحسين، أبي المظفر، جمال الإسلام الكرايسي النيسابوري الحنفي. تحقيق: د. محمد طموم (ط١، وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

(٢٩١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (مكتبة الخانجي - القاهرة).



- (٢٩٢) **فصول في أصول التفسير**: للدكتور: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، تقديم: د. محمد بن صالح الفوزان، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.
- (٢٩٣) **الفقه الإسلامي وأدلتها**: (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها). للدكتور/ وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة (دار الفكر - سورية - دمشق). ط الرابعة المنقحة المعدلة بالنسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة).
- (٢٩٤) **الفقه الأكبر**: ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (مكتبة الفرقان - الإمارات العربية ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- (٢٩٥) **الفقيه والمتفقه**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي (ط ٢، السعودية، دار ابن الجوزي - ١٤٢١هـ).
- (٢٩٦) **فنون الأفنان في عيون علوم القرآن**: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، نشر: دار البشائر - بيروت - لبنان، ط الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- (٢٩٧) **فوات الوفيات**: لمحمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر الملقب بصلاح الدين. تحقيق: إحسان عباس (بيروت، دار صادر).
- (٢٩٨) **القاموس المحيط**: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، (ط ٨، بيروت - لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- (٢٩٩) **قدم له**: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (٣٠٠) **قطف الأزهار في كشف الأسرار**: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: د. أحمد بن محمد الحمادي. (ط ١ دار النشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- (٣٠١) **قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن**: لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ). تحقيق: سامي عطا حسن، نشر: دار القرآن الكريم - الكويت.
- (٣٠٢) **قواطع الأدلة في الأصول**: لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي - (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).
- (٣٠٣) **قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية**: لحسين بن علي بن حسين الحربي (ط ١، دار القاسم - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م). رسالة ماجستير.

- (٣٠٤) قواعد التفسير (جمعاً ودراسة): د. خالد بن عثمان السبت (ط١، مصر، دار ابن القيم، السعودية، دار ابن عفان).
- (٣٠٥) قواعد الشعر: لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبي العباس، المعروف بنعلب. تحقيق: رمضان عبد التواب (ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٥م).
- (٣٠٦) الكامل في اللغة والأدب: لمحمد بن يزيد المبرد، (ت: ٢٨٥هـ). تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- (٣٠٧) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م).
- (٣٠٨) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، (ط٣ - بيروت - دار العربي ١٤٠٧هـ).
- (٣٠٩) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
- (٣١٠) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (مكتبة المثنى - بغداد، دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية ١٩٤١م).
- (٣١١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د/محيي الدين رمضان، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.
- (٣١٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبي إسحاق. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور (ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ).
- (٣١٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبي البقاء الحنفي. تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري (بيروت، مؤسسة الرسالة).
- (٣١٤) الكناش في فني النحو والصرف: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت: ٧٣٢هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان عام النشر: ٢٠٠٠م.
- (٣١٥) اللامات: لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، (ت: ٣٣٧هـ). تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- (٣١٦) لأُمالي: مخطوط، لمحمد بن محمد الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، أعدده للشاملة: أحمد الخضري.
- (٣١٧) لباب التأويل في معاني التنزيل: لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبي الحسن، المعروف بالخازن. تحقيق وتصحيح: محمد علي شاهين (ط١-بيروت- دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ).
- (٣١٨) اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية -، ١٤١٩هـ).
- (٣١٩) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي ط. دار صادر-بيروت ط. ٣-١٤١٤هـ).
- (٣٢٠) لطائف الإشارات = تفسير القشيري: لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ط٣- مصر-الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- (٣٢١) اللمع في أصول الفقه: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ط٢ دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ).
- (٣٢٢) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: لشمس الدين، أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ط.مؤسسة الخافقين ومكتبتها-دمشق ط٢-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- (٣٢٣) مباحث العقيدة في سورة الزمر: لناصر بن علي عايش حسن الشيخ (ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- (٣٢٤) مباحث في إعجاز القرآن للدكتور: مصطفى مسلم، دار القلم - دمشق ط ٣، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- (٣٢٥) مباحث في علوم القرآن مناع بن خليل القطان (ط٢، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ١٤٢١هـ).
- (٣٢٦) مباحث في علوم القرآن: لصبحي الصالح (ط ٣٤، دار العلم للملايين ٢٠٠٠م).
- (٣٢٧) المبسوط: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت، نشر عام: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- (٣٢٨) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لنصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبي الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت-المكتبة العصرية-١٤٢٠هـ).
- (٣٢٩) مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري. تحقيق: محمد فواد سزكين (القاهرة-١٣٨١ هـ-مكتبة الخانجي).
- (٣٣٠) مجلة البحوث الإسلامية -مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- (٣٣١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. تحقيق: حسام الدين القدسي (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ).
- (٣٣٢) مجموع الفتاوى: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (المدينة النبوية-مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ).
- (٣٣٣) محاسن التأويل: لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي. تحقيق: محمد باسل عيون السود (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية-١٤١٨هـ).
- (٣٣٤) محاضرات في علوم القرآن: لأبي عبد الله غانم بن قدوري، آل موسى فرج الناصري التكريتي، دار عمار - عمان، ط الأولى، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٣ م.
- (٣٣٥) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩ م.
- (٣٣٦) المحرر الوجيز في تفسير العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).
- (٣٣٧) المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة، دراسة الأسباب رواية ودراسة: لخالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي، الدمام-المملكة العربية السعودية ط ٢، (١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦ م).
- (٣٣٨) المحرر في علوم القرآن: للدكتور: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- (٣٣٩) مختصر التبيين لهجاء التنزيل: لأبي داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي (ت: ٤٩٦هـ)، مجمع الملك فهد-المدينة المنورة، نشر عام: ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م.
- (٣٤٠) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصللي. تحقيق: سيد إبراهيم (ط١)، القاهرة - مصر، دار الحديث، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م).
- (٣٤١) المدخل إلى علوم القرآن الكريم: لمحمد فاروق النبهان، دار عالم القرآن - حلب - الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥ م.
- (٣٤٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة -، ١٤٤٠ هـ).
- (٣٤٣) المدخل لدراسة القرآن الكريم: لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ط. مكتبة السنة-القاهرة. ط٢، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٣ م.
- (٣٤٤) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق باكتاب العزيز: لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة. تحقيق: طيار آلي قولاج، دار صادر-بيروت، سنة النشر: ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م.
- (٣٤٥) المسائل الحلييات: لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.
- (٣٤٦) المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (ط١) - بيروت - دار الكتب العلمية ١٤١١ هـ).
- (٣٤٧) المستقصى: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي (ط١)، دار الكتب العلمية ١٤١٣ هـ).
- (٣٤٨) مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. تحقيق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد. (ط١ مؤسسة الرسالة ١٤٢١ هـ).

- (٣٤٩) **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل:** لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت-دار إحياء التراث العربي).
- (٣٥٠) **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار:** لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم (ط١)، المنصورة، دار الوفاء (١٤١١هـ).
- (٣٥١) **المصاحف:** لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت: ٣١٦هـ). تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة-مصر/ القاهرة.
- (٣٥٢) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (المكتبة العلمية-بيروت).
- (٣٥٣) **المصنف بألف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ:** لجمال الدين لأبي الفرج عبد الرحمن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ). تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط الطبعة ٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- (٣٥٤) **المصنف في الأحاديث والآثار:** لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي. تحقيق: كمال يوسف الحوت، (ط١)، الرياض، مكتبة الرشد -، ١٤٠٩هـ).
- (٣٥٥) **المصنف:** لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (المجلس العلمي - الهند، المكتب الإسلامي-بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ).
- (٣٥٦) **معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي:** لمحبي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر-عثمان جمعة ضميرية-سليمان مسلم الحرش (ط٤ دار طيبة ١٤١٧هـ).
- (٣٥٧) **معاني القرآن للأخفش:** لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط. تحقيق: د. هدى محمود قراعة (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ).
- (٣٥٨) **معاني القرآن وإعرابه:** لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلي (ط١، بيروت، عالم الكتب-١٤٠٨هـ).
- (٣٥٩) **معاني القرآن:** لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد، حقيق: محمد علي الصابوني (ط١، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ).

(٣٦٠) معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء. تحقيق: أحمد يوسف النجاشي-محمد علي النجار-عبد الفتاح إسماعيل الشلي، (ط١، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة).

(٣٦١) المعاني الكبير في أبيات المعاني: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ). تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن، بالهند (ط١ ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م)، ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان (ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

(٣٦٢) معاني النحو: للدكتور فاضل صالح السامرائي، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٣٦٣) معترك الأقربان في إعجاز القرآن، ويُسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقربان): لجلال الدين السيوطي (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ).

(٣٦٤) المعجزة الكبرى القرآن: لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي.

(٣٦٥) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. تحقيق: إحسان عباس (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤هـ).

(٣٦٦) معجم الألفاظ الفارسية المعربة: لسيد آدي شير، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٠م.

(٣٦٧) المعجم الكبير: لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي (ط٢، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة).

(٣٦٨) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: للدكتور: محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر، الناشر: دار الفضيلة.

(٣٦٩) معجم المفسرين: «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»: لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

(٣٧٠) معجم المؤلفين: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (بيروت - مكتبة المتنبي، دار إحياء التراث العربي).

(٣٧١) معجم مؤلفات العلامة الزركشي الشافعي: المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية: للدكتور ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة، دار الفلاح، مصر.

(٣٧٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك-محمد علي حمد الله (ط٦)، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م).

(٣٧٣) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

(٣٧٤) المغني: لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (مكتبة القاهرة).

(٣٧٥) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: لمحمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرمانى، لأبي العلاء الحنفي (ت: بعد ٥٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدج، تقديم: الدكتور محسن عبد الحميد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٣٧٦) مفاتيح الغيب: لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ط٣- بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).

(٣٧٧) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

(٣٧٨) مفحومات الأقران في مبهمات القرآن: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا (ط١، بيروت- مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٠٣هـ).

(٣٧٩) المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان عدنان الداودي (ط١، دمشق بيروت، دار القلم، الدار الشامية-١٤١٢هـ).

(٣٨٠) المفصل في شرح آية لا إكراه في الدين: لعلي بن نايف الشحود: الباحث في القرآن والسنة.

(٣٨١) المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. تحقيق: د. علي بو ملحم (مكتبة الهلال-بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٣).

(٣٨٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.



- (٣٨٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- (٣٨٤) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (ت: ٣٩٥ هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- (٣٨٥) المقدمات الأساسية في علوم القرآن: لعبد الله بن يوسف الجديع، مركز البحوث الإسلامية ليدز - بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- (٣٨٦) المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء: لزكريا بن محمد الأنصاري. تحقيق: شريف أبي العلاء العدوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان - (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، الطبعة الأولى).
- (٣٨٧) الملل والنحل: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (مؤسسة الحلبي).
- (٣٨٨) الممتع الكبير في التصريف: لعلي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، مكتبة لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.
- (٣٨٩) من بلاغة القرآن: لأحمد أحمد عبد الله البلي البدي (نخسه مصر - القاهرة عام النشر: ٢٠٠٥ م).
- (٣٩٠) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، مؤلف المقصد لتلخيص ما في المرشد: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي. تحقيق: شريف أبو العلا العدوي (دار الكتب العلمية - بيروت ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م).
- (٣٩١) مناهل العرفان في علوم القرآن: لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧ هـ). (ط ٣، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه).
- (٣٩٢) منع جواز المجاز في المنزل للتعب والإعجاز: لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الحكني الشنقيطي. من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي - جدة، بإشراف الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (دار عالم الفوائد).

- (٣٩٣) منع جواز المجاز في المنزل للتعب والإعجاز: لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي. من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي-جدة، بإشراف الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (دار عالم الفوائد).
- (٣٩٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ط٢، بيروت-دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).
- (٣٩٥) المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ الْمُقَارِنِ: (تحريرٌ لمسائله ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيةً): لعبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد-الرياض(ط١: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- (٣٩٦) الموافقات: لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي. تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (ط ١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).
- (٣٩٧) المواقف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجليل - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٧. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- (٣٩٨) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرُّعَيْنِي المالكي (ط٣، دار الفكر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- (٣٩٩) الموجز في قواعد اللغة العربية: لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، نشر: دار الفكر-بيروت - لبنان، (ط ١: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- (٤٠٠) الموسوعة الفقهية الكويتية: (وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية-الكويت ١٤٠٤-١٤٢٧هـ).
- (٤٠١) الموسوعة القرآنية المتخصصة: لمجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م
- (٤٠٢) الموسوعة القرآنية: لإبراهيم بن إسماعيل الأبياري (مؤسسة سجل العرب ١٤٠٥هـ).
- (٤٠٣) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني (ط٤، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ).
- (٤٠٤) الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن: لأبي عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر (رسالة جامعية). (ط٢، الرياض، مكتبة الرشد ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

- (٤٠٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ). تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- (٤٠٦) الناسخ والمنسوخ: لأبي القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي البغدادي المقرئ (ت: ٤١٠هـ). تحقيق: زهير الشاويش، ومحمد كنعان، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- (٤٠٧) الناسخ والمنسوخ: لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد (ط١، الكويت، مكتبة الفلاح -، ١٤٠٨ هـ).
- (٤٠٨) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة؛ ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبي المحاسن، جمال الدين (مصر - وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب).
- (٤٠٩) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي. تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي (ط١، لبنان/بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
- (٤١٠) النشر في القراءات العشر: لشمس الدين محمد بن محمد بن يوسف أبي الخير ابن الجزري. تحقيق: علي محمد الضباع، (المطبعة التجارية الكبرى).
- (٤١١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (دار الكتاب الإسلامي، القاهرة).
- (٤١٢) نفحات من علوم القرآن: لمحمد أحمد محمد معبد (ت: ١٤٣٠ هـ)، دار السلام - القاهرة، ط٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- (٤١٣) النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام: لأحمد محمد بن علي بن محمد الكرجي القصّاب. تحقيق: علي بن غازي التويجري، وإبراهيم بن منصور الجنيدل، وشايع بن عبده بن شايع الأسمرى، دار النشر: دار القيم - دار ابن عفان ط١ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٤١٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤ هـ). تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، نشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- (٤١٥) النكت في إعجاز القرآن: لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبي الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ). تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر الطبعة: الثالثة، ١٩٧٦م.
- (٤١٦) النكت في القرآن الكريم: لعلي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني، أبي الحسن، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل (دار الكتب العلمية-بيروت ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م).
- (٤١٧) نكت وتبسيهات في تفسير القرآن المجيد: لأبي العباس البسيلي التونسي (ت: ٨٣٠هـ). تقديم وتحقيق: الأستاذ/محمد الطبراني، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية-المملكة المغربية، الطبع: مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨م.
- (٤١٨) نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز: رفاعه رافع بن بدوي بن علي الطهطاوي (ت: ١٢٩٠هـ)، دار الذخائر - القاهرة، الطبعة الأولى-١٤١٩هـ.
- (٤١٩) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (بيروت- دار الفكر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
- (٤٢٠) نهاية المطلب في دراية المذهب: لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، الملقب بإمام الحرمين، حققه وصنع فهارسه: أ. د/عبد العظيم محمود الديب (دار المنهاج ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- (٤٢١) النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية-بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي-ومحمود محمد الطناحي.
- (٤٢٢) نواسخ القرآن = لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. تحقيق: أبي عبد الله العاملي السلفي الداني بن منير آل زهوي (ط ١)، بيروت، شركه أبناء شريف الأنصاري - ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م).
- (٤٢٣) نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي لجلال الدين السيوطي (جامعة أم القرى-كلية الدعوة وأصول الدين السعودية (٣ رسائل دكتوراه). ١٤٢٤هـ).
- (٤٢٤) نيل المرام من تفسير آيات الأحكام: لأبي الطيب محمد صديق خان الحسيني البخاري القنوجي. تحقيق: محمد حسن إسماعيل-وأحمد فريد المزدي (دار الكتب العلمية ٢٠٠٣م).

- (٤٢٥) الهداية إلى بلوغ النهاية: لأبي محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي-جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشنخي مجموعة بحوث الكتاب والسنة-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (ط ١، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ).
- (٤٢٦) هدية العارفين أسماء ين وآثار المصنفين: لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، أعادت طبعه بالأوفست: (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- (٤٢٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد الحميد هندراوي، (المكتبة التوفيقية-مصر).
- (٤٢٨) الواضح في علوم القرآن: لمصطفى ديب البغا، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب/دار العلوم الإنسانية - دمشق، ط ٢، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م.
- (٤٢٩) الوافي بالوفيات: لصالح الدين خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (بيروت، دار إحياء التراث-١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- (٤٣٠) الوجوه والنظائر: لأبي هلال الحسن العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (ط ١، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م).
- (٤٣١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي. تحقيق: صفوان عدنان داوودي (ط ١، دمشق، بيروت، دار القلم ، الدار الشامية-١٤١٥هـ).
- (٤٣٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، د. أحمد محمد صيرة، د. أحمد عبد الغني الجمل، د. عبد الرحمن عويس (ط ١، بيروت-دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ).
- (٤٣٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس (بيروت- دار صادر).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

## دليل الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	ملخص الرسالة
٥	Abstract
٧	الإهداء
٨	الشكر والتقدير
١١	المقدمة
١٢	أهمية الموضوع
١٣	سبب إختياري للموضع
١٤	الدراسات السابقة
١٧	منهج البحث
١٨	منهج الباحث
١٩	خطتي في البحث والدراسة
٢٢	الباب الأول: الدراسة النظرية
٢٣	الفصل الأول: تعريف بالإمام الزركشي، وبكتاب البرهان
٢٤	المبحث الأول: ترجمة للإمام الزركشي
٢٥	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده
٢٧	المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم
٣٠	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
٣٤	المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

الصفحة	الموضوع
٣٧	المطلب الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي
٤٠	المطلب السادس: آثاره العلمية ومؤلفاته ووفاته
٥٠	المبحث الثاني: التعريف بكتاب البرهان في علوم القرآن
٥١	المطلب الأول: مكانة البرهان وأهميته
٥٦	المطلب الثاني: منهج الزركشي في البرهان
٥٩	المطلب الثالث: مزايا البرهان وأثره فيمن بعده
٦٣	الفصل الثاني تعريف الاستدراكات، وصيغها، ومنهجها فيها
٦٤	المبحث الأول: تعريف الاستدراكات
٦٥	المطلب الأول: تعريف الاستدراكات عند أهل اللغة
٦٧	المطلب الثاني: تعريف الاستدراكات عند الأصوليين
٦٨	المطلب الثالث: تعريف الاستدراكات عند الفقهاء
٦٩	المطلب الرابع: تعريف الاستدراكات عند المحدثين
٧٠	المطلب الخامس: تعريف الاستدراكات عند المفسرين
٧٢	المبحث الثاني صيغ الاستدراك عند الزركشي، ومنهجها فيها
٧٣	المطلب الأول: الصيغ الصريحة ونماذج منها
٨٠	المطلب الثاني: الصيغ غير الصريحة ونماذج منها
٨٣	المطلب الثالث: منهج الزركشي في الاستدراك
٩٣	<b>الباب الثاني: الدراسة التطبيقية</b>
٩٤	[١] مسألة: الحكمة من أسباب النزول.
١٠١	[٢] مسألة: تعيين من سحر النبي ﷺ.
١٠٦	[٣] مسألة: تكرار النزول.
١١٥	[٤] مسألة: فوائد المناسبات.

الصفحة	الموضوع
١٢١	[٥] مسألة: هل يطلب للآية مناسبة بموضعها؟
١٢٦	[٦] مسألة: اشتغال القرآن على التخلص.
١٣٠	[٧] مسألة: الاستطراد في القرآن.
١٣٤	[٨] مسألة: وجود السجع في القرآن.
١٤١	[٩] مسألة: صرف ما كان جمعاً ليناسب رؤوس الآي.
١٤٥	[١٠] مسألة: الترصيع في القرآن العظيم.
١٤٨	[١١] مسألة: تسمية الوقف بوقف السنة.
١٥٣	[١٢] مسألة: معنى الوجوه والنظائر.
١٥٩	[١٣] المسألة الأولى: المراد بالمكنى والمدني.
١٦٥	[١٤] المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أهى مدينة أم مكية؟
١٦٨	[١٥] مسألة: ضوابط مكية السورة ومدنيتها.
١٧٢	[١٦] مسألة: نزول سورة الأنعام نزلت مرة واحدة شيعها سبعون ألف ملك.
١٨١	[١٧] مسألة: معرفة أول ما نزل من القرآن.
١٨٩	[١٨] مسألة: آخر ما نزل من القرآن.
١٩٧	[١٩] المسألة الأولى: المراد بالأحرف السبعة.
٢٠١	[٢٠] المسألة الثانية: القول بأن الأحرف السبعة هي القراءات السبع.
٢٠٧	[٢١] مسألة: الأحرف السبعة هي أمر ونهي ووعد ووعيد وقصص وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال.
٢١٣	[٢٢] مسألة: عدد مصاحف عثمان.
٢٢٠	[٢٣] مسألة: همز القرآن.
٢٢٣	[٢٤] مسألة: هل في القرآن الكريم ألفاظ غير عربية؟



الصفحة	الموضوع
٢٢٧	[٢٥] مسألة: معنى الأب في قوله: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًا﴾ [عبس: ٣١].
٢٣٢	[٢٦] مسألة: مادة "ذكر" بالبدال المهملة، مهملة غير مستعملة.
٢٣٥	[٢٧] مسألة: إدغام الراء في اللام.
٢٤٢	[٢٨] مسألة: اختلاف القراءات في الآية الواحدة.
٢٤٨	[٢٩] مسألة: رد القراءات الثابتة.
٢٥٤	[٣٠] مسألة: الوقف على ما آخره هاء من رؤوس الآيات.
٢٦٠	[٣١] مسألة: عدم الوقف على حكاية القول.
٢٦٣	[٣٢] مسألة: الإكثار من فضائل السور.
٢٦٦	[٣٣] مسألة: في قراءة القرآن في المصحف أفضل أم عن ظهر قلب.
٢٧١	[٣٤] مسألة: عدم جواز تعدي أمثلة القرآن.
٢٧٥	[٣٥] مسألة: العموم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٥].
٢٧٩	[٣٦] المسألة الأولى: نسخ الكتاب بالسنة.
٢٨٢	[٣٧] المسألة الثانية: الاستدراك على أمثلة نسخ الكتاب بالسنة.
٢٨٦	[٣٨] المسألة الأولى: آية القبلة.
٢٩٠	[٣٩] المسألة الثانية: آية الحشر هل هي منسوخة بآية الأنفال أم محكمة.
٢٩٥	[٤٠] المسألة الأولى: حكم نسخ التلاوة مع بقاء الحكم.
٢٩٨	[٤١] المسألة الثانية: رواية أبي بكر رضي الله عنه هل هي من قبيل المنسوخ تلاوة وحكمًا، أم المنسوخ تلاوة؟
٣٠٢	[٤٢] مسألة: ما أمر به لسبب ثم زال السبب هل هو منسوخ أم محكم؟
٣٠٧	[٤٣] مسألة: تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله.
٣٠٩	[٤٤] مسألة: دلالة النسخ في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦].

الصفحة	الموضوع
٣١٣	[٤٥] مسألة: نسخ قوله تعالى: نسخ قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [١٦].
٣٢٢	[٤٦] المسألة الأولى: هل يعلم الراسخون المتشابه أم أنه لا يعلمه إلا الله؟
٣٢٨	[٤٧] المسألة الثانية: تفسير الحروف المقطعة في فواتح السور.
٣٣٦	[٤٨] المسألة الأولى: الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.
٣٤١	[٤٩] المسألة الثانية: المقصود بالاستواء بلا كيف كما روي عن أم سلمة ومالك بن أنس رضي الله عنهما.
٣٤٧	[٥٠] مسألة: معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأأنعام: ٣].
٣٥٤	[٥١] مسألة: معنى اليد بين الإمرار والتأويل.
٣٦٣	[٥٢] المسألة الأولى: الجمع بين الآيتين باعتبار النظر العقدي وما يتعلق به من اشتباه
٣٦٨	[٥٣] المسألة الثانية: الحكمة التي تتعلق بفخامة الخطاب وبلاغة القرآن وسبب التغير باعتبار السياق، وما تقضي به النظر في القرائ.
٣٧٢	[٥٤] مسألة: الصرفة.
٣٧٩	[٥٥] مسألة: عود الضمير في قوله تعالى: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].
٣٨٦	[٥٦] مسألة: مقدار ما يقع به الإعجاز من القرآن.
٣٩٣	[٥٧] مسألة: رد القراءة الثابتة.
٣٩٣	[٥٨] مسألة: الفصاحة في خطاب القرآن الكريم.
٣٩٧	[٥٩] مسألة: تواتر القرآن في محله ووضعه.
٤٠٣	[٦٠] مسألة: تفسير الرافضة لقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩].
٤٠٨	[٦١] مسألة: التفسير بالرأي والاجتهاد.

الصفحة	الموضوع
٤١٤	[٦٢] المسألة الأولى: تفسير الصوفية.
٤١٨	[٦٣] المسألة الثانية: تفسير الصوفية لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَنِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] بالنفس.
٤٢٢	[٦٤] المسألة الأولى: حمل العام وقصره على بعض ألفاظه.
٤٣٠	[٦٥] المسألة الثانية: تكليف الحيوانات.
٤٣٥	[٦٦] المسألة الثالثة: حمل الساق على الحقيقة أم المجاز.
٤٤٠	[٦٧] المسألة الرابعة: الاشتقاق البعيد لبعض الآيات.
٤٤٣	[٦٨] مسألة: هل الليلة المباركة هي ليلة النصف من شعبان؟
٤٤٧	[٦٩] مسألة: دلالة السياق القرآني.
٤٥٣	[٧٠] مسألة: المقصود بالنفير في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً...﴾ [التوبة: ١٢٢].
٤٦٠	[٧١] مسألة: الذي بيده عقدة النكاح.
٤٦٦	[٧٢] مسألة: خطاب العام المراد به الخصوص.
٤٧٠	[٧٣] مسألة: استعمال ضمير الجمع في الواحد.
٤٧٥	[٧٤] المسألة الأولى: الخطاب الخاص برسول الله ﷺ هل يفيد العموم؟
٤٧٩	[٧٥] المسألة الثانية: هل الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] خاص بالنبي ﷺ أم هو لأمته؟
٤٨٢	[٧٦] مسألة: "إن" في الآيات بمعنى: "إذ".
٤٨٧	[٧٧] مسألة: تفضيل آل عمران على عالمي زمانهم لا العموم.
٤٩٢	[٧٨] مسألة: معنى "ما" في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٧].
٤٩٨	[٧٩] مسألة: تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه.

الصفحة	الموضوع
٥٠١	[٨٠] مسألة: إطلاق الخبر وإرادة الأمر.
٥٠٧	[٨١] مسألة: الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر.
٥١٥	[٨٢] مسألة: معنى الفرج في قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنْتَ فَجْهَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١].
٥٢٠	[٨٣] مسألة: الكناية والتعريض.
٥٢٤	[٨٤] مسألة: الحكاية في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَهُ نَصِيحُونَ﴾ [القصص: ١٢].
٥٢٧	[٨٥] مسألة: استفهام التقرير.
٥٢٩	[٨٦] مسألة: الاستفهام الإنكاري.
٥٣٣	[٨٧] مسألة: هل تشمل البلاغة على الألفاظ والمعاني أم المعاني فقط؟
٥٣٦	[٨٨] مسألة: أن قوله تعالى: ﴿دَكَّادَكَّا﴾، و﴿صَفَّاصَفَّا﴾ تأكيد لفظي.
٥٤٢	[٨٩] مسألة: هل إبليس من الملائكة؟
٥٤٧	[٩٠] مسألة معنى قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].
٥٥٣	[٩١] مسألة: هل قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَتْكُهُمْ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ من الخاص بعد العام؟
٥٥٩	[٩٢] مسألة: المراد بالصلاة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].
٥٦٥	[٩٣] مسألة: إطلاق الجمع وإرادة الواحد.
٥٦٩	[٩٤] مسألة: فائدة تكرار قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيءَ الْآءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣].
٥٧٨	[٩٥] مسألة: بل للإضراب.
٥٨٢	[٩٦] مسألة: وقوع الزائد في القرآن.
٥٨٨	[٩٧] مسألة: زيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١].
٥٩٥	[٩٨] مسألة: هم يوسف - عليه السلام - بامرأة العزيز.

الصفحة	الموضوع
٦٠١	[٩٩] المسألة الثانية: مسألة تقديم جواب "لولا" عليها.
٦٠٧	[١٠٠] مسألة: دلالة "ثم" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة: ١١٨].
٦١٠	[١٠١] مسألة: مقارنة قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ مع المثل القتل أنفى للقتل.
٦١٨	[١٠٢] مسألة: التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ فَيَمَّا﴾ [الكهف: ١-٢].
٦٢٣	[١٠٣] مسألة: سبب تذكير لفظ (القانتين).
٦٢٦	[١٠٤] مسألة: عود ضمير المخاطب على الغائب.
٦٢٩	[١٠٥] مسألة: تعليل التأنيث لقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].
٦٣٣	[١٠٦] مسألة: عدم جواز القراءة بالحرف من القرآن الذي لم تثبت به الرواية.
٦٣٨	[١٠٧] مسألة: الرؤية.
٦٤٦	[١٠٨] مسألة: قواعد تتعلق بالتشبيه.
٦٥٠	[١٠٩] مسألة: الاستعارة في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].
٦٥٤	[١١٠] المسألة الأولى: كم أقل الجمع؟
٦٦٠	[١١١] المسألة الثانية: رجوع الضمير في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ راجع إلى الليل والنهار.
٦٦٢	[١١٢] مسألة: دلالة الخطاب بـ "لعل" في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].
٦٦٧	[١١٣] مسألة: دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد والحدوث.
٦٧٣	[١١٤] مسألة: الاستفهام في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ١٤٤] ونحوها.
٦٨٠	[١١٥] مسألة: عطف التوهم في القرآن.

الصفحة	الموضوع
٦٨٥	[١١٦] مسألة: دلالة فعل "كان" بعد "إن".
٦٩٢	[١١٧] مسألة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨].
٦٩٦	[١١٨] مسألة: قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، ولم يقل: (والرقاب).
٧٠٠	[١١٩] المسألة الأولى: نوع "أن" في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٣].
٧٠٢	[١٢٠] المسألة الثانية: موضع ﴿أَنْ يُؤْتِيَ﴾ [آل عمران: ٧٣].
٧٠٧	[١٢١] نوع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةٌ ءَامَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيْمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨].
٧١١	[١٢٢] مسألة: دلالة حرف "عن" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾.
٧١٧	[١٢٣] مسألة: مجيء "كلا" بمعنى حقاً في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾.
٧٢١	[١٢٤] مسألة: اللام موطئة للقسم أم لجوابه.
٧٢٤	[١٢٥] مسألة: معنى اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧].
٧٢٧	[١٢٦] مسألة: دلالة اللام التي ينسبها الله إلى نفسه.
٧٣٢	[١٢٧] مسألة معنى (لولا) في القرآن.
٧٣٨	[١٢٨] مسألة: الخلاف في "لما".
٧٤٤	[١٢٩] مسألة: معنى لعل في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ للتشبيه.
٧٥٠	[١٣٠] مسألة: نوع "من" في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]؟
٧٥٥	ملحق بمسائل الزمخشري العشر
٧٥٦	[١٣١] مسألة: إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل.
٧٥٦	[١٣٢] مسألة: الاستفتاح بحروف التهجي.
٧٥٧	[١٣٣] مسألة: التخطئة في القراءات.

الصفحة	الموضوع
٧٥٨	[١٣٤] مسألة: مؤكّدات الجملة الفعلية.
٧٥٩	[١٣٥] مسألة: دلالة المذكور على المحذوف.
٧٥٩	[١٣٦] مسألة: الالتفات من الغيبة إلى التكلم.
٧٦٠	[١٣٧] مسألة: العام يدل على نفي الخاص.
٧٦١	[١٣٨] مسألة مجيء نظم الكلام على غير صورة المقابلة في الظاهر.
٧٦١	[١٣٩] مسألة: الإخبار عن ذات الله أو صفاته بـ "كان".
٧٦٢	[١٤٠] مسألة: معنى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] وعلاقته بالخلق.
٧٦٤	الخاتمة
٧٦٧	الفهارس
٧٦٨	كشف الآيات القرآنية الكريمة
٨٠٥	كشف الأحاديث النبوية
٨٠٩	كشف الآثار
٨١٠	كشف الأعلام المترجم لهم
٨٢٤	كشف الفرق
٨٢٥	كشف المصطلحات والمفردات المفسرة
٨٢٦	فهرست المصادر والمراجع
٨٦٦	دليل الموضوعات

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .  
وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

